

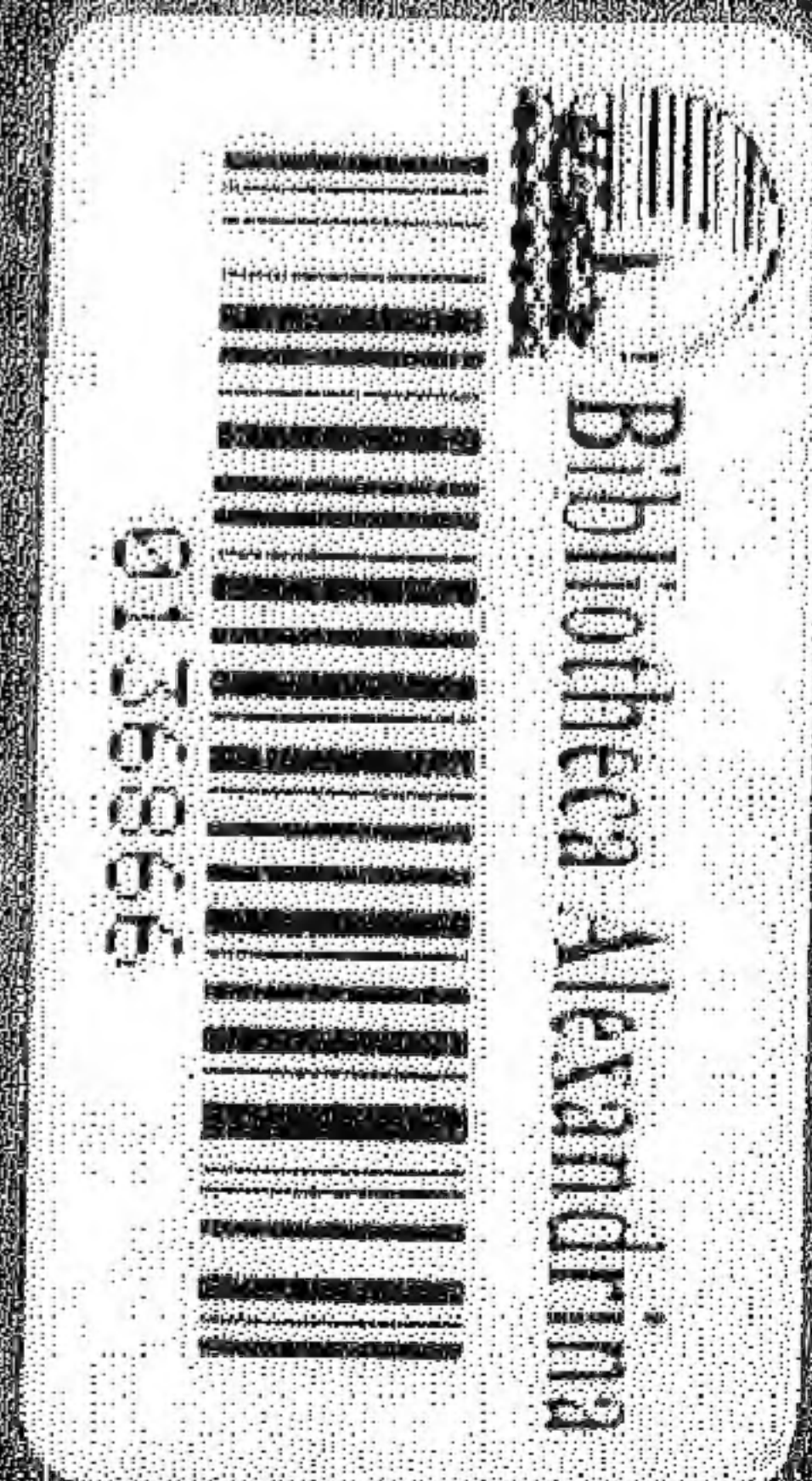
كتاب الخلل  
في إصلاح الخلل من كتاب الجمل

لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي

٩٤٤ - ٥٢٩ هـ

تتبع

سعيد عبد الكريم سعدي













كِتَابُ الْحَمَلِ  
فِي إِصْلَاحِ الْخَلَلِ مِنْ كِتَابِ الْجَمَلِ







كِتَابُ الْجَمَلِ  
فِي إِصْلَاحِ الْجَمَلِ مِنْ كِتَابِ الْجَمَلِ

لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّيِّدِ الْبَطْلِيِّ

٤٤٤ - ٥٢١ هـ

492.75
أ. ب. ح
٤٨١٩١

تحقيق

سَعِيدُ عَبْدِ الْكِرَامِ سَعُودِي







# مقدمة

«الله أحمد على أن ندبني لخدمة العربية، وجبلني على الغضب للعرب والعصية»<sup>(١)</sup>، وجعلني منذ أن كنت غض الالهاب، ريق الشباب، لدن العود، للغة القرآن عاشقا، ولعلومها محبا، وراثتها مستهاما.

وحين تقدمت في مهيع الدراسة، وشدت شيئا من الأدب واللغة، أحسست في نفسي نبيل الى تلکم العلوم يزداد بمرور الأيام، ثم أخذ هذا الميل يتجه الى النحو منها خاصة، فاذا بي أجد نفسي تواقا الى تعلمه، واذا بي ~~الله~~ اكتفي بما ألقن منه في الدراسة، واذا بي أقبل عليه اقبال الصادي على الماء الزلال، حتى صارت مسائله وقضاياه شغلي الشاغل، بل محور تفكيري في الليل والنهار، فلا تمر بي مشكلة الا ذهبت الى المظان أفتش لها عن حل، ولا تقع عيني على كلمة غريبة التركيب، في شعر أو نثر، إلا هبيت سائلا عن وجه اعرابها ومسلك تخرجها.

ثم قوي هذا الاتجاه في نفسي حين قدر لي ان انتقل من كرسي الدراسة الى منصة التدريس، فلما ساعفني الزمن ان التحق بقسم الدراسات العربية العليا، وكان لا بد لي من أن أختار لنفسي موضوع رسالة ماجستير، كنت واضعا نصب عيني ان أختار من النحو موضوعا، أو أن أجعل لنفسي شيئا من النحاة رفيقا وأنيسا. فلما عرض علي استاذي: الدكتور ابراهيم السامرائي تحقيق «كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل»، لابن السيد البطليوسي المتوفى سنة (٥٢١هـ)، ليكون موضوعا لرسالتي، سررت سرورا عظيما، فقد بلغت نفسي البغية، ونالت المراد.

وكنت في أيام الطلب والتعلم قد عرفت كتاب الزجاجي، اعني «الجمل»، بل احببته وألفت نفسي مؤلفه، وانست اليه. وهو من متون النحو المباركة، وحسبكم ان قال فيه الياضي في مرآة الجنان: «ولعمري ان كتابين قد عظم النفع بهما مع وضوح عبارتهما وكثرة امثلتهما، وهما جمل الزجاجي المذكور والكافي في القرائض للصروفي، من أهل اليمن رضي الله تعالى عنه! هما كتابان مباركان، ما اشتغل احد بهما الا انتفع، خصوصا أهل اليمن

(١) مفتبس من مقدمة الزغشري لكتابه «المفصل» مع تعديل مناسب.



بكتاب الكافي المذكور، والجمل في بلاد الاسلام على العموم»، وذكر الياقعي أن الزجاجي قد انتفع بكتابه خلق لا يحصون، ببركة دعائه، اذ كان قد جاور بمكة مدة، وكان اذا قرع الباب طاف اسبوعاً ودعا بالمغفرة وان يتنفع بكتابه قارئه<sup>(١)</sup>، وحسبكم ايضاً كتاب له عند المغاربة مئة وعشرون شرحاً<sup>(٢)</sup>.

أما ابن السيد البطليوسي فهو من هو!

هو نحوي كبير، يترجم له القفطي في انباء الرواة، وابن قاضي شهبة في طبقات النحاة واللغويين، والسيوطي في البغية.

وهو فقيه كبير يترجم له ابن فرحون العمري المالكي في كتابه الخاص بفقهاء المالكية الموسوم بالديباج المذهب في معرفة اعيان المذهب. وهو أديب شاعر كبير، يقول محمد سليم الجندي في شرحه لسقط الزند: ويعد العلماء هذا الشرح أقوى الشروح وأوفاهها وأكثرها تعرضاً للتحقيق في المسائل اللغوية والنحوية<sup>(٣)</sup>، وله شرح المختار من لزوميات أبي العلاء، وشرح لديوان المتنبي، وكتاب اسمه التذكرة الأدبية، وله شعر جيد كثير، روى طائفة منه ابن خاقان في رسالته عنه، التي ينقلها المقرئ كاملة في أزهار الرياض.

وهو لغوي كبير، شهد له ابن الجزري اذ قال: الامام المشهور في اللغة والعربية<sup>(٤)</sup>. ويقول ابن بشكوال: كان عالماً بالأدب واللغات مستبحراً فيهما مقدماً في معرفتهما واتقانها<sup>(٥)</sup>. له كتاب: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، وكتاب في الحروف الخمسة (السين والصاد والضاد والطاء والدال). قال فيه ابن خلكان: جمع فيه كل غريب<sup>(٦)</sup>. وله «المثلث» في اللغة.

وهو قارئ كبير، ترجم له ابن الجزري في غاية النهاية في طبقات القراء.

وهو من المحدثين، فله كتاب في علل الحديث، قال فيه ابن خير في فهرسته: وحدثني به الشيخ المحدث أبو الحسين عبد الملك بن محمد بن هشام رحمه الله عن أبي محمد مؤلفه<sup>(٧)</sup>. وله ايضاً شرح على موطأ الامام مالك.

وهو أخيراً - فيلسوف: فقد سماه هنري كوربان فيلسوف بطليوس، وقال فيه: اعداد

(٥) الصلة: ١٢٨٢/١.

(٦) وفيات الاعيان: ٢٨٢/٢.

(٧) ص: ٢٠٤.

١ / مرآة الجنان: ٣٣٧/٢.

المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٢) الجامع في اخبار أبي العلاء: ٧٧٠/٢.

(٤) غاية النهاية: ٤٤٩/١.



المستشرق اسين بلاسيوس اكتشاف هذا الفيلسوف المعاصر لابن: بأجة،. بعد أن ظل يعتبر من عداد النحاة واللغويين زمنا طويلا، بسبب هفوة وقع فيها مؤرخو السير<sup>(١)</sup>. وإلى هذا المعنى كان قد أشار ابن خاقان حين قال: وله تحقق في العلوم الحديثة والقديمة وتصرف في طرقها القويمة<sup>(٢)</sup>. وليس هذا القول غريبا فلا بن السيد كتاب الحدائق في المطالب الفلسفية العالية العويصة. قال فيه بلاسيوس الذي نشره مع ترجمة الى الاسبانية سنة ١٩٤٠: يعتبر اول محاولة للتوفيق بين الشريعة الاسلامية والفكر اليوناني<sup>(٣)</sup>. وما لنا نذهب بعيدا في التدليل على اتجاهه الفلسفي وأماننا مقدمة كتابه «الحلل» فمناقشاته فيها تعرض هذا الاتجاه في أوضح صوره.

وبعد فذلكم كتاب الجمل، وهذا شيخي ابن السيد. أفلا يستحق كتاب يكتبه هو متبعا فيه تعابير الجمل، محققا في مضامينه، ان يكون رسالة لنيل درجة الماجستير؟

أجل! لقد كنت مسرورا في اتخاذ تحقيق كتاب ابن السيد البطليوسي «الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» موضوعا لرسالتي، ليكون لنا شرف المشاركة في احياء التراث العربي، وازافة كتاب الى المكتبة العربية سيكون له فيها أثر في الدراسات النحوية واللغوية، فشرعت افش عن مخطوطات هذا الكتاب في المكتبات العامة، وعن مصادر دراسة ابن السيد ومراجعتها.

أما نسخ الكتاب الخطية التي حصلت عليها فثلاث: نسخة من مكتبة الاوقاف العامة ببغداد، وثانية من دار الكتب المصرية، نجشمت مشاق السفر من أجلها الى القاهرة، وساعدني في الحصول على مصورتها الزميل الكريم الاستاذ الدكتور يوسف عز الدين، وثالثة من (ليدن) تكرم بالمساعدة على تصويرها والارسال بها الي الزميل الكريم الدكتور قاسم السامرائي.

أما مصادر دراسة ابن السيد ومراجعتها، فهي اذا استثنينا ما بقي من مؤلفاته المفقدة في دراسة ما يتعلق بعلمه وثقافته قليلة لا نجد المعلومات عنه، فيها، الا مقتضبة متكررة، مأخوذا بعضها من بعض.

---

(١) تاريخ الفلسفة الاسلامية: ص ٣٤٩.

(٢) فلانند العقيان: ص ٢٢٢.

(٣) تاريخ الفكر الاندلسي. ص ٢٣٤.



أن أوسع ما كتب عنه قديما هو رسالة للفتح بن خاقان نجدها منقولة كاملة في كتاب المقرّي: ازهار الرياض في اخبار عياض<sup>(١)</sup>، وهي زهاء ست واربعين صفحة. ولابن السيد فيما سوى هذه تراجم مختصرة متقاربة في الألفاظ والمضامين في انباه الرواة للقفطي<sup>(٢)</sup>، والصلة لابن بشكوال<sup>(٣)</sup>، وبغية الملتبس للضبي<sup>(٤)</sup>، وقلائد العقيان لابن خاقان<sup>(٥)</sup>، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي<sup>(٦)</sup>، والمغرب في حلى المغرب<sup>(٧)</sup>، والديباج المذهب لابن فرحون اليعمرى<sup>(٨)</sup>، والبداية والنهاية لابن كثير<sup>(٩)</sup>، ووفيات الأعيان لابن خلكان<sup>(١٠)</sup>، وغاية النهاية لابن الجزري<sup>(١١)</sup>، ومعجم البلدان لياقوت<sup>(١٢)</sup>، وطبقة النحاة واللغويين لابن قاضي شبة<sup>(١٣)</sup>، وبغية الرعاة للسيوطي<sup>(١٤)</sup>، ومرآة الجنان للباقي<sup>(١٥)</sup>، وكشف الظنون لحاجي خليفة<sup>(١٦)</sup>، وهدية العارفين لاسماعيل باشا البغدادي<sup>(١٧)</sup>، وروضات الجنات للخوانساري<sup>(١٨)</sup>، والكنى والألقاب لعباس القمي<sup>(١٩)</sup>، وحاشية الشمني على المغني<sup>(٢٠)</sup>، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف اليان سركيس<sup>(٢١)</sup>، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة<sup>(٢٢)</sup>، والاعلام للزركلي<sup>(٢٣)</sup>، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان<sup>(٢٤)</sup>، ودائرة المعارف الاسلامية<sup>(٢٥)</sup>

ولم تكتب عن ابن السيد دراسة علمية كاملة، أو مستقلة، غير فصل في كتاب الحركة اللغوية في الاندلس لألير حبيب مطلق<sup>(٢٦)</sup>، تكلم فيها على حياته وكتابه: شرح سقط الزند، والاقتضاب. وإذا تجاوزنا هذا فلن نجد الا مقدمات لما نشر له من كتب ورسائل: مقدمة الاستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي على القسم الذي نشره من كتاب ابن السيد

- |  |                                    |
|--|------------------------------------|
| (١) ١٤٩-١٠٣/٣  | (١٤) ٥٦-٥٥/٢                       |
| (٢) ١٤٧/٢  | (١٥) ٢٢٨/٣                         |
| (٣) ٢٨٧/١  | (١٦) ٤٨٨/١                         |
| (٤) ٣٢٤  | (١٧) ٤٥٤/١                         |
| (٥) ٢٢١  | (١٨) ٤٣١                           |
| (٦) ٦٥-٦٤/٤  | (١٩) ٣١٧/١                         |
| (٧) ٣٨٥/١ مولدة مؤلفين.                                | (٢٠) ٢٦٢-٢٦١/١                     |
| (٨) ١٤١-١٤٠  | (٢١) ٥٦٩/١                         |
| (٩) ١٩٨/١٢   | (٢٢) ١٢٧/١                         |
| (١٠) ٢٨٤-٢٨٣/٢   | (٢٣) ٢٦٨/٤                         |
| (١١) ٤٤٩/١   | (٢٤) ٥٤٧/١ والملحق ٧٥٨/١ بالامانة. |
| (١٢) ٤٤٧/١   | (٢٥) ٦٧٨/٣                         |
| (١٣) ٣٤١ مصورة دار الكتب المصرية في مكتبة قسم التاريخ. | (٢٦) ٣٣٧                           |



«المسائل والأجوبة»<sup>(١)</sup>، ومقدمة الدكتور حامد عبد المجيد على نشرته من كتاب ابن السيد: الانتصار ممن عدل عن الاستبصار<sup>(٢)</sup>، ومقدمته على نشرته من كتاب ابن السيد: شرح المختار من لزوميات أبي العلاء<sup>(٣)</sup>، ولعل هذه المقدمة أوسع ما كتب عنه حتى الآن. ويمكن أن يضاف إلى هذا ما كتبه محمد سليم الجندي عن شرح البطليوسي لسقط الزند، في كتابه: الجامع في أخبار أبي العلاء المعري وآثاره<sup>(٤)</sup>، وما كتبه اللجنة التي تولت نشر شروح سقط الزند عن هذا الشرح<sup>(٥)</sup>.

ولكي يكون عملنا علمياً قسمنا البحث قسمين، الأول دراسة عن البطليوسي ومؤلفاته، وهو ثلاثة فصول.

تحدثنا في الفصل الأول منها عن حياة المؤلف، وصلته بعلماء عصره، وملوك زمانه، وتقلبه في مدن الأندلس الشهيرة: كبطليوس وطليطلة والشتمة والسهلة وبلنسية التي استقر فيها مؤلفاً ومدرساً إلى أن مات. وأوضحنا في هذا الفصل أيضاً جوانب ثقافته المتعددة، وذكرنا تلاميذه الذين لازموه واخذوا العلم عنه، ثم عرضنا لأدبه الشري والشعري.

وكان الفصل الثاني عن مؤلفاته، وقد حاولنا أن نجعلها من بطون الكتب وامهات المراجع ونرجع إلى المطبوع منها والمخطوط لنكون فكرة صحيحة عنها. وأحصينا من مؤلفاته عشرين كتاباً غير ما أشار إليه الدارسون المحدثون، وربناها ترتيباً أبجدياً، ليسهل الرجوع إليها، وتحدثنا عن كل كتاب حديثاً مختصراً مشيرين إلى الذين ذكروه من القدماء، منوهين بما اشتمل عليه، ذاكرين المحققين الذين نشره إذا كان مطبوعاً.

وأفردنا الفصل الثالث للحديث عن كتاب «الحلل»، ففصلنا القول فيه تفصيلاً، لأنه الكتاب الذي يعنينا. فبدأنا بالكلام على كتاب الجمل للزجاجي، لأنه أساس كتاب البطليوسي، مبينين منهجه واسلوبه في التأليف، مشيرين إلى الذين عنوا به، وكان هذا فاتحة الحديث عن كتاب الحلل الذي حاولنا أن نبين فيه أهداف مؤلفه ومنهجه واسلوبه في عرض القضايا النحوية وتصويب ما أخطأ فيه الزجاجي أو توهمه الناس أنه خطأ منه، ثم ما

---

(١) ٤-٣، ثم نشره في كتابه «نصوص ودراسات أفريقية» ص ١٤٠.

(٢) آغ.

(٣) ٣٩-١.

(٤) ٧٧٠ / ٢.

(٥) ٦١.



ذكره صاحبنا من آراء للنحاة البصريين والكوفيين وغيرهم من النحاة المشهورين ، وتحدث بعد ذلك عن مخطوطات الكتاب التي اعتمدنا عليها في التحقيق ، وهي كما قلنا : مخطوطة الأوقاف العامة ببغداد ، ومخطوطة لندن ، ومخطوطة دار الكتب المصرية ، ووصفناها وأوضحنا ميزة كل منها .

وكان القسم الثاني تحقيقاً لمخطوطة «الخلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» وقد حاولنا أن نخرج نسخة صحيحة من الكتاب هذا يمكن الاعتماد عليها ، وذلك باتخاذ نسخة الأوقاف أصلاً للتحقيق ، لأنها أقدم النسخ ، مستعينين بالنسختين الأخريين ، وكتاب الجمل المطبوع للزجاجي وكتب اللغة والنحو والأدب والطبقات .

ولم يكن العمل هيناً ، لأن مخطوطات الكتاب لم تكن دقيقة ، ولأن البطليوسي ذكر كثيراً من أقوال أئمة اللغة والنحو والشواهد القرآنية والشعرية . وقد كلفنا ذلك جهداً كبيراً للوصول إلى ضبط الكتاب والتثبت مما اشتمل عليه .

ولعلنا استطعنا بعد ذلك كله أن نخرج نسخة من كتاب «الخلل» تكون قريبة مما كتب مؤلفها ، واضحة مفيدة ، لنهيء للباحثين كتاباً يتفعلون به ، آمليين أن يحظى عملنا هذا بقبولهم ورضاهم .

ويطيب لي وأنا أكبر جراح القلم أن أنوه بالتوجيهات السديدة والمساعدات الكريمة التي أسداها إلي استاذي المفضل الدكتور ابراهيم السامرائي ، ولن يفوتني هنا ، ايضاً ، ان أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني في عملي العلمي هذا ، أو أعارني كتاباً ، أو يسر لي أمراً ، ولا سيما الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتور أحمد مطلوب سائلاً المولى - جل شأنه - أن يوفق الجميع لما فيه خدمة الأمة العربية المجيدة وتراثها النفيس .

انه مجيب الدعوات .

سعيد عبد الكريم سفودي



ابن السید البطلیوسی







## حياته

البطليوسي من أشهر علماء الأندلس الذين برعوا في علوم مختلفة، وتضلّعوا منها واشتهروا بها والقوا فيها العديد من الكتب والرسائل، وهو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، ولد سنة (٤٤٤) للهجرة<sup>(١)</sup> في مدينة «بطليوس»<sup>(٢)</sup> وكانت مدينة كبيرة بالأندلس من أعمال ماردة على نهر آنة غربي قرطبة. وكانت عاصمة بني الألفس في عهد ملوك الطوائف.

ان من يحاول أن يعرف شيئا كثيرا عن البطليوسي لا يتيسر له ذلك، لأن معظم كتب التراجم والطبقات لم تذكر عنه إلا معلومات قليلة، وهذه المعلومات متشابهة أو متكررة إذ لا يكاد يزيد أحدها على الآخر في شيء، إلا ما كتبه الفتح بن خاقان عنه، وهو رسالة لا تقدم لنا معلومات ضافية، لأنه شغل نفسه بالوصف المسجوع والعبارات المنمقة. وقد حفظ لنا المقرئ هذه الرسالة في مؤلفه (ازهار الرياض في اخبار عياض)، وقال عنها: «ورأيت تأليفا بديعا للفتح صاحب القلائد، والمطمح، ضمنه التعريف بهذا الامام ابن السيد خاصة وها أنا اورده بجملة لغرابته وفصاحته وبلاغته. وان كان فيه بعض ما هو من قبيل الهزل الذي الاعراض عنه أولى؛ وقد جرت عادة الاشباخ بذكر مثل ذلك»<sup>(٣)</sup>.

وذكر الفتح بن خاقان نفسه رسالته هذه في كتابه (قلائد العقيان في محاسن الاعيان)<sup>(٤)</sup>.

قضى ابن السيد حياته الأولى في بطليوس، يقرأ على علمائها وادبائها، ومنهم أخوه أبو الحسن علي بن السيد الذي قال عنه ابن بشكوال: «كان مقدما في علم اللغة وحفظها والضبط لها وأخذ عنه أخوه أبو محمد كثيرا من كتب الأدب وغيرها»<sup>(٥)</sup>. ومن أخذ عنهم

---

(١) ينظر وفيات الاعيان: ٢٨٣/٢، وانباء الرواة: ١٤٣/٢، والصلة: ٢٨٢/١، والنية: ٥٦/٢. وشذرات الذهب:

٦٩/١.

(٢) بفتحين وسكون اللام وياء مضمومة وسين مهملة (ينظر معجم البلدان: ٤٤٧/١).

(٣) ازهار الرياض: ١٠٣/٣.

(٤) ص ٢٢١-٢٣١.

(٥) الصلة: ت ٩٠٠ (الطبعة الأوروبية).



البطليوسي ايضا علي بن أحمد بن حمدون المقرئ البطليوسي المعروف بابن اللطينة<sup>(١)</sup>، وعاصم بن أيوب الأديب البطليوسي<sup>(٢)</sup>.

وقد طلب العلم في قرطبة، ايضا، وكانت يومئذ تزخر بالعلماء والأدباء، فقرأ فيها على أبي علي حسين بن محمد الغساني<sup>(٣)</sup>، واتصل بأديبين كبيرين جاءا الى الاندلس هما: أبو الفضل البغدادي الذي أخذ عنه شعر المعري، وقال: «اخبرنا أبو الفضل البغدادي شيخنا في شعر أبي العلاء»<sup>(٤)</sup>، وقال عنه ايضا: «واخبرني أبو الفضل البغدادي شيخنا في شعره»<sup>(٥)</sup>، وأبو القاسم عبد الدائم بن مرزوق بن خير القيرواني الذي قال عنه وعن شيخه البغدادي: «وما روينا عن شيخنا أبي الفضل البغدادي وعبد الدائم القيرواني»<sup>(٦)</sup>.

وبعد ان توفرت لدى البطليوسي اسباب العلم ومقوماته اتصل ببعض ملوك عصره فوفد على بني النون امراء طليطلة واتصل بالمامون بن ذي النون، ثم بالقادر بالله يحيى ابن المامون بن ذي النون. وله أوصاف شتى في مجالس كان يشهدا مع هؤلاء الامراء، فمن ذلك أنه حضر مع القادر بالله بمجلس الناعورة بطليطلة فقال يصف المجلس:

يا منظرًا إن رمقت بهجته      أذكرني حسن جنة الخلد  
تربة مسك وجو عنبرة      وغيم نيد وطش ماورد  
والجاء كاللازورد قد نظمت      فيه اللآلي فواغر الأسد  
كأنما جائل الحباب به      يلعب في حافيته بالنرد<sup>(٧)</sup>

ولم يبق عند هؤلاء الامراء، وانما تحول الى غيرهم بعد موت اخيه أبي الحسن الذي حبسه ابن عكاشة سنة (٤٨٠) في قلعة «رباح» ومات فيها. فاتصل بعبد الملك بن رزين صاحب «السهلة وشتيرية»، فاكرمه، وبالح في إكرامه، ولكن الأمر لم يلبث أن فسد بينه وبين البطليوسي، ففر منه خوفاً من أن يصاب بأذى كما أصيب أخوه قبله.

ودخل «سرقسطة» أيام المستعين بالله واتصل به وقال يمدحه:

(١) نفسه: ت ٨٩١.

(٢) نفسه: ت ٩٦٦.

(٣) الصلة: ت ٣٢٦.

(٤) الانتصار: ص ٢١.

(٥) نفسه: ص ٤٥.

(٦) نفسه: ص ٢٣.

(٧) ثلاث العقيان: ص ٢٢٢. وازهار الرياض: ١٠٧٣.



هم سلبوني حسن صبري إذ بانوا      باقمار اطواق مطالعها بان  
لئن غادروني باللوى إن مهجتي      مسايرة اظعانهم حيثما كانوا

ثم قال:

تنكرت الدنيا لنا بعد بعدكم      وحفت بنا من معضل الخطب الوان  
أنأخت بنا في أرض شنت مريّة      هواجس ظن خنّ والظنّ خيوان  
وثننا بروقاً للمواعيد أتعبت      نواظرننا دهرأ ولم بهم هتان  
فسرنا وما نلوى على متعذّر      اذا وطن أقصاك أوتك أوطان  
ولا زاد الا ما انتشته من الصبا      أنوف وحازته من الماء اجفان  
رحلنا سوام الحمد عنها لغيرها      فلا ماؤها صدّا ولا التبت سعدان  
الى ملك حابه بالمجد يوسف      وشادله البيت الرفيع سليمان  
الى مستعين بالاله مبيد      له النصر حزب والمقادير أعوان<sup>(١)</sup>

ويبدو أن هذا كان آخر اتصال له بالملوك والامراء، لأنه تحول بعد ذلك الى حياة جديدة، تميزت بالطابع العلمي، تدرسا وتأليفا، فاستقرت به الحال في مدينة «بلنسية»، وفي هذه المدينة الف معظم كتبه المهمة، وقصده طلبة العلم يقرأون عليه، ويقتبسون منه، لحسن تعليمه وجيد تفهيمه، ولتبحره في الأدب واللغة ومعرفته بها واتقانه لها.

ومن أشهر طلابه أبو حفص عمر بن محمد القيبي البلنسي صاحب الأحكام ببلنسية، وكان فقيها حافظا للمسائل مفتيا مشاورا<sup>(٢)</sup>، وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن عبد الرحمن العبدري البلنسي وقد لازم البطلبيوسي طويلا<sup>(٣)</sup>، وأبو علي حسين بن محمد بن حسين بن عريب الانصاري: أخذ العربية والأدب عنه<sup>(٤)</sup>، وأبو الحسين عبد الملك بن محمد بن هشام القيبي<sup>(٥)</sup>، وأبو الحسن علي بن عبد الله بن خلف بن محمد الانصاري: أخذ العربية عنه واختص به<sup>(٦)</sup>، وأبو محمد عبد الله بن محمد بن الخلف بن الحسن الصديقي<sup>(٧)</sup>، وأبو عبد الملك مروان بن عبد الله بن مروان بن محمد بن مروان:

(١) فلائد العقيان: ص ٢٢٨، وازهار الرياض: ١٢٧٣-١٢٢٠.

(٢) التكملة: ت ١٨٢٤ (الطبعة الأوروبية).

(٣) التكملة: ت ١٣٨٦.

(٤) التكملة: ت ٨٣ (الطبعة الأوروبية).

(٥) نفسه: ت ١٧١٥.

(٦) نفسه: ت ١٨٦٣.

(٧) نفسه: ت ١٥٥٤.



سمع منه ولازمه<sup>(١)</sup>، وأبو حفص عمر بن محمد بن عديس البلنسي اللغوي<sup>(٢)</sup>، وأبو عبد الله محمد بن مخلوف بن جابر: صحبه وسمع منه<sup>(٣)</sup>، وأبو الحسن علي بن عطية الله بن مطرف اللخمي<sup>(٤)</sup>.

وتوفي ابن السيد البطليوسي بمدينة بلنسية في منتصف رجب سنة احدى وعشرين وخمسمائة<sup>(٥)</sup>، فيكون اذن قد عاش سبعا وسبعين سنة كانت حافلة بجلال الأعمال من تعلم وتعليم وتأليف في جوانب متعددة من الادب والشعر واللغة وعلوم العربية والثقافة الدينية والفلسفية.

### ثقافته

كان البطليوسي متبحرا في علوم اللغة والأدب والفقه والفلسفة. وتدل على ذلك مؤلفاته المتنوعة، فقد ألف في اللغة والنحو والأدب والفقه والحديث والفلسفة. واثني عليه العلماء ثناء كبيرا.

قال فيه ابن بشكوال: «كان عالما بالأدب واللغات، مستبحرا فيهما، مقدما في معرفتهما، يجتمع الناس إليه، ويقرأون عليه، ويقتبسون منه، وكان حسن التعليم جيد التلقين، ثقة ضابطا، وألف كتباً حسنا<sup>(٦)</sup>، ونقل عنه هذا القول القفطي في الانباه<sup>(٧)</sup>، وابن خلكان في الوفيات<sup>(٨)</sup>.

وقال عنه الفتح بن خاقان: «أذ هو أزر علمائنا بحرا، وأوسعهم نحرا، وأحسنهم خواطر، وأسكبهم مواطر، وأسيرهم امثالا، وأعدمهم مثالا». وقال ايضا: «إنه ضارب قدام العلوم ومجبلها وغرة أيامنا البهيسة وتحجيلها. . . . وهو اليوم شيخ المعارف وامامها ومن في يديه مقودها وزمامها، لديه تشد ضوال الأعراب وتوجد شوارد اللغات

(١) نفسه: ت ١٠٨٨.

(٢) نفسه: ت ١٨٢٥.

(٣) نفسه: ت ٧٦٧.

(٤) نفسه: ت ١٨٤٤.

(٥) ينظر: وفيات الاعيان: ٢٨٤/٢. والصلة: ٢٨٢/١. وانباه الرواة: ١٤٣/٢. والغنية: ٥٦/٢. وشذرات الذهب:

٦٥/٤.

(٦) الصلة: ٢٨٢/١.

(٧) ١٤٧/٢.

(٨) ٢٨٢/٢.



والاعراب . . . وله تحقق بالعلوم الحديثة والقديمة وتصرف في طرقها المستقيمة ما خرج بمعرفتها عن مضمار شرع ولا نكّب عن أصل اللسنة ولا فرع. وتواليفه في الشروحات وغيرها صنوف وهي اليوم في آذان الأيام شنوف»<sup>(١)</sup>.

وقال السيوطي فيه : «كان عالماً باللغات والآداب متبحراً فيهما، انتصب لأقراء علوم النحو، واجتمع إليه الناس، وله يد في العلوم القديمة»<sup>(٢)</sup>.

### أدبه

كان البطلبوسي حريصاً على الالتزام بأسلوب رفيع في كتاباته إلى جانب التزامه بالأسلوب العلمي المقنع فيما بحث وعالج من قضايا. وقد امتاز هذا الأسلوب بالمتانة وسبك العبارة والجنوح إلى السجع أحياناً، ويبدو ذلك واضحاً كل الوضوح في مقدمات ما قرأنا من كتبه فائتناه في كلامنا على مؤلفاته.

وطرق باب الشعر غير أنه لم يشتهر شاعراً كما اشتهر عالماً أدبياً لانصرافه إلى البحث والتأليف. وقد وجدنا، فيما قرأنا من مصادر عنه، شعراً في فنون وأغراض متعددة كالوصف، والغزل، والمدح، والحث على التعلم، والرثاء والزهد.

قال في وصف الراح:

سَلْ الهموم اذا نبا زمن	بمدامة صفراء كالذهب
مزجت فمن در على ذهب	طاف ومن حبيب على لهب
وكان ساقبها يثير شذا	مسك لدى الأقدام منتهب <sup>(٣)</sup>

ومما قاله في الغزل:

أبا عامر انت الحبيب الى قلبي	وإن كنت دهرًا من عتابك في حرب
أتعرض حتى بالخيال لدى الكرى	وتبخل حتى بالسلام مع الركب
كأنني آخر ذنب يجازي بذنبه	وما كان لي غير المودة من ذنب.
فيا ساخطاً هل من رجوع الى الرضا	ويا نازحاً هل من سبيل الى القرب

(١) بنظر أزهار الرياض: ١٠٥/٣-١٠٧.

(٢) بغية الرعاة: ٥٥/٢.

(٣) زهار الرياض: ١٠٦/٣.



لك القلب ما فيه لغيرك منزل      منحتكه فأنزله بالسهل والرحب<sup>(١)</sup>

ومما قاله في العلم:

أخو العلم حيّ خالد بعد موته      وأوصاله تحت التراب رميم  
وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى      يظن من الأحياء وهو عديم<sup>(٢)</sup>

ومما قاله في رثاء الوزير أبي عبد الملك بن عبد العزيز:

عزاء بني عبد العزيز وان خلا      من المجد مغناه وهدّ مناره  
ففيكم لهذا الصّدع آس وجابر      وان كان صعبا أسوه وانجباره  
لكم شرف أرسى قبواعد بيته      أبو بكر الساري اليكم نجاره  
أجلّ وزير عطر الأرض ذكره      وأخجل زهر النيرات فخاره  
فلو كان للعلياء جيد ومعصم      لأصبح منكم عقده وسواره<sup>(٣)</sup>

ومما قاله في الزهد من لزوم ما لا يلزم:

أمرت الهى بالكّارم كلها      ولم ترضها إلا وانت لها أهل  
فقلت اصفحوا عن أساء اليكم      وعودوا بحلم منكم ان بدا جهل  
فهل لجهول خاف صعب ذنوبه      لديك أمان منك أو جانب سهل<sup>(٤)</sup>

---

(١) أزهار الرياض: ١٢٩٣-١٣٠.

(٢) الصلة: ٢٨٢/١. ووفيات الأعيان: ٢٨٣/٢. وانباء الرواة: ١٤٢/٢. وبيغة الرعاة: ٥٦٢. والثمرات: ٦٥/٤.

(٣) أزهار الرياض: ١٢٩٣-١٢٩٧.

(٤) أزهار الرياض: ١٤٠/٣.



الفصل الثاني

مؤلفاته







## مؤلفاته

الف البطلبوسي كتابا كثيرة تدل على ثقافة متنوعة واطلاع واسع ، ويغلب على معظم كتبه الطابع اللغوي والنحوي . وقد وصلت اليها مجموعة من كتبه وضاع بعضها ، وقد طبع قسم مما وصل اليها وما يزال القسم الآخر ينتظر من يقوم بتحقيقه ونشره . وكتبه التي اطلعنا عليها أو قرأنا عنها في كتب الطبقات والتراجم هي :-

١- أبيات المعاني :-

ذكره البغدادي في خزانة الأدب وهو من المراجع التي اعتمد عليها<sup>(١)</sup> .

٢- الاقتضاب في شرح ادب الكتاب :-

ألف ابن قتيبة المتوفى سنة (٢٧٦) للهجرة كتاب «أدب الكاتب» الذي يعد أصلا من اصول الأدب وركنا من اركانه الأربعة كما قال ابن خلدون : «وسمنا من شيوخنا في مجالس التعليم أن أصول هذا الفن واركانه أربعة دواوين ، وهي أدب الكاتب لابن قتيبة وكتاب الكامل للمبرد وكتاب البيان والتبيين للجاحظ وكتاب النوادر لأبي علي القالي البغدادي ، وما سوى هذه الأربعة فتبع لها وفروع عنها»<sup>(٢)</sup> .

وكتاب ابن قتيبة في تقويم اليد واللسان ، وضعه حينما رأى الناس منصرفين عن اللغة والأدب في زمانه ، وقد عني به قديما غير واحد من العلماء فشرحوه وكتبوا عليه التعليقات ينتقدونه طورا ويعتذرون عنه طورا آخر ، ومن شرحه ابن السيد البطلبوسي في كتابه «الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» ، وقد وضح هدفه في مقدمته فقال : «غرضي في كتابي هذا تفسير خطبة الكتاب وذكر أصناف الكتب ومراتبهم وجل ما يحتاجون اليه في صناعته ، ثم الكلام بعد ذلك على نكت من هذا الديوان يجب التنبيه عليها والارشاد اليها ، ثم الكلام على مشكل اعراب ابياته ومعانيها وذكر ما يحضرن من اسماء قائلها»<sup>(٣)</sup> . وقسمه ثلاثة اجزاء : الجزء الأول في شرح الخطبة وما يتعلق بها من ذكر أصناف الكتاب وآلاتهم ، والجزء الثاني في التنبيه

(١) خزانة الأدب . ٩١ .

(٢) مقدمة ابن خلدون : ص ٥٥٣ - ٥٥٤ .

(٣) الاقتضاب : ص ٢ .



على ما غلط فيه واضع الكتاب أو الناقلون عنه وما منع منه ، وهو جائز ، والجزء الثالث في شرح أبياته .

وقد اتبع في ترتيبه ترتيب كتاب ابن قتيبة ، وتحدث عن موضوعاته باباً باباً ، وطريقته في الشرح ، أو التعليق ، أو التصويب أن يأخذ عبارة من كتاب ابن قتيبة ثم يشرحها أو يبين ما يرى فيها من خطأ أو صواب ويذكر ما يعن له من خواطر وآراء .

من ذلك قوله :

«مسألة- قال ابن قتيبة : ومن ذلك قول العامة : فلان يتصدق اذا اعطى ، وفلان يتصدق اذا سأل ، وهذا غلط . والصواب : فلان يسأل ، وانما المتصدق المعطي ، قال الله تعالى : «وتصدق علينا أن الله يجزي المتصدقين» .

قال المفسر : هذا الذي قاله ابن قتيبة هو المشهور عن الأصمعي وغيره من اللغويين . وقد حكى أبو زيد الانصاري وذكر قاسم بن اصبح عنه أنه يقال : تصدق ، اذا سأل . وحكى نحو ذلك ابو الفتح بن جني وأنشد :

ولو انهم رزقوا على اقدارهم الفيت اكثر من ترى يتصدق

وذكر ابن الاثير ايضا في كتاب «الأضداد» أن المتصدق يكون المعطي ويكون السائل . وحكى نحو ذلك صاحب كتاب «العين» والاشتقاق ايضا يوجب أن يكون جائزا ، لأن العرب تستعمل «تفعلت في الشيء» للذي يؤخذ جزء بعد جزء ، فيقولون : تحسيت المرق وتجرعت الماء ، فيكون معنى تصدقت : التمسيت الصدقة شيئا بعد شيء<sup>(١)</sup> . وتتضح في هذا النص وغيره ثقافة البطليوسي اللغوية وتنبهه اقوال اللغويين والافادة منها ، كما تتضح في القسم الثالث من كتابه ثقافته الأدبية وحفظه للاشعار ومعرفة قائلها وما يتصل بروايتها ، وقد اوضح ذلك في مقدمة هذا القسم ، وهو الكتاب الثالث ، فقال : «وهذا حين ابدأ بشرح مشكل اعراب أبيات هذا الكتاب ومعانيها وذكر ما يحضرني من اسماء قائلينا وغرضي أن أقرن بكل بيت منها ما يتصل به من الشعر من قبله أو من بعده إلا أبياتا يسيرة لم اعلم قائلينا ولم احفظ الاشعار التي وقعت فيها ، وفي معرفة ما يتصل بالشاهد وما يجلو معناه وما يعرب عن فحواه فانا رأينا كثيرا من المفسرين للأبيات المستشهد بها قد غلطوا في معانيها حين لم يعلموا الأشعار التي وقعت فيها ، لأن البيت اذا انفرد احتمل تأويلات كثيرة كقول

(١) الانتصاب : ص ١١٠

بعض من شرح ابيات كتاب سيويه في قول العجاج:  
كشعاً طوى من بلد مختاراً . من يأسه اليأس او حذاراً

انه يصف ثورا وحشياً، وفي قول ابي التجم:  
يأتي لها من أيمن وأشمل

انه يصف ظلياً ونعاماً<sup>(١)</sup>.

ووفى البطليوسي بما وعد في هذه المقدمة فتكلم على الشواهد التي ذكرها ابن قتيبة في  
أدب الكاتب فذكر قائلها وما قبلها أو بعدها من ابيات، وربط بينها، وشرح غريبها،  
وأوضح معانيها، وصحح ما وقع فيه ابن قتيبة من سهو أو خطأ.

وكتاب الاقتضاب هذا مطبوع في بيروت سنة (١٩٠١) بعناية عبد الله أفندي  
البستاني. وقد حققه وهياه للنشر الدكتور حامد عبد المجيد والمرحوم الاستاذ مصطفى  
السقا<sup>(٢)</sup>.

### ٣- الانتصار ممن عدل عن الاستبصار:-

عني الناس بشعر ابي العلاء المعري فتدارسوه وشرحوه وكان ابن السيد البطليوسي  
واحداً من هؤلاء، فقد وضع شرحاً لسقط الزند لأنه وجد «ضوء سقط الزند» غير مستوف  
لجميع معانيه، وتكلف من شرحه لشعر ابي العلاء ما تكلف ووقع هذا الشرح لأبي بكر  
محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي فعلق عليه وانتقده بما حمل البطليوسي الى تأليف  
كتابه «الانتصار ممن عدل عن الاستبصار» ورده ودفع مأخذه وبين أن ما توهمه ابن العربي  
عليه من تصحيف صحف أو لفظ حرف أو ما رآه في بعض الأبيات من زيادة أو نقصان إنما  
هو من لحن الناسخ وأنه لو تأمل الشرح لأغناه عما توهم ولما كانت به حاجة الى ما تكلف.

وقد أوضح البطليوسي منهجه وهدفه في مقدمة هذا الكتاب، قال: «رأيت أراك الله  
منهج الحق ونسته وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه. اعتراضات ابن  
العربي علينا في شرح شعر المعري، ولنا ننكر معارضة المعارضين ومناقضة المناقضين فانها  
سبيل العلماء المعروفة وطريقهم المألوفة:

(١) الاقتضاب: ص ٢٨٧.

(٢) مقدمة شرح المختار من لزوميات ابي العلاء: ص ١٧.



ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلاً ان تعد معايبه

وانما ننكر من أمر هذا الرجل- وفقنا الله واياه الى صالح العمل!- أنه تعسف وما انصف، وجاء في المعارضة والخلاف بأشياء استطرفتها غاية الاستطراف، وذلك أنه وجد آياتاً أفسدها ناسخ الديوان بالزيادة والنقصان فعادت مكسورة الأوزان ونبت العين عما فيها من الشين، فنبه عليها في طرر الكتاب، وبين فيها وجه الصواب، كأنه توهم- عفا الله عنه!- أننا من الطبقة التي لا تقيم وزن الشعر، ولا تحسن شيئاً من النظم والنثر؛ وكذلك وجد لحناً من الناسخ في بعض الأحرف فظنه من قبل المؤلف المصنف فتفضل بأن نبه عليه في طرر الكتاب، فجعلنا عنده في مرتبة من لا يقيم وزن الشعر ولا يحسن الأعراب. ولولا أن بظن بنا هذا الرجل- وفقه الله!- عجزاً عن الانتصاف والانتصار، كما توهم علينا الجهل بالأعراب وكسر الأشعار، لصمتنا عن مراجعة صمت الرجم ولم نتشاغل بتصريف لسان في مجاوبته ولا قلم، ولكن سوء معاملته أحوج الى الكلام، ولو ترك انقطاً ليلاً نيام، وقد قال الله تعالى ﴿وعسى ان تكرهوا شيئاً وهو خير لكم﴾ ثم قال ابر لطيب:

رب أمرأتاك لا محمد الفعّال فيه ونحمد الأفعالا  
وقسي رميت عنها فردت في نحور الكماة عنك النصبالا

فأول ما نقول لهذا الرجل- وفقنا الله واياه!- إن كان ما يجري مجرى السهو ويعد من اللغو يحسب من الذنوب، ويعتد به في العيوب، فقد كتبت بخطك في معارضتك آياتاً أشياء صحفت فيها وحرفت، وكسرت صحيح الوزن، ولحنت أقبح لحن، فنحن نتوخى فيها معك مناقشة الحساب، ونعاتبك أشد ما يكون من العتاب.

فلا تغضبن من سيرة انت سرتها فأول راضٍ سيرة من يسيرها<sup>(١)</sup>

وبداً بعد هذه المقدمة التي بين فيها هدفه بالرد على ابن العربي وتصحيح ما وقع فيه من خطأ فقال في أحد المواضع مخاطباً إياه «ورأيناك لما وصلت الى قول المعري:

فلك دائر أبي فشيء ونبة او يفرق الفتيان

كتبت في الطرة «يفرق» بالرفع فما هذا الغلط ابقاك الله؟! أليست (أو) هذه هي التي ينتصب بعدها الفعل في نحو قولهم «ألزمتك أو تقضيني حقّي» و«الأسير في البلاد أو استغني»، وقول امرئ القيس:

فقلت له لا تبك عينك انما نحاول ملكاً أو نموت فنعنرا

(١) الانتصار: ص ١-٣.

وكذلك رأيك لما وصلت الى قول المعري :

ولاح هلال مثل نون اجادها بجاري النصار الكاتب ابن هلال  
كتبت في الطرة «اخبرني من أوثقه أنه أقام يضرب على الواو من خط ابن مقلة خمسة  
وعشرين سنة» فأثبت في (خمس) تاء التأنيث والسنة مؤنثة وهذا لحن قبيح<sup>(١)</sup>.

ورد البطلبوسي ، مأخذ ابن العربي بهذا الاسلوب ولم يقتصر في رده هذا على  
الجوانب اللغوية والنحوية والأدبية ، وإنما تعرض لبعض القضايا العقلية والفلسفية ، لأن  
ابن العربي عارضه في اشياء من العلوم النظرية كمخالفته له في الدهر والزمان واثبات ارادة  
للانسان ، قال «ورأيك- وفقنا الله وإياك!- قد عارضتنا في اشياء من العلوم النظرية مثل  
مخالفتك لنا في الدهر والزمان واثبات ارادة للانسان ، وقولنا : إن النفس جوهر باق لا يهلك  
بهلاك الاجسام ، ونحو هذا مما يمتد فيه باع الكلام . وكأنك تقمت علينا ان لم تقتصر في هذه  
الأمور النظرية على مذاهب الأشعرية ، ولو شئت لاجبتك عنها كما فعلنا في الأمور الأدبية ،  
فاستدل ببعض على بعض . واعلم ان اتباع الناس على آرائهم ليس بواجب ولا فرض ، ولا  
سيما بمن يتزه نفسه عن ان يكون من أهل التقليد الذين ينادون من مكان بعيد . وليس  
امساكنا عن القول في هذه الأشياء والخوض فيها جهلا منا بأغراضها ومعانيها لكنها أمور  
يكتفى فيها بالإشارة والتلويح عن الإبانة والتصريح فنحن نطويها على عرها مخافة ان تدنسنا  
بعرها وليس يخفى التعسف والانصاف ولا يعلم ما في الحذف الا الله والاسكاف»<sup>(٢)</sup>.

واعتذر عن ذكره في «شرح سقط الزند» بعض الفلاسفة المتقدمين من الطبيعيين  
والألهيين وآرائهم بأنه اضطر الى ذلك اضطرارا ، لأن شعر أبي العلاء يبعث عليه لسلوكه  
غير مسلك الشعراء ، وتضمنه نكتا من المذاهب والآراء ، ومن تعاطى تفسير كلامه وشعره  
وجهل هذه العلوم بعد عن معرفة ما يومي اليه ولهذا لا يفسر شعره حق تفسيره إلا من له  
تصرف في انواع العلوم . وكتاب الانتصار هذا مطبوع في مصر سنة (١٩٥٥) بتحقيق  
الدكتور حامد عبد المجيد .

#### ٤- التذكرة الأدبية :-

ذكرها القفطي في انباه الرواة<sup>(٣)</sup>.

(١) الانتصار: ص ١٣- ١٤ .

(٢) الانتصار: ص ٤٦- ٤٧ .

(٣) ١٤٢/٢ .



## ٥- التنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأمة :-

ذكره بهذا الاسم ابن خلكان في وفيات الأعيان<sup>(١)</sup>، وابن بشكوال في الصلة<sup>(٢)</sup>، والقفطي في انباء الرواة<sup>(٣)</sup>، وابن العماد في شذرات الذهب<sup>(٤)</sup>، وسماء السيوطي في بغية الوعاة<sup>(٥)</sup> «كتاب سبب اختلاف الفقهاء»، وسماء صاحب أزهار الرياض<sup>(٦)</sup> «التنبيه على السبب الموجب لاختلاف العلماء في اعتقاداتهم وآرائهم وسائر اغراضهم وانحائهم»، وسماء حاجي خليفة في كشف الظنون<sup>(٧)</sup> «التنبيه على الأسباب الموجبة للخلاف بين المسلمين». وقد طبع هذا الكتاب في مصر سنة (١٣١٩) للهجرة باسم «الانصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم» بتحقيق الشيخ عمر المحمصاني الأزهرى.

## ٦- جزء فيه علل الحديث :-

ذكره ابن خير في فهرسته، وقال عنه «حدثني به الشيخ المحدث أبو الحسين عبد الملك ابن محمد بن هشام رحمه الله عن أبي محمد مؤلفه»<sup>(٨)</sup>.

## ٧- الخدائق في المطالب الفلسفية العالية العويصة :-

نشره في مصر سنة (١٩٤٦) غزة العطار، وفي كتاب تاريخ الفكر الأندلسي<sup>(٩)</sup> أن «آسين بلاسيوس» نشره مع ترجمة له سنة (١٩٤٠)، وقال فيه: «ان كتاب الخدائق يعتبر اول محاولة للتوفيق بين الشريعة الاسلامية والفكر اليوناني».

٨- الخلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل :- وهو كتابنا هذا وستحدث عنه بالتفصيل.

## ٩- الخلل في شرح ابيات الجمل :-

ذكره بهذا الاسم ابن العماد في الشذرات<sup>(١٠)</sup>، والسيوطي في البغية<sup>(١١)</sup>، وسماء القفطي في انباء الرواة<sup>(١٢)</sup> «كتاب شرح ابيات الجمل».

---

(١) ٢٨٧٢.	(٧) المجلد الأول: ص ٤٨٨.
(٢) ٢٨٧١.	(٨) فهرسة ابن خير: ص ٢٠٤.
(٣) ١٤٧٢.	(٩) ص ٢٣٤.
(٤) ٦٥/٤.	(١٠) ٦٥/٤.
(٥) ٥٦٢.	(١١) ٥٦٢.
(٦) ١٠٧٢.	(١٢) ١٤٧٢.

وهذا الكتاب شرح لأبيات الجمل للزجاجي ، وقد اتبع فيه السبيل التي سار عليها في الكتاب الثالث من «الاقتضاب» وذلك بأن يذكر البيت ثم ينسبه وينشرحه مبينا معاني الفاظه وما هو غريب منها وما فهو مستعمل .

مثال ذلك قول الإخطل :-

ان من يدخل الكنيسة يوما يلقي فيها جاذرا وظباءا

«هذا البيت للأخطل ، وكان نصرانيا ، ولذلك ذكر الكنيسة . والجاذر اولاد البقر واحده جؤذر بضم الذال وفتحها ، وأهل البصرة لا يعرفون فتح الذال لأن (فعلاً) عندهم غير مستعمل ، وحكى الكوفيون الفاظا كثيرة على (فعل) وهو جؤذر وطحلب وضمفدع ، يقول من دخل الكنيسة رأى فيها من نساء النصارى وبنهم اشباه الجاذر والظباء» .

والكتاب هذا غير مطبوع ، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد تلي كتابه «الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» ونسخة مخطوطة ايضا في خزانة السيد محمد المشكاة في المكتبة المركزية بجامعة طهران .

١٠- رسالة كتب بها الى ابن خلصة وأخرى بعث بها الى قبر النبي ﷺ<sup>(١)</sup> .

١١- شرح ديوان المتنبي :-

ذكره ابن خلكان وقال عنه : «وسمعت أن له شرح ديوان المتنبي ولم أقف عليه ، قيل : انه لم يخرج من المغرب»<sup>(٢)</sup> .

١٢- شرح سقط الزند :-

قال عنه ابن خلكان «وشرح سقط الزند لأبي العلاء المعري شرحا ، استوفى فيه المقاصد ، وهو أجود من شرح أبي العلاء صاحب الديوان الذي سماه «ضوء السقط»<sup>(٣)</sup> . وليس هذا الشرح خاصا بسقط الزند بل ضم البطليوسي اليه طائفة أخرى من شعر أبي العلاء بعضها من لزوم ما لا يلزم وبعضها الآخر من سائر دواوينه ، وانفرد من بين الشراح بترتيب سقط الزند على حروف المعجم .

(١) فهرسة ابن خيرة : ص ٢٠٤ .

(٢) وفيات الأعيان : ٢٨٣/٢ .

(٣) وفيات الأعيان : ٢٨٢/٢ .



قال البطلبوسي في مقدمته «سألتني- واصل الله لديك نوامي النعم وبلغك أقاصي  
ألهمم- أن اشرح لك سقط الزند من شعر أبي العلاء المعروف بالمعري وذكرت أنك قرأت  
«ضوء سقط الزند» الموضوع فيه، فلم تجده مستوفيا لجميع معانيه ورجوت أن تجد عندي ما  
يوافق مرادك ويطابق اعتقادك، ولعمري إنه لشعر قوي المباني خفي المعاني؛ لأن قائله سلك  
به غير مسلك الشعراء وضمنه نكتا من النحل والآراء وأراد أن يرى معرفته بالأخبار  
والأنساب وتصرفه في جميع أنواع الآداب فأكثر فيه من الغريب والبديع ومزج المطبوع  
بالمصنوع فتعقدت الفاظه وبعدت اغراضه وقد اجبتك الى ما سألت وكتبت لك من شرحه  
ما رغبت. ورأيت أن ترتبه على نظم الحروف المعجمة اتم في الوضع وأجل للتصنيف  
فاحتجت لذلك أن أزيد فيه ما يفي بالغرض» (١).

ويمتاز هذا الشرح بكثرة التعرض للتحقيقات اللغوية والمسائل النحوية وهو شديد  
الولوع بالموازنة بين معاني المتنبي وأبي العلاء (٢).

وشرحه لقول أبي العلاء:

أغر غمته من غسان غرّ تدين لعزهم ارم وعاد  
يوضح طريقته ومنهجه.

قال: «الأغر: المشهور شبه بالفرس الأغر، والأغر أيضا الأبيض. وغمته: رفعته الى  
أعلى منزلة من الشرف. وقوله تدين، أي: تخضع وتذل. وكان ينبغي أن يقول: دانت؛  
لأن هذا أمر قد مضى وسلف، فالكسائي يقول في مثل هذا: ان «كان» مضمرة فيه وتقديره  
على قياسه: كانت تدين فأضمر الكون لما فهم المعنى، ولأن كل شيء موجود لا يخلو من  
كون، وهكذا قال في قوله- تعالى- «واتبعوا ما تلتوا الشياطين على ملك سليمان» أي ما كانت  
تتلوا، وكذلك قول الراجز:

جنارية في رمضان الماضي تقطع الحديث بالاماض

والبصريون يجعلون مثل هذه الأفعال حالا محكية كما تقول: رأيت زيدا أمس  
يضحك، فتحكي الحال التي كان عليها. ومنهم من يرى ان المستقبل وضع في هذه

(١) شرح سقط الزند، القسم الأول: ص ١٥

(٢) انظر: ٧٧٠/٢ الخاتم في حذر أبي العلاء المعري ونثاره..

المواضع موضع الماضي لما فهم المعنى كما وضع الماضي موضع المستقبل في نحو قول الخطيئة:

شهد الخطيئة يوم يلقي ربه ان الوليد أحق بالعبد<sup>(١)</sup>

والشرح هذا مطبوع مع شرحين آخرين لسقط الزند هما شرح ابي زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن التبريزي وشرح ابي الفضل قاسم بن حسين بن محمد الخوارزمي وصدرت هذه الشروح في كتاب من خمسة أقسام باسم «شروح سنط الزند» وقامت على تحقيقه لجنة احياء آثار ابي العلاء باشراف الدكتور طه حسين.

### ١٣- شرح المختار من لزوميات أبي العلاء:-

وهو شرح اللزوميات التي اختارها البطليوسي وضمها الى شعر المعري في شرح سقط الزند حين أراد أن يرتب شعر السقط على حروف الهجاء، فاحتاج الى ان يزيد فيه ما يفي بالغرض فضم اليه هذه اللزوميات وشرحها شرحا وافيا مستفيضا.

ولم يفرد البطليوسي لهذا الشرح كتابا خاصا او يتخذ له عنوانا معيناً وقد جمعها الدكتور حامد عبد المجيد واختار لها اسم «شرح المختار من لزوميات ابي العلاء» وطبع القسم الأول منه في القاهرة سنة ١٩٧٠.

### ١٤- شرح الموطأ:-

ذكره ابن خلكان في الوفيات<sup>(٢)</sup>، والقفطي في انباه الرواة<sup>(٣)</sup>، وابن بشكوال في الصلة<sup>(٤)</sup> والسيوطي في البغية<sup>(٥)</sup>، وابن العماد في الشذرات<sup>(٦)</sup>، والمقري في أزهار الرياض وسماه «المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس»<sup>(٧)</sup>.

### ١٥- الفرق بين الحروف الخمسة:-

قال عنه ابن خلكان: «وله كتاب في الحروف الخمسة وهي السين والصاد والضاد والطاء والذال، جمع فيه كل غريب»<sup>(٨)</sup>.

---

(١) شروح سنط الزند، القسم الأول، ص ٢٩٤	(٥) ٥٦٢
(٢) ٢٨٢/٢	(٦) ٦٥/٤
(٣) ١٤٢/٢	(٧) ١٠٧/٣
(٤) ٢٨٢/١	(٨) وفيات الاعيان، ٢٨٢/٢



#### ١٦- فهرسة ابن السيد:-

رواها ابن خير عن شيخه ابي الحسن عبد الملك بن محمد بن هشام القيسي وابي محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد العبدري، وكلاهما عن المؤلف<sup>(١)</sup>.

#### ١٧- قصيدة في رثاء ديك:-

رواها ابن خير في فهرسته<sup>(٢)</sup>.

#### ١٨- المثلث في اللغة:-

ذكره ابن خلكان، وقال عنه: «كتاب المثلث في مجلدين أتى فيه بالعجائب ودل على اطلاع عظيم، فإن مثلث (قطرب) في كراسة واحدة واستعمل فيه الضرورة وما لا يجوز وغلط في بعضه»<sup>(٣)</sup>، وذكره ابن خير في فهرسته<sup>(٤)</sup>، والقفطي<sup>(٥)</sup>، والسيوطي<sup>(٦)</sup>، والعماد<sup>(٧)</sup>.

ويقول مؤلف كتاب معجم المطبوعات العربية والمعربة: «وقفت على نسخة خطية من كتابه المثلث قال فيه: اجتمع لنا في المثلث المختلف المعاني (٦٨٠) كلمة ومن المثلث المتفق المعاني (١٢٢) كلمة. وقد كنت صنفته فيه تأليفا آخر مرتبا على نظم الحروف حسبما فعلت في هذا التصنيف وذلك عام سبعين واربع مائة وذهب عني في نكبة السلطان جرت علي وانتهب معظم ما كان بيدي غير انه لم يبلغ عدد ما ذكرته في هذا التأليف الثاني<sup>(٨)</sup>.

ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية. ونسخة في جامعة يابل في امريكا قديمة جدا<sup>(٩)</sup>، ونسخة اخرى في طنجة يقول فيها مالکها عبد الهادي بن محمد السلاوي انه: (اي كتاب المثلث مع صغر حجمه مفيد في بابه. . . . ولا اظن يغني عنه مثلث ابن مالك المطبوع فانه نظم والاول نثر وفرق بينهما<sup>(١٠)</sup>).

#### ١٩- المسائل والأجوبة:-

يشتمل هذا الكتاب على مسائل كان البطليوسي قد سئل عنها فكتب اجوبته عليها

(٦) بغية الوعاة: ٥٦٢.  
(٧) شذرات الذهب: ٦٥/٤.  
(٨) ص ٥٦٩.  
(٩) جولة في دور الكتب الاميركية: كوركيس عواد.  
(١٠) عملة المحمى العنمي بدمشق: ٥٦١٢.

(١) فهرسة ابن خير: ص ٤٣٣.  
(٢) فهرسة ابن خير: ص ٤١٣.  
(٣) وفيات الاعيان: ٢٨٧٢.  
(٤) فهرسة ابن خير: ص ٣٦٢.  
(٥) انباء الرواة: ١٤٧٢.

والف منها كتابا ضخما تناول فيه ما ينيف على مئة مسألة، والكتاب ما زال مخطوطا، ومنه نسخ في مكتبة الاسكوريال وتونس ولايدن<sup>(١)</sup>. وقد نشر منه الاستاذ الدكتور ابراهيم السامرائي مسألة (ربّ) سنة (١٩٦٣) وتبدو في هذه المسألة طريقة البطليوسي في معالجته القضايا النحوية وهو كدأبه في كتبه الاخرى يعرض المسألة ويبيدي رأيه فيها مصححا ما أخطأ فيه الناس مستشهدا بالقرآن الكريم وبالحديث الشريف وبالمأثور من كلام العرب البلغاء.

## ٢٠- المسائل المثورة في النحو:-

ذكره السيوطي في البغية<sup>(٢)</sup>.

## ٢١- كتاب الدوائر:-

قال فيه هنري كوريان: «يؤهل مؤلفه للدخول في مصاف الفلاسفة... يعرض ابن السيد فيه فلسفة فيضية ولكنها على خلاف فلسفة اتباع ابن سينا لا تكتفي باستثناء تراتيب الاقانيم الافلوطينية كمبادئ اولى بل تنظم هذا وفقا لبراهين رياضية<sup>(٣)</sup>.

وذكرت له كتب اخرى هي (الاسم والمسمى) و(الأسئلة) و(شرح الخمسة المقالات الفلسفية) و (شرح الفصيح لثعلب)<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر الانتصار ص ١٥، وشرح المختار من لزوميات ابي العلاء: في ١، ص ٢٣، والمقدمة من كتاب المسائل والأجوبة:

ص ٤.

(٢) ٢٦/٢

(٣) تاريخ فلسفة الاسلام: ص ٣٤٩.

(٤) ينظر الانتصار ص ١٥ وما بعدها وشرح المختار من لزوميات ابي العلاء في ١، ص ١٧ وما بعدها.





## الفصل الثالث

### دراسة كتاب المحلل في اصلاح المحلل من كتاب الحمل





# كتاب الجمل

الف ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي المتوفى سنة (٣٣٧) للهجرة كتاب «الجمل» وهو أهم كتبه النحوية، ولم يضع له مقدمة يشرح فيها منهجه والأبواب التي سيتحدث عنها، وإنما بدأه بالبحث في الكلام وأقسامه الثلاثة ثم شرع في ذكر الابواب المهمة في علم النحو كباب الاعراب والأفعال والتثنية والجمع والفاعل والمفعول به وغير ذلك غتتها اياه بأبواب من الصرف وما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر وبشيء من احكام المعزة في الخط.

وكتاب الجمل واحد من كتب النحو المختصرة التي ألفت في الفترة الاولى من حياة النحو، لكنه كان ذا أهمية كبيرة، لذلك عكف عليه الشراح يفصلون ما أجمل فيه مستعينين على ذلك بآيات القرآن، وبالمأثور من كلام العرب الفصحاء تقريرا لمعانيه واغراضه من ذهن القارئ. ومن هذه الشروح: شرح الجمل لأبي القاسم الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف والمتوفى بطليلة سنة (٣٩٠) للهجرة، وعون الجمل وهو شرح لشواهد الجمل ألفه ابو العلاء المعري المتوفى سنة (٤٤٩) للهجرة وشرح ابيات الجمل لابن سيده علي بن اسماعيل المتوفى سنة (٤٥٨) للهجرة، وشرح الجمل لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالاعلم الشتمري المتوفى سنة (٤٧٦) للهجرة، وله أيضا شرح ابيات الجمل<sup>(١)</sup>.

## «توثيق كتاب الحلل»

وجاء بعد هؤلاء ابن السيد البطليوسي ووضع على الجمل كتابين أحدهما «الحلل في شرح ابيات الجمل» وقد تحدثنا عنه عند الكلام على مؤلفاته، وثانيهما «الحلل في اصلاح الحلل من كتاب الجمل» وهو كتابنا الذي نتحدث عنه.

وكتاب الحلل هذا من كتب البطليوسي المعتبرة وقد سماه ابن خلكان<sup>(٢)</sup> «الحلل في

(١) تنظر مقدمة كتاب الجمل: ص ١٢ وما بعدها. والزجاجي متوفى سنة ٣٣٧ وما بعدها.

(٢) وفیات الاعيان: ٢٨٢/٢.



اغاليط الجمل»، وسماء القفطي<sup>(١)</sup> «اصلاح الخلل الواقع في شرح الجمل»، وسماء السيوطي<sup>(٢)</sup> «اصلاح الخلل الواقع في الجمل»، وسماء ابن العماد<sup>(٣)</sup> «الخلل في اغاليط الجمل»، وتبعه في هذه التسمية بعض الدارسين المعاصرين<sup>(٤)</sup>، أما النسخة المخطوطة من هذا الكتاب التي اتخذناها أصلاً للتحقيق والنشر فقد كتب في صفحتها الأولى «الخلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل»، وقد جعلنا هذا الاسم عنواناً للكتاب.

## لماذا ألفه ابن السيد

وهذا الشرح من أوسع الشروح التي وصلت إلينا وقد أوضح مؤلفه في مقدمته غرضه منه والسبيل التي اتخذها في الشرح مشيراً إلى عناية المتقدمين به أو اعتراضهم عليه وتخطئته، قال «أما بعد فأنك سألتني - سدد الله سهامك إلى أغراض مطالبك وأناف بك على أقاصي آمالك ومآربك - أيضاً: معاني آيات كتاب الجمل واصلاح ما وقع فيه من الخلل، وهو لعمرى كتاب قد أنجد وأغار وطار في الآفاق كل مطار، وواضعه - رحمه الله - قد نزع فيه المتزع الجميل فانه حذف الفضول واختصر الطويل غير أنه مع تركه سبيل الاطالة والاكثر قد أفرط في الإيجاز والاختصار ورمى بالكلام على عواهنه غير متقد لمساوىء القول ومحاسنه، ولم يفكر في اعتراض المعترضين وانتقاد المتقدمين وتعقب المتعقبين فتجده في كثير من كلامه بعيد الإشارة سيء العبارة. ونحن، وإن تعقبنا بعض الفاظه واعترضنا في نكت من مقاصده واغراضه، معترفون له بالبراعة وانه من أئمة هذه الصناعة، فأننا بكتابنا افتحنا النظر في هذا العلم وهو الذي رشح بصائرنا لما منحناه من الفهم، وقد سبقنا غيرنا إلى الاعتراض عليه وتخطئته في بعض ما نحا إليه، وليس اختلال بعض عباراته مما يخل بمحله في العلم ومكانته في الفهم فقد قال الحكماء: من ألف فقد استهدف فإن أحسن فقد استعطف وإن أساء فقد استقذف وباختلاف المختلفين ظهرت المعاني للناظرين وفطرة الإنسان مبنية على النقصان إن أصاب في معنى فقد أخطأ في معنى وإن كمل من جهة نقص من أخرى وانما الكمال الذي لا نقص فيه لخالق الأشياء الذي لا تغيب عنه غائبة في الأرض ولا في السماء. وليس غرضي أن استوفي ما لم يذكره من أنواع هذا العلم وأقسامه وانما غرضي أن أنبه على اغلاطه والمختل من كلامه فانه أصل أصولاً لا تصح مع الاعتبار،

(١) إسنه الرواة ١٤٢/٢

(٢) بنية الرعاة: ٥٦٢.

(٣) شذرات الذهب: ٥٦٤.

(٤) ينظر الانتصار: ص ٤، وشرح المختار من لزوميات أبي العلاء: ص ١٩.

واختار في اشياء ما ليس بالمختار، وربما تناقض كلامه من حيث لا يشعر وخفي عليه منه ما يبدو لغيره ويظهر. وأبدأ بذكر اغلاطه والمختل من عباراته ثم اثني بالكلام في ابيانه فاتكلم في اعرابها ومعانيها وما يحضرنى من اسماء فائليها واذكر ما يتصل بالشاهد من قبله أو بعده ليكون زائداً في فهم القارئ ونبله».

وحينما نرجع الى الكتاب نجد المؤلف قد التزم بما ذكره في هذه المقدمة فلم يخرج على ابواب كتاب الجمل ولم يزد عليه ابواباً أخرى انما حاول أن يعتمد الى النص فيختار ما وقع فيه خلل لينبه اليه ثم يبدأ باصلاحه ليكون موافقاً لما استقر عليه رأي الجمهور بعيداً عما هو غير مألوف ولا متداول في هذا العلم مثال ذلك ان الزجاجي قال في «باب معرفة علامات الاعراب»: «وحذف النون ايضاً علامة للجزم في تننية الأفعال وجمعها»<sup>(١)</sup>.

فعقب البطليوسي على هذا القول، قال: «هذه عبارة فاسدة؛ لأن الافعال لا تنني ولا تجمع، ويجب أن نتاول قوله على أنه اراد في تننية ضمائر الأفعال وجمعها، فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه».

وقد يعتمد البطليوسي الى التفصيل في امور أوجزها الزجاجي ايجازاً غخلا بالمقصود، مثال ذلك ما ذكره صاحب الجمل عن معاني (أم) فقال: «وتقول أقام زيد أم عمرو ومعناه «أيها قام» فان قلت: قام زيد أم أخوك، لم يجوز، لان أم لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام»<sup>(٢)</sup>. فعقب صاحبنا على هذا بقوله: «هذا الذي قاله صحيح غير أن كلامه يوهم أن (أم) لا حال لها غير ما ذكره، ولو قال: لأن (أم) المتصلة لا يعطف بها إلا بعد الاستفهام لكان أوضح للكلام وارفح للايهام لأن (أم) تكون متصلة ومنقطعة، و (أم) المتصلة انما تعادل الف الاستفهام دون سائر ما يستفهم به، وليس في كلامه ما يخص ذلك بألف الاستفهام دون غيرها».

وقد يخطيء الزجاجي فيما يؤصل من أصول، مثال ذلك قوله: «وأما قوله: وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي»<sup>(٣)</sup>، فهو على الإطلاق غير صحيح، ولكن يحتاج الى تقييد أغفله أبو القاسم فيقال: ما كان منه مقدماً قبل المخبر عنه جاز في الكلام تذكيره كقوله تعالى: «قد كان لكم آية في فتبين وكقوله «فمن جاءه موعظة من ربه» وإذا أخر بعد المخبر عنه لم يجوز إلا في الشعر كقول الأعشى:

(١) الجمل: ص ٢١.

(٢) الجمل: ص ٣٢.

(٣) الجمل ص: ٣٦٢ (باب ما يجوز للشاعر ان يستعمله في ضرورة الشعر).



فأما ترى لمي بدلت فان الحوادث أودى بها  
ولكن البطليوسي لا يقف هذا الموقف من الزجاجي دائما وإنما قد يكون الى جانبه  
يعتذر، ويؤيد رأيه فيما ذهب اليه ليرد على من ظن أن الزجاجي قد توهم، فمثال اعتذاره  
له قوله: في باب (التعت): «قال ابو القاسم في هذا الباب: وأعلم ان النكرة تنعت  
بالنكرة كما أن المعرفة تنعت بالمعرفة»<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: «قد عارضه في هذا الكلام بعض النحويين وقال هذا كما قال لولا أنه  
علل أصلا بفرع لأن النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عليها بدليل أنها تمتنع من الصرف  
والنكرة لا تمتنع، وهذا الذي اعترض به هذا المعترض لا يلزم لأن أبا القاسم لم يصرح بأن  
أحدهما علة للآخرى إنما هو كلام خرج نخرج التشبيه وليس يلزم اذا شبه شيء بشيء أن  
يكون أحدهما علة للآخر».

وقوله في الاعتذار له ايضا ورد التوهم: «قد اولع قوم عن يقرأ هذا الكتاب أو يقرأ  
عليه بأن يزيدوا فيه (أجمعان)، (اكتعان)، (ابصعان) للمذكرين، و (جمعان) و (بصعاوان) و (بصعاوان) للمؤنثين، وكأنهم يتوهمون أن أبا القاسم أغفل ذلك أو أسقطه من  
متن الكتاب وإنما أسقط أبو القاسم ذلك عن قصد منه؛ لأن العرب لم تستعمله». ومن  
أمثلة ما وافق البطليوسي فيها الزجاجي تقسيم الفعل الى ماضي، ومستقبل وحال (دائم)  
قال: «قال ابو القاسم في هذا الباب: الأفعال ثلاثة: فعل ماض وفعل مستقبل وفعل في  
الحال يسمى (الدائم)»<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: هذا التقسيم صحيح غير أنه يخالف قوله في صدر الكتاب: إن الفعل ما  
دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل. وقد تعقب عليه قوم قوله «وفعل في الحال يسمى  
الدائم» وقالوا: فعل الحال لا يثبت ولا ينشئ منه جزء حتى يلحق به جزء آخر ولكن الجزء  
الثاني لا يأتي إلا وصار الأول ماضيا فكيف يصح أن يسمى دائما. وهذا الذي اعترضوا عليه  
به ليس بصحيح، لأنه ان جاز أن يتعقب هذا على أبي القاسم جاز أن يتعقب على سيبويه  
قوله: ان الفعل أمثلة اخذت من لفظ احداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما  
هو كائن لم ينقطع، فقوله وما هو كائن لم ينقطع كتقول أبي القاسم: «انه يسمى الدائم وليس  
تمتنع فعل الحال ان يسمى الدائم».

(١) الجمل: ص ٢٦.

(٢) الجمل: ص ٢١.

## قيمة الكتاب

ومما يجدر ذكره أن للبطلبيوسي آراء نحوية ذكرها في اثناء كلامه على ما ورد في كتاب الجمل، وهي آراء تدل على أنه لم يكن مقلداً، فقد قال في هذا: «واعلم أن اتباع الناس على آرائهم ليس بواجب ولا فرض ولا سيما بمن يتزه نفسه عن أن يكون من أهل التقليد الذين ينادون من مكان بعيد»<sup>(١)</sup>.

ومن امثلة ذلك رأيه في الاخبار عن المبتدأ فقد ذهب الزجاجي الى أن الاسم المبتدأ يخبر عنه بأحد أربعة اشياء: باسم هو هو أو بفعل وما اتصل به من فاعل ومفعول أو بظرف أو بجملة<sup>(٢)</sup>. وذهب البطلبيوسي الى أن هذا التقسيم خطأ، لأنه جعل الفعل والفاعل وما اتصل به قسماً على حدثه وأخرجه من الجمل وحكمه حكم الجمل، قال: «والصحيح أن يقال: ان الاسم المبتدأ يخبر عنه بثلاثة اشياء: باسم مفرد هو هو، وجملة، وظرف. وينقسم المفرد ثلاثة أقسام: مفرد مشتق كقولك زيد قائم، ومفرد غير مشتق كقولك: القائم زيد، والذي في الدار عمرو، ومفرد متزل منزلة المشتق كقولك: زيد أبوك، وزيد حاتم جوداً. وتنقسم الجملة ايضاً ثلاثة أقسام: جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وجملة مركبة من فعل وفاعل، أو ما سد مسد الفاعل، وجملة مركبة من شرط وجزاء، وينقسم الظرف ثلاثة اقسام: ظرف زمان، وظرف مكان، وجار ومجرور ويلحق بكل واحد من الثلاثة شيء يجري مجراه أو يتزل منزلته».

وقد يوافق الآخرين في آرائهم أو يستحسنها، من ذلك ما ذكره في باب المفعول الذي لم يسم فاعله حيث قال: «انا نوافقهم على أن باب المفعول الذي لم يسم فاعله منقول من باب الفاعل مغير عنه وهو عندنا صحيح لا تنازعهم فيه».

ومن ذلك ايضاً استحسانه لرأي ابن بابشاذ في (كان) حيث قال: «قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم أن لكان أربعة مواضع»<sup>(٣)</sup>.

قال المفسر: هذا التقسيم خطأ، لأنه يوهم أنه جاء بأربعة أقسام وانما أتى بثلاثة لأن (كان) التي يضمّر فيها الشأن والقصة قسم من أقسام الناقصة. ورد عليه ابن بابشاذ في هذا الموضع بنحو ما ذكرناه، وجعل القسم الرابع (كان) بمعنى: صار، وهذا طريف، لأن

(١) الانتصار: ص ٤٦.

(٢) الجمل: ص ٤٨-٤٩.

(٣) الجمل: ص ٦١.



(كان) التي بمعنى صار ناقصة ايضا، لأنها تحتاج الى خبر، كقوله تعالى «كنتم خير امة اخرجت للناس».

والبطليوسي على ما يدولنا من خلال معالجته لقضايا النحوبصري المذهب يستشهد بأقوال سيوريه كثيرا ويأقوال النحاة البصريين كالأخفش والمازني والجرمي والزجاج والمبرد على أنه قد يوافق غيرهم في بعض المسائل التي عالجها في كتابه ويستشهد بأقوالهم كالفرء ومعاذ الهراء والكسائي.

## «مخطوطات الكتاب»

اعتمدنا في تحقيق كتاب «الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» على مخطوطات ثلاث هي :-

١- مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة ببغداد (برقم ٢٣٨١): وهي اقدم النسخ، كتبها لنفسه حسن بن أحمد بن جعفر في شهر ربيع سنة احدى وخمسين وستمائة، وقد عددناها أصلا للتحقيق لقدمها ولأنها منقولة عن نسخة المؤلف معارضة عليها<sup>(١)</sup> ولقلة السقط فيها، وهي في ثلاث وستين ورقة كتب في صفحتها الأولى: «كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل. تأليف الشيخ الأجل الأوحى الأنبل محمد بن عبد الله بن السيد البطليوسي رحمه الله عليه» وقد أخطأ الناسخ في كتابة اسم البطليوسي في هذه الورقة؛ لأنه هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد كما ذكرت كتب الطبقات والتراجم وكما جاء في مقدمة المخطوطة هذه: «قال الفقيه الأجل الامام الأنبل أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي»..

وجاء في خاتمة مخطوطة الكتاب «تم كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد النبي وعلى آله وسلامه. كتبه لنفسه الفقير الى الله حسن بن أحمد بن جعفر وهو يسأل الله تعالى ان يثبت في ديوان الحسنات ويحويه عن كاتبه السيئات». ثم يلي ذلك كتاب شرح اعراب ابيات الجمل للبطليوسي نفسه.

٢- مخطوطة ليدن: وهي محفوظة بمكتبة ليدن (برقم ١٤٢) وتأتي بعد المخطوطة السابقة من حيث الزمن لأنها كتبت في سادس شهر المحرم سنة اربعين وثمانمائة وهي غير

---

(١) قال ناسخها: بنف معارضة على الأم فما وجد فيه من تشكيك على شيء من مسائله أو ابيات شعره فهو في

الأم كذلك.

مشكولة، وفيها سقط كثير وطمس في الكلمات وتقديم وتأخير مخلان بالمعنى. كتب في صفحتها الأولى «كتاب شرح جمل أبي القاسم الزجاجي للأستاذ أبي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي رحمه الله ورضي عنه» وجاء في آخرها «تم الكتاب بحمد الله تعالى والصلاة على سيدنا محمد وآله أجمعين وسلم تسليما» ولم يشر ناسخها إلى النسخة التي نقل منها. أما عدد أوراقها فاحدى وثمانون ورقة من الحجم الصغير.

٣- مخطوطة دار الكتب المصرية: وهي برقم (١١١٠) نحو (٤٠٩٩٠) عمومية، وهي مكتوبة بخط مغربي، غير واضح، كتب في صفحتها الأولى: «كتاب اصلاح الخلل تأليف أبي محمد عبد الله بن السيد رحمه الله»، وقد تملكها محمد بن محمد بن أحمد الباجي ثم انتقلت في غرة محرم الحرام سنة الف وسبع للهجرة إلى علي بن ولي بن حمزة المغربي الجزائري الشهير بنديم الحاسب، وكتب في آخرها: «تم الكتاب الأول بحمد الله وعونه وصونه وصلواته على محمد خاتم رسله وعلى جميع أنبيائه وسلم يتلوه في الكتاب الثاني فيه شرح أبيات كتاب الجمل وأعرابها وأخبار شعرائها وأنسابهم وكناهم صنعة أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي رحمه الله برحمته» والسقط في هذه النسخة أقل من السقط في نسخة ليدن. أما عدد أوراقها فخمسة وثمانون ورقة وبحجم شبيه بحجم ورقة (ليدن). ولم يشر ناسخها أيضا إلى النسخة التي نقل منها. وهي خالية من تاريخ النسخ.





الخاتمة

منهج التحقيق





## منهج التحقيق

أشرنا فيما سبق الى اننا حصلنا على ثلاث نسخ خطية من الكتاب هي نسخة مكتبة الاوقاف العامة في بغداد، ونسخة (ليدن) في هولندا، ونسخة دار الكتب المصرية. وقد رمزنا الى الاولى بالحرف (و) والى الثانية بالحرف (ل) والى الثالثة بالحرف (د).

وقد اتخذنا النسخة (و) أصلاً، لأنها منقولة عن نسخة المؤلف مطابقة عليها، ولأنها أقدم النسخ تاريخياً. وقد سائرنا نصها حين رأيناها صحيح الأسلوب، مقبولا من حيث المادة والموضوع. غير أننا رغبة منا في تهيئة نسخة أقرب ما تكون الى نسخة المؤلف اتبعنا الطريقة الالتقاطية كلما رأينا عبارة نسخة من الآخرين أقوم منها في النسخة (و)، واعتمدنا في اجراء تصحيحات أخرى بدت لنا لازمة على كتاب الجمل المطبوع وعلى امهات كتب النحو كالكتاب لسيويه، والمقتضب للمبرد، والاصول لابن السراج وغيرها.

وكثيرا ما حافظنا على نص كتاب الجمل كما هو عليه في المخطوطة، وأبقينا ما رأيناه صحيحا بعيدا عن الخلل، ولو جاء غائبا لما في النسخة المطبوعة منه.

وقد راعينا رسم الخط الحديث ولم نر أية فائدة في اثبات اخطاء الرسم التي في المخطوطات الثلاث.

أما الزيادات التي اضعناها الى النسخة (و)، في مواضعها، من النسختين (ل) و (د)، او من احدهما فقد وضعناها بين عضادتين [هكذا]، وكذا الحال بالنسبة الى الساقط من النسخة (و) الموجود في النسختين الآخرين او في احدهما.

وأما ما وجدناه ساقطا في النسختين (ل، و د)، فما كان منه كلمة واحدة اكتفينا بوضع رقم عليه، وما كان أكثر من كلمة وضعناه بين قوسين (هكذا).

وقد خرجنا ما استشهد به المؤلف من الايات الكريمة، والاحاديث الشريفة. على ان استشهاده بالاخيرة قليل.

وقد اكثر المؤلف الاستشهاد بالشعر فخرجناه بالرجوع الى كتب النحو المختلفة والى كتب الشواهد ودواوين الشعراء ومجاميع الادب وكتبه ورسائله. فنسبنا الايات الى قائلها



ما أمكن ذلك ، وترجمنا باختصار لأولئك الشعراء ذاكرين الاصول من مظان تراجمهم-  
وقد أشرنا الى موضوعات النحو المناقشة في الكتاب في امهات كتب النحو ولا سيما  
تلك الكتب التي ذكرها المؤلف او نقل منها . ولم نغفل تراجم اعلام النحو الواردة في  
الكتاب فقد ذكرنا مظانها ومراجعتها الكافية .

واخيرا ، فاننا نستطيع ان نقول اننا قد هيأنا نسخة من الكتاب قريبة من نسخة مؤلفه  
غير اننا لا ندعي اننا بلغنا الكمال او قاربناه ، فان الكمال والعصمة لله تعالى وحده .

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله  
واللعنة على الأجل الإمام الأئمة أبو محمد عبد الله بن السيد البطيوسى رحمه الله  
الحمدة الذى لم يحد ولدا ولا ظهيرا وحلق كل شئ فقدره نفيرا والصلوة غائبة  
السلامة شاهد ومشرق وتذيرا وداعا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا **إمامنا**  
هنا شيئا لم يحد الله شيئا ملكا اعراض مطالبك وإما فلك على أفاضل الكفاية  
وإما إمامنا كتاب الجمل والإصلاح ما وقع فيه من الخلل وقولهم كتاب قد أخذوا غارة  
والأفاق كل مطار وواضعه رجمة الله فترزع فيه المنزع الجمل فانه جرد الفصول  
تطول غير أنه مع تركه سبيل الإطالة فلا كثرة قد افترقا في الإيجاز والاختصار وروى  
الكلام على إسناده غير مستقيما وبكلامه ومخاطبته ولم يفكر في اعراض المعززة  
ولسعاد المسقذين ونعقب المنعفين فآخذ في كلامه بعيدا لشاره ومثيرا للحوار  
نقبا نعصر الفاظه واعترضه ونكت من مضاده واعراضه منقرض في التواضع وال  
مراعاة هذه الصناعة فإنا إليه اقتحنا النظر في هذا العلم وهو الذي شخ بفائده لما  
محل من الفهم وقد سبقنا خزنا إلى اعراض عليه وخطبه ونقص ما جأ إليه وليس لخللا  
نقص عن الله ما خل محله والعلم ومكانته والفهم فقد قال الحكماء من الفقه استشهد  
والأحسن فقدا شغفنا وإن شافقدنا شغفنا وبأختلاف المصنفين ظهرت المعاني للناس  
ومطره إنسان منبهة على النقصان إذ أصل في معنى قد أخطأ في معنى وإن كان من جهة  
نقص من آخرى وإنا أكمال الذي لا يضر فيه لخالق سبيل الذي لا يضره غائبة وال  
ولا في السماء وليس غرضي أن أسوق في ما لم تذكره من أنواع هذا العلم وإتمامه وإنما غرضي  
أن أتيه على أعلاطه وليس من كلامه فانه أصل أصول لا يصح مع الاعتناء واختار  
في شيئا ما لبس بالمخار ورثنا ما فضل كلفه من حيث لا يشعر وخفى عليه ما سدد لغزوه  
ويظهر وإن أذكر أعلاطه والجمل من عيان أنه ثم أنشأ بالكلام في أمانيه فأنشأ

















كِتَابُ الْخَلَلِ  
فِي إِصْلَاحِ الْخَلَلِ مِنْ كِتَابِ الْجَمَلِ

لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّيِّدِ الْبَطْلَوِيِّ

٤٤٤ - ٥٢١ هـ





بسم الله الرحمن الرحيم  
وصلى الله على محمد وآله<sup>(١)</sup>!

قال الفقيه الأجلّ، الامام الأنبل، أبو محمد، عبد الله بن السيد، البطليوسي رحمه الله<sup>(٢)</sup>: الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا<sup>(٣)</sup> ولا ظهيرا، وخلق كل شيء بقدره تقديرا، والصلاة على نبيه الذي أرسله شاهدا ومبشرا ونذيرا، وداعيا إلى الله<sup>(٤)</sup> بأذنه وسراجا منيرا<sup>(٥)</sup>.

أما بعد، فانك سألتني- سدد الله سهامك<sup>(٦)</sup> إلى أغراض مطالبك وأناف بك على أقاصي آمالك ومآربك- ايضاح معاني أبيات (كتاب<sup>(٧)</sup> الجمل واصلاح ما وقع فيه من الخلل)، وهو- لعمرى- كتاب قد أنجد وأغار، وطار في الأفاق كل مطار، وواضعه- رحمه الله<sup>(٨)</sup>!- قد نزع فيه المترع الجميل، فانه حذف الفضول واختصر الطويل<sup>(٩)</sup>، غير انه، مع تركه سبيل الاطالة والاكثار، قد أفرط في الايجاز والاختصار، ورمى بالكلام على عواهنه<sup>(١٠)</sup>، غير متقدا<sup>(١١)</sup> لمساوىء القول وعماسه، ولم يفكر في اعتراض المعترضين وانتقاد المنتقدين، وتعقب المتعقبين. فتجده في كثير من<sup>(١٢)</sup> كلامه، بعيد الإشارة، سيء<sup>(١٣)</sup> العبارة، ونحن- وإن تعقبنا بعض الفاظه، واعترضنا في نكت من مقاصده وأغراضه- معترفون له بالبراعة، وانه من أئمة هذه الصناعة، فائنا، بكتابه، افتتحنا النظر في هذا

(١) في ل: وصل الله محمد وآله. وفي د: وصل الله على محمد وآله وسلم تسليما.

(٢) تأخرت هذه العبارة في ل، د إلى ما بعد الدعاء.

(٣) في ل، د: وليا.

(٤) في ل: إليه.

(٥) في ل بعد هذه العبارة: قال الأستاذ أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي رضي الله عنه. وفي د: قال الفقيه الأستاذ الاوحد أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي رضي الله عنه.

(٦) في ل، د: سألتني سدد الله سهامك.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في ل: رحمة الله تعالى عليه.

(٩) في و: التطويل، والتصحيح من ل، د. وكشف الظنون ٦٠٣/٨.

(١٠) في و: براهينه. والتصحيح من ل، د.

(١١) في و: مستفد. والتصحيح من ل، د.

(١٢) في و: فانخل في كلامه. والتصحيح من ل، د.

(١٣) في و: منين. والتصحيح من ل، د.



العلم، وهو الذي رشح بصائرنا<sup>(١)</sup> لما منحناه من الفهم وقد<sup>(٢)</sup> سبقنا غيرنا الى الاعتراض عليه<sup>(٣)</sup>، وتخطئته في بعض ما نحا اليه، وليس اختلال بعض عباراته<sup>(٤)</sup> مما يخل بمحلله<sup>(٥)</sup> في العلم، ومكانته (في الفهم)<sup>(٦)</sup>، فقد قال<sup>(٧)</sup> الحكماء: من ألف فقد استهدف، فان احسن فقد استعطف، وان اساء فقد استقذف. وباختلاف المختلفين ظهرت المعاني للناظرين. وفطرة الانسان مبنية على النقصان، ان اصاب في معنى، فقد أخطأ في معنى، وان كمل من جهة، نقص من أخرى. وانما الكمال الذي لا نقص فيه لخالق الاشياء، الذي لا تنيب عنه غائبة في الارض ولا في السماء. وليس غرضي ان استوفي ما لم يذكره من انواع هذا العلم واقسامه، وانما غرضي ان انبه على اغلاطه والمختل من كلامه. فانه أضل اصولا لا تصح مع الاعتبار، واختار في اشياء ما ليس بالمختار<sup>(٨)</sup> وربما تناقض كلامه من حيث لا يشعر، وخفي عليه [منه]<sup>(٩)</sup> ما يبدو لغيره ويظهر. وابدأ بذكر اغلاطه والمختل من عباراته، ثم أثني بالكلام في ابياته، فأتكلم في اعرابها ومعانيها وما يحضرنى من اسماء قائلها، واذكر ما يتصل بالشاهد من قبله او بعده<sup>(١٠)</sup> ليكون زائدا في فهم القارئ<sup>(١١)</sup> ونبله. وانا أسأل الله عوننا على ما أريده<sup>(١٢)</sup>. انه ولي الفضل ومسديه<sup>(١٣)</sup>، لا رب لي سواه ولا مغبود. حاشاه!

(١) في و: رشح بفائدة. والتصحيح من ل، د.

(٢) في ل: فقد.

(٣) من الذين شرحوا كتاب الجمل قبله: ابو القاسم الحسين بن الرليد (٣٩٠ هـ) وابن سيله (٤٥٨ هـ) والأعلم الششمري (٤٧٦ هـ). (تظر مقدمة الجمل ص ١٢ وما بعدها).

(٤) في ل، د: عبارته.

(٥) في و: محله. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) في ل: قالت.

(٨) في ل: بمختار.

(٩) الزيادة من ل، د.

(١٠) في ل، د: من بعده او من قبله.

(١١) في د: القائل.

(١٢) في ل، د: أنويه.

(١٣) في و: مستدقة، والتصحيح من ل، د.

## الباب الاول<sup>(١)</sup>

### [باب اقسام الكلام]

### [بسم الله الرحمن الرحيم]<sup>(٢)</sup>

مسألة:

قال ابو القاسم الزجاجي - رحمه الله : اقسام الكلام ثلاثة : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى<sup>(٣)</sup> . فالاسم ما جاز ان يكون فاعلا ، او مفعولا ، او دخل عليه حرف من حروف الخفض<sup>(٤)</sup> .

قال المفسر : أما تقسيمه الكلام ثلاثة اقسام فصحيح لا اعتراض فيه لمعتراض ، وأما تحديد الاسم بانه ما جاز ان يكون فاعلا او مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض<sup>(٥)</sup> فانه لا يصح ، على الاطلاق ، لانا نجد<sup>(٦)</sup> من الاسماء ما لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف خافض<sup>(٧)</sup> وهي الاسماء التي ذكرها ابو القاسم في باب<sup>(٨)</sup> ما لا يقع الا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره ، فمن<sup>(٩)</sup> ذلك قول العرب : «يا هناء أقبل» لا يستعمل الا في النداء خاصة<sup>(١٠)</sup> لا يقال : «جاءني هناء» ولا «رايت هناء»<sup>(١١)</sup> ، ولا «مررت بهناء» ؛ لانه للنداء خاصة . هذا نص كلامه<sup>(١٢)</sup> ؛ وهو يناقض ما صدر به [كتابه]<sup>(١٣)</sup> ،

(١) في ل ، د : الكتاب الاول . والزيادة من عندما لاننا وابنا المؤلف بذكر عناواناتها ابواب كتابه ولا يجعل لها رقما .

(٢) الزيادة من ل ، د .

(٣) كذا في ل ، د ، وكتاب الجمل ص ١٧ . وفي و : وحرف جاء لمعنى في غيره

(٤) ينظر كتاب الجمل ص ١٧ .

(٥) كذا في و ، د . وفي ل : أو دخل عليه حرف من حروف الخفض ، وهي الاسماء التي ذكرها ، فانه لا يصح . . .

(٦) في و : لانه يجد . والتصحيح من ل ، د .

(٧) في ل : حرف من حروف الخفض .

(٨) في ل ، د : في قوله باب . . .

(٩) في ل ، د : من .

(١٠) سقطت في ل ، د . يقول الاشعوري ١٦٢٣ : يقال في نداء المجهول والمجهولة باهن وباهنة . . . وتدبي او اخرهن ما يلي

آخر المندوب نحو باهنا وباهنتاه بضم الهاء وكسرهما .

(١١) في و : هناءا . والتصحيح من ل ، د .

(١٢) في ل : هذا نص ابي القاسم . وفي د : هذا نص كلام ابي القاسم .

(١٣) الزيادة من ل ، د .



وكذلك نجد من الاسماء ما لا يكون فاعلا وذلك نحو اسماء الاستفهام<sup>(١)</sup> والاسماء التي يجازى بها، وكذلك «جَيْر» [و «عَوْضُ»]<sup>(٢)</sup> و «لعمرك» و «أَيْمَنُ اللَّهِ» ونحو ذلك، كلها<sup>(٣)</sup> خارجة عن هذا التحديد ومثل هذا لا يسمى حدا، وإنما يُسمى رسا لان الحد انما هو قول وجيز يستغرق<sup>(٤)</sup> المحدود ويحيط به، ولذلك سماه المتكلمون: الجامع المانع ارادوا بقولهم: «الجامع»<sup>(٥)</sup> انه يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء، و ارادوا بقولهم: «المانع»<sup>(٦)</sup> انه يمنع ان يدخل في المحدود شيء ليس منه، أو يخرج<sup>(٧)</sup> منه شيء هو منه.

والعذر لابي القاسم في هذا شيان.

احدهما: ان ابا القاسم لم يسمه حدا فيلزمه هذا وانما (هو رسم)<sup>(٨)</sup> رسم به الاسم على طريق التمثيل والتقريب<sup>(٩)</sup>.

والثاني: ان اكثر النحويين المتقدمين فعلوا مثل هذا، لانهم حدوا الاسم بحدود لا تستغرق اقسامه.

فأما ابو العباس المبرد<sup>(١٠)</sup> فانه قال<sup>(١١)</sup>: في مقتضبه<sup>(١٢)</sup>: كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، فان امتنع من ذلك فليس باسم<sup>(١٣)</sup>. وحكى عنه علي بن سليمان الاخفش<sup>(١٤)</sup> انه قال: الاسم ما أخبر عنه، (وهو قول ابي علي<sup>(١٥)</sup> في «الايضاح»<sup>(١٦)</sup>).

(١) في ل: وهي الاسماء التي يستفهم بها، وفي د: وذلك الاسماء التي يستفهم بها.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) في ل: كله.

(٤) في و: يعترف. والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل، د: جامع.

(٦) في ل، د: مانع.

(٧) في ل، د: ويخرج.

(٨) سقطت في ل.

(٩) في ل، د: عل وجه التقريب والتمثيل.

(١٠) هو ابو العباس محمد بن يزيد الأزدي البصري المعروف بشيخ النحوي كان اماما في النحو واللغة، له تواليف كثيرة منها:

كتاب الكامل، والروضة، والمقتضب، توفي سنة ٢٨٦ هـ (مقتضبات النحويين للزبيدي ص ١٠٨، ١١٩، ١٢٠. ووفيات الاعيان ٤٤٧٣)، وله كتاب «الفاضل» وقد ضيع.

(١١) في و: فقال.

(١٢) في ل، د: المنقضب.

(١٣) ينظر المقتضب ٣/١.

(١٤) هو ابو الحسن علي بن سليمان بن الفضل، المعروف بالاخفش الاصغر النحوي، روى عن مبرّد ونعيب وغيرهما، توفي

سنة ٣١٥ وقيل ٣١٦ (وفيات الاعيان ٤٦٧/٢).

(١٥) هو حسن بن حمد بن عبد نعيم بن محمد بن سببت لاهم هو علي النخعي، اخذ عن الزحاحي وابن السراج

ومبرّد. صنف لأصح في نحو والتكملة في التصريف، توفي بعد سنة ٣٧٧ هـ ربيعة ٤٩٦/١، ٤٩٧.

(١٦) سقطت في ل، د.

وأما أبو الحسن الاخفش سعيد بن مسعدة<sup>(١)</sup>، فقال: اذا وجدته<sup>(٢)</sup> يحسن له الفعل والصفة، نحو قولك: «زيد منطلق»، ثم وجدته ايضا يثنى ويجمع، نحو<sup>(٣)</sup>: زيد، وزيدان [وزيدون]<sup>(٤)</sup>، ثم وجدته، ايضا، يمتنع من التصرف، علمت انه اسم. وقال ايضا: ما يحسن فيه: ينفعني، ويضرفي<sup>(٥)</sup> (فهو اسم)<sup>(٦)</sup>.

وأما أبو بكر بن السراج<sup>(٧)</sup> فقال: الاسم ما دل على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص (وقال غيره: ما دل على مسمى وكشف عن ذاته ومعناه. وقال غيره: الاسم ما كان حقيقته الاعراب وان منعه عارض)<sup>(٨)</sup>.

وأما أبو اسحاق الزجاج<sup>(٩)</sup> فقال: الاسم صوت متقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان.

وأما السيرافي<sup>(١٠)</sup> فقال: الاسم ما دل على معنى غير مقترن بزمان محصل.

وأما الكسائي<sup>(١١)</sup> فقال: الاسم ما وصف.

وأما الفراء<sup>(١٢)</sup> فقال: الاسم ما احتمل التوين أو الاضافة أو الالف واللام.

(١) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي، النحوي، المعروف بالاخفش الاوسط له مصنفات كثيرة منها: كتاب الاوسط في النحو، وكتاب تفسير معاني القرآن، وكتاب المقاييس في النحو، توفي سنة ٢١٥ وقيل ٢٢١، (وفيات الاعيان ١٢٢/٢ و ١٢٣).

(٢) في ل، د: وجدت شيئا.

(٣) في ل، د: نحو قولك.

(٤) الزيادة من د، وفي ل: نحو قولك: زيدون وزيدان.

(٥) في د: ما حسن فيه نفعي وضرفي.

(٦) سقطت في د.

(٧) هو محمد بن السري البغدادي النحوي أبو بكر بن السراج، اخذ عنه أبو القسم النحاحي والسرياني والفارسي والرياني، له من الكتب الاصول الكبير، جمل الاصول، الموحز، شرح سيويه مات سنة ٣١٦. (بغية الوعاة ١/١٠٩ و ١١٠). انظر تعريفه في كتابه (الاصول ٢/١ تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي (رسالة الدكتوراه مطبوعة ماريون).

(٨) سقطت في ل، د.

(٩) هو أبو اسحاق ابراهيم بن السري بن سهل الزجاج، له من تصانيف: معاني القرآن، الاشتقاق، مختصر النحو، شرح ابيات سيويه، مات سنة ٣١١. (بغية الوعاة ١/٤١٧، ٤١٢، ٤١٣).

(١٠) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المزيان السيرافي النحوي المعروف بالقاضي، شرح كتاب سيويه، وله كتاب الفات الوصل والقطع، وكتاب اخبار النحويين البصريين وكتب اخرى، قرأ النحو على أبي بكر بن السراج توفي سنة ٣٦٨ (وفيات الاعيان ٣٦٠/١ و ٣٦١).

(١١) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي مولد بني اسد، اخذ عن الرؤاسي توفي هو ومحمد صاحب أبي يوسف ودفنا في يوم واحد سنة ١٨٩ فقال الرشيد: دفنا الفقه واللغة في الرزي في يوم واحد (طبقات النحويين ص ١٣٨-١٤٢).

(١٢) هو أبو ذكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور المعروف بالفراء الكوفي، كان ابرع الكوفيين واعلمهم بالنحو واللغة وفنون الادب اخذ النحو عن أبي الحسن الكسائي، وله تصانيف كثيرة منها: كتاب معاني القرآن، وكتاب الحدود، وكتاب البهاء. توفي سنة ٢٠٧ في طريق مكة (وفيات الاعيان ٥/٢٢٥-٢٢٩).



وأما هشام الضرير<sup>(١)</sup>، [وهو]<sup>(٢)</sup> من مشايخ الكوفيين، فقال: الاسم ما دخلت عليه الباء، تقول: مررت بمضروب ولا تقول: مررت بيضرب، ولا بضرب، وروى عنه أيضاً أنه قال: الاسم ما يودي عن معنى، ولا يودي عن زمان ولا مكان.

وأما الرياشي<sup>(٣)</sup> فقال: الاسم ما يضر فيه أي ما يكون خبراً.

وقال أبو عبد الله الطوال<sup>(٤)</sup>: الاسم ما اعتورته المعاني<sup>(٥)</sup> وانتسبت إليه الأوصاف.

وقال بعض مشايخ الكوفيين [وأحسبه قول معاذ الهراء<sup>(٦)</sup>]: الاسم ما لم يدل على زمان كما أن الفعل ما دل على زمان. وقال بعض الكوفيين<sup>(٧)</sup>: الاسم ما نعت.

وقال أبو علي الفارسي<sup>(٨)</sup> في الإيضاح: ما جاز الأخبار عنه فهو اسم<sup>(٩)</sup>.

وجميع ما ذكره من هذه الأقوال لا يصح أن يكون حداً للاسم وإنما هو رسم وتقريب، لأن شرط الحد أن يستغرق<sup>(١٠)</sup> المحدود كما ذكرنا. وهذه الأقوال كلها لا تستغرقه إلا أن بعضها أقرب للتحديد<sup>(١١)</sup> من بعض. فمما يفسد [به]<sup>(١٢)</sup> تحديد أبي العباس، وتحديد الأخفش، والكسائي والفارسي، والفراء، وهشام هو ما ذكرناه في فساد قول أبي القاسم الزجاجي، لانا نجد من الأسماء [كما تقدم]<sup>(١٣)</sup> ما لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا يدخل

---

(١) هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، النحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، له مقالة في النحو تعزى إليه، صنف: مختصر النحو المحدود، القياس توفي سنة ٢٠٩ (بغية الدعاة ٣٢٨/٢).

(٢) الزيادة من ل. د.

(٣) هو العباس بن الفرج الرياشي مولى محمد بن سليمان بن علي يكنى أبا الفضل، كان أهل البصرة إذا اختلفوا في شيء قالوا ما قال به أبو الفضل فانقادوا لقوله وروايته، قتله صاحب الزنج سنة ٢٥٧ (طقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٦).

(٤) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال النحوي من أهل الكوفة، أحد أصحاب الكسائي، حدث عن الأصمعي ومات سنة ٢٤٣ (بغية الدعاة ٥٠/١).

(٥) في و: العوامل. والتصحيح من ل. د.

(٦) هو أبو مسلم محمد بن مسلمة الفراء، وتوفي يوم عيد الفيلك بن مروان ومات سنة ١٨٧ (قال ابن النجار في تاريخ بغداد: كان من أعيان النحاة، أخذ عنه أبو الحسن الكسائي وغيره، وصنف كتاباً في النحو (المزجع المسمى ٢٩٠/٢، ٢٩١، ٢٩٢).

(٧) الزيادة من ل. د.

(٨) سقطت في ل. د.

(٩) كذا في و. د. والذي في ل. د. ما حذف عنه الأحبار غير اسمه.

(١٠) في و: أن يكون يستغرق، والتصحيح من ل. د.

(١١) في ل. د. أي التحديد.

(١٢) الزيادة من ل. د.

(١٣) الزيادة من ل. د.

عليه حرف جر ولا يكون مخبرا عنه ولا خبرا، ونجد منها ما لا يجوز ان يثنى ولا يجمع ولا يُصَغَّر ولا يُوصَف نحو الاسماء التي تستعمل في القسم، نحو: جبر<sup>(١)</sup>، وعوض، وإيمن الله، والاسماء التي تنوب مناب الف الاستفهام ومناب [حرف الشرط والاسماء التي سميت بها الافعال. ونجد ما يخبر عنه ويكون خبرا. ويكون فاعلا ومفعولا ومجرورا ولكنه لا يصغر ولا ينون نحو: ]<sup>(٢)</sup> من، وما، فيتقضى قول من حدَّ الاسم بأنه: ما جاز أن يثنى ويجمع وينون، ويتقضى قول من حدَّ بأنه ما جاز ان يضاف، او يدخله الالف واللام باسماء الاشارة وبالمضمرات<sup>(٣)</sup> وباسماء الافعال، نحو: «صه»، و«مه». واما قول ابن السراج فلا يصح، ايضا<sup>(٤)</sup>، حتى يقول: ما دل على معنى في نفسه، مفرد، من زمان مختص. وكذلك قول السيرافي لا يصح حتى يزيد فيه «ويكون معناه في نفسه»، الا ان قول ابن السراج، وقول السيرافي اقرب الى الحد من الاقوال المتقدمة. واما قول ابي اسحاق، فلا يصح [أيضا]<sup>(٥)</sup> حتى يقول: انه صوت مقطع مفهوم، دال على معنى في نفسه، مفرد، غير دال على زمان محصل، ولا مكان محصل، وكذلك ما روى عن هشام الضرير<sup>(٦)</sup> من<sup>(٧)</sup> تحديد الاسم بأنه: ما يؤدي عن معنى ولا يؤدي عن زمان ولا مكان لا يصح ايضا حتى يقول: ما يدل على معنى، في نفسه، مفرد، ولا يؤدي عن زمان ولا مكان محصلين، [كذا قال ابو جعفر بن النحاس<sup>(٨)</sup> في اصلاح هذين الحدين. وانا ارى ان ذكر المكان المحصل في هذه، لا وجه له، لان الفعل لا يعطي مكانا محصلا فهو في هذا كالاسم، الا ترى انك اذا سمعت: «قام زيد»: تحصل لك زمان معين، ولم يتحصل المكان الذي يكون فيه القيام، واذا سمعت: «سيقوم زيد». تحصل لك زمان معين ولم يتحصل المكان الذي يكون فيه القيام، فانما يدل الفعل على المكان دلالة تضمنين لا دلالة تصريح، أعني بدلالة التضمنين ان المخاطب يعلم انه لا ينفك من مكان وان كان اللفظ لم يوضع لذلك]<sup>(٩)</sup>، وكذلك قول الرياشي: ان الاسم ما يضمرفيه. فسروه بأنه اراد ما يتحمل ضميرا ويكون خبرا، فان كان [أراد]<sup>(١٠)</sup> هذا [فهو خطأ، لان الاسماء الاعلام نحو: زيد، وعمرو. تكون اخبارا

(١) في ل، د: كحبر.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) في ل، د: وبالضمائر.

(٤) سقطت في ل.

(٥) الزيادة من: ل، د.

(٦) سقطت في: ل، د.

(٧) في و: في، والتصحيح من ل، د.

(٨) هو ابن سنان بن محمد بن سنان بن معروف بالنحاس. اخذ عن ابي اسحاق الزجاج. له كتب مفيدة منها كتاب معاني القرآن وكتاب اعراب القرآن. توفي سنة ٣٠٧ (مقتات الزينبي من ٢٣٩ - ٢٤١).

(٩) الزيادة من د: والمعبرة كذلك في ل مع اختلاف يسير.

(١٠) الزيادة من ل، د.

ولا يضمير. وينبغي على هذا التفسير ان تكون الافعال اسماء، لانها تكون اخبارا ويضمير فيها. وان كان اراد ان الاسم ما يجوز ان يوضع مكانه ضمير وما يعود عليه ضمير<sup>(١)</sup> فهو خطأ ايضا، لان من الاسماء ما لا يضمير (مثل: صه، ومه)<sup>(٢)</sup> ولا يعود عليه ضمير، وكذلك قول ابي عبد الله الطبري: ان الاسم ما اعتورته المعاني<sup>(٣)</sup> وانتسبت اليه الاوصاف. غير صحيح؛ لان الافعال تعتورها المعاني، ومن الاسماء ما لا يوصف، وكذلك قول من جعل حد الاسم<sup>(٤)</sup>: انه ما جاز ان ينادي وما جاز ان يمدح او يذم خطأ، لان من الاسماء ما لا ينادي ولا يصح فيه مدح ولا ذم، فقد ثبت بجميع ما ذكرناه ان هذه الاقوال كلها لا تصح ان تسمى حدودا وانما هي رسوم وضعت على جهة التقريب.

واشبه الاقوال بان<sup>(٥)</sup> يكون حدا ان يقال: الاسم كلمة<sup>(٦)</sup> تدل على معنى، في نفسها<sup>(٧)</sup>، مفرد، غير مقترن بزمان محصل، يمكن<sup>(٨)</sup> ان يفهم بنفسه، لان حكم الحد ان يكون مركبا من جنس الشيء الذي يتشاركه فيه غيره، ومن فصوله التي ينفصل بها<sup>(٩)</sup> عن كل ما يقع تحته<sup>(١٠)</sup> ذلك الجنس.

فقولنا: كلمة: لفظة تجمع الاسم، والفعل، والحرف. فهي كالجنس لها. وقولنا: تدل على معنى في نفسها، فصل يخلص الاسم من الحرف. [وقولنا: «على معنى غير مقترن بزمان محصل» فصل يخلص الاسم من الفعل]<sup>(١١)</sup> واشترط فيها الافراد لثلا يلتبس بالجمال.

وقد اختلف اهل المنطق، ايضا، في تحديد الاسم، فقال ابو يوسف الكندي<sup>(١٢)</sup>

(١) الزيادة من ل. د.

(٢) سقطت من ل. د.

(٣) في و: العوامل. والتصحيح من ل. د.

(٤) في ل: من حد الاسم.

(٥) في و: ان. والتصحيح من ل. د.

(٦) في ل: كل كلمة.

(٧) في و: في نفسه والتصحيح من ل. د.

(٨) في: ويمكن. والتصحيح من ل. د.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل: د: ما يقع معه تحت

(١١) الزيادة من ل. د.

(١٢) هو ابو يوسف يعقوب بن اسحاق الكندي يسمى فيلسوف العرب كان معاصرا للمؤمنين والمعتصم والواثق وشيكل برع في الطب والفلسفة والحساب والمنطق والاخلاق والهندسة، له تصانيف كثيرة منها: الحث على تعلم الفلسفة والمدخل لمنطقي والمقولات العشر. (الفهرست لابن النديم ص ٣٥٧ وتاريخ آداب اللغة العربية خروحي زبدان ج ٢ ص ٢٤٩).



وجماعة من المنطقيين: الاسم صوت موضوع باتفاق لا يدل<sup>(١)</sup> على زمان معين، فان<sup>(٢)</sup> فرقت اجزاؤه لم يدل على شيء من معناه، وهذا حد غير صحيح، لان الحرف هذه صفته ايضا.

وحده ابن المقفع<sup>(٣)</sup> في كتابه الموضوع في المنطق بان قال: الاسم هو الصوت المخبر الموضوع غير الموقت، الذي لا يبين الجزء منه عن شيء من المسمى، وهذا<sup>(٤)</sup> كلام غيرين يمكن فيه الاعتراض.

ولم نر<sup>(٥)</sup> لاحد من المنطقيين حدا احسن ولا اثبت<sup>(٦)</sup> من تحديد ابي نصر الفارابي<sup>(٧)</sup> بان قال<sup>(٨)</sup>: الاسم لفظ<sup>(٩)</sup> دال على معنى مفرد يمكن ان يفهم بنفسه وحده من غير ان يدل بينيته<sup>(١٠)</sup> لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى.

وأما سيبويه<sup>(١١)</sup> فانه حدد<sup>(١٢)</sup> الفعل والحرف ولم يحدد<sup>(١٣)</sup> الاسم وكأنه جعل تعريته<sup>(١٤)</sup> من حد الفعل<sup>(١٥)</sup> وحد الحرف حدا له. وكأنه رأى ما في تحديده من الاشكال

---

(١) في ل: ولا يدل.

(٢) في ل، د: وان.

(٣) هو عبد الله بن المقفع ويكنى قبل اسلامه ابا عمر فلما اسلم اكنى بابي محمد، كتب لعيسى بن علي وكان في نهاية الفصاحة والبلاغة. من مصنفاته كتاب كيلة ودمنة وكتاب الادب الكبير والادب الصغير، قتل سنة ١٤٣ (الفهرست لابن التديم ص ١٧٢، وتاريخ آداب اللغة العربية لرجي زيدان ١٥٧٢-١٥٦).

(٤) في ل، د: وهذا ايضا.

(٥) في ل، د: ولم نر فيه.

(٦) في ل، د: اتقف.

(٧) هو ابو نصر محمد بن طرخان الفارابي التركي الحكيم المشهور، صاحب التصانيف في المنطق والموسيقى وغيرهما من العلوم، توفي سنة ٣٣٩، (وفيات الاعيان ٤ / ٢٣٩ - ٢٤٢).

(٨) في ل، د: فانه قال.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل: بشيته.

(١١) هو ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، كان اعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، ولم يوضع فيه مثل كتابه، وذكره الجاحظ فقال: لم يكتب الناس في النحو كتابا مثله، يجمع كتب الناس عليه عيال. اخذ سيبويه النحو عن الخليل بن احمد وعن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب واخذ اللغة عن ابي الخطاب المعروف بالاخفش الاكبر وغيره. توفي سنة ١٨٠ (وفيات الاعيان ٣ / ١٣٣ و ١٣٤).

(١٢) في ل: حد.

(١٣) في ل: يحد.

(١٤) في ل، د: تعريه.

(١٥) في ل، د: الاس.

الذي اوجب اضطراب كلام العلماء فيه . فالاشبه عندي انه جعل تعريته من الحد كالحـد له .

فان قيل لم خصّ سيبويه الاسم بذلك دون الفعل والحرف<sup>(١)</sup> ؟ فالجواب : ان الاسم هو الاصل ، والفعل والحرف فرعان عليه ، لان كل واحد منهما يحتاج<sup>(٢)</sup> اليه ، والفرع يحتاج الى البيان اكثر مما يحتاج اليه الاصول<sup>(٣)</sup> . الا ترى ان التأنيث لما كان فرعاً على التذكير احتاج الى علامة تشعر بتأنيثه ولم يحتج التذكير الى علامة تشعر بتذكيره ، وكذلك الجمع والافراد والثنية<sup>(٤)</sup> والنسب وما اشبه<sup>(٥)</sup> ذلك .

### مسألة

قال ابنو القاسم : والفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل<sup>(٦)</sup> .

قال المفسر : هذا كلام مجمل<sup>(٧)</sup> لانه لم يذكر فعل الحال وهو مخالف لقوله في باب الافعال<sup>(٨)</sup> : الافعال ثلاثة : فعل ماض ، وفعل مستقبل ، وفعل في الحال يسمى «الدائم» ، وهذا الذي قاله في باب الافعال هو التقسيم<sup>(٩)</sup> الصحيح ، ولولا هذا التقسيم المذكور في باب الافعال لأوهم كلامه انه من الفئة التي تنفي فعل الحال وتقول انما الافعال قسيما ، ماض ، ومستقبل ، وموهوا بأن قالوا : اخبرونا عن الحال الكائن اذ وقع فكان<sup>(١٠)</sup> ، فيكون<sup>(١١)</sup> موجودا (في حين<sup>(١٢)</sup> ما يقال عليه : كان أم لم يقع فيكون معدوما في حين<sup>(١٣)</sup> ما يقال عليه لم

---

(١) في ل : دون الاسم والفعل والحرف . انظر الكتاب ٢/١ ، ويقول الزجاجي : واما سيبويه فلم يحد الاسم حدا يفصله من غيره ولكن مثله فقال : والاسم رجل و فرس . (الايضاح ص ٤٩) .

(٢) في ل ، د : محتاج .

(٣) في ل ، د : والفروع تحتاج في البيان اكثر مما تحتاج اليه الاصول .

(٤) في ل : وكذلك الجمع والثنية والافراد .

(٥) في ل ، د : يشبه .

(٦) ينظر كتاب الجمل ص ١٧ .

(٧) في ل ، د : مختل .

(٨) في و : وهو مخالف لانه قد ذكر في باب الافعال . والتصحيح من ل ، د .

(٩) في و : التفسير . والتصحيح من ل ، د .

(١٠) في د : ويكون .

(١١) في ل : اخبرونا عن الحال اكان ووقع فيكون .

(١٢) في و (حال) والتصحيح من ل ، د .

(١٣) في و (حين) والتصحيح من ل ، د .

يكن<sup>(١)</sup>. وهذه شبهة أول من اثارها قوم من الفلاسفة [المتقدمين]<sup>(٢)</sup> يسمون السوفسطائية، وهم قوم يبطلون الحقائق، ويوهمون ان الحق باطل وان الباطل حق، وكذلك يفعلون في الازمنة. وإنما<sup>(٣)</sup> الزمان عندهم قسمان: ماضٍ، ومستقبل. وهم يعتقدون، مع ذلك<sup>(٤)</sup>، ان ما<sup>(٥)</sup> يقولونه<sup>(٦)</sup> باطل، ولكنهم يروونه نوعاً من الخلق بالجدل<sup>(٧)</sup>، والتصرف في فنون المقال، وهذه الشبهة يبطلها السماع والنظر. أما السماع فقوله تعالى<sup>(٨)</sup>: «وله ما بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك»<sup>(٩)</sup>. فما بين ايدينا المستقبل<sup>(١٠)</sup>، وما خلفنا الماضي<sup>(١١)</sup>، وما بينهما هو الحال<sup>(١٢)</sup>. وقال زهير [بن أبي سلمى]<sup>(١٣)</sup>:

واعلم علم<sup>(١٤)</sup> اليوم والأمس قبله ولكنني عن علم ما في غد عم<sup>(١٥)</sup>

واما الرد عليهم<sup>(١٦)</sup> من طريق النظر فمن وجوه كثيرة تقتصر<sup>(١٧)</sup> منها على أوضحها وهو ان يقال لقائل هذا: هل انت موجود الان او غير موجود [فانه ان قال: انه موجود]<sup>(١٨)</sup>، ولا يمكنه ان يقول غير ذلك قيل له<sup>(١٩)</sup>: أي زمان ماض انت الان ام في زمان مستقبل؟ فان قال انه في احدهما قيل له: فانت اذا معدوم موجود في حال<sup>(٢٠)</sup> واحدة، ويجب ان يقال له: اذا

(١) في ل، د: في حيز ما يقال: كان ام لم يقع فيكون موجودا في حيز ما يقال عليه لم يكن.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) في و، د: انما، والتصحيح من ل.

(٤) في ل، د: هذا.

(٥) في و، د: انما، والتصحيح من ل، د.

(٦) في ل: يعتقدونه.

(٧) في ل، د: الجدل.

(٨) في ل، د: عز وجل.

(٩) سورة مريم، الآية ٦٤.

(١٠) في ل، د: هو المستقبل.

(١١) في ل، د: هو الماضي.

(١٢) في ل، د: والذي بينها هو الحال.

(١٣) الزيادة من ل، د. وهو الشاعر الجاهلي المعروف (ينظر الشعر والشعراء لابن قتيبة ج ١ ص ٧٦-٨٨) ومقدمة ديوانه ص ٨ وما بعدها.

(١٤) في ل والديوان ص ٢٩: ما في.

(١٥) في و، ل: عمى.

(١٦) في و: عليه، والتصحيح من ل، د.

(١٧) في و: تختصر، والتصحيح من ل، د.

(١٨) سنطت في و

(١٩) في و: نه قيل نه والتصحيح من ل، د

(٢٠) في و: حالة والتصحيح من ل، د.



كنت موجودا كلسناك في هذه المسألة (وان لم تكن موجودا لم نكلمك)<sup>(١)</sup> ؛ لانك الان معدوم. فان قال: لست في ماض ولا مستقبل اثبت بينهما واسطة، وتناقض قوله<sup>(٢)</sup>.

وبوضح ذلك ايضا ان الماضي والمستقبل انما يصحان بالاضافة الى شيء موجود لا يقال له ماض ولا مستقبل، فما تقدم من ذلك الشيء يسمى ماضيا وما تأخر عنه يسمى مستقبلا<sup>(٣)</sup>. فان لم يكن ثم زمان ثابت موجود<sup>(٤)</sup> لم يصح ان يوجد<sup>(٥)</sup> ماض ولا مستقبل ونقول له مع ما قدمناه: نحدد<sup>(٦)</sup> الازمنة بحدود تبين انها ثلاثة.

فنقول: ان الماضي من الافعال هو الذي يجبر عنه في زمان متأخر عن زمان وجوده كقولنا: «كان من زيد قيام امس»، والمستقبل هو الذي يجبر<sup>(٧)</sup> عن وجوده في زمان متقدم لزمان وجوده: فيقال<sup>(٨)</sup> «سيكون من زيد قيام غدا»، والحال هو الذي زمان وجوده هو<sup>(٩)</sup> زمان الاخبار عنه، وهذا ايضا هو «الان»<sup>(١٠)</sup> المستعمل في صناعة النحو، وهو المشهور عند الناس، واما الان الذي يسمى<sup>(١١)</sup> «حد الزمانين»، فليس يمكن ان يقع فيه فعل على التمام، لانه يمضي جزء<sup>(١٢)</sup> بعد جزء، ولا يرد الجزء الثاني الا و [الجزء]<sup>(١٣)</sup> الاول قد صار ماضيا، فان الزمان الذي ينطق فيه بالجيم من «جعفر» لا يثبت<sup>(١٤)</sup> حتى يجيء الزمان الذي ينطق فيه بالعين، ولكن يصير ماضيا، وكذلك اذا نطقت بالفاء صار الزمان الذي نطقت فيه عند نطقك بالعين ماضيا<sup>(١٥)</sup>، فهو بمنزلة الماء الذي يسيل من<sup>(١٦)</sup> بين

(١) سقطت في ل. د.

(٢) في ل. د. اثبت واسطة بينهما وتناقض.

(٣) في ل. د. مستقبلا له.

(٤) في د. د. موجود.

(٥) في و. د. لم يكن يوجد والتصحيح من ل. د.

(٦) في ل. د. نحدد مع ما قدمنا نحدد.

(٧) في ل. د. يحدث.

(٨) في و. د. فيقال له. والتصحيح من ل. د.

(٩) الزيادة من: ل. د.

(١٠) في ل. د. وهذا انما هو في الان

(١١) في و. سني

(١٢) في و. حراء. وفي ل. د. حروا

(١٣) الزيادة من: ل. د.

(١٤) في ل. د. يثبت.

(١٥) في ل. د. اذا نطقت بالفاء صار الزمان الذي نطقت فيه بالعين ماضيا

(١٦) سقطت في ل. د.

يدبك، فان الجزء الذي يقابلك منه لا يثبت حتى يجيء الجزء الذي يتلوّه، ولكنه مع صغره موجود بل هو الموجود على الحقيقة، لان الماضي معدوم، والمستقبل ممكن ان يكون، ويمكن ان لا يكون، فلو لم يكن بين الماضي والمستقبل واسطة لم يكن شيء موجودا. والمستقبل أقرب الى فعل الحال من الماضي، لان المستقبل ممكن<sup>(١)</sup> ان يوجد، واما الماضي فلا سبيل الى وجوده، ولهذا قال ابو القاسم في كتاب «الايضاح»<sup>(٢)</sup>: فعل الحال بالحقيقة مستقبل، لانه يتكون اولا فاولا، فكل جزء منه خرج<sup>(٣)</sup> الى الوجود صار في حيز الماضي. قال: ولهذا العلة جاء فعل الحال بلفظ الفعل المستقبل.

وقد اختلف النحويون في حد الفعل كاختلافهم في حد الاسم. فقال سيويه: الفعل<sup>(٤)</sup> أمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء وينبت لما مضى ولما يكون ولم يقع، وما<sup>(٥)</sup> هو كائن لم ينقطع<sup>(٦)</sup>، فجعلها كما ترى ثلاثة.

وقال ابو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش: ما امتنع من التثنية والجمع<sup>(٧)</sup>. وان لا يحسن<sup>(٨)</sup> له الفعل والصفة وجاز ان يتصرف علمت انه فعل.

وقال الكسائي والفراء وجماعة من الكوفيين: الفعل ما دلّ على زمان.

وقال قطرب<sup>(٩)</sup>: الفعل ضربان يدلّان على ثلاثة معانٍ، وانما جعل الفعل (على ضريين)<sup>(١٠)</sup>، لأن صيغة المستقبل والحال واحدة.

(١) في ل، د: متيسر لان يوجد.

(٢) الايضاح في علل النحول للزجاجي حققه ونشره ملازن المبارك سنة ١٩٥٩ مطبعة المدني بالقاهرة، والموضع الذي يناقشه البطليوسي يقع في باب عن فعل الحال وحقيقته ص ٨٦ - ٨٨.

(٣) في ل، د: فكل جزء خرج منه.

(٤) في و: الافعال. وفي الكتاب: واما الفعل ٢/١.

(٥) في و: ولما، وفي الكتاب: وما.

(٦) ينظر الكتاب: ٢/١.

(٧) ذكر ابن فارس في الصحاح هذا التعريف ولم ينسبه. انظر ص ٨٥، تحقيق الشويبي - بيروت ١٩٦٣.

(٨) في د: وان يحسن.

(٩) هو ابو علي محمد بن المستنير بن احمد النحوي اللغوي البصري. المعروف بقطرب، أخذ الادب عن سيويه وعن جماعة من العلماء البصريين. وكان من ثمة عصره، ونه من التصانيف كتاب: معاني القرآن، وكتاب الاشتقاق وكتاب العلل، توفي سنة ٢٠٦ (وفيات الاعيان ٢/٣ ٢٣٩ و ٤٤٠).

(١٠) في ل، د: صريحت.

وقال الجرمي<sup>(١)</sup> : الفعل ما حُسُنَتْ فيه التاء<sup>(٢)</sup> ، نحو : «ضربت» و«قامت» . قال :  
وبهذا<sup>(٣)</sup> علمنا ان نعم وبئس فعلان لقولنا : «نعمت المرأة هند»<sup>(٤)</sup> وبئست الفعلة» .

وقال ابو عبد الله الطوال : الفعل كل كلمة دلت على حدوث فعل في بعض  
الاقوات .

ولابي العباس المبرد<sup>(٥)</sup> في تحديد الفعل اربعة اقوال :

احدها : ان الفعل ما دل على حركة .

والثاني : ان الفعل ما دل على حدوث شيء في زمان محدود .

والثالث : ان الفعل ما احتمل الضمير .

والرابع : ان الفعل ما حسن فيه امس او غد<sup>(٦)</sup> .

وقال ابو اسحاق . الزجاج : الفعل (صوت مقطع مفهوم)<sup>(٧)</sup> على معنى في  
زمان ومكان مأخوذ من حدث .

وقال الاخفش الصغير وهو علي بن سليمان<sup>(٨)</sup> : الفعل صفة ولا يوصف .

وقال محمد بن الوليد<sup>(٩)</sup> : الفعل ما كان مختلفا<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) هو ابو عمر صالح بن اسحاق البجلي ، مولى لهم ، نزل في جرم نسب اليهم اخذ عن أبي الحسن الاخفش ، وهو القائل :  
نظرت في كتاب سيبويه فاذا فيه الف وخمسون بيتا ، فاما الالف فعرفت اسماء قائلها واما الخمسون فلم اعرف قائلها . من  
تصانيفه : كتاب الابنية ، وكتاب العروض ومختصر في النحو وكتاب غريب سيبويه : توفي سنة ٢٢٥ (طبقات النحويين ص ٧٦ و  
٧٧ ، ووفيات الاعيان ٢ / ١٧٨ و ١٧٩) .

(٢) ذكر ابن فارس هذا التعريف ولم ينسبه : الصاحبي ص ٨٥ .

(٣) في و : ولهذا ، والتصحيح من ل ، د .

(٤) سقطت في ل ، د .

(٥) في ل ، د : ولابي العباس محمد بن يزيد .

(٦) قال ابن فارس : قال قوم : والفعل ما حسن فيه امس وغدا . الصاحبي ص ٨٥ .

(٧) في ل : صوت مفهوم .

(٨) الزيادة من ل ، د .

(٩) هو ابو الحسن محمد بن الوليد بن ولاد التميمي المتوفى سنة ٢٩٨ ، قرأ على المبرد كتاب سيبويه ، وله في النحو كتاب

سماه : المنق (طبقات النحويين ص ٢٣٦ و ٢٣٧) .

(١٠) في ل : مذكورا .



وقال ابو الحسن بن كيسان<sup>(١)</sup>: الفعل ما كان مذكورا لاحد زمانين ما مضى وما يستقبل او احدهما، وهو الحال.

واكثر هذه الاقوال<sup>(٢)</sup> قد اعترض فيها، فعورض سيبويه في قوله انه امثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء. قيل: هذا الحد لا يصح الا على<sup>(٣)</sup> مذهب البصريين الذين يقولون: ان الفعل مشتق من المصدر<sup>(٤)</sup>، والحد انما ينبغي ان يكون بالفاظ متفق عليها.

قالوا: وقد وجدنا افعالا لا مصادر لها، وهي «ليس، وعسى، ونعم، وبئس»، وهذا الاعتراض لا يلزم سيبويه (في تحديده)<sup>(٥)</sup>، لان قول الكوفيين ان المصدر مشتق<sup>(٦)</sup> من الفعل<sup>(٧)</sup> خطأ، ولكن ليس هذا موضع الكلام في ذلك، وانما<sup>(٨)</sup> بنى سيبويه تحديده على القول الصحيح الذي يقتضيه الحصر<sup>(٩)</sup> لان الخطأ لا ينسب اليه<sup>(١٠)</sup>، وهذه الافعال وان لم يكن لها مصادر لفظية فلها مصادر معنوية فكأن سيبويه قد قال<sup>(١١)</sup>: اخذت من لفظ احداث الاسماء لفظاً او تقدير او ان [كان]<sup>(١٢)</sup> لم يصرح بذلك، كما انا ذا قلنا: ان الاعراب حده ان تختلف او اخر الكلم لاختلاف العوامل فانما نريد لفظاً او تقدير او ان لم نصرح بذلك. وقد عورض ايضا في قوله اخذت من لفظ احداث الاسماء. وفي قول ابي القاسم ما دل على حدث وزمان ماض او مستقبل، فقليل<sup>(١٣)</sup> ليس هذا بحد انما هو رسم، لانا نقول:

---

(١) سقط في ل اسم ابي الحسن بن كيسان ونسب الناسخ كلامه الى محمد بن الوليد. وابن كيسان هو ابو الحسن محمد بن احمد، وكان بصرياً كوفياً، يحفظ القولين، ويعرف المذهبين. وكان اخذ عن ثعلب والمبرد وكان موله الى مذهب البصريين اكثر، توفي سنة ٢٩٩، من تصانيفه: المذهب في النحو، معاني القرآن، علل النحو، ما اختلف فيه البصريون والكوفيون (طبقات النحويين ص ١٧٠ - ١٧١، وبغية الرعاة ج ١، ص ١٨ - ١٩).

(٢) في ل، د: الاقوال.

(٣) في ل: في.

(٤) انظر الانصاف ج ١ ص ٢٣٥.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) في ل، د: مأخوذ.

(٧) انظر الانصاف ج ١ ص ٢٣٥.

(٨) في ل، د: فانما.

(٩) في ل، د: النظر.

(١٠) في ل، د: يلتفت.

(١١) ينتبه الى ان نص قول سيبويه هو: واما الفعل فامثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء وببيت ما مضى. الخ. الكتاب

ج ١ ص ٢.

(١٢) الزيادة من ل، د.

(١٣) في ل، د: وقيل.

استفى الضدان، فلا يدل انتفاءهما<sup>(١)</sup> على حدث، لان الضدين لم يجتمعا [فقط]<sup>(٢)</sup>، فيدل انتفاؤهما<sup>(٣)</sup> على انتفاء اجتماعهما، وكذلك «كان» الناقصة لحدث لها، وهي عند النحويين فعل، فذلك هذا على انه انما يبنى على الاكثر، واضرب عما عرضت له علة اخرجته عن منهاج نظائره، وهو مع ذلك راجع الى حكم نظائره بنوع من التأويل. وأما من حدد الفعل بانه ما امتنع من التثنية والجمع فليس بصحيح لان من الاسماء ما لا يثنى ولا يجمع، والحروف كلها لا تثنى ولا تجمع، وكذلك قوله في حده: انه ما لا<sup>(٤)</sup> يحسن له الفعل والصفة وجاز أن يتصرف<sup>(٥)</sup>، غير صحيح ايضا، لان من الاسماء ما لا يحسن له الفعل وما لا يوصف<sup>(٦)</sup>، ومن الافعال ما لا يتصرف.

وكذلك قول الكسائي والقراء: إنه ما دل على زمان، خطأ، لان هذا التحديد<sup>(٧)</sup> تدخل تحته ظروف الزمان، وكذلك قول من قال: ما حسنت فيه التاء، غير صحيح، لان فعل التعجب لا تدخل عليه تاء التانيث وهو فعل باتفاق من البصريين<sup>(٨)</sup>.

وقول من قال: انه ما دل على حركة، وانه ما احتمل الضمير ليس بحد لان اسماء الفاعلين نحو: ضارب، وقاتل تدل على<sup>(٩)</sup> حركة وتحتمل الضمائر [وقولنا: سكن الشيء، ووقف ومات، يدل على ارتفاع الحركة]<sup>(١٠)</sup> وكذلك قول من حدده بانه ما حسن فيه اسم او غد خطأ، لأنه اسقط فعل الحال، ولأن<sup>(١١)</sup> اسم الفاعل يدخل تحت هذا الحد، وقد اختلف المنطقيون ايضا في تحديد الفعل، ويسمونه الكلمة فقال ابو يوسف الكندي وجماعة منهم: الكلمة صوت موزوع باتفاق دال على زمن<sup>(١٢)</sup> وان فرقت اجزاؤه لم تدل على شيء من معناها (وهو<sup>(١٣)</sup> قول يمكن ان يعترض فيه).

(١) في ل: فلا يدل انتفاء الضدين. وفي د: فلا يدل انتفى على.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) في ل، د: انتفى.

(٤) في ل: ما لم.

(٥) في ل، د: وانه ما يتصرف.

(٦) في د: ولا يوصف.

(٧) في ل، د: الحد.

(٨) انظر الانصاف ح ١ ص ١٢٦.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) الزيادة من ل، د.

(١١) في ل: وان.

(١٢) في ل: د: زمان.

(١٣) في د: وهذا.

وقال ابو نصر الفارابي: (الكلمة لفظ دال على معنى) (١) يمكن ان يفهم بنفسه وحده (٢)، ويدل بينته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى وهذا قول صحيح (٣) لا اعتراض فيه لمعارض.

### «مسألة»

قال ابو القاسم: والحدث المصدر وهو اسم الفعل، والفعل مشتق منه (٤).

قال المفسر: قد عورض ابو القاسم في هذا القول، وقيل: كيف يصح ان يقال ان الشيء مشتق من اسمه والمسمى مقدم (٥) على التسمية فاجاب من احتج له (٦) عن هذا بجوابين: احدهما ان يكون اوقع الاسم موقع المسمى لا موقع التسمية. كما يقال: هذا الدرهم ضرب الامير، وهذا الثوب نسج اليمن، فيوقع الضرب موقع المضروب، والنسج موقع المنسوج. والثاني ان يكون اراد باسم الشيء اصله المين عنه فلا يكون على (٧) معنى التسمية، والكلام في هذا الموضع يبنى على الكلام (٨) في الاسم والمسمى، وذكر مذهب من قال: ان الاسم هو المسمى، ومذهب من قال: انه (٩) غيره، ولا مدخل لهذا في هذه الصناعة. والذي عندي ان الفعل الاول غير الفعل الاخر، وان ابا القاسم لم يذهب الى شيء مما قالوه. وبيان هذا ان الافعال في الحقيقة انما هي حركات الاشخاص وتأثيرها في غيرها ولكن الحركات والتأثيرات لما اختلفت وضع على كل واحدة منها لقب لينفصل بعضها من بعض، فقليل لبعضها قيام وبعضها قعود (١٠) وضرب وبعضها قتل، كما فعل بالجواهر حين اختلفت فسمي بعضها حجرا، وبعضها نباتا (١١)، وبعضها حيوانا، [ونحو ذلك] (١٢) واما قولهم: يقعد وقعد ويضرب وضرب (١٣) ونحوها فانما هي صيغ مشتقة منها

(١) سقطت في: ل.

(٢) سقطت في: ل.

(٣) في و: القول الصحيح. والتصحيح من ل، د.

(٤) ينظر كتاب الجمل، ص ١٧.

(٥) في ل، د: متقدم.

(٦) في و: عنه. والتصحيح من ل، د.

(٧) في ل، د: فلا يكون قاصدا الى.

(٨) في ل، د: يتقلل الى الكلام.

(٩) في ل: هو.

(١٠) في و: وبعضها. والتصحيح من ل، د.

(١١) في و: ثيابا. وقد سقطت الكلمة في ل. والتصحيح من د.

(١٢) الزيادة من د.

(١٣) في و: وضرب يضرب. والتصحيح من ل، د.



لتحصيل الازمنة، اذ كان القعود والضرب ونحوهما لا يعطي زمانا محصلا انما يعطي زمانا مبهما فلما كانت هذه الصيغ تعطي المعاني التي تبدل عليها اسماء الحركات والتأثيرات وتزيد عليها بتحصيل الازمنة كانت اولى بان تسمى افعالا من اسماء الحركات والتأثيرات، فاذا ذكر النجويون الافعال لم يريدوا اسماء الحركات والتأثيرات، وانما يريدون الصيغ المشتقة منها ووضعوا للحركات والتأثيرات القابا آخر فسموها احداثا؛ لان الاشخاص يحدثونها<sup>(١)</sup>، وسموها مصادِرَ، لان الصيغ المحصّلة للازمنة<sup>(٢)</sup> لما اشتقت منها صدرت عنها<sup>(٣)</sup> كما يصدر الصادر عن المكان وكانت في ذلك بمنزلة<sup>(٤)</sup> الطين<sup>(٥)</sup> الذي تصنع منه الانية، والفضة التي تصاغ منها اصناف الحلية. واراد<sup>(٦)</sup> ابو القاسم يقوله: وهو اسم الفعل، انه اسم للحركات والتأثيرات، ويقوله: والفعل مشتق منه، الصيغ المشتقة من المصادر المحصلة للازمنة. فاذا حمل كلامه على هذا لم يكن فيه اعتراض ولم يحتاج الى ان يعتذر عنه<sup>(٧)</sup> بما اعتذر.

## «مسألة»

قال ابو القاسم: والحرف ما دل على معنى في غيره نحو من، والى، وثم، وما اشبه ذلك<sup>(٨)</sup>.

قال المفسر: هذا الحرف غير صحيح عند متألمي<sup>(٩)</sup> حتى يزداد فيه: ولم يكن احد جزأي الجملة المفيدة. أو يقال كما قال سيويه: [ما]<sup>(١٠)</sup> جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل<sup>(١١)</sup>. وانما لم يكن ما قاله ابو القاسم حدا لان في الاسماء ما معناه في غيره نحو اسماء الاستفهام واسماء

(١) في ل. د: تحدثها.

(٢) في و: والازمنة المشتقة. والتصحيح من ل. د.

(٣) في ل. د: منها.

(٤) في ل. د: بمثابة.

(٥) في ل. د: العين.

(٦) في ل. د: فارد.

(٧) في ل. د: له.

(٨) كذا في ل. د. وكتاب الجمل ص ١٧. وفي و: من وثم والى وما اشبهه.

(٩) في ل. د: التأمل.

(١٠) الزيادة من ل. د.

(١١) (١١) عبارة سيويه في الكتاب ج ٢ ص ٢ هي: «واما ما حناه فعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثم وسوف وواو القسم ولام الاضافة ونحو ذلك».

المجازاة [لأن هذه الاسماء<sup>(١)</sup>] لما ثابت مناب الحروف جرت مجراها، وكذلك الاسماء الموصولة فان<sup>(٢)</sup> المعاني المقصودة انما هي في صلاتها الا ترى انك اذا قلت: مررت بالرجل الذي ضرب عمرا فانما غرضك ان تصف [الرجل]<sup>(٣)</sup> بالجملة التي هي «ضرب عمرا» والذي انما جيء به<sup>(٤)</sup> وصلة الى وصف المعارف بالجملة، لان الجملة كلها نكرات بدليل انها تكون صفات للنكرات فلما احتيج الى وصف المعارف بها لم يميز ادخال لام المعرفة عليها كما تدخل على الاسماء المفردة، فأتوا بالذي وادخلوا<sup>(٥)</sup> عليه اللام التي كان يجب ان تدخل على الجملة وصار الذي وصلة الى ذلك، وكذلك «يا ايها الرجل» فاذا قلت في حد الحرف: انه ما جاء لمعنى في غيره<sup>(٦)</sup> ولم يكن احد جزأي الجملة المفيدة او قلت: وليس باسم ولا فعل فنخلص حد الحرف. وقد اختلف النحويون<sup>(٧)</sup> في تحديده ايضا كاختلافهم في تحديد الاسم والفعل.

فقال سيبويه ما ذكرناه وهو حد صحيح لامطعن<sup>(٨)</sup> فيه.

وحده الاخفش سعيد بن مسعدة بان قال: الحرف ما لا<sup>(٩)</sup> يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع ولم يميز أن يتصرف.

وقال ابو العباس المبرد<sup>(١٠)</sup>: الحرف ما كان وصلا لفعل<sup>(١١)</sup> الى اسم [أو عطفا]<sup>(١٢)</sup> أو تابعا لتحدث به معرفة، او كان عاملا.

وقال ابو اسحاق الزجاج: الحرف ما لم يكن صفة لذاته (وكان صفة لما تحته. الا ترى انك تقول: «مررت برجل صاحبك»، فصاحبك صفة لذاته)<sup>(١٣)</sup>، وتقول: «مررت برجل

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في و: كان.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) في ل، د: بها.

(٥) في و: ووصلوا عليه. والنصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) انظر الايضاح للزجاجي ص ٥٤.

(٨) في ل: يطعن.

(٩) في ل، د: ما لم.

(١٠) في ل، د: ابو العباس محمد بن يزيد المبرد.

(١١) في ل: موصلا بفعل، وفي د: موصلا لفعل.

(١٢) الزيادة من ل. وفي د: عاطفا.

(١٣) سقطت في ل.

في الدار»، فقولك في الدار صفة لما تحته لا لذاته.

وقال الاخفش علي بن سليمان<sup>(١)</sup>: إلهرف ما افاد معنى لم يكن في الكلام نحو قولك: زيد منطلق. ثم تقول أزيد منطلق؟ فيكون في الكلام معنى الاستفهام وقال محمد بن الوليد: يستدل على الحرف بأنه صلة شيء الى شيء.

وقال أبو الحسن بن كيسان: الحرف ما حدث به<sup>(٢)</sup> معنى غير معنى الاسم والفعل، وقال: لا يقال حرف جاء لمعنى، لان الاسم والفعل جاءا لمعنى.

وقال أبو عبد الله الطوال: الاداة ما جاءت لمعنى ليست<sup>(٣)</sup> باسم ولا فعل.

وهذه الحدود اكثرها فاسدة كفساد ما تقدم: فقول الاخفش: انه ما<sup>(٤)</sup> لم يحسن له الفعل ولا الصفة ولا التثنية ولا الجمع خطأ، لان الفعل داخل تحت<sup>(٥)</sup> هذا التحديد، (ومن الافعال ايضا ما لا يتصرف)<sup>(٦)</sup>. وتحديد أبي العباس ايضا فاسد، لان من الحروف ما يأتي<sup>(٧)</sup> لمعنى الاستفهام ولمعنى الاستثناء ولمعنى النفي والقسم<sup>(٨)</sup> والتمني والنهي وغيره<sup>(٩)</sup>. وقول أبي اسحاق: ما لم يكن صفة لذاته انما اراد انه<sup>(١٠)</sup> يكون صفة معنوية لا لفظية [والفعل يشرك الحرف في هذا المعنى، الا انك اذا قلت: مررت برجل يضرب زيدا فيضرب صفة معنوية لا لفظية]<sup>(١١)</sup>، وكذلك الجمل الخبرية تكون صفة بمعانيها<sup>(١٢)</sup> لا بالفاظها. وكذلك قول علي بن سليمان: انه ما افاد بدخوله معنى لم يكن في الكلام فاسد، لان هذا موجود في الاسماء والافعال. وكذلك قول محمد بن الوليد: انه ما كان وصلةً لشيء ينتقض عليه بان من الحروف ما ليس وصلةً وينتقض عليه بالذي، فانه وصلة الى وصف المعارف بالجمل،

---

(١) في و: الاخفش.

-- (٢) في و: له. والتصحيح من ل: د.

(٣) في و: ليس. والتصحيح من ل: د.

(٤) في و: لما. والتصحيح من ل: د.

(٥) في ل: د: في.

(٦) سقطت في د: وكتب الناسخ مكانها عبارة: وكذلك صه ومه وآه وجبر وموص ونحو ذلك.

(٧) في ل: ما لا يأتي.

(٨) في ل: د: ولمعنى القسم.

(٩) في ل: د: وغير ذلك.

(١٠) في و: ه. والتصحيح من ل: د.

(١١) انبيدة من ل: د.

(١٢) في و: معانيها. والتصحيح من ل: د.



وبقولك (يا أيها الرجلُ) فان «أيأ» ها هنا وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام وينتقض عليه بقولك: «مررت (١) برجل ذي مال» فان «ذي» وصلة الى وصف الرجل بالمال. وان التعجب ليطول من قوم يعتقدون هذه (٢) الاشياء حدودا وهم ائمة مشهورون، ولو سمعنا ذلك ولم نره عنهم منصوفا (٣) لما صدقناه.

وقال ابو نصر الفارابي في تحديد الحرف. الاداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن ان يفهم بنفسه وحده دون ان يقرن باسم او كلمة. وهذا تحديد صحيح وهو نحو (٤) ما قاله سيبويه: انه جاء لمعنى في غيره ليس باسم ولا فعل. ونحو ما قلناه: انه ما لم يكن أحد جزءى الجملة المفيدة. ولاجل هذا الذي ذكرناه من تسامح النحويين في حدود هذه الاصول الثلاثة وقلة تثقيفهم للكلام فيها قال ابو الحسن الاشعري (٥)، وهو يفتخر بعلم الجدل ويعيب صناعة النحو كما عاب غيرها من العلوم، فذكر انه شاهد نحويا وهو يقرأ عليه: الكلام ينقسم ثلاثة اقسام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. قال (٦): فقلت له اليس الاسم والفعل جاءا (٧) لمعنى كالحرف. فما اختصاصك بذلك الحرف دونها قال ابو الحسن: فقال لي: انما أعني بذلك جاء لمعنى في غيره، لأن الاسم والفعل جاءا لمعنى في انفسهما والحرف ليس كذلك، لانه لا معنى له الا باسم او فعل ينضم اليه. رأيت لو قلنا (٨): «زيد» لدل على شخص ما غير محدود، ولو قلنا (٩): «ضرب» لدل على ضرب كان في زمان ماض الا انه غير منسوب الى موضوع، ولو قلنا (١٠): «من» لم يدل على شيء حتى يقترب به موضوع. فدل هذا على ان قوله جاء لمعنى انما يعني به (في غيره) (١١) لا في نفسه، وان كان ليس في الكتاب كذلك.

---

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: مثل هذه.

(٣) في ل، د: منصوفا عنهم.

(٤) في ل: من نحو.

(٥) هو ابو الحسن علي بن اسماعيل الاشعري المتكلم، توفي سنة ثيف وثلاثين وثلاث مئة، وله تصانيف كثيرة منها: اللمع،

والموجز، وايضاح البرهان (وفيات الاعيان ٢ / ٤٤٦).

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل: قد جاء.

(٨) في و: قلت، وانما صححناه من ل، د لينجم مع قلنا الثالثة.

(٩) في و: قلت. وانما صححناه من ل، د لينجم مع قلنا الثالثة.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل: غيره.

قال ابو الحسن : فقلت له<sup>(١)</sup> : ان اخراج الاشياء عن طريقها<sup>(٢)</sup> وحرफها عن ما تدل عليه لا بد في ذلك من حجة تخصص احدهما دون الاخر. والظاهر من هذا الكلام جاء لمعنى وليس في الكتاب<sup>(٣)</sup> ، في غيره ، فما الدليل على تأويلك<sup>(٤)</sup> دون تأويل<sup>(٥)</sup> من قال : انما عني [بذلك]<sup>(٦)</sup> جاءت<sup>(٧)</sup> لمعنى واراد الاشياء الثلاثة وغير بالواحد عن الجمع<sup>(٨)</sup> ، وهذا شائع في كلام العرب. قال الله تعالى : «هم العدو فاحذرهم»<sup>(٩)</sup> فعبّر عن الجماعة بالعدو، والعدو اسم مفرد لا اسم مجموع.

قال ابو الحسن : ثم قلت له : السنا قد نجد في الاسماء ما لا يدل على معنى في نفسه كوجوده في الحرف . فالواجب عليك ان تلحقه بالحروف دون الاسماء. [قال]<sup>(١٠)</sup> فقال لي ان ذلك لا يوجد في الاسماء البتة بوجه من الوجوه ، فان كنت تدعي ذلك فهاته . قال ابو الحسن : فقلت له : «أي» اسم عندك<sup>(١١)</sup> ام حرف ؟ فقال : بل اسم . فقلت له<sup>(١٢)</sup> : أرايت اذا قلنا<sup>(١٣)</sup> «أي» أليست كقولك «من» لا تدل على شيء الا باقترانها بموضوع قال : فقال لي : «أي» يدخله الاعراب و «من» لا يدخله الاعراب . فلما دخله الاعراب كان اسما . قال ابو الحسن : فقلت له : ان الشيء يبين بآيين منه ، وهذا أغمض<sup>(١٤)</sup> منه ، ونحن لم نسألك عن العلة التي من أجلها<sup>(١٥)</sup> قيل : ان الاعراب للاسماء ، والانسان انما يجب ان يصحح حجته بمقدمات يقر بها خصمه<sup>(١٦)</sup> ، ثم قال : قلت له<sup>(١٧)</sup> : أرايت ان كان التنوين في «أي» هو<sup>(١٨)</sup>

(١) سقطت في ل، د.

(٢) في ل، د: ظواهرها.

(٣) في ل: الكتب.

(٤) في ل، د: تأويلك.

(٥) في ل، د: تأويل.

(٦) الزيادة من ل، د.

(٧) في ل: جاء.

(٨) في ل، د: الجميع.

(٩) سورة (النافقون)، الآية ٤.

(١٠) الزيادة من ل، د.

(١١) في ل: أي هو عندك اسم. وفي د: اسم هو عندك.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في ل: قلت.

(١٤) في ل: انما يبين الشيء بآيين منه لا بأغمض. وفي د: ان الشيء انما يبين بآيين منه لا بأغمض.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) في و: بعد ان يقرها. وفي ل: والاتفاق انما يجب حجته بمقدمات والتصحيح من د.

(١٧) في ل، د: قال: ثم قلت له.

(١٨) سقطت في ل.

المانع له من ان يكون حرفا فالواجب ان يكون الفعل حرفا اذ لا تتوين فيه . فقال<sup>(١)</sup> :  
الفعل يتصرف والحرف لا يتصرف . قال : فقلت له : ان كان التصرف هو المميز<sup>(٢)</sup> للفعل  
عن الحرف فالواجب ان يكون ليس حرفا . وكذلك عسى ونعم وبئس . وكذلك الاسماء  
كلها ينبغي ان تكون حروفا لانها لا تتصرف . قال : فعميت عليه الانباء وانقطع .

وهذا الذي قاله الاشعري لا يجب به الطعن على صناعة النحو ، لان في كل علم  
المتقدم والمتأخر والقوي والضعيف . ولو ناظر في ذلك<sup>(٣)</sup> رجلا له نظر<sup>(٤)</sup> بصناعة النحو  
لكان الاشعري هو المنقطع دونه ؛ لأن صناعة النحول ليست من صناعة الجدل وان كان بين  
الصناعتين مناسبة من بعض الجهات ولكن الاشعرية تعترض في كل صناعة بما أمكن من  
حق وباطل ، وقد روي ان الباقلاني<sup>(٥)</sup> تكلم في شيء من النحوفرد عليه النحويون وقال له  
بعضهم : ليست هذه الصناعة لك بضاعة ، فاتركها لاهلها . فحملته الأنفة على ان تعاطى  
شرح كتاب سيويه فما تشاغل بشرحه احد ولا رأينا منه حرفا الى عصرنا هذا .

---

(١) في ل : فقال لي .

(٢) في و : المانع . والتصحيح من ل . د

(٣) في ل : هذا

(٤) في ل ، د : بصر .

(٥) هو القاضي ابراهيم محمد بن الطيب الباقلاني الصري المتكلم اثرو سنة ثلاث واربعمئة . له تصانيف كثيرة مشهورة

في علم الكلام وغيره (وفيات الاعيان ٣ / ٤٠٠) .



## باب معرفة علامات الاعراب

### «مسألة»

قال ابو القاسم [في هذا الباب]: <sup>(١)</sup> وحذف النون ايضا علامة الجزم في تثنية الافعال وجمعها. <sup>(٢)</sup>

قال المفسر: هذه عبارة فاسدة لان الافعال لا تثني ولا تجمع. ويجب ان نتأول قوله على انه اراد في تثنية ضمائر الافعال وجمعها، فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه، وقد كرر هذا في موضع آخر من كتابه سنذكره اذا وصلنا اليه ان شاء الله. فاذا قلت: الزيدان يضربان، والزيدون يضربون، فانما ثبتت وجمعت الضمير الذي في قولك: «زيد يضرب» ولم تثن الفعل ولم تجمعها، ولذلك كانت الالف والواو في «يضربان» و«يضربون» اسما، وفي قوله: ضاربان وضاربون حرفا <sup>(٣)</sup>، لانك لم ترد ان تضم فعلا الى فعل كما ضمت اسما الى اسم ولذلك ايضا قامت النون في يضربان مقام حركة فقط <sup>(٤)</sup>.

فان قال قائل: فما البعلة المانعة من تثنية الفعل وجمعه؟ فالجواب: ان التثنية والجمع انما يراد بهما <sup>(٥)</sup> التكثير والاشعار بان الاسم <sup>(٦)</sup> قد تجاوز حد الافراد. الا ترى انك اذا قلت: «زيد» فانما <sup>(٧)</sup> يدل على شخص واحد فاذا اردت <sup>(٨)</sup> اكثر من شخص واحد <sup>(٩)</sup> احتجت الى ان تقول: زيدان او زيدون. والفعل لا يحتاج فيه الى ذلك، لان لفظ الفعل يستغنى <sup>(١٠)</sup> به عما قل منه وما كثر. الا ترى ان «قام وقعد» انما وضعوا في اصل وضعهما ليعبر

---

(١) الزيادة من ن. د.

(٢) بنظر كتاب الجمل ص ٢١.

(٣) في ل. د. وفي قوله: ضاربون وضاربات حرفين.

(٤) في ن. د. ولذلك التثنية ايضا في «ضاربون» و«ضاربان» بدلا من حركة وتثوين. وفي د. ولذلك ايضا كانت النون في قولك: «ضاربان» و«ضاربون» بدلا من حركة وتثوين، وكانت في «يضربان» و«يضربون» بدلا من حركة.

(٥) سقطت في ن.

(٦) في و: الشيء. والتصحيح منزل. د.

(٧) في و: قلته. والتصحيح من ل. د.

(٨) سقطت في ل.

(٩) سقطت في ن. د.

(١٠) في ل. د. يعبر.

بهما عن كل قائم وقاعد، ولم يوضعا ليكونا عبارة عن فعل واحد بعينه فلم يحتج فيه الى تشنية كما احتيج في الاسماء. ويدل على صحة هذا ان الفعل اذا لم يتضمن ضميرا لم تلحقه علامة تشنية ولا جمع نحو قولك: «قام الزيدان» و«خرج العمران»، [وقام الزيدون وخرج العمرون] <sup>(١)</sup> ولو كان الفعل مما يثنى ويجمع لثنى وجمع (اذا كان) <sup>(٢)</sup> مقدما على المخبر عنه كما ثنى وجمع اذا كان مؤخرا، ويدل على ذلك ايضا ان معنى قولنا: قام الزيدان او قام الزيدون كان منها ومنهم قيام، ففائدة الفعل ها هنا كفائدة المصدر لو ذكر، فإن قال قائل فما تُنكرون <sup>(٣)</sup> ان تكون العلة في تشنية الفعل وجمعه الاشعار بتكريره <sup>(٤)</sup> من الفاعل فتكون تشنيته اشعارا بأنه فعل <sup>(٥)</sup> مرتين ويكون جمعه اشعارا بأنه فعل مرات <sup>(٦)</sup>. فالجواب ان التشنية والجمع لو لزمَا لهذه العلة [التي ذكرت] <sup>(٧)</sup> لثنى الفعل وجمع وهو يخبر <sup>(٨)</sup> عن فاعل واحد <sup>(٩)</sup>، لان الفاعل الواحد قد يفعل الفعل مرتين ويقعله مرارا، فكان يجب على اعتلاله <sup>(١٠)</sup> الفاسد ان يقال: (زيد قاما) اذا قام مرتين، (وزيد قاموا) اذا قام مرارا، وهذا لا يجوز.

فان قال قائل: قد روي ان من العرب من يقول: «قاما اخواك» و«قاموا اخوتك» فيلحق <sup>(١١)</sup> الفعل علامة التشنية والجمع، وهو مقدم <sup>(١٢)</sup>، كما يلحقها اياه وهو مؤخر، وهذه الالف في التشنية وهذه <sup>(١٣)</sup> الواو في الجمع على هذه اللغة حرفان وليسا باسمين لان قولنا: «قام اخواك» <sup>(١٤)</sup> لا ضمير فيه، وعلى هذه اللغة انشد النحويون:

(١) الزيادة من د، سقطت في ل: وخرج العمرون.

(٢) سقطت في ل، د.

(٣) في ل، د: تنكر.

(٤) في ل: بتكرره، وفي د: بتكراره.

(٥) في ل، د: قد فعل.

(٦) في ل، د: قد فعل مرارا.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل، د: خبر.

(٩) في ل: عن الواحد، وفي د: عن الفاعل الواحد.

(١٠) في ل، د: اعتلاك.

(١١) في و: فليحقوا والتصحيح من ل، د. وقد عبر النحويون عن هذا بلغة اكلوني البراغيث، وهي لغة طي اوزد شترة.

الاشموني ٤٧/١ - ٤٨.

(١٢) في ل، د: يبحق الفعل وهو مقدم علامة التشنية والجمع.

(١٣) في ل: وهذا.

(١٤) في ل، د: اخوتك.

ألفيتا عيناك عند القفا      أولى فأولى لك ذا واقبيه<sup>(١)</sup>  
 . وانشدوا ايضا:

يلوموني في اشتراء النخيل      قومي<sup>(٢)</sup> وكلهم<sup>(٣)</sup> يعذل<sup>(٤)</sup>  
 واهل الذي باع يلحونه      كما لجي البائع الاول  
فالجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: ان الالف والواو في هذه اللغة وان<sup>(٥)</sup> كانتا حرقين كما ذكرت فليستا  
بعلامتي<sup>(٦)</sup> تثنية للفعل ولا جمع [له]<sup>(٧)</sup> كما توهمت، ولكن اهل هذه اللغة ارادوا ان يجعلوا  
للتثنية والجمع علامة كما جعلوا للتأنيث علامة في قولنا، خرجت هند وذهبت دعد<sup>(٨)</sup>،  
فكما ان التاء في «ذهبت وخرجت» لا تدل على ان الفعل مؤنث وانما تدل على تأنيث الذي  
سند اليه الخروج<sup>(٩)</sup>، والذهاب ، فكذلك الالف والواو اللاحقتان<sup>(١٠)</sup> في: ذهبا اخواك،  
وذهبوا اخوتك، لا تدل على ان الفعل مثنى وبمجموع وانما هما دليلان<sup>(١١)</sup> على ان المسند اليه  
«الذهاب» مثنى وبمجموع.

ويرى اهل النظر من النحويين ان اصحاب هذه اللغة انما فعلوا ذلك، لان من<sup>(١٢)</sup>

---

(١) كذا في ل. د. ووضح المسالك في الفية ابن مالك لابن هشام ج ١ ص ٣٤٦، والذي في و:  
انشتنا عيناك عند القفا أولى فأولى لك من واقبيه  
والبيت من السريخ وهو لعمر بن ملقط الطائي شاعر جاهلي، كان فارسا في قومه معاصرا لعمر بن هند (الاشتقاق لابن دريد ص  
٣٨٥ ومعجم الشعراء للمرزباني ص ٥٧)، والشاهد فيه قوله: «ألفيتا عيناك» حيث اخذ الف الاثنين بالفعل مع كونه مستندا الى  
اسم ظاهر مثنى، وهو قوله: «عيناك».

(٢) في ل. د. وديوان امية ص ٤٨. وابن عقيل ج ١ ص ٤٧٠ والاشموني ج ٢ ص ٤٧. والجرجاني ص ١٠٤: اهلي.  
(٣) في ل. د. والديوان ص ٤٨. وابن عقيل ج ١ ص ٤٧٠ والاشموني ج ٢ ص ٤٧. والجرجاني ص ١٠٤: فكلهم.  
(٤) من التقارب وهو لامية بن ابي الصنت الثقي وهو شاعر جاهلي (الشعر والشعراء ج ١ ص ٣٦٩-٣٧٢ ومقدمة ديوانه  
ص ٥-١٥) والشاهد فيه قوله: يلوموني، حيث اخذ به واد الجمع مع كونه مستندا الى اسم ظاهر وهو «اهلي» على لغة بني خثارت  
من كعب. ولو جرى على لغة جمهور العرب الفصحى لقال: «يلومني».

(٥) في و: ان.

(٦) في ل. د: علامتي.

(٧) الزيادة من ل. د.

(٨) في ل: زينب، وفي د: ناطمة.

(٩) في و: الفعل. والتصحيح من ل. د.

(١٠) في و: اللاحقان. والتصحيح من ل. د.

(١١) في ل: انما دليل، وفي د: انما هي دليل.

(١٢) في ل. د: في.



الاسماء اسماء لا يظهر فيها علامة للتثنية ولا للجمع، يحو: «من» و «ما». إلا ترى أنك إذا قلت: قام من في الدار. احتمال أن تريد واحداً من اثنين أو جماعة (١) فالحقوا الفعل علامة تدل على ذلك حرصاً على البيان ثم حملوا مالا: اشكال (٢) فيه على ذلك، ليكون الحكم واحداً في الجميع (٣) كما حملوا «تَعِدُ وَتَعِدُ وَأَعِدُ» بِمَعْنَى يَعِدُ، وكما حملوا (تُكْرِمُ وَيُكْرِمُ وَنُكْرِمُ عَلَى فَعْلِ التَّكْلِمِ إذا قال: انا أَكْرِمُ. وكما حملوا «مررت برجل ذي علم» على قولهم (٥). (مررت برجل (٦) ذي دار) ، لأن الأصل في «هي» هذه أن تدخل وصلة إلى وصف الاسماء (٧) بالاسماء الجامدة التي لم تسعمل بِمَعْنَى صفة، ثم أخرجوها بحرفها قولهم مررت برجل ذي علم، والعلم لا يحتاج في (٨) الوصف به إلى صلة (٩) لأنك تجد منه اسماً مشتقاً يغنيك عن ذلك وهو قولك: مررت برجل علم، هذا كثير في العربية. فهذا أحد الجوابين.

والجواب الثاني: أن قولهم: قاما أخواك وقاموا أخوتك ليس من الضرورة أن تكون الالف والواو فيهما حرفين بل قد يمكن أن يكونا اسمين مضميرين ويكون الأخوان بدلاً من الالف، والأخوة بدلاً (١٠) من الواو ويجوز أن يكون ما بعدهما مبتدأ والفعلان خير للمبتدأ فيكون قاما أخواك بمنزلة أخواك قاما، وقاموا أخوتك بمنزلة أخوتك قاموا. فإن قال (١١) قائل: هذا يستحيل، لأن النحويين قد قالوا: خبر (١٢) الابتداء لا يجوز تقديمه عليه إذا كان فعلاً (١٣). فمن أين زعمت أنه يجوز أن يكون خبراً مقدماً؟ فالجواب أن النحويين إنما منعوا من ذلك في (١٤) الفعل الذي يكون خبراً عن المفرد كقولك: زيد قام، لأنك إذا قلت: قام

(١) في ل. د: وجمعة.

(٢) في ل: ما اشكال فيه.

(٣) في ل: في جميع الأشياء. و د: جميع الاسماء.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في ل: على حمل قولهم. و د: حمل قولهم.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في و: المعارف. والتصحيح من ل. د.

(٨) كذا في ل. د. و د. و. أي: ولا يستقيم معها السبق.

(٩) في ل. د: وصلة.

(١٠) في ل: بنت.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في ل. د: أن خبر.

(١٣) في ل. د: لأن النحويين قد قالوا: أن خبر المبتدأ يجوز ألا يكون مفعلاً.

(١٤) في و. د: والتصحيح من ل. د.

زيد انتقض شرطك في المبتدأ (١) وعاد فاعلا ، لان عامله (٢) لفظي موجود وعامل المبتدأ معنوي متوهم ، واللفظي الموجود اقوى من المعنوي المتوهم (٣) . فاذا لحقت الفعل علامة التثنية والجمع (٤) ذهب (٥) العلة المانعة من التقديم ، وصار قولك (٦) : (قاما اخواك) بمثابة قولك : (فائمان اخواك) ، و(قاموا اخوتك) بمثابة قولك (٧) : (فائمون اخوتك) وبمنزلة (قام ابواهما اخواك) وبمنزلة (٨) (قام آباؤهم اخوتك) . فان قلت : فقد كان ابو عثمان المازني (٩) يذهب في قولنا : (اخواك قاما واخوتك قاموا) الى ان الالف والواو حرفان وليسا باسمين وان الفاعلين مضمرون في حال (١٠) التثنية والجمع كاضمار الفاعل في حال الافراد اذا قلت : (اخوك قام) . فالجواب ان المازني موافق لنا في ان الفعل لا يثنى ولا يجمع وانما قاس الثني والمجموع على المفرد وهو مع ذلك خطأ عند اصحابه ، والصحيح قول سيبويه (١١) وذلك انه لا خلاف بين النحويين ان المتكلم له ضميران : ضمير يظهر في اللفظ كقولك : قمت ، وضمير لا يظهر في اللفظ كقولك : انا اقوم . وكذلك المخاطب له ضمير يظهر في اللفظ كقولك : قمت ، وضمير لا يظهر كقولك : انت تقوم . فاذا صح ان هذا موجود في فعل المتكلم والمخاطب لم يمنع مانع من ان يكون للغائب ايضا ضمير يستتر (١٢) في بعض الاحوال ويظهر في بعض ، وشبه ان يكون المازني قاس : (أخواك قاما) و(أخوتك قاموا) . على قولهم : (قاما اخواك) ، (وقاموا اخوتك) ، فاعتقد ان «الالف» و«الواو» حرفان في حال

(١) في ل ، د : شرط المبتدأ .

(٢) في ل : لان عامل الفاعل ، وفي د : لان عامل الفعل .

(٣) في ل ، د : المعلوم .

(٤) في ل ، د : علامة الجمع .

(٥) في ل ، د : زالت .

(٦) في ل ، د : قولنا .

(٧) في ل ، د : قولنا .

(٨) سقطت في ل .

(٩) هو ابو عثمان بكر بن محمد بن عثمان المازني البصري النحوي المتوفى سنة ٢٤٩ وقيل ٢٤٨ وقيل ٢٣٦ . له من التصانيف كتاب «ما تلحن فيه العلة» وكتاب «الالف واللام» ، وكتاب «التصريف» وغير ذلك (طبقات الزبيدي ص ٩٢ - ١٠٠ ، وابن خلكان ٢٥٤/١ - ٢٥٦) .

(١٠) سقطت في ل .

(١١) ور به (ان هذه الحروف هما حالتان حال تكون فيها اسماء وذلك اذا تشبها ظاهرا نحو قولك الزيدان قاما والزبدون قاما فالالف في ثما اسم وهو ضمير والواو في قاموا ضمير اسم واذا قلت قاما الزيدان فالالف في قاما علامة مؤذنة بان الفعل لا يثنى وكذلك الواو في الزبدون قاموا اسم لانه ضمير الفاعل واذا قلت قاموا الزبدون فالواو حرف مؤذنة بان الفعل خدعة وعلى ذلك يحمل قولهم اكلوني البراغيث . شرح السيرافي على الكتاب ج ١ الورقة ١٠٢ ( نقل عن رشيد العسيمي (ابو عثمان المازني ٢٠٢ - ٢٠٣) .

(١٢) في و : يميز . والتصحيح من ل ، د .

تأخرهما كما هما حرفان في حال تقدمهما. فان كان قد قاس تأخرهما على تقدمهما فقد خالف<sup>(١)</sup> القياس، والدليل على اختلاف حال<sup>(٢)</sup> تقدمهما وتأخرهما انك اذا قلت: اخواك قاما، واخوتك قاموا. امكن ان تضع مكانهما اسمين ظاهرين فتقول: اخواك قام ابواهما واخوتك قام آباؤهم ولا يمكنك ذلك اذا قدمتهما. ويؤيد ذلك انك اذا قدمتهما لا يمكن اسقاطهما ويمكنك ذلك في حال تأخرهما<sup>(٣)</sup> فان قال قائل: فلاية<sup>(٤)</sup> علة لم يكن للضمير<sup>(٥)</sup> المفرد المرفوع علامة، ولزم ان يكون للاثنيين والجمع علامة؟ فالجواب عن ذلك: ان الفعل معلوم في المعقول<sup>(٦)</sup> انه لا بد له من فاعل كالكتابة التي لا بد لها من كاتب والبناء الذي لا بد له من بان وشبه ذلك<sup>(٧)</sup>، ولا يحدث شيء من تلقاء نفسه. فلما كان الفعل لا يخلو من فاعل واحد لم يحتج الى علامة، ولما جازان يخلو من الاثنيين والجماعة احتاج الى علامات<sup>(٨)</sup>.

فان قال قائل: اذا كانت الالف والواو في قاما اخواك وقاموا اخوتك والنون في قمن الهندات علامات<sup>(٩)</sup> تؤذن بتعداد<sup>(١٠)</sup> الفاعلين. كما ان التاء في «قامت هند» علامة مؤذنة بالتأنيث. فهلا كان الاختيار عندكم<sup>(١١)</sup> الحاق هذه الحروف<sup>(١٢)</sup> كما كان الاختيار الحاق علامة التأنيث في: «قامت هند»، ولم يحسن عندكم: «قام هند».

فالجواب: انها يفترقان لعل<sup>(١٣)</sup>: منها ان التأنيث لازم للاسم، والثنية والجمع ليسا كذلك، لانها قد يفارقان الاسم فيصير الى الواحد. فلما لزم التأنيث<sup>(١٤)</sup> لزم علامته، ولزوال الثنية والجمع لم تلزم علامتهما. وعلة اخرى وهي ان علامة التأنيث لا تمنع

(١) سقطت في ل. وفي د: خافه.

(٢) في ل: حالي.

(٣) في ل. د. ويؤيد ذلك انك اذا قدمتهما امكن اسقاطهما ولا يمكن ذلك في حال تأخرهما.

(٤) في ل. د. لاية

(٥) في ل. د. الضمير.

(٦) في و: المعقول. وفي د: المعقول. والتصحيح من ل.

(٧) في ل. د. وما انتبه ذلك

(٨) في ل. د. علامة.

(٩) في ل. د. علامة.

(١٠) في ل. د. معدة.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في و: لعان. والتصحيح من ل. د.

(١٤) في ل. د: منزوم التأنيث.



ضمير الاثنين كقولك : «الهندان قامتا» . وعلامة الاثنين تمنع ضمير<sup>(١)</sup> الاثنين وتشبهه<sup>(٢)</sup> . فكان لا يمنع اولى باللزام مما يمنع . وعلة اخرى وهي<sup>(٣)</sup> انك اذا قلت : قام اخواك وقاموا اخوتك ، وقمن الهندات . جازان تكون هذه الحروف<sup>(٤)</sup> ضمائر ، وتكون الافعال المتصلة<sup>(٥)</sup> بها اخبارا مقدمة ، كما ذكرنا فيما مضى ، و «التاء» لا يقع فيها لبس بغيرها ، تقدمت او تأخرت .

وعلة اخرى : وهي<sup>(٦)</sup> انه قد يشترك المؤنث والمذكر<sup>(٧)</sup> في اسماء كثيرة نحو : هند ، واسماء ، وجعفر . قال الشاعر :

فجاوزت<sup>(٨)</sup> هنداً رغبةً عن قتاله الى مالك<sup>(٩)</sup> اسموا الى ذكر مالك<sup>(١٠)</sup>  
فهند في هذا البيت اسم رجل ، وقال الاخر<sup>(١١)</sup> :

يا جعفر يا جعفر يا جعفر ان أك دحداحا فأنت اقصر  
أو أك ذا شيب فأنت اكبر<sup>(١٢)</sup>

و «جعفر» في هذا الشعر<sup>(١٣)</sup> اسم<sup>(١٤)</sup> امرأة كانت عيرته بالقصر والشيب ، ولذلك قال

(١) سقطت في ل .

(٢) في و : تنبه . والتصحيح من ل ، د . وذلك ان علامة الاثنين الف وان ضمير الاثنين الف .

(٣) في و : وهو والتصحيح من ل ، د .

(٤) في ل ، د : الاحرف

(٥) في ل ، د : التي اتصلت بها .

(٦) في و : وهو . والتصحيح من ل ، د .

(٧) في ل ، د : المذكر والمؤنث .

(٨) في ل ، د : تجاوزت .

(٩) في و : ملك . والتصحيح من ل ومن العقد الفريد ج ٥ ص ١٧٥ .

(١٠) من الطويل وروايته في العقد الفريد على النحو الآتي :

نجنبت هنداً رغبة عن قتاله الى مالك اعشور الى ضوء مالك  
وقائلة شاعر جاهلي اسمه عبد الله بن جندل رئيس بني فراس من كنانة ورواية البيت في د :

تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله الى مالك اعشور الى ذكر مالك  
وهو كذلك في ل غير ان كلمة مالك كتبت في الموضع (ملك) ، وهو امر مألوف في كثرة الاعلام مثل عبد الرحمن وعبد

الرحمان واسحق واسحاق .

(١١) في ل ، د : آخر

(١٢) من الرجز . ينظر الكامل للمبرد ٨ / ٨٥ ، وفيه « ان أك ربعة » . وابن يعيش ٩٣ / ٥ وهو فيها غير منسوب .

(١٣) في ل : البيت .

(١٤) سقطت في ل ، د .

بعد هذا:

غَرَّكَ سُرْبَالٌ عَلَيْكَ أَحْمَرٌ وَمَقْنَعٌ مِنَ الْحَرِيرِ أَصْفَرُ

وتحت ذاك سورة لا تذكر (١)

فلما اشترك النساء والرجال في بعض الاسماء لزمنا علامة التأنيث لئلا يتوهم ان  
الفاعل مذكر.

---

(١) بنظر الكامل نسرد ٨٥/١. والمنع: ما تغطي به المرأة رأسها.

## «باب الأفعال»

قال أبو القاسم في هذا الباب:

الأفعال ثلاثة: فعل ماضٍ، وفعل مستقبل، وفعل في الحال يسمى الدائم<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: هذا التقسيم صحيح غير أنه يخالف قوله في صدر الكتاب: أن الفعل مادل على حدث وزمان: ماضٍ أو مستقبل. وقد تعقب<sup>(٢)</sup> عليه قوم قوله: وفعل في الحال<sup>(٣)</sup> يسمى الدائم، وقالوا: فعل الحال لا يثبت ولا ينفي منه جزء حتى يلحق به جزء آخر، ولكن الجزء الثاني لا يأتي إلا وقد صار الأول ماضياً. فكيف يصح أن يسمى دائماً، وهذا الذي اعترضوا عليه به<sup>(٤)</sup> ليس بصحيح<sup>(٥)</sup>، لأنه أن جاز أن يتعقب هذا على أبي القاسم جاز أن يتعقب على سيويه قوله: أن الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيته لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما<sup>(٦)</sup> هو كائن لم ينقطع. فقوله: ولما هو كائن لم ينقطع، كقول أبي القاسم: أنه يسمى الدائم، وليس يمتنع فعل الحال أن يسمى الدائم<sup>(٧)</sup> على تأويلين:

أحدهما: أنه يراد أنه دائم التعاقب<sup>(٨)</sup>. والآخر: أن الزمان الفاصل بين الزمانين<sup>(٩)</sup>: الماضي، والمستقبل، وهو الذي قيل فيه أن «الآن» حدّ بين<sup>(١٠)</sup> الزمانين ينقسم قسمين: قسم فلسفي لا مدخل له في صناعة النحو، وهو الذي<sup>(١١)</sup> اعترض به هذا المعترض، وقسم نحوي وهو الذي يستعمله أهل النحو العربي والعجمي، فليس يجب أن

(١) ينظر كتاب الجمل ص ٢١.

(٢) سقطت في ل.

(٣) في و: في فعل الحال، والتصحيح من ل، د.

(٤) في ل: به عليه.

(٥) في ل: غير صحيح.

(٦) في ل، د: وما. وقد مرّت الإشارة إلى موقع هذا النص في الكتاب.

(٧) في ل، د: دائماً.

(٨) في و: التعقب، والتصحيح من ل، د.

(٩) في ل، د: الزمان.

(١٠) سقطت في ل، د.

(١١) سقطت في ل.



يستعمل احدهما مكان الاخر، ولكن نتكلم في كل صناعة بالاصول التي قد تعارفها اهلها، فاما «الان» الفلسفي : فهو الذي ينزل منزلة «النقطة» التي لا امتداد لها، ويمثل على جهة التقريب من الافهام بالحد الفاصل بين الظل والشمس. فالان الذي بهذه الصفة لا يمكن ان يقع فيه فعل على التمام، ولكن الفعل متحرك بتجديده<sup>(١)</sup>. فاذا قال القائل : «جعفر»، فالزمان<sup>(٢)</sup> الذي ينطق فيه بالجيم لا يثبت<sup>(٣)</sup> حتى يحییء الزمان الذي ينطق فيه بالعين، بل يصير ذلك<sup>(٤)</sup> ماضيا، وقد مثلوا ذلك بمثال تقريبا من فهم المتعلم، فقالوا: الزمان<sup>(٥)</sup> ينقسم قسمين، سنون قد مضت وسنون مستقبله، والموجود منها السنة التي نحن فيها، فالسنة التي نحن فيها تنقسم قسمين: شهور قد مضت، وشهور مستقبله، والموجود منها الشهر الذي نحن فيه، والشهر الذي نحن فيه ينقسم قسمين: أيام قد مضت وأيام مستقبله، والموجود منها اليوم الذي نحن فيه، واليوم الذي نحن فيه ينقسم الى ساعات قد مضت وساعات مستقبله، والموجود منها الساعة التي نحن فيها، والساعة التي نحن فيها تنقسم الى اجزاء مضت<sup>(٦)</sup> واجزاء مستقبله، والموجود منها الجزء الذي نحن فيه. فاذا تأمل المتأمل الزمان الحاضر على هذه [الصفة]<sup>(٧)</sup> خيل اليه انه غير موجود، وهو الموجود في الحقيقة اذا تأمله المتأمل على وجه آخر. فهذا هو «الان» الذي تسميه الفلاسفة «حد الزمانين» ولا مدخل في صناعة النحوله<sup>(٨)</sup>. واما «الآن»<sup>(٩)</sup> الذي يستعمله النحويون من العرب والعجم فانهم يجعلون كل ما قرب<sup>(١٠)</sup> من الماضي والمستقبل من تلك النقطة داخلا<sup>(١١)</sup> في الآن، فلذلك يقولون: خرجت الان، وزيد يخرج<sup>(١٢)</sup> الآن، لأن «الآن» الذي بهذه الصفة يمكن ان تقع فيه الافعال على التمام ويمكن ان يقال: انه لم ينقطع كما قال سيوييه، ويسمى «دائما»<sup>(١٣)</sup> كما قال ابو القاسم، فافهم هذا فان فيه<sup>(١٤)</sup> غموضا.

(١) في ل، د: يتجزأ بتجزئه.

(٢) في ل: فالزمن.

(٣) في ل: لا يثبت.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) في ل: الزمن.

(٦) في ل، د: قد مضت.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل، د: جاءت الكلمة وله بعد: لا مدخل.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في و: ما قرب كله. والتصحيح من ل، د.

(١١) في ل، د: أنا داخلا.

(١٢) في ل، د: خارج.

(١٣) في ل: ويسمى ذلك دائما.

(١٤) في ل: به.

## «مسألة»

قال ابو القاسم في هذا الباب : فالماضي ما حسن فيه «أمس» ، وقال في المستقبل : انه ما حسن فيه «غد»<sup>(١)</sup>.

قال المفسر : هذا الذي قال<sup>(٢)</sup> تقريباً ، لأنه انما يصح في الافعال التي لم<sup>(٣)</sup> يعرض لها عارض يخرجها عن موضوعها الذي<sup>(٤)</sup> وضعت عليه ، وما وضع الشيء عليه في اصل وضعه هو المعتمد بالتحديد ، ولكن الاشياء قد تعرض لها عوارض تخرجها عن اصولها ، فتوهم الضعيف في الصناعة ان الحدود والرسوم التي حدثت ورسمت بها<sup>(٥)</sup> فاسدة الا ترى ان حروف الشرط تدخل على الافعال الماضية فتصير بمنزلة المستقبل فتقول : ان جـ بني زيد اكرمه ، وكذلك تدخل حروف الجزم على الافعال المستقبل فتصيرها بمعنى الماضية فتقول : لم يجئني<sup>(٦)</sup> زيد أمس . فيلزم من اجل هذا العارض<sup>(٧)</sup> الذي يشكك<sup>(٨)</sup> في حدودها ورسومها ان يقال : الفعل الماضي ينقسم ثلاثة اقسام : ماض في اللفظ والمعنى كقولك : قام زيد أمس ، وماض في اللفظ لا في<sup>(٩)</sup> المعنى كقولك : ان قام زيد اكرمه ، وماض في المعنى لا في<sup>(١٠)</sup> اللفظ كقولك : لم يقم زيد أمس . ويقال في المستقبل مثل ذلك .

## «مسألة»

قال ابو القاسم في هذا الباب يعني الفعل المستقبل : وهو مرفوع ابدا حتى يدخل عليه ناصب او جازم<sup>(١١)</sup>.

---

(١) ينظر كتاب الجمل ص ٢١-٢٢

(٢) في ل : قاله .

(٣) سقطت في ل .

(٤) في و : التي .

(٥) سقطت في د ، وفي ل : حدثت بها ورسمت .

(٦) في ل ، د : لم يجيء .

(٧) في و : المعارض . والتصحيح من ل ، د .

(٨) في ل : شككت .

(٩) سقطت في ل .

(١٠) سقطت في ل .

(١١) ينظر كتاب الجمل ص ٢٢ .

وهذا كلام صحيح لا تعقب فيه<sup>(١)</sup>.

ثم قال : فالنصب<sup>(٢)</sup> : أَنْ وَلَنْ وَادَنْ وَحَتَّى وَكَي وَكَيْلًا وَلَكَي وَلَكِيلًا وَلام كي ولام الجحود، والجواب بالواو والفاء<sup>(٣)</sup> وأو، ولها موضع<sup>(٤)</sup> تذكر فيه<sup>(٥)</sup>.

فيسمي هذه كلها حروف نصب الافعال، وهذا انما ينبغي ان يحمل على وجه التسامح لا على الحقيقة؛ لان من هذه الاشياء التي ذكر ما ينصب بنفسه (ومنها ما ينصب بغيره)<sup>(٦)</sup> ومنها ما تضرع بعده «ان»، ومنها ما فيه خلاف: هل ينصب بنفسه او باضمار «ان»، ولذلك قال ابو العباس المبرد:

واعلم انّ ها هنا حروفا تنصب بعدها الافعال وليست الناصبة، انما بعدها «ان» مضمرة والفعل يتنصب بان، وهذه الحروف عوض منها ودالة عليها. فمن هذه الحروف: الفاء والواو وأو وحتى، واللام المكسورة، ولها موضعان: احدهما نفي، والآخر: ايجاب وذلك قولك: جئتكَ لأكرمك ونحو<sup>(٧)</sup> قوله -عز من قائل-<sup>(٨)</sup> ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر<sup>(٩)</sup> فهذه للايجاب<sup>(١٠)</sup>. والنفي [قولك]<sup>(١١)</sup>: ما كان زيد ليقوم<sup>(١٢)</sup>.

قال المفسر: هذا الذي قاله ابو العباس مذهب البصريين<sup>(١٣)</sup> الا ابا عمرو الجرمي، فانه كان يرى [أَنْ]<sup>(١٤)</sup> النصب بالفاء والواو وأو من غير اضمار «ان» وهو مذهب الكوفيين. وكان الكسائي يرى ان ينصب<sup>(١٥)</sup> ما بعد حتى<sup>(١٦)</sup> باضمار «ان». ومن قال: جئت

---

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: والناسب. والتصحيح من ل. د. وكتاب الجمل ص ٢٢

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي كتاب الجمل ص ٢٢: بالفاء والواو.

(٤) في و: مواضع. والتصحيح من ل. د.

(٥) ينظر كتاب الجمل ص ٢٢.

(٦) سقطت في ل. د.

(٧) في ل: ونحوه.

(٨) في ل. د: عز وجل.

(٩) سورة الفتح، الآية ٢

(١٠) في ل. د: فهذا الايجاب.

(١١) الزيادة من ل. د.

(١٢) ينظر كتاب المقنضب لابي العباس المبرد بتحقيق محمد عبد الخالق عصية ج ٢ ص ٦-٧.

(١٣) انظر المسالين ٧٥ و٧٦ في كتاب الانصاف ص ٥٥٥ و٥٥٧.

(١٤) الزيادة من ل. د.

(١٥) في ل. د: نصب.

(١٦) انظر المسألة ٨٣ في كتاب الانصاف ص ٥٩٧.



لكي. اضرب زيدا ولكيلا، فادخل «اللام» على «كي» فكي عنده<sup>(١)</sup> حرف ناصب لا جار، لأنه لا يدخل جار على جار<sup>(٢)</sup>. ومن قال: جئت كي افعل<sup>(٣)</sup>، واسقط اللام، فهي<sup>(٤)</sup> عنده جارة، بدليل قولهم في الاستفهام «كيمه»، و«ما» الاستفهامية لا تحذف «الفها» الا مع حرف<sup>(٥)</sup> الجر كقولهم: لم جئت؟ وقوله تعالى: «فيم انت من ذكراها؟»<sup>(٦)</sup> و: «عم يتساءلون؟»<sup>(٧)</sup> وبهذا علمنا ان «حتى» حرف جر لقولهم: حتام تكرع<sup>(٨)</sup> ولا تنقع. وان النصب بعدها باضمار «ان» بخلاف ما قال الكسائي.

وقد قيل في «أذن»: انها مركبة من «اذ» و«أن»، وفي «لن» انها محذوفة من «لا ان» وهو مذهب الخليل، وحكي عن الكوفيين<sup>(٩)</sup> ان النصب في قولهم: جئت لافعل [وما جئت لافعل]<sup>(١٠)</sup> باللام نفسها. والكلام في هذا يطول جدا ولا يتسع له [هذا الموضع]<sup>(١١)</sup>، ففي هذه الحروف من الخلاف ما ترى، وقد اطلق عليها ابو القاسم: النصب للافعال من غير تبين ولا تقييد، وسمى ايضا النصب بعد «الواو واو»<sup>(١٢)</sup> جوابا وانما سمي جوابا ما ينصب بعد «الفاء» خاصة. وهذا كله منزل منه<sup>(١٣)</sup> منزلة التقريب، ولسنا نقول انه كان يجهل ما ذكرناه الا ان الاخلال بتقيد الاشياء وتحديد ما مفسد لنظر القارئ وتخيير لباله.

## «مسألة»

وقال في هذا الباب: وحروف المجازاة وهي «ان» الخفيفة و«مهما واذا ما»<sup>(١٤)</sup> وحيثا

(١) سقطت في ل.

(٢) انظر المسألة ٧٨ في كتاب الانصاف ص ٥٧٠.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل. د: فكي.

(٥) في ل. د: حروف.

(٦) سورة التازعات، الآية ٤٣.

(٧) سورة النأ، الآية ١.

(٨) في و: تطوع والتصحيح من ل. د وهي كذلك في مجمع الامثال للميداني ج ١ ص ٢٠٩. تحفي محمد يحيى الدين عبد

الخميد.

(٩) في و وحكي الكوفيون. انظر المسألة ٧٩ في الانصاف ص ٥٧٥.

(١٠) الريادة من ل. د.

(١١) سقطت في و.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) في و وأما والتصحيح من ل. د.

وكيفها وَمَنْ وما واى وأَنْ، وما اشبه ذلك ولها موضع تذكر فيه<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: في هذا الكلام تعقب، لانه سماها كلها حروفا (ومنها اسماء ليست بحروف ويجب ان يعتذر عنه بان يقال: انما استجاز ان يسميها كلها حروفا)<sup>(٢)</sup>، لان ما كان منها اسما فإنما يجزم لتضمنه معنى حرف الشرط ومنابه عنه، وفيه اعتراض آخر بانه ذكر «كيفها» فيما يشترط به. وفي الجزم بها بين النحويين<sup>(٣)</sup> خلاف، وسنذكر ذلك اذا انتهينا الى باب الجزء من هذا الكتاب<sup>(٤)</sup> ان شاء الله تعالى.

### «مسألة»

قال ابو القاسم: واما فعل الحال فلا فرق بينه وبين المستقبل في اللفظ كقولك: زيد يقوم<sup>(٥)</sup> الان، ويقوم غدا، وعبد الله يصلي الان ويصلي غدا، فان<sup>(٦)</sup> اردت ان تخلصه للاستقبال ادخلت<sup>(٧)</sup> عليه السين او سوف فقلت سوف يقوم وسيقوم<sup>(٨)</sup> فيصير مستقبلا لا غير<sup>(٩)</sup>.

قال المفسر: هذا الكلام يوهم من يسمعه ان المستقبل ليست له صيغة تختص به<sup>(١٠)</sup> [كما للماضي صيغة يختص بها]<sup>(١١)</sup> وقد قال سيويه حين قسم الافعال الى الماضي والاستقبال والحال<sup>(١٢)</sup> ثم مثلها بان قال: فأما بناء<sup>(١٣)</sup> ما مضى: فذهب، وسمع، وحمد، ومكث، وأما بناء ما لم يقع فانه قولك<sup>(١٤)</sup> آمرا: اذهب واقتل واضرب<sup>(١٥)</sup>، وغبرا:

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي كتاب الجمل ص ٢٢: وحروف المجازاة وهي ان الخفيفة ومهما واذا ما وحيث ما وكيف ما ومن وما وايها واي وان ولها موضع تذكر فيه.

(٢) سقطت في ل.

(٣) في ل: وفي الجزم بها خلاف بين النحويين. انظر الانصاف ص ٦٤٣.

(٤) سقطت في ل.

(٥) كذا في ل، د، وكتاب الجمل ص ٢٢، وفي و: يقوم زيد الان.

(٦) كذا في و، ل، وكتاب الجمل ص ٢٢، وفي د: فاذا.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة، وفي كتاب الجمل ص ٢٢: ادخل.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة، وفي كتاب الجمل ص ٢٢: فقلت: سيقوم، وسوف يقوم.

(٩) ينظر كتاب الجمل ص ٢٢.

(١٠) في ل، د: يختص بها.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل، د: والحال والمستقبل.

(١٣) كذا في ل، د، وكتاب ٢/١. وفي و: اما بناء

(١٤) كذا في ل، د، وكتاب ٢/١. وفي و: فقولك.

(١٥) في : اذهب واقتل واضرب. والتصحيح من ل، د.

[بذهب و] <sup>(١)</sup> يضرب ويقتل.

فجعل المستقبل كما ترى نوعين : نوع خالص <sup>(٢)</sup> للاستقبال لا شركة فيه للحال وهو صيغة الامر، ونوع مشترك بين صيغة <sup>(٣)</sup> الحال والاستقبال وهو الذي يراد به الاخبار، ومثله بفعل الامر المجرد عن «اللام» ؛ لكلا يتوهم متوهم أن «اللام» الداخلة عليه <sup>(٤)</sup> هي التي ازلت عنه الاشتراك، وهذا من لطائفه.

وفعل الحال ليست له صيغة يختص بها <sup>(٥)</sup> في لسان العرب، وهذا مما احتج به الذين نفوا فعل الحال، وهذا لا حجة لهم فيه لوجهين : احدهما : ان له صيغة في غير اللسان العربي.

والثاني : ان <sup>(٦)</sup> في لغة العرب اشياء كثيرة لم يوضع لها صيغ تختص بها، ولا يبطل ذلك [ان تكون موجودة لان وجود الشيء ليس بوجود اسمه انما بوجوده] <sup>(٧)</sup> ان يكون حقا <sup>(٨)</sup> في ذاته. وقد وجدنا النصب في الثنية والجمع المسلم قد اشترك مع الخفض ولم يوضع له لفظ ينفرد به، ولم يكن له دليل <sup>(٩)</sup> على انه ليس بوجود. فان قال قائل : فلم كان اشتراك فعل الحال مع المستقبل <sup>(١٠)</sup> اولى من اشتراكه مع الفعل الماضي <sup>(١١)</sup>، فقل : انما كان اشتراكه مع المستقبل اولى من الماضي <sup>(١٢)</sup>، لانه معرب مثله، وكل واحد منهما تلحقه الزوائد الاربع. ومن طريق النظر ان الفعل الماضي معدوم وفعل الحال موجود، فهما <sup>(١٣)</sup> متضادان، والفعل المستقبل ممكن والممكن اقرب الى الموجود من المعدوم.

---

(١) الزيادة من ل، د، والذي في و: وبحرا تضرب ويقتل.

(٢) في ل: حال.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) في ل: عليها.

(٥) في ل: تختص به.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) سقطت في و.

(٨) في و: جميعا، وفي د: بأن يكون حقا نسبيا والتصحيح من ل.

(٩) في ل، د: ولم يكن في ذلك دليل.

(١٠) في ل، د: مع الفعل المستقبل.

(١١) في و: اولى منه للماضي.

(١٢) في ل، د: فاحسب به شبه مستقبل منه ماضي.

(١٣) في د: ومما.



## «باب الفاعل والمفعول به»<sup>(١)</sup>

قال ابو القاسم في هذا الباب : وانما قلت : قام<sup>(٢)</sup> ولم تقل : قاموا ، وهم جماعة ، لان الفعل اذا تقدم الاسماء وحّد ، واذا تأخر ثني وجمع للضمير<sup>(٣)</sup> الذي يكون فيه<sup>(٤)</sup> .

قال المفسر : هذا شبيه<sup>(٥)</sup> بقوله في باب علامات الاعراب : وحذف النون ايضا علامة الجزم في تثنية الافعال وجمعها ، وقد قلنا هناك<sup>(٦)</sup> ما يغني عن اعادته هاهنا ، وكان الوجه ان يقول :

فاذا<sup>(٧)</sup> تأخر لحقه ضمير الاثنين والجمع<sup>(٨)</sup> او ثني وجمع الضمير الذي فيه<sup>(٩)</sup> ، ونحو ذلك ، ووجه الاعتذار له ان يقال : انه<sup>(١٠)</sup> نسب التثنية والجمع الى الفعل مجازا<sup>(١١)</sup> ، ومراده الضمير الفاعل المستكن فيه من حيث كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد [وكان كالجزم منه]<sup>(١٢)</sup> الا ترى انه يسكن له آخر الفعل<sup>(١٣)</sup> في نحو : ضربت ، وذهبت ، لاجتماع اربع متحركات وهم لا يكرهون اجتماع الحركات وتواليها الا في الكلمة الواحدة ، ولاجل ذلك لم يسكنوا آخر الفعل مع ضمير المفعول في<sup>(١٤)</sup> نحو<sup>(١٥)</sup> : ضربك ، وقد توالى فيه اربع متحركات كما توالى في «ضربت» .

(١) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٢٣ : باب ذكر الفاعل والمفعول به .

(٢) كذا في و ، والجمل ص ٢٣ ، وفي ل : د : قام الزيدون .

(٣) في د . الضمير . يدل على صحة ما جاء في و ، ل قول الشارح : وكذلك كلام ابو القاسم كانه قال ثني وجمع لاجل الضمير الورقة ١٠ .

(٤) ينظر كتاب الجمل ص ٢٣ .

(٥) في ل : ا ش .

(٦) في ل . د : وقد قلنا في هذا هناك .

(٧) في ل : د : واذا .

(٨) في ل : د : والجميع .

(٩) في ل : د : او ثني الضمير الذي فيه وجمع

(١٠) سقطت في ل : د .

(١١) كذا في و . د . وفي ل : مجاز .

(١٢) سقطت في و .

(١٣) في ل : د : لا يثبت تسكين آخر الفعل ...

(١٤) سقطت في د .

(١٥) سقطت في ل .

ويدل ايضاً على انهم يجعلون الفاعل مع الفعل كالكلمة الواحدة استتار ضمير  
الفاعل في الفعل<sup>(١)</sup>، فانك تجد الفاعل قد صار حشواً في الفعل في نحو: يقومان ويقومون  
وتقومين<sup>(٢)</sup>. وقالوا<sup>(٣)</sup>: «رجل كنتي» للرجل المسن، لانه يقول: كنت كذا وكنت كذا قال  
الشاعر:

إذا<sup>(٤)</sup> كنت ملتماً لغوث<sup>(٥)</sup> فلا تُصرِّخْ بكنتي كبير<sup>(٦)</sup>

وقال آخر:

فاصبحتُ كُتياً واصبحتُ عاجناً وشُرُّ خصالِ المرءِ كنتُ وعاجن<sup>(٧)</sup>

والعاجن: الشيخ الذي اذا اراد القيام اعتمد على يديه، شبه بالذي يعجن. وقيل  
لفتاة من فتيات العرب<sup>(٨)</sup>: كيف حال أهلك؟ قالت: عجن وخبز وطبخ وأكل. ارادت انه  
انتهى الى غاية الكبر.

فلما كانت حالة الفعل والفاعل على<sup>(٩)</sup> ما وصفناه من الاختلاط صار ما لحق الضمير  
المتصل به من التثنية والجمع كأنه قد لحقه.

وقد تحرز ابو القاسم ايضاً من هذا الاعتراض بعض التحرز بقوله للضمير<sup>(١٠)</sup> الذي  
يكون فيه<sup>(١١)</sup>، لأن هذه اللام تسمى لام العلة كالتى في قولك<sup>(١٢)</sup>: اكرمت زيدا لك. اى

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل: يقومان ويقومون وتقومين.

(٣) في ل: وقال: رجل للشيخ المس لانه.....

(٤) سقطت في ل.

(٥) في ل: د: لغوث.

(٦) البيت من الوافر، وهو في المتن غير منسوب في نسخة (كون) وبعده

نفسى مدرك شيئاً بـمـي ولا سمع ولا نظر ضمير

(٧) البيت من الطويل، وفي المتن غير منسوب في نسخة (عجن).

فاصبحت كُتياً واصبحت عاجن وشُرُّ خصالِ المرءِ كنت وعاجن

وفي المتن بيتاً في نسخة (كون) روايتان بحرف عـمـ :

وما لي كنتي ولا انا عاجن وشُرُّ برجل كنتي وعاجن

وما كنت كُتياً وما كنت عاجن وشُرُّ برجل كنتي وعاجن

(٨) في ل: د: الاعراب.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة وفي النسخ من ٢٣ الفسخ.

(١١) اندي يكون فيه سقطت في د

(١٢) في ل: كالتى في قوله وانصحح من ل: د

اكرمت زيدا لأجلك<sup>(١)</sup>، لا لانه ممن تجب له الكرامة بنفسه، وكذلك كلام أبي القاسم كأنه قال: بُني وجمع لأجل<sup>(٢)</sup> الضمير المتصل به لا لانه تجب له تثنية وجمع<sup>(٣)</sup> في نفسه.

### مسألة

قال أبو القاسم: واعلم ان الوجه تقديم الفاعل على المفعول وقد<sup>(٤)</sup> يجوز تقديم المفعول كما ذكرت لك، وقد جاء في كتاب الله عز وجل<sup>(٥)</sup>: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾<sup>(٦)</sup>. و ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دُمُومَهَا﴾<sup>(٧)</sup> و ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾<sup>(٨)</sup>. قال المفسر: وفي هذا الكلام اختلال من ثلاث جهات: أحدها<sup>(٩)</sup> انه قال: المفعول على الاطلاق، ولا يسمى مفعولا على الاطلاق الا المصدر، لانه المفعول الصحيح الذي يسمى حدثا. واما المفعول<sup>(١٠)</sup> في هذا الباب فيسمى مفعولا به<sup>(١١)</sup> ومعنى ذلك أن<sup>(١٢)</sup> فعل الفاعل وقع به دون غيره. وقد تعود كثير من النحويين ان يسموه مفعولا كأنهم يذهبون به<sup>(١٣)</sup> مذهب الاختصار اذا كان<sup>(١٤)</sup> لا يشكل.

والخلل الثاني: انه اجاز تقديم المفعول على الفاعل ولم يقيد ذلك بشرط فأوهم كلامه ان ذلك جائز في كل موضع وذلك غير صحيح وانما يجوز ذلك فيما لا اشكال فيه فاذا وقع في الكلام اشكال لم يجوز.

فالذي يجوز [نحو قولك]: ﴿ضرب زيدا عمرو﴾ و ﴿خرق الستر المسار﴾<sup>(١٥)</sup> لان

(١) في د: من اجلك. وفي ل: اكرمت زيدا الذي اكرمه من اجلك.

(٢) في ل، د: من اجل.

(٣) في ل: التثنية والجمع.

(٤) كنا في و، د. وكتاب الجمل ص ٢٤. وفي ل: وقد قال يجوز...

(٥) كذا في الجمل ص ٢٤. وفي ل، د: وقد جاء في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل. وفي و: كما ذكرت لك قال الله

تعالى: ....

(٦) سورة البقرة، الآية ١٢٤.

(٧) سورة الحج، الآية ٣٧.

(٨) سورة الانعام، الآية ١٥٨.

(٩) في و: أحدها. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في ل، د: المذكور.

(١١) في ل: فانما مفعولا به. وفي د: فانما يسمى مفعولا به

(١٢) في و: لان. والتصحيح من ل، د.

(١٣) في ل، د: به

(١٤) في ل، د: د كان

(١٥) الزيادة من ل، د

(١٦) سقطت في ل، د



ظهور الاعراب في الاسمين قد بين الفاعل والمفعول. فاذا<sup>(١)</sup> لم يظهر الاعراب فيهما أو في احدهما كقولك: ضرب موسى بحى<sup>(٢)</sup>، لم يجوز التقديم والتأخير.

فان ثبتت او جمعت فقلت: ضرب الموسيان اليحيين او ضرب الموسون اليحيين. جاز التقديم والتأخير، وكذلك ان وصفت احدهما بصفة يظهر فيها الاعراب او وكدته<sup>(٣)</sup> او عطفت عليه عطف اشراك<sup>(٤)</sup> او عطف بيان [ونحو ذلك]<sup>(٥)</sup> مما يرفع الاشكال جاز (التقديم والتأخير)<sup>(٦)</sup>.

والخلل الثالث: انه احتج لذلك بقوله تعالى<sup>(٧)</sup>: ﴿وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ و﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾ وهاتان الآيتان غير موافقتين لما ذكره، لأن الفاعل فيهما لا يجوز تقديمه<sup>(٨)</sup> على المفعول به للضمير المتصل به وهو عائذ على<sup>(٩)</sup> المفعول، وانما كان ينبغي أن يحتج بما يجوز فيه التقديم والتأخير.

والمفعولون الذين: حكمهم ان يقدموا على فاعليهم ثمانية:

احدها<sup>(١٠)</sup>: ما كنت<sup>(١١)</sup> مستغنياً عنه، كقولك: من ضرب زيدوايهم رأيت<sup>(١٢)</sup>؟ والثاني: ان يكون المفعول اجل من الفاعل كقولك: شتم الخليفة السفهاء. وفي الحديث: انشد النبي ﷺ [سورة] حسان بن ثابت.

والثالث: ان يكون في الفاعل ضمير يعود على<sup>(١٤)</sup> المفعول به، كقولك: اهان زيدا غلامه<sup>(١٥)</sup>. وكقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾.

(١) في و: واذا.

(٢) في و: د: عيسى.

(٣) في ل: د: اكذبه. جاء في اللسان في (اكذ): اكذ العهد والعقد لغة في وكذ، وقيل هو بدل.

(٤) في ل: د: اشراك.

(٥) الزيادة في ل: د.

(٦) سقطت في ل: د.

(٧) في ل: د: يقول الله عز وجل

(٨) في ل: د: ان يقدم.

(٩) في ن: د: الى.

(١٠) في ن: د: احدهم.

(١١) في ل: د: ما كان.

(١٢) في ل: واي وجل انت وفي د: واي وجل رأيت.

(١٣) الزيادة من ل: وفي د: صلى الله عليه.

(١٤) في ن: د: الى

(١٥) في ل: ضرب زيد غلامه. وفي د: ضرب زيدا غلامه

والرابع : ان تكون عناية المخبر او المخاطب<sup>(١)</sup> بالمفعول اشد من عنايته بالفاعل ،  
كقولك : ضرب اخي زيدً ، وشتَم اباك عمروً .

والخامس : ان يسجع الكاتب ، او الخطيب في فواصل<sup>(٢)</sup> مرفوعة ، فيعرض له فيها  
فاعل ومفعول ، فيؤخر الفاعل من اجل السجع ، كقول القائل : اعى الزاهب المذهبُ ،  
وفات الطالب المطلبُ .

والسادس : ان يصنع الشاعر شعراً ، قوافيه مرفوعة ، فيؤخر الفاعل من اجل  
القافية ، كقول<sup>(٣)</sup> النابغة<sup>(٤)</sup> :

اذا خَضَخَضَتْ ماء السماء القبائلُ<sup>(٥)</sup> .

والسابع : ان يكون تقديم الفاعل يوجب انفصال ما حكمه الاتصال ، كقولك  
ضربني زيدً ، وشتَمَكَ عمروً .

والثامن : الاسماء التي يجازى بها [فانها تجري مجرى]<sup>(٦)</sup> الاسماء المستفهم<sup>(٧)</sup> بها  
[كقولك : من يضرب زيد اضرب<sup>(٨)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ اَيَا مَاتَدْعُوا فَلَهُ الْاَسْمَاءُ  
الْحُسْنَى ﴾<sup>(٩)</sup>] <sup>(١٠)</sup> .

---

(١) في و : والمخاطب ، والتصحيح من ل ، د .

(٢) في ل ، د : كلاماً بفواصل .

(٣) في ل ، د : كما قال .

(٤) هو زياد بن معاوية ويكنى ابا امامة وهو شاعر جاهلي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ١ ص ٩٢ - ١٠٦ . ومقدمة  
ديوانه الذي حققه الدكتور شكري فيصل) .

(٥) كذا في ل ، د ، والديوان صفحة ١١٧ . و صدر البيت :

وكانت له ربيعة يحذروها

وفي و ، واللسان مادة (خضض) :

اذا خضخضت ماء السماء القبائل

ووردت في وبعد هذا الشطر هبتان الكلمتان «جمع قبلة» . ولعل هذا من زيادة النسخ . والبيت من الطويل وربعية غرورة في  
اول اوقات الغزو وذلك في بقية من الشتاء والقبائل جمع قبيل وهي القطعة من الخيل . وخضخضت التحريك ، والقسمة الجماعة .

(٦) الزيادة من ل ، د .

(٧) في و : الاسماء التي يجازى بها والاسماء التي مستفهم بها ، والتصحيح من ل ، د .

(٨) في ل : من يضرب ويندا .

(٩) سورة الاسراء ، الآية ١١٠

(١٠) الزيادة من ل ، د . وقوله تعالى (ردناها على الأصل لحاجة السياق إليها) .

## مسألة

قال أبو القاسم في هذا الباب : فأما «ما» فإنها تقع على ما لا يعقل ، و«من» تقع<sup>(١)</sup> على من يعقل<sup>(٢)</sup> .

قال المفسر : هذا على الإطلاق لا يصح ، لأن ، «ما» ، قد تقع على الأنواع ، كقوله تعالى : ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء<sup>(٣)</sup>﴾ ، أي : انكحوا هذا النوع . وتقع على صفات<sup>(٤)</sup> من يعقل أيضاً<sup>(٥)</sup> يقال : ما زيد؟ فيقال : عاقل . ظريف ، ومن هذا قول الله عز وجل<sup>(٦)</sup> : ﴿وما رب العالمين . قال : رب السموات والأرض﴾<sup>(٧)</sup> . وتستعمل فيمن يعقل أيضاً إذا أريد معنى الإنكار ، والاحتقار ، أو التعظيم والأكبار<sup>(٨)</sup> ، كقولك : ما أنت وقصعة من ثريد . وكقول المخبل السعدي<sup>(٩)</sup> .

يا زبرقان اتحا بني خلف ما أنت ويب<sup>(١٠)</sup> ابيك والفخر<sup>(١١)</sup>

وكقول الآخر :

تكلفني<sup>(١٢)</sup> سويق الكرم جرم وما جرم وما ذاك السويق<sup>(١٣)</sup> .

(١) في و : يقع ، والتصحيح من ل . د .

(٢) ينظر كتاب الجمل ص ٢٥ .

(٣) سورة النساء ، الآية ٣ .

(٤) في ل . د : وتقع لصفات .

(٥) سقطت في ل . د .

(٦) في و : ومن هذا قوله ، والزيادة من ل . د .

(٧) سورة الشعراء ، الآية ٢٣ و ٢٤ .

(٨) في و : والتعظيم والاكثار ، والتصحيح من ل . د .

(٩) هو ربيعة بن مالك وهو شاعر مخبرم (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ١/٣٣٣) .

(١٠) كذا في ل . د . وسبويه ج ١ ص ١٥١ ، وفي و : ويل

(١١) البيت من الكامل والشاهد فيه رفع النخر عطفاً على نت مع ما في لواء من معنى مع ومنتاخ النعب فيه اذ ليس قبله فعل يتعدى اليه وينصبه ، ومعنى ويب ابيك التصغير له والتحقيق .

(١٢) في و : يكلفني . والتصحيح من ل . د . وسبويه ج ١ ص ١٥٢ .

(١٣) البيت من الزافر وهو لزيد الأعجم وهو زيد بن سنان من عبد القيس لقبه الأعجم لملكته فيه وكان معاصراً للفرزدق (ينظر الشعر والشعراء ج ١ ص ٣٤٣) .



فهذا على معنى الاحتقار والانتكار، واما الانتكار<sup>(١)</sup>، دون الاحتقار، فنحو قول  
علقمة<sup>(٢)</sup>:

وما أنت أم ما<sup>(٣)</sup> ذكرها ربعية يخط لها من ثمرماء قلب<sup>(٤)</sup>

ومما جاء على معنى التعظيم قول الأعشى<sup>(٥)</sup>:

يا جارتا ما أنت جاره<sup>(٦)</sup>

وقد حكى [عن العرب]<sup>(٧)</sup>: «سبحان ما سبج الرعد بحمده» وذهب قوم من  
المفسرين في<sup>(٨)</sup> قوله سبحانه<sup>(٩)</sup>: «والسما وما بناها والأرض وما طحاها»<sup>(١٠)</sup> الى انه اراد:  
ومن بناها ومن طحاها، وهذا لا يلزم في هذا الموضع، انما هي [ها]<sup>(١١)</sup> هنالتي بمعنى  
المصدر<sup>(١٢)</sup> افي نحو قولك: اعجبني ما صنعت. اي: صنعك. فكانه قال: والسما وبنائها  
والأرض وطحورها.

### «مسألة»

ذكر ابو القاسم في [هذا الباب]<sup>(١٣)</sup>: ما دعا زيدا الى الخروج، وتأوله على ان «ما»

(١) في و: الاكثر. والتصحيح من ل، د.

(٢) هو علقمة بن عبدة من بني نعيم، جاهلي، وهو الذي يقال له علقمة الفحل. تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ١ ص  
١٤٥-١٤٨، ومقدمة ديوانه ص ٥ وما بعدها.

(٣) في و: اما، والتصحيح من ل، د، والديوان ص ٣٥.

(٤) البيت من الطويل، وقوله ربعية يعني انها من ربعة بن مالك، وقوله «يخط لها من ثمرماء قلب» اي: هي نازلة بهذا  
الموضع مقبلة فيه، وكفى عن اقامتها بحفر القلب، وهو البشر، لان من اقام بموضع فلا بد من ماء يقيم عليه.

(٥) هو ابو بصير ميمون بن قيس، شاعر جاهلي، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ١، ص ١٧٨-١٨٦، ومقدمة ديوانه ص  
آ وما بعدها.

(٦) كذا في و. وفي ل، د:

بانت لتحزننا عفارة يا جارتا ما أنت جاره

وفي الديوان ص ١٥٣:

يا جارتا ما كنت جاره بانت لتحزننا عفارة.

والبيت من مخزوم الكامل، وعفارة صاحبة الاعشى

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في و: الى، والتصحيح من ل، د.

(٩) في ل، د: تعالى.

(١٠) سورة الشمس، الآية ٥، ٦.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) كذا في و. وفي د: التي تأتي بمعنى المصدر. وفي ل: التي تأتي المصدر بمعنى المصدر.

(١٣) الزيادة من ل، د.

استفهام والتقدير: اي شيء دعا زيدا الى الخروج<sup>(١)</sup>؟

قال المفسر: هذه المسألة تحتل تأويلين<sup>(٢)</sup>:

احدهما: الذي قال.

والثاني: ان تكون «ما» نافية<sup>(٣)</sup>، فإذا اعتقدت فيها انها نفي جاز رفع «زيد»<sup>(٤)</sup> على انه فاعل لم يذكر مفعوله كما تقول: ضرب زيد ولا تذكر المضروب، ويجوز ان يُنصب «زيد»<sup>(٥)</sup> ويضمر في «دعا» ضمير<sup>(٦)</sup> يرجع الى مذكور قد جرى ذكره. ونظير ما ذكرناه<sup>(٧)</sup> من حذف المفعول قول<sup>(٨)</sup> النابغة الجعدي<sup>(٩)</sup>:

حتى لحقناهم تُعدي فوارسنا كأننا رعنُ قفَّ يرفُحُ الألا<sup>(١٠)</sup>

أراد: تُعدي فوارسنا خيلهم<sup>(١١)</sup>.

وكان ابو علي الفارسي يروي قول الشاعر:

لا يعدلن أتاويون<sup>(١٢)</sup> تضرهم<sup>(١٣)</sup> نكباء صرُ باصحاب المحلات<sup>(١٤)</sup>

يعدلن : بفتح الباء وكر الدال [على]<sup>(١٥)</sup> لفظ الغيبة وفسره<sup>(١٦)</sup> فقال: أراد : لا

---

(١) ينظر كتاب الجمل ص ٢٥.

(٢) كذا في و، ل. وفي د: وجهين.

(٣) كذا في و، وفي ل: ان يكون ما نفياً. وفي د: ان تكون ما نفياً.

(٤) في و: ذلك، والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل: د: ان تنصب زيدا.

(٦) في ل، د: وقصر في دعا ضميراً.

(٧) في و: ونظيره ما ذكرناه، والتصحيح من ل، د.

(٨) في و: كقول، والتصحيح من ل، د.

(٩) هو عبد الله بن قيس وكان يكنى ابا لبل، وهو جاهلي ادرك الاسلام ومدح الرسول ﷺ، تنظر ترجمته في الشعر والشعراء

ج ١ ص ٢٠٨، ومقدمة ديوانه ص ٢ وما بعدها.

(١٠) كذا في و، والديوان ص ١٠٦. اما في د، والاقتضاب ص ٢٩٨. فجاء: لحناهم. واما في ل فجاء: لحناهم

نعديا فوارسنا. والبيت من البسيط: والقف: ما ارتفع من الارض والرعن: انف الخيل.

(١١) في ل، د: الخيل.

(١٢) كذا في و، د. واللسان مادة (أوي). وفي ل: أتاويين.

(١٣) في و: تضرهم. والتصحيح من ل، د. واللسان مادة (أوي)

(١٤) البيت من البسيط، ولم يذكر صاحب اللسان قائله. والاتاويون: الغرباء واحدهم أتاوي، وأوي، والنكباء ريع انحرفت

ووقعت بين ريحين او بين الصبا والشمال. والصر بالكسر يرد يضرب النبات والحرق.

(١٥) الزيادة من ل، د.

(١٦) في و: ففسره.

يعدلن أتاويون، هذه صفتهم انفسهم باصحاب المحلات<sup>(١)</sup>، (فحذف المفعول )،<sup>(٢)</sup> وهكذا رواه ابو علي البغدادي<sup>(٣)</sup> وعبد الدائم القيرواني<sup>(٤)</sup>، ورواه قوم : لا تعدلن أتاويين على الخطاب ونصب أتاوين، وروى السكري<sup>(٥)</sup> وعلي<sup>(٦)</sup> بن حمزة<sup>(٧)</sup>: لا يُعدلن أتاويون، على صيغة ما لم يسم فاعله. وحذف المفعول في الشعر والكلام كثير<sup>(٨)</sup>.

---

(١) في و : هذه صفتهم لاصحاب المحلات احدا، والتصحيح من ل، د.

(٢) سقطت في ل.

(٣) هو اسماعيل بن القاسم ابو علي القالي، المعروف بالبغدادي، اللغوي النحوي البصري، له اوضاع كثيرة منها كتابه في الاخبار والحكايات المعروف «بالنواذر والامالي» و «المقصود والممدود»، توفي سنة ٣٥٦ (انباء الرواة ١ / ٢٠٤ - ٢٠٩)

(٤) هو عبد الدائم بن مرزوق القيرواني، نحوي قديم، روى عنه ابو جعفر محمد بن حكم الرقسطي، واكثر ابو حيان في الارتشاف من النقل عنه (بغية الوعاة ج ٢ ص ٧٥).

(٥) هو ابو سعيد الحسن بن الحسين بن عبيد الله بن عبد الرحمن المعروف بالسكري، النحوي اللغوي الراوية الثقة المتوفى سنة ٢٧٥، من كتبه: كتاب اشعار هذيل، وكتاب الابيات السائرة، عمل اشعار جماعة من الشعراء، منهم: امرؤ القيس، التابعة الذبياني، زهير (معجم الادباء ٣ / ٦٢ - ٦٣).

(٦) في ل : السكر علي بن حمزة.

(٧) هو ابو نعيم علي بن حمزة البصري النحوي اللغوي المتوفى سنة ٣٧٥، احد الاعلام الائمة في الادب واعيان اهل اللغة الفضلاء المعروفين، له ردود على جماعة من ائمة اللغة منها: الرد على ابي زياد الكلابي والرد على ابي عمرو الشيباني في نواتره، والرد على ثعلب في الفصيح (بغية الوعاة ٢ / ١٦٥).

(٨) في ل : وحذف المفعول كثير في الكلام، وفي د : كثير في الكلام والشعر.



## «باب ما يتبع الاسم في اعرابه»

قال ابو القاسم : وهي <sup>(١)</sup> اربعة أشياء : النعت ، والعطف ، والتوكيد ، والبدل <sup>(٢)</sup> .  
قال المفسر : هذا كلام مجمل <sup>(٣)</sup> ، لانه جعل التوابع أربعة ، وهي خمسة ، واسقط  
عطف البيان الذي هو خامسها ، ولم <sup>(٤)</sup> يذكره ، وكأنه جعله غير خارج عن التقسيم الذي  
قسمه ، وذلك غير صحيح ، لان عطف البيان حكمه ان يكون بالمعارف دون التكرات ، وله  
مواضع يشارك فيها النعت ، ومواضع يشارك فيها البدل ومواضع ينفرد بها ، ومن اجل هذه  
المواضع التي ينفرد بها احتيج اليه .

وأكثر <sup>(٥)</sup> ما يكون عطف البيان في رد الأعلام على الكنى ورد الكنى على الأعلام .  
فمن المواضع التي <sup>(٦)</sup> يشارك فيها غيره من التوابع قولك :

رأيت زيدا ابا عمرو فإن ابا عمرو ها هنا [ يصلح ان ] <sup>(٧)</sup> يقال فيه :

انه نعت ويصلح ان يقال فيه : انه بدل ويصلح ان يقال فيه <sup>(٨)</sup> : انه عطف بيان .

ومن المواضع التي يشترك فيها <sup>(٩)</sup> النعت وعطف البيان قولك : [ بعثت اليك بالثوب  
الحز ، ومن المواضع التي يشترك فيها البدل وعطف البيان قولك ] : <sup>(١٠)</sup> رأيت ابا عمرو زيدا ،  
وقد يشارك عطف البيان ايضا التوكيد اللفظي ، وهو الذي يكرر فيه الاسم بلفظه كقولك :  
رأيت <sup>(١١)</sup> زيدا زيدا .

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. والذي في كتاب الجمل ص ٢٦ : وهو

(٢) ينظر كتاب الجمل ص ٢٦ .

(٣) في ل ، د : غتل .

(٤) في ل : فلم .

(٥) في ل : وكثير .

(٦) في ل : الذي .

(٧) سقطت في و .

(٨) سقطت كلمة فيه في ل ، د في المواضع الثلاثة .

(٩) سقطت في ل .

(١٠) سقطت في و .

(١١) سقطت في ل .

وأما المواضع التي يتفرد بها عطف البيان ومن أجلها احتيج إليه فهي ثلاثة:

أحدها: باب النداء.

والآخر: باب المبهمات.

والثالث: باب اسم الفاعل.

أما باب النداء فنحو قولك: يا أخانا زيدا، ويا أبا عبد الله محمداً. ومنه قول رؤبة بن العجاج<sup>(١)</sup>:

إني واسطار سَطْرُن سَطْرًا لقائل يانصرُ: نصراً<sup>(٢)</sup> نصراً<sup>(٣)</sup>  
فمن نصب «نصراً» الثاني والثالث جعلهما عطف بيان على موضع «نصر» الأول  
المنادى، ومن رفع «نصراً» الثاني ونونه جعله عطف بيان على لفظ المنادى وجعل «نصراً»  
الثالث عطف بيان على موضعه، ومن رفعه ولم ينونه أبدله من «نصر» المنادى. هذا مذهب  
سيبويه<sup>(٤)</sup> والاصمعي<sup>(٥)</sup> وأبي عبيدة<sup>(٦)</sup>، وفي هذا البيت قولان آخران لا حاجة بنا إلى  
ذكرهما في هذا الموضع.

ومن هذا الباب قول الآخر:

فيا<sup>(٧)</sup> أخوينا عبد شمس<sup>(٨)</sup> ونوفلا أعيذكما بالله ان تحدثا<sup>(٩)</sup> حرباً<sup>(١٠)</sup>.

---

(١) هو أبو عمدة رؤبة بن العجاج، وهو شاعر أموي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ج ٢ ص ٤٩٥ - ٥٠٠، ووفيات  
الاعيان ج ٢ ص ٦٣ - ٦٤)

(٢) في و: نصر، والتصحيح من ل، د، والديوان ص ١٧٤ وكتاب سيبويه ج ١ ص ٣٠٤.

(٣) البيت من الرجز والشاهد فيه نصبه: نصراً نصراً حلاً على موضع الأول لأنه في موضع نصب. ولورفع حلاً على لفظ  
الأول لجاز لأنه اسم مفرد عطف على الأول عطف البيان الذي يقوم مقام الوصف فجري مجرى التعت المقود في جواز الرفع  
والنصب.

(٤) ينظر الكتاب ١ / ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٥) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب المعروف بالاصمعي، الباهلي المتوفى سنة ٢١٦. كان صاحب لغة ونحو، وإملاً في  
الاخبار والترايد والملح والغرائب له من التصانيف كتاب «خلق الانسان» وكتاب «الاجناس» وكتاب «الاضداد» وكتاب «الاراجيز»  
وغير ذلك (وفيات الاعيان ج ٢ ص ٣٤٤ - ٣٤٩).

(٦) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، البصري، النحوي، العلامة المتوفى سنة ٢٠٩، قال الجاحظ في حقه: لم يكن في  
الأرض خارجي ولا جماعي اعلم بجميع العلوم منه. له من التصانيف كتاب «غريب القرآن» وكتاب «معاني القرآن» وكتاب  
«غريب الحديث» وكتاب «الدياج» وكتاب «الحدود» وغير ذلك (وفيات الاعيان ج ٤ ص ٣٢٣ - ٣٣١).

(٧) كذا في النسخ المخططة، والذي في الاشعوري ج ٣ ص ٨٧: أبا.

(٨) في ل: عبد قيس.

(٩) في و: تخبأ، والتصحيح من ل، د، والاشعوري ج ٣ ص ٨٧.

(١٠) البيت من الطويل وهو لطالب بن أبي طالب من قسيلة يمدح بها النبي ﷺ والشاهد في عبد شمس ونوفلا فإنها عطف

بيان عن أخوينا، وليساً ببذل، لأن أحد المتعاطفين مفرد، وهما منصوبان (شرح الشواهد للعيني ج ٣ ص ٨٧).

ويروى: عبد شمس ونوفل<sup>(١)</sup> بالرفع على اضماع مبتدأ.

واما باب المبهمات فنحو قولك: مررت بهذا الرجل، ولقيت هذا الغلام.  
والنحويون يتسامحون في هذا فيسمونه، نعتا، لانه يُبين كما يبين النعت، وانما هو في الحقيقة عطف بيان:

واما باب اسم الفاعل فنحو قولك: هذا الضارب الرجل زيد، بخفض «زيد» في هذه المسألة على عطف البيان<sup>(٢)</sup>، ولا يصح ان يكون بدلا (من الاول)<sup>(٣)</sup>، لان البدل محل محل المبدل منه. ولو قلت: هذا الضارب زيد. لم يجوز، لأن ما فيه الالف واللام لا يضاف الى ما ليس فيه الالف واللام<sup>(٤)</sup> الا ان يكون مثنى او مجموعا جمع السلامة كقولك: الضاربا زيد والضاربون زيد وان كان المضاف (اسما غير جار على فعل لم يجوز ايضا في تثنية ولا جمع كما لم يجوز في الواحد)<sup>(٥)</sup>، كقولك: هذان<sup>(٦)</sup> الغلاما زيد. وانتد سيبويه:

انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا<sup>(٧)</sup>  
والبدل والنعت والتوكيد وعطف البيان تشترك كلها في أن الغرض فيها البيان والزيادة في الايضاح وفي<sup>(٨)</sup> انها جارية على الاسماء التي قبلها في اعرابها وتنفصل من وجوه نحن نذكرها، ان شاء الله<sup>(٩)</sup>.

اما النعت والبدل فانها ينفصلان من تسعة اوجه:

احدها: ان النعت مسيله ان يكون بالصفات المشتقة من الافعال او ما هو في حكم المشتق، جارية كانت الصفات على افعالها<sup>(١٠)</sup> او غير جارية، والبدل حكمه ان يكون

(١) في ل: وقد روى عبد ونوفل، وفي د: وقد روى عبد شمس ونوفل.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) في ل، د: الف ولام.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في و: هذا، والتصحيح من ل، د.

(٧) من الوافر، وهو للمرار الاسدي كما في الكتاب ٩٣/١ وشرح ابن عقيل ٢٢٢/٢ والاشموني ٨٧/٣ اوضح المسالك ٣/٣٦ وشلور الذهب ص ٤٣٦ والجرجاني ص ٢٠٥. والشاهد فيه كما في شرح الشواهد للشمري ٩٣/١. اضافة التارك الى البكري تشبيها بالحسن الوجه لانه مثله في اضافته الى الالف واللام وجاز ذلك مع تقدير الانفصال، واجرى بشرا على لفظ البكري عطف بيان عليه او بدلا منه وان لم يكن فيه الالف واللام وجاز ذلك لبعده عن الاسم المضاف ولانه تابع والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع.

(٨) في و: في، والتصحيح من ل، د.

(٩) في د: الله تعالى.

(١٠) في ل: جارية كانت الافعال على صفاتها، وفي د: جارية كانت الصفات على معانيها.



بالاسماء الجامدة او بالمصادر.

والثاني: ان النعت يجري على المنعوت في تعريفه وتنكيره، والبدل لا يلزم فيه ذلك.

والثالث: ان النعت جزء من المنعوت. اعني انه صفة من جملة صفاته التي يوصف بها، والبدل ليس بجزء منه في كل موضع بل قد يكون جزء منه، كقولك: ضربت زيدا رأسه، وقد يكون هو إياه بعينه، كقولك: جاءني أخوك زيد، وقد يكون حدثا من أحداثه، كقولك: اعجبني زيد حسنة، وقد تكون شيئا<sup>(١)</sup> مصاحبا له صفة عرضية يمكن زوالها عنه وانفصالها منه، كقولك: سلب زيد ثوبه. وقد يكون جاريا مجرى الغلط، كقولك: مررت برجل فرس.

والرابع: ان البدل يجري مجرى جملة أخرى تبين<sup>(٢)</sup> بها الجملة الاولى ويقدر معه اعادة العامل، والنعت لا يقدر تقدير جملة أخرى ولا يقدر معه اعادة العامل ولكنه<sup>(٣)</sup> الاول بعينه ومن جملة<sup>(٤)</sup>. والدليل على ان البدل يجري مجرى جملة أخرى ظهور العامل معه في قوله عز وجل «للذين استضعفوا لمن آمن منهم»<sup>(٥)</sup> فاعاد اللام الجارة، وفي نحو قول الشاعر:

ألا بكر الناعي بخير<sup>(٦)</sup> بني اسد يعمر بن مسعود وبالسيد الصمد<sup>(٧)</sup>

والخامس: أن النعت يكون بما هو للمنعوت وبما هو من سببه، كقولك: مررت برجل قائم، فتصفه بصفة هي له، ومررت برجل قائم ابوه، فتصفه بصفة هي لسببه<sup>(٨)</sup>. ولا يبدل من الاسم الا ما هو هو<sup>(٩)</sup> أو جزء<sup>(١٠)</sup> منه أو مصاحب له مما يشتمل عليه، ولا يبدل

(١) في ل، د: اسما.

(٢) في ل، د: بينت.

(٣) في ل، د: ولكن هو.

(٤) في ل: من جملة.

(٥) سورة الاعراف، الآية ٧٥.

(٦) كذا في و، وسمط اللالي، ٩٣٢/٢-٩٣٣ في احدى روايتي البيت. قال صاحب السمت: ويروى: بخير بني اسد، لان

باب افعل لا يثنى ولا يجمع، يقال: الزيدان افضل بني ثيم، والزيدون افضل بني ثيم، في ل، د، وسمط ٩٣٢/٢ والخزاة

٥٠٩/٤ والامالي ٢٨٨/٢: بخيري بني اسد

(٧) من الطويل، وهو لسيرة من عمرو الاسدي. والسيد الصمد: ابو معمر حنظل المفضل، أحد خالدي بني اسد، والثاني

خالد بن نضلة (سمط اللالي ٩٣٢/٢).

(٨) في و: سببه، والتصحيح من ل، د.

(٩) في و: الا بما هو هو. وفي ل: الا ما هو والتصحيح من د.

بهذه تسعة فصول يتفصل بها النعت من النعت

(١٠) في و: جزء، والتصحيح من ل، د.

منه ما هو لسيه<sup>(١)</sup>. الا ترى انك تقول: ضُرب زيد رأسه، ولا تقول ضُرب زيد رأس أخيه<sup>(٢)</sup>.

والسادس: ان البدل قد يكون منه ما يجري مجرى الغلط ولا يكون<sup>(٣)</sup> ذلك في النعت.

والسابع: ان النعت قد يكون منه ما يراد به المدح أو الذم أو الترحم<sup>(٤)</sup> ولا يكون ذلك في البدل.

والثامن: ان النعت قد يسد مسده الجمل والظروف والمجرورات.

فتقول: مررت برجل وجهه جميل، ومررت برجل عند المسجد، ولقيت رجلا من بني تميم. فسدت<sup>(٥)</sup> هذه الاشياء كلها مسد الصفات ولا يجوز ذلك في البدل.

والتاسع: ان نعت الشيء يجري مجرى الفعل فيرتفع به فاعل مضمر في نحو قولك: [مررت برجل قائم وفاعل ظاهر فيه ذكر من المنعوت كقولك]:<sup>(٦)</sup> مررت برجل قائم ابوه، ولا يكون ذلك في البدل.

فهذه تسعة فضول ينفصل بها النعت في البدل فاما<sup>(٧)</sup> النعت وعطف البيان فانها ينفصلان من خمسة اوجه:

احدها: ان النعت يكون بالصفات كما قدمنا<sup>(٨)</sup>، وعطف البيان يكون بالاسماء الجامدة<sup>(٩)</sup> كالبدل.

---

(١) في و: بسية، والتصحيح من ل، د.

(٢) في ل، د: ابيه.

(٣) في و: يجري.

(٤) في و: المدح والذم والترحم، والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل، د: تسد.

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل، د: واما.

(٨) في و: نا قدمناه، والتصحيح من ل، د.

(٩) في ل، د: الخوامد.

والثاني: ان النعت يكون بالمعارف والنكرات، وعطف البيان لا يكون عند البصريين<sup>(١)</sup> الا بالمعارف.

والثالث: ان النعت يكون بما هو [من]<sup>(٢)</sup> المنعوت وبما هو من سببه<sup>(٣)</sup> [كما قدمنا]<sup>(٤)</sup>، وعطف البيان هو المعطوف عليه بعينه.

والرابع: ان النعت تسد مسده الجمل<sup>(٥)</sup> والظروف والمجرورات ولا يكون ذلك في عطف البيان.

والخامس: ان النعت جزء من المنعوت، اعني: صفة من صفاته كما قلنا<sup>(٦)</sup>، وعطف البيان هو الاول بعينه.

وأما البدل وعطف البيان فينفصلان من اربعة اوجه:

احدها: ان البدل قد يكون هو المبدل منه<sup>(٧)</sup> بعينه وقد يكون جزء منه وقد يكون شيئا مصاحبا له يشتمل الاول عليه، كقولك: سلب زيد ثوبه<sup>(٨)</sup>، وقد يكون حدثا من احداثه وعرضا من اعراضه، وعطف البيان هو المعطوف عليه ابدا.

والثاني: ان البدل يكون<sup>(٩)</sup> بالمعارف والنكرات وبالاسماء الظاهرة والمضمرة. وعطف البيان لا يكون الا بالاسماء المعارف [الظاهرة]<sup>(١٠)</sup> عند البصريين.

والثالث: ان البدل كما قلنا يقدر معه اعادة العامل وكأنه جملة أخرى، وعطف البيان لا يقدر فيه ذلك بل هو في هذا الوجه كالنعت.

والرابع: ان البدل يجيء منه ما يجري مجرى<sup>(١١)</sup> الغلط، وعطف البيان لا غلط فيه.

---

(١) في ل: عند البصريين لا يكون.

(٢) زيادة اقتضاها الباق.

(٣) في ل: بما هو لسببه. وفي د: بما هو من لسببه.

(٤) الزيادة من ل. د.

(٥) في ل: الجملة.

(٦) في ل: قدما.

(٧) منقط في ل.

(٨) في د: ماله.

(٩) في و: قد يكون، والتصحيح من ل. د.

(١٠) الزيادة من ل. د.

(١١) في و: ما يراد به، والتصحيح من ل. د.



فهذه أوجه (١) الانفصال بين [هذه] (٢) التوابع الثلاثة.

وأما التوكيد (٣) فيختص بأشياء دون هذه فإن الغرض فيه إثبات الحقيقة ورفع المجاز. والقول فيه يتسع ويتشعب. ومنه لفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، ومنه معنوي لا يكون إلا في الأسماء خاصة وغير هذا الموضوع أولى [به] (٤).

---

(١) في و. بهذا وجه. وفي ل: فهذه وجوه والتصحيح من د.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) في ل: التأكيد.

(٤) الزيادة من ل، د.

## باب النعت

قال أبو القاسم: أما<sup>(١)</sup> النعت فتابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره، [إن كان الاسم مرفوعاً فنعته مرفوع، وإن كان منصوباً فنعته منصوب، وإن كان مخفوضاً فنعته مخفوض]<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح غير أن النعت يتبع المنعوت في خمسة أشياء [أخر]<sup>(٣)</sup> لم يذكرها أيضاً<sup>(٤)</sup> وهي: الأفراد، والثنى، والجمع، والتذكير<sup>(٥)</sup>، والتأنيث. ألا ترى أنك تقول: مررت برجل عاقل، وبرجلين عاقلين، وبرجال عقاء وعاقلين، وبامرأة عاقلة، وبامرأتين عاقلتين، وبنساء عاقلات وعواقل.

وينبغي أن يعتذر لأبي القاسم بأن يقال: إنما لم يذكر هذه الخمسة الآخر<sup>(٦)</sup> لأنها لا<sup>(٧)</sup> تطرد كما تطرد الخمسة التي ذكرها<sup>(٨)</sup>. ألا ترى أن الجمع قد وصف بالواحد في نحو قولهم: مررت بقوم عدولك، ويقوم صديق لك. وقد وصف الواحد بالجمع في نحو قولهم: برد اخلاق وثوب اسمال (وبرمة اعشار)<sup>(٩)</sup> وثوب شراذم وشبارق. كل ذلك إذا كان بالياء متقطعا، ونعل اسماط، إذا لم يكن فيها رقعة، وسراويل<sup>(١٠)</sup> اسماط إذا كانت غير محشوة.

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٦: فلما.

(٢) الزيادة من ل، د، ومن الجمل ص ٢٦.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل: الأخرى.

(٧) سقطت في د.

(٨) في ل، د: ذكر.

(٩) سقطت في ل، د. والبرمة: القدر مطلقا، وهي في الأصل المتخذة من الحجر المعروف بالحجاز واليمن (اللسان مادة برم). والعشر: قطعة تنكسر من القدح أو البرمة كأنها قطعة من عشر قطع، والجمع اعشار. وقدح اعشار وقدر اعشار قدور اعشار. مكسرة على عشر قطع (اللسان مادة عشر).

(١٠) في و: سراويل. والتصحيح من ل، د. ويؤيده الشاهد الذي ذكره الشارح. ويقول الاشعوري: اعلم أن سراويل اسم مفرد اعجمي .. ٢٤٦٨ طبعة الباي.

قال الراجز:

جاء الشتاء وقميصي اخلاق شراذم يضحك منها<sup>(١)</sup> التواق<sup>(٢)</sup>

وقال آخر:

على سراويل له اسماط<sup>(٣)</sup>

وقد قالوا: مررت برجل حمر ثيابه وقائمين<sup>(٤)</sup> آباؤه، ومررت برجال قائم آباؤهم. فخالقوا بين الصفة والموصوف في<sup>(٥)</sup> الأفراد والجمع، وكذلك قد انشأ صفة المذكر فقالوا: رجل علامة ونسابة، وذكروا صفة المؤنث فقالوا: امرأة عاشق وحائض<sup>(٦)</sup> وطالق. فلما كانت هذه الأشياء الخمسة التي ذكرناها لا تطرد كاطراد الخمسة التي ذكرها<sup>(٧)</sup> كان له عذر في ترك ذكرها<sup>(٨)</sup>.

ويجب ان يقال: ان النعت تابع<sup>(٩)</sup> للمنعوت في رفعه [وخفضه]<sup>(١٠)</sup> ونصبه لفظا وتقديرا والا كان في الكلام خلل. الا ترى ان من الاسماء الموصوفة ما لا يظهر فيه رفع ولا نصب ولا خفض، كقولك: مررت بموسى الطويل ورأيت موسى الطويل، (وجاءني موسى الطويل)<sup>(١١)</sup>، وهذا يستمر في جميع الاسماء المقصورة، وكذلك الاسماء المبنية.

(١) في ل، د واللسان مادة (توق): مي.

(٢) في اللسان في الموضع نفسه: قيل: التواق اسم ابنه، ويروى التواق بالنون، ويقال في المثل: المرء تواق الى ما لم يثل. وقيل: التواق الذي تتوق نفسه الى كل دناءة.

(٣) قبله في د واللسان مادة (شرط):

يلحن من ذي رجل شرواط محشجز بخنق شمساط  
وقبله في ل:

يلحن من ذي رجل شرواط محشجز شر بخنق شمساط  
والرجز لجساس بن قطيب كما في اللسان. والشرواط: الطويل. والشمايط: القطع المشرقة وتفرق شمايط اي هرقا وقطعا، واحدها شمايط وشمايط، وثوب شمايط. وسراويل اسماط: غير مخشوة، وقيل: هو ان يكون طاقا واحدا

(٤) في و: وقائم، والتصحيح من ل، د.

(٥) في و: والافراد، والتصحيح من ل، د.

(٦) في ل، د: حاسر.

(٧) في و: ذكرناها، والتصحيح من ل، د.

(٨) في و: عندها، والتصحيح من ل، د.

(٩) في ل، د: يتبع المنعوت.

(١٠) سقطت في ر

(١١) سقطت في ل



والممنوعة من الصرف، (وقد تمتنع الصفة من ظهور حركات الإعراب فيها وتكون ظاهرة في الموصوف)<sup>(١)</sup> وقد تمتنع من الظهور في الموصوف والصفة جميعا فوجب لذلك ان يقال: لفظا، أو تقديرا وان اغفل ذلك في اللفظ فهو في ضمن<sup>(٢)</sup> الكلام مفهوم من فحواه.

### مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان النكرة تنعت بالنكرة كما ان المعرفة تنعت بالمعرفة<sup>(٣)</sup>.

قال المفسر: قد عارضه في هذا الكلام بعض النحويين، وقال هذا كما قال لولا<sup>(٤)</sup> انه علل اصلا بفرع، لان النكرة هي الاصل والمعرفة فرع عليها بدليل انها تمتنع من الصرف<sup>(٥)</sup>، والنكرة لا تمتنع<sup>(٦)</sup>، وهذا الذي اعترض به هذا المعترض لا يلزم، لان ابا القاسم لم يصرح بان احدهما<sup>(٧)</sup> علة للآخرى انما هو كلام خرج مخرج التشبيه وليس يلزم اذا شبه شيء بشيء ان يكون احدهما علة للآخر.

### مسألة

قال أبو القاسم: واذا تكررت النعوت فان شئت اتبعتها الاول وان شئت قطعتها منه ونصبتها باضمار فعل<sup>(٨)</sup> أو رفعتها باضمار مبتدأ<sup>(٩)</sup>.

قال المفسر: لم يبين ابو القاسم الصفات التي يجوز فيها القطع من الصفات التي لا يجوز فيها القطع<sup>(١٠)</sup>. بل ظاهر كلامه يوهم<sup>(١١)</sup> ان ذلك جائز في كل صفة، وجعل ايضا العلة الموجبة لقطعها التكرار<sup>(١٢)</sup> وصار ظاهر كلامه يوهم ان القطع لا يجوز في الصفة

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: يضيير.

(٣) ينظر الجمل ص ٢٦.

(٤) في ل، د: ولكنه.

(٥) في ل، د: تمتع الصرف.

(٦) في ل، د: لا تمتعه.

(٧) في و: احدهما، والتصحيح من ل، د. وفي حاشية و: احدهما علة للآخر.

(٨) في و: اعني، والتصحيح من ل، د: والجمل ص ٢٧.

(٩) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل في الموضع نفسه: المبتدأ. ينظر الجمل ص ٢٧.

(١٠) في ل، د: قطعها.

(١١) سقطت في ل، د.

(١٢) في ل، د: التكرير.

المفردة. وقال<sup>(١)</sup>: وان شئت عطفت بعض النعوت على بعض<sup>(٢)</sup>. ولم يبين كيف يكون العطف، واي حروف العطف يصلح لذلك واي حرف لا يصلح، وليس التكرار<sup>(٣)</sup> للصفات موجبا<sup>(٤)</sup> لقطع الصفات في كل موضع، ولا يصلح<sup>(٥)</sup> القطع ايضا في كل صفة. ولا يجوز [العطف]<sup>(٦)</sup> بكل حرف، ولكن يحتاج هذا [كله]<sup>(٧)</sup> الى تقييد وشرط يبين ما يجوز منه وما لا يجوز، وكلام ابي القاسم عار من ذلك.

والاصل المعتمد عليه في هذا ان الصفات نوعان:

نوع يقصد به تبين الموصوف<sup>(٨)</sup> وفصله ممن يشاركه في اسمه، فهذا النوع من الصفات حكمه وقياسه ان يجري على الموصوف في اعرابه، ولا يقطع، لان الموصوف لما كان مجهولا في نفسه عند المخاطب لا يبين الا بالصفة صار هو وصفته كالشيء الواحد وصارت الصفة هاهنا للموصوف بمنزلة الصلة للموصول.

ونوع آخر: يكون الموصوف غنيا عنه بشهرته عند الناس في فضل او بمساءة<sup>(٩)</sup> ويكون الراصف له لا يذكر الصفة ليميزه بها من غيره وانما يذكرها مادحا له او ذاما<sup>(١٠)</sup>.

فهذا النوع من الصفات يجوز اجراؤه على الموصوف في اعرابه، ويجوز فيه القطع<sup>(١١)</sup> والا حسن فيه القطع وان يجعل<sup>(١٢)</sup> اعرابه مخالفا لاعراب موصوفه، لانك اذا اجرته عليه في اعرابه صار بمنزلة ما يحتاج اليه الموصوف ولم تبين ان المراد به مدح أو ذم.

والنوع الاول المراد<sup>(١٣)</sup> به التمييز ورفع الاشكال يجوز ان يكون بما<sup>(١٤)</sup> فيه مدح او ذم،

---

(١) في و: قال، والتصحيح من ل، د.

(٢) بنظر الجمل من ٢٨.

(٣) في ل، د: التكرير.

(٤) في ل، د: بموجب.

(٥) في ل، د: ولا بحسن.

(٦) سقطت في و.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل، د: النعوت.

(٩) في ل، د: خسارة.

(١٠) في ل، د: داما له.

(١١) في ل، د: ويجوز قطعه.

(١٢) في و: جعل، والتصحيح من ل، د.

(١٣) في ل: والمراد.

(١٤) في و: لما، والتصحيح من ل، د.

كالكريم والليثيم والعادل والاحق وبما لا مدح فيه ولا ذم، كقولك: الكوفي والبصري  
والعطار والبزاز وابن زيد وأخو عمرو، ونحو ذلك.

وأما النوع الذي يراذبه المدح أو الذم فلا يكون إلا بما فيه معنى مدح أو ذم. ويستوي  
في الصفات المقطوعة (ان تكون) (١) مكررة وغير مكررة، ولذلك (٢) أجاز سيويه. الحمد  
لله الحميد، والملك (٣) لله أهل الملك. بالنصب. وقال: ولو ابتدأته فرغته كان (٤) حسنا،  
وذكر ان من العرب من يخفض فيقول: الحمد لله أهل الحمد والحميد. قال: وكذلك الحمد  
لله أهله. ان شئت جررت وان شئت نصبت وان شئت ابتدأته (٥). وأنشد له لعل (٦):  
ولقد خبطن بُيوت يشكر خبطة أخواننا وهم بنو الأعمام (٧)  
وأجاز سيويه أيضا: مررت بقومك الكرام (٨).

فقدت تبين بما ذكرناه ان الموجب لقطع [الصفات] (٩) شيان:  
أحدهما: ان يكون الموصوف غنيا عن الصفة، لشهرته (١٠) عند المخاطب. والثاني:  
ان يكون في الصفة معنى مدح أو ذم (١١). وسواء تكررت [الصفات] (١٢) ولم تتكرر.

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل: وإذا.

(٣) في و: والحمد. والتصحيح من ل. د والكتاب ٢٤٨/١.

(٤) في و: لكان. وفي د: فرغته حسنا. والتصحيح من ل. والكتاب ٢٤٨/١.

(٥) عبارة سيويه في الكتاب ٢٤٨/١ في باب ما يتصب في التعظيم والمدح هي: وان شئت جعلته صفة فحري على الاول وان  
شئت قطعته فابتدأته وذلك فوئك: الحمد لله الحميد هو، والحمد لله أهل الحمد، والملك لله أهل الملك ولو ابتدأته فرغته كان حسنا  
كما قال الأخطل:

نفسى فداء أمير المؤمنين اذا أبدى النواجذ يوم يأسل ذكر  
الحنفي الغمر والمجنون طائره خليفته الله يستسقى به المطر  
وأما الصفة فان كثير من العرب يجعلونه صفة فيتبعونه الاول فيقولون أهل الحمد والحمد هو وكذلك الحمد لله أهله ان شئت  
جررت وان شئت نصبت وان شئت ابتدأت كما قال مهلهل:  
ولقد خبطن .. .. .

(٦) هو عدي بن ربيعة، سمي مهلهلا لأنه هبل الشعر، أي أوفه، وهو خال امرئ القيس وجد عمرو بن كلثوم. (تنظر  
ترجمته في الشعر والشعراء ٢١٥/١ - ٢١٧).

(٧) من الكامل، وهو من شواهد سيويه ٢٢٥/١. والشاهد فيه قطع الأخوال عما قبلها وحملها على الابتداء، لأنه لما قال.  
بيوت يشكر توهم ان يقال له: ومن هم؟ فقال أخواننا أي عم أخواننا، وهم سر أعمامنا، وإراد بلبيت الثمالي والاحياء  
(٨) عبارة سيويه ٢٥٧/١: «وقد يجوز مررت بقومك الكرام اذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم».

(٩) في و: الموجب للصفات، والتصحيح من ل. د.

(١٠) في ل. د: شهرته.

(١١) في ل. د: معنى يمدح به أو يذم

(١٢) سقطت في و



وأما التكرير الذي ذكره أبو القاسم فإنه يوجب القطع في موضعين: أحدهما: في صفات الموصوف الذي ليس بمشهور عند المخاطب<sup>(١)</sup> فإنه إذا وصف بصفات يكتفي ببعضها في التمييز صار بمنزلة المشهور عند السامع واستغنى عما بعد تلك الصفة التي ميزته فجاز قطعها، كقول القائل<sup>(٢)</sup>: مررت بزيد الكريم الفاضل<sup>(٣)</sup> فتجري الصفة الأولى (على زيد)<sup>(٤)</sup> وتنصب الثانية، لأنه لما وصفه بالكرم علم المخاطب أنه لا يوصف الكرم<sup>(٥)</sup> إلا من هو فاضل. وصار بالصفة الأولى بمنزلة المشهور الغني عن الصفة.

والموضع الثاني (من الصفات)<sup>(٦)</sup> صفات النكرة، لأن حكم القطع لا يكون إلا في المعارف المشهورة الغنية عن الصفات لشهرتها. ولا يكون في التكرات، لأن النكرة مفتقرة إلى صفة تميزها وتوضحها. وقد يعرض في بعضها ما يحسن في صفاتها القطع، ولذلك لا يكون إلا بأن توصف بصفات تصير ببعضها بمنزلة المعروف وإن لم تكن معروفة كقول أمية بن أبي عائذ الهذلي<sup>(٧)</sup>.

ويأوي إلى نسيوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي<sup>(٨)</sup>  
ذهب سيويه إلى أنه من هذا الباب وفسره، فقال: كأنه لما قال: إلى نسيوة عطل  
صرن [عنده]<sup>(٩)</sup>. كأنهن<sup>(١٠)</sup> ممن علم انهن<sup>(١١)</sup> شعث<sup>(١٢)</sup>، ولكنه ذكر ذلك تشبيها لهن

(١) في ل: السامع.

(٢) في و: كقوله، والتصحيح من ل، د.

(٣) في و: العاقل، والتصحيح من ل، د. يدل على صحة ما جاء في ل، د. قول الشارح: علم المخاطب أنه لا يوصف بالكرم إلا من هو فاضل.

(٤) في و: ذلك، والتصحيح من د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) هو أمية بن أبي عائذ، بالذال المعجمة العمري، أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل، شاعر إسلامي مخضرم، وقيل: أنه من شعراء الدولة الأموية وأحد مداحهم، له في عبد الملك بن مروان وعبد العزيز قصائد (تنظر الخزانة ٤٢٧١).

(٨) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ٢٥٠/١ والاشعري ٦٨٣. وفي ديوان الهذليين ج ٢ ص ١٨٤:

له نسيوة عاطلات الصنوبر  
وعوج مراضيع مثل السعالي  
قال محقق الديوان: وقد ورد هذا البيت في اللسان:

ويأوي إلى نسيوة.....

والبيت من المتعارف، وقد استشهد به على نصب قوله: وشعثا بأضمار فعل.

(٩) الزيادة من ل، د والكتاب ٢٥٠/١.

(١٠) سقطت في ل، د.

(١١) في ل: أنه.

(١٢) في و: شعثا، والتصحيح من ل، د. والكتاب ٢٥٠/١.

وتشويها<sup>(١)</sup>. قال: وقال الخليل (رحمه الله)<sup>(٢)</sup>: كأنه قال: واذكر من شعثا إلا أن هذا فعل لا يستعمل أظهاره. قال: وإن شئت جررت على الصفة<sup>(٣)</sup>. قال سيويه: وزعم يونس أن ذلك أكثر، كقولك: مررت بزيد أخيك وصاحبك<sup>(٤)</sup>، وكقول الراجز: بأعين منها مليحات النقب شكل التجار وحلال المكتسب<sup>(٥)</sup> قال سيويه: كذلك سمعناه من العرب<sup>(٦)</sup>.

وتجري أيضا الصفات التي يراد بها الترحم نحو: المسكين، والبائس، والشقي عند الخليل وسيويه مجرى صفات المدح والذم في الجري على الموصوف و [في]<sup>(٧)</sup> القطع<sup>(٨)</sup>. ويستوى في ذلك المفرد منها والمكرر، وأنشد سيويه:

فأصبحت بقرقرى كوانسا فلا تلمه أن ينام البائسا<sup>(٩)</sup>  
ومن ذلك قول طرفة<sup>(١٠)</sup>:

لنا يوم وللكروان يوم تطير البائسات ولا<sup>(١١)</sup> نظير<sup>(١٢)</sup>  
وأما عطف الصفات التي يراد بها المدح أو الذم أو الترحم، فلا تكون إلا بالواو، لأنها تفيد اجتماع الصفة للموصوف. فإن لم يرد بالصفات مدح ولا ذم فقد يعطف بغير

(١) في ر: وتشويها. والتصحيح من ل. د. والكتاب ٢٥٠/١.

(٢) سقطت في ل. د.

(٣) ينظر قول الخليل في الكتاب ٢٥٠/١.

(٤) في و: مررت بأخيك وصاحبك. والتصحيح من ل. د. وفي الكتاب ٢٥٠/١: وزعم يونس أنك تقول: مررت بزيد

أخيك وصاحبك.

(٥) في ر:

بأعين منها مليحات النقب من ساكن الدار وحلال الكسب

والتصحيح من ل. د. والكتاب ١٥٠/١، واللسان مادة (نقب)، والبيت غير منسوب في الكتاب واللسان. والشاهد في جري

شكر التجار وحلال المكتسب على ما قلناه نعتاه. وثبوته قطع نصب أو رفع لما فيه من معنى المدح جاز.

(٦) ينظر الكتاب ٢٥٠/١.

(٧) الزيادة من ل. د.

(٨) ينظر الكتاب ٢٥٥/١ - ٢٥٦.

(٩) من الرجز، وهو غير منسوب في الكتاب ٢٥٥/١. والشاهد فيه نصب البائس بأضمر فعل على معنى الترحم وهو فعل لا

يظهر. وقرقرى موضع غصب باليمامة وأصل الكتوس للظاء ويقر الوحش فاستعاره للابل.

(١٠) هو طرفة بن العبد بن سفيان، وهو أشعر الشعراء بعد امرئ القيس (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١١٧/١ - ١٢٦

والخزاة ٤١٤/١).

(١١) في ل: وما.

(١٢) من الوافر، ينظر ديوانه ص ٩٧. والشاهد فيه أن البائسات منصوب على الترحم، وفاعل تطير ضمير الكروان.

الواو، حكى سيويه : مررت برجل لا قائم ولا قاعد، ومررت برجل راكب<sup>(١)</sup> فذاهب،  
ومررت برجل راكب ثم ذاهب<sup>(٢)</sup>، ومررت برجل راكع أو ساجد، ومررت برجل راكع لا  
ساجد<sup>(٣)</sup>.

وهذا باب يتسع القول فيه.

---

(١) في و: لا راكب، والتصحيح من ل. د. والكتاب ٢١٣/١.

(٢) في و: فذاهب، والتصحيح من ل. د. والكتاب ٢١٣/١.

(٣) ينظر الكتاب ٢١٣/١.



## باب العطف

اختلف كلام أبي القاسم [رحمه الله تعالى] <sup>(١)</sup> في «أما» فعدها في هذا الكتاب من حروف العطف <sup>(٢)</sup> وهو مذهب بعض النحويين، وذكر في غير الجمل أنها ليست من حروف العطف <sup>(٣)</sup> وهو مذهب الفارسي وجماعة من النحويين.

قالوا <sup>(٤)</sup>: إنما تأتي «أما» <sup>(٥)</sup> لمعنى الشك. كقولك: لقيت أما زيدا وأما عمرا. إذا كنت شاكا فيمن لقيت منها. وتكون للابهام كقولك <sup>(٦)</sup>: أكلت أما تمرا وأما زبيبا. وهذا ليس بموضع شك ولكنه يُبهم الأمر على المخاطب. وتكون للتخير فيما تقدمه حظر وما لا يراد به الجميع بين الشئين كقول القائل: كُلْ إما سمكا وأما لبنا <sup>(٧)</sup>. وتكون للإباحة في كل ما يكون فيه الجمع والتفريق مباحين [معا] <sup>(٨)</sup> كقول القائل: جالس أما الفقهاء وأما القراء. وتكون للتقسيم والتوزيع كقولك: لا يخلو الجسم أن يكون أما ساكنا وأما متحركا <sup>(٩)</sup>.

قالوا: ولا يصح أن تكون عاطفة لعتين:

أحدهما: أنها تقع في صدر الجملة حيث لا يكون عطف.

والثانية: دخول حرف العطف عليها، ولا يجتمع حرفا عطف.

وقال من جعل «أما» هي العاطفة يلزم من جعلها غير عاطفة أن يجعل الواو [هي] <sup>(١٠)</sup>

---

(١) الزيادة من ل. وفي د: رحمه الله.

(٢) ينظر الجمل ص ٣٠.

(٣) في ل، د: ليست بحرف عطف.

(٤) في ل، د: وقالوا.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) في ل، د: كقول القائل.

(٧) في ل، د: كل أما السمك وأما اللس.

(٨) الزيادة من ل، د.

(٩) التصحيح من د. وفي و: لا يخلو الجسم أما أن يكون متحركا أو ساكنا وفي ل: لا يخلو الجسم من أن يكون أما ساكنا وأما

متحركا.

(١٠) زيادة انتضاها السياق.

العاطفة<sup>(١)</sup>، [ولا يصح أن تكون ها هنا عاطفة]<sup>(٢)</sup> لان معناها الجمع و «إما» معناها التفريق. ولا يصح في الأشياء اجتماع واقتراق في حالة<sup>(٣)</sup> واحدة: فقليل لهم: يلزمكم مثل هذا في قولكم: ان «إما» هي العاطفة. والصحيح انها غير عاطفة وانما ذكرت مع حروف العطف لصحتها لها كما يُسمى النحويون الالفين في «حمراء» الفين التانيث (وانما الف التانيث)<sup>(٤)</sup> الثانية التي انقلبت همزة لاجتماع الساكنين والاولى انما زيدت للمد، فلما اصطحبنا ولزمت احدهما الاخرى سميتا جميعا الفين التانيث وهذه عبارة للنحويين<sup>(٥)</sup> اتفقوا عليها في صناعتهم كما اتفقوا [على ان قالوا: ان «الفاء» جواب الشرط وانما الجواب ما بعدها، وكما اتفقوا]<sup>(٦)</sup> على ان قالوا في قول القائل: كان زيد قائما، وان زيدا قائم. ان «قائما» خبر «كان». وخبر «ان» وانما الاخبار عن الاسم المرفوع بكان والاسم المنصوب بان، لان الافعال والحروف لا يخبر عنها. فان قلت: كيف<sup>(٧)</sup> يصح حمل «الواو» على معناها من الجمع الذي وضعت له، و «إما» انما توجب أحد الشئين. قلنا: المراد بدخول «الواو» ها هنا ان الشئين قد اجتمعا في الشك او في التخيير او في<sup>(٨)</sup> التقسيم فان هذه المعاني ليست في احدهما<sup>(٩)</sup> دون الآخر.

## مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: وتقول قام محمد لا أخوك. ترفع «محمد» بمفعله و «أخوك» عطف عليه، والقائم محمد دون الاخ وان كان قد شركه في الاعراب<sup>(١٠)</sup>.

قال المقر: اختلف كلام ابي القاسم في «لا» العاطفة فاجاز في الجمل ان يعطف بها (بعد الفعل الماضي كما ترى وذكر في كتابه المؤلف في معاني الحروف ان «لا»<sup>(١١)</sup> يعطف

(١) في ل، د: ان يكون العطف انما هو بالواو.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل، د: حال.

(٤) سقطت في ل. وفي د: وانما التانيث بالتانية.

(٥) في د: وهذه عبارات للنحويين. وفي ل: وهذه عبارات النحويين.

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل: فكيف.

(٨) سقطت في د.

(٩) في و: احدهما. والتصحيح من ل، د.

(١٠) ينظر الجمل من ٣١-٣٢.

(١١) سقطت في د.

بها) (١) الا بعد الفعل المستقبل فقال: تقول: أمرُ بعبد الله لا زيد.. كأنك (٢) تقول: أمر بعبد الله لا أمر بزيد. [ولو قلت: مررت بعبد الله لا زيد. لم يجوز، لأنك لا تقول: مررت بعبد الله لا مررت بزيد] (٣) لأنك إنما تنسق بها في الفعل (٤) المستقبل لا في الفعل (٥) الماضي وذلك أن (٦) الماضي يوجب وجود الفعل لأنه قد كان، ولا يتفي وجوده ولا يكون منفياً موجوداً في حال وأحالة. وذكر أن العطف بها إنما يكون في كل ما يجوز دخول «لم» عليه. وإنما تدخل على المستقبل لا على الماضي. قال: فكل شيء لا تقع عليه «لم» فهو محال إذا جعلت «لا» فيه عطفاً.

قال المفسر: فيلزم أبا القاسم في كلامه هذا اعتراضات من ثلاثة أوجه:  
أحدها: أن يقال له: إذا كان العطف بلا لا يجوز عندك الا بعد الفعل (٧) المستقبل فلم اجزته في كتاب الجمل (٨). وهذا تناقض منك.

والثاني: أن يقال [له] (٩): أن العرب قد تدخل «لا» على الفعل الماضي فتفيد ما تفيد «لم» مع المستقبل كقوله تعالى «فلا صلِّ ولا صلِّ» (١٠) معناه: لم يصدق ولم يصل. وأكثر ما تأتي في هذا المعنى مكررة، وقد تحيى مفردة كقوله تعالى «فلا اقتحم العقبة وما أدراك ما العقبة» (١١)، وكقول أبي خراش الهذلي (١٢):

ان تغفر اللهم تغفر جا وائي عبد لك لا اله الا (١٣)

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: لانتك.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) في ل: لأن.

(٧) سقطت في ل.

(٨) ينظر الجمل ص ٣١.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سورة القيمة، الآية ٣١.

(١١) سورة البلد، الآية ١١ و ١٢.

(١٢) هو خويلد بن مرة، أحد بني قرد بن عمرو بن معلوية بن نعيم بن سعد بن هذيل، مات في زمن عمر بن الخطاب رضي

الله عنه، وهو صاحب ديوان الهذليين (١١٦٢).

(١٣) من الرجز، وهو غير موجود في شعر أبي خراش في ديوان الهذليين ١١٦٢-١٧٢. وقد ذكره السكري في كتاب «شرح اشعار الهذليين» ١٣٤٦٣ عند الكلام على ما نسب لأبي خراش في غير هذا الكتاب. وذكر البيت منسوباً إلى أمية بن أبي الصلت في الاغانى ١٣٧٤ (دار الثقافة) ولم أجده في ديوانه الذي جمعه ووقف على طبعه بشير يموت وطبع بالمطبعة الوطنية في بيروت سنة ١٩٣٤.



وانشد سيويه:

وأي خميس لا أفأنا نهابه واسيافا يقطرون من نجدة<sup>(١)</sup> دما<sup>(٢)</sup>  
أراد<sup>(٣)</sup> ابو خراش: وأي عبد [لك]<sup>(٤)</sup> لم يلعم بذنب. واراد الآخر<sup>(٥)</sup>: وأي خميس  
لم نفى نهابه.

والثالث: ان يقال له: قد وجدنا العرب قد عطفت بلا في مواضع ليس للفعل  
المستقبل فيها مدخل، كقول عائشة رضي الله عنها للنبي عليه السلام<sup>(٦)</sup>! حين نزلت  
براءتها من الافك: بحمد الله لا بحمدك<sup>(٧)</sup>. [معناه: قد برئت بحمد الله لا بحمدك]<sup>(٨)</sup>.  
ويقال في المثل: «جذك لا كذك»<sup>(٩)</sup>، اي: المعول عليه جذك لا كذك وقال امرؤ القيس<sup>(١٠)</sup>:

كأن دثارا حلفت بلبونه عقاب تنوفي<sup>(١١)</sup> لا عقاب القواعل<sup>(١٢)</sup>

---

(١) كذا في و، وديوان حسان بن ثابت ص ٢٢١. وفي ل، د: كسه.

(٢) كذا روى البيت في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص ٢٢١ والكتاب ١٨٧٢.

لنا الجففات الذر يلعمن بالضحى واسيافا يقطرون من نجدة دما

وهو من الطويل وقد نسه سيويه الى حسان بن ثابت شاعر الرسول ﷺ

(٣) في و: واراد.

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) في ل: آخر.

(٦) في ل: ﷺ.

(٧) الذي في صحيح البخاري ١٥٣/٥ مطابع الشعب ١٣٧٨ هـ القاهرة: والله لا أقوم اليه فاني لا أحد الا الله عز وجل.

وفي رواية الامام احمد: والله لا أقوم اليه ولا أحد الا الله عز وجل، وهو الذي انزل مراءى (تفسير ابن كثير ٢٧٠/٣ طعة الحلبي- القاهرة). وفي رواية ابن هشام: قلت بحمد الله (تهذيب سيرة ابن هشام ٢٥/٢ الاولى- القاهرة). وفي رواية اخرى: بحمد الله لا حمدك (تفسير ابن كثير ٢٧٧/٣).

(٨) سقطت في و، ل.

(٩) يروى بالرفع على معنى: حذك يعني عك لا كذك، ويروى بالفتح اي: اي حذك لا كذك (مجمع الامثال للميداني

١٧٩/١ طبعة مصر سنة ١٣٥٢ هـ).

(١٠) هو امرؤ القيس بن حجر بن عمار الكندي، شاعر جاهلي، من الطبقة الاولى. تنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة

٥٠/١، ٧٥، ومقدمة ديوانه ص ٤ وما بعدها

(١١) في و، ل: تنوفي، وتنصح من د. واشديون ص ٩٤

(١٢) من الطويل ينظر ديوان مريه نقب ص ٩٤. ولاشويي ١١١/٣. وقد نسه رعي بل مريه القيس، واللبون

الابل التي خالين وتنوفي نسه موصح مبنع في حل عبيد. والقواعل حان صغار وحقت ذهبت.

وقالت الخنساء<sup>(١)</sup>:

وناجية كاتان الشميل (م) غادرت بالخل اوصالها  
الى ملك لا الى سوقة وذلك ما كان أكلاها<sup>(٢)</sup>

### مسألة

وقال في هذا الباب: وقول: ما خرج محمد لكن عمرو، ولو قلت: خرج محمد.  
لكن عمرو. لم يجوز، لان «لكن» لا يعطف بها الا بعد الجحد. فان جئت بعدها بكلام قائم  
بنفسه جاز كقولك: خرج محمد لكن عبد الله مقيم<sup>(٣)</sup>. [وانطلق أخوك لكن زيد  
مقيم]<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: هذا الكلام على الاطلاق فيه تعقب، لانه يلزم منه ان يجوز: خرج محمد  
لكن عبد الله يضحك، لان هذه جملة تامة قد وقعت بعدها، فينبغي ان يقال: فان<sup>(٥)</sup> جئت  
بعدها بكلام قائم بنفسه<sup>(٦)</sup> مضاد لما قبله. لان «لكن» مضادة «للا» في الوضع<sup>(٧)</sup> اعني: ان  
«لا» وضعت لتنفي<sup>(٨)</sup> عما بعدها ما أوجب<sup>(٩)</sup> لما قبلها. و«لكن» وضعت لتوجب لما بعدها  
نفي ما قبلها<sup>(١٠)</sup>. فاذا جاءت بعد كلام موجب صارت مثل «لا» فنفت عما بعدها ما  
أوجب<sup>(١١)</sup> لما قبلها، ويقع بعدها حيثئذ المبتدأ والخبر، وقد يجيء بعدها ما ليس بمبتدأ<sup>(١٢)</sup>  
كقولك: خرج محمد لكن لم يخرج عبد الله.

(١) هي ثامر بنت عمرو بن الشريد شاعرة غضرمية. تنظر ترجمتها في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٦٠/١-٢٦٤.

(٢) من المتقارب، ينظر شرح ديوانها ص ٧٦، والناجية السريعة وأتان الشميل: الصخرة يجرها السيل، والشميل: بقية الماء  
في الصخرة. والخل: الطريق في الرمل.

(٣) في و: منطلق. وفي ل: د: لم يخرج والتصحيح من كتاب الجمل ص ٣٢.

(٤) سقطت في و. ينظر كتاب الجمل الصفحة السابقة.

(٥) في ل: وان.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في و: هذا الموضع، والتصحيح من ل: د.

(٨) في ل، د: لينى.

(٩) في و: اوجبت.

(١٠) في ل، د: ما نفي عما قبلها.

(١١) في و: اوجبت.

(١٢) في ل: وقد يجيء بعدها ليس بمبتدأ. وفي د: وقد يجيء بعدها بمبتدأ

## مسألة

وقال في هذا الباب: وتقول<sup>(١)</sup>: أقام زيد أم أخوك<sup>(٢)</sup>. ومعناه: أيها قام<sup>(٣)</sup> فان قلت: قام زيد أم أخوك، لم يجز، لان «أم» لا يعطف بها الا بعد الاستفهام<sup>(٤)</sup>. قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح. غير انه كلام يوهم أن «أم» لا حال لها غير<sup>(٥)</sup> ما ذكره<sup>(٦)</sup>، ولو قال: لان «أم» المتصلة لا يعطف بها الا بعد الف الاستفهام لكان اوضح للكلام وأرفع للايهام، لان «أم» تكون متصلة ومنقطعة، و«أم» المتصلة انما تعادل «الف» الاستفهام دون سائر ما يستفهم به. وليس في كلامه ما يخص ذلك بالف الاستفهام دون غيرها.

---

(١) سقطت في د.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة وفي كتاب الجمل ص ٣٢: عمرو

(٣) كان الصحيح ان يقول الزجاجي اذا اريد هذا المعنى: أزيد قام ام اخوك. أما اذا كان السبيل عن الفعل قلنا: أقام زيد أم قعد. ينظر استعمال الهمزة للتصوير في معنى اللب ٨١ تحقيق م. ن. المناوي وعبد علي حمد الله.

(٤) ينظر الجمل ص ٣٢.

(٥) في د: الا.

(٦) في ل، د: ما ذكر.



## باب التوكيد

قد اولع قوم ممن يقرأ<sup>(١)</sup> هذا الكتاب أو يقرأ<sup>(٢)</sup> عليه بأن يزيدوا فيه<sup>(٣)</sup> «أجمعان  
اكتعان [أبصعان]<sup>(٤)</sup>» للمذكرين و«جمعان كتعاوان [بصعاوان]<sup>(٥)</sup>» للمؤنثين، وكانهم  
يتوهمون أن أبا القاسم أغفل ذلك أو أسقطه<sup>(٦)</sup> من متن الكتاب وإنما أسقط أبو القاسم  
ذلك<sup>(٧)</sup> عن قصد منه، لأن العرب لم تستعمله. قال أبو اسحاق الزجاج: استغنت العرب  
عن أجمعين أكتعين [أبصعين]<sup>(٨)</sup> بكليهما وعن جمعان كتعاوان [بصعاوان]<sup>(٩)</sup> بكليهما كما  
استغنت<sup>(١٠)</sup> «بترك» عن أن يقولوا: ودع ووذر، ويقولهم «تارك» عن أن يقولوا «وادع» و  
«واذر».

وأما أهل الكوفة فانهم أجازوا ذلك، وتبع الكوفيين على ذلك قوم من البصريين  
وأجاز الكسائي: رأيت الزيدتين أجمعين ورأيت جارتك جمعان.

قال أبو جعفر بن النحاس: وهذا خطأ عند البصريين لعلتين: أحدهما: أن العرب  
لا تستعمل في مثل هذا إلا «كليهما وكليهما». والعلة الأخرى: أنك لا تقول<sup>(١١)</sup>: رأيت  
زيدا أجمع، لأن «أجمع» لا يؤكد بها<sup>(١٢)</sup> إلا ما جاز تفريقه. فلما لم يؤكد «زيد»<sup>(١٣)</sup> بأجمع لم

---

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د. ويقرأ.

(٣) في و: فيها، والتصحيح من ل، د.

(٤) سقطت في و.

(٥) قال ابن منظور في اللسان في مادة (بصع): وأبصع: كلمة يؤكد بها، وبعضهم يقوله بالضاد المعجمة، تقول: أخذت  
حقي أجمع أبصع والآنني جمعاء بصعاء، وجاء القوم أجمعون أبصعون، ورأيت النسوة جمع بصع، وهو توكيد مرتب لا يقدم على  
أجمع، قال ابن سيده: وأبصع نعت تابع لاكتع وإنما جنوا بأبصع واكتع واتبع اتباعا لا جمع لأنهم عدلوا عن إعادة جميع حروف  
أجمع إلى إعادة بعضها. قال الأزهري ولا يقال أبصعون حتى يتقدمه اكتعون. وقد سقطت لهذه الكلمة في و.

(٦) في و: أو أنه أسقط. وفي د: وأنه سقط، والتصحيح من ل.

(٧) في ل، د: وإنما أسقط ذلك أبو القاسم.

(٨) سقطت في و.

(٩) سقطت في و.

(١٠) في ل: اكتفوا، وفي د: استغنوا.

(١١) في ل، د: أنه لا يقال.

(١٢) في ل، د: لأن أجمع إنما يؤكد به ما حاز. ....

(١٣) سقطت في ل.

يؤكد به «الزيدان». قال ابو جعفر فان قلت: أخذت ماليها أجمعين، وهدمت دارها  
جمعاً وبن. جاز على القياس، أراد ان المال لما كان<sup>(١)</sup> يؤكد بأجمع جاز ذلك في ثنيتها.  
وكذلك الدار لما كانت تؤكد<sup>(٢)</sup> بجمعاء جاز ذلك في ثنيتها وهذا اعتلال غير صحيح، لان  
الثنية لو امتنعت لهذه<sup>(٣)</sup> العلة لا تمتنع بالجمع، وانما امتنع ما امتنع من ذلك لأنه لم يسمع من  
العرب. لا علة له غير هذا<sup>(٤)</sup>.

---

(١) في و: أراد بذلك لما كان المال. والتصحيح من د.

(٢) في ل، د: توصف.

(٣) في و: ههه، والتصحيح من ل، د.

(٤) في ل، د: وانما امتنع من امتنع من احازة ذلك لأنه لم يسمع من العرب لا علة له غير هذه

## باب البدل

قال ابو القاسم في هذا الباب : وانما قلنا بدل<sup>(١)</sup> البعض والكل مجازا، وعلى استعمال الجماعة له مسامحة، وهو في الحقيقة غير جائز. وأجود من هذه العبارة (ان تقول)<sup>(٢)</sup> :  
ويبدل<sup>(٣)</sup> الشيء من الشيء وهو بعضه<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر : هذا اعتذار اعتنريه ابو القاسم من قوله في صدر الباب : ويبدل البعض من الكل. ان تقول<sup>(٥)</sup> ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه. وهذا اعتذار طريف، لان في كتابه هذا عبارات كثيرة فاسدة لم يعتذر منها بشيء والذي دعاه الى الاعتذار في هذا الموضع ان بعض النحويين المعاصرين<sup>(٦)</sup> له عارضه فيه. فالحق هذه الزيادة.

وهذا الاعتذار يحتمل وجهين :

احدهما : ان يكون اعتذر<sup>(٧)</sup> من ادخاله الالف واللام على «بعض» و«كل»، وهما يقدران تقدير المعارف، لانهما مضافان في المعنى وان<sup>(٨)</sup> لم يضافا في اللفظ، ولهذا قال سيبويه : هذا باب ما يتصب خيره لانه معرفة وهي معرفة لا توصف ولا تكون وصفا وذلك قولك : مررت بكل قائما. ومررت ببعض قائما. وبعض جالسا<sup>(٩)</sup>. الا ترى ان سيبويه قد جعلهما معرفتين وان كانا بلفظ التكررة<sup>(١٠)</sup>، وانما لزم ذلك لانهما<sup>(١١)</sup> انما يتكلم بهما<sup>١٢</sup> اذا جرى

---

(١) سقطت في ل، د. وهي غير موجودة في عبارة الجمل ص ٣٧.

(٢) سقطت في ل، د. وهي موجودة في عبارة الجمل في الصفحة نفسها.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل في الصفحة عنها : يبدل.

(٤) ينظر كتاب الجمل ص ٣٧.

(٥) في ل، د : ان أقول.

(٦) في و : المقاومين. وفي ل : المعارضين، والتصحيح من د.

(٧) في ل : اعتذارا. وفي د : انه اعتذار.

(٨) في ل : وانما.

(٩) ينظر الكتاب ٢٧٣/١.

(١٠) في ل : بلفظ واحد التكررة

(١١) في ل، د : لأن هذا

(١٢) في ل، د : به.



ذكر قوم يُستغنى<sup>(١)</sup> بما جرى من ذكرهم عن ان يضافا الى الضمير ولذلك<sup>(٢)</sup> لم يوصفا، لانها قد اغنيا عن ذكر الضمير فجريا مجراه حين اكتفي بذكرهما عن ذكره. وكذلك لم يوصف بهما كما لا<sup>(٣)</sup> يوصف بالضمير فلا يقال: مرت<sup>(٤)</sup> بكل الصالحين ولا بالزبدان كل. ويمكن ان يكون امتناع وصفهما والوصف بهما لانها لم ينفكا عن الاضافة في المعنى فصارا<sup>(٥)</sup> كبعض اسم. وبعض الاسم لا يوصف ولا يوصف به. فلما كانا في تقدير المعرف بالاضافة في اللفظ والمعنى<sup>(٦)</sup> قبح دخول الالف واللام عليهما. واعتذر عن ذلك واحتج بأن النحويين قد فعلوا ذلك [قبله فاتبعهم]<sup>(٧)</sup> وقد يكون لكل وبعض حال ثانية يحسن فيها دخول الالف واللام [عليهما]<sup>(٨)</sup> وهو ان يقول القائل: ابعت الي بالكل من تلك الدراهم. وقد وجهت اليك البعض<sup>(٩)</sup> من تلك<sup>(١٠)</sup> الثياب. اذا كان بينه وبين من يخاطبه عهد متقدم. فيحسن دخول الالف واللام عليهما في هذا الوجه، لانها ليسا مضافين. ومع هذا فان القائل قد يقول: النصف، والثلث، والرابع، والخمس، ونحو ذلك الى العشرة فيدخل [عليهما]<sup>(١١)</sup> الالف واللام. وان كانت لا تنفك من معنى الاضافة فلا يلزم الاعتذار من هذا الوجه [فهذا أحد الوجهين]<sup>(١٢)</sup>.

والوجه الثاني ان بدل البعض من الكل ينقسم قسمين:

احدهما داخل في بدل البيان.

والثاني داخل في بدل الغلط.

(١) في ل. د. د: يستغنى.

(٢) في د: وذلك.

(٣) في و: لم، والتصحيح من ل. د.

(٤) سقطت في ل.

(٥) جاءت هذه العبارة في ل. د على النحو الاتي: لانها لما لم ينفكا من معنى الاضافة صارا..

(٦) في ل. د: في تقدير التعريف بالاضافة معنى.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في و.

(٩) في ل. د: البعض.

(١٠) في د: من كل.

(١١) الزيادة من ل. د.

(١٢) سقطت في و.

(فأما الذي من بدل البيان)<sup>(١)</sup> فإن يكون الثاني جزء مما قبله كقولك : ضربت زيدا رأسه<sup>(٢)</sup>.

وأما الذي من بدل الغلط فإن<sup>(٣)</sup> يكون الثاني ليس جزء مما قبله كقولك : ضربت زيدا رأس عمرو. [فإذا قال : ويبدل البعض من الكل على الإطلاق أوهم هذا الإطلاق أن البعض يجوز إبداله من الكل سواء كان جزء منه أم لم يكن]<sup>(٤)</sup>. فإذا قال ويبدل الشيء من الشيء وهو بعضه ذهب التوهم وانحصر على أحد<sup>(٥)</sup> القسمين فكان أحوط في البيان وأوضح في المعنى<sup>(٦)</sup>. والاعتذار لهذا الوجه الثاني الزم منه للوجه الأول.

### مسألة

قال أبو القاسم (في هذا الباب)<sup>(٧)</sup> : والبدل الرابع بدل الغلط ولا يجري<sup>(٨)</sup> مثله في القرآن ولا في كلام فصيح<sup>(٩)</sup> (فيؤتى منه بمثال كما يؤتى بأمثلة من غيره)<sup>(١٠)</sup>.

قال المفسر : هذا الذي قاله أبو القاسم قد قلناه غيره ، وكأنه اتفاق<sup>(١١)</sup> من النحويين . فأما<sup>(١٢)</sup> قولهم : أنه لم يقع في القرآن فصيح لا اعتراض فيه ، وأما قولهم<sup>(١٣)</sup> أنه لم يبيء في شعر ولا في كلام فصيح فقد تأملت فوجدته<sup>(١٤)</sup> غير صحيح ، ووجدت الغلط ينقسم قسمين :

---

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل : فإن يكون الثاني ليس جزء مما قبله كقولك : ضربت زيدا رأس عمرو.

(٣) في و : والثاني بدل اللفظ وهو أن . . والتصحيح من د . وقد سقطت هذه العبارة في ل.

(٤) سقطت في و.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل، د : وأصح للمعنى .

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في ل : يجوز.

(٩) هنا تنتهي عبارة كتاب الخمل ، تنظر الصفحة ٣٥ منه .

(١٠) في ل، د : وأكد هذا من قال في آخر الباب : وليس الغلط مما يجري بقياس فيحتاج إلى تمثيل . أراد أنه لا يوجد شيء منه في

القرآن ولا في كلام فصيح فيؤتى منه بمثال كما أتى بأمثلة من غيره .

(١١) سقطت في ل .

(١٢) في و : وأما .

(١٣) في و : قوله ، والتصحيح من ل، د.

(١٤) في ل، د : رأيت .

أحدهما: يقع من غير ان يريد المتكلم ، ولكنه يذهب الى ان<sup>(١)</sup> يقول شيئا فيسبق<sup>(٢)</sup> لسانه الى غيره ، وقد يكون من عي المتكلم وغباوته كما حكي عن شجاع كاتب أوتامش<sup>(٣)</sup> التركي انه دخل على المستعين بالله<sup>(٤)</sup> وذيل قبائه قد تحرق فسأله عن ذلك فأراد ان يقول : دُست ذنب الكلب فخرق قبائي ، فقلب الكلام وقال<sup>(٥)</sup> : داس الكلب ذنبي وخرقتُ قبأه .

والثاني: شيء يتعمده المتكلم ويقصده ويريد بذلك المبالغة كقول القائل: هند كوئب، بل بدر، بل شمس. لما شبهها بالكوكب خطأ نفسه فقال: غلطت، بل هي بدر، ثم غلط نفسه في تشبيهها بالبدر فقال: بل [هي] شمس<sup>(٦)</sup>. وهذا النوع من التشبيه<sup>(٧)</sup> حكمه ان يبدأ فيه بالادنى ثم يرتقى<sup>(٨)</sup> الى الاعلى، فان عكس القائل ذلك فقال: هند شمس، بل بدر بل كوكب. كان معينا في الكلام وتقصيرا بالمدوح<sup>(٩)</sup>، لانه يحطه من المرتبة العليا الى أقل منها. وهذا النوع كثير في الشعر، فمعه قول زهير:

قف بالديار التي لم يعفها القدم بل غيرها الأرواح والديم<sup>(١٠)</sup>

كان ابو عبيدة<sup>(١١)</sup> يذهب الى انه رجع عما قال واكذب نفسه ونحوه قول طرفة<sup>(١٢)</sup>:

وفي الحي أحوى ينفض المرد شادن مظاهر سمطي لؤلؤ وزبرجد

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: ويسبق.

(٣) أوتامش: هو وزير المستعين بالله الخليفة العباسي. ورد اسمه على هذا النحو في مختصر التاريخ لابن الكازورني ص ١٥٣ والفرج بعد الشدة للتونخي ص ١٥٧ و ١٥٩ وتاريخ البعقوبي ٦٠٣/٢ وقد جاء اسمه (اتامش) في الطبري ٨٤/١١ (المطبعة الحسينية) وكامل ابن الاثير ٤٠٧/٤١-٤٢.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) في ل، د: فقال.

(٦) الزيادة من ل، د.

(٧) في و: التسمية، والتصحيح من ل، د.

(٨) في ل، د: يرتقى.

(٩) في و: للممدوح، والتصحيح من ل، د.

(١٠) من البسيط، ينظر ديوانه ص ٩٨ و ١٤٥، وهو من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان المزي. والارواح جمع ريح. والديم جمع ديمة: مطر يندوم مع سكون يوما او يومين.

(١١) هو معمر بن النخعي، وقد تقلعت ترجمته.

(١٢) في و: قال.



خذول تراعي ريربا بخميلة تناول أطراف البرير وترتدي<sup>(١)</sup>  
واكثر ما يستعمل ذلك المحدثون<sup>(٢)</sup> من الشعراء وقد صرح بذلك المتنبي<sup>(٣)</sup> في  
قوله :

أقاضي<sup>(٤)</sup> هذا<sup>(٥)</sup> الذي انت أهله غلظت ولا الثلثان هذا ولا النصف<sup>(٦)</sup>  
وقال في اول هذه القصيدة :

لجنية ام غادة رفع السجف لوحشية لا ما لوحشية شنف<sup>(٧)</sup>  
وهو<sup>(٨)</sup> كثير في الشعر.

---

(١) من الطويل، بنظر ديوانه ص ٧ و ٨، والبيتان من معلقته. والمعنى في الحبي حبيب يشبه ظيما أخرى في كحل العينين  
وسرة الشفتين في حال نفس الطي ثمرة الأراك لانه يمد عنقه في تلك الحال ثم صرح بأنه يريد انسانا، وقال قد لست عقدين  
احدهما من اللؤلؤ والاخر من الزبرجد. شبهه بالطي في ثلاثة اشياء في كحل العينين وحرمة الشفتين وحسن الجيد ثم اخراته منحل  
بعقدين من لؤلؤ وزبرجد. والزبرجد القطيع من الطباء ويقر الوحش، والخميلة ارض ذات شجر، والبرير ثمرة الأراك المدرك  
البالغ.

(٢) في و: المحدثون، والتصحيح من ل. د.

(٣) هو ابو الطيب احمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكندي الكوفي المعروف بالمتنبي الشاعر المشهور (تنظر  
ترجمته في وفيات الاعيان ١٠٢/٨).

(٤) في و: أقاسمتا، والتصحيح من ل. د. والديوان ٢٩٧/٢.

(٥) في ل: هذه.

(٦) من الطويل. يقول: أنت اهل للذي اتى عليك به، ثم رجع فقال: ان غلظت، ليس هذا ثلثي ما أنت أهله ولا  
النصف.

(٧) أراد أجنبية فحذف همزة الاستفهام ودل عليها قوله (أم). والغادة الناعمة. والسجف حب الشف. والشف ما عند  
في اعل الاذن.

(٨) في ل: هذا.

## باب أقسام الافعال في التعدي

ذكر في هذا الباب ما لا يتعدى من الافعال. وذكر في الجملة: تفاعل، نحو: تضارب القوم<sup>(١)</sup>. وقد يجيء<sup>(٢)</sup> تفاعل متعديا، قالوا: تداولنا الشيء، وتناوبنا<sup>(٣)</sup> الماء، وتجاوزت المكان، وتقاضيت الدين، وتعاطينا الكؤوس<sup>(٤)</sup>، وتعاهدت ضيعتي. ومن ذلك قول امرئ القيس:

تجاوزت احراسا اليها ومعثرا علي حراسا لو يشرون مقتلي<sup>(٥)</sup>

وقال<sup>(٦)</sup>:

فلما تنازعنا الحديث: وأسمحت هصرت بغصن ذي شماريخ ميال<sup>(٧)</sup>

وقال أبو حية النميري<sup>(٨)</sup>:

إذا ما تقاضى المرء ليلة تقاضاه شيء لا يمل التقاضيا<sup>(٩)</sup>

---

(١) ينظر كتاب الجمل ص ٣٩.

(٢) ينظر في ل: تحيء.

(٣) في و: تراوينا.

(٤) في ل، د: وتعاطيت الشيء.

(٥) كذا في و، ل. وفي د، والديوان ص ١٣:

تجاوزت احراسا واهوال معشر علي حراس لو يشرون مقتلي

ويشرون يظهرون اي هم حراس لو يظهرون قتلي من غيظهم علي. ويروي: يسرون، اراد: لريكتمون مقتلي، وذلك لا يخفى لنهاية وموضعي في حسي. والبيت من الطويل.

(٦) في ل، د: وقوله.

(٧) من الطويل (ينظر ديوانه ص ٣٢). ومعنى: فلما تنازعنا الحديث، اي حدثني وحدثتها. وأسمحت: انقادت وسهلت بعد صعوبتها وهصرت: جذبت ومددت، واراد بالنصن جسمها، وشبه شعرها بشماريخ النخل لتداخله وغزارته.

(٨) هو الهيثم بن الربيع بن كثير بن جناب النميري، من غصنمى الدولتين الاموية والعباسية، وقد مدح الخلفاء فيها جميعا (تنظر ترجمته. في الاغانى ٢٣٦/١٦ - ٢٣٩ دار الثقافة، والخزانة ٢٨٣/٤، والسمط ص ٢٤٤).

(٩) من الطويل وقد ذكره ابو علي القالي في اماله ١٨٥/٢ منسوبا، مع بيتين، الى ابي حية النميري.

## مسألة

قال أبو القاسم [في هذا الباب]: <sup>(١)</sup> وفعل لا يتعدى إلا بحرف خفض <sup>(٢)</sup> نحو قولك: دخلت إلى أخيك، ومررت بزيد وركنت <sup>(٣)</sup> إلى أبيك <sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: ووقع في بعض النسخ ركبت بالباء، وفي بعضها ركنت بالنون والأشبه <sup>(٥)</sup> أن يكون «ركنت» بالنون، كقوله تعالى «ولا تركنوا إلى الذين ظلموا» <sup>(٦)</sup> وأما «ركبت» بالباء فانما يحتاج إلى حرف الجر إذا دخل على ما لا يركب <sup>(٧)</sup>، كقولك: ركبت إلى الأمير. وإذا كان مما يركب لم يحتاج إلى حرف الجر كقولك ركبت الفرس وركبت البعير وانما يحتاج إلى الحرف إذا عدّي مفعولين فليس بمنزلة «مررت، وغضبت» ونحوهما مما لا يوجد إلا متعديا بحرف جر <sup>(٨)</sup>.

---

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في و الجر، وفي ل: جر والتصحيح من د، وكتاب الحمل ص ٤٣.

(٣) كذا في و، د. وفي ل، واجسد في الصفحة نفسها ركبت.

(٤) بظن كتاب الحمل ص ٤٣.

(٥) في ل، والأشبه به

(٦) سورة هود، الآية ١١٣.

(٧) في ل، ما يركب

(٨) في ل، د جر

(٩) في ل، د مما لا يوجد متعديا إلا بحرف



## باب ما تتعدى اليه الافعال المتعدية وغير المتعدية

قال ابو القاسم في هذا الباب : واعلم ان اقوى تعدي الافعال الى المصدر، لانه<sup>(١)</sup> اسمه ومشتق منه، ثم الى الظروف<sup>(٢)</sup> من الزمان، لان الفعل انما اختلفت ابنيته للزمان وهو مضارع له من اجل ان الزمان حركة الفلك [والفعل حركات الفاعلين]<sup>(٣)</sup>

قال المفسر: ليس الزمان حركة الفلك<sup>(٤)</sup>. كما قال. وان قال ذلك قائل فهو تسامح منه في العبارة، وانما الزمان في الحقيقة مدة حركة الفلك. وكذلك [زمان]<sup>(٥)</sup> كل موجود من الاجرام انما هو مدة وجوده ساكنا كان<sup>(٦)</sup> أو متحركا وانما ذكرنا الاجرام لان الامور المعقولة لا توصف بالزمان انما توصف بالدهر. واما الباري جل جلاله فليس يوصف بدهر ولا بزمان بل هو مبين لجميع الاشياء. ولا يشبه<sup>(٧)</sup> شيئا ولا يشبهه شيء.

ومن الناس من يجعل الزمان والدهر سواء، وهو المشهور في اللغة العربية وليس هذا من صناعة النحوي فتتص<sup>(٨)</sup> القول فيه.

### مسألة

قال ابو القاسم [في هذا الباب]<sup>(٩)</sup>: وأما الحال فكل<sup>(١٠)</sup> اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة قد تم الكلام دونه، فانه يتصب على الحال. قال<sup>(١١)</sup>: ولا تكون الحال الا نكرة ولا

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي كتاب الجمل ص ٤٧: كانه.

(٢) في ل، د: الظروف.

(٣) بنظر كتاب الجمل ص ٤٧. وبقيّة العبارة فيه: ثم الى الظروف من المكان ثم الى الحال.

(٤) سقطت في و.

(٥) سقطت في و.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) في ل، د: لا يشبه.

(٨) في و: فينفضي. وفي ل: فينفضنا. والتصحيح من د.

(٩) الزيادة من د، وفي ل: في هذا وأما الحال...

(١٠) في ل، د، والجمل ص ٤٧: فهو كل.

(١١) في ل: وقال. وفي د: ثم قال.

تكون (الا بعد معرفة)<sup>(١)</sup> ولا تكون الا بعد تمام الكلام ، ولا بد لها من عامل [يعمل]<sup>(٢)</sup> فيها

قال المفسر: ذكر أبو القاسم [بعض]<sup>(٣)</sup> شروط الحال ولم يستوف جميعها. وشروطها سبعة<sup>(٤)</sup>!

أحدها: ان تكون نكرة، أو في حكم النكرة.

والثاني: ان تكون بعد معرفة أو ما هو منزل منزلة المعرفة.

والثالث: ان تكون مشتقة من فعل أو منزلة منزلة المشتق.

والرابع: ان تكون متقلة أو منزلة منزلة المتقلة<sup>(٥)</sup>

والخامس: ان تأتي بعد كلام<sup>(٦)</sup> تام أو منزل منزلة التام.

والسادس: ان تكون مقدرة بقي.

والسابع: ان تكون منصوية، وانما وجب ان تكون نكرة، لانها فضلة في الخبر، وحقيقة الخبر ان يكون نكرة، لانه فائدة يستفيدها المخاطب وانما يستفاد ما هو غير معلوم عند السامع، ولانها تضارع التمييز، وانما قلنا [أو]<sup>(٧)</sup> في حكم النكرة، لقولهم: «ادخلوا الاول فالاول»، و«طلبته جهدي وطاقتي»، وقول لبيد<sup>(٨)</sup>:

فأوردها<sup>(٩)</sup> العراك<sup>(١٠)</sup> ولم يذبها ولم يُشقق على نغص الدخال<sup>(١١)</sup>

(١) سقطت في ل، د، والجمل ص ٤٧.

(٢) الزيادة من الجمل ص ٤٧.

(٣) سقطت في و.

(٤) في ل: تسعة.

(٥) في ل، د: المتقل.

(٦) في و: بكلام، وفي ل: تمام كلام تام. والتصحيح من د.

(٧) سقطت في و، د.

(٨) هو لبيد بن ربيعة العامري، من شعراء الجاهلية وفرسانهم (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ١٩٤/١ - ٢٠٤

ومقدمة ديوانه ص ٤ وما بعدها).

(٩) كذا في و، والديوان ص ٨٦. وفي ل، د، والكتاب ١٨٧/١، والمقتضب ٢٣٧/٣ والانصاف ٨٢٧/٢، وابن عقيل

٦٣٠/١: فأوردها. . . . .

(١٠) سقطت في ل.

(١١) من الوافر. والشاهد فيه نصب العراك وهو مصدر في موضع الحال والحال لا يكون معرفة. وصف الشاعر ابلا أوردها

الماء مزدحمة ولم يخف عليها من تنفصها ومشتقتها من مداخلتها في بعضها ومزاحمتها على الماء.

وقول اوس بن حجر<sup>(١)</sup> :

فاوردها التقريب والشد منها قطاة مُعيد كرة الورد عاطف<sup>(٢)</sup>

فهذه كلها مصادر معرفة سدت مسد الاحوال. فالاول<sup>(٣)</sup> فالاول وان لم يكونا مصدرين فقد سدا مسد قولك: ادخلوا واحدا واحدا.

ولزم ان تكون مشتقة، لانها [صفة]<sup>(٤)</sup> معنوية، وحقيقة الصفة ان تكون في المشتق<sup>(٥)</sup> وهي الاسماء المركبة بين العين وغير العين. فالعين كقولك «زيد» وغير العين كقولك «علم» فاذا وجد «العلم» في «زيد» اشتق له منه اسم يوصف به فقل: «زيد عالم»، وقولنا<sup>(٦)</sup>: أو في حكم المشتق، لقولهم: «بينت له حسابه بابا بابا»، و«تصدقت بمالي درهما درهما» ونحو<sup>(٧)</sup> قول النبي ﷺ وقد سئل. كيف يأتيك الوحي فقال<sup>(٨)</sup>: «أحيانا يتمثل لي الملك رجلا»<sup>(٩)</sup>.

فهذه الاسماء وان لم تكن مشتقة من افعال، فقد نابت مناب المشتق. فناب قولهم: «بابا»<sup>(١٠)</sup> مناب [قولهم]: «مبويأ»<sup>(١١)</sup>، وقولهم: «درهما»<sup>(١٢)</sup> مناب قولهم: مقسما ومفصلا. وقوله (عليه السلام)<sup>(١٣)</sup>: «رجلا» مناب قوله: محسوسا أو مرثيا. ومن هذا النوع قول امرئ القيس:

(١) هو اوس بن حجر بن عتاب، من شعراء الجاهلية وفحولها (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١٣٧١-١٣٧ وخزانة الادب ٢٣٩٢-٢٣٩٦).

(٢) كذا في د، والديوان ص ٦٩. وفي و:

فاوردها التقريب والشد منها قطاة مغير كنه الورد عاطف

والرواية في ل موافقة لما في د، والديوان عدا كلمة (كرة) فقد جاءت موافقة لما في و، وهي (كنه). والبيت من الطويل والشاهد فيه قوله: واوردها التقريب (برواية النصب) اي اوردها تقريبا.

- (٣) في ل، د: والاول.

(٤) إسقطت في و.

(٥) في ل، د: بالمشتق.

(٦) في ل، د: وقلنا.

(٧) في د: وقول. وفي ل: ونحوه.

(٨) سقطت في ل.

(٩) انظر ص ٢-٣ من صحيح البخاري (ج ١) طبعة الباي الحلبي.

(١٠) كذا في و، د. وفي ل: بابا بابا.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل، د: درهما درهما.

(١٣) سقطت في ل، د.



..... سمو حجاب الماء حالا على حال (١)

(فان قوله) (٢): «حالا على حال» قد ناب مثاب قوله (٣): مترسلا أو مترفقا (٤)، ونحو ذلك.

وقلنا: ان حكمها ان تكون متقلة، لاختلاف احوال صاحبها ولذلك سميت حالا،  
وقلنا (٥): أو في حكم المتقلة (٦)، لانه (٧) قد يجيء منها ما هو كالهئية الثابتة (٨) كقوله تعالى:  
«وهو الحق مصدقا» (٩) والحق لا يفارقه التصديق. ولكن لما كان المتكلم قد يذكر الحق  
ليصلق [به] (١٠) حقا آخر، وقد يذكره لذاته من غير ان يقصد به [الى] (١١) تصديق غيره  
أشبه الحالة (١٢) المتقلة حين كان لها معنيان ينتقل من احدهما الى الآخر. وكذلك قولهم:  
«دعوت الله سميعا بصيرا» (١٣) يجري مجرى الحال عندنا ان كان تعالى (١٤) لا يكون سميعا  
تارة غير (١٥) سميع تارة، تعالى وتقدس عن ذلك، وانما جرى هذا مجرى الحال (١٦) لوجهين:  
احدهما: ان القائل لو قال: «دعوت الله» وسكت لعلم انه سميع. وكذلك لو قال:  
«وهو الحق» لعلم انه مصدق. فسميع ومصدق ومؤكدان (١٧) للكلام كالفضلة التي لا حاجة  
بالكلام (١٨) اليها.

---

(١) (ينظر ديوانه ص ٣١). وقوله سموت اليها اي نهفت اليها شيئا بعد شيء لثلا يشعر بمكاني، فكننت في ذلك كحجاب الماء وهو يعلو بعضه بعضا في رفق ومهل، وحجاب الماء: طرائقه، وقوله: حالا على حال: اي شيئا بعد شيء.

(٢) سقطت في د.

(٣) في د: قولهم.

(٤) في و: منفرعا، والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل: وقولنا.

(٦) في ل، د: المتقل.

(٧) في و: وكأنه، والتصحيح من ل، د.

(٨) في ل: الثانية.

(٩) سورة البقرة، الآية ٩١.

(١٠) الزيادة من ل، د.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل، د: اشبهت الحال.

(١٣) سقطت في ل، د.

(١٤) في ل، د: الله تعالى.

(١٥) في ل، د: وغير.

(١٦) في و: وانما جرى هذا المجرى.

(١٧) في ل، د: فصار سميع ومصدق ومؤكدين.

(١٨) في و: للكلام، والتصحيح من ل، د.

والوجه الثاني: ان الشيء اذا كانت لنوعه خواص تختص به لم يلزم ان توجد تلك الخواص كلها في [كل] <sup>(١)</sup> شخص من ذلك النوع <sup>(٢)</sup>. ولكن حيث وجدت كلها او بعضها حكم له بانه من ذلك النوع. الا ترى ان الاسم له خواص تختص بنوعه كالإلف واللام، والنعت، والتصغير، والثنية، والجمع. وقد يوجد من الاسماء ما يتعري من بعض هذه <sup>(٣)</sup> الخواص (الموجودة لها) <sup>(٤)</sup> ولا يخرجها <sup>(٥)</sup> ذلك عن ان تكون اسما <sup>(٦)</sup> [وكذلك الحال قد تتعري من بعض الخواص الموجودة لها ولا يخرجها ذلك عن ان تكون حالا] <sup>(٧)</sup> كالانسان الذي لا يخرج من الانسانية تعريته <sup>(٨)</sup> من بعض خواص الانسان وصفاته. فافهم هذا، فان فيه لطفا.

وأما ما علل [به] <sup>(٩)</sup> الرماني <sup>(١٠)</sup> ومن ذهب مذهبه من ان هذا انما جاز من اجل انه ليس بقطع <sup>(١١)</sup> على احد الجائزين المحتملين فكلام لا يتحصل وهذر لا يعقل، لأنه زعم هو ومن رأى رأيه: ان القطع على احد الجائزين لا يكون الا فيما وقع بين نفي وإيجاب وذلك غير صحيح، لانه قد يقطع <sup>(١٢)</sup> على احد الجائزين وان لم يكن على الصفة التي قال، كقول القائل <sup>(١٣)</sup>: زيد والله منطلق، وزيد بلا شك خارج، وكيف يصح لقائل ان يقول: ان قولنا: دعوت الله سميعا، ليس بقطع <sup>(١٤)</sup> على انه <sup>(١٥)</sup> سميع، وان كان لم يقع بين نفي وإيجاب. وانتصاب «سميع» في قولنا: دعوت الله سميعا، على انه حال من الله [تعالى] <sup>(١٦)</sup> ليس برأي متفق عليه، ولكنه يجوز ان يكون نصبا على المدح والتعظيم، ويجوز ان يكون نصبا على

(١) الزيادة من ل.

(٢) سقطت في د.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في د. وفي ل: الموجودة لها.

(٥) في د: ولا يخرجها.

(٦) في ل: حالا.

(٧) سقطت في و، ل.

(٨) في ل، د: تعريته.

(٩) سقطت في و.

(١٠) هو علي بن عيسى الرماني، كان اماما في العربية في طائفة الفارسي والسيرواني. صنف: التفسير، شرح اصول ابن

السراج، شرح سيويه، شرح المقتضب، وغيرها. مات سنة اربع وثمانين وثلاثمائة (بغية الرواة ١٨٠/٢ - ١٨١).

(١١) في ل: انه ليس قطع، وفي د: انه ليس فيه قطع.

(١٢) في و: يقع، والتصحيح من ل، د.

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) في ل، د: ليس فيه قطع.

(١٥) سقطت في و.

(١٦) في ل: عن.

القطع على رأي الكوفيين<sup>(١)</sup>. ومعنى القطع عندهم أنه أراد<sup>(٢)</sup>: دعوت الله السميع، على الصفة، فلما قطع الالف واللام من الصفة نصبها، ونحوه قول امرئ القيس:

وعالين قنوانا من البسر احمر<sup>(٣)</sup> .....

قالوا: أراد من البسر الاحمر ثم قطع الالف واللام [فنصب، ويجوز ان يقال في سميع انه بدل من الله تعالى]<sup>(٤)</sup> ويجوز ان يكون حالا من التاء في «دعوت»<sup>(٥)</sup> ويكون «سميعا»<sup>(٦)</sup> ها هنا بمعنى «سميع» كما قالوا: «عذاب اليم» بمعنى «مؤلم» فيكون كقول عمرو بن معدى كرب<sup>(٧)</sup>:

أمن ريحانة الداعي السميع يُنْزِرُنِي وَأَصْحَابِي هُجِرُوعُ<sup>(٨)</sup>

ومن استجاز من النحويين ان يجعله حالا من الله تعالى فمجاز قوله على<sup>(٩)</sup> ما قدمنا ذكره. وشيء آخر وهو ان يذهب بالسماع ها هنا الى معنى القبول فلما كان الله تعالى قد<sup>(١٠)</sup> يقبل دعاء الداعي وقد لا يقبله<sup>(١١)</sup> اشبه ذلك الانتقال بالاضافة الى الداعي وان كان الله تعالى لم يزل سميعا ولا يزال، وصفات الله تعالى<sup>(١٢)</sup> يضعب الكلام فيها لمجانبتها<sup>(١٣)</sup>

---

(١) انظر الانصاف ص ٤٦٨.

(٢) في و: انهم أرادوا.

(٣) من الطويل، وصدرة: سوامق جبار اتيت فروعه. (ينظر ديوانه ص ٥٧) والسوامق من النخل المرتفعات الطوال، والجبار الذي قد فلت البد لظوله، والاثيث الغزير. وقوله: عالين قنوانا. أي قد أدرك هذا النخل وايئع تمايلت عروقه وهلتها فروعه. والقنوان العذوق، والبسر ما احمر من التمر.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: دعوته، والتصحيح من ل، د.

(٦) في ل، د: سميع.

(٧) هو عمرو بن معدى كرب الزينى، من مذبح ويكنى ابا ثور، وهو ابن خالة الزبيرقان بن بدر. وكان من فرسان العرب المشهورين بالبأس في الجاهلية. أدرك الاسلام وقدم على رسول الله (ص) فأسلم ثم ارتد بعد وفاته فبقي ارتد باليمن ثم هاجر الى العراق فأسلم وشهد القادسية (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٨٩/١ - ٢٩١).

(٨) من الوافر (ينظر ديوانه ص ١٣٦)، واللسان مادة (سميع). قال ابن منظور: فهو في هذا البيت بمعنى السميع وهو شاذ، والظاهر الاكثر من كلام العرب ان يكون السميع بمعنى السامع مثل عليم وعالم وقدير وقادر.

(٩) في ل، د: فمجاوزه على قوله. ....

(١٠) سقطت في د.

(١١) في و: يقبل، والتصحيح من ل، د.

(١٢) في ل، د: عزوجل.

(١٣) في ل، د: لمخالفتها.



صفات البشر فتحمل على ما ينبغي ان يوصف به لا على المعاني المعهودة ، تعالى ان يشبه شيئا او يشبهه شيء.

وانما قلنا انها تأتي بعد كلام تام او في حكم التام ، لقولهم : [ضربي زيدا قائما] <sup>(١)</sup> ، واكثر شربي السويق ملتوتا <sup>(٢)</sup> ، فهذه الاحوال <sup>(٣)</sup> لا يستغنى عنها ، لانها سدت مسد خبر المبتدا <sup>(٤)</sup> فلم يكن بد منها كما انه لا بد من الخبر ، والنحويون يجعلون العامل في هذه الاحوال «كان» مضمرة ويقدرونها احيانا بالمضي وحيانا بالاستقبال فيجيزون ان يكون التقدير ، ضربي زيدا اذ كان قائما واذا كان [قائما] <sup>(٥)</sup> ، ويجوز في بعضها ان يكون حالا من الفاعل والمفعول <sup>(٦)</sup> ومنها ما لا يكون الا من الفاعل فقط ، ومنها ما لا يكون الا من المفعول فقط .

وأما الضرب الذي يجوز ان يكون حالا من الفاعل والمفعول به فنحو هذه المسألة المتقدمة . الا ترى انه يجوز ان يكون التقدير : ضربي زيدا اذ كنت قائما واذا كنت قائما . ويجوز ان يكون التقدير : اذ كان قائما واذا كان قائما <sup>(٧)</sup> .

وأما النوع الذي لا يكون الا من المفعول فنحو قولهم : «اكثر شربي السويق ملتوتا» ، و «اكثر اكلي اللحم» <sup>(٨)</sup> مشويا وكقول لبيد :

عهدى بها الحى الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر وندام <sup>(٩)</sup>

---

(١) سقطت في و .

(٢) جاء في ويعد هذه العبارة : واكثر ضربي زيدا قائما .

(٣) في ل ، د : أحوال .

(٤) في و : لا ابتداء . والتصحيح من ل ، د .

(٥) سقطت في و . والعبارة فيها : اذا كان قائما واذا كان . اقول : يقدرونها باذا اذا ارادوا المضي ، وبانذا اذا ارادوا الاستقبال

(٦) في ل : ومن المفعول .

(٧) عبارة و : الا ترى انه يجوز ان يكون التقدير : اكثر ضربي زيدا اذ كنت قائما واذا كان قائما واذا كنت قائما .

والتصحيح من ل ، د .

(٨) سقطت في ل .

(٩) كذا في ل ، د . ورواية ثالثة من روايتي الديوان ص ٢٨٨ ، والكتابة ٩٨٨ . أما رواية الديوان الاولى فهي :

عهدى بها الانس الحميم وفيهم قبل التفرق ميسر وندام وفي و :

عهدى بهذا الحى الحميم وفيهم قبل التفرق ميسر وندام والبيت من الكامل ، وعهدى مرفوع بالابتداء ونحوي أو الانس معون عهدى والجميع نعته ، والميسر القمار ، والندام المنادمة

وأما النوع الذي لا يكون الا<sup>(١)</sup> من الفاعل وحده فتتركه: «أكثر ركوبي الفرس دارعا»، وفي هذه الاحوال<sup>(٢)</sup> سؤالات لاتصح الا بعد اقتضاء الاجوبة عنها<sup>(٣)</sup>.

منها ان يقول السائل: ما الذي احوجكم الى اضمار «كان» [في هذه المسائل لتكون عاملة في هذه الحال. وما الذي يمنعكم من ان تعملوا فيها المصدر]<sup>(٤)</sup> الذي هو ضربي ونحوه فالجواب ان المانع [لنا]<sup>(٥)</sup> من ذلك أننا ان اعملنا في هذه الحال المصدر كما سمتا<sup>(٦)</sup> صارت من صلة المصدر ولم يجوز<sup>(٧)</sup> ان تسد مسد الخبر. فلا يصح اعمال المصدر<sup>(٨)</sup> فيها الا [على]<sup>(٩)</sup> ان يكون الخبر مقدرا محذوفا، كأنك قلت: «ضربي زيدا قائما واقع أو كائنا»، وقد ذهب الى هذا بعض الكوفيين.

ومنها ان يقال: فاذا أضمرتم «كان» على زعمكم فما الذي يمنعكم [من]<sup>(١٠)</sup> ان تجعلوا (قائما ونحوه)<sup>(١١)</sup>، خيرا لكان المضمرة؟ وما الذي احوجكم الى ان تجعلوا<sup>(١٢)</sup> الحال التي تزعمون انها فضلة في الكلام سادة مسد الخبر الذي لا بد منه؟ فالجواب عن هذا السؤال الثاني ان يقال: انما قلنا ذلك لأننا رأينا العرب لم تستعمل [في]<sup>(١٣)</sup> هذه المواضع<sup>(١٤)</sup> الا أسماء منكورة<sup>(١٥)</sup> مشتقة من افعال، فحكمنا عليها بأنها احوال<sup>(١٦)</sup> اذ لو كانت اخبارا لكان المضمرة، كما اردت، لجاز ان تقع معارف ونكرات وبالأسماء المشتقة

---

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في د. وفي و، ل: الحال.

(٣) يقول المؤلف فيما بعد: والجواب عن هذا السؤال الثالث فالتصحيح لازم وهو في الاصل: عليها.

(٤) سقطت في و.

(٥) الزيادة من ل، د.

(٦) اي كلفنا التقدير. قال ابن منظور في اللسان (سوم): وسامه الامر اي كلفه اياه.

(٧) في و: ويمكن، والتصحيح من ل، د.

(٨) سقطت في ل.

(٩) الزيادة من ل، د.

(١٠) الزيادة في ل.

(١١) سقطت في د.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) في ل، د: هذا الموضع.

(١٥) في و: مذكورة، والتصحيح من ل، د.

(١٦) اقول: ويؤيد هذا الحكم مجيئها جملة بعد الواو كما في الحديث الشريف: اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد.

ومجيئها شبه جملة كما في قول الشاعر.

وأكثر ما النقى الصديق بمرحبا      وذلك لا يكفي الصديق ولا يرضي

وغير المشتقة كما يفعل فيما هو خبر لكان. فقد بان بهذا سداد ما فعله النحويون في هذه المسائل، وخطأ ما أردت ان تحمله<sup>(١)</sup> عليه.

ومن الاعتراضات في هذه الاحوال ان يقول السائل: فيلزمكم على هذا اذا قلتم: «زيد في الدار جالسا» ان تجعلوا «جالسا» حالا من «زيد» سد<sup>(٢)</sup> مسد الخبر. فالجواب: ان الحال عندنا لا تسد مسد الخبر الا اذا كان المبتدأ مصدرا<sup>(٣)</sup>، فلم يلزم ما سمتنا<sup>(٤)</sup> اياه.

فان قال قائل<sup>(٥)</sup>: لم<sup>(٦)</sup> وجد ذلك عندكم في المصدر خاصة<sup>(٧)</sup> دون غيره؟ فالجواب: ان يقال: انما لزم ذلك لان التقدير «ضربي زيدا اذا كان قائما»، و«اذ كان قائما»<sup>(٨)</sup> ولو ذكرت «اذ واذا» في هذه المسائل<sup>(٩)</sup> لكاتا هما الخبرين عن المصدر، ولكن الطرفين حذفنا وسدت الحال مسدهما لما بين الاحوال والظروف من المناسبة، فكما ان ظروف الزمان لا تكون اخبارا عن الجثث وانما تكون اخبارا عن المصادر فكذلك وجب ان لا تسد [الحال]<sup>(١٠)</sup> مسد الخبر الا عن المصدر<sup>(١١)</sup> [بل اذا لم يحز<sup>(١٢)</sup> في الطرف الزماني الذي هو الاصل ان يسد مسد الخبر الا عن المصدر]<sup>(١٣)</sup> فما ناب منابه اخرى بذلك.

فان قيل<sup>(١٤)</sup>: فقد وجدناكم تجعلون الحال سادة مسد خبر<sup>(١٥)</sup> ما ليس بمصدر، فتجيزون «اكثر شربي السويق. ملتوتا» و«أخطب ما يكون الامير قائما» و«اكثر»<sup>(١٦)</sup> و

(١) في ل، د: تحملها.

(٢) في ل، د: سد.

(٣) اقول: او اسم تفضيل مضافا الى مصدر صريح او مؤول. قال ابن مالك

كضربي العبد مينا واتم تبني الحق منوطا بالحكم  
ينظر ابن عفل ٢٤٧/٨.

(٤) في و: ما سالتنا.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) في ل، د: ولم.

(٧) في ل: بخاصة.

(٨) في ل، د: ضربي اذ كان قائما واذا كان قائما.

(٩) في ل، د: المسألة.

(١٠) سقطت في و.

(١١) في و: المصادر، والتصحيح من ل، د.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) في ل، د: فان قال قائل.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) في ل: راكتب.



«اخطب» ليساً مصدرين . فالجواب ان خاصّة «أفعل» الذي يراد به المفاضلة انه اذا اضيف الى شيء صار منه جزء<sup>(١)</sup> . الا ترى انه لا يجوز ان يقال: «فرسك أفضل الحمير» ، وانما يقال: «فرسك أفضل الخيل» ، فلما كان «أفعل» في هذه المسألة<sup>(٢)</sup> المذكورة مضافاً الى المصدر أو الى ما هو في حكم المصدر صار كالمصدر وسقط جميع ما اعترض به هذا المعترض .

ويجب ان يفهم في هذا الموضع ان النحويين لم يريدوا بقولهم: ان الحال فضلة في الكلام [ان الحال لا معنى لها ولا فائدة تحتها، وانما المراد بذلك شيئان:

أحدهما: ]<sup>(٣)</sup> ان الحال حكمها ان تأتي بعد كلام تام<sup>(٤)</sup> لو سكت عليه المتكلم لاستقل<sup>(٥)</sup> بنفسه .

والثاني: ان الحال لا تستقل بنفسها ولا يسند اليها وانما تكون ابداً تابعة لغيرها .

---

(١) في ل، د. صار جزءاً منها .

(٢) في ل: المسائل .

(٣) سقطت في و .

(٤) سقطت في ل، د .

(٥) في ل: لاشتغل .

## باب الابتداء

قال أبو القاسم في هذا [الباب] <sup>(١)</sup> حين ذكر المبتدأ [والخبر] <sup>(٢)</sup> : والابتداء معنى رفعه وهو مضارعة <sup>(٣)</sup> للفاعل وذلك ان المبتدأ لا بد له من خبر، ولا بد للخبر من مبتدأ يسند اليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه. فلما ضارع المبتدأ الفاعل رُفع <sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: لا أحفظ خلافا بين النحويين فيما وقفت عليه من مذاهبهم في ان حكم المرفوع ان يكون في الرتبة قبل المجرور والمنصوب <sup>(٥)</sup>، فان <sup>(٦)</sup> الجملة المفيدة تتركب من المرفوعات من غير ان تحتاج الى منصوب ولا مجرور كقولك: «قام زيد» و«عبد الله خارج». ولا تتركب جملة مفيدة من منصوبات ولا مجرورات حتى يكون في الجملة اسم مرفوع تعتمد عليه الجملة ويقع الاسناد اليه <sup>(٧)</sup>. ولأجل هذا رفع المفعول الذي لم يسم فاعله عند <sup>(٨)</sup> عدم الفاعل الا ان يكون المنصوب او المجرور في تأويل المرفوع كقولك: «ان زيدا في الدار»، و«ما يأتي <sup>(٩)</sup> من رجل».

واختلف النحويون في المبتدأ والفاعل. أيهما في الترتيب قبل صاحبه؟ فذهب قوم الى ان رتبة الفاعل ان يكون قبل المبتدأ، ومن حجتهم ان سيبريه قدم في كتابه الكلام على الفاعل وما تعلق به قبل كلامه على المبتدأ وخبره <sup>(١٠)</sup> وزعموا ان المبتدأ يرتفع بمضارعة

(١) سقطت في و.

(٢) الزيادة من د.

(٣) في و، د: والابتداء معنى رفعه مضارعة . والتصحيح من د. والجملة ص ٤٨.

(٤) ينظر الجملة ص ٤٨.

(٥) في ل. د: قبل المنصوب والمجرور.

(٦) في ل. د: لأن.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في ل. د: حين.

(٩) في ل. د: جاء.

(١٠) في ل. د: وخبر.

الفاعل وهو الظاهر من مذهب أبي القاسم، وزعم آخرون أن رتبة المبتدأ أن يكون قبل الفاعل، وهؤلاء يرون أن الفاعل يرتفع بمضارعتة للمبتدأ، واحتجوا بقول سيويه:

«واعلم أن الاسم أول أحواله<sup>(١)</sup> الابتداء وإنما يدخل الرفع والناصب<sup>(٢)</sup> سوى الابتداء والجار<sup>(٣)</sup> على المبتدأ<sup>(٤)</sup> وهذا هو الظاهر من مذهب ابن السراج<sup>(٥)</sup> في الأصول، لأنه بدأ بباب المبتدأ وخبره وأتى بعد ذلك بباب الفاعل<sup>(٦)</sup>، وكذلك فعل أبو علي الفارسي في كتاب الايضاح، واضطرب في ذلك كلام أبي العباس محمد بن يزيد البرد<sup>(٧)</sup>. فقال في مقتضبه<sup>(٨)</sup>: إنما كان الفاعل رفعا<sup>(٩)</sup> لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وتجب بها<sup>(١٠)</sup> الفائدة للمخاطب، والفعل والفاعل<sup>(١١)</sup> بمنزلة المبتدأ وخبره<sup>(١٢)</sup> إذا قلت: قام زيد. فهو بمنزلة قولك: القائم زيد<sup>(١٣)</sup>»

وقال أبو جعفر [بن] <sup>(١٤)</sup> النحاس: سمعت ابن كيسان يقول: كان المبرد يقول: ارتفع المبتدأ لوقوعه موقع الفعل كما رفع الفعل لوقوعه موقع الاسم<sup>(١٥)</sup> أراد: أن المبتدأ للخبر<sup>(١٦)</sup> كالفاعل للفعل. قال أبو جعفر وحكى لي عنه علي بن سليمان أنه قال: رفعته لأنه يشبه الفاعل، ففي القول الذي حكاه عنه ابن كيسان جعل خبر المبتدأ بمنزلة الفاعل، وفي هذا القول الذي حكاه علي<sup>(١٧)</sup> بن سليمان جعله<sup>(١٨)</sup> بمنزلة الفاعل وقال في المقتضب: الرفع

(١) هكذا في الكتاب ٧/١. وفي جميع الأصول: أوله.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة وفي الكتاب ٧/١: الناصب والرفع.

(٣) في ل: والجار.

(٤) في و: الابتداء، والتصحيح من ل، د، والكتاب ٧/١.

(٥) في ل: من كلام أبي بكر بن السراج. وفي د: من مذهب أبي بكر السراج.

(٦) المبتدأ ص ١٨ والخبر ص ٢٣ والفاعل ص ٣٣ (الأصول الجزء الأول).

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في ل، د: المقتضب.

(٩) سقطت في ل، وهي موجودة في و، د، والمقتضب ٨٨.

(١٠) في و: فبها، والتصحيح من ل، د، والمقتضب ٨٨.

(١١) كذا في و، د. وفي ل: فالفعل والفاعل. وفي المقتضب ٨٨: فالفاعل والفعل.

(١٢) كذا في و. وفي ل، د. المبتدأ والخبر. وفي المقتضب ٨٨: الابتداء والخبر.

(١٣) ينظر المقتضب ج ١ ص ٨. تحقيق محمد عد الخالق عسيرة.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في ل، د: رفعت المبتدأ بوقوعه موقع الفعل، كما أرفع الفعل بوقوعه في موقع الاسم.

(١٦) سقطت في ل.

(١٧) سقطت في ل.

(١٨) في ل، د: جعل مبتدأ.



له تعريته من العوامل<sup>(١)</sup> . وإلى هذا ذهب أبو عمر الجرمي وأبو سعيد السيرافي وكثير من البصريين . وذكر القراء أنه مذهب الخليل ، وناقضه فيه . وأصحاب الخليل لا يعرفون هذا . وحكى<sup>(٢)</sup> أبو جعفر [بن] <sup>(٣)</sup> النحاس عن أبي إسحاق الزجاج أنه قال : رفعت المبتدأ ، لأنه في المعنى يشبه الفاعل ، لأنك تحدث عنه كما تحدث عن الفاعل . [قال]<sup>(٤)</sup> وقال سيبويه : إن المبتدأ يعمل فيها بعده<sup>(٥)</sup> ومن هذا المعنى<sup>(٦)</sup> استنبط أبو العباس المبرد قوله : رفعت المبتدأ لوقوعه موقع الفعل . وإنما وقع [هذا]<sup>(٧)</sup> الخلاف فيه لأنه من المواضع المشكلة . لا ترى أنك إذا قلت : «زيد قام» ، و«قام زيد»<sup>(٨)</sup> . فكل واحد منهما يحدث عنه مسند إليه غير إن حديث المبتدأ بعده وحديث الفاعل قبله . وكذلك كان قطرب يزعم : أنك إذا قلت : «زيد قام» ، أن «زيداً» فاعل في حال تقديمه<sup>(٩)</sup> كما هو في حال تأخير<sup>(١٠)</sup> ، ولم يفرق بين الفاعل اللفظي والمعنوي ، وإن ذلك لو كان كما زعم لم يجوز أن يقول : زيد قام<sup>(١١)</sup> أبوه ، فيرفع بقام فاعلاً آخر ، وإن ذلك يوجب عليه أن يقول في التثنية والجمع : «الزيدان قام» و«الزيدون قام» فيخلى<sup>(١٢)</sup> الفعل من الضمير في حال تأخير<sup>(١٣)</sup> كما يفعل [به]<sup>(١٤)</sup> في حال تقديمه . وقد حكى مثل هذا القول الفاسد عن ثعلب<sup>(١٥)</sup>

(١) عبارة المتنضب ١٢٦/٤ : فأما رفع المبتدأ فبالابتداء ، ومعنى الابتداء : التنبه والتعريفة عن العوامل غيره ، وهو أول الكلام وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتداء على المبتدأ .

(٢) في ل . رحكاه .

(٣) سقطت في و .

(٤) سقطت في و .

(٥) عبارة سيبويه في الكتاب ٢٧٨/١ : وأعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو أو يكون في مكان أو زمان . وهذه الثلاثة بذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ . فأما الذي يبني عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء

(٦) في ل ، د : الموضع .

(٧) الزيادة من ل ، د .

(٨) في و : زيد قائم أو قائم زيد . والتصحيح من ل ، د .

(٩) في ل ، د : تقدمه .

(١٠) في ل ، د : تأخره .

(١١) في و : قائم . والتصحيح من ل ، د .

(١٢) في ل : بفرد .

(١٣) في ل ، د : تأخره .

(١٤) سقطت في و .

(١٥) هو أبو الناس أحمد بن يحيى النحوي ، المعروف بثعلب . صنف كتاباً كثيرة منها كتاب الفصيح وكتاب ما تلحن فيه العامة وغيرهما . توفي سنة ٢٩١ (وفيات الأعيان ٨٤/١ - ٨٧)

قال المفسر: والاشبه عندي ان تكون مرتبة المبتدأ قبل مرتبة الفاعل على ما رتبته<sup>(١)</sup> ابو بكر بن السراج في الاصول، والفارسي في الايضاح. ويقوي ذلك ان حكم المبتدأ ان يؤتى به أولا لثان<sup>(٢)</sup> وحكم الفاعل ان يؤتى به ثانيا لاول. اعني: ان حكم المبتدأ ان يقدم قبل الحديث عنه فيكون حديثه تابعا له في الاخبار، وان<sup>(٣)</sup> حكم الفاعل ان يقدم<sup>(٤)</sup> الحديث عنه [قبله فيصير]<sup>(٥)</sup> تابعا لحديثه قبل ان يعرض للمبتدأ المجاز، والاشخاص مقدمة في الرتبة قبل حركاتها الموجودة منها وقبل تأثيراتها في غيرها. وأيضا فان الفاعل يجوز ان ينعكس مبتدأ ابدا ما لم يكن فيه ضمير عائد الى مفعوله والمبتدأ ليس له<sup>(٦)</sup> ان ينعكس فاعلا في كل موضع كقولك: «زيد أخوك»، و«القائم في الدار زيد»، ونحو ذلك. وأيضا فانا نجد الفاعل وحديثه يسدان مسد الخبر عن المبتدأ نحو قولك: «زيد قام ابوه»، ولا نجد مبتدأ وخبرا يسدان مسد حديث الفاعل<sup>(٧)</sup> [ولا مسد الفاعل]<sup>(٨)</sup> كما يسد الفاعل وفعله مسد المبتدأ في قولهم: «حبذا زيد» في رأي من يرى ذلك، وأيضا فان المبتدأ لما كان حكمه ان يكون عاريا من عامل لفظي يقترون به، وكان حكم الفاعل ان يكون غير عار من عامل لفظي يقترون به صار المبتدأ شبيها بالبيط والفاعل شبيها بالمركب وان لم يكونا كذلك في الحقيقة.

وللنحويين اقوال كثيرة في حقيقة الرفع للمبتدأ. ما هو؟ بعد اتفاقهم على ان عامله معنوي سوى ما قدمنا ذكره. فأحسن ما قيل [فيه]<sup>(٩)</sup>: ان المعنى الرفع له عناية المتكلم واهتمامه<sup>(١٠)</sup> وانه جاء به ليسند اليه ما بعده فهو بمثابة ملك نوه بانسان وعني بامر له ليسند اليه اموره ويقلده اياها، والفاعل بمثابة رجل رفعته افعاله التي فعل.

قال<sup>(١١)</sup> ابو جعفر بن النحاس: سمعت ابن<sup>(١٢)</sup> كيسان يقول: المعنى الذي رفع

(١) في ل: د: رتب.

(٢) في ل: أو لثاني.

(٣) في و: لأن. والتصحيح من ل: د.

(٤) في ل: يتقدم.

(٥) سقطت في د.

(٦) في ل: د: يمكن.

(٧) اقول: يريد به الحديث عن الفاعل وهو الفعل.

(٨) سقطت في و.

(٩) الزيادة من ل: د.

(١٠) في ل: د: اقباله.

(١١) في ل: د: وقال.

(١٢) في ل: د: س.

المبتدأ عندي هو ان العامل لا يقع الا قبل المفعول [فيه] <sup>(١)</sup>. فاذا قلت: «قام زيد». ارتفع بفعله. فاذا <sup>(٢)</sup> قلت: «زيد قام». لم يكن بد من ان يكون في «قام» ضمير يعود الى «زيد»، لان المفعول فيه لا يكون قبل العامل كما تقول: «مررت بزيد». ثم تقول: «زيد مررت به». فتشغل العامل بضميره، فلما لم يجز ان ترفعه بلفظ الفعل لموضع الضمير وكان معناه كمعنى «قام زيد» رفعت بالمعنى اذ <sup>(٣)</sup> امتنع اللفظ. قال: فاذا قلت: «زيد اخوك». رفعت «زيدا» ايضا بالمعنى اذ كان ما بعده يقوم مقام الفعل، لانه حديث عن «زيد» كما ان الفعل حديث عنه.

قال: ورفعت «الاخ» بلفظ «زيد» لان لفظك بزيد كلفظك بالفعل قبل الفاعل. وكان ابن كيسان يرد قول من زعم ان التعرية <sup>(٤)</sup> هي العاملة في المبتدأ، ويقول: ان العامل اذا عمل <sup>(٥)</sup> بظهوره شيئا لم يعمل بسقوطه. قال: والعوامل ترفع وتنصب وتخفض. فسقوط أيّا أوجب الرفع، فاذا <sup>(٦)</sup> كان سقوط الرفع هو الذي اوجب [الرفع] <sup>(٧)</sup> فهو اذن يعمل عملا واحدا وجد او عدم، فلا ينبغي اذا وجد ان يسمى عاملا، لانه لم يرد <sup>(٨)</sup> شيئا كان معدوما قبل ظهوره. قال: وإن كان سقوط الناصب هو الذي يوجب الرفع، فهو اذا عدم أقوى منه اذا وجد لأن الرفع أقوى من الناصب. قال <sup>(٩)</sup>: وان كان سقوط الخافض هو الرفع لزم فيه ما يلزم في الناصب، وان كان سقوط جميعها اوجب الرفع لزم ايضا مثل ما ذكرنا <sup>(١٠)</sup>.

وقيل كيف تختلف اعمالها اذا ظهرت، وتستوى اذا سقطت. فيلزم على هذا ان لا تكون التعرية <sup>(١١)</sup> وحدها هي العاملة، ولزم ان يكون ثم عامل غير التعرية <sup>(١٢)</sup>! واحتج

(١) سقطت في و.

(٢) في ل: واذا.

(٣) في و: اذا. والتصحيح من ل، د.

(٤) في و: التعدية، والتصحيح من ل، د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل، د: فان.

(٧) سقطت في و.

(٨) في ل، د: يزد.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل، د: ذكرناه.

(١١) في ل: التعدية.

(١٢) في ل: التعدية.



الذين قالوا بالتعزية بان قالوا: ان العوامل في صناعة النحول ليست عوامل في الحقيقة انما<sup>(١)</sup> هي أدلة على المعاني المختلفة، وعدم الدليل قد يكون دليلا كما يكون<sup>(٢)</sup> وجوده كثوين. ابيضين صبغنا احدهما وتركنا الاخر عاريا [من الصبغ]<sup>(٣)</sup> فكما ان وجود الصبغ في احدهما علامة ينفصل بها عن صاحبه فكذلك عدمه من الاخر.

وزعم الكوفيون ان المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ<sup>(٤)</sup>، ورد عليهم ابو اسحاق وغيره بان قالوا: هذا محال، لانهم يجعلون كل واحد منهما عاملا معمولا فيه في حال واحدة، ومن<sup>(٥)</sup> جهة واحدة. قالوا: وايضا فان حق العامل ان يكون قبل المعمول فيه، وحق المعمول فيه ان يكون بعد العامل فيه، فيجب من هذا ان [حق]<sup>(٦)</sup> كل واحد منهما ان يكون متقدما متأخرا.

قالوا: ويلزمهم ان لا ينصبوا المبتدأ اذا دخلت عليه «ان» وايضا فانا نقول: «زيد قائم». فقائم قد رفع ضميرا مستترا فيه، فان كان «قائم» هو الذي رفع «زيدا» [ايضا]<sup>(٧)</sup> فقد رفع العامل شيئين على وجه الاشتراك. ويلزمهم ان [يخلوا «قائما» من الضمير لانه قد رفع اسما ظاهرا، ويلزمهم ان]<sup>(٨)</sup> يقدموا الفاعل على العامل فيه، ويلزمهم ان لا يميزوا «زيد خلقتك»، فان زعموا ان «خفلك» انتصب بالخلاف للاول<sup>(٩)</sup>، لزمهم ان ينصبوا كل شيء يخالف<sup>(١٠)</sup> غيره، ومع هذا فكل واحد منهما قد خالف صاحبه. فمن اين<sup>(١١)</sup> اوجب الخلاف نصب احدهما دون الاخر؟

ويروى ان الجرمي قال للفراء: بم نرفع «هندا» من قولنا: «هند التي اكرمتها»؟ فقال: بالعائد عليها<sup>(١٢)</sup> من ضميرها. فقال له الجرمي: فقد اعملت ما في الصلة<sup>(١٣)</sup> فيما قبل الموصول. فسكت الفراء، ولم يجر جوابا.

(١) في ل: انما.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في و.

(٤) انظر المسألة ٥ في كتاب الانصاف ص ٤٤.

(٥) في ل، د: من.

(٦) سقطت في و.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في و.

(٩) في ل: الاول.

(١٠) في ل، د: خالف.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ل، د.

(١٣) في ل، د: يند.

## مسألة

قال أبو القاسم في هذا الباب : وأعلم أن الاسم المبتدأ يخبر عنه بأحد أربعة أشياء :  
باسم هو هو كقولك : «زيد قائم» ، و «الله ربنا» ، و «محمد نبينا» ، و «عبد الله أخوك»<sup>(١)</sup> ،  
وما أشبه ذلك ، أو بفعل ، وما اتصل به من فاعل ومفعول كقولك : «زيد خرج»<sup>(٢)</sup> ، وعبد  
الله أكرم أخاك ، وما أشبه ذلك<sup>(٣)</sup> ، أو بظرف كقولك : «زيد عندك» ، ومحمد في الدار<sup>(٤)</sup> ،  
وعبد الله أمامك<sup>(٥)</sup> ، أو بجملة نحو قولك : «زيد أبوه قائم»<sup>(٦)</sup> .

قال المفسر : هذا التقسيم خطأ ، لأنه جعل الفعل والفاعل وما اتصل به قسما على  
حدثه ، وأخرجه من الجمل ، وحكمه حكم الجمل . والصحيح أن يقال :

أن الاسم المبتدأ يخبر عنه بثلاثة أشياء : باسم مفرد هو هو وجملة ، وظرف .

وينقسم المفرد ثلاثة أقسام : مفرد مشتق كقولك : «زيد قائم» ومفرد غير مشتق  
كقولك : «القائم زيد» ، و «الذي في الدار عمرو» ، ومفرد منزل منزلة المشتق كقولك ، «زيد  
أبوك» ، و «زيد حاتم جودا»<sup>(٧)</sup> .

وتنقسم الجملة أيضا ثلاثة أقسام : جملة مركبة من مبتدأ وخبر ، وجملة مركبة من فعل  
وفاعل ، أو ما سد<sup>(٨)</sup> مسد الفاعل ، وجملة مركبة من شرط وجزاء .

وينقسم الظرف ثلاثة أقسام : ظرف<sup>(٩)</sup> زمان ، وظرف مكان ، وجزاء ومجرور .  
ويلحق بكل واحد من الثلاثة شيء يجري مجراه ، أو ينزل<sup>(١٠)</sup> منزلته .

(١) سقطت في د ، وهي موجودة في الجمل ص ٤٨ .

(٢) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٤٩ : زيد خرج أبوه .

(٣) كذا في د ، والجمل ص ٤٩ . وفي ل ، د : وما أشبه .

(٤) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٤٩ : محمد في الدار وزيد عبد .

(٥) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٤٩ : وما أشبه ذلك .

(٦) ينظر الجمل ص ٤٨ - ٤٩ .

(٧) سقطت في ل ، د

(٨) في ل ، د : يسد

(٩) سقطت في ل .

(١٠) في ل ، د : وينزل .

فالذي يسدّ مسدّ المفرد [الواو] <sup>(١)</sup> في نحو قولك: «كل انسان وضيعة» <sup>(٢)</sup>، والذي يسدّ مسدّ الجملة الامر والنهي ونحوهما، والذي يسدّ مسدّ الظرف الحال في نحو قولك: «ضربي زيدا قائما» (والله اعلم) <sup>(٣)</sup>.

### مسألة

قال ابو القاسم: واعلم انه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه الا اذا كان فعلا فانه لا يجوز تقديمه عليه <sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: اذا كان [خبر] <sup>(٥)</sup> المبتدأ معرفة كقولك: «زيد أخوك»، لم يجوز ايضا تقديمه عند جماعة من النحويين، فلا يقال: «أخوك زيد» على ان يكون خبرا مقدما، لئلا يلتبس الخبر <sup>(٦)</sup> بالمخبر عنه، ولكن ايها تقدم كان [هو] <sup>(٧)</sup> المبتدأ وما بعده الخبر، واذا كان خبر المبتدأ فعلا لواحد كقولك: «أخوك خرج»، لم يجوز تقديمه عند احد علمناه <sup>(٨)</sup> لا يقال: «خرج أخوك»، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل. فاذا لحقت بالفعل <sup>(٩)</sup> ضمير الاثنين فقلت: «أخواك خرجا» <sup>(١٠)</sup>، أو ضمير الجماعة فقلت: «أخوتك خرجوا» جاز التقديم والتأخير عند بعض النحويين [فتقول: خرجا أخواك وخرجوا أخوتك] <sup>(١١)</sup> لان هذا موضع قد أمن فيه اللبس الذي كان في فعل الواحد، ومن النحويين من يجعل «الالف» و«الواو» حرفين يدلان على التثنية والجمع كما تدل «التاء» على التأنيث في قولك: «قامت هند»، ولا يجعلهما <sup>(١٢)</sup> ضميرين، ويجعل ما بعد الفعلين مرتفعا على انه فاعل [لا] <sup>(١٣)</sup> على انه خبر مقدم. ومنهم من يميز ان يكون «الالف» و«الواو» ضميرين فاعلين عائدين على

(١) سقطت في و.

(٢) في ل، د: كل انسان وشأنه، وكل امرئ وضيعة.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) ينظر الجمل ص ٤٩.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل، د: المخبر به.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل: نلا.

(٩) في ل، د: الفعل.

(١٠) في ل: قاما.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في ل: ولا يعنينا.

(١٣) سقطت في و.



مذكورين ، وما بعدهما بدل منها .

قال ابو القاسم : واعلم ان ظروف الزمان<sup>(١)</sup> لا تكون اخبارا عن الجثث<sup>(٢)</sup> ، ولكن تكون اخبارا عن المصادر كقولك : «الخروج غدا» و «قدوم عبد الله بعد غد»<sup>(٣)</sup> ولو قلت : «زيد غدا ، او اليوم»<sup>(٤)</sup> لم يكن كلاما مستقيا<sup>(٥)</sup> .

قال المفسر : هذا الذي قاله صحيح لا خلاف فيه ، غير انه يحتاج<sup>(٦)</sup> الى تقييد وذلك ان يقال : الا ان يتضمن الخبر معنى تقع به الافادة كقولك : «زيد في يوم طيب» ، و «نحن في زمان سوء» ، وعلى هذا اجاز النحويون «الجباب»<sup>(٧)</sup> شهرين و «الثلج شهرين» على معنى «لبس الجباب شهرين» و «نزول»<sup>(٨)</sup> الثلج شهرين . وقد<sup>(٩)</sup> اجازوا «الليلة الهلال» ، لانه مُضمَّن معنى الحدوث . والمكان العام<sup>(١٠)</sup> الذي لا يجوز ان يخلو منه الشخص لا يجوز ان يكون خبرا عن الشخص ، ولا عن الحدث . الا ترى ان قائلنا لو قال : «زيد»<sup>(١١)</sup> في مكان او «الجلوس في موضع» لم يجوز ، لان المخاطب قد علم ان الشخص والحدث لا ينفكان من مكان وموضع . فاذا قال : في مكان كذا او [في]<sup>(١٢)</sup> موضع كذا جاز<sup>(١٣)</sup> ؛ لان المخاطب تحصل له بالاخبار فائدة كان يجهلها . فالزمان لا يختص بهذا دون المكان . فالحكم في هذا ان يقال : ما وقعت فيه فائدة جاز ان يكون خبرا ، وما لم<sup>(١٤)</sup> تقع فيه فائدة لم يجوز ان يكون خبرا ، ولا يخص الزمان<sup>(١٥)</sup> ؛ لان تخصيص الزمان بهذا [فيه]<sup>(١٦)</sup> ايهام ان ذلك جائز في المكان على الاطلاق .

(١) في ل ، د : ان الظروف من الزمان ، وهي كذلك في الجمل ص ٥٠ .

(٢) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٥٠ : الجنة .

(٣) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٥٠ : الخروج وقدوم عبد الله وبعد غد .

(٤) كذا في و ، د . وفي الجمل ص ٥٠ . زيد غدا واليوم . وفي ل : زيد غدا .

(٥) . ينظر الجمل ص ٥٠ .

(٦) في و : لا يحتاج . والتصحيح من ل ، د .

(٧) الجباب جمع جبة . جاء في اللسان : والجنة ضرب من مقطعات الثياب تلبس وجمعها جيب وجباب . (أقول : تنجباب بكسر الجيم) .

(٨) في ل ، د : شرب .

(٩) سقطت في ل ، د .

(١٠) في و : العامي . والتصحيح من ل ، د .

(١١) في ل : لن زيدا .

(١٢) سقطت في و .

(١٣) سقطت في ل . وفي د : في موضع كذا وفي مكان كذا .

(١٤) سقطت في ل .

(١٥) في ل ، د : زمان من غيره .

(١٦) سقطت في و .

## باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره

قال أبو القاسم في هذا الباب<sup>(١)</sup>: والرفع أجود إلا في الاستفهام، والامر، والنهي، والجحد، والعرض، والجزاء<sup>(٢)</sup>، فإنه يختار فيها<sup>(٣)</sup> النصب وإن اشتغل الفعل بضميره<sup>(٤)</sup>

قال المفسر: هذا الكلام فيه خلل من جهتين<sup>(٥)</sup>.

أحدهما<sup>(٦)</sup> أنه يؤهم القارئ<sup>(٧)</sup> للكتابة أن النصب لا يختار إلا مع هذه الأشياء الستة التي ذكرها<sup>(٨)</sup> فقط: وليس كذلك لأن «التحضيض» يختار النصب فيه<sup>(٩)</sup> كقولك: «هلا زيدا أكرمه» وكذلك الدعاء كقولك: «زيدا رحمه الله»<sup>(١٠)</sup>.

والوجه [الثاني]<sup>(١١)</sup> أن هذه الأشياء لا يختار فيها النصب على الإطلاق بل تحتاج إلى تقييد وشروط أهمها أبو القاسم.

فأما الاستفهام فينقسم ثلاثة أقسام: قسم يختار فيه النصب كما ذكر. وهو كل اسم تقدمه حرف استفهام وجاء بعده فعل واقع على ضميره<sup>(١٢)</sup>، ولم يفصل بينه وبين الاستفهام بغير ظرف كقولك:

«أزيدا ضربته»، لأن الاستفهام إذا دخل على جملة فيها اسم وفعل كان بأن يليه الفعل أولى. فإن كان الضمير فاعلا كقولك: «أزيد قام» لم يجوز إلا الرفع، وكذلك إن فصلت بين

---

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: والتمني. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٥١.

(٣) في و، د: فيه. والتصحيح من ل، والجمل ص ٥١.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل: وإن اشتغل الفعل عنه بضميره. بنظر الجمل ص ٥١.

(٥) في ل، د: وجهين.

(٦) في ل، د: أحدهما

(٧) في ل: أن القارئ،

(٨) في ل: ذكر.

(٩) في ل، د: فيه النصب.

(١٠) في و: أرحمه. والتصحيح من ل، د.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في و: ضمير. والتصحيح من ل، د.

[الف] (١) الاستفهام وبين الاسم الذي يختار فيه النصب باسم ليس بظرف. فسيبويه يختار الرفع في الاسم ويجريه مجرى [ما] (٢) الاستفهام معه كقولك: «أأنت زيد ضربته» (٣). والاختش يختار النصب، ويرفع «أنت» بفعل مضمر، لان «التاء» في «ضربه» مرتفعة بفعل فيجري (٤) «أنت» مجرى «التاء» ويوقع ذلك الفعل المضمر على «زيد». وان كان الفاصل ظرفا لم يُعتد به واختير حينئذ (٥) النصب كقولك: «اليوم زيدا ضربته». وقسم يختار فيه الرفع. والنصب جائز، وهو عكس القسم المتقدم، وهو الاستفهام بالاسماء المتضمنة لحرف (٦) الاستفهام الموضوع موضع الهمزة كقولك: «ايهم ضربته»، «ومن حدثته» (٧) لان الاستفهام ها هنا ليس عن الفعل، انما هو عن الاسم فجري مجرى «زيد ضربته» حين لم يتقدم هذه الاسماء (٨) شيء هو بالفعل أولى. وقسم لا يجوز فيه الا الرفع وهو: كل استفهام وقع موقع خبر كقولك: «زيد هل ضربته»، لان ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله.

والامر ينقسم ثلاثة اقسام: قسم يختار فيه الرفع وهو: كل امر (٩) يراد به العموم كقوله تعالى: «واللذان يأتياها منكم فأذوهما» (١٠)، وقوله «والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما» (١١) فهذا القسم (يختار فيه الرفع، لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والابهام. وقسم (١٢) يختار فيه النصب وهو: كل امر (١٣) يراد به الخصوص مثل قولك: «زيدا اضربه» فهذا هو الذي يختار فيه النصب الذي ذكر ابو القاسم. وقسم لا يجوز فيه الا الرفع وهو:

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) ينظر الكتاب ٥٤٨.

(٤) في و: بفعله فجري.

(٥) سقطت في ل، د.

(٦) في ل: حرف.

(٧) في ل: حدثه.

(٨) في و: الاشياء. والتصحيح من ل، د. يدل على صحة هذا قوله في آخر هذا الباب: ان الاختيار في هذه الاسماء النصب

على الاطلاق لا يصح.

(٩) في ل: اسم.

(١٠) سورة النساء، الآية ١٦.

(١١) سورة المائدة، الآية ٣٨.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في ل: اسم.



كل أمر<sup>(١)</sup> كان باسماء الافعال كقولك: «زيد تراكه»<sup>(٢)</sup>، و«عمرو نزاله»<sup>(٣)</sup>، لأن هذا النوع من الامر لا يعمل فيما قبله، وكذلك لا يفسر<sup>(٤)</sup> عاملاً فيه. والنهي يجري مجرى الامر في عمومته وخصوصه، واسماء أفعاله.

والجحد ايضا ينقسم ثلاثة اقسام، قسم لا يجوز فيه الا الرفع وهو: ان يكون النفي بما ويتقدم الاسم قبلها كقولك: «زيد ما ضربته». وقسم يختار فيه النصب، وهو ان يكون النفي بلا، أو بلم، أو بلىن أو يتأخر الاسم بعد «ما» كقولك: «زيدا لم اضربه» و«عمرا»<sup>(٥)</sup> لن اضربه» و«زيدا لا اضربه» و«ما زيدا ضربته». وقسم في جواز النصب فيه خلاف وهو قولك<sup>(٦)</sup>: «أزيدا لست مثله».

والجزاء ينقسم قسمين: قسم لا يجوز فيه (الا الرفع)<sup>(٧)</sup> وهو كل<sup>(٨)</sup> ما كان الاسم فيه واقعا قبل حرف الشرط كقولك: «زيد ان تأته يكرمك»، لان ما بعد حرف الشرط لا يعمل فيما قبله، وقسم لا يجوز فيه الا النصب، وهو كل ما كان الاسم واقعا فيه بعد حرف الشرط<sup>(٩)</sup> كقولك: «ان زيدا تكرمه يأتك». فقد ظهر من كلامنا هذا ان قول ابي القاسم ان الاختيار في هذه الاسماء<sup>(١٠)</sup> النصب على الاطلاق لا يصح.

#### مسألة

ختم ابو القاسم هذا الباب بأن ذكر قول الله تعالى: «يدخل من يشاء في رحمة، والظالمين اعد لهم عذابا اليما»<sup>(١١)</sup>.

قال المفسر: هذه الآية من الباب غير انه لم يقدم لها مقدمة من المسائل التي ضمّنها

(١) في ل: اسم.

(٢) في ل، د: دراهه.

(٣) في ل، د: تراكه.

(٤) في و: لا يفسر.

(٥) في ل، د: زيدا.

(٦) في و: كقولك. والتصحيح من ل، د.

(٧) في ل، د: النصب.

(٨) سقطت في ل، د.

(٩) كذا في و. وفي ل، د: وضرب حكمه ان ينصب وهو ما وقع فيه الاسم بعد حرف الشرط. وقد سقطت في ل كلمة حكمه من هذه العبارة.

(١٠) في ل، د: الاشياء.

(١١) سورة الانسان، الآية ٣١. وينظر الجمل من ٥٣.

فيه . لانه لم يذكر حكم الافعال المتعدية بحرف الجر، وكان يجب ان يقول : اذا كان الفعل  
مما لا يتهدى الا بحرف جراً ضميرت فعلاً في معناه لا من لفظه ، لان ما يتعدى بحرف جر لا  
يجوز ان يضم كقولك : «زيدا مررت به» تقديره «لقيت زيدا مررت به» . و«عمرا نزلت  
عليه» تقديره «أتيت عمرا نزلت عليه» ثم يجيء بالاية بعد ذلك كما فعل سائر من تكلم في  
شاذ<sup>(١)</sup> الباب .

---

(١) في ل. د: هذا

## باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر

[وهي: كان، وأمسى، وأصبح، واخواتها]<sup>(١)</sup>

قال المفسر: سمي أبو القاسم هذه العوامل حروفا وليست بحروف<sup>(٢)</sup>، وهذا مما تعقبه<sup>(٣)</sup> الناس عليه، وقالوا<sup>(٤)</sup>: إنما هي أفعال ناقصة، ونقصانها لا يخرجها عن الفعلية كما أن «عسى ونعم ويثنى وفعل التعجب» لا يخرجها عن أن تكون أفعالا عدم تصرفها. قالوا: والدليل على أنها أفعال تصرفها بالماضي والاستقبال واشتقاق أسماء الفاعلين منها، واتصال الضمائر بها<sup>(٥)</sup> تارة [ظاهرة]<sup>(٦)</sup> في [نحو]<sup>(٧)</sup> «كنت، وكنت، وكنت» واستارها فيها تارة في نحو قولك: «زيد كان قائما». وأنها تعمل عملين؛ فترفع، وتنصب فتقول: «كان زيد منطلقا» كما تقول: «ضرب زيد عمرا» غير أن المنصوب بها<sup>(٨)</sup> هو المرفوع.

قال المفسر: وهذا الذي قالوه صحيح، وقد ذكرنا<sup>(٩)</sup> فيما مضى من كلامنا<sup>(١٠)</sup> أن النوع إذا كانت له خواص لم يلزم أن يوجد جميعها في كل شخص من أشخاص ذلك النوع، ولكن كل ما<sup>(١١)</sup> وجدت فيه تلك الخواص أو بعضها حكم له بحكم ذلك النوع كما أن بعض الأسماء قد<sup>(١٢)</sup> يتعري من بعض خواص الأسماء، ولا يخرجها ذلك عن أن تكون أسماء، وكذلك الصفات والأحوال قد يتعري بعضها من بعض خواص الصفات وخواص الأحوال، ولا يوجب ذلك أن تكون خارجة عن حكم أنواعها لنقصان ما نقص من

(١) سقطت في و. ينظر كتاب الجمل ص ٥٣ هي موجودة فيه.

(٢) أقول: استعملت العرب الحرف بمعنى الكلمة وسيرجع ابن السبكي عن تعنيه هذا. وجاء في اللسان في مادة (حرف): وكل كلمة نقرأ على الوجوه من القرآن تسمى حرفا، تقول: هذا في حرف ابن مسعود أي في قراءة ابن مسعود. أقول: ويسمى الكلمة بالحرف مجاز مرسل كتسمية الكلام بالكلمة. قال ابن مالك في أول الفهية: وكلمة بها كلام قديم.

(٣) في و: يعتبه. والتصحيح من ل، د.

(٤) في ل: وقال.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في و.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في ل، د: فيها.

(٩) في و: ذكر. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في و: كلامه. والتصحيح من ل، د.

(١١) في و، د: كلما. والتصحيح من د.

(١٢) سقطت في ل.



خواصها وشروطها. غير ان تسمية ابي القاسم لهذه العوامل حروفا ليس ببعيد<sup>(١)</sup> في القياس والنظر لعلتين:

احدهما: ان الفعل الصحيح انما وضع في اصل وضعه ليدل على حدث واقع في زمان محصل، وذلك الحدث هو خبره الذي يستفيدة المخاطب منه اذا ذكر، وذلك الحدث<sup>(٢)</sup> الذي هو خبره مضمن فيه<sup>(٣)</sup> غير خارج عنه. واحداث هذه الافعال التي هي اخبارها خارجة عنها غير مضمنة فيها. الا ترى انك اذا قلت: «قام زيد» و«كان زيد قائما» فانما تخبر عن «زيد» بالقيام في كلتا<sup>(٤)</sup> المسألتين. غير ان القيام مضمن<sup>(٥)</sup> في «قام» غير خارج عنه، والقيام خارج عن «كان» غير مضمن فيها. فلما كان الحدث الذي هو خبرها خارجا عنها اشبهت الحروف التي معناها في غيرها<sup>(٦)</sup>، وهذه العلة قال النحويون: انها داخلة على مبتدأ وخبر، لان الخبر الذي يستفيدة المخاطب بعدمها هو الذي يستفيدة بوجودها لم تزد فيه «كان» اكثر من انها جعلته في الماضي، وكان قبل دخولها ممكنا ان يكون في غيره فصار قولك: «كان زيد قائما» بمنزلة قولك: «زيد قائم فيما مضى» فافادت ما يفيد الظرف<sup>(٧)</sup>، وهذه العلة قالوا: «قائما» خبر كان، والأفعال لا يخبر عنها باتفاق، وانما هو خبر عن اسمها لا عنها<sup>(٨)</sup> وانما ارادوا بذلك انه خبر كان الذي ينبغي<sup>(٩)</sup>، ان يكون مضمنا فيها [غير خارج عنها]<sup>(١٠)</sup> وانما لم تبند الى «زيد» خبرا آخر اكثر من الخبر الذي كان مستندا اليه قبل دخولها. فهذا<sup>(١١)</sup> أحد وجهي مضاعفتها للحروف.

وأما الوجه الثاني: فانك اذا قلت: «زيد قائم» احتملت هذه الجملة معاني كثيرة غير محصلة من لفظ الجملة فتدخل علينا هذه العوامل ليحصل لكل واحد منها معنى من تلك المعاني التي كانت غير محصلة، فاذا قلت: «كان زيد قائما» افادت انه كان فيما مضى واذا قلت

(٤) في و: بريد. والتصحيح من لـ د. يدل على ذلك الكلام الا في بعد.

(١) في و: الحديث. والتصحيح من لـ د.

(٣) في و: الذي هو خبر مضمّن فيه. والتصحيح من لـ د. وفي د: الذي هو خبر له مضمّن فيه.

(٤) في و: كلا. والتصحيح من لـ

(٥) في ل: مضمّن.

(٦) في لـ د: اشبهت الحرف الذي معناه في غيره.

(٧) في و: وافادت ما تفيد الحروف. والتصحيح من لـ د.

(٨) في و: لها.

(٩) في لـ د: الذي كان ينبغي

(١٠) سقطت في و.

(١١) في لـ: فهذه.

«أصبح» أفادت انه وقع في الصباح، وإذا قلت: «أمسى» أفادت انه وقع في المساء، وإذا قلت: «بات» أفادت انه كان في الليل، وإذا قلت: «ظل» أفادت<sup>(١)</sup> انه كان بالنهار، وإذا قلت: «صار» أفادت انه كان بمعنى الانتقال من حال الى حال<sup>(٢)</sup>، وإذا<sup>(٣)</sup> قلت: «ما زال» أفادت اتصال الفعل ودوامه، فلما كان بكل<sup>(٤)</sup> عامل منها يحصل معنى من تلك المعاني المبهمة التي كانت الجملة تحتملها قبل دخولها<sup>(٥)</sup> من غير تغيير للخبر<sup>(٦)</sup> أشبهت<sup>(٧)</sup> حروف المعاني التي تفيد المعاني المختلفة في الجملة الواحدة، ألا ترى انك تقول «زيد قائم» فتوجب له القيام، ثم تقول: «أزيد قائم» فتفيد معنى الاستفهام، ثم تقول: «ما زيد قائم»<sup>(٨)</sup> فتفيد معنى النفي، ثم تقول: «لزيد قائم» فتفيد معنى القسم، ثم تقول: «كان زيدا قائم» فتفيد معنى التشبيه أو الشك، ثم تقول: «لعل زيدا قائم» فتفيد معنى الترجي أو التوقع<sup>(٩)</sup>، ثم تقول: «ليت زيدا قائم» فتفيد معنى التمني، فيفيد كل واحد منها<sup>(١٠)</sup> معنى من المعاني المتعاقبة<sup>(١١)</sup> على الجملة الواحدة، والخبر<sup>(١٢)</sup> في [جميع]<sup>(١٣)</sup> ذلك واحد. وما يسهل ايضا تسميتها حروفا ان سيويه قد سمى في كتابه الافعال والاسماء حروفا، فقال حين تكلم على الفعل الماضي: وانما لم يسكنوا آخر هذه الحروف<sup>(١٤)</sup>، لان فيها بعض ما في المضارعة<sup>(١٥)</sup>، وقال في باب ما ينتصب في الالف<sup>(١٦)</sup> تقول: «أعبد الله ضربته»، و«أزيذا مررت به»، و«أعمرا قتلت أباه»<sup>(١٧)</sup>، و«أزيذا اشتريت له ثوبا»<sup>(١٨)</sup>. ففي كل هذا قد اضمزت بين الالف

(١) في و: افاد.

(٢) في ل، د: أفادت معنى الانتقال من حال الى حال.

(٣) في و: فاذا.

(٤) في ل: كل.

(٥) في ل: دخوله.

(٦) في ل: للجملة.

(٧) في د: أشبهتها.

(٨) في ل، د: قائم.

(٩) في و: وانتزع. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في ل، د: من الحروف.

(١١) في ل: المتعاقبة.

(١٢) في و: الجواب. والتصحيح من ل، د.

(١٣) الزيادة من ل، د.

(١٤) في ل، د: وانما لم يسكنوا آخر الحرف.

(١٥) عبارة سيويه في الكتاب ٤/١: والفتح في الافعال التي لم تجر مجرى المضارعة فوهم ضرب وكذلك كل بناء من الفعل كان

معناه فعل، ولم يسكنوا آخر فعل لان فيها بعض ما في المضارعة.

(١٦) في و: ما ينتصب بالالف. وفي ل: ما ينتصب بالالف. والتصحيح من د. والكتاب ٥/١.

(١٧) كذا في و. وفي ل، د. والكتاب ٥/١: انما.

(١٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٥/١: أعمرا اشتريت له ثوبا.

والاسم<sup>(١)</sup> فعلا<sup>(٢)</sup> هذا تفسيره كما فعلت ذلك فيما نصبت في هذه الحروف<sup>(٣)</sup> في غير الاستفهام<sup>(٤)</sup>.

وقال في قول الله تعالى<sup>(٥)</sup> : «فبما نقضهم ميثاقهم»<sup>(٦)</sup> . فانما جاء<sup>(٧)</sup> ، لانه ليس لما<sup>(٨)</sup> معنى [سوى ما كان]<sup>(٩)</sup> قبل ان تحيء به الا التوكيد<sup>(١٠)</sup> فمن ثم جاز ذلك اذا لم ترد به<sup>(١١)</sup> أكثر من هذا، فكانا حرفين، أحدهما في الآخر عامل . ولو كان اسما او ظرفا او فعلا لم يجوز<sup>(١٢)</sup> ، فسمى النقض حرفا كما ترى، وانما جاز ان تسمى الاصول الثلاثة التي يدور عليها الكلام. حروفا، لانها لما كانت محيطة بالكلام صارت كالحدود له، والشيء انما يتحدد بجهاته التي هي حروفه، فصح بما ذكرناه ان تسمية ابي القاسم لهذه العوامل حرفا ليس بمستحيل في القياس.

### مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب : ويجوز تقديم اخبار هذه الحروف عليها وتوسطها<sup>(١٣)</sup> ، لانها متصرفه<sup>(١٤)</sup>.

قال المفسر : أما توسط اخبارها فجائز لا خلاف فيه الا ان يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام نحو : «من كان اخوك» و«كم كان مالك» فان هذا الضرب لا يكون خبرا ابدا الا مقدما، لان الاستفهام له صدر الكلام.

وأما تقديم اخبارها عليها فانها تنقسم فيه ثلاثة أقسام :

- 
- (١) كذا في ل، د، والكتاب ٥٧٨ وفي و : لد أضربت الحروف بين الالف والاسم.
  - (٢) في و : فعل. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٥٧٨.
  - (٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٥٧٨ : الاحرف.
  - (٤) ينظر الكتاب ٥٧٨.
  - (٥) في و : قوله.
  - (٦) سورة النساء، الآية ١٥٥، وسورة المائدة، الآية ١٣.
  - (٧) في النسخ المخطوطة : جاز. والتصحيح من الكتاب ٩٢٨.
  - (٨) في و : ها. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٩٢٨.
  - (٩) الزيادة من الكتاب ٩٢٨.
  - (١٠) في و : تحيء الالف للتوكيد. وفي ل، د : تحيء الا التوكيد. والتصحيح من الكتاب ٩٢٨.
  - (١١) في النسخ المخطوطة : بها. والتصحيح من الكتاب ٩٢٨.
  - (١٢) ينظر الكتاب ٩٢٨.
  - (١٣) كذا في النسخ المخطوطة وفي الجمل ص ٥٤ : توسطها.
  - (١٤) ينظر الجمل ص ٥٤.



قسم يجوز تقديمه بلا خلاف وذلك ثمانية أفعال [وهي] <sup>(١)</sup>: كان، وأصبح، وامسى، وغدا، وأضحى، ويات، وظل، وصار. <sup>(٢)</sup>

وقسم لا يجوز تقديم خبره بلا خلاف وذلك قولك: «آتيك» <sup>(٣)</sup> ما دام زيد جالسا لأن «ما» هذه موصولة بالجملة التي بعدها، فإذا قدمت الخبر كنت قد قدمت (الصلة على) <sup>(٤)</sup> الموصول <sup>(٥)</sup>.

وقسم فيه خلاف، وهو خمسة أفعال: ما زال، وما انقك، وما بقي، وما برح، وليس، فبين النحويين في هذه <sup>(٦)</sup> الأفعال الخمسة خلاف <sup>(٧)</sup> وتنازع، فكان ابن كيسان يميز ذلك، وحكي مثله عن الكسائي <sup>(٨)</sup>، وليس في كلام سيويه (في ذلك) <sup>(٩)</sup> شيء واضح وإجاز ابن النحاس «منطلقا ما زال زيد»، واحتج بان العامل انما هو الفعل وليست «ما» عاملة، وهذه حجة من إجاز التقديم لان العامل اذا كان الفعل دون «ما» والعامل متصرف وجب التقديم. والذين لم يميزوا هذا <sup>(١٠)</sup> احتجوا بان معنى الدوام والاتصال انما حدث في الجملة بدخول «ما» على الفعل، ولولا ذلك لم يكن في الفعل دليل على ذلك، فلما كان اقتران الحرف بالفعل هو الذي أفاد هذا <sup>(١١)</sup> المعنى غلب على الفعل معنى (الحرف فامتنع التقديم لذلك، واحتجوا ايضا بانها أفعال قلبت <sup>(١٢)</sup> عن معنى <sup>(١٣)</sup> الزوال من مكان الى مكان، والدوام فيه الى الزمان <sup>(١٤)</sup> فمنعت التصرف ايذا بانها <sup>(١٥)</sup> ضمنت ما ليس لها في اصل وضعها، والظاهر من مذهب سيويه في «ليس» انه يجوز تقديم خبرها عليها، لانه

(١) سقطت في و.

(٢) كذا في و. وفي ل: وهي كان وامسى واصبح وغدا. ... وفي د: وهي كان وامسى واصبح وغدا ويات واصحى. ....

(٣) في و: آتيتك.

(٤) سقطت في ل.

(٥) انظر الانصاف ص ١٦٠

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ن. د.

(٨) انظر المسألة ١٧ في الانصاف ص ١٥٥-١٦٠.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ن. د: ذلك

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في د: نقت.

(١٣) سقطت في ن.

(١٤) في و: الزوال. والتصحیح من ن. د.

(١٥) في و: انها

اجاز في كتابه «أزيدا لست مثله»<sup>(١)</sup> (بنصب «زيدا»<sup>(٢)</sup>) بفعل مضمر تفسره «ليس» كأنه في التقدير «آخاقلت»<sup>(٣)</sup> زيدا. لست مثله»<sup>(٤)</sup> والعامل الظاهر لا يجوز ان يفسر عاملا متقدما عليه. الا ان يكون متصرفا في نفسه. وانما جرت «ليس» مجرى الافعال المتصرفة، لان لفظها لفظ الماضي، وهي موزوعة لنفي الحال، واذا كان في الكلام دليل على الاستقبال استعملت فيه قصارت كالتصرف<sup>(٥)</sup> لهذا المعنى الذي تضمنته. ومن اعتقد فيها انها بمنزلة الحرف<sup>(٦)</sup> لم يجوز تقديم خبرها. وقد زعم قوم انها مركبة من «لا» النافية و«أيس» ومعناه الوجود، وان أصلها «لا أيس»<sup>(٧)</sup> كقولك: «لا وجود» فلما كثر استعمالها حذفت الهمزة. كما قالوا: «ويلمه»<sup>(٨)</sup> والإصل «ويل لأمه»<sup>(٩)</sup> و«أيش لك» وهم يريدون «أي شيء لك»<sup>(١٠)</sup> وهذا منقول من كلام الفلاسفة الى صناعة النحو، لانهم يعبرون عن الوجود<sup>(١١)</sup> بال«أيس»، وعن العدم بال«ليس». ولا يظهر في «ليس» انها فعل لا حرف، لان العرب الحققتها الضمائر كما تلحق بالافعال، فقالوا: «لست، ولست، وليست، وليس، ولسنا»<sup>(١٢)</sup> و«ليسوا، ولسن»، وقالوا: «زيد ليس قائما» فأضمرها فيها كقولك: «زيد كان قائما» واحتج من زعم ان «ليس» تكون حرفا بمنزلة «ما» بقول العرب: «ليس خلق الله مثله»<sup>(١٤)</sup> و«ليس قالها»<sup>(١٥)</sup> زيد، و«ليس الطيب الا المسك»، ويقول هشام أخى ذي الرمة<sup>(١٦)</sup>:

(١) ينظر الكتاب ٥٧١.

(٢) في د: زيد.

(٣) في و: خالفت. والتصحيح من د.

(٤) سقطت في ل، وجاءت مكانها: والعامل الظاهر لا يجوز مثله.

(٥) في ل، د: كالتصرف.

(٦) في ل، د: انها حرف.

(٧) انظر بحثا في تركيب «ليس» للدكتور ابراهيم السامرائي في كتابه «دراسات في اللغة من ٥٥ و ٥٦» مطبعة العازي ببغداد.

١٩٦١.

(٨) في و: ويل امه.

(٩) في و: ويل امه. والتصحيح من ل، د، والخصائص لابن جني ١٥٠/٣.

(١٠) سقطت في د.

(١١) في ل: بالوجود.

(١٢) سقطت في ل، د.

(١٣) في ل، د: كما تقول.

(١٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٧٣/١: وقد زعموا ان بعضهم يجعل ليس كما وذلك قليل لا يكاد يعرف فقد يجوز

انه يكون منه ليس خلق مثله أشعر منه، وليس قالها زيد.

(١٥) في و: قائم. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٧٣/١.

(١٦) هو هشام بن عتبة العدوي، نجع بأخيه أدنى، وأق عليه زمان مقاسيا لالام الفجيعة به، ثم أصيب بعده بغيلان. وقيل

انهم اربعة اخوة لام وأب. غيلان، وسعيد وهشام وأوفى وكلهم شعراء. كان احدهم يقول الابيات فيزيد فيها ذو الرمة ويغلب

عليها (حماسة أبي تمام ٧٩٣/٢ والسمط ٥٨٦/١).

هي. الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس. منها شفاء السداء مبذول<sup>(١)</sup>

وقال سيويه: هذا كله سمع من العرب، والوجه والحد فيه<sup>(٢)</sup> ان تحمله على ان في

«ليس» اضمارا وهذا مبتدأ كقولك<sup>(٣)</sup>: «انه أمة الله ذاهبة»<sup>(٤)</sup>. وقال ابن جني<sup>(٥)</sup> في قولهم<sup>(٦)</sup>: «ليس الطيب الا المسك» تقديره: «ليس الطيب في الدنيا (الا المسك)»<sup>(٧)</sup>، ثم أبدل «المسك» من «الطيب» وانشد:

لهفي عليك للهفة من خائف يبغي<sup>(٨)</sup> جوارك حين ليس مجير<sup>(٩)</sup>

قال: فحذف خبر «ليس» كأنه [قال]<sup>(١٠)</sup> «ليس في الدنيا مجير». وقد انكر جماعة من النحويين رفع «المسك». وحكى ابو حاتم<sup>(١١)</sup> عن الاصمعي قال<sup>(١٢)</sup> جاء عيسى بن عمر [الثقفي]<sup>(١٣)</sup> ونحن عند ابي عمرو [بن العلاء]<sup>(١٤)</sup> الى ابي عمرو<sup>(١٥)</sup> فقال لابي عمرو: بلغني

---

(١) من البسيط. وهو من شواهد سيويه في الكتاب ٣٦٨ و٧٣، والمقتضب ١٠٧/٤ وقد وردت فيه كلمة «ان» مكان «لوه» في البيت. وقد استشهد به على الاضمار في ليس وجعل الجملة تفسيرا للمضمر في موضع الخبر.

(٢) كذا في ل.د. وفي و: والوجه الجيد فيه.

(٣) كذا في ل.د. والكتاب. وفي و: اضمار مبتدأ كقولك.

(٤) عبارة سيويه في الكتاب ٧٣/١: هذا كله سمع من العرب. والحد والوجه ان تحمله على ان في ليس اضمارا وهذا مبتدأ كقولك: انه أمة الله ذاهبة.

(٥) هو ابو الفتح عثمان بن جني الموصل. كان اماما في علم العربية. له من المصنفات المقيدة في النحو كتاب الخصائص، وصناعة الاعراب وغيرهما. توفي سنة ٣٩٢ (وفيات الاعيان ٤١٠/٢-٤١٢).

(٦) في و: على فوفهم. والتصحيح من ل.د.

(٧) سقطت في ل.د.

(٨) في و: تنفي. والتصحيح من ل.د. وشرح ديوان الحماسة ٩٥٠/٢.

(٩) البيت من الكامل وهو من سعة ابيات منسوبة الى التيمي في حاشية ابي تمام ٩٥٠/٢-٩٩٢. وقد نسب هذا البيت الى الشمر دل اللبثي في الحماسة البصرية ٢٣٠/٨. والشاهد فيه حذف خبر ليس سقطت في و.

(١١) هو سهل بن محمد السجستاني كان اماما في علوم العربية وعنه اخذ علماء عصره. له من المصنفات كتاب اعراب القرآن وكتاب ما يلحق به العامة وغيرهما. توفي سنة ٢٤٨ (وفيات الاعيان ١٥٠/٢-١٥٢).

(١٢) في و: بان.

(١٣) سقطت في و. وهو ابو عمرو عيسى بن عمر الثقفي البصري. اخذ سيويه عنه النحويون الكتاب الذي سماه «الجامع» في النحو. توفي سنة ١٤٩ (وفيات الاعيان ١٥٤/٣-١٥٦).

(١٤) هو ابو عمرو بن العلاء النيسابوري. كان اعلم الناس بالقرآن الكريم والعربية والشعر. وهو احد القراء السبعة. توفي سنة ١٥٤ وقبل غير هذا (وفيات الاعيان ١٣٦/٣-١٤٠).

(١٥) سقطت في و.



عنك شيء<sup>(١)</sup>. فقال ابو عمرو وما هو قال عيسى: بلغني انك تحيز: وليس الطيب الا المسك، بالرفع. فقال ابو عمرو: نعمت يا عيسى<sup>(٢)</sup> وادلج الناس، ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب، وليس في الارض تيمي الا وهو يرفع.

[ثم]<sup>(٣)</sup> قال: قم يا يحيى<sup>(٤)</sup> يعني اليزيدي، وانت يا خلف<sup>(٥)</sup> يعني الاحمر<sup>(٦)</sup>، فاذهبا الى أبي المهدي<sup>(٧)</sup>، فلقناه الرفع، فانه لا يرفع، واذهبا الى المتجع<sup>(٨)</sup>، فلقناه النصب فانه لا ينصب. قال اليزيدي، وخلف الاحمر: فأتينا ابا المهدي، فوجدناه يصلي فوق [تل]<sup>(٩)</sup> سعاد، وقد غرس<sup>(١٠)</sup> امامه قصبة يستقبلها واذا هو يقول: احسانان عني. وكان به عارض، فامهلناه<sup>(١١)</sup> حتى قضى صلاته، فقال: ما هذه القتمة<sup>(١٢)</sup> كأن حولنا جششة. والقتمة. الرائحة الكريهة، والجششة: الكنف واحدها «حش»<sup>(١٣)</sup> فقلنا له: انك منها لعل ثبج<sup>(١٤)</sup> ضخم. فقال: ما خطبكما؟ فقلنا: جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب. فقال:

(١) كذا في و. وفي ل: فقال: يا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك انك تحيزه. وفي طبقات النحويين لليزيدي ص ٣٨ (ترجمة عيسى بن عمر). فقال يا ابا عمر: ما شيء بلغني انك تحيزه قال: ....  
(٢) في ل، د، وطبقات النحويين ص ٣٨: يا ابا عمر.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) هو ابو محمد يحيى بن المبارك النحوي صاحب ابي عمرو بن العلاء. من تصانيفه كتاب النوادر وكتاب المقصور والممدود وغيرهما. توفي سنة ٢٠٢ (وفيات الاعيان ٢٣٧/٥-٢٣٧).

(٥) هو ابو محرز خلف بن حبان الاحمر. وهو احد رواة الغريب واللغة والشعر ونقاده والعلماء به ويقابله وصناعته، وهو احد الشعراء المحسنين. صنف جبال العرب وما قيل فيها من الشعر. مات في حدود الثمانين ومائة (طبقات النحويين ص ١٧٧-١٨١ وانباه الرواة ٣٤٨/١-٣٥٠ وبغية الوعاة ٥٥٤/١).

(٦) كذا في النسخ المخطوطة. وفي طبقات النحويين ص ٣٨: قال ابو محمد ثم قال ابو عمرو: تعال يا يحيى. وتعال انت يا خلف لخلف الاحمر.

(٧) في و: ابن مهدي. وفي ل: ابي مهدي. والتصحيح من د، وطبقات النحويين ص ٣٨، وبجالس العلماء للزجاجي ص ٢ (الكوكب ١٩٦٢) وعلق عقق هذا الكتاب قائلا: كذا في الاصل، وفي معظم المراجع انه ابو مهدي.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي طبقات النحويين ص ٣٨: المتجع التيمي.

(٩) الزيادة من ل، د. وقد سقطت عبارة «فوق تل سعاد» في طبقات النحويين ص ٣٨.

(١٠) في ل: عرض.

(١١) في ل: فامهلته.

(١٢) في ل: القنمة.

(١٣) في القاموس المحيط في مادة (حش) والحش مثلثة: المخرج، لانهم كان يقضون حوائجهم في البساتين ج حشوش وحشون. وفي اللسان في مادة (حشش): والحش والحش المخرج، لانهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين، والجمع حشوش وفي حديث طلحة بن عبد الله انه قال: ادخلوني الحش وقربوا اللبج فوضعه على فقي فبايعت وانا مكره. وفي الحديث: ان هذه الحشيش غنصرة يعني الكنف ومواضع قصاء الحاجة.

(١٤) التبع: وسط الشيء ومعظمه، واضطراب الكلام وتفنيه، ونعميمة الخط وترك بيانه.

هاتيا، فقلنا كيف تقول: «ليس الطيب الا المسك»<sup>(١)</sup>، فقال: أتأمراني بالكذب على كبر سني<sup>(٢)</sup>، فأين الجادي<sup>(٣)</sup> واين [بنة]<sup>(٤)</sup> الابل الصادرة واين كذا، (واين كذا)<sup>(٥)</sup> قال خلف الاحمر: فقلت له: ليس الشراب الا العسل، فقال: ما تصنع<sup>(٦)</sup> سودان هجر؟ ما لهم شراب غير هذا التمر. قال اليزيدي: فلما رأيت ذلك منه قلت [له]<sup>(٧)</sup>: ليس ملاك الامر الا طاعة الله والعمل بها، فقال: هذا كلام لا دخل فيه، ليس ملاك الامر الا طاعة الله والعمل بها: [قال اليزيدي: فقلت: ليس ملاك الامر الا طاعة الله والعمل بها]<sup>(٨)</sup>، فرفعت، فقال: ليس هذا لحن ولا لحن قومي. فأتينا المنتجع فوجدناه رجلا يعقل فلقناه النصب وجهدنا به<sup>(٩)</sup> فلم ينصب وأبى الا الرفع. فأتينا ابا عمرو، وعنده عيسى لم يبرح، فأنخبرناه بما جرى، فأخرج عيسى خاتمه من<sup>(١٠)</sup> اصبعه، ورمى به الى ابي عمرو، وقال: هو لك، بهذا والله فقت<sup>(١١)</sup> الناس<sup>(١٢)</sup>.

### مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان كل شيء كان خبرا للمبتدأ فانه يكون خبر هذه الحروف من فعل وما اتصل به، ومن<sup>(١٣)</sup> ظرف وجملة<sup>(١٤)</sup>.

قال المفسر: في هذا الكلام خلل من وجهين:

احدهما: انه أخرج الفعل وما اتصل به<sup>(١٥)</sup>، وجعله نوعا آخر.

(١) في و: ليس الطيب الا المسك او المسك. وفي ل: ليس الا المسك. والتصحيح من د، ومن طبقات النحويين ص ٣٨.

(٢) كذا في و. وفي ل، د: كبر سني. وفي طبقات النحويين ص ٣٨ كبر السن.

(٣) الجادي: الزعفران.

(٤) سقطت في و. والبنة: الريح الطيبة والمتنة ننان.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل: يصنع. وفي د: لما يصنع. وفي طبقات النحويين ص ٣٨: لما تصنع سودان هجر ما بعمان شراب الا هذا التمر.

(٧) الزيادة من ل، د، وطبقات النحويين ص ٣٩.

(٨) سقطت في و.

(٩) كذا في و، د، وطبقات النحويين ص ٣٩. وفي ل: جهدناه.

(١٠) في و: عن. والتصحيح من ل، د. وفي طبقات النحويين ص ٣٩: من يله.

(١١) في و: فقه. والتصحيح من ل، د، وطبقات النحويين ص ٣٩.

(١٢) ذكر هذا الخبر ايضا في ذيل الامالي والنوادر لابي علي القالي ص ٣٩.

(١٣) سقطت في ل، د، والجمل ص ٥٤.

(١٤) بنظر الجمل ص ٥٤.

(١٥) في ل، د: وما تعلق به من الجمل.

والوجه الثاني: ان هذا الذي قاله لا يصح على الاطلاق، لأن المبتدأ يخبر عنه بالاستفهام كقولك: «زيد هل لقيته»، و«عمر وكم مرة»<sup>(١)</sup> رأيت»، ويخبر عنه بالامر، والنهي كقولك: «زيد اضربه»، و«عمر ولا تعرض له»، وبالتحضيض كقولك: «زيد هلاً اكرمه»، وبالدعاء كقولك: «زيد عفا الله عنه»<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز ان يخبر عن كان واخواتها بشيء من ذلك. ومن هذه الافعال ما لا يجوز ان يخبر عنه بالفعل الماضي، وهو<sup>(٣)</sup>: ليس، وصار، وكل ما في أوله «ما»، ومنها ما فيه خلاف بين النحويين، لا يميز كثير منهم: «كان زيد قام»، و«أصبح»<sup>(٤)</sup> «عمر وخرج» و«أمسى عبد الله مرض» حتى يزداد عليها «قد»، واجاز ذلك بعضهم، واجتجوا بقول الله تعالى «ان كان قميصه قد من قبل»<sup>(٥)</sup>. ويقول زهير:

وكان طوى كشحاً على<sup>(٦)</sup> مستكنةً فلا هو أبداها ولم يتقدم<sup>(٧)</sup>

وقول النابغة:

أمت خلاءً وأمسى أهلها احتملوا اخني عليها الذي أخني على لبد<sup>(٨)</sup>

وأما<sup>(٩)</sup> «ليس عبد الله خرج» فلا يجوز عند احد علمناه، لانها وضعت لنفي الحال والمستقبل اذا كان في الكلام دليل عليه.

(١) سقطت في د.

(٢) في ل، د: غفر الله له.

(٣) في ل، د: وهي.

(٤) في ل، د: أضحى.

(٥) سورة يوسف، الآية ٢٦.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: ولم يتجمع. ينظر ديوان زهير ص ٢٢. والبيت من الطويل. والكشع: الحاصرة. وقوله: على مستكنة اي على امرأته في نفسه. ويقال: طوى كشحه على كذا. اي لم يظهره. وقوله: ولم يتقدم. اي في الحرب. ويروى: لم يتجمع. والشاهد في هذا البيت الاخبار عن «كان» بالفعل الماضي.

(٨) للبيت روايتان هذه احداها. والاخرى:

أضحت قفارا وأضحى أهلها احتملوا أخني عليها الذي أخني على لبد

ينظر ديوان النابغة الذبياني ص ٥. ومعنى أخني عليها. اي: أفسد عليها الدهر الذي أفسد على لبد وهدمه وافناه، ولبد: نسر من نسور لقمان، وله حديث حسن. والبيت من البسيط وقد استشهد به الأشموني في باب كان واخواتها ٢٣٠/٨ على كون الخبر ماضياً. (٩) في ل: فأما.



## مسألة

قال أبو القاسم (في هذا الباب) (١) ولا تؤثر هذه الحروف في الجمل (٢).

قال المفسر: هذا أيضا على الإطلاق غير صحيح، لأنه لا خلاف بين النحويين أنه يجوز «كان زيد قائما أبوه» و «كان عمرو ضاربا أخاه» فقد أثر (٣) «كان» في «ضارب» و «قائم» وهما فعلان لما بعدهما جاريان مع ما عملا فيه مجرى الجمل المركبة من الفعل والفاعل (٤).

## مسألة

قال أبو القاسم في هذا الباب: وإذا وقع بعد هذه الحروف حرف خفض كان ما بعد المخفوض مرفوعا اسما لها، وكان المخفوض خبرا لها كقولك: «كان في الدار زيد» و «كان عندك عمرو» و «ليس لعبد الله عذر» (٥).

قال المفسر: وهذا أيضا مما تعقب عليه، لأن «عند» (٦) ليست (٧) بحرف خفض إنما هي ظرف، والظروف نوع من الاسماء غير أنها متضمنة لغيرها، ولو قال: وإذا (٨) وقع بعد هذه الحروف حرف خفض أو ظرف لم يكن فيه اعتراض. إلا أن الأمر في هذا أعم (٩)، لأن أسماء الأفعال (١٠) قد سماها سيويه حروفا (١١) على الوجه الذي قدمناه، ولأن «عند» أيضا غير متمكنة، فهي مضارعة للحروف، وأيضا فإن الظروف إنما صارت ظروفًا لما تضمنته من معنى «في»، وإذا لم يجوز أن تقدر بفي لم تكن ظروفًا (١٢).

(١) سقطت في ل، د.

(٢) ينظر الجمل ص ٥٥.

(٣) في ل، د: أثر.

(٤) في و: من الفاعل والمفعول. والتصحيح من ل، د.

(٥) ينظر الجمل ص ٥٥.

(٦) في و: عندك.

(٧) في و: ليس.

(٨) في: ولو.

(٩) في و: في عند اسم. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في ل، د: لأن الاسماء والأفعال.

(١١) عبارة سيويه في الكتاب ١٢٢/١: وأعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء لا تظهر فيها علامة المضمر وذلك

لأنها أسماء وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك. . . . .

(١٢) في و: قريبا. والتصحيح من ل، د.

## مسألة

قال [أبو القاسم]<sup>(١)</sup> في هذا الباب: فإن جئت بعد المرفوع بخبر نصبت، وكان الخافض صلة له، فتقول: «كان في الدار زيد جالسا»، و«كان عندك عبد الله مقبيا»، وكذلك ما أشبهه<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: في هذه المسائل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون الظرفان صلة للاسماء المنصوية [كما قال]<sup>(٣)</sup>.

والوجه الثاني: أن تكون الأسماء المنصوية صلة للظروف على العكس.

والثالث: أن لا يكون بعضها صلة لبعض.

وأما<sup>(٤)</sup> الوجه الذي تكون الظروف فيه صلة للاسماء المنصوية، فهو أن يقول القائل: «كان في الدار زيد جالسا»، وغرضه أن يخبر بالجلوس، ثم<sup>(٥)</sup> يتوقع أن يسأل عن المكان الذي وقع فيه الجلوس، فذكر الظرف<sup>(٦)</sup> متما للخبر، فيكون الاعتماد على «جالس»، والظرف صلة له<sup>(٧)</sup> [كما قال].

وأما الوجه الذي يكون فيه «جالس» صلة للظرف<sup>(٨)</sup> فهو أن يكون غرض المخبر أن يخبر عن «زيد» أنه في الدار، ثم يتوقع أن يسأل عن حاله التي كان عليها<sup>(٩)</sup>، فيكون «جالسا» حالا، لا خبرا، ويكون الاعتماد في الخبر على الظرف والحال صلة له<sup>(١٠)</sup> وأما الوجه الذي لا يكون أحدهما فيه<sup>(١١)</sup> صلة للآخر، فإن يكون غرض المخبر أن يخبر عن «زيد» أنه كان جالسا، وأنه كان في الدار، فيكونان جميعا<sup>(١٢)</sup> خبرين القصد فيهما واحد.

---

(١) الزيادة من ل.

(٢) ينظر الجمل ص ٥٥.

(٣) سقطت في و.

(٤) في ل، د: فأما.

(٥) في ل: لم.

(٦) في ل: فذكر الظرف.

(٧) في ل: فكون الاعتماد على جالس صلة للظرف.

(٨) سقطت في ل.

(٩) كذا في د، وفي و: عن حاله الذي هو عليها. وفي ل: عن حاله التي كانت عليها.

(١٠) سقطت في و.

(١١) في ل: لا يكون فيه أحدهما.

(١٢) في ل، د: معا.

وهذا الوجه الثالث<sup>(١)</sup> لا يميزه ابن درستويه<sup>(٢)</sup> وجماعة غيره، ولكنهم يجعلون أحدهما خبراً معتمداً، والآخر جالا متممة للخبر. وحجتهم أن «كان» مشبهة بالفعل المتعدي إلى مفعول واحد، فإن جعلت لها خبرين كنت كأنتك قد عديتها<sup>(٣)</sup> إلى مفعولين، ومن أجاز ذلك فحجته أنها داخلة على مبتدأ وخبر، فجاز فيها ما جاز في المبتدأ. وقد أجاز النحويون هذا في «حلو حامض» على أنها خبران، فلو ادخلت «كان» في هذه المسألة للزم فيها ما يلزم<sup>(٤)</sup> في المبتدأ، وينتقض عليهم أيضاً ما قالوه بأن من قال: «أقائم زيد» وجعل «زيداً» فاعلاً بقائم<sup>(٥)</sup> يسد مسد الخبر لزمه أن يقول: «أكان قائم زيد»<sup>(٦)</sup>، فيسد زيد مسد خبر «كان» أيضاً<sup>(٧)</sup>.

### مسألة

قال أبو القاسم في هذا الباب: ولك<sup>(٨)</sup> فيه وجه آخر، وهو<sup>(٩)</sup> أن تقول: «كان زيد منطلق أبوه» فترفع «الأب» بالابتداء، و«منطلق» خبر مقدم، وتثنيه وتجمعه على هذا التقدير، فتقول: «كان الزيدان منطلقان أبواهما»<sup>(١٠)</sup>، و«كان الزيدون منطلقون آبائهم»<sup>(١١)</sup> قال. المفسر: يجوز في هذه المسألة وجه آخر، وهو أن يكون «منطلق» مرفوعاً بالابتداء، و«أبوه» فاعل سد مسد الخبر<sup>(١٢)</sup>، فلا يثنى ولا يجمع<sup>(١٣)</sup> في هذا الوجه كما لم تثنيه، ولم تجمعه، وهو منصوب. ويجوز أيضاً أن يثنى منصوباً، ومرفوعاً ويجمع<sup>(١٤)</sup> على لغة من قال «أكلوني البراغيث».

(١) في ل: فالوجه الثالث.

(٢) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه. كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة. من مصنفاته: الإرشاد في النحو، وشرح الفصح توفى سنة ٣٤٧ (بغية الوعاة ٣٦٨).

(٣) في ل: عديتها.

(٤) في ل، د: ما لزم.

(٥) في و: لقائم.

(٦) في ل: «كان قائم زيد».

(٧) في و: فيسد مسد الخبر أيضاً.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٥: ولكن.

(٩) سقطت في د.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٦: وفي الجمع: «كان الزيدون منطلقون آبائهم».

(١١) بنظر الجمل ص ٥٥ و ٥٦.

(١٢) في ل، د: فاعل به يث سد مسد الخبر.

(١٣) في ل، د: فلا يثنى «منطلقاً» ولا تجمعه.

(١٤) سقطت في ل.



### مسألة

قال في هذا الباب: وإذا تقدم اسم «كان» عليها رفع بالابتداء<sup>(١)</sup> وصارت «كان» خبره، واستتر<sup>(٢)</sup> اسمها فيها كقولك: «زيد كان قائماً»<sup>(٣)</sup>.

قال المفسر: هذا كلام فيه تسامح في العبارة، لأن اسم «كان» لا يجوز تقديمه [عليها] لأنه بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه<sup>(٤)</sup> انما يجوز تقديم خبرها لأنه مثبه<sup>(٥)</sup> بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه، وكان الأجود أن يقول: وإذا تقدم الاسم الذي كان مرفوعاً بـ«كان» رفع بالابتداء، ولكن هذا مفهوم من فحوى الكلام، وإن كان لم يصرح به<sup>(٦)</sup>.

### مسألة

وقال [أبو القاسم]<sup>(٧)</sup> في هذا الباب: وأعلم أنه لا يلي «كان» وإخواتها ما انتصب بغيرها<sup>(٨)</sup> فتقول: «كان زيد آكلًا طعامك». و«كان آكلًا طعامك زيد» [كل ذلك جائز]<sup>(٩)</sup>، ولو قلت: «كان طعامك زيد آكلًا» لم يجز، لأنك أوليت «الطعام» «كان»، وليس باسم لها ولا خبر<sup>(١٠)</sup>.

قال المفسر: هذه عبارة فاسدة توجب أن لا يجوز «طعامك كان زيد آكلًا»، وإن لا يجوز «كان طعامك آكلًا زيد»، وإن لا يجوز «كان طعامك زيد آكل»، لأن الطعام قد ولي «كان» في هذه المسائل كلها، وهي جائزة، وكان الصواب أن يقول: وأعلم أنه لا يجوز أن يفصل بين «كان» واسمها بما لم تعمل فيه، وكذا<sup>(١١)</sup> قال [أبو بكر]<sup>(١٢)</sup> ابن السراج في

(١) في و: على الابتداء. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٥٧.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٥٧: واستتر.

(٣) ينظر الجمل ص ٥٧.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: لأنها مشبهة. وفي د: لأنها مثبه. والتصحيح من ل.

(٦) سقطت في ل.

(٧) الزيادة من د.

(٨) في و: بغيرها: وفي ل: بغير. والتصحيح من د، والجمل ص ٥٧.

(٩) سقطت في و. وهي موجودة في ل، د، والجمل ص ٥٧.

(١٠) ينظر الجمل ص ٥٧.

(١١) في ل: وكذلك.

(١٢) الزيادة من ل، د.

الأصول : اعلم ان جميع ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير فهو جائز في «كان» الا ان يفصل بينها وبين ما عملت فيه بما لم تعمل فيه .

[ قال ]<sup>(١)</sup> : واصحابنا يجيزون «غلامه كان زيد يضرب» فينصبون «الغلام» بـضرب ويقدمونه ، لأن كل ما جاز ان يتقدم من الاخبار جاز تقديم معموله<sup>(٢)</sup> ، وقولنا «كان طعامك زيد آكل» اذا رفعت «آكلًا» جائز بالاتفاق ، لأن في «كان» ضمير الامر والشأن حينئذ<sup>(٣)</sup> ، ويجوز ان يقال : «كان اليوم زيد ذاهبًا» فتولي «اليوم» كان<sup>(٤)</sup> وهي لم تعمل فيه ، انما عمل فيه «ذاهب» لأن الظروف لا يعتد بفصلها . واذا قلت : «كان طعامك آكلًا زيد» جاز عند قوم من النحويين ، لأنك قدمت الخبر بأسره ، ولا يجوز ذلك<sup>(٥)</sup> عند سيبويه ، ولذلك قال في قول<sup>(٦)</sup> حميد الأرقط<sup>(٧)</sup> :

فأصبحوا<sup>(٨)</sup> والنوى عالي مُعرَّسهم وليس كل النوى يلتقى<sup>(٩)</sup> المساكين<sup>(١٠)</sup>

ولو<sup>(١١)</sup> كان يحمل<sup>(١٢)</sup> «كل» على «ليس» [ولا اضمار في ليس]<sup>(١٣)</sup> لم يكن إلا الرفع في «كل» ولكنه انتصب على «ينلقى»<sup>(١٤)</sup>

قال : ولا يجوز ان تحمل «المساكين» على «ليس» . وقد تقدمت<sup>(١٥)</sup> فجعلت<sup>(١٦)</sup>

(١) سقطت في و .

(٢) ينظر الأصول لابن السراج ص ٤٦-٤٧ .

(٣) في ل . د : لأن في «كان» حينئذ اضمار الامر والشأن .

(٤) سقطت في ل .

(٥) سقطت في ل .

(٦) كذا في و ، د . وفي ل : وذلك في قول .

(٧) هو حميد بن مالك بن ربيعي من شعراء الدولة الأموية كان معاصراً للحجاج ، وسمي الأرقط لاثار كانت بوجهه .

والرقط النقط (خزانة الأدب ٤٥٤/٢) .

(٨) في و : وأصبحوا . والتصحيح من ل ، د . والكتاب ٣٥١/٧٣ ، والمقتضب ١٠٠/٤ وابن عقيل ٢٨٤/١ ، والأشعري ٢٣٩/١ .

(٩) كذا في و ، ل . والكتاب ٧٣/١ ، والمقتضب ١٠٠/٤ ، والأشعري ٢٣٩/١ . وفي د . والكتاب ٣٥/١ . وابن عقيل ٢٨٤/١ .

تلقي .

(١٠) البيت من البيط وقد استشهد به على الاضمار في ليس لأنها فعل وجعل الدليل على ذلك ايلاءها المنصوب بغيرها :

وشرط العامل ان لا يفصل بينه وبين معموله بما لم يعمل في .

(١١) في ل ، د : لو . وفي الكتاب ٣٦١ : فلو .

(١٢) سقطت في ل ، د . وهي غير موجودة في عبارة سيبويه في الكتاب ٣٦١ .

(١٣) سقطت في و . وفي الكتاب ٣٦١ : . ولا اضمار فيه .

(١٤) كذا في و ، ل . وفي د . والكتاب : تلقي . ينظر الكتاب ٣٦١ .

(١٥) كذا في و ، والكتاب ٣٦١ . وفي ل . د : وقد قدمت .

(١٦) في و : فجعل ، والتصحيح من ل ، د . والكتاب ٣٦١ .

الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول، وهذا لا يحسن ولا يجوز<sup>(١)</sup>، لو<sup>(٢)</sup> قلت: «كانت<sup>(٣)</sup> زيداً الحمى تأخذ»، أو «كانت زيداً»<sup>(٤)</sup> تأخذ الحمى، لم يجوز<sup>(٥)</sup>. ولم<sup>(٦)</sup> سيويه هذا مع تقدم العامل، كما لم يجزه من غير مقدمة<sup>(٧)</sup>، وسوى بين الأمرين. وعلى هذا مذهب البصريين<sup>(٨)</sup>، وأجاز الكوفيين هذا كله، واحتجوا بقول الفرزدق<sup>(٩)</sup>:  
 قنأفد هذا جون حول بيوتهم كما<sup>(١٠)</sup> كان إياهم عطية عوداً<sup>(١١)</sup>  
 والبصريون لا يرون في هذا البيت حجة، ويتأولونه على وجهين:  
 أحدهما: الإضمار في «كان».

والثاني: ان تكون «كان» زائدة، ولو لم يمكن تأويله [على هذا]<sup>(١٢)</sup> لم تكن فيه أيضاً حجة، ويجعل من ضرورة الشعر.

### مسألة

قال ابن القاسم في هذا الباب<sup>(١٣)</sup>: «واعلم ان لكان أربعة مواضع<sup>(١٤)</sup>»

- 
- (١) بكبا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٣٧١: وهذا لا يحسن.  
 (٢) في و: ولو. والتصحيح من ل، د والكتاب ٣٧١.  
 (٣) في و: كان. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٣٧١.  
 (٤) أسقطت في ل، د. وهي غير موجودة في عبارة سيويه ٣٧١.  
 (٥) في الكتاب: لم يجوز وكان قبيحاً. بنظر الجزء الأول صفحة ٣٦.  
 (٦) في ل، د: قلم.  
 (٧) في و: من تقدم. والتصحيح من ل، د.  
 (٨) في ل: وهذا مذاهب البصريين. وفي د: وهذا على مذاهب البصريين.  
 (٩) هو همام بن غالب في الطبقة الأولى من الشعراء الاسلاميين (الشعر والشعراء ٣٨٧١-٣٩٢ ونزارة الأدب ١٠٥/١-١٠٨).  
 (١٠) في ل، د: بما.  
 (١١) البيت من الطويل وهو من فصيحة في هجاء جرير. بنظر ديوانه ١٨٧١ والرواية فيه:  
 قنأفد درامون خلف جحاشهم . لما كان إياهم عطية عوداً  
 وهو بـرواية ل، د، من شواهد المتنصب ١٠٧/٤ وابن عقيل ٣٨٧١ والأشعري ٢٣٧/١ والمغني ٦١٠/٢. والقنأفد جمع قنأفد حيوان معروف بصر به المثل في السرى يقال: هو اسرى من قنأفد. وهو هذاجون صفته والمنداج فعال بالتشديد من الهدجان وهو مشية الشيخ ونحو ذلك.  
 (١٢) سقطت في و.  
 (١٣) سقطت في ل.  
 (١٤) بنظر الجمل ص ٦١.



قال المفسر: هذا التقسيم خطأ، لأنه يوهم أنه جاء بأربعة أقسام . وإنما أتى بثلاثة، لأن «كان» التي <sup>(١)</sup> يضم فيها الشأن، والقصة <sup>(٢)</sup> قسم من أقسام الناقصة، ورد عليه ابن بابشاذ <sup>(٣)</sup> في هذا الموضع بنحو ما ذكرناه <sup>(٤)</sup>، وجعل القسم الرابع «كان» بمعنى «صار»، وهذا طريف، لأن «كان» التي <sup>(٥)</sup> بمعنى «صار» ناقصة، [أيضا] <sup>(٦)</sup> لأنها تحتاج إلى خبر كقوله تعالى:

«كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ» <sup>(٧)</sup> وقول ذي الرمة <sup>(٨)</sup>:

بتيهَاء قُفِرَ وَالْمَطْيَ <sup>(٩)</sup> كأنها      قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها <sup>(١٠)</sup>

والصحيح من هذا أن يقال: إن «كان» الناقصة تنقسم أربعة أقسام:

أحدها: التي يضم فيها الأمر والشأن.

(والثانية: التي تفيد الانتقال من حال إلى حال، وهي بمعنى «صار») <sup>(١١)</sup>

والثالثة: التي تدل على أمر وقع في الزمان الماضي، ثم انقطع كقولك: «كان زيدا مريضاً، وهو اليوم صحيح»، و«كان عمرو جاهلاً، وهو اليوم عالماً»، وكقول الشاعر:

وقد كنتُ نحَّارَ الجزورِ ومعملَ المطيِّ      وأمضى حيثُ لا حيٍّ ماضياً <sup>(١٢)</sup>

(١) في و: الذي. والتصحيح من ل، د.

(٢) في ل، د: الأمر والشأن.

(٣) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي المصري. من تصانيفه: شرح جمل الزجاجي والمقدمة المحبة في علم النحو. مات سنة ٤٦٩ وقيل ٤٤٥. (بغية الوعاة ١٧/٢) و (مجلة كلية الدراسات الإسلامية ٣٢٩٣).

(٤) في و: نحو ما ذكرناه. والتصحيح من ل، د.

(٥) في و: الذي. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في و.

(٧) سورة آل عمران، الآية ١١٠.

(٨) هو غيلان بن عثمة، شاعر إسلامي. كان ذو الرمة أحد عشاق العرب المشهورين بذلك، ومناجته مبه (تنظير ترجمته في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٤٣٧/٢ - ٤٤٧).

(٩) في و: بتيهَاء تعدى المطي كأنها. . . . والتصحيح من ل، د. واللسان (كون)، وشرح ديوان الحماسة للمعري ص ٦٨.

(١٠) البيت من الطويل، لم أحده في ديوان شعر ذي الرمة الذي عني بتصحيحه وتنقيحه كنزليل عربي هبس مكاوتني المطبوع سنة ١٩١٩ وقد نسب ابن منظور في اللسان إلى ابن أحمد. ولم يسبه صاحب الحماسة، والرواية فيه: بتيهَاء قُفِرَ وَالْمَطْيَ كأنه . . . . والشاهد فيه أن «كان» بمعنى «صار». قال محقق ديوان حماسة: وسه ابن بعيش في شرح الفصل إلى ابن كتيرة.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) فائله عند يقيوت من وقصص الخارثي «تتحطّان» من شعراء الجاهلية والبيت في الفضليات لنفسه (المتنصية رقم ٣٠).

والامالي ١٣٧٣، وخزانة الأدب ٣١٦/١ وهو من «المفرد

والرابعة<sup>(١)</sup>: التي تدل على الامر المشاهد في الحال ، وقد كان<sup>(٢)</sup> على تلك الصفة فيما مضى من غير انقطاع كقول الله تعالى : «وكان الله علينا حكيمًا»<sup>(٣)</sup> فليس المراد به<sup>(٤)</sup> انه كان بهذه الصفة فيما مضى ، وهو الان على خلافها ولكن الناس لما ظهر لهم ان الله عليم حكيم أخبروا انها صفات لم يزل موصوفا بها . ومثله قول سلامة بن جندل<sup>(٥)</sup>:

كنا اذا ما اتانا صارخ فزع      كان الصراخ له قرع الظنايب<sup>(٦)</sup>

(لم يرد انهم)<sup>(٧)</sup> كانوا على تلك<sup>(٨)</sup> الصفة ، ثم انقطع ذلك بعد ، وانما المعنى أن ما<sup>(٩)</sup> شوهدهم منهم الان من اصراخ المستغيث خلق قد علم منهم قديما<sup>(١٠)</sup>:

وذكر اللغويون في غريب اللغات أن «كان»<sup>(١١)</sup> تكون بمعنى «كفل» يقال : «كان الرجل الصبي» اذا كفله ، وذكروا انه يقال : «كان الصوف» اذا غزله . و«كان» في هذين الموضعين ليست مما يدخل على مبتدأ وخبر ، وانما هي فعل صحيح بمنزلة «ضرب» ، و«قتل» ، ونحوهما مما يتعدى الى مفعول واحد .

#### مسألة

واستشهد ابو القاسم على زيادة «كان» بقول الفرزدق :

[فكيف اذا مررت بدار قوم]<sup>(١٢)</sup>      وجيران لنا كانوا كرام<sup>(١٣)</sup>

(١) في و: الرابع . والتصحيح من ل ، د .

(٢) كذا في و . وفي ل ، د : والرابعة : التي تدل على ان الامر المشاهد في الحال قد كان . . . . .

(٣) سورة النساء ، الآية ١٧ . (٤) سقطت في ل ، د .

(٥) شاعر جاهلي قديم كان من فرسان العرب المحدثين واشدائهم المذكورين وهو احد نعات الحليل (خزانة الادب ٨٦٢) .

(٦) كذا في و ، وديوان سلامة بن جندل ص ١٢٥ . وفي ل : كنا اذا ما اتانا . . . وفي د : كان الصراخ هم قرع الظنايب . والبيت من البسيط . والشاهد في قوله «كنا» فانه لم يرد انهم كانوا فيما مضى على هذه الصفة واليوم على خلافها ، وانما اراد ان اصراخهم من استمرخهم لم يزل من خلقهم . والظنايب جمع ظنوب وهو الساق او عظم الساق . يقول : اذا اتانا مستغيث عزمتنا على منعه والقنال معه .

(٧) في و : لم يردوا انهم . والتصحيح من د . وقد سقطت هذه العبارة في ل .

(٨) في ل ، د : هذه وقد سقطت كلمة (الصفة) في ل .

(٩) في و : انما ، والتصحيح من ل ، د .

(١٠) في و : قد علم منهم ذلك قديما

(١١) سقطت في ل .

(١٢) الزيادة من ل ، د ، والجمل ص ٦٢ .

(١٣) كذا في النسخ المخطوطة . وفي ديوان الفرزدق ٢٩٠/٢ :

فكيف اذا رايت ديار قديمي      وجيران لنا كانوا كرام  
وفي الكتاب ٢٨٩/١ ، والمقتضب ١١٦/٤ : فكيف اذا رايت ديار قوم . اما رواية ابن عقيل للبيت ٢٨٩/١ ، والاشموني ٢٤٠/١ ، وابن هشام في المثنى ٢٨٦/١ فقد جاءت موافقة لما هو في النسخ المخطوطة والجمل ص ٦٢ . والبيت من الزايف والشاهد فيه زيادة كان بين النعت والنعت .

قال المفسر: أما زيادة «كان» في بعض المواضع ، فلا خلاف بين النحويين انه مسموع عن<sup>(١)</sup> العرب ، ولكن كان يجب (لأبي القاسم)<sup>(٢)</sup> ان يستشهد على زيادتها بما لا خلاف فيه بين النحويين<sup>(٣)</sup> ، ويترك ما فيه خلاف كقول الشاعر:

سراة بني ابي بكر تَسَامُوا على كان المسومة العراب<sup>(٤)</sup>

وأما بيت الفرزدق ، فأكثر النحويين يذهبون الى ان «كان» فيه غير زائدة ، وان الضمير المتصل بها اسمها و«لنا» خبرها ، كأنه قال : «وجيران كرام كانوا لنا»<sup>(٥)</sup> واحتجوا بانها لو كانت زائدة لم يتصل بها ضمير . وأول من قال : ان «كان» في بيت الفرزدق زائدة الخليل بن احمد<sup>(٦)</sup> ، حكى ذلك عنه سيويه<sup>(٧)</sup> ، ورده ابو العباس محمد بن يزيد<sup>(٨)</sup> ، واحتج ابن جني [للخليل]<sup>(٩)</sup> بان قال : وجه زيادتها في هذا البيت ان تعتقد ان الضمير المتصل واقع موقع المنفصل ، والضمير مبتدأ و«لنا» الخبر ، ولكنك لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ، ولم تعتقد [أن]<sup>(١٠)</sup> «الواو» مرفوعة بكان<sup>(١١)</sup> .

وقال ابو علي الفارسي . في التذكرة : ان «كان» في هذا البيت لغو ، لأن «لنا»<sup>(١٢)</sup> قد جرى صفة على الموصوف الذي هو «جيران» ، فلا يجوز ان يقدر فيه الانتزاع من .

---

(١) في ل. د: من .

(٢) سقطت في ل.

(٣) في ل: بين النحويين فيه . وفي د: بين النحويين في زيادتها فيه .

(٤) البيت من الوافر وهو من شواهد ابن عقيل ٢٩٧١ والاشموني ٢٤٧١ وهو غير مسروب فيها والرواية فيها : سراة بني ابي بكر تسامى . . . قال العيني في شرح هذا الشاهد : لا يعرف هذا الا من قبل القراء . والسراة بفتح السين جمع سري وهو السبد . والشاهد فيه زيادة كان بين الجار والمجرور .

(٥) في ل: وجيران لنا كرام لنا .

(٦) هو الخليل بن احمد الفراهيدي البصري . وهو اول من استخرج العروض وحصر اشعار العرب بها . وعمل اول كتاب العين المعروف المشهور الذي به انتهى ضبط اللغة ، وهو استاذ سيويه ، وعمامة الحكاية في كتابه عنه . توفي سنة ١٧٥ وقيل غير ذلك (بغية الوعاة ٥٥٧/١ . ٥٦٠) .

(٧) ينظر الكتاب ٢٨٩/١ - ٢٩٠ .

(٨) ينظر المقتضب ١١٧/٤ .

(٩) سقطت في و .

(١٠) سقطت في و .

(١١) نقل الشيخ خالد الازهري احتجاج ابن جني هذا في التصريح ١٩٧/١ .

(١٢) في و: لانه . والتصحيح من ل. د .



موصوفه<sup>(١)</sup> كما لم يجز في قولك : «مررت برجل معه صقر عائد به غدا»<sup>(٢)</sup> لان «معه صقر»<sup>(٣)</sup> صفة لرجل .

قال ابو علي الفارسي : فان قلت : فكيف تلغى «كان» وقد عملت في الضمير؟ قلنا : تكون «كان» لغوا والضمير الذي فيها تأكيد<sup>(٤)</sup> لما<sup>(٥)</sup> في «لنا» ، لانه مرفوع<sup>(٦)</sup> بالفاعل . الا ترى انه لا<sup>(٧)</sup> خبر له .

[قال :<sup>(٨)</sup> فان قال قائل : كيف جاز أن تلغيه وقد اعمل<sup>(٩)</sup> قلنا : لا يمتنع [الغاؤه]<sup>(١٠)</sup> وان عمل . إلا ترى انك تلغى «ظننت» الجملة باسرها (في قولك : «زيد منطلق ظننت» بل يكون الغاء بعض الجملة ايسر من الجملة باسرها)<sup>(١١)</sup> وقد عمل ما تلغيه<sup>(١٢)</sup> في الاسم فكذلك يجوز ان تلغى «كأن» وحدها في قوله : «كانوا كرام» كما جاز الغاء الجملة باسرها في «ظننت» بل يكون الغاء بعض الجملة ايسر من الجملة باسرها ، وجاز الغاء «كانوا» لانه لم يقع اولا وانما وقع بين صفة وموصوف فجاز الغاء «هو» لما كان واقعا بين الخبر والمخبر عنه ، وكما جاز الغاء «كان» في : «ما كان أحسن زيدا» . وحكم ما تلغيه ان توسطه ولا تبديه قياسا على «هو» التي للفصل ولا تبدي به لان الملقى<sup>(١٣)</sup> غير معتد<sup>(١٤)</sup> به ، واذا كان (غير معتد به وكان)<sup>(١٥)</sup> القصد في الافادة غيره قبح<sup>(١٦)</sup> ان يؤخر شيئا :

(١) في ل ، د : موصوفه .

(٢) في ل ، د : عائد به غدا وبه : ساقطة من : و

(٣) نقل الشيخ خالد عن ابن عصفور انه قال : أصل المسألة : (وجيران لنا هم) قلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا عمل حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزايد بين العامل والمعمول فصار (لنا كان هم) ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد اتصل بغير عاملة في الضرورة . (النصريح ١٩٧/١) .

(٤) في ل ، د : تأكيد .

(٥) في ل : لنا .

(٦) في ل ، د : مرتفع .

(٧) في ل : لا خبر .

(٨) سقطت في و . وفي ل : قال فان قيل .

(٩) في ل ، د : عمل .

(١٠) سقطت في و .

(١١) سقطت في ل ، د .

(١٢) في و : ماظنه .

(١٣) في ل : المعنى .

(١٤) في ل : متعدد .

(١٥) سقطت في ل .

(١٦) في و : غير قبح . والتصحيح من ل ، د .

للاهتمام به أكثر ويقدم ما الاهتمام به أقل<sup>(١)</sup>.

قال<sup>(٢)</sup> أبو علي الفارسي في [غير]<sup>(٣)</sup> التذكرة: انما قيل في «كان» ها هنا انها زائدة  
كانهم لم يستجيزوا ان يجعلوا «لنا» خبر كان فيقدروا به غير موضعه، وقد جرى صفة على  
«جيران» قال: وما يؤكد ذلك ان الشيء اذا احتمل تأويلين حمل على الاقوى والاقرب لثلا  
يقع لبس كقولك: «ضربت جالسا زيدا» فجعلك «جالسا» حالا من التاء هو الوجه لا من  
«زيد» ويؤكد ذلك ايضا انك اذا جعلت «كان» غير زائدة كنت قد فصلت بين الصفة  
والموصوف بجملة وذلك ضعيف، وايضا فانه اذا كان للشيء صفتان، مفردة، وجملة كان  
تقديم الصفة المفردة أولى.

---

(١) في ل: ان تؤخر شيئا الاهتمام به أولا أكثر وتقدم . . . . . وفي د: ان تؤخر شيئا الاهتمام به أكثر وتقدم.

(٢) في ز، د: وقال.

(٣) سقطت في و.

## باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

وهي: **إِنَّ** و **أَنَّ** و **لَكِنَّ** و **كَأَنَّ** <sup>(١)</sup> و **لَيْتَ** و **لَعَلَّ**

قال أبو القاسم في هذا الباب: إلا أنها غير متصرفة فلا يجوز تقديم أخبارها عليها ولا على اسمائها <sup>(٢)</sup>. لا يجوز: «إن قائم زيدا» ولا: «زيدا إن قائم» ولا ما أشبه ذلك مما جاز في باب «كان» <sup>(٣)</sup>، لأنها <sup>(٤)</sup> متصرفة. تقول: كان يكون فهو كائن ومكون كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب <sup>(٥)</sup>.

قال المفسر: هذا الذي قاله <sup>(٦)</sup> كله صحيح إلا قوله «مكون» فإن سيبويه ذكره في كتابه <sup>(٧)</sup> وتعقبه الناس عليه وقالوا: لا يجوز أن يبنى «مكون» من «كان» <sup>(٨)</sup>، لأن «مفعولا» لا يبنى إلا من كل فعل يصح أن يصاغ لما لم يسم فاعله <sup>(٩)</sup>، ولا يجوز نقل «كان» لما لم يسم فاعله. بان يقام خبرها مقام اسمها، لأنك إذا قلت: «كان زيد أخاك» فزيد وأخوك لا يستغني أحدهما عن الآخر، لأنها بمنزلة المبتدأ والخبر فلا يجوز أن تحذف زيدا فيبقى الخبر منفردا.

قال ابن جني: سألت أبا علي عن <sup>(١٠)</sup> عن قول سيبويه: «فهو كائن ومكون» فلم يجبني بشيء، وقال: يبرون عليها وهم عنها معرضون.

قال: فقلت له: أتقول (إن سيبويه يميز أن يبنى «كان» للمفعول؟ فقال: لا، فقلت:

---

(١) سقطت في د.

(٢) كذا في و، والجمل ص ٦٥. وفي ل، د: فلا يجوز تقديم أخبارها على اسمائها ولا عليها.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٦٥: وما أشبه ذلك مما مر في باب كان.

(٤) في ل، د. والجمل ص ٦٥: لأن كان متصرفة.

(٥) ينظر الجمل ص ٦٥.

(٦) في ل، د: قاله أبو القاسم.

(٧) ينظر الكتاب ٢١٧، قال سيبويه: فهو كائن ومكون كما كان ضارب ومضروب.

(٨) في ل، د: لا يجوز أن يبنى من كان مكون.

(٩) في و: لأن مفعولا لا يبنى من كل فعل لا يصح أن يصاغ لما لم يسم فاعله، والتصحيح من ل، د.

(١٠) سقطت في ل.



فما.نعمل بهذا الذي ورد؟ فقال: لا أدري. قلت<sup>(١)</sup>: [أقول]:<sup>(٢)</sup> انه خطأ وقع في النسخة، فقال: لا، ثم قال: ليس كل الداء<sup>(٣)</sup> يعالجه الطبيب.

وذكر ابن جني ان ابا علي كان يقول: انما اراد سيويه تصرف الفعل وأنه<sup>(٤)</sup> ليس جامدا كالحرف.

وقال: هذا قدر بما اراده<sup>(٥)</sup>، ولم يثبت بهذا جواز<sup>(٦)</sup> بناء «كان» للمفعول ولا فساد.

(هذا هو) <sup>(٧)</sup>حكاية ابن جني عن الفارسي في هذه المسألة<sup>(٨)</sup>، وقد تأول الناس كلام سيويه على وجهين. فقال ابو سعيد السيرافي: الذي يصح منه «مكون» أن تحذف الخبر والاسم جميعا، وتصوغ «كان» لمصدرها فذلك المصدر<sup>(٩)</sup> ينوب مناب الاسم والخبر جميعا<sup>(١٠)</sup>، ويكون الاسم والخبر تفسيراً له فتقول: «كين الكون زيد منطلق» فالكون اسم ما لم يسم فاعله «لكين» و«زيد منطلق» جملة هي تفسير للكون. الا ترى انه لو قال قائل: هل كان زيد منطلقاً؟ لقلت: قد كان ذلك وانما تريد «قد كان الكون» فيفهم المخاطب بذلك ان زيدا منطلق.

قال السيرافي: وكذلك اذا قلت: كان زيد منطلقاً كوناً، ثم نقلت<sup>(١١)</sup> الى ما لم يسم فاعله أقمت «الكون» مقام الفاعل وجعلت الجملة تفسيراً للكون فقلت: «كين الكون زيد منطلق». قال: ويجوز اضماره لدلالة الفعل عليه اذا كان مصدراً<sup>(١٢)</sup>، فتقول: «كين زيد منطلق»، و«مكون زيد منطلق».

---

(١) سقطت في ل.

(٢) سقطت في و، ل.

(٣) في و: الداء، والتصحيح من ل، د.

(٤) في و: بأنه، والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل، د: قدر بما اراده.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: هذه.

(٨) سقطت في ل.

(٩) في و: مصدر، والتصحيح من ل، د.

(١٠) سقطت في ل، د.

الى ل، د: منه.

(١٢) في و: مصدر، والتصحيح من ل، د.

قال المفسر: هذا الذي قاله السيرافي غلط، لان «كان» الناقصة ليس لها مصدر عند النحويين انما تدل على الزمان [وحده] <sup>(١)</sup> ولو كان لها مصدر لم تسم ناقصة، فلا يجوز ان تقول <sup>(٢)</sup>: كان زيد منطلقا كوناً. كما زعم، ولكن الذي يمكن أن يحمل عليه قول سيبويه ان يكون اراد «كان» التامة، (لان «كان» التامة) <sup>(٣)</sup> فعل صحيح يجري مجرى الافعال الصحاح <sup>(٤)</sup> التي لا <sup>(٥)</sup> تتعدى الى مفعول نحو «قام، وقعد». وسيبويه يميز في هذا [النوع] <sup>(٦)</sup> من الافعال ان تصاغ لما لم يسم فاعله، فيقول: قيم، وقعد، ويقيم المصدر مقام الفاعل كأنه قال <sup>(٧)</sup>: قيم القيام، وقعد القعود، فيمكن <sup>(٨)</sup> ان يكون سيبويه ذهب الى هذا فلذلك قال ما قال. وأظن السيرافي الى هذا ذهب بقوله: «كين الكون» كما تقول <sup>(٩)</sup>: قعد القعود، ولكن قوله بعد ذلك: زيد منطلق. يوجب ان تكون الناقصة.

وقد روى عن الفراء انه اجاز في «كان زيد أخاك» ان يقال: «كين أخوك» وقال: ليس من كلام العرب ولكنه جائز على القياس. اراد ان «كان زيد أخاك» شبه بضرب زيد عمرا فجري مجراه.

## مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان كل شيء كان خبراً للمبتدأ فانه يكون خبر هذه الحروف، من فعل <sup>(١٠)</sup>، وما اتصل به، ومبتدأ، وظرف <sup>(١١)</sup> كما كان ذلك في باب «كان» <sup>(١٢)</sup>.

(١) سقطت في و، ل.

(٢) في ل، د: يقال.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل: كان قال، وفي د: كأنه قيل.

(٨) في ل، د: فممكن.

(٩) في ل، د: يقال.

(١٠) في و: من نعل وفاعل، والتصحيح من ل، د، والجمل من ٦٦.

(١١) في و: او مبتدأ أو ظرف، والتصحيح من ل، د، والجمل من ٦٦.

(١٢) ينظر الجمل من ٦٦ و ٦٧.

قال المفسر: في هذا الكلام تسامح<sup>(١)</sup> من ثلاث جهات:

احداها: ان المبتدأ قد يخبر عنه<sup>(٢)</sup> بأشياء لا يصح ان يخبر بها<sup>(٣)</sup> عما عملت فيه «أن» كالتحضيض، والدعاء، والامر، والنهي<sup>(٤)</sup>، والاستفهام، وقد ذكرنا ذلك في باب «كان». وقد جاء الاخبار عن «أن» بالنهي في الشعر. قال الجميع بن منقذ<sup>(٥)</sup>:  
ولو أصابت لقالت وهي صادقة أن الرياضة لا تنصبك للشيب<sup>(٦)</sup>

والثانية: انه شبه «أن» واخواتها في الاخبار بكان واخواتها و«أن» يخبر عنها بالافعال الماضية باتفاق. والاخبار عن «كان» بالفعل الماضي في جوازه خلاف قد ذكرناه في باب «كان» وأما «صار»، وليس، وما زال، وما برح، وما انفك، وما دام، فلا يجوز باتفاق.

والجهة الثالثة: انه سمي المرفوع في باب «أن» واخواتها خبرا لان، وليس بخبر عنها، وانما هو خبر عن الاسماء المنصوبة بها، لان الحروف، والافعال لا يخبر عنها باتفاق، وانما استجاز ان يسمي المرفوعات في هذا الباب خبرا، (لان الاشارة)<sup>(٧)</sup> الى ان «أن» تعمل في الاسم والخبر معا كما يعمل الفعل رفعاً، ونصباً في حال واحدة، فلما ضارعت الافعال الصحيحة التي لها اخبار على الحقيقة مضمّنة فيها سمي<sup>(٨)</sup> ما يرتفع بها خبرا لها كما يسمى<sup>(٩)</sup> المنصوب بعد «ما»<sup>(١٠)</sup> في قولنا: «ما زيد قائما» خيرا لما، لمضارعتها «ليس»<sup>(١١)</sup>.

واعتقادنا أن «ما»<sup>(١٢)</sup> عملت في المرفوع، والمنصوب معا بخلاف قول الكوفيين انها

(١) سقطت في ل.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل. وفي د: به.

(٤) سقطت في ل.

(٥) الجميع بن منقذ بن الطماح بن قيس الاسدي، وهو فارس شاعر جاهلي قتل يوم جيلة (سمط اللآلي ٢/٨٩٥).

(٦) من البسيط وقد ذكره صاحب الخزائن ٢٩٥/٤ وقال: ان البيت شاهد على ان الجلة العلوية يجوز ان تقع خبرا لان كما هنا

فان جملة النهي وهي جملة لا تنصب خبرا. وقال ايضا: البيت من قصيدة عدتها اثنا عشر بيتا للجميع الاسدي ذكر فيها نشوز امراته لقلة ماله. والرياضة تهذيب الاخلاق. وتنصبك مضارع انصبه انصبا اي اتعبه، والشيب جمع اشيب.

(٧) في ل: د: لان اشارة.

(٨) في ل: سي.

(٩) في و: سي. والتصحيح من ل: د.

(١٠) في و: بعدها.

(١١) في ل: حير ما مضارعتها ليس. وفي د: خيرا لمضارعتها ليس.

(١٢) في و: اثنا، والتصحيح من ل: د.



انما تعمل في الاسم وحده، وان الخبر انما يتصب عندهم بسقوط<sup>(١)</sup> الخافض<sup>(٢)</sup>.

### مسألة

قال ابو القاسم [في هذا الباب]<sup>(٣)</sup>: واعلم انه يدخل<sup>(٤)</sup> في خبر «ان» وحدها اللام من بين سائر اخواتها كقولك<sup>(٥)</sup>: «ان زيدا لقائم»، و«ان زيدا قائم»، أنت خير في الاتيان بها وتركها، [قال:]<sup>(٦)</sup> وانما دخلت اللام توكيدا (للخبر كما دخلت «ان» توكيدا)<sup>(٧)</sup> للجملة<sup>(٨)</sup>.

قال المفسر: هذا الكلام<sup>(٩)</sup> يحتاج الى تقييد وتثقيف<sup>(١٠)</sup>، وان حمل على ما في ظاهره من الاطلاق لم يصح، لان هذه الحروف تنقسم في دخول اللام في اخبارها ثلاثة اقسام: منها ما يجوز دخول اللام في خبره<sup>(١١)</sup> باتفاق، ومنها ما لا يجوز باتفاق، ومنها ما فيه خلاف.

فأما<sup>(١٢)</sup> التي يجوز دخول اللام في خبرها باتفاق فـ «ان» المكسورة الهمزة، وأما التي يمتنع دخول اللام في خبرها باتفاق فـان المفتوحة الهمزة<sup>(١٣)</sup>، وليت، ولعل، [وكان]<sup>(١٤)</sup>. وأما التي فيها خلاف فلكن، فالكوفيون<sup>(١٥)</sup> يميزون دخول «اللام» في خبرها واحتجوا بقول الشاعر: ..... ولكُني في حبها لكسيد<sup>(١٦)</sup>.

(١) في ل، د: لسقوط.

(٢) تنظر المسألة (١٩) في كتاب الانصاف ص ١٦٥.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) كذا في و، والجملة ص ٦٧، وفي ل، د: تدخل.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجملة ص ٦٧: واعلم انه يدخل في خبر ان من بين سائر اخواتها اللام كقولك: ...

(٦) سقطت في و.

(٧) سقطت في ل.

(٨) ينظر الجملة ص ٦٧.

(٩) في ل: كلام.

(١٠) في ل، د: تثقيف وتقييد.

(١١) في ل: خبرها.

(١٢) في ل: وأما.

(١٣) سقطت في ل، د.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في و: والكوفيون.

(١٦) في ل: لعبيد، وهو من الطويل، وصدره: يلوموني في حب ليل عواذلي. وهو شاهد لا يعرف له ...

ص ٢٠٩ وابن عقيل ٣٦٢/١ والاشموني ٢٨٠/١ والمغني ص ٢٣٣ والخزانة ٣٤٣/٤، والشاهد فيه دخول اللام على

(ويروى: «لعميد»)(<sup>١</sup>) واحتج الفراء وأصحابه على جواز ذلك بحجتين:

أحدهما: إن «لكن» مركبة من أن، ولكن الخفيفة النون، والاصل (<sup>٢</sup>) عندهم «لكن»  
إن، فمن حيث جاز دخول اللام على [إن] (<sup>٣</sup>): المفردة جاز دخولها على المركبة.

والحجة الثانية: إن العلة التي سهلت دخول اللام في خبر «إن» موجودة في «لكن»  
والعلة التي أوجبت دخولها في خبر «أن» إن معنى الابتداء والخبر باق في الجملة لم يطله  
دخول «إن» بل زاده تحقيقاً لأنها تفيد معنى القسم (<sup>٤</sup>) فجاز دخول اللام معها كما جاز (في  
خبر «أن»)(<sup>٥</sup>) وصار المخبر كأنه قد أقسم مرتين على تحقيق الخبر. وليت، ولعل، وكأن قد  
أبطلن (<sup>٦</sup>) بدخولهن على الجملة ما كان فيها من الاخبار، وصيرته تمناً ورجاء وتشبيهاً. إلا  
تري أنك لو قلت: «والله ليت زيدا قائم» لم يصح، لأنك (<sup>٧</sup>) لم تخبر بشيء، فنقسم على  
صحته، و«أن» المفتوحة قد صيرت الجملة (في حكم المفرد لان الكلام معها يصير كالمصدر  
و«لكن» لا تبطل ما في الجملة من الخبر كما لا تبطل «إن» وإن أحدثت فيها معنى  
الاشتراك (<sup>٨</sup>). وحجة البصريين في امتناعهم من ادخالها على (<sup>٩</sup>) خبر «لكن» شيان:

أحدهما: السماع.

والثاني: القياس.

أما السماع، فإن ذلك لا يعرف في كلام ولا شعر، والبيت الذي انشده الكوفيون  
جار عندهم مجرى الضرورة.

وأما القياس، فإن «لكن» متضمنة معنى الاستدراك بعد النفي لأنها لا تذكر إلا

---

- (١) سقطت في ل، لأن النسخ ذكر البيت برواية (لعميد).

(٢) في ل، د: وأصلها.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: والعلة التي أوجبت دخولها في خبر إن مع إن الابتداء والخبر باق ولم يطله دخول إن بل زاده تحقيقاً بمعنى

القسم. والتصحيح من ل، د.

(٥) في ل، د: دونها.

(٦) في و: أبطلت.

(٧) في و: لأنه، والتصحيح من ل، د.

(٨) وردت هذه العبارة في عمل النحو الاتي بعد، والتصحيح من ل، د. «وإن المفتوحة قد صيرت الجملة بمعنى المصدر، وإن

المفتوحة قد صيرت الجملة للخبر كما لا يبطل فإن أحدثت فيها معنى الاشتراك».

(٩) في ل، د: في.

بعد<sup>(١)</sup> نفي ملفوظ به، أو مقدر. فلما صحبت النفي الذي لا يؤكد باللام وإنما يؤكد بالباء في قولك: «ما زيد بقائهم» جرت مجراه.

واطلاق أبي القاسم: أنه يجوز دخول اللام في خبر «إن» المكسورة من غير تقييد وتفصيل غير صحيح أيضاً، لأن خبر «إن» إذا كان فعلاً ماضياً لم يجوز دخول اللام [المؤكد<sup>(٢)</sup> عليه<sup>(٣)</sup>]، وحجة سيويه، وأصحابه في امتناع ذلك [أن حكم «اللام» أن تكون في أول الكلام فلما أخرت من أجل دخول «ان» وجب أن لا تدخل إلا على اسم أو ما يضارع الاسم كما أنها لو كانت مقدمة لما تدخل إلا على الأسماء. واحتج الفراء في امتناع ذلك<sup>(٤)</sup> بأن قول القائل: «ان عيد الله لبصوم»، ولصائهم «انه يديم»<sup>(٥)</sup> الصيام، والفعل الماضي منقطع، فلم يصلح أن يقع موقع ما يراد به الدوام، والاتصال.

وكان الكسائي وهشام يميزان ذلك على شريطة اضممار «قد»، لأن «قد» تقرب الماضي<sup>(٦)</sup> من الحال.

وقال أبو إسحاق الزجاج<sup>(٧)</sup>: يجوز «أن زيدا لقام»<sup>(٨)</sup> على أنها «لام قسم» لا «لام توكيد»<sup>(٩)</sup>، واحتج بقول امرئ القيس:

حلفت لها بالله حلفاً فاجراً  
لناموا فما أن من حديث ولا صال<sup>(١٠)</sup>

وأجاز الأخفش: «أن زيدا لنعم الرجل»، وتابعه على ذلك الفراء، لأن «نعم» لا

---

(١) في ل، د: مع.

(٢) سقطت في و.

(٣) في و: عليها، والتصحيح من ل، د.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: يريد، والتصحيح من ل، د.

(٦) في ل: على شريطة اضممار لأنها تقرب الماضي. وفي د: على شريطة اضممار قد لأنها تقرب الماضي.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في ل: لقائم.

(٩) في ل: تأكيد.

(١٠) هذه رواية ل، والديوان ص ٣٢. وفي و: حلفت لها بالله حلفاً فاجراً لناموا فما أن حديث ولا صال.

والشطر الثاني في د: لناموا فما أن حديث ولا صال.

والبيت من الطويل والمراد بالفاجر هنا: الكاذب. والصالي: الذي يصطلي بالنار. يقول: لما خوفتني من السمار أقسمت له كاذباً أن ليس منهم أحد إلا نائماً. وقد استشهد ابن هشام بهذا البيت في المغني ١/١٧٢ على أن القسم إذا اجبب بماض متصرف مثبت فإن كان قرياً من الحال جيء باللام وقد جيء نحو (تالله لقد أثرك الله علينا) وإن كان بعيداً جيء باللام وحدها كقول امرئ القيس هذا.



تُصرف، فاشبهت الاسماء، وأجاز القراء: «ان زيدا»<sup>(١)</sup> نعسي ان يقوم» لان «عسي» بمنزلة «نعم» ولا تجوز هاتان المسألتان على مذهب سيويه. وللكوفيين في هذا المعنى مسائل كثيرة يوافقهم البصريون في بعضها ويخالفونهم في بعضها<sup>(٢)</sup> كرهنا اطالة الكتاب بها. وقول ابي القاسم ايضا: انت نخير في الاتيان بها وتركها ليس بصحيح على الاطلاق حتى يقيد، وذلك ان من النحويين من يرى ان دخول «اللام» في خبر «ان» انما هو بازاء «الباء» في خبر «ما» فاذا قال القائل: «ما زيد قائما» قال<sup>(٣)</sup> المناقض له: «ان زيدا قائم» واذا<sup>(٤)</sup> قال: «ما زيد بقائم» فأكد النفي بالباء قال المناقض له<sup>(٥)</sup>: «ان زيدا لقائم» فأكد الايجاب باللام، وهذا مذهب ابي العباس ثعلب، ومعاذ الهراء<sup>(٦)</sup>. وقال القراء: انما جاءوا باللام ليفرقوا بين الكلام الذي يكون جوابا، وبين الكلام الذي يستأنف على غير وجه الجواب. تقول: «ان زيدا منطلق» بغير «لام» اذا كنت مستأنفا، و«ان زيدا لقائم» اذا كنت مجيبا لما<sup>(٧)</sup> قد تقدم، فعلى هذين القولين لا يكون المتكلم مخيرا في الاتيان بها وتركها<sup>(٨)</sup>، بل يلزمه ان يأتي بها على كل حال، لانها مفرقة بين معنيين. كما تلزم «اللام» في خبر «ان» المخففة<sup>(٩)</sup> من الثقيلة<sup>(١٠)</sup> فرقا بينها وبين [ان]<sup>(١١)</sup> النافية فكذلك<sup>(١٢)</sup> من رأى [ان]<sup>(١٣)</sup> «اللام» تحقق الحال كما ان «السين» و«سوف» تحققان المستقبل، لا يكون المتكلم مخيرا على مذهبه.

ومن النحويين من يرى ان دخول «اللام» على<sup>(١٤)</sup> خبر «ان» ليس على وجه الجواب ولا على وجه الفرق<sup>(١٥)</sup> بين الحال والاستقبال، ولكن على وجه التأكيد للخبر. فعلى هذا

(١) في ل، د: عبد الله

(٢) سقطت في ل.

(٣) في و: فان، والتصحيح من ل، د.

(٤) في و: فاذا.

(٥) سقطت في د.

(٦) في و: القراء، والتصحيح من ل، د.

(٧) في ل، د: لكلام.

(٨) في ل، د: بين الاتيان باللام وتركها.

(٩) في و: المخففة.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في ل، د: وكذلك

(١٣) سقطت في و.

(١٤) في ل، د: في.

(١٥) كذا في و، د. وفي ل: ولا وجه الفرق.

الرأي يكون المتكلم<sup>(١)</sup> . غيرا بين<sup>(٢)</sup> الاتيان بها وتركها كما قال ابو القاسم .  
وقول ابي القاسم ايضا<sup>(٣)</sup> : ان «اللام» دخلت تأكيدا للخبر، و «ان» دخلت  
توكيدا للجملة . ليس بصحيح، لان «اللام» و «ان» معا سواء في التأكيد، وقد قال ابو  
القاسم في الباب الذي بعد هذا الباب : ان اللام كان حكمها ان تكون في صدر الجملة،  
فاستقبح الجمع بين حرفين مؤكدين<sup>(٤)</sup> . فاللام<sup>(٥)</sup> وان سواء في ان كل واحد منهما جواب  
لقسم<sup>(٦)</sup> مقدر في صدر الجملة، الا ترى انك تقول : «والله لزيد قائم» و «والله ان زيدا  
قائم» فانما تؤكد في كلا الجالين الخبر من حيث كان الخبر محتمل<sup>(٧)</sup> الصدق، والكذب واما  
«زيد» فليس يحتاج الى ما<sup>(٨)</sup> يحقق فيه الاسمية، فاذا لم يصح تأكيد الاسم، وثبت ان  
التأكيد انما هو للخبر، وكان القسم انما وقع عليه بطل تفريق<sup>(٩)</sup> ابي القاسم بين اللام وان،  
وحصل من ذلك مناقضته لنفسه على ما تراه<sup>(١٠)</sup> .

## مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب : وتقول في العطف : «ان زيدا قائم وعمرا، وعمرو»  
بالنصب والرفع<sup>(١١)</sup>، ثم ذكر ان<sup>(١٢)</sup> الرفع على ثلاثة أوجه :  
العطف على المضمير في «قائم» قال : والاجود في ذلك ان تؤكد المضمير<sup>(١٣)</sup>  
والاخر ان تعطفه على موضع «ان» قبل دخولها .

- 
- (١) سقطت في ل  
(٢) في ل، د : لي  
(٣) سقطت في ل .  
(٤) ينظر الجمل ص ٧ .  
(٥) في ل، د : واللام .  
(٦) في ل : القسم .  
(٧) في ل، د : بمحتمل .  
(٨) في و : الى ما هو يحقق .  
(٩) في و : تقدير، والتصحيح من ل، د .  
(١٠) كذا في و، د . وفي ل : وحصل من مناقضته لنفسه على تراه .  
(١١) كذا في الجمل ص ٦٨ . وفي و : ان زيدا قائم وعمرو وعمرا بالنصب والرفع . وفي ل، د : ان زيدا قائم وعمرو وعمرا  
- - - - -  
(١٢) سقطت في ل .  
(١٣) كذا في ل، د . والجمل ص ٦٨ . وفي و : ان يؤكد الضمير

والثالث ان ترفعه بالابتداء، وتضمير الخبر، فيكون، التقدير «انَّ زيدا قائم وعمرو قائم» فتضمير الخبر لدلالة ما تقدم عليه<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: هذا الموضع مما تعقبه الناس على ابي القاسم وقالوا: انما هما<sup>(٢)</sup> وجهان: العطف على المضمير<sup>(٣)</sup>، والعطف على الموضع. قالوا: والوجه<sup>(٤)</sup> الثالث الذي زاده هو العطف على الموضع بعينه، لانه يلزم اذا عطف على الموضع ان يضم خبر<sup>(٥)</sup> لأن «قائما» لا يجوز ان يكون خبرا عنها معا. وعلى هذين الوجهين وجه هذه المسألة كل من تكلم فيها. والذي ينبغي ان يعتذر به لابي القاسم ان يقال: ان عطف الجمل على الجمل نوعان:

أحدهما: ان تكون الجملة الثانية مشاكلة للاولى كقولك: «كان زيد قائما وعمرو خارجا» فتعطف الاسم على الاسم، والخبر على الخبر.

والثاني: ان تكون الجملتان غير متشاكلتين كقولك: «قام زيد وعمرا<sup>(٦)</sup> اكرمه»، فكأن ابا القاسم جعل العطف في احد الوجهين على وجه التشاكل، والاخر على غير وجه التشاكل، وان<sup>(٧)</sup> كان لا بد من اضمار خبر لعمر في كلا الوجهين. فاذا حمل كلامه على هذا كان له عذر في الوجه الثالث الذي زاده.

## مسألة .

وقال في هذا الباب<sup>(٨)</sup>: ونظير هذا العطف قولك<sup>(٩)</sup>: «ما زيد بجبان، ولا بخيل بالخفض (عطفا على «جبان»)<sup>(١٠)</sup> او «ما زيد بجبان ولا بخيلا» بالنصب عطفا على موضع «الباء»، لانها لو لم تدخل كان الاسم منصوبا، وانشد سيبويه:

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٦٨. وفي و: وتضمير الخبر بدلالة ما تقدم عليه. ينظر الجمل ص ٦٨.

(٢) في و، د: هو، والتصحيح من ل.

(٣) في ل، د: الضمير.

(٤) في و: الموضع.

(٥) في ل، د: ان يضم خبرا.

(٦) في ل، د: ومحمدا.

(٧) في ل، د: فان.

(٨) في ل، د: المسألة.

(٩) كذا في ل، د، والجمل ص ٦٨. وفي و: في العطف نقول.

(١٠) سقطت في ل. وهي موجودة في و، د، والجمل ص ٦٨.



مُعَاوِيَ اِنَّا بَشِيرٌ فَاسْجِعْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ<sup>(١)</sup>

قال المفسر: يجوز في هذه<sup>(٢)</sup> المسألة خفض «بخيل»، ونصبه، ورفع. فأما<sup>(٣)</sup> الحفّض فعلى (العطف على)<sup>(٤)</sup> لفظ «جبان»، وأما النصب فعلى موضعه فيعتقد في «ما» انها حجازية، وأما الرفع فعلى موضع «جبان»<sup>(٥)</sup> ويعتقد في «ما» انها تميمية، او على ان ترفعه على خبر مبتدأ مضمّر كأنك قلت: «ولا هو بخيل» وعلى هذه الالوجه الثلاثة يحمل بيت امرئ القيس:

لَعَمْرُكَ مَا قَلْبِي إِلَى أَهْلِهِ بِحَرٍّ وَلَا مَقْصَرٍ يَوْمًا فَيَأْتِينِي بِقُرٍّ<sup>(٦)</sup>

وظاهر كلام ابن القاسم [يوهم]<sup>(٧)</sup> انه يرى رأي قوم من النحويين. زعموا ان «الباء» اذا دخلت في خبر «ما» لم تكن الا حجازية، ولا يجوز عندهم ان تكون تميمية، واحتجوا بأن «ما» التميمية دخولها في الكلام بمنزلة خروجها<sup>(٨)</sup>، لانها لا تعمل شيئا. قالوا: فكما أنه لا يجوز ان تقول قبل دخولها<sup>(٩)</sup>: «زيد بقائم» كذلك لا يجوز: «ما زيد بقائم». ونحن نقول هؤلاء القوم لا خلاف بيننا وبينكم في أنه يجوز ان يقال: «ما زيد الا قائم» كما قال الله تعالى<sup>(١٠)</sup>: «ما هذا الا بشر»<sup>(١١)</sup>، ونحن لو قلنا: «زيد الا قائم» دون ذكر «ما» لم يخر. فكما ان دخول «ما» على الجملة جواز دخول «الا» [وذلك لا يجوز قبل دخولها]<sup>(١٢)</sup>

(١) من الدافر ينظر الكتاب ٣٤/١ و ٣٥٢ و ٣٧٥ و ٤٤٨. وقد نسه سيويه الى عفية الاسدي وهو شاعر جاهلي اسلامي (تنظر ترجمته في الخزائن ٣٤٢/١) وقد استشهد به المبرد في المقتضب ٣٣٨/٢ و ٢٨٧/٣ و ١١٧/٤ و ٣٧١. والاتباري في الانصاف ص ٣٣٢. والشاهد فيه جواز حمل المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه. ومعاوي متاذي مرخم معاوية، واسجع: ارفق، والسجاجة السهولة.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل. وفي د: أما.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) في ل: فعل موضعه. وفي د: وأما الرفع على موضعه.

(٦) من الطويل. ينظر ديوانه ص ١٠٩. يقول: لم يصبر قلبي صبر الاحرار ولكنه حزع. يقال: اسب فلان بكذا فلم يوجد حرا اي صابرا جلدا. ويقول: (ولا مفسر) يعني ولا نزع عما هو عليه من الجزع والاشفاق فيأتي بي بد، اي لم استطع الصبر عنهم فاستقر واطمئن. والقر: الاستقرار ويكون القر ايضا كناية عن الراحة على ان يريد به المبرد. ويشهد في قوله «ولا مفسر» فانه يجوز فيه الالوجه الثلاثة.

(٧) سقطت في و.

(٨) في ل، د: دخولها في الكلام كخروجها.

(٩) في ل، د: لا يجوز قبل دخولها ان نقب.

(١٠) في ل: كما تعالى. وفي د: كما قلت تعالى.

(١١) سورة: المؤمنون، الآية ٢٤

(١٢) سقطت في و.

فكذلك «الباء» يجوز دخولها<sup>(١)</sup>، وهذا مما<sup>(٢)</sup> لا جواب لهم عنه، وينحو من هذا احتج عليهم ابو علي الفارسي، وأما البيت الذي أنشده أبو القاسم فقيه خلاف بين النحويين، وسنقول فيه ما يجب عند وصولنا الى شرح الايات ان شاء الله.

## مسألة

واستشهد أبو القاسم على هذه المسألة بقول الله تعالى: «ان الله بريء من المشركين ورسوله»<sup>(٣)</sup>، ثم قال: فأما سائر اخواتها فأنك تعطف المرفوع على المضمرة في الخبر، ولا يجوز عطفه على الموضع، ولا استئنافه، لأنها داخلية لمعان سوى الابتداء، من التشبيه، والترجي، والتمني<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: هذه الآية احتج بها سيويه<sup>(٥)</sup> على جواز العطف على موضع «ان» المفتوحة كما فعل<sup>(٦)</sup> أبو القاسم، وذلك مما رده<sup>(٧)</sup> قوم على سيويه، وقالوا: انما يجوز العطف في هذه الآية على الموضع على قراءة<sup>(٨)</sup> الحسن البصري<sup>(٩)</sup>، لأنه قرأ «ان الله بريء من المشركين» بكسر «إن»<sup>(١٠)</sup> وأما من فتح «ان» فلا يجوز العطف على موضعها، كما لا يجوز العطف على موضع «ليت ولعل وكأن» لأنها قد غيرت الجملة بأن صيرتها في حكم المصدر كما غيرتها «ليت ولعل وكأن» [وقال من احتج لسيويه: ليست «أن» مثل ليت ولعل وكأن]<sup>(١١)</sup>، لأن هذه الحروف<sup>(١٢)</sup> الثلاثة دخلت على خبر يحتمل الصدق والكذب، فصيرته

(١) في ل، د: فكذلك يجوز دخول الباء معها وان كان لا يجوز قبل دخولها.

(٢) في ل، د: ما.

(٣) سورة التوبة، الآية ٣.

(٤) ينظر الجمل ص ٦٩.

(٥) ينظر الكتاب ١/١٢١ و ٢٨٥، والمقتضب ١/١١٧ و ٣٧١، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٢٨، والفصل لابن يعيش ٨

٦٨، والاشموني وحاشية الصنن عليه ١/٢٨٧.

(٦) في ل: قال . .

(٧) في و: ذلك ورده.

(٨) في ل، د: وقالوا انما يجوز العطف على الموضع في هذه الآية على قراءة . .

(٩) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري، كان من سادات التابعين وكبرائهم. وقال أبو عمرو بن العلاء: ما

رأيت أفصح من الحسن البصري. ومن الحجاج بن يوسف الثقفي، فقبل له: فأبها كان أفصح قال: الحسن. توفي مستهل رجب سنة ١١٠ (وفيات الاعيان ١ ك ٣٥٤ - ٣٥٦).

(١٠) في ل: لأنه قرأ: ان الله بكسر ان. وفي د: لأنه قرأ ان الله بريء بكسر ان.

(١١) سقطت في و، ل.

(١٢) في ل، د: الاحرف.

كلاما لا يقال فيه : صدق ولا كذب ، و «أن» المفتوحة لم تبطل معنى الخبر وإن كانت قد صرفت الكلام الى معنى المصدر.

قال ابن جني : والقول فيها قول سيويه ، والدليل على [صحة] (١) قوله السماع والقياس .

أما السماع فقول جعفر بن عُلبَةَ الحارثي (٢) :

فلا تحسبي أني تَحَشُّعْتُ بعدكم  
لشيءٍ ولا أني من الموت أفرق  
ولا أنا ممن يزدهيه وعيدكم  
ولا انني بالمشي في القيد أخرق (٣)

فعطف الجملة من المبتدأ والخبر (٤) على قوله : «اني تحشعت» وهو يريد [معنى] (٥)  
«أن». المفتوحة، يدل على ذلك رواية من روى : «ولا أن نفسي يزدهيها وعيدكم». (٦)

قال ابن جني : وقد جاء ذلك [ايضا] (٧) في التزليل ، قال الله تعالى : «وان هذه أمكم  
أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون» (٨) الا ترى ان معناه : ولأن هذه أمكم أمة واحدة، وأنا  
ربكم : فعطف الجملة من المبتدأ والخبر على «أن» وفيها معنى اللام كما تقدم، (٩) وهو يريد  
معنى الابتداء وخبره ، فيصرف الكلام الى معنى المصدر [أي:] (١٠) ولكوني ربكم فاتقون .

(١) سقطت في و .

(٢) في و : الفارسي ، والتصحيح من ل ، د ، وديوان الحماسة للمرزوقي ٤٤/١ ، وسمط اللالي ١١٠/١ . وعُلبَةَ  
هذا هو علبَة بن ربيعة بن عبد يغوث ، وعبد يغوث هو الشاعر اسير يوم الكلاب ، وعلبَة شاعر وابنه جعفر بن علبَة  
شاعر ، وعمر علبَة الى اول دولة بني هاشم (السمط ١١٠/١) .

(٣) كذا في و ، ل . وفي ديوان الحماسة ٥٥/١ :

ولا ان نفسي يزدهيها وعيدكم . . . . .

وفي د : ولا انا ممن يزدهيها وعيدهم . . . . .

ومعنى تحشعت : تكلفت الخشوع . والفرق الخوف . والاعتراف . لفعل بالشيء .

(٤) سقطت في ل .

(٥) سقطت في و .

(٦) في ل ، د : وعيدهم .

(٧) الزيادة من ل ، د .

(٨) سورة المؤمنون . الآية ٥٢ .

(٩) في ل ، د : وهذا .

(١٠) سقطت في و .



ونحوه قوله [تعالى] (١): «ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء» (٢) أي فتستووا.

قال أبو علي الفارسي: فأوقع الجملة المركبة من المبتدأ والخبر موقع المنصوب «بأن»، والفعل إذا (٣) انتصب بأن انصرف القول فيه والرأي إلى مذهب المصدر، ومعلوم أن المصدر أحد الأحاد، ولا شبه بينه وبين الجملة.

وقد ترى الجملة التي هي قوله: «وأنا ربكم» معطوفة (٤) على «أن» المفتوحة وعبرتها عبارة المفرد.

قال ابن جني: ووجدت أنا في التثريب موضعا آخر لم أر أبا علي ذكره، على سعة بحثه ولطف مأخذه، وهو قوله تعالى: «أعنده علم الغيب فهو يرى» (٥) أي: فيرى. ألا ترى أن الفاء جواب الاستفهام، وهي تصرف الفعل بعدها إلى الانتصاب، بأن (٦). مضمرة، وأن (٧) المنصوب بها مصدر في المعنى لا محالة، حتى كأنه قال: أعنده علم الغيب فرؤيته (٨) كما أن قوله: «فأنتم فيه سواء» أي: [هل] (٩) هناك شركة بينكم فاستواء (١٠).

قال ابن جني: فهذا وجه السماع، وأما (١١) وجه القياس الذي لاجله [جاز] (١٢) ما مكناه للخصم وثبتناه في مستهل (١٣) القول [فهو] (١٤) أن «أن» المفتوحة وإن لم تكن من مواضع الابتداء فإنها على التحقيق والاعتدال (١٥) كما «أن» المكسورة كذلك، فلما استوتا في

(١) سقطت في و.

(٢) سورة الروم، الآية ٢٨.

(٣) في و: الما، والتصحيح من ل. د.

(٤) في و: معطوف.

(٥) سورة النجم، الآية ٣٥.

(٦) في و: فان.

(٧) في ل: فأن.

(٨) في ل: فرأيته.

(٩) سقطت في و.

(١٠) في و، ل: فاستووا. والتصحيح من د.

(١١) في ل: قال وأما.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) في و: من مستهل القول. وفي ل. د: من مسر. نقول. والتصحيح من عندنا لأن ما في النسخ المخطوطة تصحيف

ظاهر.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في ل. د: من التحقيق والاعتلاء. ولعل الصواب: والاعتداد.

العمل والمعنى<sup>(١)</sup> وبقاربتنا في اللفظ صارت كل واحدة منهما كأنها اختها.

قال: ويزيد ذلك وضوحاً أنك تقول: «علمت أن زيدا قائم» و: «علمت أن زيدا قائم»، فتجد معنى المكسورة كمعنى المفتوحة، وتؤكد في الموضعين كليهما، قيام زيد، لا محالة، والقيام مصدر كما ترى. نعم وتأتي هنا بصريح الابتداء<sup>(٢)</sup> فتقول: «علمت لزيد أفضل منك» أفلا ترى إلى تجاري هذه<sup>(٣)</sup> التراكيب إلى معنى واحد، ونظر<sup>(٤)</sup> بعضها إلى بعض، وسبب ذلك كله ما ذكرته لك من مشابهة «أن» لأن لفظاً وعملاً ومعنى.

قال: فإذا كان كذلك سقط اعتراض هذا المتأخر على ما أورده سيبويه واسقط كلفته عنه.

قال: ويزيد فيما نحن عليه قوله فيما بعد:

ولا انني بالمشي في القيد أخرق .....  
فصار<sup>(٥)</sup> إلى «أن»<sup>(٦)</sup> البتة.

---

(١) في ل: فلما استوت في المعنى. وفي د: في المعنى والعمل.

(٢) كذا في د. وفي ر: ويأتي ما هنا بصريح الابتداء. وفي ل: نعم ويأتي ما هنا بصريح الابتداء.

(٣) في و: أولاً ترى إلى تجاري هذا.

(٤) في و: ويظهر.

(٥) في ل، د: فصار.

(٦) سقطت في ل.

## باب الفرق بين إنَّ وأنَّ

قال ابو القاسم: اعلم أنَّ «إنَّ» تكسر في اربعة مواضع، وهي في<sup>(١)</sup> سائر ذلك مفتوحة، وفصل المواضع الأربعة وهي: ان تكون مستأنفة، وأن تكون في خبرها اللام، وأن تكون بعد القول، وأن تكون في جواب القسم<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: هذا الذي قاله غير صحيح، لأنها تكسر بعد «ألا» التي يراد بها استفتاح<sup>(٣)</sup> الكلام كقوله تعالى: «ألا إنَّهم هم السفهاء»<sup>(٤)</sup> و«ألا إنَّهم هم المفسدون»<sup>(٥)</sup>، وكما قال طرفة:

ألا إنني شربت أسوداً حالكا . ألا بجلي من الشراب ألا بجل<sup>(٦)</sup>

وتكسر بعد «حتى» تقول: «قد قاله القوم حتى أنَّ زيدا يقول»<sup>(٧)</sup> وأجاز سيويه كسرهما وفتحها بعد «أما» [فقال]<sup>(٨)</sup> تقول: «أما إنَّه ذاهب» و«أما أنَّه منطلق» فسألت الخليل عن ذلك فقال: اذا قال: «أما أنه [منطلق]<sup>(٩)</sup>» [فانه]<sup>(١٠)</sup> يجعله (كقولك «حقاً أنه منطلق» واذا قال «أما إنَّه منطلق»<sup>(١١)</sup>) فأما بمنزلة «ألا» كأنه قال «ألا انه منطلق»<sup>(١٢)</sup>، وتكسر

(١) سقطت في ل. وهي موجودة في و، د. واجمل من ٦٩.

(٢) في ل. د: وأن تكون جواباً للقسم. وفي اجمل. وتكسر ان ايضا بعد القسم. ينظر الجمل من ٦٩-٧٠.

(٣) في و: التي هي استفهام. والتصحيح من ل. د.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٣.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٢.

(٦) من الطويل. ينظر ديوانه من ٨٩. قوله أسوداً حالكا يعني كأس المنية وقيل أراد شرباً فاسداً. وقيل أراد السد. وكأنه قال: سقت سناً فقتلني وهذا مثل صربه لفساد ما بينه وبين خولة وقوله: بجلي أي حسبي وكفائي. والشاهد في البيت كسر همزة أن بعد إلا الاستفاحية.

(٧) من امثلة سيويه في (باب آخر من ابواب أن). ينظر الكتاب ٤٧٧٨.

(٨) الزيادة من ل. د.

(٩) الزيادة من الكتاب ٤٦٧٨.

(١٠) الزيادة من د. والكتاب ٤٦٧٨.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) كذا في و، د. وفي ل: فإنه بمنزلة قولك ألا كأنه قال: ألا أنه منطلق. وفي الكتاب ٤٦٧٨: فإنه بمنزلة قوله ألا كأنك قلت. ألا انه ذاهب.



ايضا بعد «اذا» تقول «مررت به فاذا إنه يقول كذا» حكى ذلك سيويه، وقال: سمعت رجلاً<sup>(١)</sup> من العرب ينشد هذا البيت كما اخبرك به:

وكنْتُ أرى زيدا كما قيل سيِّداً اذا إنَّه عبدُ القفا واللهازم<sup>(٢)</sup>

وقال سيويه: فحال «اذا» ها هنا كحالتها اذا قلت: «هو<sup>(٣)</sup> عبد القفا واللهازم». قال: فاذا<sup>(٤)</sup> قلت: «مررت به فاذا أنه عبد»<sup>(٥)</sup> تريد: «مررت به فاذا العبودية واللوم شأنه»<sup>(٦)</sup> كأنك قلت: «فاذا امره العبودية واللوم»<sup>(٧)</sup> ثم وضعت «أن» في هذا الموضوع جاز<sup>(٨)</sup>.

وتكسر «أن» ايضاً<sup>(٩)</sup> بعد «الواو» التي يراد بها الحال. تقول: «رأيتُه شاباً وإنه يومئذ يفخر»<sup>(١٠)</sup> كأنك قلت «رأيتُه شاباً وهذه حاله». وأجاز سيويه فتح «أن» ايضاً وتكون «أن» محمولة على الفعل كأنه قال «ورأيت فخره»<sup>(١١)</sup>، وأنشد لساعدة بن جؤية: (١٢)

رأته على شيب القذال وإنها تواقع بعلا مرة<sup>(١٣)</sup> وتقيم<sup>(١٤)</sup>

وذكر ان ابا الخطاب، وهو الأخفش الكبير رواه بفتح «أن»، وزعم أنه كذلك سمعه

(١) في و: وقال رجل. والتصحيح من ل، د. والكتاب ٤٧٢/١.

(٢) من الطويل وهو من ابيات سيويه التي لا يعرف لها قائل. وقد استشهد به الميرد في المختضب ٣٥٧٢، وابن عقيـل ٣٥٦١، والاشموني ٢٧٦/١. والشاهد في قوله: اذا انه حيث فيه الوجهان الكسر والفتح؛ وأرى بمعنى يأتى.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤٧٢/١: اذا هو....

(٤) في ل، د. والكتاب ٤٧٢/١: ولو قلت.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤٧٢/١: مررت فاذا أنه عبد.

(٦) كذا في و. وفي ل، د. والكتاب ٤٧٢/١: مررت به فاذا العبودية واللوم.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤٧٢/١: مررت فاذا امره العبودية واللوم.

(٨) ينظر الكتاب ٤٧٢/١.

(٩) كذا في و، د. وفي ل: وتكسر ايضاً ان.

(١٠) في و: يفخر. والتصحيح من ل، د. والكتاب ٤٦٢/١. وعبارة سيويه: رأيتُه شاباً وأنه يفخر يومئذ.

(١١) في و: يفخر، والتصحيح من ل، د. وعبارة سيويه ٤٦٢/١: تقول هذا ابتداء ولم تحمل أن عل رأيت وان شئت حملت

الكلام على الفعل ففتحت.

(١٢) شاعر من هذيل جاهلي اسلامي (ديوان المذليين ١٦٧/١ والسمط ١١٥/١).

(١٣) في و: تارة. والتصحيح من ل، د. والكتاب ٤٦٢/١. وديوان المذليين ٢٢٨/١.

(١٤) هكذا روى البيت في النسخ المخطوطة، والكتاب ٤٦٢/١. وفي ديوان المذليين ٢٢٨/١:

رأته على فويت الشيب وإنها تراجع بعلا مرة وتقيم

من الطويل والشاهد فيه فتح ان جملا على رأيت والمعنى رأيت انها تواقع بعلا ولو كسرت على القطع جاز.

من اهله<sup>(١)</sup>. فقد تبين لك مما<sup>(٢)</sup> أوردناه أن قول أبي القاسم: انها تكسر في اربعة مواضع. شيء لا يجب ان<sup>(٣)</sup> يعول عليه.

وقد قال أبو بكر بن السراج في الأصول: الف «ان» تكسر في كل موضع يصلح ان يقع فيه الفعل والابتداء جميعاً. قال: وان وقعت في موضع لا يصلح ان يقع فيه إلا أحدهما لم يحز كسرها<sup>(٤)</sup>: وكذلك قال أبو علي الفارسي في الايضاح<sup>(٥)</sup>، وهذا اشبه بأن يكون أصلاً يستمر عليه بالقياس مما قاله أبو القاسم.

فان قال قائل: فلعل أبا القاسم انما امتنع من ذكر هذه المواضع التي زدتها<sup>(٦)</sup> عليه، لأنها كلها راجعة الى معنى الابتداء، فقد اشتمل عليها قوله: [انها]<sup>(٧)</sup> تكسر في الابتداء، قلنا له: وكذلك المواضع التي ذكرها أبو القاسم كلها راجعة الى معنى الابتداء ايضاً. ألا ترى أنه قال: <sup>(٨)</sup> وهذا كله راجع الى معنى الابتداء فينبغي ان لا يذكر شيء منه<sup>(٩)</sup>.

---

(١) ينظر الكتاب ٤٦٢/١.

(٢) في و: ما، والتصحيح من ل. وفي د. بما.

(٣) في ل: ان لا.

(٤) ينظر الأصول ص ٢٠٠.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في و: زدتها. والتصحيح من ل. د.

(٧) سقطت في و، د.

(٨) في ل: ألا ترى قد قال. وفي د: ألا ترى أنه قد قال.

(٩) في ل: شيء منها. وفي د: شيء منها.

## باب الخفض

قال أبو القاسم في هذا الباب : واعلم ان حروف الخفض هذه التي ذكرناها تخفض ما بعدها، ويرتفع<sup>(١)</sup> ما بعد المخفوض بالابتداء. الا ان يدخل عليه عامل غيره تقول من ذلك : «من زيد رسول قاصد» و«لعمرو مال كثير» و«وفي اخيك خصلة جميلة» و«زيد على فراشه»<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح غير انه كان يجب ان يقول: «على فراشه زيد» فيقدم المجرور، لأنه انما اراد ان يخبرنا ان ما جاء بعد المجرور يرتفع بالابتداء الا ان يدخل عليه عامل، وهذا شيء جرى مجرى السهو.

### مسألة

وقال في هذا الباب<sup>(٣)</sup> : ولا يجتمع<sup>(٤)</sup> على الاسم تعريفان مختلفان<sup>(٥)</sup>.

قال المفسر: لا يجوز ان يجتمع على الاسم تعريفان متفقان ولا مختلفان<sup>(٦)</sup>. فتخصيصه نفي المختلفين<sup>(٧)</sup> بالذكر لا معنى له، لأنه يوهم من يسمعه<sup>(٨)</sup> انه يجوز في المتفقين، وهو ممتنع على الاطلاق.

---

(١) في و: وترفع. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ٧٤.

(٢) ينظر الجمل ص ٧٤.

(٣) في ل: قال أبو القاسم في هذا الباب.

(٤) في ل، د، والجمل ص ٧٦: ولا يجمع.

(٥) عبارة كتاب الجمل ص ٧٦: ولا يجمع على الاسم تعريفان.

(٦) في ل، د: مختلفان ولا متفقان.

(٧) في ل، د: فتخصيصه التعريفين المختلفين.

(٨) في و: سمعه.



## باب حتى في الأسماء

قال أبو القاسم: وأما دخولها على الأسماء المفردة فإن الوجه فيها أن تكون خافضة لها، وربما أجريت بحرف عطف، ولا تقع في الوجهين إلا بعد جمع<sup>(١)</sup>.  
قال المفسر: هذا الأصل الذي أصله أبو القاسم في دخول «حتى» على الأسماء المفردة فاسد، لا يطرد فيه القياس، لأن «حتى» قد تحيء بعد جمع كقولك: «جاء الناس حتى زيد»، وقد تحيء بعد مفرد كقولك: «سار زيد حتى الليل»، وقد يكون ما بعدها داخلاً فيما قبلها، وقد يكون غير داخل فيه.  
ومن مسائلها ما يجوز فيه العطف، ومنها ما لا يجوز. ولم يقيد أبو القاسم هذه المعاني، ولا فصلها، ولكنه أرسلها وأهملها، فصار كلامه مختلاً لذلك. والوجه في ذلك أن يقال: [أن]<sup>(٢)</sup> حتى تستعمل على وجهين:

أحدهما: أن يكون ما قبلها ينتهي بما بعدها<sup>(٣)</sup>.

والآخر: أن ينتهي عنده ولا ينتهي به.

فالضرب الأول الذي ينتهي به الأمر لا يكون<sup>(٤)</sup> إلا بعد جمع، ويلزم أن يكون ما بعد «حتى» فيه من جنس ما قبلها وجزء منه كقولك: «جاء الرجال حتى زيد»، وهذا الضرب هو الذي يجوز فيه العطف، ويذكر ما بعد «حتى» فيه لتعظيم، أو لتحقير<sup>(٥)</sup>، أو قوة، أو ضعف.

فالتعظيم قولك<sup>(٦)</sup>: «مات الناس حتى الأنبياء»، والتحقير<sup>(٧)</sup>: «شتم الناس السلطان حتى السفهاء»<sup>(٨)</sup>.

---

(١) ينظر الجمل ص ٧٩.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) في و: أن يكون ينتهي ما قبلها بما بعدها. والتصحيح من ل، د.

(٤) كذا في و، د. وفي ل: ألا يكون.

(٥) في و: التعظيم والتحقير.

(٦) في ل، د: كقولك.

(٧) في ل، د: والتحقير كقولك.

(٨) سقطت في ل.

وأما<sup>(١)</sup> الضرب الذي ينتهي الأمر عنده، فهو ضد الضرب الاول، لأن ما بعد<sup>(٢)</sup> «حتى» يكون خارجاً مما قبلها، ويكون من غير جنسه، ويكون بعد جمع وبعد مفرد، ولا يجوز فيه العطف كقولك: «سرت [النهار]<sup>(٣)</sup> حتى الليل» و«ان زيدا ليصوم الايام حتى يوم الفطر»، ومن هذا النوع «اضرب زيدا حتى يرجع الى الحق» و«لا تسلم زيدا حتى يقتل»<sup>(٤)</sup>، أي: «لا تسلم<sup>(٥)</sup> زيدا حتى يبلغ الى هذا الحد، ولكن تداركه قبل ذلك، ونحوه قول الشاعر:

لا يسلمون الفنداء جارهم حتى يزل الشراك عن قدمه<sup>(٦)</sup>  
ويتركب من «حتى» هذه مسائل مشكلة ليس هذا موضع ذكرها.

وقال الربيعي<sup>(٧)</sup>: حكم ما انتهى الأمر عنده ان يكون مجرورا، ولا يقع به الفعل<sup>(٨)</sup>، ولا يدخل فيما قبله. وحكم ما كان معطوفا ان يكون الأمر انتهى به لا محالة، لان العطف يوجب شركة الثاني مع الاول. وقد يجوز في المجرور ان يكون مما<sup>(٩)</sup> انتهى اليه الأمر الا انه لا دليل في اللفظ عليه، لانه اذا دللتنا على ان فعلك انتهى عند الشيء لم يمتنع مع ذلك ان يكون قد انتهى به كقولك: «ضربت القوم حتى زيد»<sup>(١٠)</sup>، فهذا يحتمل الوجهين.

وأما<sup>(١١)</sup> قولك: «انه ليصوم الايام حتى يوم الفطر» فلا يحتمل ان يكون مما انتهى الأمر به.

- 
- (١) في ل: فأما.  
(٢) في ل، د: ما بعدما.  
(٣) الزيادة من الجني الداني لليرادي ص ٤٦٩ (تحقيق طه عيسى عبد الرحمن)، رسالة ماجستير مطبوعة بالرونيو.  
(٤) في ل، د: بقبل.  
(٥) في ل، د: لا تسلمه.  
(٦) كذا في ل، د، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٧٤٨. وفي و:  
..... حتى تزيل الشراك عن قدمه  
والبيت من ابيات ثمانية ذكرها التبريزي ونسبها الى رجل من بني حمر لم يذكر اسمه وقال: اي لا يسلمون الجار الى ان يموت  
فيهم، مدحهم بحسن المحاماة عن الجار، وقوله حتى يزل الشراك عن قدمه فيه قلب والاصل زلت القدم عن الشراك.  
(٧) هو علي بن عيسى الربيعي النحوي، البغدادي. شرح كتاب «الايضاح» لابي علي الفارسي وله تواليف في النحو، منها  
شرح مختصر الجرمي. توفي سنة ٤٢٠ ببغداد (وفيات الاعيان ٢٣/٣ وبغية الوعاة ١٨٦٢-١٨٢).  
(٨) في و: ولا يقع الفعل له.  
(٩) في و: ما، والتصحيح من ل، د.  
(١٠) هذا في ل، د. أما في وفه: لانه اذا ادلت عليه ان فعلك انتهى عند شيء لم يمتنع مع ذلك ان يكون قد انتهى به  
كقولك: ضربت القوم حتى زيد.....  
(١١) في و: فأما.

قال: وإذا دخلت «حتى» على «ان» في التقدير فهي بمنزلة الجارة<sup>(١)</sup> المحتملة للوجهين. وأما الداخلة على الجملة فهي عاطفة لمعنى<sup>(٢)</sup> الجملة على الكلام الاول، فحكمها حكم ما انتهى الامر به<sup>(٣)</sup>، (ولو حملتها على عطف جملة على جملة لجاز، ولم يوجب ذلك ان المعنى الثاني قد انتهى الامر به)<sup>(٤)</sup>، لانك لم تفصح بوقوع [الفعل]<sup>(٥)</sup> به. قال ابو الحسن الرماني: «حتى» لانتهاء الغاية كما ان «الى» لانتهاء الغاية الا ان «حتى» وضعت للمضمن<sup>(٦)</sup> وللمصرح به من المنتهى، ووضعت الى «للمصرح به من المنتهى على مقابلة «من»<sup>(٧)</sup> وذلك انه يحتاج الى ما يفرق به<sup>(٨)</sup> بين المعنيين، معنى المنتهى المصرح به، والمنتهى المضمن<sup>(٩)</sup> فوضع لكل واحد منهما علامة، وانفردت «الى» بانها علامة المصرح به لقوته.

ووقع في «حتى» اشتراك لضعف المضمن<sup>(١٠)</sup> فكان استعمالها في مصرحه توطئة [له]<sup>(١١)</sup> فجرتا على هذا في الموضوع<sup>(١٢)</sup>، وتفرغت المسائل منها عن<sup>(١٣)</sup> هذا الاصل فصار متصرف «حتى» على اربعة اوجه: جارة بمنزلة وعلامة للتحقير او التعظيم وناحية للفعل على تأويل «أن» أو «كي». «الى» وحرف من حروف الابتداء. قال: فأما كونها جارة ففي الموضوع الذي تدل فيه على النهاية والتصريح كدلالة «الى» كقوله<sup>(١٤)</sup>: «حتى مطلع الفجر»<sup>(١٥)</sup>.

(١) في و: الحالة.

(٢) في و: بمعنى، والتصحيح من ل، د.

(٣) في و: ما انتهى اليه الامر به، والتصحيح من د. وفي ل: ما انتهى الامر.

(٤) سقطت في ل.

(٥) سقطت في و.

(٦) في و: للمضمر. والتصحيح من ل، د. جعل ابن مالك في التسهيل من ١٤٦ غير المصرح مكان المضمن هنا في مقابل المصرح. قال: حتى لانتهاء العمل بمجرورها او عنده، ومجرورها اما بعض لما قبلها من مفهوم جمع اليها مصرحاً او غير مصرح... ونقل المحقق شرحه في الحاشية بانه: هو اي غير المصرح (= المضمن) ما دل على الجمع بغير نفي موضوع له نحو ليسجته حتى حين فمحروور حتى منتهى احيان مفهومه لا يصرح بذكرها.

(٧) في و: ووضعت الى للمصرح به والنتهى المضمر، فوضع المنتهى على مقابلة من. والتصحيح من ل، د.

(٨) سقطت في ل، د.

(٩) في و: المضمر.

(١٠) في و: المضمر.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في و: على هذا الوضع.

(١٣) في و: على، والتصحيح من ل، د.

(١٤) في و: كقولك. والتصحيح من ل، د.

(١٥) سورة القدر، الآية ٥.



وأما الموضع الذي تبدل فيه <sup>(١)</sup> على نهاية التحقير أو التعظيم من غير إفصاح بهما على شركة الثاني والاول في الفعل فهو كقولك: «قدم الحجاج <sup>(٢)</sup> حتى المشاة» و: «حج <sup>(٣)</sup> الناس حتى الامير»، فاحتملت هذا ولم تحتمله «الى»، لان «الى» موضوعة للتصريح <sup>(٤)</sup> بالذكر، وليس في هذا تصريح بذكر تحقير أو تعظيم، وفيه تضمين يوافق موضوع «حتى» فجاز ذلك فيها، ولم يجوز <sup>(٥)</sup> في «الى» لهذه العلة.

قال ابو الحسن: أما احتمالها حذف <sup>(٦)</sup> «أن وكى» ولم تحتمله «الى» فلأن الحذف <sup>(٧)</sup> ضرب من التضمين، وهو يوافق موضوع «حتى» فجاز: «سرت حتى ادخلها» المعنى <sup>(٨)</sup>: الى أن. و«كلمته حتى يأمر لي» <sup>(٩)</sup> بشيء المعنى <sup>(١٠)</sup>: كى. وتقول: «سرت القوم حتى زيد مسرح». فانتفاء الغاية في هذا بالمعنى، ولا تجوز في «الى»، ولو قلت <sup>(١١)</sup>: «سرت القوم الى تسريح <sup>(١٢)</sup> زيد» لم يجوز <sup>(١٣)</sup>، لانك صرحت بذكر المعنى.

### مسألة

وقال في [آخر] <sup>(١٤)</sup> هذا الباب في قوله: «أكلت السمكة حتى رأسها». انه يجوز في «رأسها» الخفض، والنصب، ولا يجوز الرفع، لانه لا خبر له <sup>(١٥)</sup>.

قال المفسر: الكوفيون يجوزون فيه الرفع على اضممار الخبر وحذفه لدلالة ما تقدم.

(١) في ل: وأما الموضع الذي تبدل فيها.

(٢) في و: ل: الحاج.

(٣) في ل: د: خرج.

(٤) في و: بالتصريح. والتصحيح من ل: د.

(٥) في ل: ولم يجوز ذلك.

(٦) في و: معنى حرف.

(٧) في و: الحرف.

(٨) في ل: لمعنى. وفي د: بمعنى. وفي الكتاب ٤١٣/١: اعلم ان حتى تنصب على وجهين فاحدهما ان تجعل الدخول غاية

لمسيرك وذلك قولك: سرت حتى ادخلها كأنك قلت سرت الى ان ادخلها.

(٩) في و: يأمرني. والتصحيح من ل: د. والكتاب ٤١٣/١.

(١٠) كذا في، و: ل. وفي د: بمعنى.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في ل: تصريح.

(١٣) في ل: د: جاز. أقول: لا ازال ارى ان هذه الفقرة تحتاج الى امعان النظر لغموضها.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) بنظر الجمل ص ٨٠.

عليه، كأنه قال: «[حتى]»<sup>(١)</sup> رأسها مأكول» أو «حتى رأسها اكلته»<sup>(٢)</sup> ذكره [أبو جعفر بن] <sup>(٣)</sup> النحاس في كتابه «المقنع».

---

(١) سقطت في و.

(٢) في و: أكله . والتصحيح من ل، د.

(٣) سقطت في و

## باب القسم وحروفه<sup>(١)</sup>

قال ابو القاسم في هذا الباب : واعلم ان «الباء والواو» يدخلان<sup>(٢)</sup> على كل محلوف به . ولا تدخل «التاء» الا على اسم الله<sup>(٣)</sup> عز وجل وحده ، ولا تدخل «اللام» الا في التعجب<sup>(٤)</sup> :

قال المفسر : في هذا الكلام تعقب من وجهين<sup>(٥)</sup> :

احدهما<sup>(٦)</sup> : انه أفرد «اللام» بالتعجب وحدها دون «التاء» ، وكلاهما فيه معنى التعجب كذلك قال سيويه<sup>(٧)</sup> ، ويدل على ذلك قول الله تعالى<sup>(٨)</sup> «تالله انك لفي ضلالك القديم»<sup>(٩)</sup> ، وكذلك قول الهذلي :

تالله يبقى على الايام ذو حيدٍ      بِشْمَخَرٍ به الظيان والاس<sup>(١٠)</sup>

ويروى «الله» ، وما يبين معنى التعجب في «اللام» حديث ابن عباس - رضي الله

---

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٨٢. وفي و: باب القسم.

(٢) في ل، د، والجمل ص ٨٢: الواو والباء تدخلان.

(٣) كذا في و. وفي ل، د، والجمل: الا على الله.

(٤) ينظر الجمل ص ٨٢.

(٥) في و: جهتين.

(٦) في و: احدهما.

(٧) ينظر الكتاب ١٤٣/٢ و ١٤٤.

(٨) في ل، د: قوله عز وجل.

(٩) سورة يوسف، الآية ٩٥.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ١٤٤/٢: لله يبقى على الايام... وقد نسه سيويه الى أمية بن أبي عائذ، ولم أجده في شعره المذكور في ديوان الهذليين ١٧٢/٢-١٩٤. وقد ذكره السكري برواية النسخ المخطوطة في باب الزيادات منسوبا الى مالك بن خالد الخثاعي عند الكلام على ما نسب له في غير هذا الكتاب (ينظر شرح اشعار الهذليين للسكري ص ١٣٢١). والجد: جمع حبه مثل حبض جمع حيفة، والحدة: العقدة في ثوب الوعل. والمشمخر: الجبل الشامخ العالي والظيان يسمين البر، والاس: الريحان ومنابها الجبال وحزون الارض. وإنما ذكرهما اشارة الى ان الوعل في خصه فلا يحتاج الى الاسهال لبعاده. والبيت من البسيط، واستشهد به على ان التاء فيها معنى 'التعجب'.



عنه<sup>(١)</sup> - وذلك انه ذكر [الايام]<sup>(٢)</sup> وما خلق الله بكل<sup>(٣)</sup> يوم منها، وذكر انه خلق آدم - عليه السلام<sup>(٤)</sup> - يوم الجمعة واسكنه جنة عدن، ثم قال: فله ما غابت الشمس حتى خرج منها<sup>(٥)</sup>.

والثاني: [قوله]<sup>(٦)</sup> ان «الباء» و«الواو» يدخلان<sup>(٧)</sup> على كل محلوف به، غير ان هذا له فيه عذر، لان سيويه كذلك قال في كتابه<sup>(٨)</sup>. وينبغي ان يتأول على انه اراد: يدخلان على كل محلوف به من الاسماء الظاهرة خاصة، لان «الباء» تدخل على الظاهر والمضمر، و«الواو» لا تدخل على المضمر، تقول: «به لأخرجن» ولا تقول: «وه لأخرجن». والواو اعم تصرفا من «الباء» وان كانت «الباء» هي الاصل، قال الشاعر:

ألا نادَتْ اِمَامَةً باحْتِمَالٍ     لتحزني فلا بك ما أبالي<sup>(٩)</sup>  
وأنشد الفارسي:

رأى برقاً فأوضَعَ فوقَ بكرٍ     فلا بك ما أسأل وما أغاما<sup>(١٠)</sup>

### مسألة

قال في هذا الباب: وربما جعلوا «الف الاستهزام» عوضاً من الخافض فخفضوا بها فقالوا: «الله لتخرجن»<sup>(١١)</sup>.

(١) في ل: رحمه الله تعالى. وفي د: رحمه الله.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل، د: وما خلق الله تعالى في كل يوم منها.

(٤) سقطت في ل: وفي د: صل الله عليه.

(٥) ينظر تفسير ابن كثير ٨٠/١ (طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة ١٩٣٧).

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل، د: ان الواو والياء تدخلان.

(٨) عبارة سيويه في الكتاب ١٤٣/٢: وللقسم والمقسم به ادوات في حروف الجر وأكثرها الواو ثم الباء يدخلان على كل محلوف به ثم التاء، ولا تدخل الا في واحد وذلك قولك: والله لأفعلن، وبالله لأفعلن، وبالله لأكيدن أصنامكم.

(٩) من الوافر، وهو لغوية بن سلمى بن ربيعة قال ابو العلاء: قوله: فلا بك ما أبالي ما هنا على معنى القسم كما يقال: والله لأفعلن كذا. ولا يدخل شيء من حروف القسم على الضمير غير الباء وذلك انها اصل الباب فوقع فيها الاتساع أكثر مما وقع في سواها من الحروف (ينظر شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣٠/٣ طبعة بولاق). والبيت غير منسوب في الخصائص ١٧٢.

(١٠) كذا في و، والسطح ص ٧٠٣، وهو منسوب فيه الى عمرو بن يربوع. وفي ل: ما أسأل أغاما. وفي د: وأخصنص.

١٧٢: ولا أغاما، ولم يذكر في الخصائص قائله. والبيت من الوافر.

(١١) ينظر الجمل ص ٨٤ و ٨٥.

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح غير انه يوهن انه لا يعوض من جروف<sup>(١)</sup> القسم الا الف الاستفهام خاصة وليس كذلك، لان العوض من حروف<sup>(٢)</sup> القسم ثلاثة اشياء: «الف الاستفهام» في نحو قولك<sup>(٣)</sup>: «آلله لتخرجن»<sup>(٤)</sup> [وقرأ بعض القراء: «ولا نكتّم شهادة آلله»<sup>(٥)</sup> و«هاء التنبيه» في نحو قولك: «اي ها الله»<sup>(٦)</sup>، وقطع الف الوصل في [نحو]<sup>(٧)</sup> قولك: «أفألله»<sup>(٨)</sup>، وذكر [ايضا]<sup>(٩)</sup> ان كل مقسم به اذا حذف منه الحرف الجار نصبته باضمار فعل كقولك: «الله لاخرجن»<sup>(١٠)</sup>، وللعرب في هذا ثلاث لغات: منهم من ينصب كما قال على معنى: «اعاهد الله»، ومنهم من يخفض ويضم الجار، ومنهم من يرفع على انه مبتدأ محذوف الجبر، أو خبر أضمير مبتلؤه.

### مسألة

قال في هذا الباب: وبما لا يكون<sup>(١١)</sup> من القسم الا مرفوعا قولهم: «أيمن الله لافعلن» [ذلك]<sup>(١٢)</sup>، والف الف وصل الا انها فتحت لدخولها على اسم غير متمكن، كذلك يقول سيويه. ثم قال: واستدل على ذلك بقول بعضهم: «إيمن الله» بكسر الالف ولو كانت الف قطع لم تكسر<sup>(١٣)</sup>.

قال المفسر: كذا وقع في النسخ، ولو كانت الف قطع [لم تكسر]<sup>(١٤)</sup>، والصواب: ولو كانت الف جمع لم (تكسر، لان الف الجمع لا تكسر)<sup>(١٥)</sup>، وهذا [هو]<sup>(١٦)</sup> وجه الرد على

(١) في ل، د: حرف.

(٢) في ل، د: حرف.

(٣) في و: في قوله.

(٤) سقطت في و.

(٥) سورة المائدة، الآية ١٠٦.

(٦) في و: ايها الله. والتصحيح من ل، د. والكتاب ١٤٥/٢.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) في و: يا الله. والتصحيح من ل، د. والكتاب ١٤٥/٢.

(٩) الزيادة من ل، د.

(١٠) ينظر الجمل ص ٨٤.

(١١) في ل: وبما يكون.

(١٢) الزيادة من ل، د. والجمل ص ٨٥.

(١٣) ينظر الجمل ص ٨٥، والكتاب ٢٧٣/٢.

(١٤) سقطت في و، د.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) سقطت في و.

الفراء، لانه زعم انها<sup>(١)</sup> جمع «يمين»<sup>(٢)</sup> فرد عليه البصريون بان قالوا: لو كانت الف جمع لم تكسر، لان الف الجمع لا تكسر<sup>(٣)</sup>، وانما تحيىء مفتوحة نحو: أفلس، وأكلب، وأحمال، وأزمان. وأما الف القطع فانها تكون مكسورة ومفتوحة ومضمومة وساكنة، وفي «ايمين» ثمانى لغات، ذكر ابو القاسم بعضها وهي: أيمين الله، وأيم الله بفتح الهمزة، وايمين الله وإيم الله بكسر الهمزة، وليمن الله باللام- ومن الله بضم الميم والنون، وم الله، ومن الله بيم مفردة مضمومة ومكسورة، وهذا ايضا مما يدل على انها كلمة مفردة، ولو كانت جمع «يمين» لم يجر فيها ذلك.

ومن الحجة لسيبويه في ان الفها الف وصل سقوطها في قولهم: «ليمن الله» في الكلام الفصيح كقول عروة بن الزبير<sup>(٤)</sup> حين قطعت رجله: «ليمنك لئن كنت ابتليت لقد عافيت، ولئن كنت أخذت لقد ابقيت»<sup>(٥)</sup> هكذا رواه أهل الحديث موصول الالف، وأما قول الشاعر:

فقال فريق القوم لما تشدتهم نعم وفريق ليمن الله ما ندرى<sup>(٦)</sup>  
فليس فيه دليل قاطع، لان الشاعر اذا اضطر وصل «الف القطع» وقطع «الف الوصل». ومن حجة الفراء قول زهير:

فتجمع أيمن منا ومنكم بمقَسَمَةٍ تمورُ بها الدماء<sup>(٧)</sup>

والبصريون يرون<sup>(٨)</sup> [أن]<sup>(٩)</sup> هذه ليست التي يقسم بها، واحتج الفراء أيضاً بأنه لا

(١) في ل: ان ايمنا.

(٢) تنظر المسألة (٥٩) في الانصاف ص ٤٠٤-٤٠٩.

(٣) سنطت في د.

(٤) هو عروة بن الزبير بن العوام القرشي، احد الفقهاء السبعة بالمدينة وأبوه احد الصحابة العشرة المبشرة، وقد اصابته الاكلة في رجله وهو بالشام عند الوليد بن عبد الملك فقطعت رجله في مجلس الوليد. توفي سنة ٩٣ وقيل ٩٤ (وفيات الاعيان ٤١٩/٢-٤٢١).

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي وفيات الاعيان ٤٢٠/٢: وايم الله لئن أخذت لقد ابقيت، ولئن ابتليت لطلما عافيت.  
(٦) كذا في و. وفي ل، د: وأما قول الشاعر ليمن الله ما ندرى فليس... والبيت من الطويل وقد استشهد به سيبويه ١٤٧/٢ و ٢٧٣ ولم ينسبه. وقد نسب ابن هشام في مغني اللبيب ١٠١/١ وابن منظور في اللسان (تين) الى نصيب، والشاهد فيه حذف الف ايمين لانها الف وصل. ومعنى تشدتهم: سألتهم.

(٧) من الوافر، ينظر ديوانه ص ٧٨، وكتاب الانصاف ص ٤٠٥. ومعنى فتجمع ايمن منا ومنكم: تحلفون وتحلف.  
بمقَسَمَةٍ: موضع الحلف عند الاصنام. ثور: نسل. وعمل الاستشهاد بالبيت قوله: «ايمين» فانه جمع يمين.

(٨) سنطت في ل.

(٩) سنطت في و.



يعرف في الاسماء المفردة «أفعل» وانما تأتي هذه الصيغة<sup>(١)</sup> للجمع، وهذا ايضا ليس فيه دليل قاطع، لانهم قد قالوا «أسنمة» وهو [اسم]<sup>(٢)</sup> موضع، قال زهير:

ضَحَّوْا قَلِيلاً قَفَا كَثِيانَ أَسْنَمَةٍ  
ومنهم بالقسوميات معترك<sup>(٣)</sup>

وقد حكى أيضاً «أذرح»، وهو اسم موضع. قال ذو الرمة:

فَشَدَّ أَصَارَ الدِّينِ إِيمًا أَذْرَحٍ      وَرَدُّ حَرْوِيًّا قَدْ لِقِحْنَ إِلَى عَقْرِ<sup>(٤)</sup>

ويروى لعنترة<sup>(٥)</sup>:

فَإِنْ يَكْ عَزَّ فِي قَضَائِعَةٍ ثَابِتٌ<sup>(٦)</sup>      فَإِنْ لَنَا بِرُحْرَحَانَ وَأَسْقِفٍ  
كُتَّابُ شَهَابٍ<sup>(٧)</sup> فَوْقَ كُلِّ كَتِيبَةٍ      لَوَاءُ كَظَلِّ الطَّائِرِ الْمُتَصَرِّفِ<sup>(٨)</sup>

واحتج الفراء ايضا بأن «الف الوصل» لا تفتح انما تكون مكسورة، او مضمومة.  
واحتج البصريون بما ذكره ابو القاسم. والقولان متكافئان عند كثر النحويين:

### مسألة

ذكر ابو القاسم في هذا الباب ان حروف القسم أربعة<sup>(٩)</sup>، وذكر ابن السراج وغيره انها خمسة، وزادوا فيها «من» مكسورة الميم ومضمومة، وذكر ان «من» لا تضم ميمها الا في القسم<sup>(١٠)</sup>. فيقولون: «من ربي لا فعلن» و«من ربي انك لأشرك»، وكذا حكى<sup>(١١)</sup> سيبويه

(١) ي: و: الصفة. والتصحيح من ل. د.

(٢) الزيادة من ل. د، والانصاف ص ٤٠٨.

(٣) كذا في ل. د، والديوان ص ١٦٦ برواية الاصمعي. ما الرواية الأولى للبيت في الديوان ص ١٦٥ فهي: وشرسوا ساعة

في كتب أسنمة. . . . . وفي و: ضحوا قليلا قفا من كسر أسنمة . . . والبيت من السبط. ولكن: الكداس الرمل. والقسوميات: اسم موضع.

(٤) كذا في ل. د، والديوان ص ٢٧٢. وفي و: متى قد أصاد الدين إيماء أذرح. . . والبيت من الطويل. والاصار: الخيل القصير. وأراد بالعقر الصنح.

(٥) هو عنترة العسبي. من أصحاب النعلقات (نظير ترجمته في الشعر والنشعراء ١٧١/٨ - ١٧٥ وخزانة الادب ١/٦٢).

(٦) كذا في الديوان ص ٥٢. وفي و: غالب. وفي ل. د: في فؤادة غالب.

(٧) كذا في الديوان ص ٥٢. وفي النسخ المخطوطة: تزجي.

(٨) البيت من الطويل. وروحان جبل قريب من شكاخ، وأسقف موضع باندلية. والمتصرف: المتقلب.

(٩) ينظر الجمل ص ٨٢

(١٠) ينظر الاميون ٣٤٤/١ - ٣٤٥

(١١) سنطت في ل.

وقال: «لا يدخلونها في»<sup>(١)</sup> غير «ربي»<sup>(٢)</sup>.

وذكر أبو القاسم أن<sup>(٣)</sup> في «عوض» لغتين، ضم «الضاد» وفتحها، وذكر المازني أنها تكسر أيضا، وذكر أبو القاسم أنه من أسماء الدهر، وذكر يعقوب<sup>(٤)</sup> أن «عوض» صنم كان لبكر بن وائل.

---

(١) كذا في الكتاب ١٤٥/٢. وفي النسخ المخطوطة: مع.

(٢) ينظر الكتاب ١٤٥/٢.

(٣) سقطت في ن.

(٤) هو أبو يزيد، يعقوب بن سحاق المعروف بـ «الكيت». روى عن الأصمعي وأبي عبيدة والفراء. من كتبه: إصلاح المنطق، وكتاب الالفاظ وكتاب في معاني الشعر، يرتد القلب والاندال. توفي سنة ٢٤٤هـ (وفيات الأعيان ٤٢٧/٥ - ٤٤٤).

## باب ما لم يسم فاعله

قال أبو القاسم في هذا الباب : فاذا<sup>(١)</sup> كان الفعل غير متعد إلى مفعول لم يجز رده إلى ما لم يسم فاعله. عند أكثر النحويين ، لأنك إذا حذف فاعله لم يبق ما يقوم مقامه ، وذلك قولك : «خرج عمرو» و«ضحك محمد» و«قعد بكر»<sup>(٢)</sup> لا يجوز رده إلى ما لم يسم فاعله ، وقد أجازوه بعضهم . على أضمار المصدر ، وهو مذهب سيويه ، فيقول : (قعد، وضحك ، كأنه قال)<sup>(٣)</sup> : «قعد القعود» ، و «ضحك الضحك» ، لأن الفعل يدل على مصدره<sup>(٤)</sup> .

قال المفسر : أكثر النحويين من البصريين والكوفيين لا يجيزون أن يصاغ فعل ما لا يتعدى من الأفعال صيغة فعل ما لم يسم فاعله ، والذي نسب إلى سيويه من إجازته [له]<sup>(٥)</sup> ليس بمشهور عنه ، وقد أنكره أبو جعفر بن النحاس<sup>(٦)</sup> في كتابه «المقنع» وقال : هذا القول غلط على سيويه ، وذكر أن القراء والكسائي وهشام أجازوه ، فقالوا : إذا قلت : «جلس عبد الله» ثم بنيت<sup>(٧)</sup> لما لم يسم فاعله قلت : «جلس» ، وزعم الكسائي وهشام أن في «جلس» مجهولا مضمر<sup>(٨)</sup> ، وفسر أبو العباس ثعلب قول الكسائي وهشام : «أن فيه مجهولا» فقال : أراد أن الفاعل لما حذف اسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه مما هو سوى المفعول به<sup>(٩)</sup> . يعني المصدر أو الوقت أو المكان . فلم يعلم أيها هو المقصود ، لأنه لم يظهر مع الفعل مرفوع به . كذا حكى أبو الحسن بن كيان عن ثعلب في تفسير مذهب هشام والكسائي .

(١) كذا في و. وفي ل، د: واذا. وفي الجمل ص ٨٩: فان.

(٢) كذا في و. وفي ل، د: خرج محمد وضحك عمرو وقعد بكر. وفي الجمل ص ٨٩: خرج محمد وضحك بكر وقعد

عمرو.

(٣) سقطت في ل، وهي موجودة في و، د، والجمل ص ٨٩.

(٤) ينظر الجمل ص ٨٩.

(٥) الزيادة من ل.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: بنيت.

(٨) في ل: لا مضمر.

(٩) سقطت في ل.



وكان الفراء يزعم في قوله: «جلس» وما أشبهه ان الفعل فارغ لا شيء فيه<sup>(١)</sup>. قال ابو جعفر بن<sup>(٢)</sup> التحاس: فقبل له: وهل يخلو الفعل من فاعل؟ فقال: اذا شرطت اسقاط الفاعل. وقلت: لا تسمه. وجب ان لا يكون في الفعل ذكر اذ سقط فاعله، وكذلك كان يقول في «ضرب ضربا»: انه لا شيء مضمري في «ضرب»، وكذلك «قعد قعودا» تعدى، أو لم يتعد. وكان الكسائي يعتقد في هذا كله ان فيه ضميرا مجهولا، والا شبه (في هذا)<sup>(٣)</sup> المن أجازة ان يضمن «مصدر الفعل»، فيقيمه مقام الفاعل المحذوف، لان الفعل يدل على مصدره كما قال ابو القاسم.

وأما زعم<sup>(٤)</sup> الفراء: انه فارغ لا ضمير فيه، فانه خطأ، وقد احتج المانعون من جواز هذا بأن قالوا: الفعل يدل على مصدره<sup>(٥)</sup>، فلا فائدة في اضماره، ولا في اظهاره، فرد عليهم من اجاز هذا بان قال<sup>(٦)</sup>: قد اجاز النحويون اقامة المصدر مقام الفاعل في الافعال المتعدية اذا عدم المفعول [به]<sup>(٧)</sup> وكان المصدر منعوتا أو محدودا أو معرفا<sup>(٨)</sup>، فاجازوا «ضرب بزيد الضرب»، و «سير بزيد سير شديدا». قال الله تعالى: «فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة»<sup>(٩)</sup>، فكما جاز ان يقام المصدر في هذه [المسائل]<sup>(١٠)</sup> مقام الفاعل- وان كان الفعل قد دل عليه واغنى عنه- كذلك يجوز «جلس الجلوس» و «قعد القعود»، ولا فرق بينهما<sup>(١١)</sup>. ويؤكد جواز هذا ان التوجيه لاقامة المصدر مقام الفاعل انما هو عدم المفعول به، وهذه العلة بعينها موجودة في «جلس» و «قعد». واحتجوا [ايضا]<sup>(١٢)</sup> بان قالوا: هل معنى قولنا: «جلس زيد» الا انه قد فعل جلوسا وأحدثه، فاذا كان هذا معنى الكلام والغرض فيه، فما الذي يمنع من ان يقال: «فعل الجلوس» و «فعل القعود»؟ كما أن قولنا: «ضرب بزيد الضرب» انما معناه: فعل بزيد الضرب. قالوا: والمفعول ليس يرتفع بانه أوقع به فعل، كما ان الفاعل في صناعة العربية ليس يرتفع بانه اوقع شيئا، أو أحدثه<sup>(١٣)</sup>، انما يرتفع كل واحد منهما بالحديث عنه، واسناد الفعل اليه، فيجب على هذا ان يرتفع كل ما (أسند الفعل اليه أو)<sup>(١٤)</sup> حدث عنه من مصدر، أو ظرف سواء كان الفعل متعديا أو غير متعد.

(٨) في و: معروفا. والتصحيح من ل، د.

(٩) سورة الحاقة، الآية ١٣.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في ل، د.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) في ل، د: ويحدثه.

(١٤) سقطت في ل، د.

(١) في و: معه.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في و: وأما ما زعم.

(٥) في ل: المصدر.

(٦) في ل، د: قالوا.

(٧) سقطت في و.

والتفريق بين المتعدى وغيره<sup>(١)</sup> في هذا لوجه له<sup>(٢)</sup>. قالوا: ولو ان ملكا، أو نظيره ممن له امر، أو نهي عهد ألا يجلس أو ألا يضحك وقتا من الاوقات<sup>(٣)</sup> لغرض له في ذلك دون ان ينهي جالسا، أو ضاحكا لجاز ذلك، ولم يمتنع.

### مسألة

قال ابو القاسم: وإذا كان الفعل مما يتعدى<sup>(٤)</sup> الى مفعولين رفعت الاول منها وأقمته<sup>(٥)</sup> مقام الفاعل، وتركت الاخر منصوبا على حاله وذلك قولك: «أعطي زيد درهما» رفعت «زيدا»، لانه مفعول لم يسم فاعله، ونصبت «الدرهم» لانه<sup>(٦)</sup> مفعول ثان فبقي على أصله. وان شئت قلت: نصبت، لانه تعدى اليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل، وهو قول سيويه<sup>(٧)</sup>. وتقريبه على المتعلم ان تقول<sup>(٨)</sup>: نصبت، لانه خبر ما لم يسم فاعله، وليس هذا من الفاظ البصريين ولكنه تقريب على مبتدئ<sup>(٩)</sup>.

قال المفسر: اذا قلت: «أعطي زيد درهما» فلا خلاف بين النحويين في ان العامل في «زيد» فعل المفعول، وهو «اعطي». وأما العامل في «الدرهم» ففيه تنازع بين النحويين وخلاف. فمذهب سيويه: ان العامل فيه فعل المفعول الذي لم يسم فاعله. وذهب قوم الى ان العامل فيه فعل الفاعل المحذوف. قالوا: لأن اصل المسألة «أعطي عمرو زيدا درهما» فكان «أعطي» هو العامل في المفعولين جميعا، فلما حذف الفاعل ارتفع «زيد» بأعطي المصوغ للمفعول، وبقي «درهم» على ما كان عليه، وحجتهم: ان «زيدا» لاحظ له في الفعل انما الفعل لغيره، فكيف يصح ان يعدى<sup>(١٠)</sup> فعله الى «الدرهم»، وهو لم يفعل شيئا،

(١) في ل، د: وغير المتعدى.

(٢) في و: في هذه الالوجه ان قالوا. وفي ل، في هذه الالوجه له. والتصحيح من د.

(٣) في ل: في وقت من الاوقات.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٨٩: وإذا كان الفعل يتعدى.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٨٩: فأقمته.

(٦) في و: بانه. والتصحيح من ل، د. والجمل ص ٩٠.

(٧) ينظر الكتاب ١٩٧١.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة وفي الجمل ص ٩٠: بثول.

(٩) ينظر الجمل ص ٨٩ و ٩٠.

(١٠) في و: يتعدى.

وانما دفع اليه «الدرهم» غيره، والصحيح مذهب سيويه<sup>(١)</sup>. وهذا الذي قالوا<sup>(٢)</sup> خطأ، ويدل على ذلك شيان:

أحدهما: انه لاخلاف بين النحويين ان المفعول في هذه المسألة ونحوها قد أنزل منزلة الفاعل في الحديث عنه، ولولا ذلك لم يرفع ولا غير له الفعل ولبقى منصوباً<sup>(٣)</sup> على حاله. فكما شبه بالفاعل (في الحديث عنه)<sup>(٤)</sup>، وأعرب باعرابه<sup>(٥)</sup> كذلك شبه [به]<sup>(٦)</sup> في ان عدى فعله الى مفعول كما يعدى فعل الفاعل<sup>(٧)</sup>، فصار قولنا: «اعطي زيد درهماً» بمنزلة قولنا: «ضرب زيد عمراً» ولو امتنع [المفعول]<sup>(٨)</sup> في هذه المسألة من ان يتعدى فعله الى مفعوله، لان الفعل ليس له، لامتنع ارتفاعه ايضاً والحديث عنه، لان الفعل ليس له. فكما جاز احدهما جاز الاخر<sup>(٩)</sup>. ويدل على صحة قول سيويه أنا نجد افعالا مصوغة للمفعول مخصوصة به<sup>(١٠)</sup>، لاحظ فيها للفاعل كقولهم: «بُهِت الرجل» و«نَفَسَتِ المرأة» [ولدا]<sup>(١١)</sup> كما نجد افعالا مصوغة<sup>(١٢)</sup> للفاعل<sup>(١٣)</sup> [لاحظ فيها للمفعول]<sup>(١٤)</sup> كقولهم: «جلس زيد» و«ظرف عمرو». فدل هذا على ان باب المفعول الذي لم يسم فاعله أصل قائم بنفسه، فانه<sup>(١٥)</sup> وان كان منقولاً فقد حدث له بالنقل حكم آخر غير حكمه الاول لا ينفك من احد هذين الامرين. ويدل ايضاً على صحة قول سيويه: ان العامل في «الدرهم» على مذهبه موجود في المسألة، وعلى مذهب من خالفه ليس بموجود فيها، انما فيها<sup>(١٦)</sup> دليل عليه. ومن المحال ان يسقط عامل ويبقى عمله، وحكمه قد ارتفع، وصار الحكم لغيره، وانما يبقى

(١) في ل: وهو الصحيح مذهب سيويه.

(٢) في ل: قلوه.

(٣) في و: وبني الدرهم منصوباً.

(٤) سقطت في د.

(٥) في ل: بان اعرب اعرافه. وفي د: في ان اعرب اعرابه.

(٦) سقطت في و.

(٧) في و:

(٨) سقطت في و.

(٩) في و: فكما جاز لاحدهما جاز للاخر.

(١٠) كذا في د. وفي و: موضوعة للفعل مخصوصة به. وفي ل: موضوعة للمفعول مخصوصة به.

(١١) الزيادة من د. ينظر غنار الصحاح (نفس).

(١٢) في و، ل: موضوعة

(١٣) في و، د: للمفعول. والتصحيح من ل.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في ل. د: أو أنه.

(١٦) في و: هو وفي د: فيه والتصحيح من ل.



جمله بعد سقوطه اذا كان حكمه باقيا لم يذهب بذهابه . واجتج المخالفون لسيبويه بان قالوا: هذا الباب منقول من باب الفعل المتعدي، واستدلوا على ذلك بقول العرب: «قد بويح زيد»<sup>(١)</sup> و«سوير خالد». فصححوا «الواو» ولم يقلبوها «ياء»، كما قلبوها في «سيد» و«ميت» قالوا: فدل ذلك على انه منقول من «سائر» و«بايع». ولو كان المفعول الذي لم يسم فاعله اصلا غير منقول لوجب ان يقال: «بيع»، و«سير». كما ان «عور» و«صيد» واجتروا، واعتنوا لما صحت حروف العلة فيها ولم تعتل<sup>(٢)</sup> [دل]<sup>(٣)</sup> ذلك على انها منقولة من «اعور» و«اصيد» ونجاورا، وتعاونوا وليست بأصول.

ونحن نجيبهم عن<sup>(٤)</sup> هذا بجوابين مقنعين:

أحدهما: ان نقول لهم: ما الذي تتكرون من ان يكون امتناعهم من ان يقولوا: «سير» و«بيع» كراهية منهم ان يلتبس فوعل بفعل، كما كرهوا اعلال «التزوان» و«الغليان» كراهية منهم ان يلتبس فعلان بفعال فلا تكون العلة في تصحيح «بويح وسوير» ما قلتم.

والجواب الثاني: انا نوافقهم على ان باب المفعول الذي لم يسم فاعله منقول من باب الفاعل مغير عنه، وهو عندنا الصحيح لا ننازعهم<sup>(٥)</sup> فيه، ثم نقول لهم: هل يوجب نقل الشيء عما كان عليه (ان يتغير حكمه الاول، ويحدث له حكم ولا يجب. فان اعترفوا بان حكم المنقول يتغير عما كان عليه)<sup>(٦)</sup> رجعوا الى قولنا، وقلنا لهم: ما الذي اوجب تغير «زيد» من قولنا: «اعطي زيد درهما» عن حكمه الاول<sup>(٧)</sup> (ولم يوجب تغير «الدرهم»). فان قالوا [ان]<sup>(٨)</sup> انتقال الشيء من حال الى حال لم يوجب تغير الحكم الاول<sup>(٩)</sup>. لزمهم ان لا يغيروا المبتدأ والخبر عن [حالهما]<sup>(١٠)</sup> اذا دخلت عليهم<sup>(١١)</sup> «كان»، واخواتها، و«ان» واخواتها و«ظننت» واخواتها.

(١) سقطت في ل.

(٢) في و: لم يتعد. والتصحيح من ل، د.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: على.

(٥) في و: لا ننازعهم. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في د.

(٨) سقطت في و.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في و.

(١١) في و، ل: عليه. والتصحيح من د.

وكذلك يجب لأدوات النقل، وهي «الهمزة، والتشديد، والباء» ألا تحدث حكماً غير الحكم الذي كان قبلها، وينبغي أن لا تتغير أحكام الأفعال بتغير صيغها.

وليت شعري، ما الذي أوجب لأحد الاسمين في «اعطي زيد درهماً» أن يتغير حكمه بتغير صيغة الفعل، ولا يتغير حكم «الدرهم» وقد وجدنا المفعول يعمل مع وجود الفاعل في قولنا: «اعطيت زيدا درهماً». ألا ترى أن «الدرهم» معمول لزيد، لأنه الأخذ له، وكذلك<sup>(١)</sup> قال الفارسي: أن «الدرهم» في هذه المسألة مفعول مفعول. فإذا كان المفعول يعمل مع وجود الفاعل [العامل]<sup>(٢)</sup> فيه، فكيف لا يعمل مع عدمه. ولا سيما<sup>(٣)</sup> وقد اقيم مقام فاعله، وحدث عنه كما يحدث عن فاعله، وجعلت الجملة معتمدة عليه كما كانت معتمدة على الفاعل.

فعلى هذين الوجهين يدور كلام النحويين في هذه المسألة<sup>(٤)</sup>. فولد أبو القاسم قولاً ثالثاً، وقال: تقريبه على المتعلم أن تقول: نصبت، لأنه خبر ما لم يسم فاعله. ثم خشي أن يتعقب عليه كلامه، فقال: وليس هذا من ألفاظ البصريين<sup>(٥)</sup>، ولكنه تقريب على المتعلم<sup>(٦)</sup>. ولست أعلم شيئاً في هذا من التقريب<sup>(٧)</sup>، لأنه إذا كان خبر ما لم يسم فاعله كما اختار فالعامل فيه «اعطى»، وهو مذهب سيوريه<sup>(٨)</sup>.

والاقرب إلى فهم المتعلم أن يقال له: أنه مفعول ثان فيكون قد انتظم المذهبين<sup>(٩)</sup> جميعاً، مع أن ذكر الخبر هنا فيه اشكال، لأن الغالب على عادة النحويين أن لا يستعملوه إلا فيما كان داخلاً على مبتدأ. ولو كانت المسألة: «ظن زيد منطلقاً» لكان أشبه بأن يسمى خبراً، ويلزم من سمي هذا خبراً أن يجعل لما لم يسم فاعله خبرين إذا قال: «اعلم زيد عمراً خارجاً»، وهذا [كله]<sup>(١٠)</sup> تكلف لا يحتاج إليه.

وما يبين أيضاً استحالة قول من خالف سيوريه في هذه المسألة أن نألمهم عن

---

(١) في ل، د: ولذلك.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل، د: لا سيما.

(٤) في و: في هاتين الساليتين. والتصحيح من ل: د.

(٥) في ل: وليس هذا اللفظ البصريين.

(٦) في ن: المبتدئ.

(٧) في ل، د: ولست أعلم أي شيء في هذا من التقريب.

(٨) ينظر الكتاب ١٩٨ - ٢٠.

(٩) في و: المذهبين. والتصحيح من ل، د.

(١٠) الزيادة من ل، د.

قولنا<sup>(١)</sup>: «ظنَّ زيدٌ متطلقاً»، فإن زعموا أن العامل في «منطلق» فعل الفاعل المحذوف، على رأيهم، قلنا لهم: فقد عديتم «الظنَّ» في هذه المسألة إلى مفعول واحد، وصار فعل الفاعل عاملاً في الاسم الواحد، وفعل المفعول عاملاً في الاسم الثاني، وكل واحد من الاسمين<sup>(٢)</sup> مفتقر إلى الثاني. وإذا كان فعل المفعول هو العامل فيهما [معا] كان<sup>(٣)</sup> «الظنَّ» متعدياً إلى مفعولين على بابهِ المعلوم<sup>(٤)</sup>.

---

(١) في و: قوله.

(٢) في ل: الاسم.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) سقطت في د.



## باب من مسائل ما لم يسم فاعله

قال ابو القاسم في هذا الباب: وتقول: «ضرب يزيد على الحائط ضربتان». لما خفّضت «الحائط» بعلی، رفعت الضربتين، وقوى الرفع فيهما لتحديدتهما، والنصب جائز<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: الموجب لرفع «الضربتين» في هذه المسألة اشتغال «الحائط» بعلی، واشتغال «زيد» بالباء، ولو سقط الجار من احدهما لانتصبت<sup>(٢)</sup> «الضربتان». وسكوت ابي القاسم عن ذكر اشتغال «زيد» بالباء يوهم أنّ «زيدا» لا حكم له، ولا اعتبار في هذه المسألة فوجب ان يُنبّه عليه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) بنظر في الجمل ص ٩٢.

(٢) في و: لانتصب.

(٣) كذا في د. وفي و: لا حكم له، والاعتبار في هذه المسألة يوجب ان يسه عليه. وفي ل. لا حكم له ولا اعتباره في هذه المسألة فوجب ان يسه عليه.

## باب اسم الفاعل

قال [ابو القاسم] <sup>(١)</sup> في هذا الباب، وهو يتكلم في <sup>(٢)</sup> اسم الفاعل الذي يراد به ما مضى : فان عطفت على الاسم المخفوض باسم الفاعل اسما جاز في المعطوف <sup>(٣)</sup> الخفض، والنصب كقولك : «هذا ضارب زيد وعمرو» <sup>(٤)</sup> عطفا (على «زيد») <sup>(٥)</sup>، و«هذا ضارب زيد وعمرا» تنصبه باضممار فعل تقديره : ويضرب عمرا، أو ضارب عمرا <sup>(٦)</sup>.

قال المفسر : الخفض والنصب جائزان في هذه المسألة كما قال، غير ان المضمر يجب ان يكون فعلا ماضيا، كأنه قال : وضرب عمرا. وأما ما أجازته من اضممار فعل مضارع فإنه لا يجوز الا ان يكون في الكلام دليل على الاستقبال أو الحال كقولك : «هذا ضارب زيد أمس، وعمرا غدا، أو الآن» فيجوز ذلك <sup>(٧)</sup>، فان عرى من دليل على غير الماضي لم يجوز.

## مسألة

وقال في هذا الباب : واذا <sup>(٨)</sup> ثبت اسم الفاعل، وهو بمعنى الحال، أو الاستقبال أو جمعه <sup>(٩)</sup> كان لك فيه وجهان : اثبات النون، وحذفها. فإذا ثبت النون <sup>(١٠)</sup> لم يكن فيما بعدها <sup>(١١)</sup> الا النصب، لأنها لا تجتمع مع المضاف اليه <sup>(١٢)</sup>، وذلك قولك : «هذان ضاربان زيدا غدا»، و«هؤلاء مكرمون عمرا الساعة». ولك حذف النون من التثنية والجمع. فإذا

(١) الزيادة من ل.

(٢) في و: عل

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٩٦: المحفوض.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٩٦: هذا ضارب زيد وعمرو أمس.

(٥) سقطت في ل. وهي موجودة في د. وفي الجمل من ٩٦. وفي و: عل لفظ زيد.

(٦) ينظر الجمل من ٩٦.

(٧) في ل، د: ونحو ذلك.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٩٩. فإذا.

(٩) كذا في و، ل. وفي د. والجمل من ٩٩: وجمعه.

(١٠) في و: اثبت بالنون. والتصحيح من ل، د. والجمل من ٩٩.

(١١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٩٩: لم يكن بعدها.

(١٢) سقطت في ل.

حذفتها كنت مخيرا في خفض ما بعدها على الاضافة، ونصبه: على ان لا (١) يقدر حذف النون لمعاقبة (٢) الاضافة، ولكن للتخفيف (٣).

قال المفسر: انما يكون (٤) حذف النون والنصب اذا كان في اسم الفاعل الف ولام بمقولك: «هذان الضاريان» (٥) «زيدان» و«هؤلاء» (٦) الضاريون (٧) «عمرا»، واذا لم تكن في اسم الفاعل الف ولام، وحذفت النون لم يجز الا خفض. واطلق ابو القاسم كلامه، ولم (٨) يفرق بين الامرين، فصار القارئون لكتابه يزيدون في طرّة الكتاب (٩): فاذا حذفتها وفي اسم الفاعل الف ولام. وذلك (١٠) مما يصح به الكلام. وانما وجب سقوطها مع الالف واللام خاصة لأن الالف واللام بمعنى «الذي»، وما بعدهما صلة هما، فتحذف النون معها كما تحذف من صلة الذي في نحو قوله:

أبني كُليب ان عَمِّي اللّذا قَتَلَ الملوكَ وفككا الاغلا (١١)  
وقول ابي فراس همام بن غالب الفرزدق (١٢):  
فان (١٣) الذي حانت بفُلج دماؤهم  
هم القومُ كلّ القوم يا أمّ خالد (١٤)

ونظيره من القرآن: «والمقيم الصلاة» (١٥)، وأما قوله تعالى: انكم لذائقو العذاب

(١) سقطت في د.

(٢) في و: معاقبة الاضافة. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ١٠٠.

(٣) ينظر الجمل ص ٩٩ و ١٠٠.

(٤) في ل، د: يجوز.

(٥) في و: الضاريان. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) في و: الضاريون. والتصحيح من ل، د.

(٨) في ل، د: فلم.

(٩) في و: نصير القارئون لكتابه في طرّة الكتاب. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في ل، د: ونحو ذلك مما...

(١١) من الكامل وهو للاخطل التغلبي، شاعر اسلامي (ينظر ديوانه ص ٣٨٧). وقد استشهد به سيويه ٩٥/١ على حذف

النون من اللذين تخفيفا لطول الاسم بالصلة. واستشهد به ايضا المبرد في المقتضب ١٤٦/٤.

(١٢) في ل، د: وقول الفرزدق.

(١٣) كذا في و. وفي الكتاب ٩٦/١: وان. وفي ل، د، والمقتضب ١٤٦/٤: ان.

(١٤) لم اجدها البيت في ديوان الفرزدق. وقد نسبته سيويه ٩٦/١ الى اشهب بن رميلة واستشهد به على حذف النون من

الذين استخفوا، والدليل على انه اراد به الجمع قوله: دماؤهم. وفلج: موضع بعينه كانت فيه وقعة. وهو من الطويل. وقد نسبته

المبرد في المقتضب ١٤٦/٤ الى اشهب هذا.

(١٥) سورة الحج، الآية ٣٥.



الاليم<sup>(١)</sup>، فمخفوض لا يجوز فيه النصب، لتعوى [اسم]<sup>(٢)</sup> الفاعل من الالف واللام  
الموجين<sup>(٣)</sup> للنصب، ولا خلاف في ذلك.

---

(١) سورة الصافات، الآية ٣٨.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل، د: الموجين.

## باب الامثلة<sup>(١)</sup> التي تعمل عمل اسم الفاعل

ذكر في هذا الباب الامثلة الخمسة التي تعمل عمل اسم الفاعل وهي: «فعول»، وفعّال، ومفعال، وفعل، وفعليل». ثم قال: وفي «فعل»<sup>(٢)</sup> اختلاف وسيبويه يجريه مجرى هذه الامثلة. قال الشاعر [في «فعل»]<sup>(٣)</sup>:

حذر أموراً لا تضر وأمن ما ليس منجياً من الأقدار<sup>(٤)</sup>

قال المفسر: المتفق على اعماله من هذه الامثلة: فعول وفعّال، ومفعال، والمختلف فيه «فعليل وفعل». ولا اعلم السبب الذي أوجب ان يذكر الاختلاف في «فعل» ولم يذكر الاختلاف في «فعليل» والامر فيهما سواء، وأما<sup>(٥)</sup> سيبويه فذكر انها قد اجريا مجرى «فعول»، وفعّال، ومفعال. قال: وذلك قليل<sup>(٦)</sup>. وأنشد في فعل<sup>(٧)</sup> هذا البيت الذي أنشده ابو القاسم، وأنشد ايضا للبيد<sup>(٨)</sup>:

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٠٥: فعليل. يدل على صحة ما في النسخ المخطوطة بيت الشاهد الاتي بعد هذه العبارة.

(٣) الزيادة من النسخ المخطوطة.

(٤) ينظر الجمل ص ١٠٥.

وهذا البيت من الكامل. وقد استشهد به سيبويه ٥٨٨/١ على نصب امور يحذر لانه تكثير حذر، ولم يذكر قائله. قال الاعلم: «وقد خولف سبويه في تعدي فعل وفعليل لانهم بناء ان لا يتعدي كطير وأشر وكريم ولثيم، وسيبويه رحمه الله لا يراعي موافقته بناء ما لا يتعدي اذا كان منقولا من فاعل التعدي للتكثير وهو القياس مع اثباته بالشاهد وان كان قد رد عليه استشهاده بالبيت وجعل مصبوغا ونسب الى ابي الحسن الاخفش، وزعمه الراد عنه انه قد سألني سيبويه عن تعدي فعل فوضعت له: حذرا امورا لا تخاف وان كان هذا صحيحا فلا يضر ذلك سيبويه لان القياس بعصده وقد ثبت في بعض ما رأيت لزيد اخيل بن مهنهل الطائي بناء في تعدي فعل وهو قوله:

أتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد

فقال: مزقون عرضي كما ترى واجراه مجرى مزقين وهذا لا يحتمل غير هذا التأويل فقد ثبت صحة القياس بهذا الشاهد القاطع. وقد استشهد بهذا البيت في المقتضب ١١٦٢ وابن عقيل ١١٤٢، والاشموني ٢٩٨٢

(٥) في ل، د: تأما.

(٦) ينظر الكتاب ٥٧/١.

(٧) في و: مثل. والتصحيح من ل، د.

(٨) كذا في و. وفي ل، د: وأنشد ايضا في ذلك وهو للبيد.

او مسح شنج عضادة سمحج بسرايتها ندب له وكلوم<sup>(١)</sup>  
 . وذهب الى ان «شنجا» بمعنى «مشنج»<sup>(٢)</sup>، وان «عضادة» منصوبة [به]<sup>(٣)</sup> نصب  
 المفعول به. وقال ابو عمرو الجرمي والمازني والاصمعي وابو عمرو بن العلاء: «عضادة»  
 نصب<sup>(٤)</sup> على الظرف، وذكر<sup>(٥)</sup> ان قوله: «حذر امورا» بيت صنعه ابن المقفع. وقال ابو  
 عثمان المازني: اخبرني ابو يحيى اللاحقي<sup>(٦)</sup> قال: سألني سيويه: هل تحفظ بيتا في تعدى  
 «فعل» فعملت له هذا البيت. واتشد سيويه في تعدى «فعل» قول<sup>(٧)</sup> ساعدة بن جؤية:

حتى شأها قليل موهنا عمل  
 باتت طرابا ويات الليل لم ينم<sup>(٨)</sup>

وقال<sup>(٩)</sup> المنكرون لذلك: لا حجة في هذا البيت، لانه اراد بالكيل البرق  
 الضعيف، وهو فعيل من: كل يكل، وليس مما يتعدى الى مفعول به، وانما<sup>(١٠)</sup> نصب  
 «موهنا» على الظرف لا على انه مفعول به [وليس في تعديه الى الظرف حجة، انما الحجة في  
 تعديه الى مفعول به]<sup>(١١)</sup> واحتجوا بأن «فعلا وفعلا» قد اطردهما ان ينيا من الافعال غير

(١) كذا في الكتاب ٥٧/١. وفي الديوان من ١٢٥: أو مسح شنج عضادة. . قال محقق الديوان: «في أكثر المصادر أو مسح شنج، والبيت من شواهد سيويه أورده على أن عضادة منصوب بشنج نصب المفعول به وقال بعضهم أنه انتصب على الظرف لا على المفعول». وفي للنسخ المخطوطة

أو مسح شنج عضادة سمحج بسرايتها ندب لها وكلوم

والبيت من الكامل. وقد نسب الأعلام إلى ابن الأحمر. والمحل الفحل من الحمر. والشنج الملازم، والعضادة الناحية، والسمح الاثنان الطويلة الظهر، والسراة اعل الظهر ووسطه، والندب آثار الجراحات واحداثها ندبة، والكلام الجراحات واحدها كلم. يقول: انه ملازم لأتانه ولشدته وصلابته قد لازمها وقبض الناحية التي بينها وبينه ولم يحجزه عن ذلك رجمها وعضها.

(٢) في و: بشنج. والتصحيح من ل، د.

(٣) سقطت لي و.

(٤) في ل، د: منصوبة.

(٥) وذكرنا في ل، د.

(٦) هو أبان بن عبد الحميد بن لاحق بن عفر مولى بني رقاش. نقل للراية كتاب كلبلة ودمنة فجعله شعرا لبهل حفظه عليهم (تنظر اخباره في ص ٧٣ ج ٢٠ من الاغانى طعة بولاق).

(٧) في ل: قال.

(٨) من السبط. ينظر ديوان اهدليز ١٩٨/١، والكتاب ٥٨/١. وقد استشهد به سيويه على نصب الموهن بكليلا لانه بمعنى

مكل مغير منه لمعنى التكثير. قال الأعلام: «والمعنى على مذهب سيويه انه وصف حمارا وأتانا نظرت إلى برق مستطير دال على الغيث يكل الموهن بروقه وتوالي لمعانه كما يقال أتعت ليلك أي سرت فيه سيرا حثيثا متعامتواليا، والموهن وقت من الليل فشاها ذلك البرق أي ساقها وأزعجها من موضعها إلى الموضع الذي كان منه البرق فأتت هربة ألبه متثله نحوه».

(٩) في و: قال. والزيادة من ل، د.

(١٠) في ل، د: وانما

(١١) سقطت في و



المتعدية كقولك: أشر فهو أشر، وبطر فهو بطر، وكذلك شريف، وظريف، وكريم ونحو ذلك. وهذا الذي قالوه لا يلزم سيوييه، لانه لم يجز<sup>(١)</sup> ذلك في كل «فعل» انما اجازته في «فعل، وفعل» المبنيين من الافعال المتعدية مثل «حذير» من «حذر» و«رحيم» من «رحم» و«عليم» من «علم» وذكر مع ذلك<sup>(٢)</sup> انه قليل في الكلام.

وقد جاء «فعل»<sup>(٣)</sup> متعديا في شعر لا مطعن فيه لطاعن، وهو قول زيد الخيل الطائي<sup>(٤)</sup>:

ألم اخبركما خبرا أتاني ابو الكساح<sup>(٥)</sup> جدد به الوعيد  
أتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها<sup>(٦)</sup> فديد<sup>(٧)</sup>  
وفي بيت ساعدة بن جؤية يمكن ان يجعل<sup>(٨)</sup> «كليل» بمعنى «مكل» كما قيل<sup>(٩)</sup>:  
«عذاب اليم» بمعنى: «مؤلم».

فيتنصب «الموهن» حيثل على انه<sup>(١٠)</sup> مفعول به كأنه أراد: ان<sup>(١١)</sup> البرق بكل الموهن، ويتعبه بكثرة<sup>(١٢)</sup> لمعانه فيه وتفريقه لظلامه كما يقال: أتعبت ليلك بالسهر، ونهارك بالصوم، وكما قال جرير: (١٣)

(١) في ل. د: لا يلزم لان سيوييه لم يجز....

(٢) في ل: وذكر ذلك مع.

(٣) في و: فعل. والتصحيح من ل. د.

(٤) هو زيد بن مهلهل الطائي، قدم على رسول الله (ص) في وفد طي، فاسلم وسماه رسول الله (ص) زيد الخير (تنظر ترجمته في الخزانة ٤٤٨/٢ ومقدمة ديوانه ص ٥ وبما بعدها منعه الدكتور نوري حمودي القيسي).

(٥) في و: الكساح. والتصحيح من ل. د. والديوان ص ٤٢.

(٦) في ل: جحاش الكرم ليس فاء.

(٧) من الوافر (ينظر الديوان ص ٤٢ والخزانة ٤٥٦/٣)، ومزقون مع مرق مألغة مازق من المرق وهو شق الشيء، وعرض الرجل بالكسر جانبه الذي يصينه من نفسه وحسه، وجحاش جمع ححش وهو ولد الحمار، والكرم من بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل ضي، والقديد الصوت يريد انهم عده متيلة اخحاش التي تنهز عند ذلك الماء. وقد ذكر شراح الاثنية البيت الثاني من هذين البيتين (ابن عنبلي ١١٥/٢ والاشموري ٢٩٨/٢ وابن هشام في اوضح المسالك ٢٥٤/٢) مستشهدين به على اعمال صيغة المألغة (مزقون) فانها نصت مفعولا به وهو قوله (عرضي).

(٨) في ل. د: ويمكن ان يجعل كليل في بيت ساعدة من حوثة.

(٩) في و: قال.

(١٠) في و: معنى.

(١١) في و: دق. والتصحيح من ل. د.

(١٢) في و: وينفيه لكثرة.

(١٣) هو جرير بن عطية بن حديفة الحظفي، يركن بكفي انا حنزة وهو من فحول شعراء الاسلام (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٣٧٤/١-٣٨٠ وخزانة الادب ٣٦١-٣٧٢).

أجحفتم<sup>(١)</sup> جحف الخزير فتمتم. وبنو صفة ليهم لا يجع<sup>(٢)</sup>  
وقال أيضا جرير<sup>(٣)</sup>:

لقد<sup>(٤)</sup> لئنا يا أم غيلان في السرى  
ونمت وما ليل المطي بنائيم<sup>(٥)</sup>

وأما قولهم: ان «عضادة» منصوب على الظرف فانه غير صحيح، لانه يضعف معنى البيت ويفسده.

والذي قاله سيويه أصح لمعنى الشعر، لان قبله:  
حرف تخونها<sup>(٦)</sup> السفسار كأنها بعد الكلال مسدم<sup>(٧)</sup> محجوم<sup>(٨)</sup>  
فشبه ناقته في نشاطها بحمار وحشي يلعب أتاناً، فهو يعرضها، وهي تعرضه فقد  
شنج عضادتها، وهي جانبها، وأثرت هي في ظهره. ويكون على رأي من جعل «عضادة»  
ظرفاً قد شبه ناقته بحمار راقد بجانب حمارة قد تشنج وانقبض فيفسد المعنى، ويبطل الذي  
اراده الشاعر من التشبيه.

ووقع في كتاب الفارسي: «بسرائها ندب له وكلوم».

---

(١) في النسخ المخططة: اكترم. والتصحيح من الديوان ص ٣٤٥.  
(٢) من الكامل. وصفة المذكورة فيه هي صفة بنت عبد المطلب أم الزبير، والخزير دقيق يعصد (تنظر حاشية محقق الديوان  
ص ٣٤٥). وجحف الشيء يححفه جحفاً قشره. والجحف والمجاففة اخذ الشيء واحترافه والجحف شدة الجرف والجحوف  
الثريد يبقى في وسط الجفنة. قال ابن سبته: واجحفه ايضاً ملء اليد وجمعها جحف (ينظر اللسان مادة جحف). والشاهد في البيت  
قوله: ليهم لا يجع.

(٣) في ل. د: وكما قال.

(٤) سقطت في ل.

(٥) من الطويل (ينظر ديوانه ص ٥٥٤). والبيت من شواهد سيويه ٨٠/١ وقد استشهد به عل الاخار عن الليل بالنوم  
اتساعاً وبجازاً والمعنى وما المطي بنائيم في الليل. وهو من شواهد المرد في مقننه ١٠٥/٣ و ٣٣١/٤.

(٦) في و: يجدها. والتصحيح من ل. د. والرواية الثانية في ديوان لبيد ص ١٢٤. أما الرواية الاولى فيه فهي: حرف أخير  
بها...

(٧) في ل. مصدم.

(٨) من الكامل. والحرف الناقصة الشديدة وقيل هي الضامرة المصلة (ينظر اللسان مادة حرف). والسفار السفر وثغوبها:  
تنفصها بعد الكلال اي بعد الاعياء والقتير مسدم: محل مانع يحس عن الضراب. والمحجوم مأخوذ من قوفهم حجت العير  
دا جعلت على فمه حجاماً وذلك اذا مانح تلفيز، وبجاء شيء يجعل في مقدمه انت العير كي لا يعص عند مبحاه.

## باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

قال في هذا الباب: والوجه الحادي عشر أجازة سيويه وحده<sup>(١)</sup>، وهو قولك: «مررت برجل حسن وجهه» باضافة حسن الى الوجه، واطافة الوجه الى المضمر المعائد على الرجل، وخالفه جميع الناس في ذلك، من البصريين، والكوفيين، وقالوا: هو خطأ، لأنه قد اضاف الشيء الى نفسه، وهو كما قالوا<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: هذا كلام قد جمع الكذب والخطأ، لان هذه المسألة لم يجزها سيويه كما زعم، وانما قال: وقد<sup>(٣)</sup> جاء في الشعر «حسنة وجهها» شبهوه بحسنة الوجه، وهو رديء، وأنشد للشماخ<sup>(٤)</sup>:

أمن دمنّين عرّج<sup>(٥)</sup> الركبُ فيهما  
بحقل الرّخامي قد أنى لبلاهما<sup>(٦)</sup>  
أقامت على ريفيها جارتا صفا  
كميتا الاعالي جوتنا مضطلاما<sup>(٧)</sup>

(١) لم ترد هذه الكلمة في عبارة الجمل ص ١١١. وهي موجودة في النسخ المخطوطة.

(٢) ينظر الجمل ص ١١١.

(٣) في و: قد. والزيادة من ل. د. والكتاب ١٠٢/٨. والعبارة فيه هي: «وقد جاء في الشعر حسنة وجهها شبهوه بحسنة الوجه وذلك رديء لأنه بالهاء معرفة كما كان بالالف واللام وهو من سبب الاول كما أنه من سبب بالالف واللام».

(٤) هو معقل بن خوار الذبياني، شاعر مخضرم ادرك الجاهلية والاسلام. (تنظر ترجمته في السسط ص ٥٨ والخزانة ٥٢٦٨).

(٥) كذا في النسخ المخطوطة، وديوان الشماخ ص ٣٠٧. وفي الكتاب ١٠٢/٨: عرّج.

(٦) كذا في الديوان ص ٣٠٧. وفي النسخ المخطوطة والكتاب ١٠٢/٨ وشرح الشراهد للمبني ١٧٣: قد عفا طلاما. وقد

اشار محقق الديوان الى هذه الرواية وفيها يأتي مص عبارة: ... قد عفا طلاما الحامسة العصرية، وشرح الفصل، ومعجم البلدان، ومعجم ما استعجم، ومعجم المواع (روية «معقل» بالفاء تصحيف) والمقاصد النحوية للعيني، ولعل الصواب ما في الاصل، لان هذا الجزء الاخير من البيت سيأتي نهاية نعت البيت (٤) في كل النسخ قال الغدادي بعد ان روي البيت على رواية الاصل: «وقد روي كثيرا (قد عفا طلاما) وهذا غير صواب لأنه يتكرر مع ما بعده» (خزانة الادب ١٩٨/٢) ١٠٢.

(٧) من الطويل. والدمية بكسر الدال ما نقي من آثار الدار وفيها معنى عنيها. واخفط النراج الطيب. وانرجامي شجر.

والمراد بحقل الرخامي هنا موضع. وأل معناه. حان. واللام في سلاما: ائدة اي قد حان سلاما. وجارتا صفا كلام اصلي فاعل أقامت وأراد به الالف. والصفا الحبل. وكسيتا الاعالي صفة جارتا اي شديدتا حرية الاعالي. وجوتنا مضطلاما صفة ثابتة اي مسودتا موضع الاصطلاء بالدار وهو الاسفل. والشاهد في البيت خبر جوتنا وهو صفة مشبهة المضاف الى ضمير الموصوف.



فذكر سيبويه<sup>(١)</sup> كما ترى انه انما جاء في الشعر خاصة<sup>(٢)</sup>، وذكر انه ردىء . فكيف يتوهم عليه انه أجازة .

وقوله ايضا: ان جميع البصريين والكوفيين خالفوه . كذب، بل اكثر اصحاب سيبويه موافق له فيما قال، وقد حكى الكوفيون «مررت برجل حسن وجهه» بنصب الوجه، و اضافته الى ضمير الرجل، وانشدوا في ذلك:

أُنعتهَا اِنِّي مِنْ نُعَاتِهَا كُوم الذَّرَى وادقة سرّاتها<sup>(٣)</sup>  
فاذا<sup>(٤)</sup> كان هذا مستعملا لم يلزم من قولنا: «مررت برجل حسن وجهه» اضافة الشيء الى نفسه، لان الوجه اذا جاز نصبه مع اضافته الى ضمير «الرجل» صار بمنزلة «مررت برجل ضارب غلامه» فيكون في «حسن» يرجع الى «رجل» كما<sup>(٥)</sup> في «ضارب»، فيقال حينئذ: «مررت برجل حسن وجهه» باضافة «حسن» الى «وجهه» كما يقال: «مررت برجل ضارب غلامه»، ويكون في «حسن» ضمير في حال الخفض كما كان في حال النصب على قياس «ضارب غلامه» و «ضارب غلامه»، فلا تقبح المسألة على هذا التأويل من جهة اضافة الشيء الى نفسه [وانما يقبح ويستحيل من جهة<sup>(٦)</sup> اجتماع الشيء ونقيضه]<sup>(٧)</sup> لان اضافة «الوجه» الى ضمير الرجل توجب ان يكون الحسن للوجه غير منقول عنه الى الرجل . والاضمار في «حسن» يوجب ان يكون منقولا الى الرجل فيصير الحسن منقولا (اليالزجل)<sup>(٨)</sup> غير منقول في حال واحدة، وكذلك ظهور<sup>(٩)</sup> الضمير المثنى في «جونتاه» [بظهور علامة التثنية]<sup>(١٠)</sup> يوجب ان تكون «الجونة» منقولة عن «المصطفى» الى «الجارتين»،

(١) سقطت في د.

(٢) سقطت في ل. د.

(٣) في النسخ المخطوطة: سرّاتها . والتصحيح من اللسان مادة (نعت) و(ودق) . والفصل لاس بعش ٨٨٦، والاشموني ١٧٣ . وهو غير مسبوب في اللسان . وقد نسه العيني في شرح الشواهد ١١٣ الى عمرو بن لحي ببالحاء المهملة التيمي وأحسبه قد وهم في هذا لان المراجع التي بين يدي تذكر شاعرا هذا الاسم انما المذكور فيها هو عمر بن لجا التيمي (ينظر الشعر والشعراء ٥٧٠/٢ والسمط ٩٦٧/٢ والأغاني ٦٩٨ والخزانة ٣٦٠/١ والأعلام للزركلي ٢٢٠/٥) . والضمير في انعتها يرجع الى النوق . والنمات جمع ناعت اي واصف . وكوم منصوب على المدح وهو جمع كوما، وهي عطيفة السام والذرى جمع ذروة بثلبث الذال المعجمة وهي اعل الشيء والمراد بها هنا السام . والشاهد في وادقة فاته صفة مشبهة من ودقت السرة اذا دنت من الارض لفرط السمر نصت المضاف الى ضمير الموصوف وعلامة النصب الكسر في سرّاتها .

(٤) في ل. د.: وادا .

(٥) في ل. د.: كما كان .

(٦) سقطت في ل. د.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في ل. د.

(٩) في و.: ضمير . والتصحيح من ل. د.

(١٠) سقطت في و.

واضافة «المصطلى» الى ضمير «الجارتين» يوجب ان تكون «الجونة» غير منقولة، وهذا تناقض<sup>(١)</sup>، ولهذا قال سيويه: انه ردى<sup>(٢)</sup>، ولم يستحل عنده من جهة اضافة الشيء<sup>(٣)</sup> الى نفسه كما استحال عند غيره، ولاجل هذا مثله بحسنة وجهها، ولم يمثل بحسن وجهه، لبيان بتأنيث الصفة أن فيها ضميرا يرجع الى الموصوف، لان الصفة اذا كانت لسبب<sup>(٤)</sup> الشيء ولم تكن محضة [له]<sup>(٥)</sup> لم تجر على الموصوف بها في تذكير ولا تأنيث، ولا تثنية ولا جمع. ألا ترى انك تقول: «مررت بأمرأة حسن ابوها» فتذكر الصفة وهي قد جرت على مؤنث حين كانت لسيبها<sup>(٦)</sup>، وكذلك تقول: «مررت بأمرأتين حسن ابواهما»، فلا تثنى الصفة وان كانت قد جرت على مؤنث مثنى. فاذا كانت الصفة محضة للموصوف، ولم تكن لسيبه قلت: «[مررت]<sup>(٧)</sup> بأمرأة حسنة»، و «برجل حسن» و «بأمرأتين حستين»<sup>(٨)</sup> و «برجلين حسنين» فأنثت الصفة بتأنيث موصوفها، وثنيته [بثنيته]<sup>(٩)</sup>. فلما مثل سيويه بحسنة وجهها، واستشهد بقول الشماخ «جونا مصطلاهما»<sup>(١٠)</sup> علم<sup>(١١)</sup> انه لم<sup>(١٢)</sup> يستقبح المسألة من أجل اضافة الشيء الى نفسه كما قال ابو القاسم ومن رأى رأيه، وانما استقبحها من أجل اجتماع الشيء ونقيضه.

فان قلت: ومن اين زعم الاخرون ان قبحها من اجل<sup>(١٣)</sup> اضافة الشيء الى نفسه لا من اجل ما ذكرت، فالجواب: انهم [انما]<sup>(١٤)</sup> قالوا ذلك، لا نهم اعتقدوا ان «الوجه» لا ينصب اذا كان مضافا الى ضمير الموصوف، وانه اذا اضيف الى ضميره لم يكن الا رفعا، وقد علم ان القائل اذا قال: «مررت برجل حسن وجهه» برفع «الوجه» لم يكن الحسن الا للوجه، وانما ينتقل الحسن الى الرجل اذا أزيل «الضمير» من «الوجه» واضمر في «حسن». فلما رأوا «حسنا» قد اضيف الى «الوجه»، و«الوجه» قد اضيف الى «الضمير» صار الحسن للوجه يعود<sup>(١٥)</sup> الى الضمير الى موضعه، ولزم من ذلك اضافة الشيء الى نفسه، فلما حكى الكوفيون انه [قد]<sup>(١٦)</sup> سمع النصب [في الوجه]<sup>(١٧)</sup> مع ذكر الضمير لزم ان يكون في «حسن»

(١٠) بنظر الكتاب ١٠٢٨

(١١) في و. على والتصحيح من ل. د.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في ل. د. جهة.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في ل. د. نعيونة

(١٦) الزيادة من ل. د.

(١٧) سقطت في و.

(١) في ل. د. متناقض.

(٢) بنظر الكتاب ١٠٢٨

(٣) في ل. د. شيء.

(٤) في و. سب.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل. د. من سب.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في ل.

(٩) سقطت في و.

ضمير آخر عائد الى الموصوف بمنزلة: «مرت برجل ضارب غلامه»، وصار الكلام مستحيلا من الجهة الاخرى التي ذكرنا<sup>(١)</sup>. وكلا الوجهين مفسد للمسألة، وكان ابو العباس المتري ومن وافقه يقولون في قول الشماخ: «جونا مصطلاهما» ان الضمير المثنى يرجع الى «الإعالي» لا الى الجارتين، لان الاعالي انما جمع على [جهة]<sup>(٢)</sup> الاتساع والمجاز، وانما هو في الحقيقة «الاعليان» لان الجارتين لا تكون لهما اعالي كثيرة وانما هو بمنزلة قولهم: «رجل عظيم المناكب». وانما له منكبان، وبمنزلة قول الراجز: «بشنج موثر الانساء»<sup>(٣)</sup>، وانما له نسيان. قال ابن درستويه: والذي قاله ابو العباس اردا عما أنكر على سيويه<sup>(٤)</sup>، لانه جعل ضمير الاثنين<sup>(٥)</sup> عائدا على جماعة<sup>(٦)</sup>، ولانه أضاف «الجونتين» الى مضاف<sup>(٧)</sup> الى ضمير الجارتين، وانما «الجونتان» صفة للجارتين، فكان يجب ان يرجع الضمير الى الجارتين فلا بد له من ان يزعم انه<sup>(٨)</sup> حمله على المعنى لان<sup>(٩)</sup> «الاعالي» في المعنى<sup>(١٠)</sup> من سبب «الجارتين» اذا كانت الالف واللام فيهما عوضا من ضمير «الجارتين».

(١) في ل، د: ذكرناها.

(٢) الزيادة من ل.

(٣) في و: شيخ موثر الانساء. وفي ل: شنج موثر الانساء. والتصحيح من د. يزيد ما في نسخة د قول امرئ القيس: سلم الشظى على الشرى شنج النسا له محبات مشرقا على الغال

يظهر ديوانه ثقبى ابي الفضل ابراهيم، ط ٢٦ ص ٣٦. والانساء جمع النساء: عرق من الورك الى الكعب، الفه مقلبة عن واو لقولهم: سوان في ثقبته. وقيل انها مقلدة عن الياء لقولهم: نسيان (يظهر اللسان مادة نسا).

(٤) في ل: عما أنكره سيويه.

(٥) في ل، د: ضمير اثنين.

(٦) في ل: الجماعة.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في و، د. والتصحيح من ل، د.

(٩) في و، لا على

(١٠) في و، والمعنى.



## باب التعجب

قال ابو القاسم في هذا الباب: واعلم ان «كان» تدخل في باب التعجب وحدها من بين سائر اخواتها، لاتساعهم فيها، ولانها اصل في كل فعل وحدث، وذلك قولك: «ما كان أحسن زيدا»، ثم قال: «ما» رفع بالابتداء، و«كان» خبر الابتداء، واسمها مضمرة فيها، وما بعدها خبرها<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: «كان» هذه فيها ثلاثة مذاهب للنحويين. منهم من يجعلها زائدة لا اسم لها، ولا خبر، وهو مذهب الفارسي. ومنهم من يجعلها «كان» التامة التي لها اسم<sup>(٢)</sup> وليس لها خبر ويجعل اسمها المضمرة مصدرها<sup>(٣)</sup>، وهو مذهب السيرافي. ومنهم من يجعلها الناقصة التي لها اسم وخبر. وهو ابعد الاقوال من الصواب، لانه جعل خبر «ما» في التعجب على غير وزن «أفعل»، وجعل خبر «كان» فعلا ماضيا، وليس معها «قد» ملفوظا بها ولا مقدرة. وايضا فان التعجب انما هو عما يزيد وينقص وتتفاضل فيه الاشياء والاشياء متساوية في الكون<sup>(٤)</sup>، وايضا فان التعجب انما هو من الحدث الذي يدل عليه<sup>(٥)</sup> لفظ الفعل لا من الزمن<sup>(٦)</sup>. وأحسن الاقوال قول من قال فيها: انها زائدة<sup>(٧)</sup>.

---

(١) ينظر الجمل ص ١١٧

(٢) يريد انها لها اسم مرفوع فاعل فلا تحتاج الى منصوب كالناقصة.

(٣) في و: في مصدرها. والتصحيح من ل: د.

(٤) كذا في و، د. وفي ل: وتتفاضل فيه الاشياء متساوية في الكون.

(٥) في و: عل. والتصحيح من ل: د.

(٦) في ل: الزمان.

(٧) في ل، د: وأحسن الاقوال فيها قول من قال انها زائدة.

## باب الفاعلين المفعولين الذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر

أنشد ابو القاسم في هذا الباب لعمر بن ابي ربيعة<sup>(١)</sup>:  
فردّ على الفؤاد هوى عميدا      وسوئل لو يبين لنا السؤالا  
وقد نغني بها ونرى عُصورا      بها يفتدّنا الخرد الخدالا<sup>(٢)</sup>  
قال المفسر: [ليس<sup>(٣)</sup>] هذان البيتان لعمر بن ابي ربيعة وانما هما للمرار الاسدي كذا  
قال سيويه<sup>(٤)</sup>. والذي لعمر<sup>(٥)</sup>:  
اذا هي لم تترك بعود اراكه      تنخل فاستاكت به عود اسحل<sup>(٦)</sup>

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٢٨: وقال ابن ابي ربيعة في اعمل الاول:  
فرد على الفؤاد...

(٢) لم أجد هذين البيتين في شرح ديوان عمر بن ابي ربيعة المخزومي الذي حققه محمد محي الدين عبد الحميد وطبع في بيروت. وقد نسبها سيويه في الكتاب ٤٠/٨ الى المرار الاسدي. قال الاعلام الشنيري عند الكلام على هذين البيتين: وأنشد في الباب للمرار الاسدي وقيل لابي ربيعة. وقال ايضا: الشاهد في البيت الاخير وأنشد الاول ليري ان القوافي منصوبة فلذلك اضطر الى اعمل الفعل الاول وهو نرى فنصب به الخرد الخدال. وصف منزلا يقول لما الممت به ذكرت من كنت عهدته فيه فرد علي من الهوى ما قد سلّيت عنه، والعميد الشديد البالغ، وانت ضمير المنزل في قوله: نغني بها لانه في معنى الدار والمنزلة، والمصور الدهور، ومعنى يفتدنا يملن بنا الى العباء، وواحدة الخرد خريدة وهي الحفرة الحية، والخدال جمع خدلة وهي الغليظة الساق الناعمة، ومعنى نغني نقيم (تنظر حاشية الكتاب ٤٠/٨ وحاشية الجمل ص ١٢٨ و ١٢٩). والبيتان من الوافر وقد استشهد بها الجريد في المنتخب ٧٦/٤ و ٧٧، والانباري في الانصاف ص ٨٥ و ٨٦ قائلا: وقال رجل من بني اسد. والميل شاعر اسلامي في الدولة الاموية من معاصري الفرزدق وجريرو وهو ابن منقل (تنظر ترجمته في الخزائن ٣٩٤/٢ - ٣٩٥).

(٣) سقطت في و.

(٤) ينظر الكتاب ٤٠/٨.

(٥) هو ابو الخطيب عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي. شاعر اسلامي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٤٥٧/٢ - ٤٦٢).

(٦) ذكر هذا البيت في ص ٤٩٨ من القسم الثالث من شرح ديوان عمر بن ابي ربيعة وهو في ذكر الشعر المنسوب الى عمر بن ابي ربيعة غير الموجود في اصول ديوان شعره. وقد نسب سيويه في الكتاب ٤٠/٨ الى عمر بن ابي ربيعة. قال الاعلام الشنيري ٤٠/٨: «وأنشد في الباب لعمر بن ابي ربيعة في اعمل الاول وقال الاصمعي هو لطفيل الغنوي» وقد رجعت الى ديوان لطفيل الغنوي الذي حققه محمد عبد القادر احمد وطبع في بيروت سنة ١٩٦٨ فوجدته مذكورا في الصفحة ٦٥ منه. ولطفيل هذا شاعر جاهلي قديم، لقب بطفيل الخيل لكثرة وصفه لها وبراعته في ذلك. (تنظر ترجمته في مقدمة ديوانه ص ٥ - ١٦).

قال الاعلام: «اراد تنخل عود اسحل فاستاكت به ولو اعمل الآخر لقال فاستاكت بعود اسحل». وصف امرأة تستعمل سواك الاراك والاسحل على حسب اتقاقها في المراضع التي تنبتها. والاراك من افضل شجر السواك واحدها اراكة والاسحل مثله واحده اسحلة ومعنى تنخل اختيره. والبيت من الطويل.

## باب ما يجوز تقديمه من المضمر على<sup>(١)</sup> الظاهر وما لا يجوز

قال أبو القاسم في هذا الباب : كل مضمر اتصل باسم منصوب أو مخفوض فانه يجوز تقديمه وتأخير، لان النية فيه ان يكون مؤخرا، فان<sup>(٢)</sup> اتصل باسم مرفوع لم يجوز تقديمه [على الظاهر]<sup>(٣)</sup>، لانه لا ينوي<sup>(٤)</sup> به التأخير<sup>(٥)</sup>.

قال المفسر: هذا الاصل الذي اصله غير صحيح، ويلزمه فيه<sup>(٦)</sup> التناقض، لانه قد قال في باب الابتداء: واعلم انه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه الا اذا كان فعلا، فلم يمنع من تقديم خبر المبتدأ عليه [الا اذا كان فعلا]<sup>(٧)</sup> فيجوز ان يقال: «ابوه منطلق زيد»، و«قام غلامه عمرو»، وهذان ضميران قد اتصلا بمرفوع [وقدما]<sup>(٨)</sup>، وقوم من النحويين<sup>(٩)</sup> لا يجوزون: «لبست ألينها من الثياب»، وهذا<sup>(١٠)</sup> ضمير قد اتصل بمنصوب. فقد تبين بما ذكرناه<sup>(١١)</sup> ان هذا الاصل الذي اصله غير صحيح، ووجب ان يلتزم اصلا آخر، وهو ان يقال: كل مضمر تقدم لفظا ومعنى فانه لا يجوز تقديمه<sup>(١٢)</sup>، وكل مضمر تقدم لفظا لا معنى فانه جائز تقديمه<sup>(١٣)</sup>. فيجب لك ان تراعي مراتب الاشياء لتعلم ما يجوز تقديمه وما لا يجوز. فمرتبة الفاعل قبل المفعول، ومرتبة المفعول الذي يتعدى اليه الفعل بغير واسطة قبل المفعول الذي يتعدى اليه بواسطة<sup>(١٤)</sup>، واذا تعدى الفعل الى مفعولين، والاول منها فاعل في

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ١٢٩: باب ما يجوز تقديمه من المضمر من الظاهر وما لا يجوز.

(٢) في و: وان. والتصحيح من ل، د. والجمل من ١٣٠.

(٣) سقطت في و.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ١٣٠: لم ينو.

(٥) ينظر الجمل من ١٣٠.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في و.

(٨) سقطت في و.

(٩) في ل، د: والنحويون.

(١٠) كذا في ل، د. وفي و: وهو.

(١١) كذا في ل، د. وفي و: وقد تبين فيها ذكرناه.

(١٢) سقطت في ل، د.

(١٣) سقطت في ل، د.

(١٤) كذا في و، د. وفي ل، د: ومرتبة المفعول الذي لا يتعدى اليه بواسطة ودا تعدي...



الثاني (١) في المعنى (كقولك (٢) : «كسوت زيدا ثوبا» فمرتبة الذي هو فاعل في المعنى (٣) مقدمة على مرتبة الذي هو مفعول به له (٤)، ومرتبة المبتدأ ان يكون قبل الخبر. فكل ما وقع من هذه الاشياء في مرتبة لم يجوز ان يتصل به ضمير يعود على ما بعده، وما وقع منها في غير مرتبته جاز.

---

(١) في ل: فاعل الثاني. وفي د: فاعل بالثاني.

(٢) في د: نحو.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في و: مفعول به. والزيادة من ل، د.

## باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة

قال في هذا الباب : فاذا<sup>(١)</sup> اختلف اللفظان كان لك فيه<sup>(٢)</sup> وجهان :

احدهما، وهو الاجود ان تجريه مجرى الأول، فتضيف<sup>(٣)</sup> الاول الى<sup>(٤)</sup> الثاني كقولك : «هذا رابعٌ ثلاثة، وخامس أربعة، وهذه رابعة ثلاث، وخامسة أربع».

والآخر<sup>(٥)</sup> : ان تتونه وتنصب ما بعده فتقول : «هذا رابعٌ ثلاثة، وخامسٌ أربعة، وعاشرٌ تسعة» ومعناه : هذا الذي يصير اربعة خمسة بنفسه، ويصير تسعة عشرة بنفسه<sup>(٦)</sup>.

واذا<sup>(٧)</sup> قلت : هذا خامسٌ اربعة [بالإضافة]<sup>(٨)</sup> فمعناه : هذا الذي يصير اربعة خمسة بنفسه<sup>(٩)</sup>.

قال المفسر : المختلف<sup>(١٠)</sup> الالفاظ من هذا الباب يجري مجرى اسم الفاعل فما كان [منه]<sup>(١١)</sup> بمعنى الماضي اضيف، ولم يعمل شيئا، وما كان للحال او الاستقبال جاز فيه ان ينون، وينصب به ما بعده، وجاز ان يحذف تنوينه ويضاف. فكلام<sup>(١٢)</sup> ابي القاسم غير صحيح، لانه جعل المضاف منه للماضي خاصة، والمنون العامل للمستقبل او الحال خاصة.

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤ : فان.

(٢) في و: فيها. والتصحيح من ل، د، والجمل ص ١٤٤.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤ : وتضيف.

(٤) سقطت في ل.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٤ : والوجه الآخر.

(٦) في النسخ المخطوطة : ويصير ستة سبعة بنفسه. والتصحيح من الجمل ص ١٤٤

(٧) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل ص ١٤٤. وفي و: فاذا.

(٨) سقطت في و.

(٩) ينظر الجمل ص ١٤٤.

(١٠) في ل، د: هذا المختلف.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل: وكلام

## مسألة

قال ابو القاسم: وتقول: هذا حادي [أحد]<sup>(١)</sup> عشر، وثالث ثلاثة عشر، وكذلك الى تسعة<sup>(٢)</sup> عشر، ولا يقال فيما بعد ذلك. وما قبل العشرة الى العشرة مسموع وما بعد ذلك<sup>(٣)</sup> مقيس ليس بمسموع<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: من عول على كلام ابي القاسم في هذا الباب<sup>(٥)</sup>، ولم ير كلام غيره [فيه]<sup>(٦)</sup> لم يتصور حقيقته، ولم يعلم ما استعملت العرب منه، وما قاسه النحويون. ولم يتأصل في نفسه منه أصل يعول عليه، لانه أدخل به من جهات شتى، منها: انه أسقط مما قبل «العشرة» قسما لم يذكره، ومنها انه زعم في المختلف الالفاظ منه [انه]<sup>(٧)</sup> اذا اضيف كان للماضي خاصة. وقد ذكرنا ان المضاف من المختلف الالفاظ يجوز فيه ما يجوز في اسم الفاعل اذا قلت: «هنا»<sup>(٨)</sup> ضارب زيد غدا» و«ضارب زيدا غدا»، ومنها انه لم يذكر مما بعد «العشرة» الى «تسعة عشر» غير وجه واحد، واسقط أوجهها<sup>(٩)</sup> آخر، ومنها انه زعم ان المسموع من هذا الباب انما هو ما دون «العشرة» فقط، وان ما بعدها مقيس ليس بمسموع وذلك غير صحيح، لان منه مقبسا ومسموعا<sup>(١٠)</sup>.

وأنا الخص هذا الباب على وجه الاختصار، وأضرب عن التطويل والاكتثار ليري الواقف عليه والمتأمل له مقدار ما ذكر ومقدار ما اغفل<sup>(١١)</sup> ان شاء الله.

اعلم ان اسم الفاعل المشتق من الاعداد التي دون «العشرة» تنصرف على ثلاثة أوجه:

- 
- (١) سقطت في و، وهي موجودة في ل، د، والجمع ص ١٤٤.
  - (٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمع ص ١٤٤: الى التسعة.
  - (٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمع ص ١٤٤: وبعد ذلك.
  - (٤) ينظر الجمع ص ١٤٤.
  - (٥) سقطت في ل.
  - (٦) سقطت في و.
  - (٧) سقطت في و.
  - (٨) سقطت في ل، د.
  - (٩) في و: وجهها آخر. والتصحيح من ل، د.
  - (١٠) في ل، د: لان منه مسموعا ومنه مقبسا.
  - (١١) في و: مقدار ما عمل.



احدها: ان تجرده من الاضافة فتقول: واحد، وثان، وثالث<sup>(١)</sup>، ويستمر كذلك الى العاشر<sup>(٢)</sup>.

والوجه الثاني: ان تضيفه<sup>(٣)</sup> الى عدده الذي اشتق منه، ويكون لفظه موافقا للفظه فتقول: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، [ورابع أربعة]<sup>(٤)</sup>. وتستمر كذلك الى عاشر عشرة. والواحد خارج من هذا الباب لعله ليس هذا موضع ذكرها.

والوجه الثالث: ان تضيفه<sup>(٥)</sup> وتزيد على ما تضيفه اليه واحدا ابدا فتقول: ثالث اثنين: ورابع ثلاثة، وتستمر كذلك الى ان تقول: عاشر تسعة. وفي: «ثاني واحد» خلاف بين النحويين فالضرب الاول<sup>(٦)</sup> لا يعمل شيئا ولا يضاف باتفاق. والمختلف الالفاظ يجري مجرى اسم الفاعل. فما اريد به الماضي<sup>(٧)</sup> لم يعمل [شيئا]<sup>(٨)</sup> وما اريد به الحال او الاستقبال جازان يعمل وان لا يعمل. واما المضاف<sup>(٩)</sup> المتفق الالفاظ فجمهور البصريين والكوفيين لا يميزون ان<sup>(١٠)</sup> يعمل شيئا الا ابا العباس ثعلبا فان ابن كيسان<sup>(١١)</sup> حكى عنه انه اجاز ان يعمل<sup>(١٢)</sup>.

فان قال قائل: فلم جاز للمختلف الالفاظ ان يعمل [عمل اسم الفاعل]<sup>(١٣)</sup>، ولم يجر ذلك في المتفق [الالفاظ]<sup>(١٤)</sup>.

فالجواب ان للمختلف الالفاظ فعلا مستعملا<sup>(١٥)</sup>. يقال: ثلث الاثنين، وربعت

---

(١) في ل: وثالث ورابع اربعة ويستمر كذلك. وفي د: وثالث ورابع وخامس ويستمر كذلك.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: عاشر عشرة.

(٣) في و: تضيف.

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) في و: تضيف.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل: الماضي.

(٨) سقطت في و.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل، د: فان ابا الحسن بن كيسان.

(١٢) ينظر الاشعري وحاشية الصان عليه ٧٧/٤ - ٧٥، وشرح الكافية للرضي ١٤٩/٢ - ١٥٠.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) الزيادة من ل، د.

(١٥) في ل، د: ان المختلف الالفاظ له فعل مستعمل. وفي و: يقال له.

الثلاثة [وخمسة الاربعة]<sup>(١)</sup> ونحو ذلك فيجري<sup>(٢)</sup> اسم فاعله مجرى فعله المضارع، كما جرى ضارب مجرى يضرب<sup>(٣)</sup>.

والمتفق الالفاظ لم يستعمل منه فعل، لانه لا يقال: «ثلث الثلاثة» بمعنى كنت واحدا منهم، ولا «ربعت الاربعة»، فلما لم يستعمل منه فعل جرى مجرى الاسماء الجامدة التي حكمها ان تضاف ولا تعمل، وصار<sup>(٤)</sup> قولك: «ثالث ثلاثة»، و«رابع اربعة» بمنزلة قولك: «أحد ثلاثة»، و«أحد اربعة»، وبمنزلة قولك: «بعض ثلاثة»، و«بعض اربعة»، ونحو ذلك مما لا يعمل شيئا، ولذلك<sup>(٥)</sup> كان ما أجازاه ابو العباس ثعلب من اعماله خطأ عند النحويين؛ وحكى<sup>(٦)</sup> ابو الحسن بن كيسان قال: قلت لثعلب: اذا كنت تميز: «هذا ثالث ثلاثة» بالتضيب: فهل تميز: «ثلث الثلاثة» بمعنى كنت واحدا منهم فقال: نعم، ذلك جائز على معنى: اتممتهم ثلاثة<sup>(٧)</sup>، وهذا شاذ عما عليه الجمهور.

فان قال قائل: فاذا زعمتم ان المتفق الالفاظ ليس له فعل مستعمل<sup>(٨)</sup> فمن اين قلتم: ثان، وثالث، ورابع، وهذه اسماء فاعلين كضارب، وقاتل، ويقتضي ان تكون مشتقة [من افعال]<sup>(٩)</sup> كاشتقاق «ضارب» من «يضرب»، و«قاتل» من «يقتل».

فالجواب ان من الاسماء<sup>(١٠)</sup> التي لا تجري على فعل ما صورته صورة<sup>(١١)</sup> اسم الفاعل المشتق وليس بمشتق [من فعل]<sup>(١٢)</sup>، ألا تراه قد<sup>(١٣)</sup> قالوا: «رجل راح، ودارع» اي ذو رمح، وذو درع. وقالوا: «كاهل» لأعلى الكتفين، و«غارب» لأعلى السنام، و«جامل»،

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في ل، د: فجري.

(٣) في ل: ضرب.

(٤) في و: فصار.

(٥) في ل، د: وهذا.

(٦) في ل، د: وقد حكى.

(٧) في شرح الكافية للرضي ١٤٩٢: ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك، قال الاخفش: قلت له . . . . . فهل يجوز ان

نقول: ثلث ثلاثة قال: نعم على معنى اتممت ثلاثة . . . . .

(٨) في و: مستقل. والتصحيح من ل، د.

(٩) سقطت في و.

(١٠) في و: الامثلة.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) سقطت في ل، د.

و«بأقر» لجماعة الجمال والبقر<sup>(١)</sup>، وليس لشيء من هذا فعل مستعمل. فكما ان هذه الاسماء مشتقة من لفظ «الرمح» و«الدرع» و«الجنل» و«البقر»، فكذلك «ثالث» مشتق من لفظ «الثلاثة»، ورابع مشتق من لفظ «الاربعة»<sup>(٢)</sup> لا من فعل مستعمل. وانا احسب ان هذا الملقى هو الذي غلط ثعلبا واوهمه ان لما افعللا مستعملة فقاير على<sup>(٣)</sup> ذلك، وغلط ولو كان<sup>(٤)</sup> لها افعال مسموعة من العرب لم يخف ذلك على النحويين.

فاذا جاوزت العشرة جاز وجهان وسقط الثالث. فاما<sup>(٥)</sup> الوجهان الجائزان فانك نقول على لغة من يقول: ثان، وثالث، ورابع، ولا يضيف: «هذا حادي عشر، وثاني عشر، الى تاسع عشر» فتبني كل اسمين<sup>(٦)</sup> منها<sup>(٧)</sup> على الفتح وتجعلها<sup>(٨)</sup> بمنزلة اسم واحد. وكان يجب ان تشتق اسم الفاعل منها معا الا ان اسم الفاعل لا يشتق الا من لفظ واحد، ولا يشتق من شيئين. فلما لم يجوز ذلك اشتقت اسم الفاعل من النيف وضممت اليه الثاني متمم له، لانك لو افردته منه لم يبين انه مشتق من العدد<sup>(٩)</sup> المركب، ولكنت بمنزلة من اشتق اسم الفاعل من بعض كلمة.

ومن كان من لغته ان يقول: «ثاني اثنين، وثالث ثلاثة [ورابع اربعة]»<sup>(١٠)</sup>، فيضيف ويجعل الكلمتين بلفظ واحد ففيه ثلاثة اوجه<sup>(١١)</sup>.  
اقيسها ان تقول: «هذا حادي عشر احد عشر، وثالث عشر ثلاثة عشر»<sup>(١٢)</sup> فتجعل «حادي عشر» بمنزلة اسم واحد، وتبنيه على الفتح وتضيفه الى «أحد عشر».  
ومن العرب من يستطيل الكلمة فيحذف «عشر» من الاول ويقتصر على اسم الفاعل

(١) في ل، د: وجمال لجماعة الجمال، وبأقر لجماعة البقر.

(٢) في و: فكذلك ثالث ورابع مشتق من لفظ الثلاثة والاربعة.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل، د: كانت.

(٥) في و: وأما. والتصحيح من ل، د.

(٦) في و: اسم.

(٧) في ل، د: منها.

(٨) في و: وتجعلها. والتصحيح من ل، د.

(٩) في و: الفرد.

(١٠) الزيادة من ل، د.

(١١) في و: وفيه اوجه. والتصحيح من ل، د.

(١٢) قال سيويه: وقال بعضهم تقول: ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه وهو القياس ولكنه حلف استخفافا. ينظر الكتاب



المشتق من «النيف»، ويضيفه الى «أحد عشر» واخواته، فيقول: هذا حادي أحد عشر،  
وثاني اثني عشر [وثالث ثلاثة عشر]<sup>(١)</sup> الى تاسع تسعة عشر، ويعرب الاسم الاول لذهاب  
الاسم الثاني الموجب لبنائه. وهذا<sup>(٢)</sup> اكثر استعمالا من الاول وان كان الاول اقيس<sup>(٣)</sup>.

ومن العرب من يحذف الاسم الاخر من الاول، والاول من الاخر ويبني ما بقي على  
الفتح، فيقول: «هذا حادي عشر، وثاني عشر [وثالث عشر]<sup>(٤)</sup>» فيكون لفظه كلفظ الوجه  
الاول الذي [لا]<sup>(٥)</sup> اضافة فيه.

وحكى الكوفيون انه يجوز اعراب الاول في هذه اللغة<sup>(٦)</sup>.

قال الكسائي: سمعت العرب تقول: «ثالث عشر»<sup>(٧)</sup> فيرفعون «الثالث»  
وينصبونه. قال فمن فتح على كل حال لم يعتد بالساقط، ومن اعرب الاول اراد «ثالث ثلاثة  
عشر»<sup>(٨)</sup> (واعتمد بالتساقط وان كان لم يذكره).

وانكر ابو العباس ثعلب «ثالث عشر»<sup>(٩)</sup> ثلاثة عشر<sup>(١٠)</sup> ونحوه، وقال: انما الوجه  
«ثالث ثلاثة عشر» [لا غير]<sup>(١١)</sup> يريد انه لما لم يجز ان يشتق اسم الفاعل من الاسمين معا صار  
ذكر الاسم الثاني مع الاسم المشتق من «النيف» لا وجه لذكره<sup>(١٢)</sup>.

فهذان الوجهان المذكوران هما المستعملان فيما فوق «العشرة» الى «العشرين»، واما  
[الوجه]<sup>(١٣)</sup> الساقط فهو المضاف المختلف الالفاظ كقولك: ثالث اثنين، ورابع ثلاثة.  
فاكثر النحويين على انه لا يجوز [فيما فوق العشرة الى العشرين]<sup>(١٤)</sup>، لان هذا النوع

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في ل، د: وهو.

(٣) في ل، د: والاول اقل استعمالا وان كان هو الاقيس.

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) سقطت في و.

(٦) ينظر شرح الكافية للرضي ١٥٠/٢.

(٧) كذا في و. وفي ل: اليسوا ثالث عشر. وفي د: السواء ثالث عشر.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: ثالث عشر ثلاثة عشر.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في شرح الكافية للرضي ١٤٩/٢ و ١٥٠: وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجوزون الا ثالث

ثلاثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جرئي المركب فنبه من الجزء الاول وهو النيف.

(١٣) الزيادة من ل، د.

(١٤) سقطت في و. وهي في ل: فيما فوق العشرة الى العشرين. وفي د: فيما فوق العشرة.

المختلف الالفاظ انما أتى فيها له فعل مستعمل . وما بين العشرة الى العشرين<sup>(١)</sup> لم يستعمل منه فعل<sup>(٢)</sup> ، لا<sup>(٣)</sup> من الاسمين معا ، ولا من احدهما . لا يقال : [ثنت الاحد عشر ولا]<sup>(٤)</sup> 'ثلث الاثني عشر'<sup>(٥)</sup> ، ولا ربت الثلاثة عشر ، واجازه بعض النحويين قياسا لا سماعا ، وقالوا : نشق اسم الفاعل من «النيف» ونعمله فيما بعده ، او نضيفه [اليه]<sup>(٦)</sup> فتقول : هذا ثاني احد عشر ، وثالث اثني عشر . فاذا بلغت العشرين سقط الوجهان المضافان المتفقان<sup>(٧)</sup> في اللفظ ، والمختلفان ، ولم يجوز الا الوجه الذي لا اضافة فيه<sup>(٨)</sup> ، وهو<sup>(٩)</sup> لغة من يقول : ثان ، وثالث [ورابع]<sup>(١٠)</sup> من غير اضافة .

ولم يجوز ان تشتق اسم الفاعل من العقود انما تشتقه من النيف وتنطق بالعقد على لفظه فتقول : هذا العشرون ، والحادي والعشرون ، والثاني والعشرون ، فاذا بلغت الثلاثين قلت : هذا<sup>(١١)</sup> الثلاثون ، فأديت لفظ العقد بعينه ، ثم تقول : هو الحادي والثلاثون ويستمر<sup>(١٢)</sup> القياس على هذا الى المئة . [وان شئت قلت : الموفي عشرون والموفي ثلاثين الى المئة] <sup>(١٣)</sup> وانما لم يجوز ان يشتق اسم الفاعل من العشرين<sup>(١٤)</sup> وما بعدها من العقود لثلاثي يلتبس بالفاعل المشتق من الثلاثة والاربعة والعشرة واخواتها . ثم تقيس المئة والالف وما بعدها على ما<sup>٩</sup> تقدم فتقول : الموفي مئة ، والموفي الفاء ، وتذكر المئة والالف بلفظيهما وتقيس ما زاد على المئة والالف على ما مضى ، فتقول : الحادي عشر والمئة ، (والثاني عشر والمئة)<sup>(١٥)</sup> ، والثاني والثلاثون والالف ، وليس في ذلك اضافة متفقة ولا مختلفة ولا اشتقاق من عقد .

(١) سقطت في ل .

(٢) في و : ما بين العشرة الى العشرين ولم يستعمل منه فعل . والتصحيح من د .

(٣) سقطت في د .

(٤) سقطت في و .

(٥) سقطت في ل ، د .

(٦) سقطت في و .

(٧) سقطت في ل .

(٨) في و : لا يضاف . وفي ل : لا اضافة .

(٩) في ل : وهي .

(١٠) الزيادة من ل ، د .

(١١) سقطت في ل .

(١٢) في و : ويستوي . والتصحيح من ل ، د .

(١٣) سقطت في و .

(١٤) في و : العشرة . والتصحيح من ل ، د .

(١٥) سقطت في ل .

(١٦) سقطت في ل ، د .

وقد حكى بعض اللغويين<sup>(١)</sup> ان العرب اشتب من «المئة» فعلا فقالت: «أمايت الدراهم» اي جعلتها مئة، وانهم اشتقوا من الالف،-فقالوا: ما كانت الدراهم الفاء، وقد ألفتها وآلفتها<sup>(٢)</sup>، وذكر: أربعت التسعة والثلاثين<sup>(٣)</sup> اي تمتها اربعين. وهذا كله شاذلا يقاس عليه، فعلى هذا الذي ذكرنا<sup>(٤)</sup> مجرى هذا الباب<sup>(٥)</sup>.

---

(١) في و، د: النحويين.

(٢) سقطت في ل.

(٣) كذا في و. وفي ل، د: وحكوا ربعت التسعة والثلاثين. وفي شرح الكافية للرضي ١٤٨/٢: فعل هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثبت الاحد ثنيا وثلاث الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلاثة الى عشرين التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربعة واسبع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل. وفيه ايضا ١٤٨/٢: قال ابو عبيدة: تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي جعلتهم ثلاثين وكانوا تسعة وثلاثين فربعتهم وكذا الى المئة.

(٤) في ل، د: ذكرناه.

(٥) تنظر مسائل هذا الباب في الكتاب ١٧٧/٢-١٧٣، والمقتضب ١٨٧/٢-١٨٤، والاصناف (المسألة ٤٤ ص ٣٢٢)، وشرح الفصل لابن يعيش ٣٦-٣٥/٦، وشرح الكافية للرضي ١٤٨/٢-١٤٩، والاشموني مع حاشية الصان ٧٧-٧٤/٤.



## باب كم

قال ابو القاسم [في هذا الباب] <sup>(١)</sup>: اعلم ان ما بعد «كم» منصوب ابدا اذا كانت استفهاما على التمييز <sup>(٢)</sup> الا ان يدخل <sup>(٣)</sup> عليها حرف خفض فيكون لك فيها بعدها النصب على اصل الاستفهام، والخفض على اضمار «من». ثم قال بعد ذلك: ولا خلاف في هذا بين النحويين اجمعين <sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: أما ما ذكره من خفض ما بعد «كم» في الاستفهام باضمار «من» فهو مذهب سيويه، وجمهور النحويين.

قال سيويه: سألت، يعني الخليل، عن قولهم: على كم جذع بيتك مبني؟ فقال: القياس النصب، وهو قول عامة الناس، فاما الذين جروا <sup>(٥)</sup>، فانهم ارادوا معنى «من»، ولكنهم حذفوها تخفيفا <sup>(٦)</sup> على اللسان، وصارت «على» عوضا منها <sup>(٧)</sup>.

وأما قول ابي القاسم: انه لا خلاف في هذا بين النحويين اجمعين فليس بصحيح، لان ابا جعفر بن النحاس قال: اكثر النحويين يذهبون الى ان جذعا مخفوض <sup>(٨)</sup> باضمار «من» و«على» عوض منها، وحكى عن ابي اسحاق الزجاج انه قال: هذا التقدير عندي خطأ، لان حروف الخفض لا تضر، الا انه يجوز الخفض على وجه آخر، وهو ان يخفض كم في الاستفهام كما يخفض بها في الخبر. الا ترى انهم قد اجازوا النصب بها في الخبر على التشبيه لها بالاستفهام، فكذلك يخفض بها في الاستفهام تشبيها بالخبر. فهذا ابو اسحاق

---

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٤٦: وكذلك تقول كم رجلا قصدك فتكون في موضع رفع الا ان ما بعدها منصوب ابدا اذا كانت استفهاما على التمييز.

(٣) كذا في و، والجمل ص ١٤٦ وفي ل، د: تدخل.

(٤) ينظر الجمل ص ١٤٦.

(٥) في و: جروه. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٢٩٣/١.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٢٩٣/١: ولكنهم حذفوها ها هنا تخفيفا.

(٧) ينظر الكتاب ٢٩٣/١.

(٨) في و: مخفوضا. والتصحيح من ل، د.

يختار ان لا يضمّر [من] (١)، وهو شيخ ابي القاسم وامامه، وهو [أيضا] (٢) اختيار ابي علي الفارسي، ويحكى مثله عن هشام الكوفي، وابي عبد الله الطوال، وله مع ذلك وجه من القياس والعادة في الاستعمال، لان الشيتين المختلفين اذا كانت بينهما شركة في بعض احوالهما فربما حمل بعضها على بعض، وذلك كثير في العربية، كحملهم اسم الفاعل على الصفة المشبهة به في ان اضافوه الى ما فيه الالف واللام فقالوا: «الضارب الرجل» بالخفض كما قالوا: «الحسن الوجه» وجملوا «الصفة» ايضا بحمل «اسم الفاعل» فتصبوا ما بعدها في قولهم: «الحسن الوجه» كما قالوا: الضارب الرجل. قال الحارث بن ظالم (٣):

فما قومي بشعبة بن سعد  
ولا بغزارة الشعر الرقابا (٤)

فحمل (٥) الصفة بحمل اسم الفاعل. وقال الفرزدق:  
أبانا بهم قتل. وما في دمائهم  
وفاء ومن الشافيات الحوائم (٦)

وأمثال هذا كثير في صناعة النحو.

#### مسألة

ذكر ابو القاسم في هذا الباب ان بيت الفرزدق يروي على ثلاثة اوجه (٧)، وهو قوله:

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) هو الحارث بن ظالم بن يربوع بن غبط بن مرة. شاعر جاهلي (تنظر ترجمته في الاغانى ٨٩/١-١٠٤ دار الثقافة).

(٤) من الوائر، وقد أنشده سيويه بروايتين الاولى: (الشعرى رقابا)، والثانية (الشعر رقابا). الكتاب ١٠٣/١. وذكر

الروايتين ايضا المبرد في المختضب ١٦٧/٤، وابن يمش في شرح المفصل ٨٩/١، وابن الانباري في الانصاف ص ١٣٣ و ١٣٥. والشعر جمع اشعر وهو كثير شعر القفا، والعرب ترى ذلك من علامات الغباء. والرقاب جمع رقبة. والشعرى مؤنث الاشعر وهو منه كالكبرى من الاكبر وأنه لتأنيث القبيلة. والاستشهاد في قوله «الشعر الرقابا» فان الشعر صفة مشبهة وقد نصب بها الرقابا وهو معرف بالالف واللام.

(٥) في ل، د: فهذا حمل.

(٦) كذا في ديوان الفرزدق ٣١٠/٢، والتفائض ٣٧٧/١ (ليدن ١٩٠٥). وفي و:

أبان بها قتل. وما في دمائها  
وفاء ومن الشافيات الجرائم

وفي ل، د:

أبان بها قتل وما في دمائها وفاء ومن الشافيات الحوائم

والحوائم: المعطاش وهي التي تقوم حويل أثناء. وتخفص الحوائم كما تقول: الحسن الوجه. والمعنى ان الحوائم هي الشافيات لانها حامت على دمائهم كما تحويظ، نظير على القتل حين ادوكوا بشاعرهم (التفائض ٣٧٧/١).

(٧) كذا في ل، د. وامل ١٤٨. وفي و يروي على ثلاثة.

كم عمة لك يا جريراً وخالةً فدعاء قد حلت علي عشاري<sup>(١)</sup>

ثم ذكر ان من رفع «العمة» و«الخالة» أو خفضهما<sup>(٢)</sup> جعل «كم» خبرهما<sup>(٣)</sup>، وان من نصبهما<sup>(٤)</sup> جعل «كم» استفهما<sup>(٥)</sup>.

قال المفسر: هذه المسألة احدى المسائل التي وقع فيها الخلاف والتنازع بين ابي سعيد السيرافي وابي علي الفارسي. فكان السيرافي يقول: (ان النصب في «عمة وخالة» على جهة الاستفهام، وكان الفارسي يأبى ذلك، ويقول:)<sup>(٦)</sup> لا مدخل ما هنا للاستفهام، انما هو اخبار، وانما النصب<sup>(٧)</sup> على انه شبه «كم»<sup>(٨)</sup> الخبرية بالاستفهامية كما تشبه<sup>(٩)</sup> بعض الاشياء ببعض اذا كان بينهما تناسب في بعض الاحوال. وتوسط ابو الحسن الربيعي [القول]<sup>(١٠)</sup> بينهما فقال: الوجه ما قال<sup>(١١)</sup> ابو علي. والذي قاله السيرافي مجازه على انه استفهم جريراً على وجه الجزء<sup>(١٢)</sup> به.

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل ص ١٤٨، والكتاب ٢٥٣/٨ و ٢٩٣، والمقنن ٥٨٣، والخزانة ١٢٦/٣، والسيوطي ص ١٧٤ وشرح الكافية للرضي ٩٣/٢، وابن عقيل ٢٢٦/١، والاشموني ٢٠٧/١. وفي الديوان ٣٦١/١: كم خالة لك يا جريرو عمة .....

البيت من الكامل، وهو من قصيدة للفردوسي يجوبها جريراً. والدعاء فعلاء من الفدح وهو ميل في اصل القدم عند الكعب بينها وبين الساق وهو في الكف ميل بينها وبين الذراع عند الرسغ، والعشار جمع عشرة وهي الناقة التي دخلت في الشهر العاشر من حملها. قال الاعلم الششمري: ويجوز في قوله كم عمة الرفع والنصب والجور، والرفع على الابتداء وتكون كم لتكثير المراتم والتقدير كم مرة حلت علي عشاري عمة لك وخالة والنصب على ان تجعل كم استفهماً أو خبراً في نعة من ينصب بها في الخبر. والجور على ان تكون كم خبراً بمنزلة رب. (الكتاب ٢٩٣/١-٢٩٤).

(٢) في و، ل: خفضها. والنصحيح من د.

(٣) كذا في و. وفي ل، د. واجمل ص ١٤٩: خبراً.

(٤) في ل: نصبها.

(٥) ينظر الجمل ص ١٤٨ و ١٤٩.

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) سقطت في ل. وفي د: على انه شبه ما الخبرية

(٩) في و: شبه. والنصحيح من ل، د.

(١٠) سقطت في و

(١١) في ل، د: ما قاله

(١٢) في د: جزء



## باب مُذٌ وَمُنْذٌ

للعرب فيها ثلاث لغات : منهم من يرفع بها على كل حال ، ومنهم من يخفض بها على كل حال . واللغة الفصيحة [الكثيرة]<sup>(١)</sup> هي التي ذكرها أبو القاسم ، وهي<sup>(٢)</sup> ان تخفض بمنذ على كل حال . وترفع بمذ ما مضى ، وتخفض ما أنت فيه . ثم قال : ولو استعملت «من» في هذا الباب مكان «منذ» فقلت : ما رأيته من يومين ، أو من شهرين كان ذلك قبيحا<sup>(٣)</sup> . وأهل البصرة لا يميزونه ثم انشد بيت زهير :

لئن الديار بقنة الحجر

أقوين من حجج ومن دهر<sup>(٤)</sup>

[ثم قال باثر البيت : ورواه بعضهم : مذ حجج ومذ دهر]<sup>(٥)</sup> .

قال : ومن كان من لغته ان يخفض بمذ على كل حال ويجعلها بمنزلة «منذ»<sup>(٦)</sup> فتقديره : من ممر حجج ، ومن ممر دهر<sup>(٧)</sup> . (كذا وقع في النسخ ، وهو خطأ ، لانه يوجب ان من روى : «مذ حجج ، ومذ دهر» يقدره : من ممر حجج ومن ممر دهر)<sup>(٨)</sup> وانما يحتاج الى هذا التقدير [من رواه : من حجج ومن شهر . واما من رواه : مذ حجج ومذ دهر ، فلا حاجة به الى هذا

(١) الزيادة من ل. د.

(٢) في ر. وهو. والتصحيح من ل. د.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٥٠ : ولو استعملت في هذا الباب من مكان منذ فقلت ما رأيته من يومين أو

من شهرين كان قبيحا.

(٤) من الكامل. رواه أبو عمرو «من حجج ومن شهر». ورواه أبو عبيدة «مذ حجج ومذ شهر» وأقوين : غلون. والفنة :

الجليل الذي ليس بمتشير. ينظر ديوان زهير ص ٨٦. والبيت من شواهد ابن هشام على هذه المسألة في المغني ٣٣٥/١ وقد ذكره

برواية : مذ حجج ومذ دهر.

(٥) سقطت في ر.

(٦) ينظر الجمل ص ١٥١.

(٧) في ل. د. والجمل ص ١٥١ : من ممر حجج ومن ممر دهر. (المعنى) بفنحنيين موضع المرور. والمصدر. ينظر مختار الصحاح

(مر).

(٨) سقطت في ل.

التقدير<sup>(١)</sup> والصواب ان يقول: وكان من لغته ان يخفض بمذ على كل حال، ويسقط «من»، والراوي الذي روى «مذ حجج، ومذ دهر» قيل له: كيف تخفض بمذ ما مضى، وانما تخفض بها ما أنت فيه؟ فقال<sup>(٢)</sup>: كان من لغة زهير<sup>(٣)</sup> ان يخفض بمذ على كل حال اي ان زهيراً كان<sup>(٤)</sup> من الفئة الذين يخفضون بمذ ما مضى وما لم يمض، وقد يمكن ان تكون زيادة «من» غلطا<sup>(٥)</sup> من الراوي<sup>(٦)</sup>، لا من ابي القاسم فأوجب<sup>(٧)</sup> ذلك سوء<sup>(٨)</sup> عبارة ابي القاسم، وتقديمه لبعض الكلام، وتأخير بعض<sup>(٩)</sup>.

ولو أنشد ابو القاسم البيت وقال بعده: وتقديره: «من عمر حجج ومن عمر<sup>(١٠)</sup> دهر» وروى بعضهم: «مذ حجج، ومذ دهر»، وقال: كان من لغته ان يخفض بمذ على كل حال ويجعلها بمنزلة «منذ» لاستقام الكلام، ولم يقع فيه هذا الاشكال.

#### مسألة

ذكر ابو القاسم (في هذا الباب)<sup>(١١)</sup>: ما رأيته مذ يومان [ومذ شهران ومذ عامان]<sup>(١٢)</sup>، ومذ عشرة ايام. ثم قال: ترفع<sup>(١٣)</sup> ذلك كله لانه ماض<sup>(١٤)</sup> بالابتداء: وخبره «مذ»، والتقدير: بيني وبين لقائه<sup>(١٥)</sup> يومان<sup>(١٦)</sup>.

قال المفسر: الذي قاله ابو القاسم قد قاله بعض النحويين وليس بقول مختار. والمختار

(١) سقطت في و.

(٢) في ل. د. والصواب ان يقول: قال وكان من لغته ان يخفض بمذ على كل حال. ويسقط من والمراد ان الذي روى: مذ حجج ومذ دهر اعرض فليل له كيف تخفض بمذ ما مضى وانما تخفض بها ما أنت فيه فقال.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في ل.

(٥) كذا في و. د. وفي ل: غلط.

(٦) في د: الراوية.

(٧) في ل. د: وأوجب.

(٨) في و: تنير.

(٩) في ل. د: لبعضه.

(١٠) في ل. د: مر، في الموضعين.

(١١) سقطت في ل. د.

(١٢) سقطت في و، وهي موجودة في ل. د، والجمل ص ١٥١.

(١٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ١٥١: ترفع.

(١٤) سقطت في ل. وهي موجودة في و. د. والجمل ص ١٥١.

(١٥) كذا في ل. د. والجمل ص ١٥١ وفي و: رؤيته.

(١٦) ينظر الجمل ص ١٥١.

ما قال<sup>(١)</sup> أبو بكر بن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني، وهو أن تكون «مذ» في هذه المسائل في موضع رفع بالابتداء وما بعدها الخبر<sup>(٢)</sup>، كأنه لما قال: رأيت. سئل: كم الأمد الذي انقطعت<sup>(٣)</sup> فيه الرؤية؟ أو توقع أن يسأل عن ذلك فقال: أمد ذلك، أو مدته يومان، أو شهران، أو عامان أو نحو ذلك.

---

(١) في ل، د: قاله.

(٢) انظر معني اللبيب ١/٣٣٥.

(٣) في و: انقضت.



## باب الاضافة

قال ابو القاسم في هذا الباب : واعلم انك لا تجمع بين الالف واللام والاصافة . لا تقول : هذا الغلام زيد، ولا هذا الصاحب<sup>(١)</sup> عمرو، لان الاسم لا يتعرف من وجهين مختلفين<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر : هذا الذي قاله [ابو القاسم]<sup>(٣)</sup> صحيح الا ان قوله : من وجهين مختلفين<sup>(٤)</sup>، عبارة فاسدة، لانه يوهم ان يتعرف من وجهين متفقين<sup>(٥)</sup>، وهو<sup>(٦)</sup> لا يجوز على كل حال لا على وجه الاتفاق ولا على وجه الاختلاف<sup>(٧)</sup>.

---

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ١٥٥ . وفي و: الضارب.

(٢) كذا في ل، د، والجمل ص ١٥٥ . وفي و: جهين مختلفين.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: جهين مختلفين.

(٥) في و: جهين متفقين.

(٦) في ل: هذا.

(٧) في ل، د: لا يجوز على كل حال على وجه الاتفاق كان او على وجه الاختلاف.

## باب النداء

انشد ابو القاسم في هذا الباب شاهدا على المناذى المضاف:  
الا يا عباد الله قلبي متم بأحسن من صلى واقبحهم بعلا<sup>(١)</sup>  
قال المفسر: وقع في بعض<sup>(٢)</sup> النسخ «فعلا» ولا اعلم أهو تصحيف من ابي القاسم  
أو<sup>(٣)</sup> من الناقلين للكتاب، وانما هو «بعلا» وهو الزوج، لانه يهجو رجلا ويمدح عرسه،  
فقال: هي احسن الناس وزوجها اقبح الناس، ويدل على ذلك ان بعد هذا البيت:  
بدب على احتشائها كل ليلة  
دبيب القرني بات يقررو نقا سهلا<sup>(٤)</sup>

كلما انشده ابو العباس محمد بن يزيد في الكامل. ولا تصح رواية من رواه<sup>(٥)</sup> «فعلا»  
وان كان المعنى حسنا، لأن في قوله «بدب» ضميرا يعود على «البعل» فيبقى الضمير لا يعود  
على مذكور. والقرني شبه الخنفساء الا انه اعظم منها، وفي ظهره نقطة حمراء، وقوائمه  
طوال أطول<sup>(٦)</sup> من قوائم الخنفساء. قال ابو حاتم: قيل الاعرابي أتعرف القرني؟ قال<sup>(٧)</sup>  
وكيف لا أعرفه وطالما سال<sup>(٨)</sup> مرقه من شذقي.

---

(١) ينظر الجمل ص ١٦٠. والبيت من الطويل. ذكره المرد في الكافي ٤١٨٢ غير منسوب.

(٢) في ل. د: أكثر.

(٣) في د: أم أقول: يبدو لنا ان المؤلف لا يحسن الاستفهام باخمية.

(٤) ينظر الكامل للمبرد ٤١٨٢ وفيه «القرني دويبة على هيئة الخنفس منقطة الظهر، وربما كان في ظهرها نقطة حمراء، وفي قوائمه أطول على الخنفس وهي ضعيفة المشي». ويقرو: يتبع. قالوا: قرا الأرض قروا وانقراها ونقراها واستقراها تتبعها أرضا أرضا وسار فيها ينظر حافا وأمرها. اللسان مادة (قرا). والنشا: الكتيب من الرمل.

(٥) سقطت في ل، وهي في و: روى.

(٦) في ل. د: وقائمه أطول.

(٧) في ل. د: فقال.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: وكيف أعرفه وقد سال.

## باب ما لا يقع الا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره<sup>(١)</sup>

هذا الباب ينقض على ابي القاسم تحديده الذي حدد به الاسم في صدر كتابه، لان جميع<sup>(٢)</sup> ما تضمنه هذا الباب من الاسماء لا يكون فاعلا ولا مفعولا ولا يدخل عليه حرف جر. وقد ذكرنا ذلك في اول الكتاب. ووقع في كثير من نسخ<sup>(٣)</sup> هذا الكتاب: ياملأمان، ويا مكرومان، بالراء. يذهب الى انه مفعلان<sup>(٤)</sup> من الكرم. وذلك خطأ انما هو: يامكذبان بالذال<sup>(٥)</sup> مفعلان من الكذب وهذه [الاسماء]<sup>(٦)</sup> التي اوردتها في هذا الباب<sup>(٧)</sup> كلها صفات ذم ليس فيها شيء من صفات المدح<sup>(٨)</sup>.

### مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: ولا يجمع [ايضا]<sup>(٩)</sup> بين علامة التانيث وياء الاضافة في نداء، ولا في غيره. لا يقال<sup>(١٠)</sup>: يا أبتى، باثبات «الياء»، ولا يا أمتي<sup>(١١)</sup>، لان علامة التانيث فيها<sup>(١٢)</sup> عوض من ياء الاضافة<sup>(١٣)</sup>.

قال المفسر: انما يمتنع الجمع بين علامة التانيث وياء الاضافة في: يا أمت، ويا

---

(١) كذا في د. واحمل من ١٧٥. وفي و. ل: باب ما لا يقع الا في النداء خاصة

(٢) كذا في و. د. وفي ن: لانه جمع.

(٣) كذا في و. ن. وفي د: ووقع في كثير من النسخ.

(٤) في و. يذهب الى مكرومن. وتصحيح من ن. د

(٥) سقطت في ن. د

(٦) الزيادة من ن. د.

(٧) في ن. د. النوصح

(٨) ينظر الجمل من ١٧٥ و ١٧٦.

(٩) الزيادة من ن. د. واحمل من ١٧٨.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة وفي احمل من ١٧٨. لا يقال

(١١) كذا في نسخ المخطوطة وفي احمل من ١٧٨. ولا أمي

(١٢) كذا في نسخ المخطوطة وفي احمل من ١٧٨. بيت

(١٣) ينظر الجمل من ١٧٨. ينقصه المضاف، انتكلم نتي لا تكون لا مصدر تنه.



أبت<sup>(١)</sup> خاصة<sup>(٢)</sup>، وكلام أبي القاسم يوهم أن ذلك ممتنع فيهما وفي غيرهما ، لأنه قال : في  
نداء ولا في غيره . قال الله تعالى : «ولأتم نعمتي»<sup>(٣)</sup> و «من ذريتي»<sup>(٤)</sup> ، قال الشاعر :  
فقلت لها يا عمي لك ناقتي      وغمر فضا في عيبي وزبيب<sup>(٥)</sup>

وقال عروة<sup>(٦)</sup> :

هوى ناقتي خلف وقدامي الهوى      وإني وإياها لمختلفان<sup>(٧)</sup>

---

(١) في و: يا أبة وإيا أمه والتصحيح من ل، د.

(٢) بنظر الكتاب ٣١٦/١ (باب إضافة الناقى الى نفسك) . وابن عقيل ٢٧٥/٢ و ٢٧٦ . والاسموي ١٥٧/٣ - ١٥٩ .

(٣) سورة البقرة، الآية ١٥٠

(٤) سورة البقرة، الآية ١٢٤ .

(٥) ذكر ابن منظور البيت في اللسان في مادة (فضا) غير منسوب قلت: «والفضا: حب الزبيب . وغمر فضا: متور غثظ

وقال اللحياني: هو المختلط بالزبيب، وأنشد:

فقلت لها: يا خالتي لك ناقتي      وغمر فضا في عيبي وزبيب

أي متور، ورواه بعض المتأخرين: يا عمي . «والعبء . وعاء من آدم يكون فيها الشع ونجميع عذب وعيب» .

(٦) هو عروة بن حزام، أحد عشاق العرب المشهورين، شاعر إسلامي (نظر حواشي الأدب ٥٣٤/١) .

(٧) بنظر شعر عروة بن حزام تحقيق الدكتور إبراهيم السمراني وفلادكتور أحمد مطلوب (مجلة كلية الآداب العدد الرابع

١٩٦١) .

## باب الترقيم

قال ابو القاسم في هذا الباب: وكذلك ان كان في آخر الاسم زائدتان زیدتا معا حذفتهما معا في الترقيم فقلت في ترقيم عثمان: يا عثم أقبل، الى آخر كلامه<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: هذا الاصل الذي اصله غير صحيح حتى يقيد به بأن يقول: اذا كان في آخر الاسم الزائد<sup>(٢)</sup> على الثلاثة زائدتان زیدتا معا، ولم يكن فيه «تاء» تأنيث ولا «ياء» نسبة، فاذا قيد هذا التقييد<sup>(٣)</sup> صار اصلا صحيحا<sup>(٤)</sup> من اصول باب الترقيم، لان ما كان غير زائد على الثلاثة لا يجوز<sup>(٥)</sup> حذف زائديه<sup>(٦)</sup> معاً انما يحذف الزائد<sup>(٧)</sup> الواحد كرجل سميت «يدان» أو «دمان» نقول: يايدا، أو يادما، فلا تحذف الالف<sup>(٨)</sup>، لان الاسم المرخم لا يكون على اقل من ثلاثة أحرف، وكذلك الزائدتان (اذا كان معهما «هاء» تأنيث أو «ياء» نسبة، لم تحذف الزائدتان)<sup>(٩)</sup> وانما تحذف<sup>(١٠)</sup> «هاء» التأنيث و «ياء» النسبة فقط، [فلو سميت رجلا بمروانة أو مرجانة لقلت في الترقيم: يامروان اقبل ويا مرجان لا تذهب وكذلك لو]<sup>(١١)</sup> سميت بمرواني أو مرجاني، ثم رخته لم تحذف غير «ياء» النسبة فقلت: يامروان، ويا مرجان، بكسر النون، في لغة من قال: «يا حار» وبضمها في لغة من قال: «يا حار»، وكذلك لو سميت رجلا بحمراوى<sup>(١٢)</sup> لقلت: ياحمراو [ويا حمراء]<sup>(١٣)</sup> فترك

(١) ينظر الجمل ص ١٨٤.

(٢) في ل، د: اسم زائد.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: فاذا قيدنا هذا التقيد.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في ل، د: يجب.

(٦) في ل: رائده.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في و: الالف والنون.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في و.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) استغلت في و.

«الواو» مكسورة [على حالها] <sup>(١)</sup> في لغة من قال: «ياحار بكسر الراء [وتهمزها]» <sup>(٢)</sup> وتضمها في لغة من قال <sup>(٣)</sup>: «ياحار» ، بضم الراء .

### مسألة

قال ابو القاسم : وكذلك اذا كان [قبل] <sup>(٤)</sup> آخر الاسم «ياء» او «واو» أو «الف» زوائد جذفتها مع الآخر <sup>(٥)</sup> فقلت في ترخيم : «مسعود ، ومنصور ، وعمار» : يامنع ، ويا منص ، وياعم <sup>(٦)</sup> . إلا ان يكون ما بقي <sup>(٧)</sup> بعد الملقى <sup>(٨)</sup> حرفين ، فانك تبقى «الواو» ، و«الياء» أو «الالف» ، فتقول في ترخيم : «ثمود ، وسعيد ، وزباد» : يائمور يا سعي ، [ويا زيا] <sup>(٩)</sup> ، لان الثلاثة أقل الاصول ، فكرهوا ان ينقصوا منها <sup>(١٠)</sup> .

قال المفسر : قد اجتهد ابو القاسم في تقييد هذا الفصل اكثر من اجتهاده فيما قبله ، ولكنه بقي <sup>(١١)</sup> فيه مكانا للتعقيب يحتاج الى تقييد ، وذلك ان [هذا] <sup>(١٢)</sup> الذي ذكره انما هو فيما كان قبل آخره «ياء» ، أو <sup>(١٣)</sup> «واو» ساكتان ، فان تحركتا لم يجز حذفهما [معا] <sup>(١٤)</sup> نحو : برهرايا ، وحولايا ، وجرجرايا ، تقول في ترخيمها على لغة من قال : «ياحار» بكسر الراء <sup>(١٥)</sup> : يابرهراي ، وحولاي ، ويا جرجراي <sup>(١٦)</sup> ، وعلى لغة من قال : ياحار ، فيضم «الراء» ،

(١) سقطت في و .

(٢) سقطت في و .

(٣) سقطت في ل .

(٤) سقطت في و .

(٥) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ١٨٤ : واذا كان قبل آخر الاسم واو ياء الف زائد حذفها مع الآخر .

(٦) في الجمل ص ١٨٤ : وكذلك ما اشبهه .

(٧) كذا في الجمل ص ١٨٤ . وفي و : التثني . وفي ل . د : ما بقي .

(٨) كذا في الجمل ص ١٨٤ . وفي و : التثني . وفي ل . د : ما بقي .

(٩) كذا في و . د . وفي الجمل ص ١٨٤ : الملقى . وفي ل : التثني .

(١٠) سقطت في و . وهي موجودة في ل . د . والجمل ص ١٨٤ .

(١١) بنظر الكتاب ٣٣٨/١ .

(١٢) في ل . د : أبقى .

(١٣) الزيادة من ل . د .

(١٤) سقطت في و .

(١٥) كذا في و . وفي ل . على لغة حار مكسورة الراء . وفي د . على لغة حار مكسورة الواو .

(١٦) قال سيبويه ٣٣٩/١ : «وذلك قولك في رجل اسمه حولاب و برهرايا يبرهراي قبل ويا حولاي اقبل من قبل ان هذه

الالف لوجي» ، هنا للتأنيب . والزيادة انني قلتها لازمة هنا نفعان معا تكسب باء مذكاة . وينظر هذه مسندة في شرح الكافية للرصي

١٣٩/١ .



يا برحراء، ويا حولاء، ويا جرجراء، فتضم «الياء» وتبدلها «همزة» لوقوعها طرفاً بعد «الف»  
، كما تقول: كساء، ورداء. ولا يلزم تغييرها في اللغة الأخرى، لأنك<sup>(١)</sup> لم تجعلها أسماء  
قائمة بنفسها وإنما خالف [الحرف]<sup>(٢)</sup> المتحرك الساكن، لأن الحركة تحصنه، ولهذا سمي  
سيويه الحرف المتحرك حياً، والساكن ميتاً<sup>(٣)</sup>.

### مسألة

قال أبو القاسم [في هذا الباب]<sup>(٤)</sup>: ولا يرخم من الأسماء إلا ما كان على أكثر من  
ثلاثة أحرف، لأن الثلاثة أقل الأصول إلا ما كان في آخره<sup>(٥)</sup> هاء التانيث، فانه يرخم قلت  
حروفه. أو كثرت<sup>(٦)</sup>.

قال المفسر: ما في آخره «ياء» النسب<sup>(٧)</sup> من الثلاثي يجري مجرى ما فيه «هاء» التانيث  
فيرخم نحو: «يدى، وسنى»، والثلاثي الساكن الأوسط نحو: «زيد وعمرو»، لا يجوز  
ترخمه باتفاق، والذي أوسطه متحرك نحو: عمر، وزفر، وقثم<sup>(٨)</sup>. فيه خلاف. فسيويه<sup>(٩)</sup>  
يجري مجرى الساكن الأوسط، وأهل الكوفة وبعض أهل البصرة يجرون الحركة التي في عينه  
مجرى الحرف الرابع<sup>(١٠)</sup>، فيرخونه قياساً على باب ما ينصرف وما لا ينصرف<sup>(١١)</sup> لأن المؤنث  
الثلاثي الساكن<sup>(١٢)</sup> الأوسط يصرف ولا يصرف نحو: «هند، ودعد» فإذا تحرك وسطه<sup>(١٣)</sup>  
لم ينصرف ونزلت الحركة فيه منزلة الحرف الرابع من «زينب» فإذا قيد هذا<sup>(١٤)</sup> الفصل بهذه  
الشروط حصل منه أصل يستمر القياس عليه.

(١) في و: لانه . والتصحيح من ل، د.

(٢) سقطت في و.

(٣) ينظر الكتاب ٣٣٩/١ (باب تكون الزوائد فيه ايضاً بمنزلة ما هو من نفس الحرف).

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) كذا في د، والجمل ص ١٨١. وفي و: إلا فيما كان آخره. وفي ل: إلا ما كان في ها التانيث.

(٦) ينظر الجمل ص ١٨١. قال سيويه: وأعلم ان كل اسم على ثلاثة أحرف لا يحدف منه شيء، وإلا لم يكن آخره هاء

الكتاب ٣٣٧/١.

(٧) في ل: النسبة.

(٨) سقطت في ل، د.

(٩) في و: وسيويه.

(١٠) في و: حروف رابع. قال الرضي في شرح الكافية ١٣٦/١: «والفراء والاختف حوزا ترخم الثلاثي المتحرك الأوسط علم»

لأن حركة الأوسط كالحرف الرابع فيرخان نحو رجل علم.

(١١) كذا في و، د. وفي ل: على باب يصرف.

(١٢) في و: والساكن. والتصحيح من ل، د.

(١٣) في ل، د: أوسطه.

(١٤) سقطت في ل.

## مسألة

قال أبو القاسم : وإذا رُخمت اسمين جعلنا اسماً واحداً نحو : «حضر موت» ومعدى : كرب ، ويعمل بك<sup>(١)</sup> ، ورام هرمز حذفت الآخر<sup>(٢)</sup> منها<sup>(٣)</sup> ، فقلت : يا حضر أقبل ، ويا معدى<sup>(٤)</sup> أقبل ، ويا رام أقبل ، وكذلك ما أشبهه<sup>(٥)</sup> . قال المفسر : هذا النوع من الاسماء فيه لغتان : من ركه تركيب بناء «خمسة عشر» يجعل الاعراب في الثاني<sup>(٦)</sup> ، ويفتح الاول على كل حال الا ان يكون فيه «ياء» . فمن كان<sup>(٧)</sup> هذه لغته ، فإنه يرخم ويحذف الآخر كما يحذف «تاء» التانيث<sup>(٨)</sup> (من المفرد)<sup>(٩)</sup> ، ومن ركبها تركيب اضافة فيقول<sup>(١٠)</sup> : حضر موت ، ومعدى كرب ، فيصرف<sup>(١١)</sup> الثاني ان لم تكن<sup>(١٢)</sup> فيه علة تمنع الصرف ، ولا يصرفه ان كانت فيه علة<sup>(١٣)</sup> تمنع الصرف ، فلا يجوز ترخيمه على هذه اللغة ، كما لا يرخم المضاف (اليه) ، وقد جاء في المضاف اليه في الشعر ، قال :

ألا مالهذا الدهر من متعلل      على الناس مهبا شاء بالناسي يفعل  
وهذا ردائي عنده يستعيره      ليسليني نفسي أمال بن حنظل<sup>(١٤)</sup>

(١) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ١٨٨ . وبمنك ومعد يكر ب ينظر الكتاب ٣٤٧٨ .

(٢) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ١٨٨ : الاخير .

(٣) في ل : منها .

(٤) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ١٨٨ : ويا معد

(٥) ينظر الجمل ص ١٨٨ .

(٦) في ل : د : من العرب من يركبها تركيب بناء مثل خمسة عشر ويحذف الاعراب في الثاني

(٧) في ل : د : كانت .

(٨) في ل : د : ياء التانيث .

(٩) سقطت في ل : د .

(١٠) في ل : د : ومن العرب من يركبها تركيب اضافة فيقول

(١١) في ل : د : ويصرف .

(١٢) سقطت في ل : د .

(١٣) في و : ان كانت عنده . والنصحح من ل : د

(١٤) سقطت في ل : د . والتانيث من تصويل وهو للاسود من معنو شاعر حاضي انظر ترجمته في مقدمه د. س. س. حنظل

الدكتور توفيق حمود القيسي ومشرته ووزارة الثقافة ولاعلام في سنة ١٩٧٠ . وهذا البيت روي على هذا النحو في

وهو وكتاب الجمل ص ١٨٩ . وفي الكتاب ٣٣٢/١

## باب الحروف التي تنصب الافعال المستقبلية

[قال ابو القاسم في هذا الباب<sup>(١)</sup>: واعلم ان علامة النصب في تثنية الافعال المستقبلية<sup>(٢)</sup> وجمعها، ومخاطبة المؤنث حذف النون.

قال المفسر: قد اولع ابو القاسم باطلاق التثنية والجمع على الافعال، وقد تكلمنا في<sup>(٣)</sup> ذلك في صدر الكتاب، وقلنا: ان هذا يخرج مخرج المسامحة والمجاز، ويجب ان يقدر في كلامه مضاف محذوف، كأنه اراد: في<sup>(٤)</sup> تثنية ضمائر<sup>(٥)</sup> الافعال وجمعها، لان حذف المضاف كثير (في الكلام)<sup>(٦)</sup> مستعمل.

---

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و، وهي موجودة في ل، د، والجملة ص ١٩٦.

(٣) في ل، د: على

(٤) في ل: و.

(٥) في و: ضمير.

(٦) سقطت في د.



## باب الواو

قال ابو القاسم: «الواو» تنصب الفعل المستقبل اذا اردت بها غير معنى العطف، وذلك قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: ظاهر كلام ابي القاسم هذا يومهم<sup>(٢)</sup> ان «الواو» تنصب الفعل المستقبل بنفسها<sup>(٣)</sup> دون اضمار «ان» وكذلك قال في كتابه الموضوع في معاني الحروف، فانه قسم «الواو»<sup>(٤)</sup> فيه اقساماً، ثم قال: وتكون صرفاً كقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتبأتى مثله عار عليك اذا فعلت عظيم<sup>(٥)</sup>

وهذا صريح مذهب الكوفيين: لانهم يسمون هذه «الواو» التي ينصب بعدها الفعل [المستقبل]<sup>(٦)</sup> «واو الصرف»<sup>(٧)</sup>، ومعنى ذلك عندهم انها تصرف معنى ما بعدها عن معنى ما قبلها فيتنصب لمخالفة الأول، وكذلك «الفاء» في نحو: «ما أنت بصاحبي فازورك». و «أو» في نحو قولك<sup>(٨)</sup>: «ألزمتك أو تقضيني حقى». النصب عندهم بهذه الحروف

(١) ينظر الجمل ص ١٩٨:

(٢) سقطت في ل، د.

(٣) في ل، د: ان الواو هي الناصبة بنفسها.

(٤) في ل، د: الواوات.

(٥) من الكامل، وقد نسه سيويه في الكتاب ٤٢٤/١ الى الاخطأ. ولم اجده في شرح ديوانه الذي صنفه ايليا سليم الحاوي. قال الاعلم قبل ان يذكر هذا البيت: وأنتد في باب الواو للاخطأ ويروى لابي الاسود اللؤلؤي (الكتاب ٤٢٤/١). وقال عقق كتاب الجمل: اختلف في قائل هذا البيت، اما سيويه فنسبه للاخطأ وغيره نسبه لأبي الاسود اللؤلؤي (الجمل ص

١٩٨).

ولم اجده في ديوان ابي الاسود اللؤلؤي المنشور في كتاب (نقائس المخطوطات) بتحقيق محمد حسن آل ياسين. وللبندادي كلام في نسبة هذا البيت (تنظر الحزاة ٦١٧/٣ و ٦١٨). والشاهد فيه نص (وتأتى) باضماران لانه اراد لا تجمع بين النهي والاتيان. وينظر ابن يعيش ٢٤٧.

(٦) سقطت في و.

(٧) في الانصاف (مسألة ٧٥) ص ٥٥٥: ذهب الكوفيون الى ان الفعل المضارع في نحو قولك «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» منصوب على الصرف، وذهب البصريون الى انه منصوب بتقدير ان، وذهب ابو عمرو الجرمي من البصريين الى ان الواو هي الناصبة بنفسها، لانها خرجت عن باب العطف.

(٨) في و: وفي قولك.

بأعيانها<sup>(١)</sup> من غير<sup>(٢)</sup> اضممار «ان»، ووافقيهم على ذلك ابو عمرو الجرمي . وقال الفراء : «الفاء» تنصب في جواب الستة الاشياء، لانها عطفت ما بعدها على غير شكله، كما<sup>(٣)</sup> قيل : «لا تظلم<sup>(٤)</sup> فتتدم» ودخل<sup>(٥)</sup> النهي على الظلم، ولم يدخل على الندم . قال : فلما عطفت فعلا على فعل لا يشاكله في معناه ولا يدخل عليه حرف «النهي»، كما دخل على الذي قبله استحقq النصب بالخلاف، كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم : «لو تركت والاسد لأكلك» . من قبل ان الافعال فروع للاسماء<sup>(٦)</sup> والاسماء هي الاصول، فاذا كان الخلاف (في الاصل)<sup>(٧)</sup> يوجب النصب كان ذلك جائزا صحيحا في الفروع<sup>(٨)</sup> . والخلاف الذي يوجب النصب في الاسماء عندهم اشياء . منها نصب الظروف بعد الاسماء كقولك : «زيد خلفك»، و«عمرو عندك»، لما خالفت<sup>(٩)</sup> «عند» و«خلف» ما قبلها انتصبا بالخلاف، وقد تقدم الكلام على ذلك . ومنها ما قال الفراء ومن قال بقوله : ان قولنا<sup>(١٠)</sup> : «لو تركت والاسد لأكلك»، منصوب على الخلاف في التاء<sup>(١١)</sup>، وان الثاني صرف عن معنى الاول<sup>(١٢)</sup>، لانه لا يصلح ان يقال : «لو تركت [وترك]<sup>(١٣)</sup> الاسد»، من قبل ان الاسد لا يقدر عليه فيمسك، او يترك [ثم قال بعد هذا : فاذا قالت العرب : لو ترك زيد والاسد لأكله، آثروا «الرفع» وهذا كلام مضطرب، لانه ان كان وجه المخالفة عنده ان الاول مكني والثاني ظاهر فلا فرق بين : لو تركت والاسد، وبين ضربت وزيد وهم يرفعون «ضربت وزيد»، وقمت وزيد، أكد الضمير أو لم يؤكد . وان كان معنى الخلاف عنده ان الترك في الاول مخالف للترك في الثاني فلا فرق بين الاسمين سواء كانا ظاهرين معا أو كان احدهما مضمرا والثاني ظاهرا في مخالفة احدهما الاخر في الترك . واحتجاجة بانه لا يصلح ان يقال : «لو تركت وترك الاسد» من قبل ان الاسد لا يقدر عليه فيمسك او يترك<sup>(١٤)</sup> ضعيف جدا، (لان الخلاف)<sup>(١٥)</sup> اذا كان من اجل ان الاسد لا يقدر عليه فيمسك، فهو ايضا لا يقدر عليه اذا قلنا : لو ترك زيد والاسد، فلم<sup>(١٦)</sup> جازت عنده المسألة الواحدة، ولم تجز الثانية، ولا<sup>(١٧)</sup> فرق بينهما، (ولا مزية)<sup>(١٨)</sup> .

- |                                    |                                     |
|------------------------------------|-------------------------------------|
| (١) في ل: بأعيانها.                | (١٠) في ل، د: ومن وافقه.            |
| (٢) كذا في و، ل، وفي د: دين.       | (١١) في و: الواو. والتصحيح من ل، د. |
| (٣) في ل، د: لا.                   | (١٢) سقطت في ل.                     |
| (٤) في د: لا تظلمني.               | (١٣) سقطت في و.                     |
| (٥) في ل، د: دخل.                  | (١٤) سقطت في و.                     |
| (٦) في ل، د: الاسماء.              | (١٥) سقطت في ل.                     |
| (٧) سقطت في ل.                     | (١٦) في و: فلما. والتصحيح من ل، د.  |
| (٨) في ل، د: قائما مصححا في الشرع. | (١٧) في و: فلا .                    |
| (٩) في ل: خالف                     | (١٨) سقطت في ل، د.                  |

وسبويه واصحابه لا ينكرون ان الثاني في هذه المسائل مخالف للاول كما قال الفراء والجرمي ومن تابعهما، وانما ينكرون ان يكون «النصب» بنفس الخلاف دون عامل نصب، ويرون ان هذه الحروف هي حروف العطف باعيانها، وهي لا تعمل شيئا وانما النصب بان مضمرة، وابطلوا قول الكوفيين والجرمي<sup>(١)</sup> من وجوه منها: ان يقال لهم: لا تخلو هذه الحروف من ان تكون هي حروف العطف باعيانها على ما نقول<sup>(٢)</sup> نحن او تكون حروفاً آخر<sup>(٣)</sup> توجب النصب على مذهبكم، فان كانت حروفاً عاطفة<sup>(٤)</sup>، فحروف العطف لا تعمل شيئا، ولو كان لها عمل لم يتخط عمل العامل<sup>(٥)</sup> الذي قبلها الى ما بعدها، فترفع تارة، وتنصب تارة، وتنخفض تارة، وتجزم تارة<sup>(٦)</sup>، ولعملت عملاً واحداً لا يختلف، كما تعمل العوامل، وينبغي ان لا تسمى حروف اشتراك على هذا الرأي الفاسد. وان قلتم: انها حروف اخر غير حروف العطف، وانها هي الناصبة كما تنصب «ان، ولن، واذن» لزمكم ان تقولوا: يجوز<sup>(٧)</sup> دخول حروف العطف عليها كما تدخل على حروف النصب، ولزمكم ان تقولوا: ما انت بصاحبي فأكرمك و(فأزورك)<sup>(٨)</sup>، وان تقولوا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن و(وتأكل البيض)<sup>(٩)</sup>، ويجب عليكم ان تميزوا (دخول حروف العطف عليها كما تدخل على حروف النصب، ولزمكم ان تميزوا<sup>(١٠)</sup>: لألزمك او تعطيني<sup>(١١)</sup> حقي، أو أهبه لك. وان زعمتم ان هذا لم يستعمل لقبح اجتماع حروف متشابهة عارضناكم بشيئين: احدهما: ان نقول لكم: وقد رأيناكم جمعوا<sup>(١٢)</sup> بين «واو» القسم وبين «واو» العطف في نحو قولهم: «وحقك ووحق ابيك لا فعلت»، و«والله ووالرحيم»<sup>(١٣)</sup> و«والله وثم والله». [والثاني: ان نقول لكم: ان الشيء قد يكون له جوابان واكثر ويحتاج الى عطف

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: نقوله.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل، د: حروف عطف.

(٥) في و: لم يتخط عن العامل.

(٦) في ل، د: ليرتفع تارة وتنصب تارة وينخفض تارة وينجزم تارة.

(٧) في ل، د: لزمكم ان تميزوا.

(٨) في و: وأزورك. والتصحيح من ل، د. يقصد المؤلف: ما انت بصاحبي فأزورك.

(٩) في و: وتأكل. والتصحيح من ل، د. يقصد المؤلف: لا تأكل السمك وتأكل البيض.

(١٠) سقطت في ل، د.

(١١) في ل، د: أو تعطيني.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في ل، د: والرحمن.



بعضها على بعض فان<sup>(١)</sup> كان ما الزمناكم لا يجوز، فاعلمونا كيف يقال: وان زعمتم أن هذه «حروف عطف» غير ان النصب انما هو مجرد<sup>(٢)</sup> الخلاف كان محالا من وجهين:

احدهما: انه ان ثبت ان الخلاف<sup>(٣)</sup> يوجب النصب دون عامل لزم ان يطرد ذلك في كل شيئين خالف احدهما الآخر<sup>(٤)</sup>. ونحن قد نجد اشياء قد اختلفت، ولم يوجب اختلافها نصبا كقولنا: «ما مررت بزيد لكن عمرو، وقام زيد لا عمرو». وقد قالوا: «اياك والاسد»، والمخاطب مخوف، والاسد مخوف منه، فقد اختلفت جهتا<sup>(٥)</sup> التخويف مع استواء الاسمين في اعرابهما.

والوجه الثاني: ان كل<sup>(٦)</sup> واحد من الشئين قد خالف صاحبه، فما الذي اوجب نصب احدهما ورفع الآخر في قولهم: «زيد خلفك»، ونحو ذلك مما ينصبونه بالخلاف<sup>(٧)</sup>. وان كان الخلاف يوجب نصبا فيجب ان يكون الوفاق يوجب رفعا أو اشياء آخر.

فقد ثبت بجميع ما ذكرنا<sup>(٨)</sup> صحة قول سيويه<sup>(٩)</sup>، وفساد قول من خالفه. ولا يخلو قول ابي القاسم من امرين<sup>(١٠)</sup>، اما<sup>(١١)</sup> ان يكون وافق الجرمي والكوفيين فيلزمه ما يلزمهم، ويجب ان يقال له: لم وافقت اصحابك في «الفاء» و «أو» وخالفتهم في «الواو»، واما ان يكون لم يخالف اصحابه، غير انه اساء العبارة على عادته في غير هذا.

(١) سقطت في و.

(٢) في ل، د: بمجرد.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: انه اثبت ان الخلاف.

(٤) في و: الاول. والتصحيح من د. وفي ل: خالف احد الآخر.

(٥) في و: فقد اختلف جهة. والتصحيح من ل، د.

(٦) سقطت في ل.

(٧) ينظر قول الفراء في مسألة النصب على الخلاف في شرح الكافية للرضي ٢٢٤/٢.

(٨) في ل، د: ذكرناه.

(٩) قال سيويه في الكتاب ٢٢٤/١ في (باب الواو): اعلم ان الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء وانما قد تشرك بين الاول والآخر كما تشرك الفاء وانما يستفح فيها ان تشرك بين الاول والآخر كما استفح ذلك في الفاء وانما يجيء ما بعدها مرتفعا منقطعاً من الاول كما جاء ما بعد الفاء. واعلم ان الواو وان جرت هذا المجرى فان معناها ومعنى الفاء مختلفان. وقال في ٢٢٥/١: وما يدلك ايضا على ان الفاء ليست كالواو قولك: مررت بزيد وعمرو ومرويت بزيد وعمرو تريد ان تعلم بالفاء ان الآخر مر به بعد الاول وتقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن فلو ادخلت الفاء ههنا فسد المعنى وان شئت جزمت على النهي في غير هذا الموضع...

وقال في ٢٢٧/١ (باب الواو) اعلم ان ما انتصب بعد الواو فانه ينتصب على اضمار ان كما انتصب في الفاء والواو على اضمارها لا يستعمل اظهارها كما لا يستعمل في الفاء والواو والتمثيل ههنا مثله ثم تقول اذا قال لا لزمك او تعطيني كأنه يقول ليكونين اللزوم او ان تعطيني...

(١٠) في ل، د: ولا يخلو ابو القاسم من امرين

(١١) سقطت في ل.

## باب من مسائل حتى<sup>(١)</sup>

قال ابو القاسم في هذا الباب: واذا كان الفعل منفيًا غير موجب لم يجوز فيها بعد «حتى»  
الا النصب كقولك: ما سرت حتى ادخل المدينة، ولم يسر عبد الله حتى يقصد زيدا، ولم  
يركب محمد حتى يقصد عمرا<sup>(٢)</sup>. لا يجوز فيه الا النصب، لانك لم تثبت فعلا ولم  
توجهه<sup>(٣)</sup>.

قال المفسر: أما امتناع «الرفع» في الفعل الذي بعد «حتى» اذا كان الفعل الذي  
يوجهه منفيًا فصحيح، لأن الرفع لا يصح الا في الايجاب، ولكن الاسباب المانعة في الرفع  
كثيرة، وهذا الاصل الذي اصله ابو القاسم يوهم انه لا مانع من الرفع الا النفي وحده.  
والاسباب المانعة من الرفع أربعة متفق عليها، واثنان مختلف فيهما<sup>(٤)</sup>، فأما الأربعة المتفق  
عليها: فنفى الفعل الموجب للدخول، ودخول الاستفهام عليه كقولك: «أسرت حتى  
تدخلها»<sup>(٥)</sup>، والتقليل الذي يراد به النفي كقولك: «قلما»<sup>(٦)</sup> سرت حتى ادخلها، وأن تقع  
«حتى» موقعًا تكون فيه خبرًا كقولك: «كان سيري حتى ادخلها» فان<sup>(٧)</sup> كان<sup>(٨)</sup> الاستفهام  
عن فاعل الفعل، ولم يكن عن الفعل نفسه<sup>(٩)</sup> جاز الرفع كقولك: «من سار حتى يدخلها»،  
وكذلك ان كان التقليل على غير وجه<sup>(١٠)</sup> النفي جاز الرفع، لان السير القليل قد يؤدي الى  
الدخول كما يؤدي اليه الكثير. وكذلك ان كانت «كان» من قولك: كان سيري حتى

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٢٠١: باب من مسائل حتى في الافعال.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٢٠٢: ولم يركب محمد حتى يركب عمرو.

(٣) ينظر الجمل من ٢٠١ و ٢٠٢.

(٤) في ل: فيها.

(٥) قال سيوريه في الكتاب ١١٦/١: وتقول: اسيرت حتى تدخلها نصب لانك لم تثبت سيرًا تزعم انه قد كان معه دخول.

(٦) في و: ما، والنصحيح من ل، د. قال الرضي في شرح الكافية ٢٢٤/١: واذا قلت: قلما سرت حتى ادخلها وقل رجل

سار حتى يدخلها فان اردت الحكم بيقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح

به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستفهام وجب النصب.

(٧) في و: وان.

(٨) سقطت في ل.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل، د: جهة.

ادخلها، تامة لا خبر لها جاز الرفع.

وبجري «التحقير مجرى النفي» في منع الرفع اذا قلت محقرا لفعله: «انما»<sup>(١)</sup> سرت حتى تدخلها. كانك لم تعتد بسيره، ولم تره شيئا، كما تقول للرجل: متى<sup>(٢)</sup> تكلمت، وهو قد تكلم، اذا انزلت كلامه منزلة العدم.

فهذه الاسباب المانعة من الرفع المتفق عليها. الا ان الاخفش كان يقول: [ان]<sup>(٣)</sup> الرفع في النفي جائز في القياس، الا ان العرب لم تستعمله، [وهو خطأ عند اصحابه وقد أبطله الاخفش بقوله: ان العرب لم تستعمله]<sup>(٤)</sup>. وإذا كان معترفا بأن العرب لم تستعمله لم [يجب أن]<sup>(٥)</sup> نلتفت اليه، لانا إنما نتكلم بما تكلمت به العرب، ولنا نحدث لغة ثانية.

وأما الاثنان المختلف فيهما: فأحدهما الامتناع من جواز التقديم والتأخير. والثاني: ان تلحق الكلام عوارض الشك. فإن قوما من النحويين المتقدمين قبل الخليل وسيبويه كانوا يعتبرون جواز الرفع وامتناعه يقلب أول الكلام الى آخره، فاذا حسن القلب فيه أجازوا الرفع والنصب. فيقولون<sup>(٦)</sup>: «سرت حتى أدخلها، وأدخلها»، رفعا ونصبا، لأنك لو قلبت «سرت» الذي هو سبب الدخول والمؤدي اليه الى آخر الكلام، فقلت: حتى أدخلها سرت، لحسن. قالوا: وإذا قلنا<sup>(٧)</sup>: «قد سرت حتى أدخلها» لم يجوز الرفع، لأنه لا يحسن: قد حتى أدخلها سرت.

وكانوا يشبهون: سرت حتى كان سبب الدخول بإذن<sup>(٨)</sup>، وظننت، في أنها متى قدما لم يكن من أعمالها بدّ، ومتى تأخر<sup>(٩)</sup> الظن جاز أعماله والغاؤه. فكانوا ينوون بسرت التأخير ويلغونه كما يفعل في قولك: «زيد منطلق ظننت»، و«أنا أكرمك إذن». غير أن «إذن» تلغى اذا كانت متأخرة<sup>(١٠)</sup> على كل حال. وكانوا يقولون مثل ذلك اذا قلت: «سار

---

(١) كذا في و، د. وفي ل: ما. قال سيبويه ٤١٥/١: وتقول انما سرت حتى ادخلها اذا كنت محقرا لسرك الذي ادى الى الدخول.

(٢) في ل، د: ما.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) سقطت في و.

(٥) سقطت في و.

(٦) في و: نقول.

(٧) في و: قلت.

(٨) في ل، د: وكانوا يشبهون: سرت حين كان سبب الدخول بإذن وظننت: ينظر الكتاب ٤١٣/١-٤١٧.

(٩) في و: ومن آخر.

(١٠) في ل، د: مؤخرة



عبد الله حتى يدخلها بلغني<sup>(١)</sup>، و «سار حتى يدخلها أرى، أو أظن، أو أحسب». ويجعلون اعتراض الشك<sup>(٢)</sup> في الجملة مبطلا للرفع كما يبطله النفي<sup>(٣)</sup>. وقد ردّ عليهم سيويه ذلك، وقال: ان اعتبار القلب مذهب ضعيف وقياس غير صحيح<sup>(٤)</sup> من قبل ان «اذن» و «الظن» عاملان فيما بعدهما، فهما يعملان مرة، ويلغيان مرة على حسب<sup>(٥)</sup> الاسباب الموجبة لذلك. وأما «سرت» ونحوه مما يكون سببا للفعل الواقع بعد «حتى» فلا يعمل شيئا وان كان<sup>(٦)</sup> سببا، لان الفعل لا يعمل في الفعل. واذا كان لا يصح له عمل لم يصح أن يوصف بالالغاء، وانما يوصف بأنه ملغى ما<sup>(٧)</sup> كان يعمل مرة، ولا يعمل مرة. ورد عليهم سيويه ايضا بأن قال: فان احتجوا بأنه غير سير واحد، فكيف يقولون: اذا قلت: سرت غير مرة حتى أدخلها<sup>(٨)</sup>. ووجه هذا<sup>(٩)</sup> ان قولنا: «ربما سرت حتى أدخلها» من مسائلهم التي لم يكونوا يميزون فيها الرفع، لانه لا يحسن: «ربما حتى أدخلها سرت»، وكذلك كانوا لا يميزون الرفع في قولنا: طالما سرت، وقلما سرت [وكثير ما سرت]<sup>(١٠)</sup>، لان السير [لما]<sup>(١١)</sup> لم يكن سيرا واحدا، وكان مجهول العدد غير معلوم المرات صار بمنزلة ما ليس بواجب فلم يميز عندهم الرفع، فعارضهم سيويه بقولنا<sup>(١٢)</sup>: سرت<sup>(١٣)</sup> غير مرة حتى أدخلها، لانهم كانوا يميزون الرفع في هذه المسألة، وفيها<sup>(١٤)</sup> «غير مرة» الذي من اجله صار «السير» عندهم غير معلوم، والزمهم في مذهبهم المناقضة<sup>(١٥)</sup>.

ثم ذكر سيويه أنه سأل العرب عن الذي منعوا فيه «الرفع»، فرفعوه<sup>(١٦)</sup>، فصار مع

(١) في ر: فتلغى. والتصحيح من ل، د. وفي الكتاب ٤١٤/١: سار حتى يدخلها فيما بلغني ولا أدري.

(٢) سقطت في ل.

(٣) في ر: الرفع. والتصحيح من ل، د.

(٤) ينظر الكتاب ٤١٤/١ و ٤١٥.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ر: كانت.

(٧) في ر: لا.

(٨) ينظر الكتاب ٤١٥/١.

(٩) في ر: ووجه آخر وهو. والتصحيح من ل، د.

(١٠) سقطت في و. ينظر الكتاب ٤١٥/١.

(١١) سقطت في و، ل.

(١٢) في ر: بقوله.

(١٣) في ر: أسرت. والتصحيح من ل، د. والكتاب ٤١٥/١.

(١٤) في ر: ففيها. والتصحيح من ل، د.

(١٥) في ل، د: التناقض.

(١٦) ينظر الكتاب ٤١٥/١.

فساد قياسهم وتناقض اعتلالهم الى خلاف العرب وإبطال كثير من كلامهم المستعمل عندهم. وقال السيرافي كل فعل كان مبناه على الايجاب فهو مما يرتفع به الفعل بعد «حتى» وان اتصل به شك كقولنا: سار عبد الله حتى يدخلها أرى، وسار حتى يدخلها بلغني<sup>(١)</sup>. ويجوز أن يكون ما قبل «حتى» المرفوع ما بعدها من باب «أرى» وأفعال الظن والمحسبة<sup>(٢)</sup>، لأن القلوب تنعقد على ذلك وان كان فيه بعض عوارض الشك كانعقادها على العلم واليقين. ويكون اللفظ عليه كما يكون ذلك في الخبر اليقين، وذلك قولك: أرى عبد الله سار حتى يدخلها، وأظن عبد الله سار حتى يدخلها.

قال السيرافي: وأن كان مبنى الكلام على جمحد عقيبه استثناء يرده الى الايجاب فهو كالايجاب كقولك: ما سرت الا يوما حتى أدخلها وما سرت الا قليلا حتى أدخلها، لانه لا فرق بين قولك: ما سرت الا يوما، وبين: سرت يوما. وكذلك<sup>(٣)</sup>: ما سرت الا قليلا حتى أدخلها بمنزلة (سرت قليلا حتى أدخلها)<sup>(٤)</sup>. والسير القليل يؤدي [الى الدخول كما يؤدي]<sup>(٥)</sup> اليه السير الكثير. وهذه العوارض التي تعارض المعرفة واليقين لا تعارض الايجاب<sup>(٦)</sup> (كقولك: ان زيدا لقائم)<sup>(٧)</sup> فيما أرى وفيما أظن، وأن زيدا لقائم فيما بلغني ونحو ذلك<sup>(٨)</sup>.

(١) في و: كقولهم: أسار عبد الله حتى يدخلها اي سار عبد الله حتى يدخلها بلغني. قال الرضي في شرح الكافية ٢٢٩/٢: او نعقب الكلام شك نحو: سار زيد حتى يدخلها فيما أظن وسار حتى يدخلها بلغني ولا أدري. وذلك أنك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: من اخبار او أفعال الظن والمحسبة.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) سقطت في ل.

(٥) سقطت في و.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: وهذه العوارض التي تعارض المعرفة واليقين لا بغير لفظ الايجاب.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في و: وان زيدا لقائه فيما بلغني. وفي ل: وان زيدا لقائه بعني ونحو ذلك. وفي د: وان زيدا قائم بلغني ونحو ذلك.

## باب من مسائل الفاء

قال ابو القاسم في هذا الباب: وقرئ «بالتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون»<sup>(١)</sup> بالرفع على العطف، وبالتصب<sup>(٢)</sup> على الجواب بالواو<sup>(٣)</sup>.

قال المفسر: في هذا الموضع تعقب من وجهين<sup>(٤)</sup>:

أحدهما: انه ادخل هذه الآية في باب مسائل «الفاء» وانما ينبغي ان تكون في باب مسائل «الواو» دون سبب احوجه الى ذلك<sup>(٥)</sup>.

والوجه الثاني<sup>(٦)</sup>: انه سمي النصب بعدها جوابا، وانما يستعمل النصب على الجواب فيما ينتصب بعد الفاء في الامر والنهي والاستفهام والعرض والجحد والتمني، وانما سمي جوابا في هذه الاشياء<sup>(٧)</sup> الستة، لان فيها شروطا متضمنة<sup>(٨)</sup> معنوية غير ملفوظ بها فاحتاجت الى اجوبة كما احتاج الشرط اللفظي. واعني بالشرط اللفظي ما ظهرت فيه ادوات الشرط. (وبالشرط المعنوي ما لم تظهر فيه اداة<sup>(٩)</sup> من ادوات الشرط، وكان الشرط<sup>(١٠)</sup> فيه موجودا من طريق المعنى. غير ان الشرط اللفظي يرتفع جوابه اذا دخلت عليه «الفاء». والشرط المعنوي ينتصب جوابه اذا دخلت عليه<sup>(١١)</sup> «الفاء» لعله قد نص عليها النحويون. والفاء المتتصب ما بعدها تدخل [في]<sup>(١٢)</sup> الكلام معنى الشرط، والواو المتتصب

(١) سورة الانعام، الآية ٢٧.

(٢) كذا في الجمل من ٢٠٣. وفي النسخ الخطوة: والنصب.

(٣) كذا في د، والجمل من ٢٠٣. وفي و: على الجواب بالفاء. وفي ز: على الجواب.

(٤) في ل: جهتين.

(٥) ذكر سبويه الآية الكريمة هذه في باب الواو ٤٢٧.

(٦) في ل، د: والجهة الثانية.

(٧) سقطت في ل.

(٨) بفتح الميم الثانية. وفي ل، د: مضممة.

(٩) في د: ادوات.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في ل.

(١٢): سقطت في و.



ما بعدها تدخل [في] <sup>(١)</sup> الكلام معنى «مع». الا ترى ان قولك: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» اغما تأويله: «لا تأكل السمك مع شريك اللبن» <sup>(٢)</sup>. فهذه «الواو» التي يتتصب بعدها الفعل باضمار <sup>(٣)</sup> «أن» <sup>(٤)</sup> شبيهة <sup>(٥)</sup> بالواو التي يتتصب بعدها الاسم بمعنى «مع» في نحو قولك: «استوى الماء <sup>(٦)</sup> والخشبة».

وأما قول أبي القاسم: ان رفع «ولا نكذب ونكون» على العطف فانه مذهب عيسى بن عمر، فانه كان يقرأ <sup>(٧)</sup> الآية برفع الافعال الثلاثة، ويجعلها كلها داخله في «التمني»، وكان يقول: ان الله تعالى أكذبهم في تمنيههم بقوله: «وإنهم لكاذبون» <sup>(٨)</sup>.

وأما أبو عمرو بن العلاء فكان يقرأ بالرفع ايضا الا انه كان ينكر <sup>(٩)</sup> قول عيسى (بن عمر) <sup>(١٠)</sup>: ان بعضها، معطوف على بعض وانها داخله <sup>(١١)</sup> في «التمني»، ويجعل «ولا نكذب ونكون» مقطوعين مما قبلهما مرفوعين على خبر مبتدأ مضمرة وكأنه قال: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب بايات ربنا ونكون من المؤمنين. وكان يقول: لو كانا داخلين في التمني لم يكذبهم الله تعالى بقوله: «وإنهم لكاذبون»، لان التمني ليس بخبر فيقال فيه صدق ولا كذب.

واحتج عيسى بن عمر على ان التمني خبر <sup>(١٢)</sup> بدخله الصديق والكذب بقول عترة: وقد كذبتك نفسك فأكذبتهما لما مننتك تغريراً قطام <sup>(١٣)</sup> ويؤيد ذلك قول الآخر:

وأكثر آمال الرجال كواذب <sup>(١٤)</sup>

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في ل.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: فهذه الواو يتتصب ما بعدها باضمار.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في و: شبيهة.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في و: يقول.

(٨) سورة الانعام، الآية ٢٨.

(٩) في ل. د: فكان يقرأ بالرفع ايضا وكان ينكر...

(١٠) سقطت في د.

(١١) في و: دخلت.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) ينظر ديوان عترة ص ٦٦.

(١٤) في و: ان التمني راس ميمون الخاليس. وما في ل. د صحيح لانه اراد وصف الامم والامم بالكذب توصلا الى ان التمني

خير لا انشاء.

ويؤيده ايضا قول الآخر:

مُنَى. ان تَكُنْ حَقًّا <sup>(١)</sup> فما أَحْسَنُ الْمُنَى  
والا فَقَدْ عِشْنَا بِهَا زَمَنًا رَغْدًا <sup>(٢)</sup>  
واذا جاز ان توصف <sup>(٣)</sup> «المنى» بأنها (حق جاز ان توصف بأنها) <sup>(٤)</sup> باطل وكذب.

---

(١) كذا في وفي ل، د، وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٤١٣: منى ان تكن حقا تكن احسن المنى..

(٢) من الطويل، وقد نسب المرزوقي في شرح الحماسة ص ١٤١٣ الى رجل من بني الحارث لم يذكر اسمه وقال: المنى جمع منية وموضعها من الاعراب رفع على انه خبر مبتدأ محذوف كأنه قال: هي منى. فيقول: هذه الخصال التي نعد بها انفسنا في هذه المرأة وتعدنا بها لا نخلو من ان تكون صادقة او كاذبة، فان جاءت صادقة محقة فهي احسن الامان ووافقها للناس وان كانت كاذبة فاننا نعيش بذكرها متظرين لها زمنا ممتدا وعيشا واسعا رافها ١٠ هـ مرزوقي.

(٣) كذا في و، ل. وفي د: تكون.

(٤) سقطت في ل.

## باب من مسائل اذن

قال ابو القاسم في هذا الباب: واذا ابتدأت «باذن» نصبت بها الفعل، ولم يحز الالغاء<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: هذا على الاطلاق غير صحيح حتى يقيد ذلك بان يقول: اذا ابتدأت باذن ولم يكن الفعل فعل حال. لان فعل الحال لا تعمل فيه العوامل، وهو في الافعال بمنزلة المبتدأ (في الاسماء)<sup>(٢)</sup>.

قال سيويه: تقول: اذا حدثت الحديث<sup>(٣)</sup>: اذن اظنه فاعلا<sup>(٤)</sup>، واذن اخالك<sup>(٥)</sup> كاذبا، وذلك انك<sup>(٦)</sup> تخبر انك في تلك الساعة<sup>(٧)</sup> في حال ظن وخيلة، فخرجت من باب «أن»<sup>(٨)</sup>، وكى، لان الفعل بعدهما غير واقع، وليس في حال حديثك فعل ثابت، ولما لم يحز ذا<sup>(٩)</sup> في اخواتها التي تشبه بها جعلت بمنزلة «انما». ولو قلت: اذن اظنك تريد ان تخبره بان<sup>(١٠)</sup> ظنك سيقع لنصبت. قال: وكذلك: اذن يضربك، اذا اخبرت انه في حال ضرب<sup>(١١)</sup>.

قال سيويه: وزعم عيسى بن عمران ناسا من العرب يقولون: اذن افعل ذلك<sup>(١٢)</sup>.

---

(١) ينظر الجمل ص ٢٠٦.

(٢) سقطت في ل.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: بالحديث.

(٤) في و: صادقا. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٤١٧/١.

(٥) في و: واذن اظن انك كاذبا. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٤١٧/١.

(٦) سقطت في ل، د. وفي الكتاب ٤١٢/١: لانك.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: انك تلك الساعة.

(٨) في و: اذن. والتصحيح من ل، د، والكتاب ٤١٧/١.

(٩) كذا في ل، د، والكتاب ٤١٧/١. وفي و: هذا.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: ان.

(١١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١: في حال ضرب لم ينقطع.

(١٢) كذا في و، ل. وفي د، والكتاب ٤١٧/١: ذاك.



في الجواب بالرفع<sup>(١)</sup>. قال سيوريه : فأخبرت بذلك يونس<sup>(٢)</sup> ، فقال : لا تبعدن<sup>(٣)</sup> ذا ، ولم يكن ليروى إلا ما سمع ، جعلوها بمنزلة «هل ويل<sup>(٤)</sup>» ، أراد انهم لم يعملوها ، وهذا نادر مما<sup>(٥)</sup> عليه الجمهور.

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١ : في الجواب.  
(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ٤١٧/١ : فأخبرت يونس بذلك  
(٣) كذا في ن، د، والكتاب ٤١٧/١ : ولي و. لا يبعد ذا.  
(٤) بغير الكتاب ٤١٧/١  
(٥) في ن، د، ع.

## باب من مسائل أن الخفيفة الناصبة للفعل

قال أبو القاسم في هذا الباب: وإن<sup>(١)</sup> وقعت قبلها الأفعال التي تدل على ثبات<sup>(٢)</sup> الحال والتحقيق ارتفع الفعل ما هنا بعدها<sup>(٣)</sup>، وكانت مخففة من الثقيلة كقولك: علمت أن يقوم زيد<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: هكذا<sup>(٥)</sup> وقع في النسخ. فمن الناس من يصلحه، ومنهم من يتركه، وهو خطأ، لأن الشديدة إذا خففت وارتفع بعدها الفعل<sup>(٦)</sup> لزمها العوض من المحذوف [منها]<sup>(٧)</sup> فلم يكن بد من ذكر<sup>(٨)</sup> «السين» بعدها، أو «سوف» إن كان الكلام موجبا والفعل مستقبل، أو «قد» إن كان الكلام<sup>(٩)</sup> ماضيا. وإن كان متفيا ذكرت معه «لا». وكان الوجه أن يقول: علمت أن سيقوم، أو علمت أن سوف يقوم<sup>(١٠)</sup>، ونحو ذلك<sup>(١١)</sup>.

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٦: فإن.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٦: اثبت.

(٣) لم ترد هذه الكلمة في عبارة الجمل ص ٢٠٦.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٠٦ و ٢٠٧: علمت أن تقوم ترفع الفعل لا غير.

(٥) في ل، د: كذا.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: وارتفع بعد هذا الفعل.

(٧) سقطت في و.

(٨) في و: ذلك. والتصحيح من ل، د.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) قال سيويه: وأعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أن تفعل ذلك وقد علمت أن فعل ذلك حتى تقول

سيفعل أو قد فعل أو تنفي فتدخل «لا» وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضا عما حذفوا من أنه فكرهوا أن يدعوا السين أو قد إذ قدروا على أن تكون عوضا. (ينظر الكتاب ١/ ٤٨٢).

## باب من المفعول المحمول على المعنى

أنشد أبو القاسم في هذا الباب قول الأخطل:

مثل القنانيذ هذاجون قد بلغت  
نجران أو بلغت سؤاتهم هَجْر<sup>(١)</sup>

ثم قال<sup>(٢)</sup>: قلب لأن السوءات تبلغ هجر فنصبها ورفع هجر<sup>(٣)</sup>.

قال المفسر: ظاهر كلام أبي القاسم في هذا البيت<sup>(٤)</sup> أن المجاز انما وقع في «هجر» دون «نجران»، لأنه لم يذكر نجران فيما فسر، وقال أبو العباس المبرد في الكامل: فجعل الفعل للبلدين على السعة<sup>(٥)</sup>. وهذا [هو]<sup>(٦)</sup> الصحيح، لأن المجاز لم يقع في أحدهما دون الآخر.

### مسألة

وانشد [أبو القاسم]<sup>(٧)</sup> في هذا الباب للفرزدق:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع  
من المال إلا مسحنا<sup>(٨)</sup> أو مجلف<sup>(٩)</sup>

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل ص ٢١١ والكامل للمبرد ٣٢٧/١. وفي ديوان الأخطل ص ١٧٨:  
على المبارات هذاجون قد بلغت وهو من البسيط.

(٢) سقطت في ل.

(٣) ينظر الجمل ص ٢١١ و ٢١٢.

(٤) كذا في و، د. وفي ل: الباب.

(٥) ينظر الكامل للمبرد ٣٢٧/١. وفي و: فجعل الفعل للبلد. وفي ن: د: للبلدين.

(٦) سقطت في و.

(٧) الزيادة من ل، د.

(٨) كذا في ل، د، والجمل ص ٢١٣، والانصاف ١٨٨/١، والخزانة ٣٤٧/٢. وفي و، والخصائص ٩٩/١، والخزانة ٢  
٣٤٩٧: إلا مسحت أو مجلف. وفي ديوان الفرزدق ٢٦٧/٢: إلا مسحنا أو مجلف.

(٩) البيت من الطويل. والمسحت: المستأصل الذي لم يبق منه نقيّة. والمجلف: الذي ذهب معظمه وبقي منه شيء يسير.  
تنظر خزانة الادب ٢/٣٤٧ - ٣٥١ لمعرفة ما قيل في اعراب هذا البيت.



ثم قال: كأنه قال: أو مجلف كذلك. قال: ومنهم من يرويه: «الا مسحت أو مجلف» فيرفعها جميعاً، ويحمله<sup>(١)</sup> على المعنى، لأنه [إذا]<sup>(٢)</sup> قال: لم يدع، فكأنه<sup>(٣)</sup> قال: لم يبق<sup>(٤)</sup>

قال المفسر: كلام أبي القاسم في هذا البيت<sup>(٥)</sup> مبهم، لأن قوله: أو مجلف كذلك، يوهم أنه ذهب فيه<sup>(٦)</sup> مذهب الفراء والكسائي، لأن الفراء قال في بعض مسائله التي فرعها على أصول الكوفيين: إذا بدأت بالفعل فقلت: ضربت عبد الله وزيدا. كان في «زيد» الرفع والنصب، إن شئت رفعته بالرد على التاء، وإن شئت نسقته على «التاء» بمعنى التكرير، أي: ينوي بالفعل التكرير<sup>(٧)</sup>، كأنك قلت: ضربت عبد الله وضربت زيدا. والفرق بين هذا وبين الوجه الأول أن الوجه الأول يجري مجرى عطف مفرد على مفرد، ومع تقدير التكرير يجري مجرى عطف جملة على جملة. قال الفراء: وكذلك إن رددته على «عبد الله» كان لك فيه وجهان: إن شئت نصبت بالعطف على «عبد الله»<sup>(٨)</sup>، وإن شئت بالتكرير.

قال: وفيه وجه خامس إن ترفع «زيداً» بالرد على «عبد الله»، وإن كان نصبا، وذلك أن «الواو» لم يظهر معها الفعل وجئت<sup>(٩)</sup> بعد تمام الكلام بالاسم فكأنك قلت: وزيد كذلك<sup>(١٠)</sup>: أراد أنك ترفعه بالابتداء وتضم له خبراً، لأن الجملة التي قبله قد تمت، ولم يظهر في الكلام فعل آخر يفعل في «زيد» فحسن فيه الابتداء، ودل ما تقدم على خبره. قال الفراء: وانشد<sup>(١١)</sup> الكسائي للفرزدق:

وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع  
من المال إلا مسحتاً أو مجلفاً

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٢١٣. وفي و: يحملها.

(٢) سقطت في و.

(٣) كذا في و. وفي ل، د، والجمل ص ٢١٣: فقد.

(٤) ينظر الجمل ص ٢١٣.

(٥) في و: هذه المسألة.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل، د: بمعنى التكرير، يريد بالتكرير أن ينوي بالفعل التكرير.

(٨) في ل، د: بنية عبد الله.

(٩) في ل، د: وجاء.

(١٠) قال الرضي في شرح الكافية ٣٠٣/١: وأعلم أنه تجوز المخالفة في الأعراب إذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو أي

عمرو كذلك ولقيت ريداً وعمرو أي عمرو كذلك.

(١١) في ل، د: رانشدني.

اراد الفراء انه رفع «أو مجلف» بالابتداء واضمر خبره قياسا على المسألة التي ذكر، واجاز الابتداء بالنكرة تشبيها<sup>(١)</sup> بالكلام الذي تقدم . فكلام ابي القاسم يشبه هذا الرأي وينحو نحوه .

وحكى هشام عن الكسائي انه قال : يعطف على المضمر في «مسحت»<sup>(٢)</sup> ، واما قول ابي القاسم : ومنهم من يرويه : «الا مسحت أو مجلف» فيرفعها جميعا ويحملة<sup>(٣)</sup> على المعنى ، لانه اذا قال : لم يدع فقد قال :<sup>(٤)</sup> لم يبق . فظاهره انه رفع «المسحت والمجلف»<sup>(٥)</sup> بما في «لم يدع» من معنى «لم يبق» . ولا نعلم احدا قال هذا غيره . انما ذكر الربيعي وابن جني ان من رفع «المسحت والمجلف» روي «لم يدع» بكسر الدال<sup>(٦)</sup> ، وجعله من قولهم : ودع [الرجل]<sup>(٧)</sup> في بيته يدع فهو وادع ، اذا بقي . وهكذا كان يرويه الاصمعي «يدع» بكسر الدال ورفع المسحت والمجلف<sup>(٨)</sup> . فاعفل ابو القاسم ذكر كسر الدال على عادته في قلة تثقيفه لكلامه .

وذكر الربيعي وابن جني انه يروي «لم يدع من المال الا مسحت أو مجلف» بضم «الياء» من يدع ، وفتح «الدال» على صيغة ما لم يسم فاعله ، وكان ينبغي ان يقول : «لم يودع» بالواو .

وأما من فتح «الدال» من «يدع» ونصب «مسحتا» ، ورفع «المجلف» ففيه خمسة اقوال : قال جماعة من البصريين : رفع «مجلف»<sup>(٩)</sup> على خبر مبتدأ مضمر كأنه قال : او هو مجلف<sup>(١٠)</sup> .

(١) في ل : تشبيها . وفي د : لتشبيها .

(٢) في ل ، د : انه كان يعطفه على المضمر في مسحت .

(٣) في و : ويجملها . والتصحيح من ل ، د ، والجمل من ٢١٣ .

(٤) في و : فكأنه قال . والتصحيح من ل ، د ، والجمل من ٢١٣ .

(٥) في و : مسحتا أو مجلفا .

(٦) قال ابن جني في الخصائص ٩٩/١ : (معنى «لم يدع» بكسر الدال اي لم يتدع ولم يثبت ، والجمله بعد «زمان» في موضع جر لكونها صفة له ، والعائد منها اليه محذوف للعلم بموضعه ، وتقديره : لم يدع فيه او لاجته من المال الا مسحت او مجلف ، فيرتفع (مسحت) بفعله و (مجلف) يعطف عليه ، وهذا امر ظاهر ليس فيه من الاعتذار والاعتلال ما في الرواية الاخرى) .

(٧) سقطت في و .

(٨) المصاحح المنير : - وأصل المضارع الكسر ومن ثم حذفت الواو ثم فتح مكان حرف الخلق .

(٩) في ل ، د : رفع مجلفا .

(١٠) في لسان العرب في مادة (سحت) : «والعرب تقول سحت واسحت ، ويروي : الا مسحت أو مجلف ، ومن رواه كذلك جعل معنى لم يدع ، لم يتفارق ، ومن رواه : الا مسحت ، جعل لم يدع ، بمعنى لم يترك ، ورفع قوله : او مجلف باضمار ، كأنه قال : او هو مجلف ، فالتأنيدي : وهذا هو قول الكسائي» .

وقيل: [هو] (١) مرفوع بفعل مضمر دل (٢) عليه «يدع» كأنه قال: أو بقي مجلف. وهذا الوجه. قلبه أبو القاسم إلى رواية من روى (٣) برفع المسحت والمجلف.

و [القول] (٤) الثالث قول الفراء أنه مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال: أو مجلف كذلك (٥)، وقد رده عليه هشام لا بتدائه بالنكرة، وقال ليس من كلام العرب أن تكون النكرة بعدها فعلها (٦)، يريد أن العرب لا تقول: رجل قام، وإنما تقول (٧): «قام رجل».

والقول الرابع ما حكاه هشام عن الكسائي أنه قال: نعطفه على المضمر (٨) في «مسحت».

ووجدت في بعض كلام أبي علي الفارسي أنه رفع «مجلف» بالعطف على العوض، وإن «المجلف» هنا مصدر بمعنى التجليف كما قال تعالى: «وَمَرْقَنَاهُمْ كُلٌّ مُمْزِقٌ» (٩)، أي كل تمزيق، كأنه قال: «وعوض زمان أو تجليف»، وهذا القول عندي أشبه الأقوال المقولة (١٠) في هذا البيت.

وحكى أبو جعفر بن النحاس أن الفراء قال: لا تعرض (١١) لقول الذين يقولون: «الا مسحت» بالرفع «فإن أبا جعفر» (١٢) الرؤاسي (١٣) حدثني عن أبي عمرو بن العلاء أن الفرزدق

---

(١) الزيادة من ل، د.

(٢) في و: دخل. والتصحيح من ل، د.

(٣) سقطت في ل.

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) قال ابن الأنباري في الانصاف ص ١٨٩ بعد أن روى بيت الفرزدق هذا: فرفع «مجلفاً» على الاستئناف، فكانه قال: أو مجلف كذلك، وهذا كثير في كلامهم.

(٦) كذا في ل، د. وفي و: أن تكون النكرة مبتدأ.

(٧) في ل، د: إنما يقولون.

(٨) في ل، د: أنه كان يعطفه على الضمير.

(٩) سورة سباء، الآية ١٩.

(١٠) في و: المتقدمة.

(١١) في و: لا يرفع. والتصحيح من ل، د.

(١٢) في و: عمرو.

(١٣) كذا في و، د. وفي ل: الرقاشي.

والرؤاسي هو: محمد بن الحسن بن أبي سارة النحوي. استأذ أهل الكوفة في النحر. له من الكتب: معاني القرآن، والتصغير، وغيرهما. توفي سنة ١٨٧ هـ (طبقات النحويين للزبيدي ص ١٣٥، وبغية الرعاة ٨٢/١ و ٨٣، والاعلام ١٥٤/٧).



مر على عبد الله بن [ أبي ]<sup>(١)</sup> اسحاق<sup>(٢)</sup> فأنشده أياه فقال: علام ترفعه؟ فقال: على ما  
يسموك وينوؤك<sup>(٣)</sup>. وحكى أبو حاتم أن الفرزدق سئل: بم<sup>(٤)</sup> رفعت «أو مجلف» فقال:  
سلوا عنه في يحك خصبيه في المسجد<sup>(٥)</sup>. يعني: عبد الله بن أبي اسحاق. وكان عبد الله بن  
أبي اسحاق يعترضه في مواضع من شعره يلحنه فيها، فكان الفرزدق يتوخى صنعة هذه  
الآبيات المشكلة ليعتته بها فإذا سئل عنها أحال عليه.

---

(١) سقطت في و.

(٢) في الطبعة الثانية من طبعات النحويين البصريين. كان يميل إلى القياس في النحو. وهو الذي قال فيه الفرزدق.

فلم كان عبد الله مولى هجوتيه ولكن عبد الله مولى موالينا

توفي سنة ١١٧ (طبقات النحويين للزبيدي من ٢٥ - ٢٧).

(٣) في و: ما يبرك ويسوؤك والتصحيح من ل، د.

(٤) كذا في د. وفي و: لم. وفي ن: بما.

(٥) في و: حك خصبيه في المسجد. وفي طبقات الزبيدي من ٢٧: ابن هذا الذي يبر خصبيه في المسجد.

## باب ما يجزم من الجوابات

قال ابو القاسم: اعلم ان جواب الأمر، والنهي، والاستفهام، والتسني<sup>(١)</sup>، والعرض، والجحد مجزوم. وقال في آخر الباب: وكل شيء كان جوابه بالفاء منصوباً كان بخير الفاء مجزوماً<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: هذا الكلام على الاطلاق لا يصح، لأن «جواب الجحد» لا يجزم انما يكون منصوباً باضمار «ان»<sup>(٣)</sup> بعد «الفاء» أو «الفاء» نفسها على مذهب الجرمي والكوفي<sup>(٤)</sup>. وقد ذكرنا ما بين البصريين والكوفيين من الخلاف في ذلك وفي جواب النهي خلاف<sup>(٥)</sup>. فسيبويه لا يميز الجزم فيه فمنع ان يقال<sup>(٦)</sup>: لا تدن من الأسد يأكلك. لأنه يصير التقدير: ان لا تدن منه يأكلك، فجعل<sup>(٧)</sup> تباعده منه سبباً لأكله<sup>(٨)</sup>. وروى عن الكسائي: انه كان يميزه ويقدره<sup>(٩)</sup>: ان تدن منه يأكلك [من غير ذكر حرف النهي]<sup>(١٠)</sup> وفي القولين جميعاً نظر<sup>(١١)</sup>.

---

(١) سقطت في ل.

(٢) ينظر الجمل ص ٢١٧.

(٣) سقطت في ل.

(٤) كذا في ل، د، والانصاف ص ٥٥٧ (المسألة ٧٦). وفي و: او الفاء بعينها عند الجرمي والكوفيين. ونظر ايضا المسألة

٨٢ ص ٥٩٣ من كتاب الانصاف.

(٥) كذا في ل، د. وفي و: من الخلاف في ذلك في جواب النهي...

(٦) في ل: فيمنع من ان يقول. وفي د: فيمنع من ان يقال.

(٧) في ل، د: فيجعل.

(٨) ينظر الكتاب ٤٥٧١.

(٩) في و: وتقديره.

(١٠) سقطت في و.

(١١) كذا في ل، د: وفي و: وفي كلا القولين نظر فيها جميعا.

## بَابُ الْجُزْأِ

قال أبو القاسم: وحروف الجزاء «ان، ومهما، واذما، وحيثما، وكيف، وكيفما، وأين، وأينما، وأن، وأيان، ومن، وما»<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: هذا كلام<sup>(٢)</sup>، مخرجه مخرج المجاز والتسامح، لأن هذه الأشياء كلها ليست حروفاً [وإنما استجاز أن يسميها حروفاً]<sup>(٣)</sup> لعلتين:

أحدهما: أن<sup>(٤)</sup> ما كان منها اسماً فإنما يجوز لتضمنه معنى حرف الشرط ونيايته عنه، فلما ناب مناب الحرف استجاز أن يسميه حرفاً.

والثانية: أن الأسماء والأفعال قد يجوز أن تسمى حروفاً، وقد ذكرنا ذلك فيما مضى. وذكر في جملة ما «كيف» وفي جواز الجزاء بها خلاف. قال سيوريه: سألت الخليل عن قوله: «كيف تصنع أصنع» فقال: هي مستكرهة<sup>(٥)</sup> وليست من حروف الجزاء وتخرجها على الجزاء، لأن معناها على أي حال<sup>(٦)</sup> تكن أكن<sup>(٧)</sup>. قال السيرافي: وإنما لم تجز المجازاة بكيف كما يجوزي بغيرها من أسماء الاستفهام لعلتين:

أحدهما: أن الأسماء التي يجازى بها ويستفهم لا شيء منها إلا ويجوز أن يكون معرفة ونكرة، ويكون جوابه معرفة ونكرة، والمجازاة [به]<sup>(٨)</sup> على تقدير حرف الجزاء فيه. وذلك أنك إذا قلت: أين زيد آت، فكأنك قلت: إن أعرف مكانه آت. ففي أي مكان كان

---

(١) كذا في الجمل ص ٢١٧. وفي: ان ومن ومهما واذما وحيثما وكيف وكيفما وأين وأينما وأن وأي ومنى وما، وفي ل. د: ان ومهما واذما وحيثما وكيف وكيفما وأين وأينما وأن وأي ومن وما (في د). وأين وأي وأن ومن وما (في ل).

(٢) كذا في و. د. وفي ل: الكلام.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في و: هي منه بنكره. والتصحيح من ل. د. والكتاب ٤٣٣/١.

(٦) كذا في ل. د. والكتاب ٤٣٣/١. وفي و: حالة.

(٧) ينظر الكتاب ٤٣٣/١.

(٨) سقطت في و.



وجب عليك اتيانه بعد معرفته . وكذلك اذا قلت : اين تكن اكن ، كأنك قلت : ان تكن في السوق اكن فيها ، وان تكن في مكان غيرها اكن فيه . فلما كانت مشتملة على الاسماء التي تقع بعد حروف المجازاة جاز ان يجازى بها اذا كانت مساوية لها فاما<sup>(١)</sup> «كيف» فلا تقع إلا على نكرة ولا يكون جوابها الا نكرة ، فخالفت حروف الجزاء [ فيما تقع عليه فلم يجاز بها لقصورها عن بلوغ معاني حروف الجزاء ]<sup>(٢)</sup>

فهذه علة أبي العباس<sup>(٣)</sup> .

والعلة الثانية : انك اذا قلت : اين يكن زيد آتية . فقد شرطت على نفسك انك تساويه في مكانه ، وتحل في محله ، وهذا ممكن غير متعذر<sup>(٤)</sup> وقوع الشرط عليه<sup>(٥)</sup> . واذا قلت : كيف يكن زيد اكن<sup>(٦)</sup> ، فقد ضمنت أن<sup>(٧)</sup> تكون على احواله وصفاته كلها<sup>(٨)</sup> ، وهذا متعذر<sup>(٩)</sup> وقوعه ، ويعيد<sup>(١٠)</sup> اتفاق شيئين من جميع جهاتهما جميع وفي<sup>(١١)</sup> اوصافهما ..

قال المفسر : هذا الذي ذكره السيرافي احتجاج الذين استباحوا ان يجازى بكيف ، واما الذين اجازوا ذلك وهم الكوفيون وبعض البصريين<sup>(١٢)</sup> ، فقالوا : ان هذا الذي احتج به خصومنا لا يلزم ، لأن قول القائل : كيف تكن اكن . عموم خرج مخرج الخصوص ، لأن المخاطب يعلم انه لا يجوز ولا يمكن ان يكون على جميع احواله<sup>(١٣)</sup> من صحة وسقم وحياة وموت ، وانه انما يشترط ان يكون على حاله فيما يمكن ، كما ان الانسان اذا وعد صاحبه ان يجيئه ثم عاقه عن ذلك عائق من مطر او مخافة [عدو]<sup>(١٤)</sup> او مرض لم يسم بخلفاً<sup>(١٥)</sup> الوعدة ،

(١) في ل. د. : واما

(٢) سقطت في و. ل.

(٣) كذا في د. وفي و. : ابي القاسم . ولم اجد رأي المبرد هذا في المختضب ولا في الكامل .

(٤) في د. : متعدد.

(٥) سقطت في ل. وفي د. : عليها.

(٦) كذا في ل. د. وفي و. : كيف تكن اكن .

(٧) كذا في و. د. وفي ل. : انك .

(٨) كذا في و. ل. وفي د. : كليها .

(٩) في و. : بتعذر.

(١٠) في و. : يفيد.

(١١) في و. : في .

(١٢) ينظر شرح الكافية للريضي ١١٠/٢ والاشعوري ١٤/٤ .

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) في و. : تنقص .

لأن وعده انما كان [ معلقاً ]<sup>(١)</sup> بشرط السلامة وارتفاع الموانع.

قالوا: وقد يوجد في الأزمنة والأمكنة مثل ذلك. الا ترى ان القائل اذا قال: متى تخرج اخرج، واين تكن اكن. فانما يقع شرطه على ارتفاع<sup>(٢)</sup> العوائق واتصال السلامة.

#### مسألة

وذكر أبو القاسم في هذا الباب قول الله تعالى: «وان تَبَدُّوا ما في انفسِكُم او تَخْفَوْه يَحْاسِبْكُم بِهِ اللهُ فَيَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ»<sup>(٣)</sup>، ثم قال: <sup>(٤)</sup>يجوز، في «يعذب» الرفع والنصب والجزم<sup>(٥)</sup>.

قال المفسر: هذا كلام يوهم ان الالوجه الثلاثة انما تجوز في «يعذب» وحده، وهي جائزة في «يفغر»<sup>(٦)</sup> ايضاً لا فرق بينهما في ذلك، فقد<sup>(٧)</sup> تأملته في نسخ كثيرة فوجدته كذلك.

#### مسألة

وقال في هذا الباب: ولا يجازى بـ «اذ» حتى يضاف اليها «ما» فيقال: اذ ما تقصدني اقصدك<sup>(٨)</sup>.

قال المفسر: «اذ ما وحيشا» جميعا لا يجازى بهما حتى يضاف اليهما «ما»، ولا أعلم لأي<sup>(٩)</sup> علة ذكر احدهما وترك الأخرى، والمانع لهما من ان يجازى بهما انها مضافتان<sup>(١٠)</sup> الى الجملتين اللتين بعدهما والاضافة من شأنها أن تخصص وتوضح، والشرط موضوع على

(١) الزيادة من د. وفي ل: متعلقاً.

(٢) في و: فانما شرط على ارتفاع.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٨٤.

(٤) سقطت في و.

(٥) ينظر الجمل من ٢١٩.

(٦) في و: ليفغر.

(٧) في ل، د: وقد.

(٨) ينظر الجمل من ٢٢٣.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل: مضافتان.

الابهام ولا يجتمع في<sup>(١)</sup> شيء واحد ابهام وايضاح في حال واحدة فزيد عليها «ما» لتقطعها عن الاضافة وتهيئها للشرط.

ووقع في بعض نسخ الجمل<sup>(٢)</sup>: ولا يجازى بها حتى يضاف اليها «ما»<sup>(٣)</sup>. وقوله: وقد يجازى «بأذا» في الشعر مما يدل على ان كلامه [ انما هو ]<sup>(٤)</sup> في «إذا» لا في «اذ»، وهو مذهب قوم من النحويين يرون المجازاة بها اذا زيد عليها «ما» كقول الشاعر:

فقام أبو ليلى إليها ابنُ ظالم  
وكان اذا ما يسلل السيف يضرب<sup>(٥)</sup>

فتكون الأشياء التي لا<sup>(٦)</sup> يجازى بها الا مع «ما» على<sup>(٧)</sup> هذا المذهب ثلاثة. وأما سيويه واصحابه فلا يرون المجازاة بها لا مع «ما» ولا دونها<sup>(٨)</sup>، والعلة في ذلك عندهم ان الشرط ممكن ان يكون ويمكن ان لا يكون و«إذا» وقتها كائن لا محالة. الا ترى انك تقول: اذا طلعت الشمس فإننا<sup>(٩)</sup>، ولا تقول<sup>(١٠)</sup>: ان طلعت الشمس. وانما يجازي<sup>(١١)</sup> بها عندهم في الشعر لمشاركتها حروف الشروط في انها بحاجة الى جواب كاحتياج الشرط الصحيح. والشيثان اذا تضارعا في بعض الجهات فقد يحمل بعضهما<sup>(١٢)</sup> على بعض. فما وقعت فيه «ان» موقع «إذا» قول الله تعالى: «لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمين»<sup>(١٣)</sup>، وقوله تعالى: «أفان مات أو قتل انقلبتم على اعقابكم»<sup>(١٤)</sup> ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم حين

(١) في و: عل.

(٢) كذا في د. وفي و، ل: ووقع في بعض النسخ

(٣) في ل: ولا يجازى بأذا حتى يضاف اليها ما. وفي د: ولا يجازى بأذا حتى يضاف اليها ما.

(٤) الزيادة من ل، د.

(٥) (قائمه الفرزدق، بنظر ديوانه ٢٧/١، والرواية فيه:

فقام أبو ليلى إليه ابن ظالم .....

والبيت من الطويل، والشاهد في قوله: اذا ما، فقد جوزى بأذا بعد ان زيدت عليها (ما).

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) بنظر الكتاب ٤٣٢/١.

(٩) في ل، د: فأتني.

(١٠) في ل، د: ولا يصح ان تقول.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) في ل: بعضها.

(١٣) سورة الفتح، الآية ٢٧.

(١٤) سورة آل عمران، الآية ١٤٤.



وقف على القبور: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون»<sup>(١)</sup>.

وعما وقعت فيه «إذا» موقع «إن» قول أوس بن حجر:  
إذا أنت لم تنزع عن الجهل والحنأ  
أمنبت حليماً أو أصابك جاهل<sup>(٢)</sup>

لأن النزوع عن الجهل والحنأ<sup>(٣)</sup> ممكن أن يكون ويمكن أن لا يكون، فليس هذا من مواضع «إذا» إنما هو من مواضع «إن» فلذلك استجيز الجزاء بها.

---

(١) ينظر رياض الصالحين ص ١٣٤.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص ٩٩:

إذا أنت لم تعرض عن الجهل والحنأ

والبيت من الطويل.

(٣) الحنأ: الفحش. وقد (خفي) عليه من باب صدى، وأخفى عليه . . . . . بي محض (مختار الصحاح).

## باب ما ينصرف وما لا ينصرف

قال ابو القاسم في هذا الباب: فأما<sup>(١)</sup> ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة فخمسة اجناس، منها: «افعل» اذا كان نعتا نحو احمر واصفر وابيض واشقر وافضل منك واكرم منك<sup>(٢)</sup>

قال المفسر: هذا الاصل الذي اصله في «افعل» فاسد لا يستمر عليه القياس حتى يزيد شروطا وتقييدا، فيقول<sup>(٣)</sup>: كل افعل اذا كان صفة ولم تحذف همزته او شيء من بنائه وما تتم [به]<sup>(٤)</sup> صفة<sup>(٥)</sup> ولم تلحقه تاء التأنيث. فاذا قيد بهذه الشروط صح ان يقوم منه مقياس لا ينكسر<sup>(٦)</sup>. وانما شرطنا [فيه]<sup>(٧)</sup> ان يكون صفة، لان منه ما يكون اسما فيخرج عن هذا الحكم نحو «أحمد، وأسلم». وشرطنا ان لا يكون محذوف الهمزة احترازا من: خير منك، وشر منك. وقلنا: او شيء من بنائه احترازا من قولنا: أحى<sup>(٨)</sup>، في التصغير، [وما كان مثله. وقلنا: <sup>(٩)</sup> وما تتم به صفة، احترازا من «افعل» الذي يراد به المفاضلة كقولك: افضل منك. فان «من» اذا حذفت من هذا الصنف وكانت غير منوية ولا مرادة انصرف في النكرة، وان كانت منوية مرادة لم يغيره الحذف عن حكمه. وقلنا: ولم تلحقه تاء التأنيث، احترازا من: رجل أرمل، ونسوة اربع، لان هذا الصنف الذي تلحقه تاء التأنيث فيقال فيه

(١) كذا في ل. د.، والجمل ص ٢٢٥. وفي و: وأما.

(٢) ينظر الجمل ص ٢٢٥.

(٣) في و: ويقول.

(٤) سقطت في و.

(٥) كذا في د. وفي و، ل: صفة.

(٦) في و: مقياس لا تنكسر.

(٧) سقطت في و.

(٨) تصغير احوى. أقول: يجتمع في احوى عند تصغيرها ثلاث ياءات: احيى، فالياء الاولى ياء التصغير، والثانية قلبت عن واو اجتمعت مع الياء الساكنة قبلها. والثالثة قلبت عن واو لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم حذفت الثالثة. وقد نقل ابن سيده عن سيويه قوله: «وكل اسم اجتمعت فيه ثلاث ياءات او هن ياء التصغير فانك تحذف منهن واحدة» (اللسان) مادة (الحيّة).

(٩) سقطت في و.

«أرملة» [و«أربعة»] (١) ينصرف في النكرة عند سيويها (٢)، وأكثر البصريين (٣). وانما يمنعون الصرف في النكرة منه ما كان مؤنثه على «فعلاء».

#### مسألة

قال أبو القاسم: ومنها كل جمع ثالث حروفه «الف» ويعلها حرفان، أو ثلاثة أحرف، أو حرف مشدد، نحو: مساجد، ودنانير، ودراهم، وطواويس ودواب وشواب (٤)، إلا ما كان في آخره «هاء» التانيث فانه ينصرف في النكرة نحو فرازنة (٥).

قال المفسر: هذا الاصل ايضا مختل غير مطرد حتى يقول. إلا ان تكون في آخره «هاء» التانيث نحو: صياقلة أو «ياء» نسبة نحو: مدائني، أو يكون منقوصا، نحو: غواش وجوار، أو يقول ثلاثة أحرف (٦) أو سطها ساكن، لان هذا الجمع اذا لحقته «ياء» النسبة لحق بالاحاد (٧) وفارقه معنى الجمع. واذا لحقته «تاء» التانيث كان له نظير في الاحاد. فانصرف في النكرة. واذا كان منقوص الآخر ففيه خلاف، هل هو مصروف في حال الرفع والخفض أو غير مصروف.

#### مسألة

قال أبو القاسم: وأما ما لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة فهو اثنا عشر جنسا منها: كل اسم اعجمي [كان] (٨) على أكثر من ثلاثة أحرف نحو: ابراهيم واسماعيل وهرمز وفيروز (٩)، فان كان على ثلاثة أحرف انصرف في المعرفة والنكرة نحو: خش ودل وخان (١٠).

(١) سقطت في و.

(٢) ينظر الكتاب ٧٢. وكذلك ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص ١٢.

(٣) في و: وأكثر النحويين.

(٤) شواب: هو جمع شابة.

(٥) ينظر الجمل ص ٢٢٥. وفرازنة اصله فرازين جمع فرزان، وهو معرب فرزان وهو من لعب الشطرنج (هو الملكة) انظر.

اللسان والقاموس. والهاء عوض عن ياء فعاليل كقنادلة وقناديل وزنادقة وزناديق ودهاقنة ودهاقين (انظر ص ٢٩٠، من كتاب الفحصل في ألوان الجموع).

(٦) في ل، د: ويقول: أو ثلاثة أحرف.

(٧) كذا في و، د. وفي ل: بالانحد.

يقول الرضي: ... احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواحية وعلانية (شرح

الكافية ٥٤٨. وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٧).

(٨) الزيادة من كتاب الجمل ص ٢٢٦.

(٩) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٢٦: نحو ابراهيم واسماعيل وداوود.

(١٠) في الجمل ص ٢٢٦: نحو خش (أي خشم) ودل (أي قلب) وخان (أي فندق).



قال المفسر: وهذا<sup>(١)</sup> الاصل ايضا مختل فيه اعتراض حتى يزداد فيه فيقال<sup>(٢)</sup>: كل اسم اعجمي على اكثر من ثلاثة احرف، ووقع<sup>(٣)</sup> في كلام العرب علما في اول احواله. وانما شرطنا فيه ان يكون علما (لأن العجمة عند النحويين لا يعتد بها ثقلا الا مع كون الاسم معرفة علما)<sup>(٤)</sup>. واذا جاء شيء من الاعجمي الذي ليس بعلم غير مصروف، فانما امتنع من الصرف<sup>(٥)</sup> لعلة اخرى غير العجمة نحو: سراويل، فان امتناعها من ان تصرف<sup>(٦)</sup> ليس من اجل العجمة وانما المانع لها من الصرف كونها على صورة الجمع، أو<sup>(٧)</sup> لانها جمع سرواله<sup>(٨)</sup> [أو سروال]<sup>(٩)</sup>.

قال الشاعر:

عليه من اللؤم سرواله فليس يرقُ لُسْتُضَعَفِ<sup>(١)</sup>

وقال اوس بن حجر في منعها من الصرف:

اق دونها ذب الرياد كأنه فتى فارسي في سراويل راميح<sup>(١١)</sup>

وكذلك «محض» انما فارقت باب: خش ودل وخان لما فيها من التأنيث.

(١) كذا في و، د. وفي ل: هذا.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: فيقول.

(٣) في ل، د: وقع.

(٤) سقطت في ل.

(٥) في ل، د: فانما يمنع الصرف.

(٦) في ل، د: من الصرف.

(٧) سقطت في و.

(٨) قال السيرافي فيما نقل عنه في هامش الكتاب ١٦٢: ومن الناس من يجعله جمعا لسرواله فيكون جمعا لقطع الخرق

واعتمد هذا المذهب ابي العباس. وقال المبرد في المختضب ٣٤٥/٣: ومن العرب من يراها جمعا واحدا سرواله وينشئون: عليه من اللؤم سرواله.

(٩) سقطت في و.

(١٠) من المتقارب. في الخزانة ١١٣/١: أقول هذا البيت قبل مصنوع وقيل: قائله مجهول.

(١١) في و: دارع. والتصحيح من ل، د، والخزانة ١١٧٨. لم اجد هذا البيت في ديوان اوس بن حجر الذي حققه الدكتور

محمد يوسف نجم وقد نسب صاحب الخزانة لثميم بن أبي بن مقل، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام وقال: «هذا البيت من نصيدة لثميم بصف الثور الوحشي وضمير دونها لاثناه» والذبح بفتح الدال المعجمة وتشديد الموحدة. قال في الصحاح هو الثور الوحشي ويقال له ذب الرياد لانه يرود أي يذهب ويخبي ولا يثبت في موضع. شبه الشاعر ما على قوائم الثور الوحشي من الشعر بالسراويل وهو من لباس الفرس وهذا شبهه بفتى فارسي وشبه قرنة بالرمح وهذا قال راميح أي ذورميح. «والبيت في ديوان ابن مقبل ص ٤١».

### مسألة

وقال<sup>(١)</sup> في هذا الباب: ومنها كل اسم على وزن الفعل المستقبل نحو: أخذ،  
ويزيد<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: هذا [الأصل]<sup>(٣)</sup> يحتاج أيضا إلى تقييد، لأن شرطه: أن لا<sup>(٤)</sup> يكون في  
الفعل المسمى به ضمير، لأنه إن كان فيه «ضمير» صار حكاية، وخرج عن هذا الباب.  
ومن شرطه، أن لا يكون منقوص الآخر نحو رجل سمي<sup>(٥)</sup> بـ«يغزو ويدعو»<sup>(٦)</sup>، لأنه إن كان  
هكذا انصرف وهو معرفة في حال الرفع والجر<sup>(٧)</sup>، ولم ينصرف في حال النصب. ومن شرطه  
أن لا يكون فيه<sup>(٨)</sup> اتباع نحو قولهم: الأسود بن يعفر، فإن فيه خلافا بين النحويين<sup>(٩)</sup>.

### مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم في آخره «الف ونون» زائدتان نحو: سلمان  
وعمران ومروان<sup>(١٠)</sup>.

قال المفسر: هذا الأصل الذي أصله أيضا غير صحيح<sup>(١١)</sup> حتى يزداد فيه شروط  
فيقال: كل اسم في آخره «الف ونون» زائدتان وعدد أحرفه زائد على الثلاثة وهو غير  
مضاعف، وليس له مؤنث على «فعل»<sup>(١٢)</sup>. وإنما شرطنا أن يكون في آخره «الف ونون»  
زائدتان. لأن «النون» (إن كانت)<sup>(١٣)</sup> غير زائدة انصرف نحو: «حسان» من الحسن.

(١) في ل. د. قال: .

(٢) بنظر الحمل ص ٢٢٦.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في و.

(٥) في ل. د. بسمي.

(٦) في ل. د. بـ«يغزو ويدعو». انظر سيبويه ٦٠/٢، ونقل عنه الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف قال: (ص ١١٦): قال  
سيبويه قال الخليل: إذا سميت رجلا يغزو ولم يكن في قول أخنيل بونس ألا يغري بالياء. فإما الخليل فينون ويقول هذا: يغز كما  
تري وأما بونس يقول: هذا يغزي بغير تنوين:.

(٧) في ل. الجزم.

(٨) سقطت في ل.

(٩) يقول الرضي في شرح الكافية. وإن لم يكن عنده فموصوف مقدر (أنا ابن حلا وإطلاع الشيا) أي أنا ابن رجلا  
جلا. . . . وفيه ضعف لأن الموصوف منجمل لا يشترط أن يكون له الصفة (٦٤/١).

(١٠) كذا في الجمل ص ٢٢٦. وفي و. هـ. د. وفي ل. د. حمدان.

(١١) كذا في و. د. وفي ل. بعض هذا الأصل نلني منه غير صحيح.

(١٢) في ل. د. على وزن. أقول. لأنه علم ولا بد من فعل تكون موشعلا نصفه.

(١٣) سقطت في ل.

وشرطنا ان يكون عدد حروفه<sup>(١)</sup> اكثر من ثلاثة، لانه ان لم يكن كذلك انصرف نحو رجل. سميته<sup>(٢)</sup> بسنان وبيان ويدان ودمان<sup>(٣)</sup> في مذهب من اجراهما مجرى المفرد ولم يجزها مجرى الشنية<sup>(٤)</sup>.

وشرطنا ان يكون غير مضاعف، لانه ان كان مضاعفا<sup>(٥)</sup> نحو: جنجان ودندان<sup>(٦)</sup> فهو «فعال»<sup>(٧)</sup> كفضفاض ورضراض، وليس «بفعلان». وشرطنا ان لا يكون له مؤنث على «فعلى» لانه ان كان له مؤنث على «فعلى» لم ينصرف في معرفة ولا نكرة.

### مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم مؤنث<sup>(٨)</sup> على اكثر من ثلاثة احرف لا علامة فيه للتأنيث نحو: سعاد وزينب<sup>(٩)</sup>.

قال المفسر: هذا الاصل ايضا لا يصح حتى يزداد فيه شروط<sup>(١٠)</sup> فيقال: كل مؤنث كان<sup>(١١)</sup> على اكثر من ثلاثة احرف ولا علامة فيه للتأنيث، وليس اصله التذكير وتأنيثه حقيقي. فاذا قيد هذا التقيد<sup>(١٢)</sup> كان اصلا يستمر عليه القياس، ولم ينصرف في المعرفة للمذكر كان او لمؤنث.

وانما قلنا: وليس اصله التذكير، لانك ان سميت بـ «طالق وحائض» لم تصرف<sup>(١٣)</sup> في المؤنث وصرفت في<sup>(١٤)</sup> المذكر، وان كانت هذه الصفات خاصة بالمؤنث، لانها مذكورة

(١) سقطت في ل. وفي د: ان يكون عدده.

(٢) في ل د: يسمى.

(٣) في ل: بسنان وبيان ودمان. وفي و: بستان وبيان ويدان ودمان. اقول: سنان وبيان كل منهما مفرد وقبل الالف والنون فيه حرفان. ويدان ودمان كل منهما مثني مفرد محذوف اللام.

(٤) في ل د: ولم يحك الشنية.

(٥) سقطت في ل.

(٦) مثل المؤلف بهاتين الكلمتين لبيان شكل ترتيب الحروف. لانه سيمثل بعد ايراد الورد.

(٧) في ل: فعلى وفي و د: فعلا وكلاهما غير صحيح، والصحيح ما أثبتناه.

(٨) كذا في ل. واجمل ص ٢٢٨. وفي و د: ومنها كل مؤنث.

(٩) منظر الجمل ص ٢٢٨.

(١٠) في ل د: حتى يزداد شروطا.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) كذا في و د. وفي ل: هذا التقيد.

(١٣) كذا في و د. وفي ل: لم ينصرف.

(١٤) سقطت في و.



الصيغ<sup>(١)</sup>، فلم يعتد بالتأنيث العارض فيها. وقلنا: وتأنيثه حقيقي، لأنك إذا سميت  
بـ«نساء» و«اماء» صرفت في المذكر؛ لأن التأنيث تأنيث جمع<sup>(٢)</sup> فلا<sup>(٣)</sup> يعتد به ولم ينزل الحرف  
الرابع منزلة علامة التأنيث.

### مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم معدول عن «فاعل» الى «فعل» في حال التعريف  
نحو: عمر وقثم<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: هذا الاصل<sup>(٥)</sup> [ايضاً]<sup>(٦)</sup> يحتاج الى تقييد وايضاح، لأن «فعل» الذي لا  
يستعمل الا في النداء<sup>(٧)</sup> خاصة<sup>(٨)</sup> نحو قولهم: يا فسق ويا غدر، اذا سمي به انصرف على  
كل حال، لانه انما عدل في النداء، فاذا سمي به وجب ان ينصرف، لأنه قد فارق الحال  
التي<sup>(٩)</sup> كان<sup>(١٠)</sup> فيها<sup>(١١)</sup> معدولا.

وكان أبو الحسن الانخفش يجري «كع» و«جع» هذا المجري اذا سمي بهما؛ لأنها قد  
فارقتا<sup>(١٢)</sup> باب التأکید.

وأما سيبويه فقال: سألت الخليل عن «جمع وكُتِع»، فقال: هما معرفتان<sup>(١٣)</sup> بمنزلة  
«كلهم»، وهما معدولتان عن جمع جمعاء وجمع كتعاء<sup>(١٤)</sup>، وهما منصرتان<sup>(١٥)</sup> في النكرة<sup>(١٦)</sup>.

(١) في و: الطبع.

(٢) في ل: لانه تأنيث جمع. وفي و: لأن التأنيث جمع.

(٣) في ل: د: فلم.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٢٢٨: نحو عمر وزفر وقثم وزحل.

(٥) في ل: د: الفصل.

(٦) سقطت في و.

(٧) كذا في و، د. وفي ل: لأن فعل الذي يستعمل منه الا في النداء.

(٨) سقطت في ل: د.

(٩) في و: الذي.

(١٠) كذا في و، د. وفي ل: قد كان.

(١١) في و: فيه.

(١٢) في ل: د: فارقا.

(١٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الكتاب ١٤٢: هما معرفة.

(١٤) كذا في الكتاب ١٤٢. وفي و: وهما معدولتان عن جمع وكُتِع وهما جمع جمعاء وكتعاء. وفي ل: د: وهما معدولتان عن جمع

جمعاء وكتعاء.

(١٥) كذا في و: وفي ل: د. والكتاب ١٤٢: وهما منصرتان.

(١٦) ينظر الكتاب ١٤٢.

## مسألة

قال في هذا الباب: ومنها كل اسم على بناء الفعل الماضي مما لا مثال له في الاسماء<sup>(١)</sup>.

قال المفسر: يحتاج هذا الصنف ايضا الى تقييد<sup>(٢)</sup> فيقال: مما لا مثال له في الاسماء، ولا ضمير فيه، لانه ان كان فيه ضمير خرج الى باب الحكايات. وكان عيسى بن عمر لا يصرف الفعل الماضي اذا سمي به وان كان له مثال<sup>(٣)</sup> في الاسماء، ويحتاج بقول سحيم بن وثيل<sup>(٤)</sup>:

انا ابنُ جَلّاءٍ وطلّاعِ الثّنايا      متى أضعِ العِمامةَ تعرّفوني<sup>(٥)</sup>  
ويقول العجاج<sup>(٦)</sup>:

لاقوا به الحُجاج والأصحارا      به ابنُ أَجلى وافقِ الأسفارا<sup>(٧)</sup>  
وكان سيويه يذهب فيما كان من مثل هذا الى انه من باب الحكاية<sup>(٨)</sup>، وان في الفعل ضميرا مستترا فصار بمنزلة الجملة التي تحكى من نحو قول الاخر:

كذبتُم ويبيّ الله لا تنيكحونها  
بني شاب قرّناها تصرّ وتخلب<sup>(٩)</sup>

(١): كذا في ل، والجمل ص ٢٢٨. وفي د: ومنها كل اسم كان على بناء الفعل الماضي.

(٢): كذا في د. وفي ل: تقييده.

(٣): كذا في د. وفي ل: مثل.

(٤): شاعر معروف في الجاهلية والاسلام (تنظر ترجمته في الخزنة ١٢٧/١-١٢٨).

(٥): من الوافر، وهو من شواهد سيويه ٧/٢. قال الاعلم: «الشاهد في امتناع (جلا) من التثنية لانه نوى فيه الفاعل مضرا فحكاة لانه جملة، ولم يجعله اسما مفردا لصفه لان نظيره في الاسماء موجود، وعيسى بن عمر يرى ان لا يعرف شيئا من الفعل اذا سمي به وافق اسماء الاجناس او لم يوافق واحتج بهذا البيت. وهو عند سيويه محمول على الحكاية (الكتاب ٧/٢).  
(٦): هو عبد الله بن ربيعة. يقال اشعر الناس العجاجان اي ربيعة وابوه وهما راجزان مشهوران من رجاز الاسلام (العيني على الخزنة ٢٦٧).

(٧): ينظر ديوانه ص ٢٣ طبعة اوروييا. ذكره البغدادي في الخزنة ١٢٤/١ وقال: «وقوله لاقوا به اي بذلك المكان وقوله والاصحارا اي وجدوا به ابن اجل كما تقول لتبت به الاسد، وقوله وافق الاسفارا اي وافحا مثل الصبح». والشاهد في قوله: ابن اجل. فقد قيل فيه ما قيل في سابقه.

(٨): ينظر الكتاب ٧/٢.

(٩): استشهد سيويه بالشطر الثاني منه في باب (ما ينصرف من الافعال اذا سميت به رجلا) ٧/١. واستشهد به تاما في موضعين آخرين من الكتاب ٢٥٩/١ و ٦٥/٢ وهو في جميعها غير مسبب لقائل. والشاهد في قوله: بني شاب قرّناها فانه محمول على الحكاية كالذي قبله وهو غير مسبب ايضا في المقتضب للميرد ٩/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/١، والخصائص لابن جني ٣٦٧/٢. والبيت من الطويل وقد نسه ابن منظور في اللسان (قرون) الى الاسدي.

وقول الراجز:

والله ما لي لي بَنَامَ صاحِبُهُ ولا غَالَطَ اللِّثَانِ جَانِبُهُ<sup>(١)</sup>  
واحتج عليه ايضا بأن قال: سمعنا العرب تصرف «كعبا» اسم رجل، و«كعب» من  
«الكعبة» وهو العدو مع تقارب الخطأ<sup>(٢)</sup>. [٣]

### مسألة

قال (ابو القاسم)<sup>(٤)</sup> [في هذا الباب]<sup>(٥)</sup>: ومنها كل اسمين جعلنا اسما واحدا نحو:  
حضر موت، ويعلبك، ورام هرمز<sup>(٦)</sup>.

قال المفسر: أما<sup>(٧)</sup> هذا الذي قاله<sup>(٨)</sup> فانما<sup>(٩)</sup> هو في لغة من يفتح الاول [ويجعل  
الاعراب في الاسم الثاني]<sup>(١٠)</sup>. (ومن العرب من يبيّن الاول والثاني على الفتح ويجعلها  
كخمسة عش<sup>(١١)</sup>). ومن العرب من يجعل الاعراب في الاسم<sup>(١٢)</sup> الاول ويضيفه الى الثاني  
(ويصرف الثاني)<sup>(١٣)</sup> الا ان تكون فيه علة تمنع الصرف، فهذا الضرب خارج عن هذا  
الحكم (الى حكم آخر)<sup>(١٤)</sup>!

(١) كذا في ل، والخزانة ١٠٦/١. وفي د، والخصائص ٣٣٦/٢، والخزانة ١٠٦/١ (رواية اخرى):

والله ما زيد بَنَامَ صاحِبُهُ....  
ورواه العيني في هامشه على الخزانة:

عمر ك ما لي لي بَنَامَ صاحِبُهُ....

وقال: لم أقف على اسم راجزه (الخزانة ٣/١). قال البغدادي: ان حرف الجر داخل على محذوف اي يقول فيه نام صاحبه  
فحذف القول وبقي المحكي به. والليان بالكسر الملاينة وبالفتح مصدر لان بمعنى اللين يقال: هو لي ليان من العيش اي في نعم  
ونقص (الخزانة ١٠٦/١ و ١٠٧).

(٢) ينظر الكتاب ٧/٢.

(٣) سقطت هذه المسألة في و.

(٤) سقطت في د.

(٥) سقطت في و.

(٦) كذا في ل، د، والجمل ٢٢٨. وفي و: ومعنى كريب وبلال أناد.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في د: قال.

(٩) في ل، د: انما.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في ل، د. ينظر الاشموني ٢٥٠/٣.

(١٢) سقطت في ل، د.

(١٣) سقطت في ل. ينظر باب الشين اللين في اقدمهم الى الآخر فجعلنا مثيلا اسم واحد في الكتاب ٤٩٢. وينظر

المقتضب ٢٠/٤.

(١٤) سقطت في و.



## باب اسماء<sup>(١)</sup> القبائل والاحياء والسور والبلدان

قال ابو القاسم في هذا الباب : اعلم ان كل شيء قصدت به قصد «قبيلة» أو «أم»<sup>(٢)</sup> لم ينصرف في المعرفة وانصرف<sup>(٣)</sup> في النكرة . وما قصدت به قصد «حي» أو «أب» انصرف في المعرفة والنكرة ، تقول من ذلك : هذه نعيم ، (وهذه أسد)<sup>(٤)</sup> ، وهذه سدوس وتغلب وطيء [فلا تصرف اذا اردت القبيلة واذا<sup>(٥)</sup> اردت الحي صرفت فقلت : طيء ونعيم وتغلب]<sup>(٦)</sup> .

قال المفسر : ليس لتغلب ما هنا مدخل لانها لا تنصرف اردت بها «القبيلة» او اردت بها «الحي» لانه ان ذهب بها<sup>(٧)</sup> الى القبيلة ففيها ثلاث علل : التأنيث ، والتعريف ، ووزن الفعل . وان ذهب بها [الى]<sup>(٨)</sup> الحي<sup>(٩)</sup> ففيها علتان : التعريف ، ووزن الفعل فلا يصرف<sup>(١٠)</sup> ، (واذا اردت القبيلة وان اردت الحي صرفت فقلت : تغلب ونعيم ، طيء)<sup>(١١)</sup> .

### مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب : فاذا قلت : هؤلاء من بني سدوس<sup>(١٢)</sup> او من بني نعيم

(١) سقطت في و. وهي موجودة في ل. د. والجمل ص ٢٢٩

(٢) كذا في و. د. والجمل ص ٢٢٩. وفي ل. : امرأة.

(٣) كذا في ل. د. والجمل ص ٢٢٩. وفي و. : وينصرف.

(٤) سقطت في الجمل ص ٢٢٩. وهي موجودة في النسخ المخطوطة.

(٥) كذا في ل. د. وفي الجمل ص ٢٢٩ : فان.

(٦) سقطت في و. بنظر الجمل ص ٢٢٩

(٧) في ل. د. : لانك ان ذهبت بها.

(٨) سقطت في و.

(٩) في ل. د. : وان ذهبت الى الحي.

(١٠) فلا يصرف سقطت في ل. د.

(١١) ورد ما بين القوسين في و. وحدها. وقد كتب النسخ ازاء هذه العبارة في الحاشية هذه الجملة في هذا الكلام بنظر.

(١٢) كذا في و. د. والجمل ص ٢٣١. وفي ل. : هؤلاء من اسد.

وما أشبه ذلك<sup>(١)</sup>، فالصرف لا غير، لانك تقصد<sup>(٢)</sup> قصد الاب<sup>(٣)</sup>.

قال المفسر: ظاهر كلام ابي القاسم ان كل ما قيل فيه: «بنو فلان» انصرف، لانه كلام مطلق لا تقييد فيه، وذلك غير صحيح انما يجب الصرف اذا لم يكن في الاسم المضاف اليه علة تمنع الصرف، فاذا كانت فيه علة مانعة من الصرف لم ينصرف وان اريد به الألب<sup>(٤)</sup> إلا ترى انك تقول: «بنو أعصر وبنو تغلب» فلا تصرف وان كنت تريد الاب كما تقول: «بنو باهلة» قال طرفة:

من بني بكر إذا ما نسبوا وبني تغلب ضرابي البهم<sup>(٥)</sup>  
وأما «سدوس» فكان سيبويه يذهب الى انه اسم مذكر. قال:

وتقول<sup>(٦)</sup>: «بنو سدوس» فتصرف<sup>(٧)</sup>، وكذلك «بنو سلول»<sup>(٨)</sup>، (وغلظه<sup>(٩)</sup>) ابو العباس محمد بن يزيد في ذلك، وقال: انما سدوس اسم امرأة فاذا قلت: من بني سدوس، لم تصرف، وكذلك سلول<sup>(١٠)</sup> (١١). وتابعه على ذلك ابو اسحاق الزجاج.

وقال ابو سعيد البيرافي: لم يغلط سيبويه فيما قال، أما «سدوس» فذكر محمد بن حبيب<sup>(١٢)</sup> في كتاب «مختلف القبائل وموتلفها» اخبرنا بذلك ابو بكر الحلواني عن ابي سعيد السكري عنه قال: سدوس بن دارم بن مالك<sup>(١٣)</sup>، وسدوس بن شيان (بن ذهل بن ثعلبة

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٣١: وما أشبهه.

(٢) كذا في د، والجمل ص ٢٣١. وفي و: لانك انما تقصد. وفي ل: لانك لم تقصد.

(٣) بنظر الجمل ص ٢٣١.

(٤) في و: فاذا كانت فيه علة تمنع الصرف فان اردت به الاب لم تصرف.

(٥) من الرمل، بنظر ديوانه ص ١٠٦. قال الاعلم الششمري: وقوله ضرابي البهم اي مقدمين على الاقران نضربهم بالسيوف. والبهم جمع بهيمة وهو الذي لا يدري كيف يؤرق له لما يعلم من نجده.

(٦) في ل، د: وقال تقول.

(٧) قال سيبويه في الكتاب ٢٦٧: واذا قلت هذه جذام فهي كسدوس فاذا قلت من بني سدوس فالصرف لانك قصدت قصد الاب.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: وكذلك سلول. بنظر الكتاب ٢٥٧.

(٩) في د: وغلظ.

(١٠) قال المبرد في المختضب ٣٦٤/٣: وورقاش امرأة، وكذلك سلول وسدوس فليس من هذا مصروفا الا في نكرة، وانما ذلك بمنزلة باهلة وخندف وان كان في باهلة علامة تأنيث.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) هو ابو جعفر محمد بن حبيب، من علماء بغداد باللغة والشعر والاشعار والانسب له من التصانيف: النسب، والامثال على الفعل ويسمى المنق، ومختلف القبائل ومؤتلفها، وغير ذلك. توفي سنة ٣٤٥. (بغية الوعاة ٧٣/١ و ٧٤).

(١٣) كذا في و، وجهرة انسب العرب ص ٢٢٩ وفي مختلف القبائل ص ٤. وفي ل، د: ملك.

بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل<sup>(١)</sup> وفي طيء سدوس<sup>(٢)</sup> بن أصمع  
ابن أبي عبيد بن ربيعة بن نصر بن سعد بن نبهان<sup>(٣)</sup>

واخبرنا أبو محمد السكري عن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد عن هشام بن محمد  
الكلبي<sup>(٤)</sup> في نسب بني تميم: سدوس بن دارم في من عدّ من دارم. وأما سلول، فقال ابن  
حبيب في نسب قيس سلول بن مرة بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن<sup>(٥)</sup> [وفيهم  
يقول الشاعر:

وإنا أناسٌ ما نرى القتلَ سبّةً إذا ما رأتهُ عامرٌ وسلول<sup>(٦)</sup>  
يريد عامر بن صعصعة. (وسلول بن مرة بن صعصعة)<sup>(٧)</sup> [٨].

قال: وفي قضاة سلول<sup>(٩)</sup> بنت ريان بن امرئ القيس بن ثعلبة بن مالك<sup>(١٠)</sup> ابن  
كنانة بن القين بن جسر. وفي خزاعة سلول بن كعب بن عمرو بن ربيعة بن حارثة<sup>(١١)</sup>

قال المفسر: قد صح بما ذكره السيرافي أن قول سيويه<sup>(١٢)</sup> صحيح وإن ما قاله أبو  
العباس صحيح.

وقد انشد ثعلب لامرئ القيس:

إذا كنتَ مفتخراً ففأخِرْ بيتٌ مثل بيت بني سلوسا  
ببيت تبصر الرؤساء فيه قياما لا تنزع أو جلوسا<sup>(١٣)</sup>

(١) ينظر ابن حبيب ص ٤.

(٢) سقطت في ل.

(٣) ينظر ابن حبيب ص ٤.

(٤) هو ابن المثلث هشام بن محمد بن السائب الكلبي النساب الكوفي. كان من أعلم الناس بعلم الانساب، وله كتاب  
«الجمهرة في النسب» وهو من عماسن الكتب في هذا الفن، وله تصانيف كثيرة، منها: كتاب حنف عبدالمطلب وخزاعة، وكتاب  
حلف الفضول وكتاب بيرويات قريش، توفي سنة ٢٠٤ (وفيات الاعيان ١٣٧٥-١٣٣).

(٥) لم يذكر ابن حبيب (مرة). ينظر مختلف النبائل ص ١٢.

(٦) من الطويل، وهو للمسعودي بن عديا، شاعر جاهلي (تنظر ترجمته في الاغانى (بولاق) ٩٨/٩٩-٩٩، ومقدمة ديوانه ص  
٦٧-٧٣، ورواية البيت فيه:

وانا لقوم لا نرى القتل سبة

(٧) سقطت في ل.

(٨) سقطت في و.

(٩) كذا في و، د. وفي ن. وقال في قضاة سنول.

(١٠) في ن، د: ملك.

(١١) في و: جاوية. والتصحيح من ن، د. وابن حبيب ص ١٢.

(١٢) كذا في و، ن. وفي د: ان ما قاله سيويه. ....

(١٣) كذا في و، د. والديوان ص ٣٤٤. وفي ل:

بيت تبصر لروحاء فيه

والبيتان من التوافير



## مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب : وما غلب عليه ان يكون اسم الحي «معد» و «قريش» و «ثقيف» وكل شيء لا يجوز ان يقال<sup>(١)</sup> فيه : «من بني فلان» ولا «بنو فلان»<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر : الغالب على هذه الاسماء ان يقصد بها الى الحي فتصرف وربما قصد بها القبيلة<sup>(٣)</sup> فلم تصرف . قال عدي بن الرقاع<sup>(٤)</sup> :

غلبَ المساميحَ الوليدُ سماحةً وكفى قريشَ العضلاتِ وسادها<sup>(٥)</sup>

وقال آخر في الصرف :

سمينُ قريشٍ مانعٌ منك<sup>(٦)</sup> لحمه وغثُ قريشٍ حيثُ كان سمينُ<sup>(٧)</sup>

وقال آخر في ترك صرف معد :

علم القبائلُ من معدٍ وغيرها أن الجوادَ محمدُ بنُ عطارِد<sup>(٨)</sup>

وقال آخر فصرف :

فاطولُ بايرٍ من معدٍ ونزوة  
نزلت بايادٍ خلفَ دارٍ مُرادٍ<sup>(٩)</sup>

(١) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٢٣١ : ان تقول .

(٢) ينظر الجمل ص ٢٣١ .

(٣) كذا في و ، د . وفي ل : الى القبيلة .

(٤) هو عدي بن زيد بن مالك بن عثمان بن الرقاع ، شاعر اسلامي . (تنظر ترجمته في السبط ص ٣٠٩) .

(٥) من الكامل ، استشهد به سيوريه ٢٦٢ على ترك صرف قريش حملا على معنى القبيلة . واستشهد به المبرد على الامر نفسه في المنتضب ٣٦٧٣ . والبيت في مدح الوليد بن عبد الملك . والمساميح جمع مسامح وهو الكثير السماحة .

(٦) في و : عنك . والتصحيح من ل ، د ، والكامل للمبرد ١١١٧/٣ .

(٧) من الطويل ، وهو في الكامل غير منسوب ، والشاهد في صرف قريش حملا على معنى الحي .

(٨) في و : عطاء . والتصحيح من ل ، د ، والكتاب ٢٧/٢ . والشاهد في ترك صرف معد حملا على معنى القبيلة .

والبيت من الكامل .

(٩) كذا في ل ، د ، والكامل للمبرد ٤٠٨/٢ . وفي و :

باطول	بجد	من	معد	وشروة
بذت	باياد	خلف	دار	مراد

والبيت من الطويل ، وهو من نصيدة ليحيى بن نوفل يهجو بها العريان ابن الهيثم بن الاسود النخعي .

وقال امرؤ القيس:

ولقد بعثت العنس<sup>(١)</sup> ثم زجرتها  
وهنا وقلت عليك خير مَعْدُ<sup>(٢)</sup>

وقال آخر في صرف ثقيف:

وما لثقيف حين تذكر أول وما لثقيف حين تذكر آخر<sup>(٣)</sup> (٤)

وقال آخر في منع الصرف:

فإن رضيعت ثقيف فذاك أخرى  
وان مَخِطَتْ ثقيف فما أبالي<sup>(٥)</sup>

وأما قول أبي القاسم<sup>(٦)</sup>: [انه لا يقال: ينو قریش ولا بنو معد ولا بنو ثقيف]، (٧) فمعه متفق عليه ومنه يختلف فيه.

فأما «قریش» فلا يجوز فيها ذلك، لان قریشا [ليس أبا لهم<sup>(٨)</sup>] يتمون اليه، انما ابوهم النضر بن كنانة ومن لم يكن من ولده فليس بقرشي<sup>(٩)</sup>. وانما قریش<sup>(١٠)</sup> لقب لهم، واختلف فيه، فقليل: لقبوا بذلك، لانهم كانوا تجارا لهم رحلتان رحلة في الشتاء الى الطائف ورحلة في الصيف الى الشام، فاشتق لهم اسم من «قرش يقرش» [اذا جمع]<sup>(١١)</sup>

(١) في و: العنس. والتصحيح من ل. د.، والديوان ص ٢٠٧.

(٢) من الكامل. والشاهد في صرف معد حملا على معنى الحمي. والعنس الناقة الشديدة، وقوله «وهنا» يعني بعد هذه من

الليل.

(٣) كلا في النسخ المخطوطة. وفي الكامل ١٠٠٧٣:

وما لكليب في المكارم أول وما لكليب حين تذكر آخر

وقد نسه المرد فيه الى الفرزدق. والذي في ديوانه ٣١٦١ هو:

لما لكليب في المكارم أول ولا لكليب في المكارم آخر

(٤) سقطت في ل.

(٥) من الوافر، لم اقف على نائله.

(٦) في و: وأما قول امرؤ القيس. والتصحيح من ل. د.

(٧) سقطت في و. وينظر الكتاب ٢٦٢.

(٨) سقطت في د.

(٩) بنظر اللسان مادة (قرش).

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في و. وينظر اللسان مادة (قرش).

وقيل : بل كان لهم دليل يدل بهم اذا سافروا يسمى «قريشا» فغلب عليهم اسمه .  
وقيل : «قريش» مأخوذة من «القرش» [والتقارش] <sup>(١)</sup> وهو صوت السلاح اذا قرع بعضها بعضا، سموا بذلك لحرب كانت بينهم، وقيل : «قريش» دابة من دواب البحر تخافها دواب البحر كلها <sup>(٢)</sup>، فسميت «قريش» بها، لانها اشرف العرب، وانشدوا في مصداق ذلك .

وقريش هي التي تسكن البحر ر بها سُميت قريش قريشا <sup>(٣)</sup>  
تاكل الفئ والسمين ولا تترك فيه <sup>(٤)</sup> لذي جناحين ريشا <sup>(٥)</sup>

وقال ابو العباس محمد بن يزيد : قد <sup>(٦)</sup> اختلف الناس في هذه التسمية لاي معنى وقعت الا ان ثبت عندنا انها <sup>(٧)</sup> انما وقعت لقصي بن كلاب، ولذلك قال اللهي <sup>(٨)</sup> :

وينا سُميت قريش قريشا <sup>(٩)</sup> .....

أزاد ان قريشا جمعهم ، وفي هذا يقول بعض الشعراء :

ابوكم قصي كان يُدعى جُمعا

به جمع الله القبائل من قهر <sup>(١٠)</sup>

يقال : تقرش القوم (اذا تجمعوا) <sup>(١١)</sup> . ومن القاب القبائل اني لا يقال فيها <sup>(١٢)</sup> : «بنو فلان»

(١) سقطت في و. قال ابن منظور: والقريشة: صوت نحو صوت الجوز والشن اذا حركتها. واقرشت الرماح وتقرشت وتقارشت: تطاعتوا بها فصك بعضها بعضا ووقع بعضها على بعض فسمعت لها صوتا (اللسان مادة قرش).

(٢) سقطت في ل. د. وينظر اللسان مادة (قرش).

(٣) من الخفيف، وقد استشهد المبرد بالشرط الثاني منه . المقتضب ٣٦٧٣ ونسبه الى اللهي . وقد ذكر البندادي البيت بتمامه في الخزائن ٩٨٨ ونسبه الى المشيخ بن عمرو الحميري هو في اللسان مادة (قرش) غير منسوب .

(٤) كذا في و. وفي شواهد الكشاف ص ١٠٥ : ولا تترك يوما . . . . . وهما فيه منسوبان الى تبع .

(٥) سقط هذا البيت في ل. د.

(٦) سقطت في ل. د. وهي موجودة في و، والمقتضب ٣٦٧٣ .

(٧) سقطت في ل.

(٨) في و: المهلي . والتصحيح من ل. د، والمقتضب ٣٦١٣ .

(٩) ينظر المقتضب ٣٦٧٣ و ٣٦٢ .

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الخزائن ٩٨٨ :

ابونا قصي .....

وقد نسب البندادي فيها الى الفضل بن العباس بن عتبة بن ابي قنب . والبيت من الطويل .

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ل.



«محابر» وهو لقب لـ «مراد»<sup>(١)</sup> لقبوا بذلك، لأنهم كانوا يأكلون «الحبابر» وهو<sup>(٢)</sup> ضرب من الطير. وقيل: «اليحبور» ذكر «الحباري»، وقيل: هي «الحباري» بعينها قال الشاعر:

وَقَدْ أَمِنْتَنِي بِمَعْدِ ذَاكَ بِحَابِرٍ  
بِمَا<sup>(٣)</sup> كُنْتُ أَغْشَى الْمُنْدِيَّاتِ<sup>(٤)</sup> بِحَابِرًا<sup>(٥)</sup>

ومن القاب القبائل<sup>(٦)</sup> أيضا «سخينة» وهو لقب لقريش. قال حسان بن ثابت:

زَعَمْتُ سَخِينَةً إِنْ سَتَغَلَبَ رِيْهَا وَلِيَنْغَلِبَنَّ مَغَالِبُ الْغَلَابِ<sup>(٧)</sup>

ومنها<sup>(٨)</sup> «فشيثة»، وهو لقب لبني<sup>(٩)</sup> العنبر بن عمرو بن تميم مشتق من قولهم: فشئت الزرق، اذا حللت وكأه فخرج ما فيه من الريح، أريد بذلك خبثهم وجورهم<sup>(١٠)</sup>. قال الشاعر:

ذَهَبَتْ فَشِيْثَةٌ بِالْأَبَاعِرِ حَوْلَنَا سَرَقًا فَصَبَّ عَلَى فَشِيْثَةِ أَبْحُرٍ<sup>(١١)</sup>

وأما «معد» فالصحيح انه ليس بلقب للحي وإنما هو اسم أبيهم وهو معد بن عدنان

---

(١) قال ابن منظور: ومحابر: أبو مراد ثم سببت القبيلة بمحابر (اللسان «حبر»).

(٢) في ل، د: وهي.

(٣) في و: كما. والتصحيح من ل، د، واللسان (حبر).

(٤) في و: المندملات. والتصحيح من ل، د، واللسان (حبر).

(٥) من الطويل وهو غير منسوب في اللسان في مادة (حبر).

(٦) سقطت في ل.

(٧) من الكامل. لم أجده في ديوان حسان بن ثابت (طبعة صادر ١٩٦١). وقد نسب ابن منظور في اللسان (سخن) الى كعب

بن مالك، وقال قبله: وسخينة لقب قريش لأنها كانت تغلب بأكل السخينة، وهو في ديوانه ص ١٨٢ برواية:

جاءت سَخِينَةٌ كِي تَغَالِبُ رِيْهَا فَلِيَنْغَلِبَنَّ مَغَالِبُ الْغَلَابِ

وقد أشار عتقى الديوان في الصفحة نفسها الى اختلاف الروايات في هذا البيت وذكر فيها رواية موافقة لرواية ابن السيد. ينظر تجريح البيت في الصفحة ٢٩٨ من الديوان. وكعب هذا هو كعب بن مالك الأنصاري شاعر إسلامي. تنظر ترجمته في مقدمة ديوانه بتحقيق الدكتور سامي مكّي العاني، بغداد ١٩٦٦. مطبعة المعارف.

(٨) في و: ومنه.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) في ل، د: جبنهم وخورهم.

(١١) كذا في ل، د، واللسان (فشش)، وهو فيه غير منسوب. وفي و:

ذَهَبَتْ فَشِيْثَةٌ وَالْأَبَاعِرُ حَوْلَنَا شَرِيْقًا فَصَبَّ عَلَى فَشِيْثَةِ أَبْحُرِ

قال ابن منظور في اللسان في مادة (فشش) قبل البيت: وفشيثة بشرخي من العرب، قال ابن الأعرابي هو لقب لبني تميم. والبيت من الكامل.

ابن أدد<sup>(١)</sup>، فجائز ان يقال: «بنو معد»، ويدل على [صححة]<sup>(٢)</sup> ذلك قول الشاعر:  
 عمرث دارنا تيامة في الدهر بر وفيها بنو معد حلولا<sup>(٣)</sup>  
 وأما «ثقيف»، فقليل: انه لقب للحي والقبيلة، وقيل: انه<sup>(٤)</sup> لقب لابيهم يسمى  
 قسي<sup>(٥)</sup> بن منبه بن بكر بن هوزان بن منصور بن عكرمة بن خصفة<sup>(٦)</sup> بن قيس عيلان بن  
 مضر. وروى عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال: ثقيف والنخع اخوان من اياد<sup>(٧)</sup>،  
 وقال: ثقيف هو قسي<sup>(٨)</sup> بن منبه بن الليث<sup>(٩)</sup> بن اقصى بن دهمي<sup>(١٠)</sup> بن اياد، والنخع بن  
 عمرو بن الطمthan<sup>(١١)</sup> بن عوذ<sup>(١٢)</sup> مائة [بن يقدم]<sup>(١٣)</sup> بن اقصى. قال ابن عباس: فخرجنا  
 ومعها عترة لها يشربان لبنها فعرض لهما مصلق للملك اليمى فاراد اخذها فقلالا له: انما نعيش  
 بدرها، فأبى ان يدعها فرماه احدهما بسهم، فقتله، ثم قال لصاحبه: لا تحملني واياك  
 ارض: قال: فاما النخع فمضى الى بيثة<sup>(١٤)</sup> فأقام بها. ورأى قسي<sup>(١٥)</sup> موضعا قريبا من  
 الطائف<sup>(١٦)</sup> فنزل به، فرأى جارية لعامر بن الضرب العدواني ترعى غنما له<sup>(١٧)</sup>، فطمع فيها،  
 وقال<sup>(١٨)</sup> في نفسه: أقتل الجارية وأخذ الغنم، فانكرت الجارية منظره وقالت<sup>(١٩)</sup>: اني اراك  
 خائفا<sup>(٢٠)</sup> تريد قتلي وان فعلت ذلك قتلت، فدلته على مولاها، فأثاه، فاستجار به، فأجاره،

(١) قال ابن منظور في اللسان (عدد): ومعد: ابو العرب، وهو معد بن عدنان.

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) من الخفيف. لم اتف على قائله.

(٤) في ل، د: هو.

(٥) في و: قيس. والتصحيح من ل، د، والمقتضب ٣٦٧٣، وجمهرة انساب العرب ص ٤٨٢، واللسان (ثقف)، والكامل

للمبرد ٤٠٩٢.

(٦) كذا في جمهرة انساب العرب ص ٤٨٢. وفي و: حفص وفي ل، د: حفصة.

(٧) في الكامل للمبرد ٤٠٩٢: ويقال ان النخع وثقيفا اخوان من اياد.

(٨) في و: قيس. والتصحيح من ل، د، والعبارة فيها هكذا: قال ثقيف هو قسي.

(٩) في ل، د: البيت.

(١٠) كذا في و، د. وفي ل: دهمي. ينظر الجمهرة ص ٣٢٨ وابن حبيب ص ١٤.

(١١) في و: الطيبان.

(١٢) في و: عبد.

(١٣) الزيادة من ل، د.

(١٤) موضع. ينظر اللسان (بوش).

(١٥) في و: قيس. والتصحيح من ل، د.

(١٦) في و: الطريق. والتصحيح من ل، د، يدل على صحة ما فيها الكلام الاتي بعد.

(١٧) في و: لها. والتصحيح من ل، د.

(١٨) في و: فقال.

(١٩) في و: فقالت.

(٢٠) في ل، د: جائعا.

وزوجه بنته<sup>(١)</sup> فاقام بالطائف فقيل : لله دره ما اتقفه حين ثقفه عامر وأجاره<sup>(٢)</sup>، ولقب ثقيفا لذلك، فيصح على ما قال ابن عباس ان يقال<sup>(٣)</sup> : «بنو ثقيف» .

#### مسألة

وانشد ابو القاسم [في هذا الباب]<sup>(٤)</sup> للاخطل :

منهن ايام صدق قد عرفت بها  
ايام واسط والايام من هجرا<sup>(٥)</sup>

قال المفسر: هذا<sup>(٦)</sup> خطأ من وجهين :

احدهما : انه رواه : «عرفت بها»<sup>(٧)</sup> بضم التاء، وانما هو «عرفت» بفتحها<sup>(٨)</sup> .

والثاني : انه اسنده<sup>(٩)</sup> الى الاخطل وانما هو للفرزدق في شعر رثى به عمر بن عبيد الله بن معمر<sup>(١٠)</sup>، وسنذكره في شرح الابيات [ان شاء الله تعالى]<sup>(١١)</sup> .

#### مسألة

قال ابو القاسم في [آخر]<sup>(١٢)</sup> هذا الباب : وتقول في اسماء السور: هذه هود، وهذه يونس، تريد سورة هود وسورة يونس<sup>(١٣)</sup> .

(١) في ل: بتها.

(٢) كذا في و. وفي ل، د: حين ثقف عامر فاجاره.

(٣) سقطت في ل.

(٤) الزيادة في ل، د. وينظر الجمل ص ٢٣١.

(٥) من البسط. لم اجده في شرح ديوان الاخطل الذي صنه ايليا سليم الحاوي. وقد نسه سيويه في ٢٣/٢ الى الفرزدق،

وهو في ديوانه ٢٣٥/١ هكذا:

منهن ايام صدق قد بليت بها

والشاهد في ترك صرف هجر على ارادة البقعة والبلدة.

(٦) كذا في و، ل. وفي د: في هذا.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) في ل: بفتح التاء.

(٩) في ل، د: نسه.

(١٠) ينظر ديوان الفرزدق ٢٣٥/١.

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) الزيادة من ل، د.

(١٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٣٢: وتقول في اسماء السور هذه هود وهذه يونس فتصرف هودا وان جعلت

هودا اسم سورة لم تصيرنه لانك سميت مؤنثا بمدكر فافهم ذلك.



قال المفسر: ذكر «يونس» في هذا الموضع لا وجه له، لانه لا ينصرف في المعرفة سواء  
سميت به السورة او كان اسما للنبي عليه السلام، لانك ان عنت [به]<sup>(١)</sup> النبي فقيه  
علتان: التعريف والعجمة، وان عنت<sup>(٢)</sup> به السورة فقيه ثلاث علل: التعريف والعجمة  
والثانيث.

---

(١) سقطت في و.

(٢) في ل، د: سميت.

## باب الاستثناء

قال أبو القاسم في هذا الباب <sup>(١)</sup>: وقد تكون «غير» نعتا فتبوع ما قبلها وذلك إذا لم تجز «إلا» في موضعها <sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: هذا كلام يوهم [من سمعه] <sup>(٣)</sup> إن الاستثناء أملك بـ «غير» من الصفة وأن الصفة ليست لها أصلا <sup>(٤)</sup>، والأمر بعكس ذلك، لأن الصفة أملك بها، لأنها ضد «مثل»، وإنما استعملت في مواضع من الاستثناء لمضارعتها «إلا» وذلك أن ما بعدها يخالف ما <sup>(٥)</sup> قبلها كمخالفة ما بعد «إلا» (لما قبلها، ثم يفارقها معنى الاستثناء إذا لم تصح <sup>(٦)</sup> في موضعها «إلا»، ومعنى الصفة لا يفارقها) <sup>(٧)</sup> كقولك: مررت برجل غيرك <sup>(٨)</sup>.

---

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في و: وفي ل، د، والجمل ص ٢٣٦: إذا لم يجز في موضعها «إلا».

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) في ل، د: ليست أصلا لها.

(٥) كذا في و، ل. وفي د: لا.

(٦) في د: يصلح.

(٧) سقطت في ل.

(٨) ينظر الكتاب ٣٧٢/١ و ٣٧٤ و ٣٧٥.

## باب النفي بـ «لا»

قال أبو القاسم في هذا الباب: [واذا قلت: <sup>(١)</sup> لا رجل عندك ولا غلام، ولا مال لك عندي. ولا ثوب <sup>(٢)</sup>، فإن شئت جعلت «لا» الثانية مثل <sup>(٣)</sup> الأولى فنصبت بها بغير تنوين، وإن شئت جعلتها عاطفة فنصبت ونونت <sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: لا يجوز أن تكون «لا» في هذا الموضع عاطفة وإنما هي مؤكدة للنفي كالتي في قوله تعالى: «ما أشركنا ولا آباؤنا» <sup>(٥)</sup> وإنما امتنع العطف بها هنا لعلتين: إحداهما: أنك تجمع <sup>(٦)</sup> بين حر في عطف <sup>(٧)</sup>.

والثانية <sup>(٨)</sup>: أن «لا» لا يعطف بها إلا في الإيجاب <sup>(٩)</sup>. ألا ترى أنك لو قلت: ما قام زيد لا عمرو، لم يجوز.

---

(١) سقطت في و.

(٢) كذا في و. وفي ل: لا رجل عندك ولا مال عندك ولا ثوب. وفي د: لا رجل عندك ولا مال ولا غلام عندك ولا ثوب. وفي الجمل من ٢٤٢ و ٢٤٣: لا رجل عندك ولا غلام ولا مال عندك ولا ثوب.

(٣) في و: هي. والتصحيح من ل. د. والجمل من ٢٤٣

(٤) ينظر الجمل من ٢٤٢، ٢٤٣.

(٥) سورة الانعام، الآية ١٤٨.

(٦) في و: أنك لا تجمع. والتصحيح من ل. د.

(٧) كذا في و، ل. وفي د: أنك تجمع حقيقاً عطف.

(٨) كذا في و، ل. وفي د: الثاني.

(٩) في ل، د: إلا بعد الإيجاب.



## باب الاغراء .

وقع في بعض<sup>(١)</sup> نسخ هذا الكتاب : ولا يجوز ان يغري بغائب<sup>(٢)</sup> . وذلك غلط من واضع الكتاب أو من الناقل ، لان الغائب يغري به الحاضر ، ألا ترى انك اذا قلت . عليك زيدا ، جاز أن يكون «زيد»<sup>(٣)</sup> حاضرا أو غائبا ، وإنما الممتع أن تغري الغائب بغيره ، كقولك : عليه زيدا ، ودونه الثوب<sup>(٤)</sup> .

---

(١) سقطت في ل .

(٢) ينظر الجمل ص ٢٤٧ ، وفيه : ولا يجوز أن يغري بغائب لا يقال : دونه زيدا ولا عليه عمرا .

(٣) سقطت في ل .

(٤) في و : عمرا .

## باب معرفة المعرب والمبني

انشد أبو القاسم في هذا الباب بيت<sup>(١)</sup> النابغة الجعدي<sup>(٢)</sup>:

ويَضْهَلُ في مَثَلِ جَوْفِ الطَّوَى صَهِيلاً يَبِينُ لِلْمُعَرَّبِ<sup>(٣)</sup>  
ثم فسره فقال: [يقول]:<sup>(٤)</sup> اذا سمع صوته من له خيل عتاق<sup>(٥)</sup> عراب علم أنه  
عتيق<sup>(٦)</sup>.

قال المفسر: هذا كلام صدر عنه من غير تأمل، وإنما كان الوجه أن يقول: اذا سمع  
صوته من له معرفة بالخيل العراب علم انه عتيق. وأما قوله: «من له خيل عراب» فعبارة  
فاسدة، لان الرجل قد يكون له خيل عراب ولا يكون له معرفة بها<sup>(٧)</sup>.

---

(١) في ل، د: قول.

(٢) هو قيس بن عبد الله، وقيل عبد الله بن قيس، وقيل حبان بن قيس بن عبد الله كان يقول الشعر في الجاهلية ثم تركه ثم عاد اليه بعد أن أسلم (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢٠٨/١، والخزانة ٥١٧/١، ومقدمة ديوانه ص (ز) وما بعدها).

(٣) من المتغارب، ينظر ديوانه ص ٢٣، والكامل للمبرد ٧٥٩/٢. والطوى: البئر المطوية، والمعرب: العالم بالخيل العراب.

(٤) سقطت في و.

(٥) لم ترد هذه الكلمة في ل، د، والجمل ص ٢٦٢.

(٦) ينظر الجمل ص ٢٦٢.

(٧) في د: ولا يكون عارفاً بها. وفي ل: ولا عارفاً بها.

## باب الهجاء

قال أبو القاسم في هذا الباب : وأما قول الله تعالى<sup>(١)</sup> : «وقالوا آلهتنا<sup>(٢)</sup> خير<sup>(٣)</sup>» ففي أوله ثلاث ألفات، وكتبت في المصحف بألف واحدة وقد كتبها بعضهم بالفين فرقا بين الاستفهام والخبر<sup>(٤)</sup>. ومن كتبها<sup>(٥)</sup> بألف واحدة قال : النقط يأتي على ذلك<sup>(٦)</sup>.

قال المفسر : أما قوله : أن في أوله ثلاث ألفات<sup>(٧)</sup> وأنه كتب في المصحف بألف واحدة فصحيح لا اعتراض فيه ، لأن الأصل في أوله همزة وهي فاء الفعل<sup>(٨)</sup> فإذا جمع أدخلت «ألف الجمع» على «ألف الأصل» فقليل : «ألمة»<sup>(٩)</sup> بهمزتين كما تقول في جميع «أنا» «آنية» فتقلب «الهمزة» الثانية «ألفا» استقالا لاجتماع الهمزتين<sup>(١٠)</sup>، ثم تدخل «ألف الاستفهام» التي يراد بها التقرير<sup>(١١)</sup> على «همزة الجمع» فتجتمع همزتان أيضا. فمنهم من يحقق الهمزتين، ومنهم من يسهل الثانية ويجمع في اللفظ<sup>(١٢)</sup> ثلاث ألفات. وكان يجب أن نكتبه<sup>(١٣)</sup> بالفين فرقا بين الاستفهام والخبر غير أن كتاب المصاحف اتفقوا على أن كتبوها بألف واحدة استقالا لاجتماع الالفات. واختلفوا في الألف الباقية المصورة في المصحف. فذهب قوم إلى أنها «ألف الاستفهام» لأنها دخلت لمعنى، فلا يسوغ حذفها، وهو مذهب الفراء وأبي العباس ثعلب وأبي الحسن بن كيسان. وذهب قوم إلى أن الباقية هي «ألف الجمع»، وهو مذهب

(١) كذا في و. وفي ل، د: فأما قول الله عز وجل. وفي الجمل من ٢٧٥: جلى وعز.

(٢) كذا في الجمل من ٢٧٥. وفي النسخ المخطوطة: آلهتنا.

(٣) سورة الزخرف، الآية ٥٨.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٢٧٥: وبعضهم يكتبها بالألفين فرقا بين الاستفهام والخبر.

(٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل من ٢٧٥: ومن كتب.

(٦) كذا في ل، د، والجمل من ٢٧٥. وفي و: فإن النقط يدل على ذلك.

(٧) في ل، د: أما قوله أن في قوله عز وجل «وقالوا آلهتنا» ثلاث ألفات.

(٨) كذا في و. وفي ل، د: لأن الألف (في ل) الهاء (في د) في أوله ألف مهمزة وهي فاء الفعل.

(٩) سقطت في و. وفي ل: فتقول ألمة بهمزتين.

(١٠) في ل، د: همزتين.

(١١) في ل، د: الذي يراد به التقرير.

(١٢) في ل، د: ويجمع في الخط.

(١٣) في ل، د: فكان يجب أن يكتب.



الكسائي؛ وليست «ألف الاستفهام» لأنها زائدة ليست كالأصلية ولا كالف الجمع التي هي من صيغة الكلمة. وذهب قوم إلى أنها الأصلية.

وأما قول أبي القاسم: إن في «آلهة» نقطتين، نقطة في قفا الألف تدل على الاستفهام، ونقطة بين الألف واللام في جبهة الألف<sup>(١)</sup> فكلام لا يتحصل ولا يتخيل في بال ولا يتمثل، وهو مخالف للمذهب من أثبت ألفين، ولمذهب من اقتصر على واحدة، لأن المحصول من كلامه أنها ألف بين نقطتين وذلك شيء لا يمكن. ولولا تطويل الكتاب بما لا فائدة فيه لذكرت كيف يجب أن تكون صورتها في الخط على المذاهب المذكورة، ولكن الخطأ<sup>(٢)</sup> فيه<sup>(٣)</sup> أوضح من أن يحتاج فيه إلى هذا، وأن كان أبو القاسم قد ذهب إلى أن «الألف» المصورة الباقية هي<sup>(٤)</sup> «ألف الجمع» وأن قبلها نقطة تدل على الاستفهام، وعينها نقطة تدل على التي هي بقاء الفعل<sup>(٥)</sup>.

والظاهر من كلامه أنه أراد هذا، وذلك<sup>(٦)</sup> خطأ، لأن «الألف الساكنة» لا تنقط، ولو كان أحد من القراء قد أدخل بين «ألف الاستفهام» و«ألف الجمع» «ألف فصل» كما يدخل بين الهمزتين المحققتين في نحو قول ذي الرمة:

أيا ظبية الوغساء بين جلاجل  
وبين النقا آنت أم أم سالم<sup>(٨)</sup>

لكان لأبي القاسم في ذلك<sup>(٩)</sup> متعلق، ولكن الذين أدخلوا ألف الفصل بين الهمزتين

(١) ينظر الجمل ص ٢٧٥.

(٢) في و، ل: الخط. والتصحيح من د.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: فيها.

(٤) سقطت في د.

(٥) كذا في ل، د. وفي و: وتسميتها نقطة بدل على أنها التي هي بقاء الفعل، أقول: يقصد المؤلف بقاء الفعل فاء الكلمة.

(٦) في ل، د: فذلك.

(٧) في ل، د: همزة.

(٨) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٦٢٢، والكتاب ١٦٨/٢، والمقتضب ١٦٣/١، والرواية فيها.

فيا ظبية الوغساء .. .. .  
والشاهد فيه ادخال الألف بين الهمزتين من قوله: «آنت» كراهية لاجتماعهما كما أدخلت بين التونات في قولهم: «اضربنان» كراهية لاجتماعهما. والوغساء رملة لينة؛ وجلاجل موضع بعينه، والنقا الكثيب من الرمل.  
(٩) في ل، د: بللك.

في نحو<sup>(١)</sup>: «أَنْذَرْتُهُمْ» لم يدخلوها في «الْهَتَبِ»<sup>(٢)</sup> كراهية من اجتماع<sup>(٣)</sup> أربع الفات. وقد حملني طلب العذر لأبي القاسم في هذا والبحث عن شيء يمكن أن يوجه إليه كلامه على أن<sup>(٤)</sup> توهمت أنه انما تكلم على قوله تعالى: «إِلَهُ مَعَ اللَّهِ»<sup>(٥)</sup> في قراءة من قرأ بتحقيق الهمزتين<sup>(٦)</sup> وادخل بينهما ألف الفصل<sup>(٧)</sup> فافسد على ما توهمته [قوله: ]<sup>(٨)</sup> ان النقطة الثانية في جبهة الألف.

---

(١) سقطت في ل.

(٢) سقطت في و.

(٣) في ل، د، : لاجتماع.

(٤) في و: اني.

(٥) سورة النمل، الآية ٦٠.

(٦) في ل، د: من حقق الهمزتين.

(٧) في و: الوصل. والتصحيح من ل، د.

(٨) سقطت في و.

## باب المقصور و الممدود .

قسم ابو القاسم المقصور والممدود قسمين : [قسم يدرك قياساً] <sup>(١)</sup> وقسم يدرك سماعاً. ولا قياس له ، ثم ذكر المقيس من المقصور والممدود ، فلما فرغ <sup>(٢)</sup> منه قال : وما يدرك من المقصور والممدود سماعاً مما كثر ترداده في المخاطبات والمكاتبات <sup>(٣)</sup> ، ثم ذكر في الذي قال انه مسموع ولا قياس له الفاظاً كثيرة مما له قياس ، فذكر فيه «التوى» الهلاك <sup>(٤)</sup> ، وهذا من المقيس ، لانه يقال : توي يتوى ، توى ، وذكر فيه : «الجوى والطوى» <sup>(٥)</sup> ، وهما مقيسان ، لانه يقال : جوي يجوى جوى ، وطوي يطوى طوى ، وقد ذكره في المقيس ايضاً ، وذكر «الدمى» وهو من المقيس ، لانه يقال : دمية ودمى ، كما يقال : عروة وعرى ، وذكر «الجلأ» وهو انحسار <sup>(٦)</sup> الشعر عن مقدم الرأس وهو من المقيس ، لانه يقال : جلى يجلى جلاً فهو اجل وامرأة تجلوى <sup>(٧)</sup> ، وذكر فيها «النوى» جمع نواة ، وهو مثل «حصى» جمع حصاة ، وذكر فيه «الغوى» : بشم القصيل ، وهو مقيس يقال فيه غوى يغوى غوى <sup>(٨)</sup> ، وذكر «اللوى» في البطن و «الغبا» الجهل ، وهما من المقيس ، يقال : لوى يلوى لوى <sup>(٩)</sup> ، وغبي يغبي غباً وغباوة <sup>(١٠)</sup> ، وذكر «الكسى» جمع «كسوة» وهو مثل «عروة» و «عرى» ، وذكر «الرقي» جمع

(١) سقطت في و. ينظر الجمل ص ٢٨٠ .

(٢) كذا في و، ل. وفي د: منهم.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٨٢ : مما يكثر ترداده في الكتب والمخاطبة

(٤) في اللسان في مادة (توا) : والتوى ، مقصور : الهلاك. وفي الصحاح : هلاك المال.

(٥) قال الزجاني في كتاب الجمل ص ٢٨٣ : والجوى : فساد الجوف ، والطوى : الخمص . وفي اللسان في مادة (جوا) : والجوى ، مقصور : كل داء يأخذ في الباطن لا يستمر معه الطعام. وفي مادة (طوى) : والطوى : الجوع ، والعطيان : الجائع. وقد طوى بطوى بالكسر طوى وطوى ، عن سيويه : خمص من الجوع.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٨٣ : انحسار.

(٧) قال ابن منظور في اللسان (جلا) : والجلأ بالقصر : انحسار مقدم الشعر ، كتابته بالالف مثل الجله ، وقيل هو دون

الصلح . وقد جلي جلاً وهو اجل.

(٨) وغوى القصيل والسخلة يغوى غوى فهو غوى : بشم من تلبن وفسد جوفه . اللسان مادة (غوى).

(٩) واللوى : وجع في المعدة ، وقيل : وجع في الجوف ، نوي بالكسر يثوي يثوى مقصور فهو لوى . اللسان مادة (لوى).

(١٠) غبي الشيء وغبي عنه غباً وغبوة : لم ينظن له . اللسان مادة (غبا).



«رقية»، وذكر «الفجى»: الفحج<sup>(١)</sup> وهو مقيس يقال فيه: فجى يفجى فجى<sup>(٢)</sup>، وذكر «القنا» احد يداب في الاتف وهو مقيس يقال منه: قنى يقنى قنا، ورجل اقنى وامرأة قنواء<sup>(٣)</sup>. قال سلامة بن جندل:

ليس بساقنى ولا أسفى ولا سنبل .....<sup>(٤)</sup>

وذكر «الضوى»: الهزال، و «القوى»: جمع «قوة»، و «القذى»: قذى العين، و «القطا»: جمع «قطاة»، و «الفلا»: جمع «فلاة» و «الكرى» من النوم، و «كلى» جمع «كلية»، و «اللى» جمع «لثة»، و «منى» جمع «منية»، و «الندى» من قولهم: ارض ندية، وهذا كله من المقصور المقيس<sup>(٥)</sup>.

---

(١) في و : المنجم . والتصحيح من لـ د، والجمل ص ٢٨٣ .

(٢) الفجاء: ثبأ عندما بين للفخلفين . وهو من الاتساق ثبأ عندما بين ركبته . معجى تجرى فهو أفجى والاشق فجبوا . وقيل : الفجاء والفحج واحد . اللسان مادة (فجاء) .

(٣) القنا في الاتف : طوله ودقة ارنه مع حذب في وسطه . يقال رجل اقنى وامرأة قنواء . والتعل : عنى يقنى قنا . اللسان مادة (قنا) .

(٤) هذا صدر بيت عجره :

يسسفى نواء قسفى السكسر مريبوب .....

ينظر ديوانه ص ١٠٠ ، واللسان مادة (قنا) . والاسفى : الخفيف شعر الناصبة والذنب وهو السفا ، وسفى : مهزوب ، ويقال : السفل سوء الغذاء واضطراب الخلق . والففى : الذي يحفى اللين ويؤثر به دين «السكن» وهم أهل البيت . والقنوة : الخاصة . ومريبوب اى مصنع مريب .

(٥) ينظر الكتاب ١٦١/٢ . وابن عقيل ٤٣٧/٢ ، ولاشعبي ١٠٦/٤ .

## ما يؤنث من جسد الانس ولا يجوز تذكيره

كل ما ذكره ابو القاسم في هذا الباب مؤنث لا يجوز تذكيره على ما حكى الا «الكف» و «العجز» و «الكراع»<sup>(١)</sup> فان في هذه الاعضاء الثلاثة خلافا.

أما «العجز» فالاشهر فيها<sup>(٢)</sup> التأنيث، وحكى قوم فيها التذكير، ذكره<sup>(٣)</sup> ابو جعفر ابن النحاس، وذكر ابن قتيبة ان «الكراع» تذكروا وتؤنث، وذهب بعض النحويين الى ان «الكف» تذكروا وتؤنث، واحتج بقول الاعشى:

ارَى مِنْكُمْ<sup>(٤)</sup> أَسِفًا كَأَنَّمَا يَضُمُّ إِلَى كَشْحِيهِ كَفًّا مُخَضَّبًا<sup>(٥)</sup>

ورد ذلك اكثر النحويين. واختلفوا في تأويل بيت الاعشى، فمنهم من حمله على وجه الاضطراب<sup>(٦)</sup>، ومنهم من قال: ذكر على معنى «العضو»، ومنهم من جعل «مخضبا» صفة لرجل او حالا من «الهاء» في «كشحيه»، او من الضمير في «يضم». وقال بعضهم: انما الرواية: «يضم الى كشح بكفيه مثقبا»<sup>(٧)</sup>.

وزاد غير ابي القاسم في هذا الباب: الرحم، والكتف، والفرسن وهي من البعير بمنزلة القدم من الانسان<sup>(٨)</sup>، يقال: ان فرسه لصلبة. وفي الحديث ان النبي ﷺ أتى بكتف

(١) بنظر الجمل ص ٢٨٨.

(٢) في و، ل: فيه.

(٣) كذا في و. وفي ل: وذكر ذلك. وفي د: وكذلك.

(٤) كذا في ل، د. والديوان ص ١١٥ واللسان مادة (خضب). وفي و، واللسان مادة (كفف) والكمال للمبرد

٢٥/١: منهم.

(٥) من الطويل. والمعنى: ارى بينكم رجلا قد ذهب به الغضب واضناه الكمد، كأنما قد قطعت كفه.

(٦) يقول الفراء في كتابه المذكر والمؤنث (ص ١٧): وانما ذكره لضرورة الشعر ولانه وجده ليست فيه الهاء. والعرب

تعتري، على تذكير المؤنث. اذا لم تكن فيه الهاء.

(٧) بنظر اللسان مادة (كفف).

(٨) في ل: يضم كشحيه بالكف شفا. وفي د: يضم الى كشحيه بالكف منقبا. والتصحيح من الديوان طبعة كابر

ص ٨٩ اخامش.

(٩) الفرسن: بالثين للبعير: كالحافر للدابة، قال ابن سبيد: الفرسن طرف خف البعير انثى - حكاه سيويه في الثلاثي.

١: واجمع فرسن: اللسان مادة (فرس).

«مؤربة» فأكلها وصل<sup>(١)</sup>، ولم يتوضأ. والمؤربة: التامة التي لم ينقص منها شيء<sup>(٢)</sup>. قال الشاعر:

اني امرؤ بالزُمانِ مُعْتَرِفٌ . علمني كيف تُؤْكَلُ الكَيْفُ<sup>(٣)</sup>

ومنها: «الخنصر» و«البنصر». والاشهر في «الابهام» التانيث<sup>(٤)</sup> و«القلت»: الحفرة التي في اصل الابهام اذا رفعها الانسان، و«الاست» ولذلك كنوها «إم سويد»<sup>(٥)</sup> و«ام عزم» [و «ام عزم» و «أم عزم»]<sup>(٦)</sup>.

فأما «الفرج» و«الدبر» فمذكران، وذكر ابن الاعرابي انه يقال: دبرة الوادي بالهاء المؤخرة، وزعم بعضهم ان «الدبر» يؤنث<sup>(٧)</sup> واحتج بقول جرير يعير الفرزدق بضرطة ضرطها:

جلست الى ليلي لتخطي بوضليها<sup>(٨)</sup>  
فخائنك دبر لا يزال يُخُونُ  
فلو كنت ذا حزم شددت وكاءها  
كما شد خرتا للدلاص قيون<sup>(٩)</sup>

---

(١) كذا في و: واللسان (أرب). وفي ل، د: ثم صل.

(٢) ينظر اللسان، مادة (أرب).

(٣) من المنسرح، لم اقف على قائله.

(٤) يقول الفراء: والاصابع اثاث كلبين الا الابهام فان العرب على تانيثها الا بني اسد او بعضهم فانهم يقولون هذا ايهام والتانيث اجود وأحب الينا (المذكر والمؤنث ص ١٥-١٦).

(٥) في اللسان في مادة (سويد): والسويداء: الاست. وفي المادة نفسها وام سويد: هي الطيعة. وفي مادة (طيج): ويقال لام سويد: الطيعة والطبيج استحكام الحمالة.

(٦) الزيادة من ل، د: وفي اللسان في مادة (عزم): وام العزم وام عزمة وعزمة: الاست. اقول: ولم يذكر صاحب اللسان الكلمتين الاخيرتين.

(٧) في و: مذكر. والتصحيح من ل، د.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الاغانى ٣٦٣/٢١: بقرها.

(٩) كذا في الاغانى ٣٦٤/٢١. وفي و: كما شددت حرق الدلاص قيون.

وفي ل، د: كما شد حرياء الدلاص قيون. قال المحقق في الحاشية: «الخريت: الثقب والدلاص توصف بها الدروع وهي النساء اللينة. وفي مخطوط: كما سددت. . . . كما سد حرياء الدلاص»



وكان الفرزدق عند هربه من زياد قد نهض الى خفاجة<sup>(١)</sup> فجلس مع ليل الاخيلىة<sup>(٢)</sup> يحادثها، فأقبل: <sup>(٣)</sup>توبة بن الحمير<sup>(٤)</sup> فصرفت وجهها الى توبة، واقبلت عليه بحديثها، واعرضت عن الفرزدق، فشق ذلك عليه، وقال لتوبة: يا فتى هل لك في المصارعة، فقال له توبة: ما حاجتك الى هذا يا أبا فراس، فأبى الا ان يصارعه، فصارعه<sup>(٥)</sup> توبة، فصرط<sup>(٦)</sup> الفرزدق، وجلس وقد علاه الخجل، فقال له توبة ولىلى: هذا أمر لم يحضره غيرنا، فلا تشغل بالك [به]<sup>(٧)</sup> يا أبا فراس، فتحن نستره، فقال: هيهات، كأنى به قد اتصل بابن المراغة<sup>(٨)</sup>، فقال: وأنشد هذين البيتين، فاتصل الامر بجريز، فقال كما قال الفرزدق حرفا بحرف<sup>(٩)</sup>.

وقد نظم بعض النحويين هذا الباب في شعر على ما ذكره ابو القاسم. وزاد [فيه]<sup>(١٠)</sup>.  
ثلاثة الفاظ نذكرها<sup>(١١)</sup> فقال:

يا أيها<sup>(١٢)</sup> السائل عن كل جارحة  
في المرء تأنسها في التحير يعتمد  
العين والاذن والسنن التي علمت  
والعضد نيطت اليها اصبع ويد  
ثم الشمال ويمناها اذا بطشت  
بكفها والقنا<sup>(١٣)</sup> يوم الوغى قصد

- 
- (١) في و: عند هربة بن زياد قد نهض الى جماضة (ينظر الاغانى ٣٦١/٢١ - ٣٦٤ ثقافة).  
(٢) هي ليل بنت عبد الله بن الرحال، وقيل ابن الرحالة، وهي من النساء المتقدمات في الشعر من شعراء الاسلام (الاجاني ١٩٤/١١ ثقافة)، ومقدمة ديوانها.  
(٣) كذا في و، د. وفي ل: فقال.  
(٤) هو توبة بن الحمير بن حزن الخفاجي، شاعر اسلامي (السمط ١٢٠)، ومقدمة ديوانه.  
(٥) كذا في و، د. وفي ل: نصارعه.  
(٦) في ل، د: وضربت.  
(٧) سقطت في و.  
(٨) أراد جريزا.  
(٩) في ل، د: فقال البيتين كما قالها الفرزدق حرفا بحرف (ينظر الاغانى ٣٦٣/٢١ - ٣٦٤ ثقافة).  
(١٠) سقطت في و.  
(١١) في ل، د: لم يذكرها.  
(١٢) كذا في و، د. وفي ل، يا سائل.  
(١٣) كذا في و، د. وفي ل: القفا.

من بعدها الضلع العَوجا على كرش  
غُرثى على قدم. عَجَلَى بها تحد  
والعقب والرجل في ساقٍ الى فخِذٍ  
والقُلْتُ والسوركُ الجذلاء والكبيد  
والاست والرحم والقُتب<sup>(١)</sup> التي عهدت  
والكُف من بعدُ فيها يكمل العَدَدُ

---

(١) قال الزجاجي في باب ما يؤنث من جسد الانسان ولا يجوز تذكيره ص ٢٨٨ : والقُتب من اُتَاب البطن وهي الامعاء  
وفي اللسان في مادة (قُتب) : والقُتب ككاف البعير وقد يؤنث والتذكير اعم ولذلك انشأ التصغير فقالوا : قُتية . وقيل : القُتب  
ما نحوى من البطن اي استداره وهي الحوايا . واما الامعاء فهي الاقصاب . وفي الحديث : تتدلى اُتَاب بعنه .

## باب (١)

### ما يؤنث من غير اعضاء الحيوان (٢)

كل ما ذكره ابو القاسم في هذا الباب (٣) مؤنث لا يجوز تذكيره كما قال الا «الموسى»  
فانها تذكر وتؤنث، وكان الكسائي يجعل وزنها «فُعْلٌ» مشتقة من: ماس يمس، اذا تبخر  
في مشيته، وأصل «الواو» فيها عنده «ياء» انقلبت واوا لانضمام ما قبلها كما تقول: «موقن»  
من (٤) «ابقن». والبصريون يجعلون اشتقاقها من: أوسيت رأسه، اذا حلقتة فيكون وزنه  
«مُفَعِّلًا» و«الواو» أصل غير منقلبة من شيء (٥)، وقال بعضهم: هي مشتقة من قولهم:  
أسوت الشيء، اذا اصلحته وعايته فتكون «الواو» فيها مخففة من همزة، وذكر ابو العباس  
في الكامل ان «الذود» من الابل اكثر ما يستعمل في الاناث، ويجوز في غير المؤنث (٦)، وزاد  
غيره القاسم في هذا الباب (٧) «النعل» التي تلبس، و«النعل» ايضا الارض ذات الحجارة  
اذا طلعت عليها الشمس رأيتها تبرق، وفي الحديث «اذا ابتلت النعال فصلوا في  
الرجال» (٨). وقال امرؤ القيس:

كانهم حرسفت مبهوث بالجو (٩) اذ تبرق النعال (١٠)  
وقال زهير:

تداركتها الاحلاف قد ثل عرشها

وذبيان قد زلت باقدامها النعل (١١)

(١) سقطت في د.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٨٨: باب ما يؤنث من غير اعضاء الحيوان ولا يجوز تذكيره.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل، د: وهو من.

(٥) بنظر اللسان مادة (موسى).

(٦) في الكامل للبرد ٦٣/١: والذود: القطعة من الابل، واكثر ما يستعمل ذلك في الاناث، ويجوز في السائر ومنه فوخم:

الذود الى الذود امل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في النهاية لابن الاثير ٨٢/٥ (بالصلاة) في مكان نصها

(٩) في و: في القاع. والتصحيح من ل، د، والديوان ص ١٩٣

(١٠) من محلق السبط، واخرشف الحراد ما هنا، والمتوث: التفريق والخو: المنخفض من الارض كالوعدة، والنعال: ما

استطال على وجه الارض من الحرة.

(١١) من الطويل، بنظر ديوانه ص ١٠٩ والاحلاف: عرس وفزارة، وثل عرشها: أي اصابها ما كثرها وهدمها.



[والظفر<sup>(١)</sup> من النساء والابل، والعير، وهي الرقعة. قال الله تعالى: «ولما فصلت العير<sup>(٢)</sup>. وقال النابغة، ويروى لاوس بن حجر:

وما وداعك من قُتَّ به العير<sup>(٣)</sup> .....

و«الفأس»، «الكرزين» وهما سواء، و«القدوم»<sup>(٤)</sup>. قال النابغة الذبياني في «الفأس»:

أب لي قبر لا يزال مُقابلي  
وضربة فأس فوق راسي فاقره<sup>(٥)</sup>

وقال ابن مقبل:

..... هوى قدوم القين حال فعالمها<sup>(٦)</sup>

واسماء «الريح»<sup>(٧)</sup> كلها مؤنثة الا «الاعصار» وهي ريح تصعد بالغبار من سفلى الى علو<sup>(٨)</sup>، قال الله تعالى: «فأصابها اعصار فيه نار فاحترقت»<sup>(٩)</sup> وذلك نحو: الجنوب، والشمال، والدبور، والقبول، والضبا، والهيف، والنعامي<sup>(١٠)</sup>، والازيب، وهي الشمال، والهيف: ريح حارة تهب من قبل اليمن فتيسر النبات وتجفف المياه، ولذلك قال ذو الرمة:

[وهيف تهبُ البين بعد تجاوز  
إذا نفحت من عن يمين المشارق<sup>(١١)</sup>

---

(١) سقطت في و. قال ابن منظور: الظفر، مهموز: العاطفة على غير ولدها المرضعة له من الناس والابل. الذكر والانشى في ذلك سواء. اللسان مادة (ظفر).

(٢) سورة يوسف، الآية ٩٤.

(٣) من البسط، وهو عجز بيت صدره: ودع امامة والتدريج تعبير. وهو للناشئة الذبياني. ينظر ديوانه ص ٢٠٣. وهو مذكور ايضا في القسم الخاص بالمختلط من شعر أوس بن حجر في ديوانه الذي حققه الدكتور محمد يوسف نجم (فار صادر).

(٤) في و: القدم. والتصحيح من لـ د. يدل على صحة ما فيها الكلام الا في بعد.

(٥) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٢١٠. وفاقية: قاطعة.

(٦) هذا عجز بيت، صدره:

وتنوى اذا العيس العتاق تفاضلت .....

ينظر ذيل ديوان نجم بن ابي بن مقل (٣٩) واللسان (فعل) والقين: الجناد. وحال: اعوج وزاع عن حاله الاولى. ومعال الفأس والقدوم: نصابها، وهو العمود الذي يجعل في خريتها يعمل به.

(٧) في ل: الرياح.

(٨) كذا في و، ل. وفي د: وهي ريح تصعد بغبار من علو الى سفلى. وفي اللسان في مادة (عصر): الاعصار والعصاران تهب الرياح التراب فتريعه، والعصار الغبار الشديد.

(٩) سورة الققرة، الآية ٣٦٦.

(١٠) النعامي يلضمه على معاني من اسمه ريح الخيول لانها ابل الرياح وأرضها. ينظر اللسان مادة (لف).

(١١) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٤٠٤.

«النعامي» هي الجنوب. قال ابو ذؤيب: [١]

ميرته النعامي فلم يعترف  
خلاف النعامي من الشبام ريجا (٢)

والازيب: الشمال (٣)، قال الشاعر:

جُرْتُ بِهِ الرِّيحُ (٤) الجنوبُ ذيوغها  
وتَحَنُّهُ من بعدِ الجنوبِ الازيب (٥)

«اللاتان»: الحمازة، و«اللاتان» صخرة تكون في الماء، قال الاعشى:

بناجية كأتان التميمي توفي (٦) السرى بعد أين عسيرا (٧)  
و«أجا» (٨) جبل لطيف، قال امرؤ القيس:

أبت أجا أن تسلم العماء جارها  
فمن شاء فلينهض لها من مقاتل (٩)

والنوى: ما ينويه الانسان من السفر، قال الشاعر:

فألفت غصافها واستقرت بها النوى  
كما قرعنا بالأياب المسافر (١٠)

---

(١) سقطت في و.

(٢) من المتقارب، ينظر ديوان المثلين ١٣٦/١. وميرته النعامي أي استلذته واسترقت مائه. والنعامي الجنوب ولا يصفون المطر إلا بها.

(٣) في ل. د. وهي الشمال. قال ابن منظور: الازيب: الجنوب هذلية، أو هي الكباء التي تجري بين ال. (

(٤) سقطت في و.

(٥) من الكامل. لم أقف على مثله.

(٦) في النسخ المخطوطة: تقضي.

(٧) من المتقارب، ينظر ديوانه ص ٩٧. والناجية السريعة. اللاتان: الصخرة تكون في الماء وتصبها الشمس. التميمي: الماء الكثير. الأين: التعب والكلال. عسيرا تعسر بذنبها أي تزعجه.

(٨) في و: أجا. والزيادة من ل. د.

(٩) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٩٥. قال شارح الديوان: أجا أحد جلي طيس، وكان قد نزل به على جارية بن الثعل، وانخبر عن (أجا) وهو يريد أهلها، اتساعا وبجازا.

(١٠) كذا في الناج في مادة (نوى). وفي اللسان (المادة نفسها): (استقر) مكان استقرت، والبيت منسوب فيها إلى معفر بن حمار وفي التاج قبل: هو للطرماح بن حكيم. والبيت من الطويل.

و«قدس»<sup>(١)</sup>، و«لبنى»<sup>(٢)</sup>، و«يلملم» و«يرمرم». أسماء جبال الغالب<sup>(٣)</sup> عليها التانيث  
قال الشاعر:

سيكفيك الاله ومُنْشَمَاتٌ . كَجَنْبِلٍ لَبْنٍ تَطْرُدُ الصَّلَالَا<sup>(٤)</sup>

وقال آخر:

ينمي وعيذهما الي ودوننا  
ثم فوارع من هضاب يزمرما<sup>(٥)</sup>

ويروى: «يلملم»<sup>(٦)</sup>. قال الاصمعي: وأما «ثبير» فمذكر، [قال: <sup>(٧)</sup>] وهي<sup>(٨)</sup>  
أربعة أثيرة: ثبير غيناء، وثبير الاعرج، وثبير الاحدب، وثبير كداء<sup>(٩)</sup>، وقيل فيه: أشرف  
ثبير كيا نغير<sup>(١٠)</sup>..

وأسماء «الشمس» مؤنثة<sup>(١١)</sup>، وكذلك أكثر أسماء «الخمر» وفي «الخمر» خلاف  
نذكره في بابها ان شاء الله [تعالى]<sup>(١٢)</sup>، وهذا الباب يتسع ويكثر ان ذهبنا الى تفصيله.

---

(١) في و: ضرير. قال ابن منظور. وفي حديث بلال بن الحارث انه اقلعه حيث يصلح للزروع من قدس ولم يعطه حق مسلم. هو بضم القاف وسكون الدال جبل معروف..

(٢) في ل، د: لبن. وفي اللسان في مادة (لبن): ولبن، ولبنى، ولبنان: جبل.

(٣) سقطت في ل.

(٤) من الديافرة، وهو للراعي النيمري عبيد بن حصن بن معاوية شاعر فحل من شعراء الاسلام (الخرزانه ٥٠٢/٨). ينظر ديوانه ص ١٨٨، واللسان مادة (لبن). والصلال: امطار متفرقة، وقد جاءت في ل: الظلالا.

(٥) في الاصل: ثم بوارع. والتصحيح من ياقوت: معجم البلدان (يرمرم) وقد ذكر شطر البيت الثاني ولم ينسبه.

(٦) في ل، د: يلملم.

(٧) سقطت في و.

(٨) في و: وهو. والتصحيح من ل، د، واللسان مادة (ثبير).

(٩) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان مادة (ثبير): وثبير حراء.

(١٠) ينظر اللسان مادة (ثبير).

(١١) كذا في و، د. وفي ل: مؤنث.

(١٢) سقطت في و، د.



## باب

### ما يؤنث ويذكر من أعضاء الحيوان<sup>(١)</sup>

ذكر ابو القاسم في هذا الباب: العنق<sup>(٢)</sup>، واللسان، والابط، والذراع، والتمن والعائق<sup>(٣)</sup>، والقفا والضرس<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: كان الأصمعي يزعم أنه لا يعرف في «العنق»<sup>(٥)</sup> إلا التذكير، وذكر ابو زيد<sup>(٦)</sup> وغيره أنه يذكر ويؤنث<sup>(٧)</sup>، وانشدوا لأبي النجم<sup>(٨)</sup>  
في سرطم هادٍ وعنق عرطل<sup>(٩)</sup>

وانكر ابو حاتم تأنيث «العائق»، واجازه الفراء، وانشد:

لا صلح بيني فاعلموه ولا بينكم ما حملت عاتقي  
سيفي وما كنا بنجد وما قرقر قمر الواد بالشاهقي<sup>(١٠)</sup>

(١) كذا في و. وفي ل، د، وأجمل ص ٢٨٩: باب ما يذكر ويؤنث من أعضاء الحيوان.

(٢) في و: العين. والتصحيح من ل، د، وأجمل ص ٢٨٩.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في أجمل ص ٢٨٩: والظهر والضرس.

(٥) في و: العين. والتصحيح من ل، د. بدل عل صحة ما فيها الكلام الآتي بعد.

(٦) هو أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، كان كثير الرواية عن الأعراب، كثير النقل. له كتاب نوادر اللغة وكتاب الحمز. توفي سنة ٢١٥ (طبقات النحويين واللفويين للزبيدي ص ١٨٢-١٨٣).

(٧) ينظر اللسان مادة (عنق).

(٨) هو الفضل بن قدامة. أحد رجاز الاسلام المتقدمين في الطرفة الأولى (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٠٦/٢، والخزانة

١٩٤١)

(٩) كذا في ل، د، واللسان مادة (عرطل). وفي و. في شريطة وعنق عرطل، والعرطل: الفاحش الطول المضطرب من كل

شيء، وفي التاج (عرطل) نسبة الى أبي النجم:

يلوى الى ملط وكلكل في سرطم هادٍ وعنق عرطل

(١٠) من السريع، وهما في اللسان في مادة (عنق) عبر مسويين الى قائل، وفنهما:

لا نسب اليوم ولا خلة اتبع الفتى على الرائق

قال ابن منظور: والعائق، ما بين المنكب والعنق، مذكر وقد أمث ونيس شئت، ويعمى أن هذا البيت مصحح. قال ابن بري: والعائق مؤنثه واستشهد بهذه الأمثلة وبسها لأبي عمير حمد العباس بن مرداس وقال: من روى نسب لأول. اتبع الخطابي عمل الرائق. فهو لأنس بن العباس بن مرداس (اللسان مادة عنق). وينظر الفراء (المذكر والمؤنث ص ١٥).

ولم يعرف الأصمعي في «القفا» إلا التأنيث، وأنشد:

وما المولى وإن عَرَضَتْ قَفَا      بأحمل للملاوم<sup>(١)</sup> من حمار<sup>(٢)</sup>

والأفصح في «اللسان» التذكير، وهو لغة القرآن، قال الله تعالى: «واختلاف  
الستكم والوانكم»<sup>(٣)</sup>، ولا يجمع «فعال» على «أفعلة» إلا إذا كان مذكرا، فإذا كان مؤنثا  
يجمع<sup>(٤)</sup> على «أفعل»، ولهذا من انث «اللسان» قال: «السن»<sup>(٥)</sup>. قال الشاعر:

النحو يبسط من لسان الألكن      والمرء تكومه إذا لم يَلْحَن  
وإذا طلبت من العلوم أجَلَهَا      فأجلها منها مقيم الألسن<sup>(٦)</sup>

وقال يزيد بن الحكم الثقفي<sup>(٧)</sup>:

لسانك ما ذِي وعينك علقم      وشرك مبسوط وخيرك منطوي<sup>(٨)</sup>

وقال أبو حاتم: زعموا أن «الضرس» يؤنث على معنى «السن» وأنشدوا في ذلك:

فَقُقَّتْ عَيْنٌ وَطُنَّتْ ضِرْسُ<sup>(٩)</sup>

قال: فأنشدته الأصمعي، فقال: إنما هو «وطن الضرس».

ومعروف<sup>(١٠)</sup> أن: «الأسنان، والأرحاء، والطواحين»، مؤنثة، «والأضراس

- 
- (١) في و: بالملاوم. والتصحيح من ل، د، واللسان مادة (قفا).
- (٢) من الوافر، وهو في اللسان غير منسوب إلى قائل. وفيه: «قفا: الأزهرى: القفا، مقصور، مؤخر العنق، الفها واور،  
والعرب تؤنثها، والتذكير أعم. ابن سيده: القفا وراء العنق انثى».
- (٣) سورة الروم، الآية ٢٢.
- (٤) في ل، د: جمع.
- (٥) ينظر اللسان مادة (لسن).
- (٦) من الكامل. ينظر الكامل ٣٦٨/١، وقد نسبها المرد في إلى اسحاق بن خلف الهرازي عند الكلام على ما استحسن من  
اشعار المحدثين.
- (٧) هو يزيد بن الحكم بن عثمان بن أبي العاص الثقفي. شاعر أموي (ينظر السطح ص ٢٣٨، والخزانة ٥٤١/١).
- (٨) من الطويل، وهو من قصيدة أولها:
- نكاشرتي كرها كانك ناصح      وعينك تبدي أن صدوك لي دوى  
ينظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٢٣٧، والخزانة ٤٩٦/١، وروايته فيها:
- لسانك لي أرى وعينك علقه      وشرك مبسوط وخيرك ملتوى
- (٩) ينظر اللسان مادة (ضرس)، وهو منسوب به إلى دكين. قال ابن منظور: وقال ابن سيده الضرس السن، يذكر  
ويؤنث، وأنكر الأصمعي تأنيثه وأنشد قول دكين: فقُقَّتْ . . . فقال: إنما هو وطن الضرس فلم يفهمه الذي سمعه.
- (١٠) في ل، د: والمعروف.

[والأنياب] <sup>(١)</sup>، والضواحك، والتواجد، مذكرة، وقد ألغز بعض الشعراء <sup>(٢)</sup> بهذا  
[فقال] <sup>(٣)</sup>:

وسرب. ملاح. لقد رأيت وجوهه <sup>(٤)</sup>. اناث أدانيه ذكور أوخيرة <sup>(٥)</sup>  
اراد «بالسرب» اسنان. جارية رآها، وجعل الاداني منها اناثا، يريد «الثنايا،  
والرباعيات».

وقال <sup>(٦)</sup> أبو حاتم: ثم سألت اعرابيا ن تأنيث: «العلباء، والأبط»، والليت <sup>(٧)</sup>،  
فانكر ذلك، فقلت له: حكى لنا ان بعض العرب قال: رفع السوط حتى برقت <sup>(٨)</sup> ابطه  
فقال: ليس هذا من العربية، انما هو حتى <sup>(٩)</sup> وضح ابطه، والذي اشار اليه أبو حاتم انه حكاه عن  
العرب [هو] <sup>(١٠)</sup> القراء.

ومما يذكر ويؤنث من اعضاء الحيوان «الذفرى» وهو عظم خلف الأذن <sup>(١١)</sup>؛ قال ذو  
الرمة:

لها ذنب صاف، وذفرى أسيلة <sup>(١٢)</sup> وخد كمرأة الغريبة أسجج <sup>(١٣)</sup>  
و«المعى» يذكر ويؤنث، والأشهر فيه التذكير، و«الروح» يذكر ويؤنث على معنى  
«النفس». قال الشاعر:

---

(١) سقطت في و.

(٢) في ل: الشعر.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: وجوها. والتصحيح من ل: د.

(٥) من الطويل. لم اقف على قائله.

(٦) في و: قال.

(٧) هو صفحة العنق.

(٨) في و: ابرق. والتصحيح من ل: د.

(٩) في و: ي. والتصحيح من ل: د.

(١٠) سقطت في و. وانظر الخراء في الذكر والذئب ص ٣١.

(١١) ينظر الاصمعي. حلة. لانسك ص ١٦٨.

(١٢) في و: حريضة. والتصحيح من ل: د. والتدوير ص ٨٨.

(١٣) كذا في النسخ المحفوظة. وفي الديوان ص ٨٨.

خا أذن حشر وذفرى وخد كمرأة غريبة مسجع

قال شاعر الديوان: اذن حشر أي محددة دهنه وذفرى معروى في فتحة الشعر ونبت من الطويل



فلا حفظ الرحمن روحك حيّة ولا هي في الأرواح حين تفيض<sup>(١)</sup>

و«النفس» مؤنثة، وقد تذكر على معنى «الروح»، وقد ذكرنا في باب ما يؤنث، من جسد الانسان، ولا يجوز تذكيره أن «الكف، والعجز»<sup>(٢)</sup>، والكراع، والابهام» فيها خلاف.

وقد ضمن بعض النحويين هذا الباب في شعر قيده<sup>(٣)</sup> به، ولكنه لم يستوف جميع ما ذكرناه فقال:

تؤنث احيانا وحيناً تُذكّر <sup>(٤)</sup>	[وهناك من الأعضاء ما قد عذّته
وغائقه والمتن والضرس يذكر	لسان الفتى والعنق والإبط والقفا <sup>(٥)</sup>
وعجز الفتى ثم الغريض المجبر	وعند الذراع والكراع مع المعى
منوى سيويه وهو فيهم مكبر	كذا كل نحوى حكى في كتابه
أق وهو للتذكير في ذاك منكّر <sup>(٦)</sup>	يرى أن تأنيث الذراع هو الذي

---

(١) من الطويل. لم اقف على قائله.

(٢) في و: ان الكوع، والعصد. والتصحيح من ل: د. والكلام المتقدم.

(٣) كذا في و: د. وفي ل: قيد

(٤) سقط في و

(٥) كذا في و: د. وفي ل: لسان الفتى والابط والعنق والقفا.

(٦) لم ننف على نائل هذه الابواب

## باب (١)

### ما يذكر من الاعضاء ولا يجوز تأنيثه<sup>(١)</sup>

ذكر ابو القاسم من<sup>(٢)</sup> هذا الصنف ست عشرة كلمة وهي: الرأس، والجين، والخذ، والفم<sup>(٣)</sup>، والأنف، والمتخو، والشعر، والناجب، والذقن، والبطن، والمعى «واحد الامعاء»، والشبر، والباع، والظفر، والثدي<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر: هذه الاعضاء كلها مذكورة كما وصف غير أن «المعى» قد ذكرنا أنه يؤنث ويذكر، وإنما قال: «واحد الامعاء» ليميزه من<sup>(٥)</sup> «المعى» الذي يراد به شعب ضيق في الجبل يسيل فيه ماء، فإن هذا مذكر ايضا، ولكنه ليس من هذا الباب.

وفي الحيوان أعضاء كثيرة مذكورة لا تؤنث يطول ذكرها، ولكننا نذكر منها<sup>(٦)</sup> شيئا ونتوخى المشهور منها. فمنها: الصدر، والزور<sup>(٧)</sup>، والجوان، وهو باطن العنق<sup>(٨)</sup>، واللبان: ما جرى عليه «اللب» من أصل العنق<sup>(٩)</sup>، والحارك، والكاهل، وهما أعلى الكتفين، والأخدع، والوريد: عرقان في العنق. قال اللغويون: البائج<sup>(١٠)</sup> عرق تتشعب منه عروق البدن، فما صار منه إلى (العينين فهما الناظران)<sup>(١١)</sup>، وما صار منه إلى العنق فهما

(١) سقطت في ل، د. وهي موجودة في الجمل ص ٢٨٩.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٨٩: باب ما يذكر من أعضاء الحيوان ولا يجوز تأنيثه.

(٣) في و: في.

(٤) سقطت في و. وهي موجودة في ل، د. والجمل ص ٢٨٩.

(٥) ينظر الجمل ص ٢٨٩.

(٦) في و: عن.

(٧) في و: ولكننا قد ذكرنا منها.

(٨) يقول الاصمعي: والزور الصدر. الكثر اللغوي ص ٢١٦.

(٩) ينظر اللسان مادة (جرن).

(١٠) في اللسان في مادة (لين): «اللبان بالفتح ما جرى عليه اللب من الصدر». واللب: وهو ما يشد على صدر الدابة أو

الناقة. اللسان مادة (لب).

(١١) في اللسان في مادة (بوج): البائج. عرق في بطن الفهد من سيمه: والبائج عرق يحيط بالبدن كله سمي بذلك

لانتشاره واخترافه.

(١٢) الناظران: وهما عرقان على حرفي الأنف يمتدان من المؤقنين إلى الذبح (الزجاج في رسائل في اللغة ١٩ وانظر الاصمعي

في الكثر اللغوي ١٨٠).

الوريدان<sup>(١)</sup>، وما صار منه الى <sup>(٢)</sup> العضدين فهما الألفان وما صار<sup>(٣)</sup> منه الى اللسان فهما الصردان<sup>(٤)</sup>، وما صار منه الى الذراعين فهما الأكحلان، وما صار منه الى القلب فهو «الأهر»، وما صار منه الى الكبد فهو الورتين وما صار منه الى الوركين فهما الفائلان<sup>(٥)</sup>، وما صار منه الى الساقين فهما «النسيان»، وما صار منه الى الرجلين<sup>(٦)</sup> فهما «الشافنان».

ومن الاعضاء المذكورة<sup>(٧)</sup>: الظهر، والصلب، والكفل، والظنبوب<sup>(٨)</sup>: مقدم عظم الساق، والمأبض<sup>(٩)</sup>: مثني<sup>(١٠)</sup> الذراع عند المرفق ومثني الركبة، والرسغ، والحافر، والمعصم: موضع السوار<sup>(١١)</sup> من اليد. والسنبك: طرف الحافر، والعاتق: موصل العنق في الرأس، والدسيغ: موصله في الكاهل، والصدغ<sup>(١٢)</sup>، والوجه والمحجر: العظم الذي تحت العين من الحجاج، والحجاج: العظم الذي فوقها، [والحاجب]<sup>(١٣)</sup>، وانسان العين، والجفن، والقذال: مؤخر الرأس المشرف على القفا، والقوام: القامة، وأخص القدم: ما لم يصب الأرض<sup>(١٤)</sup> من باطنها، وغيرها ظهريها<sup>(١٥)</sup>، والأشجع: أصل الأصبع، والجوف، والطحال، والمصير: واحد<sup>(١٦)</sup> المصترين، والعضو، والكوع: رأس الزند الذي يلي الابهام، والكرويع: رأس الزند الذي يلي الخنصر، والزند: ما انحسر عنه اللحم من الذراع، والجلد، والجسم، والشخص، والشبح، والشبح وهما الشخص ايضا<sup>(١٧)</sup>،

(١) الوريدان: انظر الزجاج ٣٢، والاصمعي ١٩٩.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في و.

(٤) الصردان: وهما عرقان يستطنان اللسان، الزجاج ٣٠ وانظر الاصمعي ١٩٧.

(٥) ينظر اللسان مادة (فيل).

(٦) في و: القديم. والتصحيح من ل. د. د. واللسان مادة (صن).

(٧) كذا في و. د. وفي ل: المذكورة.

(٨) في و: الضنبوب. والتصحيح من ل. د. د. والنسب مددة (طب)، وفيه: الضنبوب. حرف السق اليابس من قدم،

وقيل: هو ظاهر السق، وقيل هو عظمه.

(٩) الاصمعي ٢٠٥ يقول: ويأخذ المرفق يقال له المأبض وانظر رسائل في اللغة ص ٣٥.

(١٠) كذا في و. د. وفي ل: المأبض متى.

(١١) في و: السوارين.

(١٢) في و: والبصرع. والتصحيح من ل. د. د.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) كذا في ل. د. وفي و: والقدم وأخص الرجل ما لم يصب الأرض.

(١٥) كذا في و. د. وفي ل: ظهرها.

(١٦) سقطت في ل.

(١٧) ينظر اللسان، مددة (شبح).



وكذلك السَّرب<sup>(١)</sup>، والشَّلُو<sup>(٢)</sup>، [والمالق]<sup>(٣)</sup>؛ والموق: طرف العين الذي يلي الأنف،  
واللحاظ: طرفها الذي يلي الصدغ، والعرق، والنحر: الصدر، والمنحر: موضع النحر  
منه<sup>(٤)</sup>؛ والصليف<sup>(٥)</sup>؛ ناحية العنق، والظلف للغنم والمعز والبقر مثل القدم للانسان، والا  
حليل؛ مخرج البول والذكر، وكثير من اسمائه<sup>(٦)</sup>، والعجب والعصص: أصل  
الذنب<sup>(٧)</sup>، والقونس: ما بين اذني الفرس<sup>(٨)</sup>، والعرف<sup>(٩)</sup> والخصر والحقور والاطان  
والأيتل والصقل والقرب الخاصرة<sup>(١٠)</sup> كله بمعنى واحد، واللحم والشحم والشطى: عظم  
لازق<sup>(١١)</sup> بالذراع والنيساء من الفرس: الخارك، ومن الحمار: الظهر<sup>(١٢)</sup>، وقد نظم  
[بعض]<sup>(١٣)</sup> النحويين شيئاً يسيراً من هذا الباب في شعر رام تقييده به وهو:

يا سائلي عما يُذَكَّرُ في الفتى	لا غبرِعة عن صادق لك تُجَبِّرُ
رأسُ الفتى وجبينه وقذالهُ	والثَنَرُ منه وانْفُهُ والمنْخَرُ
والبطن والفم ثم ظفر بعده ناب	وخذ بالحياء يُعْصَفَرُ
والثدي والشبر المذيد <sup>(١٤)</sup> وناجد	والباع والدُّقْنُ الذي لا يُنْكَرُ
هذي الجوارح لا تؤنثها فما	فيها له حظ إذا ما تُذَكَّرُ

- 
- (١) سقطت في ل. قال ابن الاعراب: السَّرب النفس. بكسر السين اللسان مادة (سرب).  
(٢) سقطت في ل. د. الشَّلُو والشَّلَا: الجلد والجسد من كل شيء. والشَّلُو من الخيون: جلده وجسده. اللسان مادة (شلا).  
(٣) سقطت في و.  
(٤) كذا في ل. د. وفي و: والقرب والمنحر والصدر ومنحر موضع نحر منه  
(٥) في اللسان في مادة (صلف): والصليف عريض العنق. وعجم صميتان من الجفنتين.  
(٦) في و: والاحليل مخرج البول من الذكر. وكثير من اسماء. وفي ل: والاحليل في مخرج البول والذكر من نسيته.  
(٧) ينظر اللسان مادة (عجب).  
(٨) ينظر اللسان مادة (قنس).  
(٩) في و: والقرب.  
(١٠) سقطت في ل. د.  
(١١) كذا في د. واللسان مادة (شطى). وفي ر لاصن وفي ل: لاحق  
(١٢) ينظر اللسان مادة (سير).  
(١٣) سقطت في و  
(١٤) كذا في ل. د. وفي و: ليدين

## باب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا<sup>(١)</sup>

جميع ما ذكره ابو القاسم [في هذا الباب]<sup>(٢)</sup> يذكر ويؤنث على ما قال، وكان الأصمعي يقول: لا أعرف في «العنكبوت» الا التأنيث، وكان ينكر ايضا التذكير في «الخمر»<sup>(٣)</sup>، واحتج<sup>(٤)</sup> عليه بقول الأعشى:

وكان الخمر المدام من الا سفنط ممزوجة بماء زلال<sup>(٥)</sup>.

فقال: انما الرواية<sup>(٦)</sup>: «وكان الخمر المدامة م الاسفنت»<sup>(٧)</sup> اراد: من الاسفنت، فحذف نون «من» لالتقاء الساكنين كما قال [الأخضر]<sup>(٨)</sup>.

أبلغ أبا دختنوس مألكة غير الذي قد يقال م الكذب<sup>(٩)</sup>

(اراد: من الكذب)<sup>(١٠)</sup>.

---

(١) كذا في و. وفي ل، د، والجمل ص ٢٩٠: باب ما يؤنث ويذكر من غير ما ذكرنا.

(٢) سفطت في و.

(٣) في و: وكان ينكره ايضا في الخمر.

(٤) في ل، د: فاحتج.

(٥) من الخفيف. وروى الفراء البيت على النحو الآتي:

وكان الخمر العتيق من الاسفنت ممزوجة بماء زلال

وقال الفراء بعده: فقال العتيق ثم رجع الى التأنيث فقال ممزوجة وقد يكون ان تلقى انهاء تشبيها بكف خضيب وعين كحيل ولحية ذهين لأنها معتقة فهي مفعول بها في الاصل كما تقول معقد وعقيد (المذكر والمؤنث ص ١٨). ورواية الديوان مطابقة لرواية الفراء ص ١٦٤ (صادر).

(٦) في و: نال والرواية.

(٧) كذا في ل، د. وفي و: كانتا الخمر المدامة م الاسفنت.

(٨) سفطت في و.

(٩) كذا في د. وفي و:

أبلغ بنسي حبوس مألكة عيسر السني يفتل منكذب

ورواية ل قرية من رواية د. وأبو دختنوس حولت من زراة (سقط اللام ٨٣٥، و. لاعلاء ١٤٣)، وفي ابن يعيش ٣٥/٨:

أبلغ انا دختنوش...

(١٠) سفطت في ل، د.

ونما لم يذكره ابر القاسم «الطباع» تذكر<sup>(١)</sup> وتوثق على معنى «الطبيعة»، وقال ابر حاتم: «الأضحى» مذكر في لغة قيس عيلان، ومؤنث في لغة بني تميم. قال: واجتمع عندي اعرابيان مسنان، قيسي، وتيمي قد جاوزا أو دان كل واحد منهما التسعين<sup>(٢)</sup> فسألتهما عن «الأضحى»<sup>(٣)</sup>، فقال التيمي: دنت الأضحى ضحى<sup>(٤)</sup>، وقال القيسي: دنا الأضحى. وانشد يعقوب:

رَأَيْتُكُمْ بَنِي أَخَذُوا لَنَا دَنَا الْأَضْحَى وَصَلَّتِ اللَّحَامُ  
قَوْلَيْتُمْ بَوَدَّكُمْ وَقُلْتُمْ لَعَكُ مِنْكَ أَقْرَبُ أَوْ جُذَامُ<sup>(٥)</sup>

و«السراريل» كان الأصمعي لا يعرف فيها الا التانيث<sup>(٦)</sup> ويحتج بقول قيس بن سعد بن عبادة<sup>(٧)</sup>:

أَرَدْتُ لَكَيْمًا يَعْلَمُ النَّاسُ أَنَّهَا سَرَارِيلُ قَيْسٍ وَالْوَفُودُ شُهُودُ  
وَأَنْ لَا يَقُولُوا: غَابَ قَيْسٌ وَهَذِهِ سَرَارِيلُ عَادِيٍّ ثَمَّةَ ثُمُودُ<sup>(٨)</sup>

و«كبكب» جبل<sup>(٩)</sup> ذكره امرؤ القيس وصفه في قوله:  
فَرِيقَانِ مِنْهُمْ جَارِعٌ بَطْنُ نَخْلَةٍ وَأَخَرُ مِنْهُمْ قَاطِعُ نَجْدِ كَبْكَ<sup>(١٠)</sup>

وأنثه<sup>(١١)</sup> أعشى بكر فلم يصرفه في قوله:

(١) كذا في د. و. د. وفي ل: مذكر.

(٢) كذا في د. وفي ر: قد جاوزا أو زاد كل واحد منهما على التسعين. وفي ل: قد جاوزا أو دان كل واحد منهما التسعين.

(٣) في ل: الأضحى.

(٤) سقطت في د. د.

(٥) من الدائرة. وهما لأبي الفول الطهوي. بنظر اللسان مادة (صحن). والمذكر والمؤنث للذياء ص ١٨.

(٦) بنظر اللسان مادة (سرن).

(٧) هو صحابي من دهاة العرب واجوادهم صاحب الاماء عبا عليه السلام توفي في آخر خلافة معاوية (الاعلام ٥٦٨).

(٨) من الطويل. بنظر اللسان مادة (سرن). وهما فيه منسوبات الى قيس بن عبادة وبندهما: «قال ابن سبويه: بلغنا ان قيسا

طاول روميا بين يدي معاوية او غيره من الامراء فتحدث قيس بن سراويله والقاهما الى الرومي ففضلت عنه، فعلى ذلك بين يدي معاوية فقال هذين البيتين يعتذر عن القاء سراويله في المشهد المصحح»

(٩) سقطت في و.

(١٠) من الطويل. قوله (جارع بطن نخلة) يعني سنان من معمر والنجد. الخريف في الخيل. وككب. اسم جبل. بقول:

نفوق القوم فرقتين منهم أخذ سدا ومنهم أخذ عدوا، وهما يعني الخريف. حين بعد انقضاء الخريف الذي كان يجمعهم فيبقى به كل من يحب، ويرجع كل حي الى دونه ويمر بهج ذواته (بنظر د. د. ص ٤٣)

(١١) في و. وانشد والتصحیح من د. د.



ومن يغترب عن قومه لا يزل يرى مصارعَ مظلومٍ مجراً ومُسَجَّبا  
وتدفنُ منه الصالحات وإن يُسء . يكن ما أساء النار في رأس كَبْكَبَا<sup>(١)</sup>

«حراء» جبل بمكة ذكره رؤبة وصرفه<sup>(٢)</sup> في قوله:

..... ورب وجه من حراء مُنحني<sup>(٣)</sup>

وأنته جرير بن الخطفي، ولم يصرفه في قوله:

سيعلم أينما خير قديما واعظمننا يسطن حراء نارا<sup>(٤)</sup>

والقياس يوجب في<sup>(٥)</sup> المواضع كلها أن تذكر على معنى «الموضع» و«المكان»، وتؤنث على معنى الأرض والبلدة والبقعة والمحلة، وما كان منها جبلا نحو: قدس، ولبنى<sup>(٦)</sup>، ويللم، ويرمرم، وككب، [وأجا]<sup>(٧)</sup> جاز أن يذهب به إلى معنى الجبل والطود فيذكر ويصرف، أو إلى الهضبة والأكمة فيؤنث ولا يصرف، وزعم الطوسي<sup>(٨)</sup> أن «معزى» تنون ولا تنون، «والسلم» بكسر السين وفتحها الصلح تذكر وتؤنث. قال الله تعالى: «وان

(١) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ٤٤٧/١. وفي الديوان ص ١١٣:

على من له رقط حواله مغضا	مق يغترب عن قومه لا يجد له .
مصارع مظلوم مجرا ومسجا	ويحطم بظلم لا يزال يرى له
يكن ما أساء النار في رأس ككبكا	وتدفن منه الصالحات وإن يسء

يقول: من يغترب عن قومه جرى عليه الظلم فاحتلمه لعدم ناصره وأخفت حسنته وأظهرت سيئاته. والمسحب من قولك: سحبت الشيء إذا جورته وككب جبل بعينه. والبيت من الطويل

(٢) سقطت في ل.

(٣) هذا عجز بيت صدره: بجس الهدى وبيت المسن. ينظر ديوانه ص ١٦٣.

(٤) من الوافر. لم أجده في الديوان لا في طبعه الصاوي ولا في ضعة دار المعارف.

(٥) سقطت في ل.

(٦) في ل، د: لبن، وكلاهما صحيح لما مر.

(٧) سقطت في و، وجاءت مكانها كلمة (فاذا)

(٨) هو علي بن عبد الله بن سنان التميمي الطوسي اللغوي، من أصحاب أبي عبد القاسم بن سلام، نقي مشايخ الكوفيين والبصريين وكان أكثر محالسة واتخذه عن ابن الأعرابي وهو من أهل القرن الثالث (أنه الرواة ٢/٢٨٥).

جَنَّبُوا لِلسُّلَمِ قَاجَنَحَ لَهَا<sup>(١)</sup>. وقال عباس بن مرداس السلمى<sup>(٢)</sup>:

السلم تأخذ منها ما رُضيت به والحرب يكفيك من انفاسها جزع<sup>(٣)</sup>

فأما «السلم» الذي يراد به: الدلو، فمذكر<sup>(٤)</sup>، والعرس، والفهر<sup>(٥)</sup>، والذود من الأبل: ما دون العشرة. والسلطان من ذكره ذهب به إلى «الملك»، ومن انثى ذهب به إلى معنى «الخلافة»<sup>(٦)</sup> أو إلى معنى «الحجة». وقال بعضهم: هو جمع «سليط» وهو الزيت<sup>(٧)</sup> كأنهم أرادوا أنه سبب لإثارة<sup>(٨)</sup> الحق وإشراقه كما أن الزيت سبب<sup>(٩)</sup> لإثارة السراج، وحكي عن أعرابي أنه قال: قضت به عليك السلطان<sup>(١٠)</sup>، وقال زياد الأعجم<sup>(١١)</sup> في تذكيره: فتى زاده السلطان في الخير<sup>(١٢)</sup> رغبة إذا غير السلطان كل خليل<sup>(١٣)</sup>

و«العرس» الأشهر فيه التأنيث، وقد حكي فيها التذكير وهو قليل. قال الراجز:

إنا وجدنا عرس الحنّاط لثيمة ذميمة الحوّاط<sup>(١٤)</sup>

(١) سورة الأنفال، الآية ٦١.

(٢) شاعر مخضرم من شعراء مسلم (تنظر ترجمته في مقدمة ديوانه الذي حققه الدكتور يحيى الجبوري ص ١ وما بعدها).

(٣) من البسيط، ينظر ديوانه ص ٨٦.

(٤) ينظر اللسان مادة (سلم).

(٥) الفهر: الحجر قدر ما يلق به الجوز ونحوه، انثى، قال اللبث: عامة العرب تؤنث الفهر وتصغيرها فهيرة. وقال الفراء: الفهر يذكر ويؤنث، وقيل هو حجر يملأ الكف (اللسان مادة فهر). ويقول الفراء في كتابه المذكر والمؤنث ص ١٩ والفهر وهي الحجر وتحفرها فهيرة.

(٦) في و، ل: الخليفة. والتصحيح من د.

(٧) ينظر اللسان مادة (سلط).

(٨) في و: نسب إلى إثارة. والتصحيح من ل، د.

(٩) في و: ينسب. والتصحيح من ل، د.

(١٠) في و، ل: وحكي عن ابن الأعرابي أنه قال: قضت به عليك السلطان. أقول: زاد عليه الفراء: وقد اخذت (يسكون التاء) فلانا السلطان ص ١٩. والتصحيح من د. يدل على صحة ما فيها عبارة اللسان في مادة (سلط) وهي: وقال ابن السكيت: السلطان مؤنثة، يقال: قضت به عليه السلطان.

(١١) هو أبو امامة زياد بن سلمى، من شعراء الدولة الأموية. وكانت فيه لكنه فلذلك قيل له الأعجم (تنظر ترجمة في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٤٢/١ وخزانة الأدب ١٩٢/٤).

(١٢) في ل، د: في الحمد.

(١٣) من الطويل.

(١٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان (حوط):

إنا وجدنا عرس الحنّاط مدمومة ثيمة الحوّاط

وهو فيه غير منسوب. والحواط: حظيرة تتعد للطعام أو الشيء يفتح عنه سريعا.

و«الغوغاء» صغار الجراد وسفلة الناس، من ذكر نونها، ومن انث لم ينونها وكذلك «العلقى» وهو شجر يديغ به ينون ولا ينون<sup>(١)</sup>، وزعموا أن رؤية سمع ينشد بيت أبيه العجاج:

فحط في علقى وفي مكور  
غير منون.

و«الدلو» تذكر وتؤنث. قال بشر بن أبي خازم<sup>(٢)</sup>:

وليس الرزق عن طلب ولكن إذا القيت دلوك في الدلاء  
تجشك بمائها طورا وطورا تجيء بحماة وقليل ماء<sup>(٣)</sup>  
وقال الراجز<sup>(٤)</sup>:

بشي بدلو مكرب العراقي<sup>(٥)</sup>

و«الصراط» المشهور فيه التذكير، وبه نزل القرآن، وقد حكى<sup>(٦)</sup> فيه التأنيث وروي<sup>(٧)</sup> عن يحيى بن يعمر<sup>(٨)</sup> أنه قرأ: «مَنْ اصْحَابُ الصَّرَاطِ السُّوَّى»<sup>(٩)</sup> بين مضمومة

(١) ينظر اللسان مادة (علق).

(٢) هذا صدر بيت، عجزه: بين توارى الشمس والقمر. ينظر ديوانه ص ٢٢٣. واللسان مادة (علق). وفي الكتاب ٩/٢:

يست في علقى وفي مكور. وعلقى: شجر، ومكور: شجر. وتوارى الشمس: مغيها ونوردها: خلوعها.

(٣) شاعر جاهلي من بني أسد. تنظر ترجمته في مقدمة ديوانه الذي حققه الدكتور عزة حسن.

(٤) كذا في و، وفي ل، د:

وليس الرزق عن طلب حشبت  
تجشك بمائها يوما يوما  
والبيتان من الوافر، ولم أجدهما في ديوان بشر بن أبي خازم.

(٥) في و: آخر.

(٦) العراقي جمع عرقوة وهي خشة معروضة على الدلو، والكرب الحبل الذي يشد على عراقي الدلو. اللسان (كرب)، (عرق).

(٧) في ل، د: حكى.

(٨) كذا في د، وفي و، ل: وقد روى.

(٩) هو يحيى بن يعمر التميمي. فقه أدب نحوي مبرز، أخذ النحو عن أبي الأسود. توفي سنة ١٢٩ (بعض النسخة ٣٤٥/٢).

(١٠) سورة طه، الآية ١٣٥. قال ابن البقاء المكي في هامش تفسير الجلالين: (الصراط السوي) فيه خمس قراءات الأولى على فاعل أي المستوى والثانية السواء أي الوسط والثالثة السوء بالفتح بمعنى الشر والرابعة السوي وهو ثابت الأسوأ وأنت على معنى الصراط أي الطريقة كقولك تعافى، استقاموا على الطريقة ينظر الجزء الثالث ص ٦٠٨ و ٦٠٩ من المخرجات لأخيه شبيب بن الجلالين.



ورواه مشددة، حتى<sup>(١)</sup> ذلك يعقوب الحضرمي<sup>(٢)</sup> عن عزمة القيمي عن يحيى بن يعمر.  
وقال أبو حاتم: «الهدى» مذكر عند أكثر العرب، وروي أن بعض بني أسدائه  
فقال: «هدى حسنة». [فأنثه]<sup>(٣)</sup>.

و«الفردوس» تذكر وتؤنث، ويروى أن الثوري<sup>(٤)</sup> سأل أبا حاتم السجستاني [عن  
الفردوس] <sup>(٥)</sup> أمذكر هو أم مؤنث؟ فقال أبو حاتم: مذكر<sup>(٦)</sup>، فقال الثوري: بل هو مؤنث  
لقوله تعالى<sup>(٧)</sup>: «الفردوس هم فيها خالدون»<sup>(٨)</sup>، فقال أبو حاتم: إنما<sup>(٩)</sup> أنث لأنه ذهب  
[به]<sup>(١٠)</sup>، إلى معنى «الجنة» فقال الثوري: يا غافل أما سمعت الناس يقولون: أسألك<sup>(١١)</sup>  
الفردوس الأعلى فقال أبو حاتم: يا نائم «الأعلى» ها هنا: أفعل وليس «بفعل»، فنجعل  
الثوري، ونكس رأسه. وقال أبو حاتم: بعض العرب تجعل<sup>(١٢)</sup> «الحانوت» «الخمر»،  
وبعضهم يجعلها<sup>(١٣)</sup> «الخمار» قال الهذلي:

يُمِشِي بَيْنَنَا حَانُوتُ خَمْرٍ      من الخرسى الصراصرة القِطَاطِ<sup>(١٤)</sup>

(١) في و: وذكر.

(٢) هو يعقوب بن اسحاق الحضرمي. قال أبو حاتم: يعقوب بن اسحاق من أهل بيت العلم بالقرآن والعربية وكلام العرب  
والرواية الكثيرة للحروف والفقه، وكان أقرأ القراء. وله كتاب سماه «الجامع» جمع فيه عامة اختلاف وجوه القرآن ونسب كل حرف  
إلى من نراه به. توفي سنة ٢٥٠ (طبقات النحويين واللغويين ص ٥١).

(٣) سقطت في و، د. وانظر المذكر والمؤنث للقراء ص ٢١.

(٤) هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي. كان إماماً في علم الحديث وغيره من العلوم، توفي سنة  
١٦١ (وفيات الأعيان ١٢٧/٢-١٢٨).

(٥) سقطت في و.

(٦) سقطت في ل.

(٧) في ل: لقول الله عز وجل. وفي د: لقول الله تعالى.

(٨) سورة (المؤمنون)، الآية ١١.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) سقطت في ل.

(١٣) في و: يجعله.

(١٤) قد نثنته المتنخل الهذلي واسمه مالك بن عريم بن سويد، شاعر جاهلي (ينظر ديوان الهذليين ٢٧٢ واللسان مادة (نقطط))،

يقول: يمشي بيننا صاحب حانوت من خمر. وقوله: من الخرسى الصراصرة يريد أعجم من نبط الشام يقال لهم الصراصرة.  
والقِطَاط: الحمار والواحد نقطط وهو ضد الخمرودة

والأشهر في «الآزار» التذكير وربما أنت، قال أبو ذؤيب<sup>(١)</sup>:  
تبرأ من دم القتييل ويژه وقد علقت دم القتييل إزارها<sup>(٢)</sup>

و«الموسى» تذكر وتؤنث، والأشهر فيها التأنيث، قال الشاعر:  
فان تكن موسى جرت فوق بظرها فما خنت الا ومضان قاعدا<sup>(٣)</sup>

و«السبيل»<sup>(٤)</sup>، والذهب، واللبن<sup>(٥)</sup>، والبعر، والانسان، والسكين «الأشهر» فيه التذكير، قال الشاعر:

يرى ناصحا فيما بدا واذا خلا فذلك سكين على الخلق حاذق<sup>(٦)</sup>

وأشدد القراء في التأنيث:

فعيث في السنام غداة قر بسكين موثقة النصاب<sup>(٧)</sup>

(١) سقطت في و. وأبو ذؤيب الهذلي هو خويلد بن خالد، شاعر جاهلي اسلامي وكان روية لساعدة بن جؤبة الهذلي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٥٤٧/٢).

(٢) من الطويل. قوله: «وقد علقت دم القتييل إزارها» هذا مثل، كما يقال حملت دم فلان في ثوبك، أي قتلتك (ينظر ديوان الهذليين، ٢٦٨).

(٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان في مادة (موسى):

قال يعقوب: وأشدد القراء في تأنيث موسى:

فان تكن موسى جرت فوق بظنها فما وضعت الا ومضان قاعدا.

وهو فيه غير منسوب والبيت من الطويل وقد كتب ناسخ (و) في الحاشية مصان: «خجيم» تقول: «سه الفراء في المذكر والمؤنث الى زياد الاعجم ص ٢١

( في الحاشية مصان: الحجام. اقول: نسبة القراء في المذكر والمؤنث الى زياد الاعجم ص ٢١.

(٤) في ل، د: والعسل. قال ابن منظور: والعرب تذكر العسل وتؤنثه وتذكيره لغة معروفة والتأنيث اكثر (اللسان مادة عسل).

(٥) كذا في و، د. وفي ل: اللبن والذهب.

(٦) قائله أبو ذؤيب الهذلي (ينظر ديوان الهذليين ١٥٧٨) وهو فيه على هذا. وفي النسخ المخطوطة:

يرى ناصحا فيما يرى فاذا خلا .....

وفي اللسان في مادة (حذق):

ويرى ناصحا فيما بدا فاذا خلا .....

وهو من الطويل.

(٧) من الواو. ينظر اللسان مادة (سكين)، وهو فيه غير منسوب.

و«الصواع»<sup>(١)</sup> يذكر ويؤنث، قال الله تعالى: «قالوا: تفقد صواع الملك، ولمن جاء به حمل بعير»<sup>(٢)</sup> فذكر<sup>(٣)</sup> ثم قال بعد ذلك: «ثم استخرجها من وعاء اخيه»<sup>(٤)</sup>، وقد ذهب من لا يميز فيه التأنيث الى أنه أراد: ثم استخرج السقاية.

و«المسك» يذكر ويؤنث والأشهر [فيه]<sup>(٥)</sup> التذكير، قال الشاعر:

إذا بدا المسك يندى في مفارقهم راحوا كأنهم<sup>(٦)</sup> مرضى من الكرم<sup>(٧)</sup>

---

(١) الصواع: إناء يشرب فيه. مذكر. وقال الزجاج هو يذكر ويؤنث (اللسان مادة صوع).

(٢) سورة يوسف، الآية ٧٢.

(٣) سقطت في و.

(٤) سورة يوسف، الآية ٧٦.

(٥) الزيادة من ل.

(٦) كذا في و، والكامل للمبرد ٥٤/١، والشعر والشعراء لابن قتيبة في ترجمة الشمرل ٥٩٣/٢، والسمط ٥٤٤. وفي ل، د:

نخالهم.

(٧) فائنة الشمرل من شريك النيربوعى. شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية (تنظر ترجمته في السمط ٥٤٤)، والبيت من

البيط.



## باب (١)

### ما يذكر على معنى ويؤنث على معنى آخر

هذا النوع لم يذكره أبو القاسم، ولكننا اردنا ان ننتم به هذه الابواب لغرابته، فمن ذلك «الدرع»: اذا أردت به قميص المرأة ذكّرت<sup>(٢)</sup> واذا اردت [ به ]<sup>(٣)</sup> «درع الحديد» أنثت وذكّرت<sup>(٤)</sup>، قال رؤبة:

مقلّصا بالدرع ذي البغضن .....<sup>(٥)</sup>

و «الأضحى» إن أردت به «الذبايح»<sup>(٦)</sup> أنثت، وان ذهبت به<sup>(٧)</sup> الى اليوم الذي يضحى فيه ذكّرت.

و «القتب» ان ذهبت به الى «المعى» أنثت وان اردت به اداة «السانية»<sup>(٨)</sup> ذكّرت.

و «الاصبع» ان أردت<sup>(٩)</sup> «الجارحة» أنثت وان أردت به «الأثر»<sup>(١٠)</sup> ذكّرت، يقال: له<sup>(١١)</sup> علي اصبع حسن، قال الراعي شاهدا على أن «الأثر يقال له «اصبع»<sup>(١٢)</sup>:

---

(١) سقطت في ل، د.

(٢) ودرع المرأة: قميصها، وهو ايضا الثوب الصغير تلبسه الجارية الصغيرة في بيتها، وكلاهما مذكر، وقد يؤنثان (اللسان ملحة درع).

(٣) الزيادة من د.

(٤) ينظر اللسان مادة (درع).

(٥) هذا صدر بيت عجزه: بمشي العرضنى في الحديد المتقن وهو في اللسان في مادة (درع) منسوب الى ابن الأخرز. وفي ديوان رؤبة في (ايات مفردات منسوبة الى رؤبة وبعضها الى المعجاج) روى هذا البيت على النحو الآتي:

مسرول في آلة مريّن  
بمشي العرضنى في الحديد المتقن  
وصلّى المعجاج فيها وصني

(٦) في ل، د: والأضحى اذا أردت الذبايح.

(٧) سقطت في ل، د.

(٨) السانية: الغرب وأداته، والسانية: الناضجة وهي الناقة التي يستقى عليها. الليث: السانية، وجمعها السواني. ١٠ يسقى عليه الزرع والحيوان من بعير وغيره (اللسان مادة سنا).

(٩) في ل، د: بها.

(١٠) في ل، د: وان ذهبت الى الأثر.

(١١) كذا في و، د: وفي ل: ماله.

(١٢) كذا في و، ل. وفي د: قال الراعي في أنه الأثر.

ضعيفُ العصا بادي العُروقي ترى له عليها اذا ما أُجْدَبَ الناسُ اصْبَعًا<sup>(١)</sup>  
 و«السَّماء» اذا أردت به<sup>(٢)</sup> التي تظل الارض اثنت، واذا<sup>(٣)</sup> أردت «السقف»  
 ذكّرت، وان أردت «المطر» بها<sup>(٤)</sup> ففيها خلاف، والوجه التذكير لقول<sup>(٥)</sup> الشاعر:  
 اذا سَقَطَ السَّماءُ بِأَرْضٍ قُومٍ رَعِيناهُ وان<sup>(٦)</sup> كانوا غَضابا  
 و«الصاع» اذا أردت به «الكيل» اثنت وذكّرت، وان أردت به «المطمئن» من  
 الأرض ذكّرت، قال المسيب بن علي<sup>(٧)</sup> في أنه «المطمئن» من الأرض:  
 مرحت يداها للنَّجاءِ كأنما تكبر بكفي ماقِطٍ<sup>(٨)</sup> في صاع  
 (ويروى: كأنما تكرو بكفي ما قط في صاع)<sup>(٩)</sup>، و«الماقط» الذي يضرب بالكرة  
 ثم يأخذها

و«التاب» اذا أردت به «الضرس» من الأسنان والسيد من الرجال ذكّرت، وان  
 أردت به «الناقة المسنة» أثنت<sup>(١٠)</sup>

و«العين» ان أردت به<sup>(١١)</sup> عين النظر، أو عين الشمس [أو عين الماء]<sup>(١٢)</sup> أو عين

(١) من الطويل. ينظر ذبوانه (حاشية الصفحة ١٠٢)، واللسان مادة (صبع)، قوله: ضعيف العصا أي حلق الرعية لا  
 يضرب ضربا شديدا، يصفه بحسن قيامه على ابله في الجذب. والبيت من الطويل، وهو في وصف راع.

(٢) سقطت في ل، د.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: وان.

(٤) في ل، د. بها المطر.

(٥) في ل، د: كقول.

(٦) في و: ولو. والتصحيح من ل، د، واللسان، وهو منسوب فيه الى معوية الحكماء معاوية بن مالك، وسمي معوية  
 الحكماء لقوله في هذه القصيدة:

أعيد مثلها الحكماء بعدي اذا ما الحق في الحدثان ثابا

(ينظر اللسان مادة سها). والبيت من الوافر.

(٧) هو من شعراء بكر بن وائل المعديين وخال الأعشى: جاهلي (تنظر ترجمته في الشعر والشعراء ١٠٧/١ والخزانة ١

٥٤٥).

(٨) في و: لاعب. والتصحيح من ل، د، والشعر والشعراء ص ١١٠.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) كذا في و، وفي ل، د: والتاب اذا أردت به الناقة المسنة اثنت وان أردت التاب من الانسان (في ل) والاسنان (في د) أو  
 السيد من الرجال ذكّرت.

(١١) في ل، د: بها.

(١٢) سقطت في و.

الميزان، او المطر، او عين الركبة<sup>(١)</sup> أثنت وان أردت بها الاصابة بالعين ذكرت<sup>(٢)</sup>.

و «الارض» ان أردت بها<sup>(٣)</sup> ضد السماء، أو قوائم الدابة<sup>(٤)</sup> اثنت، وان أردت بها المصدر من: أرض الرجل، اذا أرعد، ومن أرض اذا أصابه الزكام، أو أرضت الأرض<sup>(٥)</sup> الخشبة، اذا أكلتها ذكرت.

و «الموسى» ان أدت بها<sup>(٦)</sup> الآلة التي يخلق بها أثنت وذكّرت، وان أردت<sup>(٧)</sup> «المخلوق الرأس» ذكرت.

و «السلم» ان ذهبت به الى «الصلح» ذكرت واثنت، وان أردت به<sup>(٨)</sup> «الدلو» ذكرت.

و «العمل» ان<sup>(٩)</sup> أردت به الذي يؤكل ذكرت وأثنت<sup>(١٠)</sup>، وان أردت به السرعة في المشي ذكرت، قال الراجز<sup>(١١)</sup>:

والله لولا وجع في العُرْقُوبُ لَكُنْتُ أَبْقَى<sup>(١٢)</sup> عَسَلًا من الدَّيْبِ  
وهذا شاذ لغوي لا نحوي، وكذلك [ ما ]<sup>(١٣)</sup> انشدناه في الاصبع، والصاع.

و «الذهب» ان أردت به الذهب المعروف اثنت وذكّرت، وان أردت به «الذهب» الذي هو مكيال لأهل اليمن<sup>(١٤)</sup> أو ما يصيب الانسان من الحيرة اذا نظر الى الذهب ذكرت، وهذا الباب يتسع ويكثر جدا.

(١) كذا في و، د. وفي ل: او عين الركبة او المطر.

(٢) ينظر اللسان مادة (عين).

(٣) سقطت في د.

(٤) والأرض: سفلة البعير والدابة وما ولي الأرض منه، يقال: بعير شديد الأرض اذا كان شديد القوائم. والأرض: اسفل

قوائم الدابة. اللسان (أرض).

(٥) في ل، د: الأرضة، واللفظان صحيحان، ينظر اللسان مادة (أرض).

(٦) سقطت في ل.

(٧) سقطت في ل.

(٨) في ل، د:

(٩) في ل، د: اذا.

(١٠) في و: ذكرته وأثنته.

(١١) كذا في و، د. وفي ل: قال الراجز في السرعة.

(١٢) في و: أمشي. والتصحيح من ل، د، واللسان مادة (عمل)، وهو فيه غير مسوب.

(١٣) سقطت في و.

(١٤) كذا في و، د. وفي ل: أهل اليمن.



## باب الأفعال المهموزة

قال ابو القاسم في هذا الباب: أرجأت الأمر يارجل<sup>(١)</sup>، وقرأ الكتاب وأقرأ غيره واستقرأ<sup>(٢)</sup>، «وآخرون مرجؤون لأمر الله»<sup>(٣)</sup> و«أرجه وأخاه»<sup>(٤)</sup>، بالهمز وترك الهمز، وذكر فيه: استخذأ فلان لفلان<sup>(٥)</sup> وترك الهمز فيه أقيس من الهمز، ويكون مشتقا<sup>(٦)</sup> من «الخذا» وهو استرخاء الاذنين، وكذلك استرخاء الفرج والنبات<sup>(٧)</sup>، لأن الدل يعد<sup>(٨)</sup> ضعفا ولينا كما أن العز يعد صلابة وقوة وهو مشتق من الأرض العزاز<sup>(٩)</sup> وهي الصلبة، وقد روى [عن<sup>(١٠)</sup>] الاصمعي أنه قال: شككت في هذه اللفظة أهى مهموزة أم<sup>(١١)</sup> غير مهموزة، فلقبت اعرابيا فقلت: يا اعرابي: كيف تقول: استخذأت أو<sup>(١٢)</sup> استخذيت، فقال: لا أقولها<sup>(١٣)</sup>، (فقلت: لم)<sup>(١٤)</sup>، فقال: لأن<sup>(١٥)</sup> العرب لا تستخذى لأحد، فلم يهمز<sup>(١٦)</sup>، وقد روى أن من العرب: من يسهل المهمزات كيفما كانت الا ما لا يمكن تسهيله.

(١) ينظر الجمل ص ٢٩٠.

(٢) كذا في الجمل ص ٢٩٠. وفي النسخ المخطوطة: وقد فرأت القراء.

(٣) سورة التوبة، الآية ١٠٦.

(٤) سورة الاحزاب، الآية ١١١.

(٥) ينظر الجمل ص ٢٩٠.

(٦) سقطت في ل.

(٧) كذا في ل، د. وفي و: اللثات.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: يمس.

(٩) والعز والعزاز: المكان الصلب السريع السيل، وقال ابن شميل: العزاز ما غلظ من الارض وأسرع سهل مطره (اللسان

مادة عزز).

(١٠) سقطت في و.

(١١) في و: أو. أقول: الصحيح أن يقول: المهموزة هي ام غير مهموزة؟

(١٢) في ل، د: أم.

(١٣) في ل، د: لا أتدليها.

(١٤) سقطت في د.

(١٥) كذا في و، د. وفي ل: إن.

(١٦) في اللسان في مادة (خذا): «وقيل لا عرابي في مجلس أبي ريد: كيف استخذأت؟ ليتعرف منه الهمز». فقال: العرب لا

تستخذى، فهمز.

## باب الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء وتسمى حروف الرفع<sup>(١)</sup>

أنشد أبو القاسم بيتاً<sup>(٢)</sup> في هذا الباب:

بيننا تعانقه الكماة وروغهُ يوماً أتبح له جرىء سلفع<sup>(٣)</sup>

وقع<sup>(٤)</sup> في<sup>(٥)</sup> نسخ هذا الكتاب «تعانقه» وكذا قرأناه<sup>(٦)</sup>، وهو غلط، لأن «تعانق» لا يتعدى إلى مفعول، والصواب «تعنقه»<sup>(٧)</sup> بغير الف، وكذلك وقع في أشعار المهذلين.

---

(١) كذا في و. وفي ل. د: باب الحروف التي يرتفع . . . . . وفي الجمل ص ٢٩٣: باب الحروف التي ترتفع ما بعدها بالابتداء والخبر وتسمى حروف الرفع.

(٢) سقطت في ل. د.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة، والجمل ص ٢٩٤. وأما في ديوان المهذلين ١/ ١٨ لحاء هكذا: بينا تعنقه الكماة وروغهُ . . .

وهو لأبي ذؤيب المهذلي. يقول: هذا المستشعر بين تعنقه الكماة وبين روغانه أي بين أن يقبل ويراوغ إذ قتل - أتبح له، أي قدر له رجل جرىء. سلفع: جرىء الصلور. والبيت من الكامل.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في د.

(٧) راجع الحاشية ذات الرقم (٣).

## باب الوقف

قال أبو القاسم في هذا الباب<sup>(١)</sup>: والاشمام، وروم الحركة انما يكونان في المرفوع<sup>(٢)</sup>.

[ قال المفسر: ليس هذا ]<sup>(٣)</sup> مذهب سيويه [ والخليل ]<sup>(٤)</sup> وانما هو مذهب ينسب الى ابن كيسان، و «الاشمام» وحده هو الذي لا يكون الا في المرفوع، لأن معنى الاشمام أن تشير الى حركة الحرف لتخرجها، ولا يمكن ذلك الا في «الضمة» لأن تخرجها من الشفتين فيمكن الناطق أن يضم شفثيه فيرى المخاطب ذلك. وأما «الكسرة والفتحة» فان تخرجها لا يراه المخاطب<sup>(٥)</sup>، لان تخرج «الكسرة» من وسط الفم<sup>(٦)</sup> وتخرج «الفتحة» من الحلق، وأما «الروم» فيمكن في المجرور والمنصوب غير المنون، لانه اضعاف الحركة<sup>(٧)</sup> لا سلبها بالجملة، ويمكن ان يسمعه الأعمى، وأما «الاشمام» فليس معه حركة البتة<sup>(٨)</sup> انما هو تهئية العضو للنطق.

## مسألة

قال في هذا الباب: والسادس «الاتباع» وهو أن تنقل حركة الحرف الى ما قبله ليعلم السامع انها حركة الحرف في الوصل، واكثر ما يجيء ذلك في الشعر نحو قولهم: **هَذَا بَكَرٌ**، ومررت ببكر، وأنشد:

أنا ابنُ مَؤَيَّةَ إذ جدُّ النُّقْرِ<sup>(٩)</sup>

(١) كذا في و، د. وفي ل: في هذه الآيات.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٢٩٩: في المرفوع خاصة.

(٣) سقطت في و.

(٤) سقطت في و.

(٥) في ل، د: فان تخرجها لا يراها المخاطب.

(٦) في و: اللسان.

(٧) في و: الحرف. والتصحيح من ل، د.

(٨) كذا في ل، د. وفي و: فليس يسمعه الشئ.

(٩) نسبه سيويه في الكتاب ٢ لك ٢٨٤ الى بعض السعديين. وقال محقق كتاب الجمل في الصفحة ٣٠٠ منه: «فيل هو لفدكي بن أعد المتفري وقال الجوهري هو نعيم الله بن مأوية». والشاهد فيه القاء حركة الراء على القاف للوقف، والنقر صوت يسكن به الفرس عند احتمائه وشدة حركته اي أنا الشجاع الطل اذا احسب الخيل عند اشتداد الحرب.



قال المفسر: هذا الكلام يحتاج إلى تقييد، وهو أن يزداد فيه فيقال (١): ولا يكون إلا فيما قبل آخره ساكن من غير حروف (٢) المد واللين ولم يعرض فيه خروج (٣) من كسر إلى ضم ولا من ضم إلى كسر (٤)، وإنما شرطنا أن تكون الحروف التي تنقل إليها الحركة حروفا صحاحا (٥)، لأنه لا يجوز في نحو «ريد» ولا (٦) «عون» نقل [لاستقال] (٧) الحركة على حروف (٨) العلة، وشرطنا أن لا يكون فيه خروج من ضم إلى كسر ولا (٩) من كسر إلى ضم، لأنه لا يجوز أن تقول (١٠): هذا العدل، ولا بعثت إليك بالبسر، ولكنك تتبع الضم الضم والكسر الكسر كما قال أوس بن حجر:

لنا صرخة ثم اسكاته كما طرقت بنفاس بكر (١١)

فكسر الكاف ولم يضمها (١٢).

### مسألة

قال أبو القاسم: والسابع «الثقل» كقولك: هذا جعفر وعامر وما أشبهه (١٣)، وأنشد (١٤):

لقد خشيت أن أرى جدبا في عامنا ذا بعد ما أخصب (١٥)

(١) في ل، د: ويقال.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: حرف.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل، د: من ضم إلى كسر ولا كسر إلى ضم.

(٥) في ل، د: وإنما شرطنا أن يكون الحرف الذي تنقل فيه (في ل) واليه (في د) الحركة حرفا صحاحا.

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) سقطت في و.

(٨) في ل، د: حرف.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) في ل، د: يقال.

(١١) من المتقارب، ينظر ديوانه ص ٣١، واللسان مادة (طرق)، ورواية البيت فيه: لها صرخة ثم اسكاته....

وطرقت المرأة والناقاة: نشب ولدها في بطنها ولم يسهل خروجه.

(١٢) في و: يصلها. والتصحيح من ل، د.

(١٣) كذا في و. وفي ل، د، والجمل ص ٣٠٠: وما أشبه ذلك

(١٤) كذا في ل، د، والجمل ص ٣٠٠. وفي و: قال.

(١٥) قاله زؤبة بن النعاج، ينظر ديوانه ص ١٦٩ (أبيات منسوبة إلى زؤبة)، وهو من شواهد سيريه في الكتاب ٢٨٧/٢.

قال الأعلام: أراد جدبا فشدد الباء ضرورة وحرك الدال بحركة الباء قبل التشديد لالتقاء الساكنين وكذلك شدد اخصا للضرورة.

قال المفسر: التشديد ضد الاتباع، لأن الاتباع لا يكون الا فيما كان [ قبل <sup>(١)</sup> ] آخره حرف ساكن صحيح، والتشديد فيما <sup>(٢)</sup> قبل آخره حرف متحرك، وهذا البيت أنشبهه ابو القاسم، ولم يقدم <sup>(٣)</sup> له مقدمة، وكان يجب ان يقول: ان الشاعر اذ اضطر اجري الوصل مجرى الوقف ثم ينشد هذا البيت. وهذا البيت يروى «جذباً» <sup>(٤)</sup> بكسر «الجيم» فلا ضرورة فيه على هذه الرواية، لأنه «فعل» كهقب وعيم <sup>(٥)</sup>، ويروى «جذباً» بفتح الجيم ففيه على هذه الرواية ضرورتان: أحدهما: أنه أجرى الوصل مجرى الوقف، والثانية: أنه شدد ما قبل آخره حرف ساكن، والتشديد انما بابه أن يكون فيما قبل آخره <sup>(٦)</sup> حرف <sup>(٧)</sup> متحرك، فاضطر الى ان يحرك <sup>(٨)</sup> .. «الدال» من «جذباً» لذلك كما اضطر رؤية الى تحريك الساكن في قوله:

مشتبه الاعلام لماع الخفق <sup>(٩)</sup>

.....

ورواه ابو حاتم «جذبياً» بدال ساكنه وباء زائدة للضرورة حين لم يمكنه التشديد لسكون ما قبل الآخر، ومستكلم على <sup>(١٠)</sup> هذا الرجز <sup>(١١)</sup> عند وصولنا الى الايات إن شاء الله.

(١) سقطت في ل.

(٢) سقطت في و.

(٣) سقطت في ل.

(٤) سقطت في ل.

(٥) المقب: الواسع الخلق والضحك في طول وجسم، ولم أجدهم، لا في اللسان ولا في التاج ولعلها من «العبية» وهي

كذا في د، وفي و: والتشديد انما يكون في به أن يكون ما قبل آخره شهوة اللين.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: فاضطر الى تحريك.

(٧) سقطت في ل.

(٨) كذا في و، د. في ل: فاضطر الى تحريك.

(٩) قاتلة رؤية بن العجاج، وهو عجز بيت، صدره: وقاتم الأعماق خاوي المخترق. ينظر ديوانه ص ١٠٤، وابن عقيلا

٢٠/، والاشموني ١/ ٣٢. والبيت على هذا النحو في ل، د. وفي و: مشتبه الاعلام لماع الخفق

(١٠) في ل، د: في.

(١١) سقطت في ل.

## باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع<sup>(١)</sup>

ذكر ابو القاسم في هذا الباب أن العرب تقول: ضربت رؤوس الزيددين. فتجمع، ورأسيهما فتثنى<sup>(٢)</sup>، واسقط لغة ثالثة، وهي أن منهم من يفرد فيقول: ضربت رأس الزيددين، اتكالا على فهم السامع ان نفسين لا يكون لهما رأس واحد، وقرأ بعض القراء: «فَبَدَتْ لَهَا سَوَاتِنُهَا»<sup>(٣)</sup> على (افراد السوءة)<sup>(٤)</sup>، وقال الشاعر في هذه اللغة:

كَأَنَّهُ وَجْهُ تَرْكِيبَيْنِ قَدْ غَضِبَا      مُسْتَهْدَفٌ لَطْعَانٍ غَيْرِ تَدْيِيبٍ<sup>(٥)</sup>

---

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٣٠٢. وفي و. باب ما جاء مثنى بلفظ الجمع.

(٢) ينظر الجمل ص ٣٠٢، والعبارة فيه قريبة من هذه.

(٣) سورة طه، الآية ١٢١.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) من البسيط. لم اتف على قائلة.



## باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال

قال ابو القاسم : اعلم ان كل اسم علم معرفة تصفه بابن ، وتضيفه الى اسم علم معرفة<sup>(١)</sup> فانك تحذف منه التنوين ، ولا تلحق في «ابن» «الفاء» في الخط ، قال فان زال عن هذا نونته ، وذكر أن الكنية تجري مجرى الاسم العلم<sup>(٢)</sup> .

قال المفسر : لم يقيد ابو القاسم هذا الباب بشرط يستوفيه ويمنعه من ان يعرض فيه شك<sup>(٣)</sup> ، ولكنه ارسله ارسالا على عادته في سواه . وتقييده ان يقال : اذا وقع «ابن» مفردا صفة لمفرد مكبر غير مصغر . بين علمين أو لقبين أو كنيتين متفقتين أو مختلفتين حذفت «الفه» في الخط «وتنوين» موصوفه في اللفظ . وهذا الباب يدور على تسع<sup>(٤)</sup> مسائل : ثلاث اصول ، وست مركبة منها :

فالثلاث الأصول أن يقع بين علمين كقولك : هذا زيد بن عمرو ، أو بين كنيتين كقولك : هذا ابو جعفر بن ابي محمد ، أو بين لقبين مشهورين كقولك : هذا كرز بن بطة<sup>(٥)</sup> .

والست المركبة : ان يقع قبله علم وبعده كنية كقولك : هذا<sup>(٦)</sup> زيد بن ابي عبد الله أو يقع قبله<sup>(٧)</sup> كنية وبعده علم كقولك : هذا ابو عبد الله بن زيد<sup>(٨)</sup> ، أو يقع قبله لقب وبعده كنية كقولك : مرت بكرز بن ابي عبد الله ، أو يقع قبله كنية وبعده لقب كقولك : مرت بأبي محمد بن كرز ، أو يقع قبله لقب وبعده علم كقولك : مرت بكرز بن زيد ، أو يقع قبله علم وبعده لقب كقولك : مرت بزيد بن كرز .

(١) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٣٠٣ : الى اسم معرفة علم .

(٢) ينظر الجمل ص ٣٠٣ - ٣٠٤ .

(٣) في ل ، د : شك فيه .

(٤) كذا في و ، د . وفي ل : سبع .

(٥) في و : ربطة . والتصحيح من ل ، د .

(٦) سقطت في ل .

(٧) سقطت في ل .

(٨) في ل ، د : هذا ابو جعفر بن محمد .

و «الف الوصل» في هذا الباب تابعة لتتوين الموصوف تسقط بسقوطه وتثبت بثباته،  
 فمن الشاهد على وقوع «ابن» بين علمين قول دريد بن الصمة<sup>(١)</sup>:  
 قتلنا<sup>(٢)</sup> بعبد الله خير لداته ذؤاب بن اسماء بن زيد بن قارب  
 ولولا جنون<sup>(٣)</sup> الليل أدرك ركضنا بذى الرمث والأرطى عياض بن ناشب

ومن الشاهد على وقوعه بين كنية وعلم قول الفرزدق:

ما زلت افتح أبواباً وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار<sup>(٤)</sup>  
 وهذا البيت تقدمت فيه<sup>(٥)</sup> الكنية، ومثله قول عترة:  
 ولم أنكل ولم أجبن ولكن شددت على أبي صخر بن عمرو<sup>(٦)</sup>  
 ومن الشاهد على وقوعه بين علم ولقب قول الآخر:  
 فويل أم بز جر شعل بن جابر وقر بز ما هنالك ضائع<sup>(٧)</sup>

و «شعل» لقب كان يلقب به «تأبط شرا»<sup>(٨)</sup> واسمه ثابت، وقد ذكره في بيت قبل  
 هذا:

- 
- (١) شاعر جاهلي، وهو أحد الشعراء المشهورين وفدي الرأي في الجاهلية. (تنظر ترجمة في الشعر والشعراء ٦٣٥/٢).  
 (٢) كذا في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٣٨/٢، والأغاني ١٧/١٠. وفي ل. د: قتل. وفي و: قتل.  
 (٣) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الأغاني ١٧/١٠: ولولا سواد الليل... والبيتان من الطويل، والثاني منها لا يذكره ابن قتيبة.  
 (٤) استشهد به سيوريه في الكتاب ١٤٨/٢ و ٢٣٧ ونسبة الى الفرزدق ايضا، ولم أجده في دبراته (طبعة صادر ١٩٦٠: . وهو من البسيط.  
 (٥) سقطت في ل.  
 (٦) كذا في و. وفي ل. د: فلم أجبن ولم أنكل ولكن شددت على أبي صخر بن عمرو وفي الكتاب ١٤٨/٢:  
 فلم أجبن ولم أنكل ولكن يمت بها أبو صخر بن عمرو  
 والبيت من الرافض، ولم أجده في ديوان عترة (طبعة صادر ١٩٦٦) ولا في طعة المكتب الاسلامي.  
 (٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ديوان اخذلين ٧٨/٣، واللسان مادة (بز): فويل أم بزجر شعل على الخصى... وقد أثبت رواية النسخ المخطوطة لأن الاستشهاد بالبيت لا يصح إلا بها. والبيت من الطويل وقائله فليس بن عيزارة اخذلي. يريد: فويل أم بز هللكه شعل وهو تأبط شرا، والوقر: الصدع. وقر بز أي صدع.  
 (٨) ينظر اللسان مادة (شعل).

سرى ثابت مسرى ذميماً ولم أكن سللت عليه شلّ مني الأصابع<sup>(١)</sup>

وانشد التحويون في ما شذ من هذا الباب [قول الخطيئة]<sup>(٢)</sup>

إلا يكن مال ينشأ فأنه سيأتي ثنائي زيدا ابن مهلهل<sup>(٣)</sup>

وقال [الاعلب]<sup>(٤)</sup> العجلي<sup>(٥)</sup>:

جارية من قين بن ثعلبة كأنها حلية سيف مذهب<sup>(٦)</sup>

١ والوجه فيما ورد من هذا<sup>(٧)</sup> ان يجعل فيه «ابن» بدلا ولا يجعل صفة ليخرج عن<sup>(٨)</sup> باب الضرورة. والعلة في حذف التنوين من هذا عند سيويه كثرة الاستعمال [مع التقاء الساكنين، وكون الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وكان يونس يرى ان العلة فيه اجتماع الساكنين. وقال أبو عمرو بن العلاء: العلة فيه كثرة الاستعمال]<sup>(٩)</sup> (لا غير، وكان يقول: اذا قلت: هذه هند بنت عبد الله حذفت التنوين لكثرة الاستعمال)<sup>(١٠)</sup> كما قالوا: لا أدروا لم أك<sup>(١١)</sup>، وهذا في لغة [من يصرف «هنداء» وأما قول الشاعر:<sup>(١٢)</sup>

لعمرك ما أدري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث ابن منقر<sup>(١٣)</sup>

(١) أنشده ابن منظور في اللسان في مادة (شعل)، ولم يذكره قائله.

(٢) سقطت في و. وأسم الخطيئة جرول بن أوس، ولقب بالخطيئة لقصره وقربه من الأرض، وهو شاعر مخضرم (الشعر

والشعر ١/ ٢٢٨).

(٣) كذا في ل، د، والديوان ص ٨٤. وفي و: فلا... والبيت من الطويل.

(٤) سقطت في و.

(٥) هو الاعلب بن عمرو بن بفي عجل من ربيعة شاعر مخضرم استشهد في واقعه نهاوند (الاعلام ١/ ٣٣٩ - ٣٤٠)، وانظر

خزانة الادب ١/ ٣٣٣.

(٦) من الرجز. تنظر الخزانة ١/ ٣٣٧.

(٧) كذا في و. وفي ل: من مثل ذلك. وفي د: من مثل هذا.

(٨) كذا في و، د. وفي ل: من.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل، د: بك.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) قائله الأسود بن يعفر، ينظر ديوانه ص ٣٧. وهو من شواهد سيويه في الكتاب ١/ ٤٨٥، والبيت من الطويل.



فسقوط التنوين من «شعيث» المما هو لالتقاء الساكنين، وينبغي ان يكتب «ابن»  
[فيه]<sup>(١)</sup> بالفاء لأنه مبتدأ وخبر وليس من باب الصفة والموصوف، لأن «شعيثا» هذا<sup>(٢)</sup>  
يختلف [ في نسبه]<sup>(٣)</sup> فزعم بعضهم انه ابن سهم، وزعم بعضهم أنه ابن منقر.

ويجري مجرى العلم في هذا الباب «الكنيات» من نحو قولهم: «فلان بن فلان»  
وقولهم: «ضيل بن ضيل»<sup>(٤)</sup> و«طامر بن طامر»<sup>(٥)</sup> لمن لا تعلم امه ولا يعلم ابوه<sup>(٦)</sup>  
ويقال ايضاً ذلك لمن لا قرابة بينك وبينه، ومعناه بعيد بن بعيد، وأصل «الطامر»:  
البرغوث<sup>(٧)</sup>، قال الشاعر:

ازعمتم اني سأترك أرضكم خلفي وأذهب طامرا عن طامر<sup>(٨)</sup>

ويجري مجرى الاعلام (ايضا الاسماء)<sup>(٩)</sup> الموضوع لما لا يعقل كقولك: هذا ابو  
مهدي بن حفصة، وابو مهدي: الديك، وحفصة: الدجاجة<sup>(١٠)</sup> وهذا سمسم بن ثعالة،  
وسمسم، وثعالة من اسماء الثعلب<sup>(١١)</sup>، وقولهم للخبز: جابر بن حبة، سمي جابرا لأنه  
يجبر الجائع، وهو متخذ من حبة<sup>(١٢)</sup> الطعام، قال الشاعر:

أبو مالك يعتادنا<sup>(١٣)</sup> في الظهائر يحيى فيلقى<sup>(١٤)</sup> رَحله عند جابر<sup>(١٥)</sup>

وأبو مالك كنية الجوع<sup>(١٦)</sup>.

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في د.

(٣) سقطت في و.

(٤) في ل، د: هو ضيل بن ضيل. ينظر اللسان مادة (ضيل).

(٥) وقالوا: هو طامر بن طامر للبعيد (اللسان مادة طمر).

(٦) في ل، د: وطامر بن طامر لمن يجهل نسبة ولا يعلم أبوه.

(٧) ينظر اللسان مادة (طمر).

(٨) من الكامل. لم أقف على قائله.

(٩) سقطت في ل. وفي د: الاسماء الاعلام الموضوع.

(١٠) في اللسان في مادة (حفص): وأم حفصة: الدجاجة.

(١١) ينظر اللسان مادة (سمسم).

(١٢) في ل، د: حَب.

(١٣) كذا في ل، د، واللسان مادة (ملك). وفي و: يقتادنا.

(١٤) كذا في اللسان. وفي و: نجى، فنلقى. وفي ل، د: يجرى فيلقى.

(١٥) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان عامر. والبيت من الطويل. وهو في اللسان غير معزود.

(١٦) ينظر اللسان مادة (ملك).

## باب مواضع «ما»

زعم أبو القاسم أنها تسعة : استفهام عما لا يعقل كقولك : ما صنعت؟ وما فعل يزيد<sup>(١)</sup>؟، وجزاء كقولك : ما تصنع اصنع مثله، وخبر بمعنى الذي فتقع على ما لا يعقل كقولك : ما أكلت الخبز، والمعنى : الذي أكلت الخبز، وكذلك ما شربت الماء، وتكون نكرة يلزمها النعت كقولك : مررت بما معجب لك، أي : بشيء معجب لك، وتكون مع الفعل بتأويل المصدر كقولك : بلغني ما صنعت، أي : صنعك<sup>(٢)</sup>، وتكون زائدة على ضريين، فأخذ الضريين لا تحل<sup>(٣)</sup> فيه باعراب ولا معنى كقوله تعالى<sup>(٤)</sup> : «فبما نقضهم ميثاقهم»<sup>(٥)</sup> و «فبما رحمة من الله لنت لهم»<sup>(٦)</sup> والضرب الآخر يتغير فيه الاعراب كقولك : ان زيدا قائم، ثم تقول : انما زيد قائم، فتكف «ان» عن العمل . وتكون تعجبا كقولك : ما أحسن زيدا، وما أكرم عمرا . وتكون نفيا<sup>(٧)</sup> كقولك : ما خرج زيد، وما محمد قائما، وما عبد الله سائرا .

قال المفسر : قد اختلف النحويون من البصريين والكوفيين في اصناف «ما» ومواضعها في الكلام، فمنهم من جعلها تسعة كما فعل<sup>(٨)</sup> أبو القاسم، وجعلها الرماني عشرة [خمس أسماء وخمس أحرف]<sup>(٩)</sup> وجعلها الفارسي في بعض كلامه أيضا عشرة<sup>(١٠)</sup> وجعلها الهروي<sup>(١١)</sup> في كتاب «الأبنية» اثني عشر، (وجعلها قوم أربعة عشر)<sup>(١٢)</sup> وجعلها

(١) كذا في و، وفي ل، د، والجمل ص ٣١٠ : ما فعل زيد.

(٢) في ل، د : بلغني صنعك، وفي الجمل ص ٣١٠ : بلغني صنعك.

(٣) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٣١٠ : أحدهما لا تغير فيع اعرابا.

(٤) في ل، د : عز وجل، وفي الجمل : جل وعز.

(٥) سورة النساء، الآية ١٥٥ .

(٦) سورة آل عمران، الآية ١٥٩ .

(٧) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٣١١ : وتكون نافية.

(٨) في ر : نقلها . وفي د : جعلها،

(٩) سقطت في و.

(١٠) في ل، د : عشرة أيضا.

(١١) هو أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي صاحب كتاب الغريين، وكان من العلماء الأكابر . توفي سنة ٤٠١ (وفيات الأعيان ١

٧٧).

(١٢) سقطت في ل.

قوم أكثر من ذلك، والعلة في هذا الاختلاف أن منهم من ذهب إلى الاختصار فجنع<sup>(٦)</sup> منها الثلاثة والأربعة ونحو ذلك في نوع واحد، ومنهم من ذكر كل صنف على حدّته فكثرت الأصناف لذلك، ومثال ذلك أن قوما وجدوها تقع زائدة على صفات شتى<sup>(٧)</sup> فجعلوها كلها نوعا واحدا، لأن الزيادة تجمعها، ولم يفعل غيرهم كذلك، وكذلك عدّ قوم «ما» الحجازية صنفوا «ما»<sup>(٨)</sup> التميمية صنفًا آخر، وجعلها<sup>(٩)</sup> آخرون صنفًا واحدًا، لأنها نافية في الحالين. وأنا أجمع في هذا الباب ما افرق من أقوالهم بعون<sup>(١٠)</sup> الله تعالى.

فمنها<sup>(١١)</sup> «ما» التي يراد بها الاستفهام وأكثر ما تستعمل فيما لا يعقل، ومنها الموصولة [التي]<sup>(١٢)</sup> بمعنى «الذي»، والأكثر فيها [أيضا]<sup>(١٣)</sup> أن تكون لما لا يعقل، ومنها [ما]<sup>(١٤)</sup> التي للتعجب، وسيبويه لا يجعل لها صلة<sup>(١٥)</sup>، والأخفش يجعل لها صلة، ومنها «ما» التي تكون اسمًا منكورا فتلزمه الصفة، كقولك: (مررت بما معجب لك)<sup>(١٦)</sup>، أي: بشيء معجب لك، ومنه<sup>(١٧)</sup> قول الشاعر:

ربما تكره النفس من الأمر  
له فرجة كحلّ العقال<sup>(١٨)</sup>

ومنها «ما» الشرطية كقولك: ما تصنع أصنع [مثله]<sup>(١٩)</sup>، ففي هذه المواضع

(١) كذا في و، د. وفي ل: فجعل.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: على ضروب وأصناف شتى.

(٣) سقطت في ل، د.

(٤) كذا في و، د. وفي ل: جعلها.

(٥) في ل، د: بحول.

(٦) كذا في و، د. وفي ل: فمنهم.

(٧) سقطت في و.

(٨) الزيادة من ل، د.

(٩) سقطت في و، د.

(١٠) ينظر الكتاب ٣٧/١، والمقتضب ١٧٣/٤، وشرح الكافية للرضي ٢٨٨٧.

(١١) سقطت في ل.

(١٢) كذا في و، د. وفي ل: ومثله.

(١٣) فائله أمية بن أبي الصلت وهو في ديوانه ص ٥٠: ربما تخزع النفوس... وقد استشهد به سيبويه برواية النسخ المخطوطة في

الكتاب ٢٧٠/١ و ٢٦٢ والمبرد في المقتضب ٤٧/١، وابن هشام في شذور الذهب ص ١٣٢، والاسمعي ١٥٢/١، وهو من

الخفيف.

(١٤) الزيادة من د.



الخمسـة<sup>(١)</sup> تكون اسماً، ومنها «ما» التي تدخل على ما يعمل فتبطل عمله<sup>(٢)</sup>، وتسمى الكافة، كقولك: انما زيد قائم [وكأنما عمرو منطلق]<sup>(٣)</sup>، وبينما عمرو جالس أقبل زيد، ومثله قول الشاعر:

وبينما المرء<sup>(٤)</sup> في الأحياء مُغْتَبِط<sup>(٥)</sup> إذا هو الرمسُ تعفوه الأعاصير<sup>(٦)</sup>

ومنها «ما» التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وتسمى «المسلطة» وهي ضد الكافة، وهي [التي]<sup>(٧)</sup> تلحق «حيث» و «اذ» في قولك: حيثما تكن اكن، واذما تاتني اكرمك. لان «حيث» و «اذ» لا يشرط بهما حتى تضاف اليهما «ما»<sup>(٨)</sup> قال الشاعر: <sup>(٩)</sup>  
حيثما تستقيم يقدر لك الله نجاحاً في غابر الأزمان<sup>(١٠)</sup>

وقال آخر:

اذما تريني اليوم مزجي ظعيتي أصعد سيرا في البلاد وأفرع<sup>(١١)</sup>  
فأني من قوم سواكم وانما رجالي فهم في الحجاز<sup>(١٢)</sup> وأشجع<sup>(١٣)</sup>

- 
- (١) سقطت في و.  
(٢) في و: التي تدخل على ما تعمل فيه إن فيطل عملها.  
(٣) سقطت في و.  
(٤) كذا في ل، د، واللسان مادة (رمس). وفي و: الحمي.  
(٥) كذا في اللسان. وفي النسخ المخطوطة: مغتبطاً.  
(٦) كذا في و، د، واللسان. وفي ل: اذا هو في الرمس... والبيت من البسيط ولم يذكر قائله في اللسان.  
(٧) سقطت في و.  
(٨) في د: لا يشرط بهما دون (ما).  
(٩) سقطت في ل.  
(١٠) كذا في ل، د، وابن عقيل ٣٦٨/٢ وهو فيه غير منسوب. وفي و: حيثما تستقر يقدر... والبيت من الخفيف، والشاهد في قوله: حيثما تستقيم يقدر، فقد جزم بحيثما فعليين. وهو من شواهد الاشموني ١٧/٤.  
(١١) كذا في ل، د، والكتاب ٤٣٧/١. وفي و:  
اذ ما ترى اليوم قد حتى ظعيتي أصعد سيراً في البلاد وانزع  
(١٢) كذا في و، ل. وفي الكتاب ٤٣٧/١: بالحجاز. وفي د: في الرجال وأشجع.  
(١٣) البيتان من الطويل وقد قال سيبويه: «قالوا هو لعبد الله بن همام السلوي»، والشاهد في قوله، اذ ما، والفاء في أول البيت الثاني جوابها. والمزجي من أجزيته اذا سقته برفق، والمفرع المنحدرو وهو من الأضداد.

ومن النحويين (من يجازي)<sup>(١)</sup> باذا وكيف مع «ما»، ولا يجازي بها دون «ما» .  
ومنها «ما» التي تدخل بين العامل والمفعول فلا تمنعه العمل ، ولا تفيد معنى أكثر من  
التأكيد كقوله تعالى : «فبما رحمة من الله لنت لهم»<sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا انشد الاخفش :  
وجدنا الحمر من شر المطايا كما الحبطات شر بني تميم<sup>(٣)</sup>

وبعضهم يرفع «الحبطات» ويجعلها «ما» الكافة .

ومنها التي تجري مجرى «أن» الخفيفة الموصولة بالفعل كقولك : يعجبني (ما تصنع ،  
فيكون كقولك)<sup>(٤)</sup> «أن تصنع» ، ومنها التي يراد بها الدوام والاتصال كقولك : لا أكلمة ما  
ذر شارق وما هبت الريح ، وما غرد طائر ، وهذه أيضا تقدر تقدير المصدر غير انها لا تقع  
موقع «أن» ولا هي في معناها<sup>(٥)</sup> ، ونحو هذا قولهم : لا أتيك ما دام زيد جالسا ، وقول  
الخطيئة :

أطوف ما أطوف ثم آوى الى بيت قعيدته لكاع<sup>(٦)</sup>

هي أيضا بتقدير المصدر كأنك قلت : لا أتيك<sup>(٧)</sup> دوام زيد جالسا ، وأطوف طوافي .  
وفيها معنى الظرف في هذه المواضع كأنك قلت : لا<sup>(٨)</sup> أتيك مدة دوام زيد جالسا ،  
وأطوف مدة طوافي ، ونحو ذلك<sup>(٩)</sup> .

(١) سقطت في ل .

(٢) سورة آل عمران ، الآية ١٥٩ .

(٣) كذا في النسخ المخطوطة . وفي شرح ابن عقيل ٣٦٢ والاشموني ٣٢١٧ :

فإن الحمر من شر المطايا

وهو من الوافر وقائله زياد الأعجم .

(٤) سقطت في ل .

(٥) يعني المؤلف أنها لا تكون بمعنى المصدر وحده ولا يكون لما تقول به موضع من الاعراب غير الظرفية بينها المصدر المؤول  
يكون موضعه من الاعراب بحسب الجملة .

(٦) كذا في النسخ المخطوطة ، وديوان الخطيئة ص ٢٨٠ ، والكامل ٢٢٣/١ ، وابن عقيل ١٣٩٨ ، وفي المقتضب ٢٣٩/٤ :

أجول ما أجول ثم آوى .....

وهو من الوافر ، والشاهد في قوله : ما أطوف ، فإن (ما) مصدرية .

(٧) في ل ، د : أتيك .

(٨) سقطت في د .

(٩) كذا في د . وقد وقع تقديم وتأخير في هذه العبارة في و ، ل .

ومنها «ما»<sup>(١)</sup> التي تجرى مجرى الصفة وهي تنقسم ثلاثة اقسام:  
قسم يراد به التعظيم للشيء والتنويه به<sup>(٢)</sup> كنحو ما انشد سيويه:  
عزمتُ على اقامة ذي صباحٍ لا امرٍ ما يسودُّ من يسود<sup>(٣)</sup>

يروى بفتح «الواو» من «يسود» وكسرهما، أي ان السيد اغما يسود لأمر عظيم يوجب  
له ذلك، ومنه قول امرئ القيس:

..... وحديث ما على<sup>(٤)</sup> قصيره<sup>(٥)</sup>

أي أنه<sup>(٦)</sup> حديث طويل وان كان قصيرا، وقسم يراد به التحقير<sup>(٧)</sup> للأمر، كقولك  
لمن سمعته يفخر بما أعطى: وهل اعطيت الاعطية ما. وقسم لا يراد به تعظيم ولا تحقير  
ولكن يراد به التنويع كقولك: ضرب ضربا ما، أي نوعا من الضرب، وفعل فعلا ما<sup>(٨)</sup>،  
أي نوعا من الفعل، ومن هذا قول العرب: افعله أثرا ما، كأنه قال نوعا من الايثار، و«أثر»  
مصدر جاء على «فاعل»<sup>(٩)</sup>. ومنها «ما» النافية التي يختلف فيها أهل الحجاز وبنو نعيم،  
في عملها الحجازيون ولا يعملها التميميون، ومنها «ما» النافية التي لا خلاف بينهم في أنها لا  
تعمل شيئا كقولك: ما قام زيد. ومنها «ما» الموجبة وهي التي تدخل على النفي<sup>(١٠)</sup> فينعكس  
ايجابا كما تدخل التي قبلها على الايجاب فينعكس نفيا، وهي [ما]<sup>(١١)</sup> التي في قولك: ما زال  
زيد عالما، وما انفك عبد الله مقبلا<sup>(١٢)</sup>، وكذلك «ما يرح وما فتيء»، لأن هذه الأفعال اذا

(١) سقطت في ل.

(٢) في ل، د: والتهويل به.

(٣) من الوافر، وقد نسب سيويه الى رجل من خثعم (ينظر الكتاب ١١٥/١-١١٦)، وهو فيه: لشيء ما يسود من يسود.

(٤) سقطت في ل.

(٥) من المديد، وصدره: وحديث الراكب يوم هنا: و(حديث ما على قصيره): أي اليوم الذي تحدثنا فيه سرنا الحديث فيه،

لأن يوم الخير والسرور قصير ويوم الشر طويل. وما حشو وهي دالة على المبالغة في وصف الحديث بالحسن والجودة (ينظر ديوانه  
ص ١٢٧).

(٦) سقطت في ل.

(٧) كذا في و، ل. وفي د: التحضير.

(٨) سقطت في ل.

(٩) ينظر اللسان ملدة (أثر).

(١٠) كذا في و، د. وفي ل: وهي تنف على النفي

(١١) الزيادة من ل، د.

(١٢) في ل، د: سترا.



تعرفت من «ما» أفادت النفي فإذا دخلت عليها [ما] <sup>(١)</sup> انعكست إيجابا، لأنك تنفي النفي، وقد الغز بها المعري في قوله:

أنحوي هذا المصير ما هي لفظة      جرت بلساني جرهم وثمود  
إذا استعملت في صورة الجحد أوجبت      وإن أوجبت قامت مقام جحد <sup>(٢)</sup>

ومنها «ما» الداخلة بين المبتدأ والخبر كقوله تعالى «وقليل ما هم» <sup>(٣)</sup>، وقول زهير:  
كأن عيني وقد سال السليل بهم      وعبرة ما هم لو أنهم أمم <sup>(٤)</sup>

ولا تدخل «ما» هذه على شيء من العوامل الداخلة على المبتدأ وخبره إلا بين <sup>(٥)</sup> اسم «إن» وخبرها في قول العرب: إنك ما وخيرا <sup>(٦)</sup>، ومنها «ما» التي تكون عوضا من الفعل في قول العرب: افعل هذا امالا، معناه: إن كنت لا تفعل غيره، وكذلك قولهم: أما أنت <sup>(٧)</sup> منطلقا انطلقت معك، (معناه عند سيويه: لأن كنت منطلقا انطلقت معك) <sup>(٨)</sup> فنابت مناب «كان»، وصار الذي كان اسم «كان» اسمها، والذي كان خيرا «كان» <sup>(٩)</sup> خبرها، فصار لما هذه اسم وخبر في الإيجاب كما صار لـ «ما» النافية اسم وخبر في النفي في قولك <sup>(١٠)</sup>:

(١) الزيادة من ل. د.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي مغني اللب ٦٦٧٢:

أنحوي هذا المصير ما هي لفظة      جرت في لساني جرهم وثمود  
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت      وإن أثبتت قامت مقام جحد  
وهما من الطويل، ولم أجدهما في سقط الزند (طبعة صادر) ولا في اللزوميات (طبعة صادر) ولا (طبعة الخانجي). أقول:  
أغلب الظن أن هذين البيتين لشخص غير المعري، لأن موضوعهما لا يلائم مزاجه الفلسفي، وقد رواهما مؤلف الكواكب الدرية في شرح متممة الاجرومية محمد بن الأهدل مسويين (للمعري)، ولعل كلمة المعري تصحيف هذه الكلمة (١١٥/١).

(٣) سورة ص، الآية ٢٤.

(٤) من البسيط، سال السليل بهم أي ساروا فيه سيرا سريعا، والليل واد، يقول: إذا انحدروا فيه فقد سل بهم. وعبرة ما هم، ما: صلة أي هم في عبرة. ولو أنهم أمم أي قصدت أزورهم ولكن بعدوا، والأمم: بين القريب والبعيد (ديوانه ص ١٤٨-١٤٩).

(٥) في و: لنفي. والتصحيح من ل. د.

(٦) في و: إنك ما وخير. والتصحيح من ل. د، والكتاب ١٥٢٨. قال سيويه:

ومثل ذلك قول العرب: إنك ما وخيرا تريد إنك مع خير.

(٧) في و: كنت. والتصحيح من ل. د، والكتاب ١٤٨/١.

(٨) سقطت في ل.

(٩) كذا في ل. د. وفي و: والذي كان خيرا خبرها.

(١٠) في و: كقولك.

ما زيد منطلقا، وهذا الصنف من اغرب اصناف «ما»<sup>(١)</sup>. ومنها «ما» التي تدخل على «ان» التي للشرط فتتهيئها لدخول النون الثقيلة أو الخفيفة في شرطها، كقوله تعالى: «واما تعرضن عنهم ابتغاء رحمة»<sup>(٢)</sup> «واما تخافن من قوم خيانة»<sup>(٣)</sup> «فاما ترين من البشر احدا»<sup>(٤)</sup>، ولا تستعمل [ما]<sup>(٥)</sup> هذه في الشرط<sup>(٦)</sup> الا مع احدى النونين الا في قلة من الكلام، أنشد اهل اللغة:

فاما تقظ سمرأة تمنع زائرا<sup>(٧)</sup>      سوارده بين الأنصى فعليب<sup>(٨)</sup>  
فبشر بني<sup>(٩)</sup> تاج بصوب غزيره      من النجم أو نوء ينوء بعقرب<sup>(١٠)</sup>

ومنها «ما» التي تدخل على «لم» فتصيرها ظرف زمان<sup>(١١)</sup> بعد ان كانت حرفا جازما كقول الله تعالى: «ولما أن جاءت رسلنا لوطا»<sup>(١٢)</sup>، وكقول الحطيئة:

ولما أن مدحت القوم قلتم هجوت وهل يمل لي الهجاء<sup>(١٣)</sup>

ومنها «ما» التي تدخل على «لو» التي تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فينعكس معناها الى التحضيض كقوله تعالى: «لو ما تأتينا بالملائكة إن كنت من الصادقين»<sup>(١٤)</sup> ومنها

(١) اقول: لعل هذه المسألة عما ولده التصحيف فان الشاهد الوحيد الذي نوردته كتب النحو هو:

ابا خراشة اما انت ذا نفر      فان قومي لم تأكلهم الضبع

ويروي ابن دريد في الجمهرة (مادة ضبع) كنت في مكان انت فلا يبقى شاهد على حذف كان. ويروي عن المرحوم الدكتور مصطفى جواد انه كان يرى ان (انت) تصحيف ابت.

(٢) سورة الاسراء، الآية ٢٨.

(٣) سورة الانفال، الآية ٥٨.

(٤) سورة مريم، الآية ٢٦.

(٥) الزلزلة من ل. د.

(٦) سقطت لي ل.

(٧) في و: شهرا. ولم أتين وجه الصواب في هذا النظم.

(٨) في و: قليب. والتصحيح من ل. د. والتاج ويقوت (معجم البلدان).

(٩) في و: يسوس. اقول: بنو تاج قبيلة من عدوان. انظر اللسان (توج).

(١٠) اقول: والعقرب من انواء فصل الربيع وهو نوء مذکور بالغازاة. انظر الانواء لابن فنية، ص ١١٢ و ١١٣.

(١١) في و: الزمان. اقول: يعني المؤلف ان لما الحبيبة ادلة مركبة من ل وما.

(١٢) سورة المنتكبات، الآية ٣٣.

(١٣) من الياقوت، بطر ديوانه ص ٩٨، ورواية البيت فيه:

هجوت ولا يحفل لك افحت.....

(١٤) سورة الحجر، الآية ٧.

«ما» التي تدخل على «لو» هذه فتصير بمعنى «لولا» الدالة على امتناع الشيء لوجود غيره كقول ابن مقبل:

لوما الحياء وبياقي الدين عبتكما ببعض ما فيكما اذ عبتا عورى<sup>(١)</sup>

ومنها «ما» التي تدخل على «كل» فتصير ظرف زمان كقولك: كلما جئتك بررتني<sup>(٢)</sup>، وكلما نصحتك لم تقبل مني، ومنه قوله تعالى: «كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها»<sup>(٣)</sup>، و«ما» هذه تدخل فيما اتصل<sup>(٤)</sup> به معنى الشرط فتحتاج الى جواب، ومنها «ما» التي توصل بدان فتفيد معنى التحقير كقولك للرجل اذا سمعته يفتخر بما اعطى: انما اعطيت درهما، أو سمعته<sup>(٥)</sup> يفتخر بأنه نحوى فتقول: انما قرأت كتاب الجمل، ومنه قول الشاعر:

أيما المدعي ولاء سليم لست منهم ولا قلامة ظفر  
انما أنت في سليم كواو الحقت في الهجاء ظلما بعمر<sup>(٦)</sup>

وقد تأتي بمعنى التحقير<sup>(٧)</sup>، ولفظها لفظ الاستفهام، كقول زياد الأعجم:

وما جرم وما ذاك السويق<sup>(٨)</sup> .....

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص ٧٦، واللسان مادة (يبعض):

لولا الحياء ولولا الدين عبتكما .....

والبيت من البسيط. أقول: يعني المؤلف ان «لوما» اداة مركبة من لو وما.

(٢) في و: تزورني.

(٣) سورة النمل، الآية ٥٦.

(٤) في ل، د: اتصل.

(٥) في ل، د: سمعه.

(٦) من الخفيف ومما لا ي نواس لي هجاء اشجع السلمي ورواية الديوان طبعة مصر ص ٥٤٥ على النحو الآتي:

أيما المدعي سليمي سفاهما لست منها ولا قلامة ظفر  
انما انت من سليمي كراو .....

وانظر ايضا ثمرات الاوراق تحقيق ابي الفضل ابراهيم، ص ١١-١٢.

(٧) في ل، د: لمعني. يعني المؤلف انها تستعمل للاستفهام الخارج الى معنى التحقير.

(٨) هذا عجز بست، صدره: نكلني سويق الكريم جرم ..... وهو من شواهد سيويه في الكتاب ١٥٧١، وينظر

اللسان مادة (سويق).



وتأتي بمعنى الانكار ولفظها لفظ الاستفهام كقول علقمة:

وما انت أم ما ذكرها ربعية      يخط لها من ثرمداء قليب<sup>(١)</sup>

وتأتي بمعنى التعظيم، والتهويل ولفظها لفظ الاستفهام كقول الاعشى:

يا جارتا ما انت جارة ..... (٢)

ومنها التي توصل بـ «إن» [ايضا]<sup>(٣)</sup> تفيد معنى الاقتصار، ورد الشيء الى حقيقته اذا وصف بصفات لا تليق به كقولك لمن سمعته يذكر زيدا بمدح<sup>(٤)</sup> فيقول: هو شجاع، وهو كريم، وهو عاقل<sup>(٥)</sup>، وهو عالم، فتقول: انما هو شجاع، اي ليس [له]<sup>(٦)</sup> من هذه الصفات الا<sup>(٧)</sup> هذه الصفة، ومثله<sup>(٨)</sup> قوله تعالى: «انما الله إله واحد»<sup>(٩)</sup>، لأن من المشركين من قال بالهين ومنهم من قال بثلاثة، فقال إن<sup>(١٠)</sup> الحقيقة انما هي<sup>(١١)</sup> التوحيد، وما عداه باطل، وسمى عبد الوهاب المالكي<sup>(١٢)</sup> «ما» هذه التي تدخل على «ان»<sup>(١٣)</sup> [اداة] الحصر والتحقيق<sup>(١٤)</sup> كقول النبي ﷺ: «انما الولاء لمن اعتق»<sup>(١٥)</sup> وزعم الكوفيون أن «ما» هذه الموصولة بـ «إن» تفيد معنى النفي وانشدوا للقرزدي:

أنا الضامن الراعي عليهم وانما      يدافع عن احابهم أنا أو مثلي<sup>(١٦)</sup>

(١) من الطويل، ينظر ديوانه ص ٣٥. وثرمداء: موضع، والقلب: البشر.

(٢) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ديوان الاعشى ص ١٥٣: يا جارت ما كنت جاره. .... وهو صديريت، معجزة: بانت لتحرنا بغيره، وقد سبق ان استشهد به.

(٣) سقطت في و.

(٤) كذا في و. وفي ل. د. لمن سمعته بمدح زيدا

(٥) سقطت في ل. د.

(٦) سقطت في و.

(٧) في ل. د. غير

(٨) في ل. د. ومنه.

(٩) سورة البقرة، الآية ١٧١

(١٠) في و: انما.

(١١) في و، ل. د. هو. والتصحيح من د.

(١٢) كذا في ل. د. وفي و: ونسى عبد الذهب ما هذه. .... والتصحيح من ل. د.

(١٣) سقطت في ل.

(١٤) كذا في ل. د. وفي و: التي للحصر والتحقيق. وفي د: لنحصر والتحقيق.

(١٥) أخرجه البخاري عن ابن عمر في مختصر شرح الخاتم الصغير للمناوي، ١٧٦١ (الباب ١٩٥٤).

(١٦) من نظيرين، ينظر ديوانه ١٥٣/٢

قالوا: ومعناه ما يدافع عن احسابهم الا أنا أو مثلي. [ومنها «ما» التي تركب مع «اللام» فتصير بمعنى «إلا» كقوله تعالى «ان كل نفس لما عليها حافظ»<sup>(١)</sup>] (٢). ومنها «ما» التي تدخل على «قل» فتتهيئها لأن تليها الأفعال، تقول: قلما يقوم زيد، فان وليها الاسم كان ذلك ضرورة عند سيبويه<sup>(٣)</sup> كقول المزار الفقعي:

صَدَدْتُ فَأَطُولْتُ<sup>(٤)</sup> الصَّدودَ وَقَلًا وصالٌ على طول الصدود يدوم<sup>(٥)</sup>

ومنها [ما]<sup>(٦)</sup> الداخلة على «نعم، ويش» كقولك<sup>(٧)</sup>: نعماً وبشاً وللتحويين في [ما]<sup>(٨)</sup> هذه ستة اقوال، فقوم جعلوها «صلة» بمنزلة «ذا» في قولهم<sup>(٩)</sup>: «حبذا»، وقالوا في قوله تعالى<sup>(١٠)</sup>: «فنعما هي»<sup>(١١)</sup> إن «هي»<sup>(١٢)</sup> رفع بنعم، وهذا مذهب ابن كيسان وكان يميز «نعم عبد الله» وقال آخرون: هي بتأويل المصدر نحو: نعماً صنعت، ويشاً فعلت، قالوا: إلا أن العرب لا تتكلم به الا مع «ما» خاصة، لأنها منفصلة عن الفعل<sup>(١٣)</sup>، وحق نعم، ويش ان يحتاجا الى اسمين فجاءواها هنا باسم وفعل يقومان مقام اسمين، [قالوا]<sup>(١٤)</sup> فان قال<sup>(١٥)</sup> قائل: لا يجوز هذا من أجل أنه<sup>(١٦)</sup> يصير التقدير: نعم صنعك<sup>(١٧)</sup>، فحججتنا عليه أن العرب

(١) سورة الطارق، الآية ٤.

(٢) سقطت في و.

(٣) ينظر الكتاب ١٢٧١ و ٤٥٩.

(٤) في و: وأطولت. والتصحيح من ل، د. والكتاب ١٢٧١ و ٤٥٩.

(٥) من الطويل، وقد استشهد به سيويه في الكتاب مرتين ١٢٧١ و ٤٥٩ ونسبه الى عمر بن ابي ربيعة، وهو في ديوانه ص ٥٠٢ (الشعر المنسوب الى عمر بن ابي ربيعة غير الموجود في اصول ديوان شعره). وقد نسبه الاعلم الششمري الى المزار الفقعي (الكتاب ١٢٧١). والمزار هذا شاعر اسلامي يكنى أبا حسان (السمط ٢٣٧١).

(٦) الزيادة من ل.

(٧) في ل، د: في قومهم.

(٨) الزيادة من ل، د.

(٩) سقطت في ل، د.

(١٠) في ل، د: عز وجل.

(١١) سورة البقرة، الآية ٢٧١.

(١٢) كذا في ل، د. وفي و: انما هو.

(١٣) كذا في ل. وفي و: قالوا لأن العرب لا تتكلم إلا مع ما خاصة لأنها... وفي د: قالوا إلا أن العرب لا تتكلم الا مع ما خاصة لأنها... وفي الأشموني ٣٦٣: «والرابع أنها مصدرية ولا حذف والتقدير: نعم فعلك. وان كان لا يحس في الكلام: نعم فعلك حتى يقال: نعم الفعل فعلك كما تقول: اظن ان تقوم ولا تقول اظن قيامك.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) سقطت في و.

(١٦) في و: أن.

(١٧) في ل، د: صيئك.

تقول: ظننت أنك قائم، و«أن» مع ما بعدها مصدر، ولو قلت: ظننت قيامك، لم يجوز فيها، كذا هذا<sup>(١)</sup>، وأما الكسائي فكان لا يميز هذا إلا على اضممار «ما» مرة ثانية لـ «صنعت»، تقديره عنده<sup>(٢)</sup>: نعم ما ما صنعت<sup>(٣)</sup>، فتقع «نعم» على اسمين كما تقول: نعم الرجل زيد وتقدر<sup>(٤)</sup> «ما» الأولى تقدير اسم متكور منصوب على التمييز، و«ما» الثانية تقدير اسم معرفة مرفوع كأنه قال: نعم شيئاً<sup>(٥)</sup> الذي صنعت، وحكي مثل هذا<sup>(٦)</sup> عن الجرمي، وكان الفراء يأبى ذلك كله، ويقول<sup>(٧)</sup>: إن<sup>(٨)</sup> «نعم، ويش» لا يقعان من المعارف إلا على ما يكون نكرة، و«من، وما، والذي»<sup>(٩)</sup> لا يكون نكرة في<sup>(١٠)</sup> حال، وهو يجوز عنده على اضممار اسم لنعم ويش وتقديره:

نعم الشيء ما صنعت [وقال قوم: «ما» ها هنا اسم بغير صلة بمعنى «الشيء» كأنه قال: نعم الشيء صنعت أي شيء صنعت<sup>(١١)</sup>]، وقد أشار سيبويه إلى نحو هذا فقال في قولهم «دققته دقا نعماً» أي نعم اللق<sup>(١٢)</sup>، و«ما» هذه صنف [من اصناف]<sup>(١٣)</sup> «ما» الخبرية لا صلة لها<sup>(١٤)</sup>. وهذا مذهب أبي إسحاق في قوله تعالى<sup>(١٥)</sup> «فنعما هي»، قال: معناه<sup>(١٦)</sup>: فتعم

(١) في ل: لها كلى. وفي د: فهكذا هذا.

(٢) سقطت في د.

(٣) كذا في د. وفي و: وأما الكسائي فكان لا يميز هذا إلا على اضممار «ما» مرة ثانية فتقول: نعم صنعت، تقديره عندهم نعم ما صنعت. وفي ل: وأما الكسائي فكان لا يميز هذا إلا على اضممار ما مرة ثانية لصنعت تقديره عنده نعم ما صنعت.

(٤) في و: وتقدير. والتصحيح من ل، د.

(٥) في و: الشيء. والتصحيح من ل، د.

(٦) كذا في و، ل. وفي د: ذلك.

(٧) في و: وكان يقول.

(٨) سقطت في ل.

(٩) في ل، د: وما ومن والذي.

(١٠) في و: عل. أقول: ويرد على المؤلف أن من وما تاتيان نكرتين موصوفتين أيضاً.

(١١) كذا في د. وفي ل: كأنه قال نعم الشيء صنعت، وقال قوم «ما» ها هنا اسم أي صنعة.

(١٢) سقطت في و.

(١٣) قال سيبويه: ونظير جمعهم «ما» وحدها اسماً قول العرب: أي بما أن أصنع أي من الأمر أن أصنع فحعل ما وحدها

اسماً، ومثل ذلك غسكه غسلاً نعم أي نعم الغسل (الكتاب ٣٧/١). وفي المغني ٢٩٦/١: وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو «غسنته غسلاً نعماً» ودققته دقا نعماً أي نعم الغسل ونعم اللق، وأكثرهم لا يثبت بجي «ما» معرفة تامة، وأثبت جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه.

(١٤) سقطت في و.

(١٥) سقطت في ل.

(١٦) كذا في و، ل. وفي د: قول الله تعالى.

(١٧) كذا في ل، د. وفي و: كأنه قال.



الشيء هي ، واختياره أن تكون «ما» نكرة بمعنى «شيء». وقال قوم «ما» منصوبة الموضع على معنى: نعم شيئا هي (١)، كما تقول: نعم رجلا زيدا، وهو شبيه (٢) بقول الفراء. ولـ «ما» (٣) موضع آخر، وهو أن توصل بمن الجارة فتصير بمعنى «رب» تقول العرب: اني مما أفعل (كذبا وكذا) (٤)، أي: ربما أفعل، وانشد سيبويه:

وانا ليما نضرب الكبش ضربةً على رأسه تلقي اللسان من الفم (٥)

كان الأخفش يرويه: الكبش بالرفع على معنى: وانا (٦) لمن الأشياء التي يضرب بها الكبش (٧)، ولـ «ما» (٨) موضع آخر تكون فيه تقريرا محذوفة من «أما» (٩)، قال الشاعر:

ما ترى البدهر قد أبادَ مَعْدًا . وإبادَ السراة من قَحْطَانِ (٩)

فقد حصل بما ذكرناه ان لـ «ما» (١١) في الكلام اثنين وثلاثين موضعا.

(١) في ل، د: نعم شيئا هي.

(٢) في و: وعله شبيهة.

(٣) في و: وها.

(٤) سقطت في ل، د.

(٥) كذا في ل، والكتاب ٤٧٧/١، والخزانة ٢٨٧/٤، والمغني ٣٢٢/١. وفي و: واني مما اضرب . . . . . وفي د: واني لما يضرب . . . . . والبيت من الطويل وقد نسب سيبويه الى ابي حبة النميري وهو شاعر مجيد من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. والشاهد في قوله لما ومعناه لربما وهي من زيدت عليها ما، وأراد بالكش الرئيس لأنه يفارغ دون القوم ويميمهم. وقال ناسخ (و) في الحاشية: الكبش السبد من الرجال.

(٦) في و، د: واني. والتصحيح من ل.

(٧) كذا في و. وفي ل، د: التي تضرب الكبش.

(٨) في و: وها.

(٩) قال ابن هشام: وزاد المألقي لاما معنى ثالثا، وهو أن تكون حرف عري بفتحة «لا» فتختص بالفعل، نحو أما تقوم وأما تقعد، وقد بدعى في ذلك أن الحمزة للاستفهام التقريري مثلها في الـ والا. وأن «ما» ناعية. وقد تحذف الحمزة كقوله: ما ترى الدهر . . . . . (مغني اللبيب ٥٥/١).

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي مفتي اللبيب ٥٥/١: من عدنان. وهو فيه غير مسوب، وهو من الخفيف.

(١١) كذا في ل، د. وفي و: ها.

## باب مواضع «من»

ذكر أبو القاسم أن لها أربعة مواضع: تكون استفهاماً عن من يعقل، كقولك: من عندك<sup>(١)</sup>، وتكون خبراً، كقولك: من قصدي زيد، ومن زارني عمرو<sup>(٢)</sup>، وتكون جزاءً، كقولك: من يكرمني أكرمه، وتكون نكرة يلزمها النعت كقولك: مررت بمن محسن إليك<sup>(٣)</sup>، أي بأنسان محسن إليك<sup>(٤)</sup>، قال الشاعر<sup>(٥)</sup>:

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا<sup>(٦)</sup>  
قال المفسر: الذي ذكره<sup>(٧)</sup> أبو القاسم اتفاق<sup>(٨)</sup> من البصريين والكوفيين إلا الكسائي فإنه زعم أن لها خمسة مواضع، وزعم أنها تكون زائدة<sup>(٩)</sup>، وأنشد:  
يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم<sup>(١٠)</sup>  
والرواية المشهورة: يا شاة ما قنص، ومن روى «من قنص» على ما قال الكسائي احتج أن تكون «من» نكرة و«قنص» صفة لها بمعنى (قانص)، كما يقال: رجل كرم، بمعنى كريم<sup>(١١)</sup> كأنه قال: يا شاة رجل قانص، أو إنسان ذي قنص، وأنشد أيضاً:

- 
- (١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣١١: تكون استفهاماً كقولك: من عندك ومن فصلك ولا تنفع على ما لا يفعل.
- (٢) كذا في ل. د. د. وفي و: وتكون خبراً كقولك: من أبوك ومن قصدي زيد ومن زارني عمرو. وفي الجمل ص ٣١١: من قصدي عمرو ومن زارني زيد.
- (٣) سقطت في ل. د. د. والجمل ص ٣١١: لك.
- (٤) سقطت في ل. د. د. والجمل ص ٣١١: لك.
- (٥) كذا في ل. د. د. والجمل. وفي و: قال. حسان.
- (٦) من الكامل. قبل: هو لكعب بن مالك الصحابي (في ديوانه ص ٢٨٩)، وقيل لحسان بن ثابت وقيل لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك (الجمل ص ٣١١ حاشية). وقد نسب ابن هشام في المغني ٣٢٨/١ إلى حسان رضي الله عنه، وهو غير موجود في ديوانه طبعة صادرة بيروت ١٩٦١. ويروى: وكفى بنا شرفاً..... (ديوان كعب)
- (٧) كذا في و. وفي ل. د. د. هذا الذي قاله.
- (٨) في ل: اتفاقاً.
- (٩) ينظر مغني اللبيب ٣٢٩/١.
- (١٠) من الكامل، أنشده ابن هشام في المغني ٣٢٩/١، ولم ينسبه، وقال بعده: فيمن رواه بمن دون ما، وهو خلاف المشهور.
- (١١) كذا في و. وفي ل. د. د. أي كريم.

آل الزبير سنام المجد<sup>(١)</sup> قد علّمت ذاك العشيرة والأثرون من غلّدا<sup>(٢)</sup>  
وقال غير الكسائي: أراد من يعدّ عددا.

---

(١) في ر: الملك. والتصحيح من ل، د، والمغني ٣٢٩/١.

(٢) من البسيط. أنشده ابن هشام في المغني ٣٢٩/١، ولم ينس، وقال بعده. وينا أنها في الألبين بكثرة موصوفة، أي على قوم غيرنا، وينا شاة انسان قص، وهذا من اليفف بالمصدر للمبالغة، وعددا إما صفة لم على أنه اسم وضع موضع المصدر وهو العدّ: أي والأثرون قوما ذوي عد، أي قوما معدودين، وأما معمول ليعد علقوا صفة أو صفة ش. ومن بدل من «الأثرون»



## باب مواضع «أى»

ذكر أبو القاسم أن لها أربعة مواضع : تكون استفهاما كقولهم : أيهم أخوك؟ وأي القوم صاحبك؟ ، وتكون جزاء ، كقولهم ، أيهم يكرمني أكرمه ، قال الله تعالى : «أيما تدعوا فله الأسماء الحسنى»<sup>(١)</sup> ، وتكون خبرا كقولهم : أيهم في الدار أخوك . وتكون نعتا ، كقولك : مررت برجل أي رجل<sup>(٢)</sup> .

قال المفسر : زاد غير أبي القاسم أربعة مواضع<sup>(٣)</sup> ، أحدها : أنها تكون بمعنى التعجب<sup>(٤)</sup> ، كقولك : أي رجل أنت<sup>(٥)</sup> ، وقول الشاعر<sup>(٦)</sup> :

وأي فتى هيجاء<sup>(٧)</sup> أنت وجارهما إذا ما رجال بالرجال استقلت<sup>(٨)</sup>  
وقول الآخر :

فأي فتى واروه ثم أقبلت أكفهم تدرى<sup>(٩)</sup> معا وتهيل<sup>(١٠)</sup>

والثاني : أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام<sup>(١١)</sup> نحو : يا أيها الرجل . والثالث : أن تكون للتخصيص ، كقول العرب : اللهم اغفر لنا أيها<sup>(١٢)</sup> العصابة ، وعلى المضارب

---

(١) سورة الاسراء ، الآية ١١٠ .

(٢) في الجمل ص ٣١٢ : رايت رجلاً أي رجل .

(٣) كذا في ل ، د . وفي و : اوجه .

(٤) في و . يكون أحدها بمعنى التعجب .

(٥) في و : أي رجل أنت لله درك .

(٦) كذا في و ، د . وفي ل : قال الشاعر .

(٧) في و : الهيجاء . والتصحيح من ل ، د ، والكتاب ٢٤٤/١ .

(٨) من الطويل ، أنشدته سيويه ، ولم ينسبه ، ينظر الكتاب ٢٤٤/١ .

(٩) في ل ، د : نحي .

(١٠) من الطويل .

(١١) كذا في ل ، د . وفي و : أن تكون واصلة بما فيه الألف واللام .

(١٢) في و : أيها .

الوضيعة<sup>(١)</sup> ايها الرجل، والرابع: أن تكون نكرة موصوفة بمنزلة «ماء»<sup>(٢)</sup> [و«من»]<sup>(٣)</sup>  
كقولك: [مررت]<sup>(٤)</sup> بأني معجب لك.

---

(١) الوضيعة: الحسارة.

(٢) سقطت في ل.

(٣) الزيادة من ل، د.

(٤) سقطت في و. ينظر المعني ٧٩١.

## باب القول

قال أبو القاسم في هذا الباب : فان تكلم بكلام قد عمل<sup>(١)</sup> فيه عامل ظاهر فأعدت الجملة حكيتها على حالتها<sup>(٢)</sup>.

قال المفسر: كذا وقع في النسخ، والوجه أن يقال: ظاهر أو مضمر، أو يسقط<sup>(٣)</sup> «ظاهر» من الكلام، لأنه لا معنى لتخصيص العامل الظاهر دون المضمر، لأن الجملة تحكى مع العامل المضمر، كما تحكى مع [العامل]<sup>(٤)</sup> المظهر، تقول: زرت<sup>(٥)</sup> زيدا، فقال لي: مرحبا وأهلا أي: صادفت ذلك، قال الشاعر:

إذا جئت برأيا له قال مرحبا<sup>(٦)</sup> ألا مرحبا<sup>(٧)</sup> واديك غير مضيق<sup>(٨)</sup>  
وعلى هذا تأول بعض النحويين قول الراجز:

تعرضت لي بمكان حل تعرض المهرة في الطول  
تعرضا لم تال عن قتلا لي<sup>(٩)</sup>

---

(١) كذا في ل، د، والجمل ص ٣١٣. وفي و: ظهر.

(٢) ينظر الجمل ص ٣١٣.

(٣) في و: ويسقط. والتصحيح من ل، د.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: رأيت.

(٦) كذا في النسخ المخطوطة والكتاب ١٤٩/١، والمقتضب ٢١٩٢. وفي ديوان أبي الأسود اللؤلؤي ص ٢٩: ولما رأي مقبلا

قال مرحبا.....

(٧) كذا في و، والديوان ص ٢٩. وفي ل، د، والكتاب، والمقتضب، ألا مرحب.

(٨) من الطويل، وقد نسه سيويه إلى أبي الأسود اللؤلؤي (الكتاب ١٤٩/١).

(٩) كذا في ل، د، وفي اللسان في مادة (طول):

تعرضت لي بمكان حل تعرضا لم تال عن قتلي

تعرض المهرة في الطول

قال ابن منظور: ويروى: عن قتلا لي، على حكاية أي عن قوما قتلا له.

وفي و: تعرضت لي بمكان خال تعرض المهرة في الطول

تعرضا لا يال عن قتال

والطويل: حل طويل تشدبه قائمة الدانة. والرجز هذا منسوب إلى منظور بن مرثد الأسدي (اللسان مادة طول).



قالوا: اراد انها لما رآته قالت: قتلا قتلا أى اقتلوه قتلا، فحكى كلامها.

#### مسألة

قال ابو القاسم: وكذلك مجرى القول في كلامهم الا القول في الاستفهام خاصة [فان العرب تجريه مجرى: أتظن في الاستفهام<sup>(١)</sup>. قال المفسر: القول المجرى<sup>(٢)</sup> مجرى الظن في اللغة الفصيحة له [ثلاثة]<sup>(٣)</sup> شروط متفق عليها<sup>(٤)</sup>، وواحد مختلف فيه:

احدها: أن يكون الفعل مستقبلا.

والثاني أن يكون معه استفهام.

والثالث أن يكون للمخاطب.

والرابع المختلف فيه أن لا يحول بين الاستفهام والقول بغير الظرف، كقولك: انت تقول زيدا منطلقا فان سبويه يختار الرفع<sup>(٥)</sup>، وغيره يستوى عنده الفصل وغير الفصل، فان كان الفصل بظرف نصبت على<sup>(٦)</sup> حاله<sup>(٧)</sup> قبل ذلك، لأن الظرف يتسامح فيه. ومن النحويين من يجرى الفعل الماضي في هذا مجرى المستقبل<sup>(٨)</sup>.

---

(١) سقطت في و، وينظر الجمل ص ٣١٤.

(٢) في لـ د: الجارى.

(٣) سقطت في و.

(٤) في و: اثنان متفق عليهما. والتصحيح من لـ د، ويؤيد ذلك كلام الشارح الأتي بعد.

(٥) ينظر الكتاب ٦٢/١.

(٦) سقطت في لـ.

(٧) في لـ د: حاله.

(٨) يشير الى المذهب الثاني للعرب في القول، وهو مذهب سليم، فيجرون القول مجرى ظن في مصب المعنويين مطلقا أى

سواء كان مضارعا أم غير مضارع وجدت فيه الشريطة المذكورة أم لم توجد ( ينظر شرح من غنيل ٤٤٩٧).

## باب حكايات النكرات بـ «من»

في حكايات<sup>(١)</sup> النكرات بمن لغتان للغرب، ذكر أبو القاسم أحدهما واغفل [ذكر]<sup>(٢)</sup> الأخرى، منهم من يلحق «من» علامة التثنية وعلامة الجمع، فيقول إذا سأل عن اثنين «منان»، وإذا استفهم عن جماعة قال: «منون»، وتقول في النصب والخفض: منين، فيجرى «من» مجرى الأسماء التي تثني وتجمع، ومنهم من لا يلحقها علامة تثنية ولا [علامة]<sup>(٣)</sup> جمع فيقول: منو، ومنا، ومني، عنى واحدا أو اثنين أو جماعة، حكى ذلك سيويه عن يونس<sup>(٤)</sup>.

### مسألة

أشدد أبو القاسم في هذا الباب:  
أتوا ناري فقلتُ مَنْونَ انتُمُ فقالوا الجن قلتُ عموا ظلاما<sup>(٥)</sup>  
ثم قال: وقد رأيت بعض من لا يعرف هذا الشعر، يرويه<sup>(٦)</sup>؛ عموا صباحا، وهو<sup>(٧)</sup> غلط إلى آخر كلامه<sup>(٨)</sup>.

قال المفسر: ليس بغلط كما ذكر، ولكنها شعرا، أحدهما على قافية «الميم» وهو

---

(١) في ل، د: حكاية

(٢) الزيادة من ل، د.

(٣) سقطت في ر.

(٤) قال سيويه: وحدثننا يونس أن قوما يقولون أبدا «منا ومني ومنو» عنيت واحدا أو اثنين أو جميعا في الوقف (الكتاب)

(٤٠٧٨).

(٥) من الوافر. أشده سيويه في الكتاب ٤٠٧٨، ولم ينسبه. قال البغدادي: والبيت من أبيات أربعة رواها أبو زيد في نواته ونسبها لشمير بن الحارث الضبي، وقال أبو الحسن فيما كتبه على نواته أبي زيد: سمير المذكور بالسین المهملة (الخزائن) ٣٨٣ والبيت في كتاب الحيوان للمحقق ١٨٦٨، وشرح ابن عقيل ٤٢٦٢.

(٦) كذا في ل، د. وفي و: تقول.

(٧) كذا في و، ل، والجمل ص ٣٢٠. وفي د: هذا.

(٨) ينظر الجمل ص ٣٢٠.

الذي انشله عن ابن حريد<sup>(١)</sup>، والثاني<sup>(٢)</sup> على قافية «الحاء» وهو أطول من هذا، وسنذكره إذا وصلنا إلى شرح الأبيات إن شاء الله.

وفي هذا الباب لغة ثالثة شاذة زعم يونس أنه سمع اعرابيا يقول: ضرب [من منا]<sup>(٣)</sup>، وذلك أنه سمع قائلًا يقول: ضرب [ضرب]<sup>(٤)</sup> فلان فلانا، فلم يحقق الضارب والمضروب، فاستفهم عنهما وأعرب، فيمكن أن يكون<sup>(٥)</sup> قول الشاعر: «منون انتم» جاء على هذه اللغة، قال [سيويه]<sup>(٦)</sup>: وهذا بعيد لا تتكلم به العرب ولا يستعمله [منهم]<sup>(٧)</sup> ناس كثير<sup>(٨)</sup>، قال: فكان يونس إذا ذكرها يقول: [لا يقبل]<sup>(٩)</sup> هذا كل أحد. قال سيويه: وكان يونس يقيس «منه» على «آية»، فيقول: منة، ومنة، ومنة<sup>(١٠)</sup> وهذا على لغة من قال: (ضرب من منا، وقال:)<sup>(١١)</sup> منون انتم.

---

(١) ينظر الجمل ص ٣٢٠.

(٢) كذا في و، د. وفي ل: والآخر.

(٣) ينظر الكتاب ٤٠٧٨.

(٤) سقطت في و.

(٥) في و: يقول.

(٦) سقطت في و.

(٧) الزيادة من الكتاب ٤٠٧٨.

(٨) سقطت في و.

(٩) ينظر الكتاب ٤٠٧٨.

(١٠) سقطت في ل.



## باب الحكاية بـ «أى»

في حكاية التكرات باى ايضا لغتان ، ذكر ابو القاسم احدهما<sup>(١)</sup> واغفل الاخرى<sup>(٢)</sup> ،  
فمن<sup>(٣)</sup> العرب من يلحقها علامة التثنية والجمع فيقول : «آيان» ، و «آيون» في الرفع و  
«آيين» [و «آيين»]<sup>(٤)</sup> في النصب والخفض ، ومنهم من يفرد بها أبداً

---

(١) ينظر الجمل ص ٣٢٢ .

(٢) في ل ، د : ذكر الاخرى .

(٣) في ل ، د : من

(٤) سقطت في و

## باب حكايات الجمل

قال ابو القاسم في هذا الباب: وان سميت <sup>(١)</sup> بجمع سالم نحو «الزيدين» و «العمرين» كان لك فيه وجهان، ان شئت جعلته بالياء على كل حال واعربت النون، وان شئت اجرته مجرى الجمع فجعلته في الرفع بالواو <sup>(٢)</sup> وفي النصب والخفض بالياء <sup>(٣)</sup>.

قال المفسر: زاد الكوفيون وجهًا ثالثًا، وهو أن تلزم «الواو» على كل حال، وتعرب «النون» فتقول <sup>(٤)</sup>: جاءني زيدون، ورأيت زيدونا، ومررت بزيدون، وقد جاءت الفاظ من هذا النوع كثيرة نحو: حمدون، وطولون، وهو في اسماء العامة [كثير نحو] <sup>(٥)</sup>: عسرون <sup>(٦)</sup>، وحزمون وعبدون، وسحنون ونحو ذلك.

### مسألة

قال ابو القاسم في هذا الباب: وان سميت <sup>(٧)</sup> بقولك: لزيد، ويزيد تركته على حاله <sup>(٨)</sup>.

قال المفسر: يجوز فيه وجه آخر <sup>(٩)</sup> لم يذكره، وهو أن يقول: هذا لي زيد، وبزيد، وكان السيرافي يقول: القياس: لا زيد، لأن «لام الجر» اصلها الفتح، وإنما احتيج الى هذه الزيادة، لأنه <sup>(١٠)</sup> لا يكون اسم متمكن على أقل من ثلاثة احرف، وهذان حرفان مفردان لم يذهب منهما شيء، فردّ اليهما عند التسمية فتزيد على المكسور من هذه الحروف «ياء»، وعلى

---

(١) كذا في و. وفي ل. د. والجمل ص ٣٢٨: سميت.

(٢) كذا في ل. د. وفي و. والجمل ص ٣٢٨: بالواو والنون.

(٣) كذا في ل. د. والجمل ص ٣٢٨. وفي و: بالياء والنون.

(٤) في ل. د: نيقاز.

(٥) سقطت في و.

(٦) في ل. د: علبون.

(٧) كذا في و. وفي ل. د. والجمل ص ٣٢٤: سميت.

(٨) ينظر الجمل ص ٣٢٤.

(٩) سقطت في ل.

(١٠) سقطت في ل.

المفتوح «الفاء»، وعلى المضموم «واواً»، ثم تزيده على كل حرف حرفاً [آخر] <sup>(١)</sup> مثله وتدغمه فيه اقتداء بالعرب <sup>(٢)</sup>، لأننا رأيناهم حين أجروا «لو» مجرى الأسماء زادوا على الواو «واواً» أخرى وادغموا الواو <sup>(٣)</sup> فيها حين لم يكن لها أصل فترد إليه <sup>(٤)</sup>، قال القطامي <sup>(٥)</sup>:

ولكن اهلك لو كثيراً      وقبل اليوم عاجلها قِدار <sup>(٦)</sup>

وقال النمر بن تولب <sup>(٧)</sup>:

علقت لوا تنكره      إن لواءً ذاك أعيانا <sup>(٨)</sup>

### مسألة

قال: وإن سميت رجلاً، أو امرأة: هندات أو طلحات، وما أشبه ذلك أجرته مجراه في الجمع ونونته على كل حال، لأن التنوين فيه بازاء النون [في الزيدتين والعمرين] <sup>(٩)</sup>.

قال المفسر: وفيه لغة [ثانية مشهورة] <sup>(١٠)</sup> لم يذكرها أبو القاسم، وهي أن من العرب من يجريها مجرى «طلحة» [وعائشة] <sup>(١١)</sup>، فيقول: جاءني هندات [وطلحات] <sup>(١٢)</sup>، ورأيت

(١) سقطت في و.

(٢) كذا في ل، د. وفي و: وتدغمه فيه ابداً.

(٣) كذا في و، ل. وفي د: الأول.

(٤) في و: عليه.

(٥) هو عمير بن شبيب التغلبي، شاعر إسلامي (الخرابة ٣٩٧٨).

(٦) من الوافر لم أجده في ديوانه. ورواه الفراء بلا عزو في المذكر والمؤنث ص ٣٦ ويقول الفراء في الصفحة نفسها: والادوات بمنزلة (أي الحرف) إن شئت فذكر تذهب به إلى اللفظ، وإن شئت فأنث.

(٧) صحاح يحد من المخضرمين (الخرابة ١٤٦٨) وشعر النمر بن تولب، صنعة الدكتور نوري حويدي القيسي ص ٨ وما بعدها.

(٨) كذا في ل، د. وفي شعر النمر بن تولب ص ١٢٠:

علقت لوا تنكرها ..... (وانظر الفراء ص ٣٦).

وفي المقتضب ٢٣٥/١: حاولت لوا فقلت لها.....

وفي و: علقت لو أنكم فقرا.....

والبيت من مجزؤ الرمل.

(٩) سقطت في و، ينظر الجمل ص ٣٢٨.

(١٠) سقطت في و.

(١١) سقطت في و.

(١٢) سقطت في و.



هندات وطلحات، ومررت بهندات وطلحات فيمنعها الصرف، وينشد بيت امرئ القيس:

تنورتها من اذرعائِ واهلها      يشرب ادنى دارها تظر عالي<sup>(١)</sup>

على الوجهين جميعا، وقال الأعشى في اللغة الثانية:

تخيرها آخر عانائِ شهرا      ورجى أولها عاما فعاما<sup>(٢)</sup>

وكان أبو العباس محمد بن يزيد يكسر «التاء» من «اذرعائِ» و«عانائِ» في هذه اللغة كسرا بلا تنوين<sup>(٣)</sup>، وهذا خلاف مذهب سيويه، وكان الأصمعي يقول: الكسر بلا تنوين خطأ.

---

(١) من الطويل، وابن عقيل ٧٦٨، والاسموني ٩٤٨، ومعنى تنورتها نظرت الى ثلثها واذرعائِ موضع بالشام. والشاهد في منع اذرعائِ من الصرف:

(٢) كذا في ل، د، والديوان ص ١٩٧. وفي و:

يميزها آخر عانائِ شهرا      ورجى بها عاما فعاما

وفي المقتضب ٣٣٢/٣: تخيرها آخر عانائِ دهرا.....

وفي اللسان (برر) ..... ورجى برها عاما فعاما

وفي الخزانة ٢٧/١: فخيرها آخر عانائِ شهرا ورجى خيرها عاما فعاما والبيت من الوافر. وعانائِ بلد بالشام، والشاهد في حذف التنوين منه، وأولها ما يؤول اليه من ربحها، والمعنى: ظل تاجر الخمر في عانائِ شهرا يختارها وينتقيها، ثم حبسها عنده يرجي ما يعود عليه منها ١٠٠ بعد عام.

(٣) ينظر المقتضب ٣٣٢/٣ و ٣٣٤.

## باب مواضع «إن» المكسورة [الخفيفة] (١)

ذكر أبو القاسم في هذا الباب (٢) أنَّ [إن] (٣) لها أربعة مواضع، وهو مذهب سيوييه (٤)، وجمهور البصريين، وذكر الهروي (٥) أنَّ لها ستة مواضع وزاد عليه (٦) غيره موضعاً سابعاً، وموضعاً ثامناً لا أعلم أنَّ نحوياً ذكر أكثر من ذلك.

فالأول: أنَّ تكون جزاء كقولك: إن تكرمني أكرمك (٧)، وهي أم الجزاء.

والثاني: أنَّ تكون نفياً نحو: إن زيد قائم كما تقول: ما زيد قائم (٨)، فهي عند سيوييه بمنزلة «ما» إلا أنه لا يميز: إن زيد قائماً، بالنصب كما تنصب «ما» وأجاز (٩) الكسائي والمبرد ذلك، وانشد الكسائي:

إن هو مستولياً على أحد إلا على حزب الملاحين (١٠)

والموضع الثالث: أنَّ تكون مخففة من الثقيلة، وللعرب في هذه المخففة مذهبان (١١)،

---

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) الزيادة من ل، ينظر الجمل ص ٣٣٢.

(٤) ينظر الكتاب ٤٧٥/١.

(٥) هو محمد بن سعيد الهروي من الطبقة الرابعة من طبقات اللغويين الكوفيين (طبقات النحويين واللفظيين للربيعي ص

٢٢٦ و ٣٥٠).

(٦) سقطت في ل، د.

(٧) كذا في و، والجمل ص ٣٣٢. وفي ل، د: إن تأنى أتك.

(٨) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٣٢: وتكون نافذة بمنزلة ما كقولك إن زيد إلا قائم معناه ما زيد إلا قائم.

(٩) كذا في ل، د. وفي و: واختار.

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة. وفي ابن عقيل ٣١٧/١، والأشعري ٢٥٥/١:

..... إلا على أصعب الحنين

والروايتان صحيحتان. قال العيني، ويروى إلا على حزب الملاحين (الأشعري ٢٥٥/١). والبيت من المنسرح، والشاهد في

قوله «إن» بأنها نافذة بمعنى ليس وعملت عمداً.

(١١) في و وفي هذه المصحفة تنعرب مدحون.

منهم من ينصب بها في حال التخفيف كما ينصب في حال الثقل، ومنهم من يبطل [عملها] (١) إذا خففها، ويرفع ما بعدها بالابتداء والخير، ويلزم خبرها «لام التأكيد» لثلاث تلتبس بالنافية، والذين يعملونها مخففة لا يلزمونها اللام، لاختلاف لفظ النفي، ولفظ الايجاب، كما لا تحتاج الى ذلك في حال تشديدها، وإذا بطل عملها وقع بعدها الاسم، والفعل معا، فتقول في الاسم: إن زيد لمنطلق، باللام إذا اردت الايجاب، وإن زيد منطلق [بغير اللام] (٢)، إذا اردت النفي، وتقول في الفعل: إن قام لزيد، في الايجاب، وإن قام زيد، في النفي، هذا مذهب سيويه وأصحابه. والكوفيون يميزون أن تكون للنفي وفي خبرها اللام، ويجعلون اللام بمعنى «الا» (٣) كأنك قلت: ما زيد الا قائم (٤)، وما قام إلا زيد، ومن هذا الضرب قوله تعالى: «وإن كنت لمن الساخرين» (٥)، و«إن كان وعد ربنا لمفعولا» (٦)، وانشد الكوفيون:

وإن مالك للمرئى أن تَقَعَّتْ رَحَى الحَرْبِ أو دارَتْ عَلَيَّ خَطُوبُ (٧)

وانشدوا:

إن القومَ والحَيَّ الذي أنا منهم لأهلُ مقاماتٍ وشاءٍ وجمالٍ (٨)

وقال آخر، وهو لعاتكة (٩):

شلت يمينك إن قتلتُ لُسُلِيَا حلت عليك عقوبة المتعمد (١٠)

(١) سقطت في و.

(٢) سقطت في و.

(٣) ينظر الانصاف، المائة ٩٠ من ٦٤٠-٦٤٣.

(٤) في ل، د: منطلق.

(٥) سورة الزمر، الآية ٥٦.

(٦) سورة الاسراء، الآية ١٠٨.

(٧) من الطويل. لا أقف على قائله.

(٨) من الطويل. ولم أقف على قائله.

(٩) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية، ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكانت من المهاجرات

الى المدينة (شرح الشواهد للعبي بهمش الخزائن ٢/٢٧٨). وقد سقطت عبارة (وهو لعاتكة) في ل، د.

(١٠) من الكامل، ينظر ابن عقيل ٣٨٢/١، والأشعري ٢٩٠/١، وأوضح السالك ٢٦٤/١. وشرح الشواهد الكبرى للعبي

٢/٢٧٨.



والموضع الرابع<sup>(١)</sup>: ان تكون زائلة، وتنقسم في الزيادة قسمين، قسم يدخل بعد «ما» النافية<sup>(٢)</sup>، فيبطل عملها كقول فروة بن مسيك<sup>(٣)</sup>:

فَمَا إِنْ طَبَّنَا جِبْنَ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا<sup>(٤)</sup>

وقسم يدخل بعد «ما»<sup>(٥)</sup> التي تقدر بتقدير مصدر قائم مقام ظرف، كقول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

وَرَجَ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا إِلَّا يَزَالُ يَزِيدُ<sup>(٧)</sup>

والموضع الخامس: ان تكون بمعنى «إذ» وعلى ذلك تأول قوم قوله تعالى «وَذُرُّوا مَا بَقِيَ مِنَ الرُّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ»<sup>(٨)</sup> وقوله تعالى: «لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ»<sup>(٩)</sup>. وقول النبي عليه السلام [حين وقف على القبور فقال: «السلام عليكم دار قوم مُؤْمِنِينَ»]<sup>(١٠)</sup>، وإنا ان شاء الله بكم لاجِقُونَ<sup>(١١)</sup>، وقوم يتأولونها بمعنى «إذا»، لان «إذا» تحتاج الى جواب كما تحتاج اليه «إن»، والشيثان اذا تضارعا فرجا وقع كل واحد منهما موقع صاحبه. وأما قول الفرزدق:

---

(١) سقطت في ل.

(٢) كذا في ل. وفي و: قسم تدخل فيه كما بعد ما النافية. وفي د: قسم يدخل بعد إن النافية.

(٣) هو صحابي أسلم عام الفتح وكان يحضر مجلس رسول الله ﷺ ويتعلم القرآن وفرائض الاسلام (الخزانة ١٢٣/٢).

(٤) كذا في ل، د، والكتاب ٤٧٥/١، والخزانة ١٢١/٢. وفي و، والخزانة ١٢٢/٢: «وضعمه آخرينا»، والبيت من الوافر.

والشاهد فيه زيادة إن بعد ما تركبها وهي كافة لما عن العمل، والطب هنا العلة والسبب، أي لم يكن سبب قتلنا الجبن وإنما كان ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عنا والدولة.

(٥) كذا في ل، د. وفي و: وقسم تدخل فيه بعد ما.

(٦) في و: قال الشاعر.

(٧) من الطويل، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣٠٦/٢. قال الاعلم: الشاهد فيه زيادة إن بعد ما للتركيد وما هنا

مؤدبة معنى الزمان فموضعها نصب على الظرف. وقد نسب السيوطي هذا البيت الى المملوك القريعي (ينظر شرح شواهد المغني ص ٣٢).

(٨) سورة البقرة، الآية ٢٧٨.

(٩) سورة الفتح، الآية ٢٧.

(١٠) سقطت في و.

(١١) ينظر رياض الصالحين ص ١٣٤.

أَتَغْضَبُ إِنْ أَذْنَا قَتِيَّةَ حَزْرَتَا      جَهَارًا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ<sup>(١)</sup>

فتأوله قوم بمعنى<sup>(٢)</sup>: «إذ» كما تأولوا الآية والحديث<sup>(٣)</sup>، وكان المبرد<sup>(٤)</sup> يرويه بفتح  
«الهمزة» ويجعلها مخففة من الثقيلة، كأنه قال: أتغضب لأنه أذنا قتيبة حزتا. وتابعه على  
ذلك أبو بكر مبرمان<sup>(٥)</sup> وقوم غيرهما، وقالوا: الشرط ها هنا محال، لأن الشرط انما يكون  
بالمستقبل، وانما قال الفرزدق هذا الشعر بعد<sup>(٦)</sup> حَزْ أذْنِي قَتِيَّةَ، وتأوله قوم على معنى الشرط  
وهو مذهب سيويه والخليل<sup>(٧)</sup>، وبجاز الشرط ها هنا ان يكون المعنى: أتغضب ان افتخر  
مفتخر بحز أذني قتيبة؛ لأن من شأن المفتخر ان يقول: حَزْرُنَا أذْنِي قَتِيَّةَ وفعلنا كذا  
وكذا<sup>(٨)</sup>، فيكون [مما وضع]<sup>(٩)</sup> المسبب فيه موضع السبب، والى هذا ذهب السيرافي وقال:  
العرب قد تعادل وتفاضل بين الفعلين<sup>(١٠)</sup> [الماضيين]<sup>(١١)</sup> في الموافقة فتستقبل بهما<sup>(١٢)</sup> الكلام  
كقوله تعالى: «وَأَنْ تَعْجَبَ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ»<sup>(١٣)</sup>، وقال الشاعر:

[إِنْ يَقْتُلُوكَ فَاِنْ قَتَلْتَ لَمْ يَكُنْ      عَارًا عَلَيْكَ وَيَعْضُ قَتْلُ عَارٍ<sup>(١٤)</sup>

(١) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ٤٧٩/١، والكامل للمبرد ٤٢٧/١، والمغني ٢٦١. وفي ديوان الفرزدق ٣٢٧/٢:

..... جهارا ولم تغضب ليوم ابن خازم، والبيت من الطويل.

(٢) في ل. د: على معنى.

(٣) في ل. د: كما تأولوا الآية والحديث المذكور.

(٤) في ل. د: وكان أبو العباس محمد بن يزيد.

(٥) هو أبو بكر محمد بن علي بن اسماعيل العسكري المعروف بمبرمان. أخذ عن المبرد وأكثر بعنه عن الزجاج، له من

التصانيف: شرح كتاب سيوية، شرح شواهد، شرح كتاب الاغصن. توفي سنة ٣٤٥ (بنيعة الوعة ١٧٥/١-١٧٧).

(٦) سقطت في ل.

(٧) ينظر الكتاب ٤٧٩/١.

(٨) في ل. د: فعلنا كذا وفعلنا كذا.

(٩) سقطت في و.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) سقطت في و.

(١٢) في و: به، والتصحيح من ل. د.

(١٣) سورة الرعد، الآية ٥.

(١٤) كذا في ل. د. وفي المقتضب ٦٧٣، والسيوطي ص ٣٣. والمغني ٢٧/١:

..... عارا      عليث      ورب      قتل      عار

وهو من الكامل. وقد سه السيوطي الى ثلث بن نقطة من كعب العتكي (ينظر شرح شواهد المغني للسيوطي ص ٣٣،

وشعر ثابت نقطة ص ٤٩).

وقال آخر<sup>(١)</sup>

ان يقتلوك فقد فجعت بيوتهم بعينة بن الحارث بن شهاب<sup>(٢)</sup>

والمخاطبان بهذا الشعر مقتولان، والقتل واقع بهما قبل ذلك وقد كسر «إن». قال:  
وهذا ونحوه يحمل على فعل غير هذا الظاهر، كأنهم افتخروا بقتله، فقال: ان يفتخروا  
بقتلك فان الأمر كذا وكذا.

والموضع السادس: تكون فيه بمعنى «إما»<sup>(٣)</sup> محذوفة منها كقول النمر بن تولب:  
سقتة الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما<sup>(٤)</sup>

وقال دريد [بن الصمة]<sup>(٥)</sup>:

لقد كذبتك نفسك فأكذبتها فان جزعاً وان إجمالاً صبر<sup>(٦)</sup>

والموضع السابع: أن تكون فعل أمر من<sup>(٧)</sup> «آن، يثين» اذا حان.

والموضع الثامن: ان تأمر امرأة من: وأى يثي، اذا وعد، وتدخل عليه النون الخفيفة  
للتأكيد فيكون لفظه «إن» الخفيفة<sup>(٨)</sup> [فتقول: إن يا هند، فان ادخلت عليه النون  
الشديدة صار لفظه كلفظة «إن المؤكدة»<sup>(٩)</sup> وعلى هذا انشدوا في بعض الغازم:

(١) سقطت في و.

(٢) من الكامل: في ل، د: ان يقتلوك فقد هتكت بيوتهم بعينة بن الحارث بن شهاب. لم اقف على قائل هذا البيت،  
والعرب تسمي بعينة كثيراً. انظر مادة (عين) في التاج.

(٣) في و: أجل. والتصحيح من ل، د. ينظر المعني ٥٩١.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ١٣٥/١، والمعني ٥٩١. وفي شعر النمر بن تولب: سقتها. قال محقق الديوان في  
حاشية الصفحة ١٠٤: في بعض مصادر التخريج سقتة الرواعد. والبيت من المتقارب، وتقديره عند سيبويه: سقتة الرواعد إما من  
صيف وإما من خريف.

(٥) سقطت في و.

(٦) من الوافر، وقد استشهد به سيبويه على أن قوله «فان جزعاً وان إجمالاً صبر» معناه: إما جزعاً وإما إجمالاً فحذف «وإما» من  
«إما» ضرورة، ينظر الكتف ١٣٤/١ و ٤٧١ و ٦٧/٢، والمقتضب ٢٨٣.

(٧) في ل، د زيادة (قولك).

(٨) كذا في ل، د. وفي و: ويدخل عليه النون الخفيفة المؤكدة كان لفظه لفظ الواحدة.

(٩) سقطت في و.



إِنَّ هَتْدُ الْمَلِيحَةِ الْحَسَنَاءَ      وَآيٍ مِنْ أَضْمَرَتْ لِحْلٍ (١) وَفَاءَ (٢).

أي: عدي يا هتد وعد من يضمم الوفاء بوعده.

---

(١) كذا في و، د، والمغني ١٧٨. وفي ن: وآي من انحزرت لعهد.  
(٢) من خفيف. أشهد ابن هشام ولم يذكره فائله (ينظر المغني ١٧٨).  
ولم يذكره السبوي في شرحه شواهد المغني (انظر طبعة المطبعة النبية نعيم سنة ١٣٢٢ هجرية)

## باب مواضع «أن» الخفيفة المفتوحة<sup>(١)</sup>

ذكر أبو القاسم [في هذا الباب أن<sup>(٢)</sup> «أن» لها أربعة مواضع وكذلك قال سيويه<sup>(٣)</sup> وأكثر البصريين، وذكر الهروي أن لها سبعة مواضع:

أحدها: أن تدخل على الفعل الماضي، والفعل المستقبل، فيكون تأويلها تأويل المصدر كقوله تعالى «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ»<sup>(٤)</sup>، وقول الشاعر:

إني رأيتُ من المكارمِ حسبكم أن تلبسوا حرَّ الثياب وتَشبعوا<sup>(٥)</sup>

فهذا مثال دخولها على الفعل المستقبل، ومثال دخولها على الفعل الماضي قوله تعالى<sup>(٦)</sup>: «فما كان جواب قوميه إلا أن قالوا»<sup>(٧)</sup>.

والموضع الثاني: أن تكون مخففة من الثقلة وليها الاسم والفعل الماضي والمستقبل، فإذا وليها الاسم، فلك فيه وجهان، أحدهما: أن تنصبه<sup>(٨)</sup> بها كما كنت تنصبه بها في حال تشديدها كقولك: علمت أن زيدا قائم، ولا يلزمها في هذا الوجه عوض عما حذف منها وذلك نحو قول الشاعر:

لقد علم<sup>(٩)</sup>. الضيف والمزملون<sup>(١٠)</sup> إذ غبر افتق وهبت شمالا

---

(١) كذا في و. وفي ل، د: أن المفتوحة الخفيفة. وفي الجمل ص ٣٣٣: أن المفتوحة الخفيفة.

(٢) الزيادة من ل، د. ينظر الجمل ص ٣٣٣.

(٣) ينظر الكتاب ٤٧٥/١.

(٤) سورة البقرة، الآية ١٨٤.

(٥) من الكامل، وهو من شواهد سيويه في الكتاب ٤٧٥/١، وقد نبه إلى عبد الرحمن بن حسان، والشاهد في قوله: أن تلبسوا، ووقع أن وما بعدها موقع المصدر، والمعنى: رأيت حسبكم وكافيتكم لبس حر الثياب والشبع. ولم أجد البيت في شعر عبد الرحمن.

(٦) في ل، د: عز وجل.

(٧) سورة النكبات، الآية ٢٩.

(٨) في و: ينصب.

(٩) في ل: علمت.

(١٠) كذا في ل، د، والاشموني ٢٩١/١، وابن عقيل ٣٨٥/١ (حاشية). وفي و: والمجتلون.

بأنك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ - وأنتك هناك تكون الشمال<sup>(١)</sup>

والوجه الثاني، وهو الأجود. أن تبطل عملها وترفع<sup>(٢)</sup> بالابتداء، وتضمر اسمها، فتقول: علمت أن زيد قائم، تريد: أنه زيد قائم، ومثله قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: «وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين»<sup>(٤)</sup>. وإذا وليها الفعل ارتفع ولزمها العوض بما حذف<sup>(٥)</sup>، وهو «السين، وسوف، ولا، مع المستقبل، و«قد» مع الماضي، ووجب أن لا يكون قبلها إلا الأفعال المحققة كعلمت، وايقنت [وتحققت]<sup>(٦)</sup>، ولا أشك، ونحو ذلك كقوله تعالى<sup>(٧)</sup>: «علم أن سيكون منكم مرضى»<sup>(٨)</sup>، وقول أبي حية النميري:

رميم<sup>(٩)</sup> التي قالت لجارات بيتها ضمنت لكم ان لا يزال يهيم  
وقال الآخر:

وقد سرتي أن لا تعد مجاشع من المجد إلا عقر ناب بضور<sup>(١٠)</sup>.  
ينشد بالنصب، والرفع.

والموضع الثالث: أن تكون زائدة للتوكيد، وأكثر ما تحيىء بعد «لما» التي يراد بها

---

(١) من المتغلوب، وهما لجنتوب تحت عمرو ذي الكلب. والمطلون: من أرمل القوم إذا نفذ زادهم، وعلم أرمل: قليل المطر، ومريع بفتح الميم وكسر الراء، يقال: أرض مريضة أي غصبة كثيرة النبات، الشمال: القبلت، والشاهد في قوله: بأنك ولي قوله: وأنتك، حيث صرح باسم (أن) المحققة في الموضعين للضرورة، فلنخبر عن الأول بالمقود وعن الثاني بالجملة (شرح الشواهد للمعنى في ملحق الأشمونى ٢٩٧١).

(٢) في وزيادة: (الاسم).

(٣) في ل، د: عز وجل.

(٤) سورة يونس، الآية ١٠.

(٥) وعبر غيره من النحويين عن هذا بأن الأحسن الفصل إذا لم يكن الخبر فعلا أو كان فعلا ولم يكن دعاء ولا جامدا. يقول

ابن مالك في ذلك.

وإن يكن فعلا ولم يكن دعاء ولم يكن تصريحه مختما

فالأحسن الفصل بقدر أو نفي أو تنفيس أو لو وقليل ذكر لو

(ابن عقيل ٣٨٩/١).

(٦) الزيادة من ل، د.

(٧) في ل، د: عز وجل.

(٨) سورة المزمل، الآية ٢٠.

(٩) في و: رمت. والتصحيح من ل، د، والكامل للمبرد ٣٠/١، وهو من الطويل.

(١٠) من الطويل. لم أقف على قائله، ولم أجده (ضور) في اللسان ولا في التاج غير أن اللسان أورد (الضورة) بمعنى الضميف

من الرجال.



الظرف كقوله تعالى: «ولما أن جاءت رسلنا لوطاً»<sup>(١)</sup>، وكقول ليل الأخيلية:  
ولما أن رأيت الخيل قبلاً. تباري بالحدود شبا العوالي<sup>(٢)</sup>  
والموضع الرابع: أن تكون بمعنى «اي» التي للعبارة والتفسير ولا تحيى إلا بعد كلام تام يكون بمعنى القول<sup>(٣)</sup>، كقولك: كتبت إليه أن افعل كذا وكذا، وكقوله تعالى: «وانطلق الملائمة منهم أن امشوا»<sup>(٤)</sup>. والكوفيون ينكرون «أن» هذه<sup>(٥)</sup>.

والموضع الخامس: أن تكون بمعنى «لثلا» كقولك: ربطت الفرس أن ينفلت، وكقوله تعالى: «يبين الله لكم أن تضلوا»<sup>(٦)</sup> أي لثلا تضلوا، وكقول عمرو بن كلثوم<sup>(٧)</sup>:

نزلتم منزل الأضياف منا فعبجنا القري أن تشتمونا<sup>(٨)</sup>  
والموضع السادس: أن تكون بمعنى<sup>(٩)</sup> «اذ» في مذهب بعض النحويين<sup>(١٠)</sup>، وكقولك<sup>(١١)</sup>: كلمني<sup>(١٢)</sup> زيد أن قام عمرو، وغضب زيد أن ضربته، وكقوله تعالى: «وعجبوا أن جاءهم منبر منهم»<sup>(١٣)</sup> تأولوا «أن» في هذه المواضع بمعنى «اذ»، وأكثر النحويين يجعلها<sup>(١٤)</sup> بمعنى «من أجل أن» أو «لان»<sup>(١٥)</sup>، ومنه قول الفرزدق:

- 
- (١) سورة العنكبوت، الآية ٣٣.  
(٢) كذا في النسخ المخطوطة، والانتصاب ص ٣٢٥، واللسان مادة (قبل). وفي ديوان ليل الأخيلية ص ١٠٥:  
لما أن رأيت الخيل تدرى تباري بالحدود شبا العوالي.  
وشبا العوالي أطراف الأسنة.  
(٣) ينظر المغني ٣١١ و ٣٢٢.  
(٤) سورة ص، الآية ١١.  
(٥) ينظر المغني ٣٧١.  
(٦) سورة النساء، الآية ١٧٦.  
(٧) هو من بني تغلب، جاهلي قديم من أصحاب الملقات (الشعر والشعراء ١٥٧/١).  
(٨) من الوافر، ينظر شرح الفصائد السبع الطوال لأبن الأنباري ص ٤٢٠، والمغني ٣٦١.  
(٩) في و: بمنزلة.  
(١٠) في ل: قول. وفي د: في بعض قول النحويين. وينظر المغني ٣٦١.  
(١١) سقطت في د.  
(١٢) في و: علم.  
(١٣) سورة ص، الآية ٤.  
(١٤) في و: يعملونها.  
(١٥) في ل، د: ولان.

اتَغَضَبُ ان اذنا قتيبة حُرَّتَا      جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم (١)

الموضع السابع: ان تكون بمعنى (٢) «لا» في مذهب بعض النحويين (٣) كقوله تعالى: «قُلْ إِنْ أُلْهِدِي هُدَى اللَّهِ أَنْ يُوْقَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ» (٤)، قالوا: معناه لا يؤق احد (مثل ما اوتيتهم) (٥)، وقال آخرون: المعنى ولا تؤمنوا بأن يؤق احد مثل ما اوتيتهم إلا لمن تبع دينكم، قالوا: وقوله تعالى «أُلْهِدِي هُدَى اللَّهِ» اعتراض بين الفعل والمفعول (٦).

---

(١) في و: ظالم، وقد سبق أن استشهد المؤلف به

(٢) في و: بمنزلة.

(٣) قال ابن هشام: المعنى الثاني: النفي كأن المكسرة ايضا، قاله بعضهم في قوله تعالى «أَنْ يُوْقَ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ» بنظر المغني ٣٦١.

(٤) سورة آل عمران، الآية ٧٣.

(٥) سقت في ل، د.

(٦) بنظر المغني ٣٦١.

## باب ما يجمع من الجمع

قال ابو القاسم في هذا الباب : وقالوا «أصيل» للعشي ، ثم جمعوه<sup>(١)</sup> فقالوا «أصل» ثم قالوا في جمع الجمع «أصال» فشبهوه<sup>(٢)</sup> بعنق واعناق ، ثم جمعوا جمع الجمع<sup>(٣)</sup> ، فقالوا : «أصائل» فأصائل جمع جمع الجمع<sup>(٤)</sup>.

قال المفسر : وقع في بعض النسخ «أصايل» بيائين ، وفي بعضها «أصايل» بياء واحدة ، ولا يصح في واحد منهما<sup>(٥)</sup> أن يكون جمعا لأصال ، لأن فاء الفعل من «أصال» همزة واصلها «أأصال» بهمزتين الأولى همزة الجمع التي في «أفعال» والثانية فاء الفعل استقل اجتماعهما فخففت الثانية ، فقياس جمعها إذا جمعت أن يقال «أأصايل» لا «أصايل»<sup>(٦)</sup> إلا أن يزعم انها جمعت ثم قلبت فيكون وزن «أصايل» على مذهبه «أعافيل» ، والصحيح في «أصايل» انها «فعايل» جمع «أصيل».

---

(١) كذا في الجمل ص ٣٥٤ . وفي النسخ المخطوطة : جمعوا .

(٢) كذا في ل ، د ، والجمل ص ٣٥٤ . وفي و : شبهوه .

(٣) كذا في و . وفي ل ، د ، والجمل ص ٣٥٤ : ثم جمعوا جمع جمع الجمع .

(٤) كذا في ل ، د ، والجمل . وفي و : فقالوا : أصايل وأصايل جمع الجمع (ينظر الجمل ص ٣٥٤) .

(٥) كذا في و ، د . وفي ل : منها .

(٦) كذا في ل ، د . وفي و : «أصل» لا «أصايل» . ينظر اللسان مادة (أصل) .



## باب ما يجوز للشاعر ان يستعمله في ضرورة الشعر:

قال ابو القاسم . يجوز للشاعر <sup>(١)</sup> صرف ما لا ينصرف ، وقصر المملود ، ولا يجوز له مد المقصور ، ويجوز له اظهار <sup>(٢)</sup> المدغم والحق المعتل بالصحيح وحذف التنوين لالتقاء الساكنين وحذف الياء والواو <sup>(٣)</sup> اذا كان ما قبلها دليلاً عليها وكانا زيادة <sup>(٤)</sup> في مضمرة ، وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي [وتأنيث المذكر الذي ليس بحقيقي] <sup>(٥)</sup> وتشديد المخفف وتخفيف المشدد ، وحذف الهمزة وتخفيف الهمزة <sup>(٦)</sup> قبلها ياء أو واو أو ألفاً <sup>(٧)</sup> ، وقطع الف الوصل ، ووصل الف القطع والقاء حركتها على ما قبلها ، وترخيم ما ليس بمنادي ، واسكان الياء والواو في حال <sup>(٨)</sup> النصب ، والنصب بالفاء في الواجب <sup>(٩)</sup> ، وحذف الفاء من جواب الجزاء ، وحذف الياء والواو <sup>(١٠)</sup> من «هاء» الاضمار واسكانها بعد ذلك ، وإبدال حروف <sup>(١١)</sup> المد واللين من الحروف المضاعفة <sup>(١٢)</sup> .

قال المفسر : ذكر ابو القاسم . [في هذا الباب] <sup>(١٣)</sup> اشياء عدها من ضرورة الشعر وهي مستعملة في الكلام المنشور ، واشياء تكون ضرورة على وجه [ولا تكون ضرورة على وجه] <sup>(١٤)</sup> آخر ، واشياء فيها اختلاف بين النحويين ، ولم يفصل ذلك ولم يبينه ، ولم يمثل شيئاً مما ذكره

(١) سقطت في و .

(٢) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٣٦٢ : ويجوز اظهار .

(٣) في الجمل ص ٣٦٢ : وحذف الواو والياء .

(٤) في و : وكانا زائدتين .

(٥) سقطت في و .

(٦) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل . وتخفيفها .

(٧) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل : ياء وواو وألفاً .

(٨) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل : في موضع .

(٩) كذا في و ، د . وفي الجمل ص ٣٦٢ : في غير الجواب . وفي ل : في الجواب .

(١٠) في الجمل : الواو والياء .

(١١) كذا في النسخ المخطوطة . وفي الجمل ص ٣٦٢ : حرف .

(١٢) ينظر الجمل ص ٣٦٢ .

(١٣) سقطت في و .

(١٤) سقطت في و .

بمثال كما فعل سيبويه وغيره ممن تكلم في هذا الباب<sup>(١)</sup>، وأنا<sup>(٢)</sup> أئين ما يعد ضرورة من هذا الباب وما لا يعد، وما فيه خلاف بين النحويين، وأمثلة كل صنف من اصناف الضرورة بمثال يتم. فائدة هذا الباب إن شاء الله.

أما قوله: انه<sup>(٣)</sup> يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف فانه جائز باتفاق بين<sup>(٤)</sup> البصريين والكوفيين.

(وأما منع ما ينصرف من الصرف فاجازه)<sup>(٥)</sup> [الكوفيون و]<sup>(٦)</sup> الأخفش ولم يجزه جمهور البصريين<sup>(٧)</sup> واحتجوا بأن الشاعر اذا صرف ما لا ينصرف ردّ الشيء الى أصله واذا منع ما ينصرف من الصرف أخرج الشيء عن أصله. فمن الضرب الأول قول امرئ القيس:

تبصر خليلي هل ترى من ظفائن      سواك<sup>(٨)</sup> نقبا بين خزمي شععب<sup>(٩)</sup>

فصرف<sup>(١٠)</sup> «ظفائن» وحكمها غير الصرف<sup>(١١)</sup>، وأنشد الأخفش والكوفيون في الضرب الثاني أبياتا كثيرة منها قول عباس بن مرداس السلمي:

وما كان حصن ولا حابس      يفوقان مرداس في عجم<sup>(١٢)</sup>

ومنها قول ذي الاصبغ العدواني<sup>(١٣)</sup>:

---

(١) ينظر الكتاب ١٣-٨١، والمقضب ١٤٢/١، ١٤٣، و ٣٣/٢ و ٣٥٤/٣، ومواقع أخرى كثيرة فيها، والاصول لابن السراج ٦٩٣/٢، والانصاف المسألة (٦٩) ص ٤٨٨-٥٢٠.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل.

(٤) في ل، د: من.

(٥) سقطت في ل.

(٦) سقطت في و.

(٧) في و: النحويين. ينظر الانصاف: المسألة (٧٠) ص ٤٩٣.

(٨) كذا في و، د، والديوان ص ٤٣. وفي ل: سنكن ضحيا.

(٩) من الطويل. والخزم: ما غلظ من الارض. والنب: الطريق في الجبل. شععب: اسم ماء ينظر ديوانه ص ٤٣.

(١٠) سقطت في ل.

(١١) في ل، د: لا تصرف.

(١٢) من المتقارب. ينظر ديوانه ص ٨٤. والانصاف ص ٤٩٩. وهو فيه: فما كان. والشاهد فيه ترك صرف «مرداس» وهو

منصرف.

(١٣) شاعر معمر من شعراء الجاهلية وهو حوثان بن محوثر من عدوان. خزائن الادب ٤٠٨/٢.

وعن ولدوا عامر ذو الطول وذو العرض<sup>(١)</sup>

قالوا: فلم يصرف «مرداسا» وهو أبوه، ولم يصرف ذو الاصبع «عامرا»<sup>(٢)</sup> ولم يرد به القبيلة، ولو اراد القبيلة لقال: ذات الطول وذات العرض<sup>(٣)</sup>، فقال أصحاب سيبويه: الرواية في بيت العباس «يفوقان شبيخي»<sup>(٤)</sup> وقال السيرافي: كذا رأيت في شعر العباس برواية<sup>(٥)</sup> أبي عمرو الشيباني قالوا<sup>(٦)</sup>: ويمكن أن يريد بعامر القبيلة سماها باسم الأب وإن كان قد ذكر الصفة، فيكون قد حمل بعض الكلام (على اللفظ)<sup>(٧)</sup> وبعضه على المعنى وذلك كثير في الكلام، واحتج الأخفش والكوفيون أيضا بأشياء كثيرة خرجها من ناقضهم على وجوه تصرفها إلى مذهبهم. والأظهر عندي قول الأخفش والكوفيين، واحتجوا لذلك بأن قالوا: ضرورة الشعر لا يلزم فيها رد الأشياء إلى أصولها [ولا بد]<sup>(٨)</sup> لأننا نجد الشاعر يزيد مالا أصل له في الكلام كقول الراجز:

أحب منك موضع القفن وموضع الأزار والوسن<sup>(٩)</sup>  
وقول الآخر:

مسترعلات لصللخم سامي<sup>(١٠)</sup> أراد الصلخم، فزاد «لاما»:

---

(١) من المزج. ينظر الانصاف ص ٥٠١، والشاهد فيه ترك صرف «عامره» وهو متصرف.

(٢) كذا في و. وفي ل، د: وهو أبوه ولا عامراً.

(٣) ينظر الانصاف ص ٥٠٢.

(٤) ينظر ديوان العباس بن مرداس ص ٨٤ «حاشية».

(٥) في ل: في رواية.

(٦) في و: قال.

(٧) سقطت في ل.

(٨) سقطت في و.

(٩) كذا في و، وفي ل، د:

أحب منك موضع القفن وموضع القبة والقرطين  
وفي اللسان في مادة (قفن):

أحب منك موضع الوشحن وموضع الأزار والفنن  
وفيه في مادة (وشح):

أحب منك موضع الوشحن وموضع الأزار والفنن

يعني: الرشاح، وإنما يزيدون هذه التثنية المشددة في ضرورة الشعر. وقد سب الثاني في اللسان إلى دعلب من قريع.

(١٠) اللسان مادة (صلخم)، والصلخم: البعير الجسيم الشديد الماضي.



قول الآخر:

وجاشت من جبال الصُّغْد نفسي وخافت من جبالِ خوارَزْم<sup>(١)</sup>.

[أراد خوارزم] <sup>(٢)</sup> فزاد «راء» <sup>(٣)</sup> ، وقد نجلده يَحذف ما هو من اصل الكلمة كحذفهم «الواو» من «هو» في نحو قولهم: قَبِيْئَتاهُ يَشْرِي رَحْلَه قال قائل لمن جملُ رَخو الملائِجِ نجيب<sup>(٤)</sup>

وكحذفهم «الياء» [من هي] <sup>(٥)</sup> في قول الراجز:

دار لُسْعَدِي إِذْه من هَوَاكَا<sup>(٦)</sup>

وقول لبيد:

دَرَسَ المنا بمتالعٍ فأبان<sup>(٧)</sup> . . . . .

وهذه الأشياء خارجة عن الأصول [غير مردودة اليها] <sup>(٨)</sup> وأما قوله: وقصر الممدود ولا يجوز له مد المقصور ففيه من الخلاف أيضا مثل ما في الأول ، فمثال قصر الممدود قول الراجز:

---

(١) من الوافر. لم أقف على قائله.

(٢) سقطت في و.

(٣) سقطت في ل.

(٤) تبه الأعلام إلى العجبر السلولي. ينظر الكتاب ١٤/١. وهو في الخصائص لابن جني ٦٩/١، والانصاف ٥١٢/١، والخزانة ٣٩٦/٢. والبيت من الطويل، ومعنى يشري يبيع وهو من الأخذاء، والملائ ما وني بالمضد من الجنب ويقال للمضدين ابنا ملاط.

(٥) سقطت في و.

(٦) ينظر الكتاب ٩/١، والخزانة ٣٩٦/٢، وفيها: وعلى أن الأصل إذ هي فحذفت الياء ضرورة قال القاضي في شرح اللباب أوله هل تعرف الدار على تباكا وهو بكسر التاء موضع وفي هذا رد على الكوفيين في زعمهم أن الضمير في هو هو أي أمما هو الماء والواو والياء زائدتان.

(٧) من الكامل، وهو صدر بيت، عمزه: ونقادت بالحبس فالسويان والمنا: منزل، ومتالع: موضع، وأبان: جبل. وقالوا: المنا أراد المنزل ثم حذف الزاي واللام. نقادت: قدمت، والحبس: اللام موضع، والسويان: واد (ديوان لبيد ص ١٣٨).  
(٨) سقطت في و.

لا بد من صنعا وان. طال. السُّفر<sup>(١)</sup>

وأُنشد الكوفيون في مد المقصور:

يَسْأَلُكَ مَنْ تَمَرٍ وَمَنْ شَيْشَاءٍ يَنْشُبُ فِي الْمَسْعِلِ وَاللَّهَاءِ<sup>(٢)</sup>

[فمَدَّ «اللهاء» وهي جمع «لهاء». وما جاء من قصر الممدود<sup>(٣)</sup> ما<sup>(٤)</sup> قال الاعشى:  
وَالْقَارِخُ الْعَدَا وَكُلُّ طَمْرَةٍ مَا أَنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَذَاهَا<sup>(٥)</sup>.

وأما قوله: ويجوز له اظهار المدغم، والحق المعتل بالصحيح فانه اتفاق من  
الفريقين، فمثال اظهار المدغم قول الراجز:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ [الواسع الفضل الوهوب المجزل]<sup>(٦)</sup>

ومثال الحاق المعتل بالصحيح قول جرير:

فَيَوْمَا يُوَافِينِي الْهُوَى غَيْرَ مَاضِي وَيَوْمَا تَرَى مِنْهُنَّ غَوْلًا تَغُولُ<sup>(٧)</sup>

وقد ذكر بعض النحويين ان هذا تصحيف وان الصواب «غير ما صبا»<sup>(٨)</sup>.

وأما قوله: وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، فان هذا لا يعد ضرورة [شاعر]<sup>(٩)</sup>

---

(١) ذكره في اللسان (صنع) ولم ينسبه. قال: وانما تصحيف للضرورة.

(٢) ينظر الانصاف ص ٧٤٦، واللسان (شوش)، وابن عقيل ٤٤١/٢، والأشعري ١١٠/٤، وينظر المجمع ١٥٧/٢، والنور اللوامع ٢١٦/٢. وهورجز قاله اعرابي من أهل البادية، والشيشاء: الشبص وهو النمر الذي لم يشتد نواه وكذلك الشبشاء وينسب: يتعلق في المسعل وهو موضع السعال من الحلق، والشاهد في اللهاء حيث منه للضرورة واصله اللهاء بالقصر جمع غلة.  
(٣) سقطت في و.

(٤) في الاصل: و.

(٥) من الكامل. والقارخ من قولهم قرخ ذو الحافر اذا انتهت اسنانه وذلك بعد خمس سنين. والعداء قصر للضرورة، طمرة: خفيفة وثابة والقذال مؤخر الرأس. (ينظر ديوانه ص ٢٩).

(٦) هذا مطلع ارجوزة لأبي النجم العجلي. المقتضب ١٤٢/١ والخصائص ٨٧/٣، والمجمع ١٥٧/٢، والنور اللوامع ٢١٦/٢.

(٧) كذا في و، والكتاب ٥٩٢. وفي الديوان ص ٤٥٥: فَيَوْمَا يَجَارِينِ الْهُوَى غَيْرَ مَا صَبَا.....

وفي ل، د: فَيَوْمَا يُوَافِينِ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِي.....

وفي المقتضب ١٤٢/١ و ٣٥٤/٣، والخصائص ١٥٩/٣، وابن يعيش ١٠٧/١٠: قال الأعمش: «الشاهد في تحريك الباء من ماضي ضرورة ويروي غير ما صبا اي يوافيني الهوى ولا أصبر ولا آتي ما لا يحل ويوما مهجور فبذهبن الصا واللهو. ويقال غالت غول اذا نابته نائبة (ينظر الكتاب ٥٩٢ «حاشية»).

(٨) في و: غير ما صبا. وفي ل: غير ماضيا. والتصحيح من د. والديوان ص ٤٥٥ والكتاب ٥٩٢ «حاشية».

(٩) سقطت في و.

فقد قرأ القراء<sup>(١)</sup> «قل هو الله أحد الله الصمد»<sup>(٢)</sup> وقرأ أبو عمرو (بن العلاء)<sup>(٣)</sup> : «عزير ابن الله»<sup>(٤)</sup> ، وذكر انه اسم سري وأنه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين ، وقال أبو العباس محمد بن يزيد : سمعت عمارة بن عقيل يقرأ «ولا الليل سابق النهار»<sup>(٥)</sup> بالنصب ، فقلت له : ما تريد؟ فقال : أريد سابق النهار<sup>(٦)</sup> ، فقلت له : فهلا قلته ، فقال : لو قلته لكان أوزن ، أراد أنه استقل التنوين فحذفه ، ومثال حذفه من الشعر<sup>(٧)</sup> قول أبي الأسود :  
فألفيته غير مستغتب  
ولا ذاكرأ الله الا قليلا<sup>(٨)</sup>

وأما قوله : وحذف «الياء» و «الواو»<sup>(٩)</sup> إذا كان ما قبلها دليلا عليها وكانا زيادة في مضمرة ، فهذا متفق عليه ، ومثاله قول الشاعر

أو تعبر الظهير بني<sup>(١٠)</sup> عن وليته ماحج ربة<sup>(١١)</sup> في الدنيا ولا اغنمرا<sup>(١٢)</sup>

وأما قوله : وتذكير المؤنث الذي ليس بحقيقي ، فهو<sup>(١٣)</sup> على الإطلاق غير صحيح ، ولكن يحتاج الى تقييد أغفله أبو القاسم فيقال : ما كان منه<sup>(١٤)</sup> مقدما قبل المخبر عنه (جاز في الكلام تذكيره<sup>(١٥)</sup>) كقوله تعالى : «قد كان لكم آية في فتين التثناة»<sup>(١٦)</sup> ، وكقوله «فمن جاءه

(١) في ل ، د : فقد قرأه .

(٢) سورة الاخلاص ، الآية ١ ، وينظر الكامل للمبرد ٢١٦٨ .

(٣) سقطت في ل ، د .

(٤) سورة التوبة ، الآية ٣٠ .

(٥) سورة يس ، الآية ٤٠ .

(٦) ينظر الكامل للمبرد ٢١٦٨ .

(٧) في و : التنوين . والتصحيح من د ، د .

(٨) من المقارب ، ينظر ديوانه في نفائس المخطوطات ص ٤٩ ، والكتاب ٨٥٨ ، والمقتضب ١٩٨ و ٣١٣/٢ ، والانصاف ص ٦٥٩ ، والمغني ص ٥٥٥ ، والشاهد فيه حذف التنوين من ذاكر لالتقاء الساكنين .

(٩) في ل ، د : الواو والياء .

(١٠) كذا في النسخ المخطوطة ، والكتاب ١٢/١ . وفي الانصاف ص ٥١٦ ينأي .

(١١) كذا في ل ، د . والكتاب ١٢/١ ، والانصاف ص ٥١٦ . وفي و ، هـ .

(١٢) من البسيط . نسه سيويه في الكتاب ١٢/١ الى رجل من باهلة . قال الأعلام : «أراد بهو فحذف الواو ضرورة وصف لها بتمني سرقة بعير لم يستعمله ربه في سفر لحج أو عمرة فيصبه والمعبر الظهير الكثير ويبره المثلثة ومعنى ينبي عن وليته يجعلها تنبؤ عنه لسمته وكثرة ويبره وكان ينبغي ان يقول تنبي وليته عن ظهره فقلت لأنه اذا انباها عن ظهره فقد أنبي ظهره عنها ، والولية البرذعة (الكتاب ١٢/١ «حاشية»).

(١٣) في ل ، د : فهذا .

(١٤) سقطت في د .

(١٥) سقطت في د .

(١٦) سورة آل عمران . الآية ١٣



موعظة من ربه»<sup>(١)</sup> فإذا تأخر بعد المخبر عنه<sup>(٢)</sup> لم يجوز إلا<sup>(٣)</sup> في الشعر كقول الاعشى  
فأما ترى لمتي بدلتُ  
وأما جاز في حال التقديم، ولم يجوز في حال التأخير لعلتين:

أحدهما: أنه إذا تقدم [شبه]<sup>(٥)</sup> تعرى الفعل منه بتعريه من ضمير الاثنين والجمع،  
وإذا تأخر لزم ثبوته كثبوت الضمير.

والعلة الثانية: أنه إذا تقدم امكن أن يدخل بينه وبين الاسم المخبر عنه كلام  
معترض فيحذف لطول الكلام كقولهم: حضر القاضي اليوم امرأة<sup>(٦)</sup> وإذا تأخر لم يمكن أن  
يدخل بينه وبين الاسم المخبر<sup>(٧)</sup> عنه كلام معترض.

وأما تأنيث المذكر الذي ليس بحقيقي فقد جاء أيضا في القرآن . قرأ بعض القراء<sup>(٨)</sup>  
«تلتقطه بعض السيارة»<sup>(٩)</sup>، وقوله «فظلت اعناقهم لها خاضعين»<sup>(١٠)</sup> في بعض الاقوال، وما  
جاء من ذلك في الشعر قول الاعشى:

وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شَرِقَتْ صدر القناة من الدَّم<sup>(١١)</sup>  
قول الآخر:

وَحَالُ الْمُثْنِ إِذَا أُلِمَّتْ بِنَا الْحَدَثَانِ وَالْأَنْفُ النَّصُورُ<sup>(١٢)</sup>

(١) سورة البقرة، الآية ٢٧٥.

(٢) سقطت في ل.

(٣) سقطت في ل.

(٤) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الديوان ص ١٧١:

فإن تمهيدني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها

وهو من المتقارب. واللمة الشعر الذي جاوز شحمة الأذن. والشاهد في قوله «أودى بها» حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل مع  
كونه مسددا إلى ضمير مستتر عائد على اسم مؤنث وهذا مما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر. ورواية البيت في الأشعر ٥٢/٢: فأما  
تربني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها.

(٥) الزيادة من د. وفي ل: أشه.

(٦) كذا في و. وفي ل: القاضي اليوم امرأة. وفي د: حضر اليوم القاضي امرأة.

(٧) في ل. د: المضمير.

(٨) كذا في د. وفي و، ل: فقد جاء في القرآن في قوله تعالى.

(٩) سورة يوسف الآية ١٠. وتطير حاشية المكي على تفسير الجلالين في الفتوحات الآخية ٣١٩/٣.

(١٠) سورة الشعراء، الآية ٤.

(١١) من الطويل. وتشرق: تغص. وصدر القناة: اعلاها ينظر ديوانه ص ١٢٣. والكتاب ٢٥/١. والمقتضب ١٩٧/٤.

واضع ٤٩/٢. والندبر ٥٩/٢. والأصين ٧٣٢/٢.

(١٢) كذا في نسخ مخطوطة. وفي المثلث في مادة (حدث):

ووهاب المثني إذا ثمت من الحدثان والخامس النصير

وأما قوله : وتشديد المخفف (وتخفيف المشدد فمفتق عليه أيضا لا خلاف فيه بين النحويين فمثال تشديد المخفف)<sup>(١)</sup> قول الراجز:

لَيْتَ شَبَابِي عَادَ لِي الْأَوَّلُ  
وما ترد ليت أو لعل<sup>(٢)</sup>

ومثال تخفيف المشدد قول الاعشى:

لعمرك ما طولة هذا الزمن على المرء الاعناء معن<sup>(٣)</sup>

اراد: معنّ، وقول لبيد:

يلمس الاجلاس في منزله  
بيديه كاليهودي المصل<sup>(٤)</sup>

وأما قوله : وحذف الهمزة وتخفيفها وقلبها [ياء أو] <sup>(٥)</sup> واوا، فان هذا أصل <sup>(٦)</sup> لم يقيده، لأنه <sup>(٧)</sup> لا خلاف بين النحويين ان تخفيف الهمزة جائز، قد قرأ به القراء . وكذلك للهمزة مواضع مشهورة تقلب فيها نحو جاي<sup>(٨)</sup> وخطايا وأداوى<sup>(٩)</sup> . [وقد حكى الأخفش ان من العرب من يقول : واخيت بمعنى آخيت وأومات وأوميت] <sup>(١٠)</sup>، وقد حذفوا «الهمزة» من «سواية» وأصلها «سوائية» <sup>(١١)</sup>، والذي يعتدونه ضرورة <sup>(١٢)</sup> قول المتخل <sup>(١٣)</sup>

---

وحدثان الدهر وحوادثه : نويه، وما يحدث منه واحدا حادث وكذلك أحداثه، واحدا حدث . والبيت غير منسوب في اللسان .

(١) سقطت في ل .

(٢) لم اقف على قائله .

(٣) من المتقارب . ومعن اسم فاعل من عنى بتشديد النون أي أتعب واشقى . يقول لعمرك ما بطول عمر الانسان في هذا الزمن الا للنعاء والشفاء (ديوانه ص ١٤ و ١٥) .

(٤) من الرمل . والاحلاس جمع حلس بالكسر وهو كساء وثيق يكون على ظهر البعير تحت رحله ، وقوله : كاليهودي المصل أي كأنه يهودي يصلي في جانب يسجد على جبينه . ينظر ديوان لبيد ص ١٨٣ ، والخزانة ٢٨٧/٢ .

(٥) سقطت في و .

(٦) في و : الأصل .

(٧) سقطت في ل .

(٨) جاي في الأصل (جاي) والتصحيح من اللسان (جيا) . فقد قال : وجبا لغة في جانا وهو من الدني .

(٩) كذا في ل ، د . وفي و : وكذلك قلب الهمزة مشبورا تقلب ياء نحو جاي وخطاي وأداوى .

(١٠) سقطت في و .

(١١) كلاما من مصادر الفعل ساء . ينظر اللسان مادة (سواء) وقد جاء فيه ، قال سيويه : سألت الخليل عن سوائبه فقال هي بعالية بمنزلة علانية قال والدين قالوا : سواية . حذفوا الهمزة

(١٢) في و والذي يعتدونه ضرورة .

(١٣) من شعراء هذيل واسمه مالك بن غنيم ، حافلي (ديوان اهدني ص ١٧٢ ، والخزانة ١٣٧/٢) .

ويلمه رجلاً تأبى به غبتنا اذا تجرد لا خال ولا بخل<sup>(١)</sup>

وقول الآخر: يا ترى الدهر قد اباد معير وأباد السراة من قحطان<sup>(٢)</sup>.

اراد: أما ترى<sup>(٣)</sup> وقد حكى عنهم: رجل ويلمه، للذي يقال له: ويل لأمه<sup>(٤)</sup>. وجعلوا من الضرورة قول الفرزدق:

راحت بمسلمة البغال عشيةً فارعى فزارة لا هناك المرتع<sup>(٥)</sup>

فقلب الهمزة من «هناك» «الفا» حين احتاج الى تسكينها، وكذلك قول الآخر: ولا يرهب ابن العم ما عشت صولتي ولا اختي من صولة التهديد<sup>(٦)</sup>

قال السيرافي: وانما جعلنا هذا من الضرورة في الشعر<sup>(٧)</sup>، لأن الهمزة المتحركة اذا كان قبلها فتحة وكانت مضمومة وقبلها كسرة فان تخفيفها ان تجعل بين بين ولا تبطل حركتها، وقد تبطل حركتها في مواضع غير هذه، ومن الجاري مجرى الضرورة قول الشاعر: اذا ما الشيخ صم فلم يكلم ولم يك سمعه الا ندايا ولاعب بالعشي بني بنيه كفعل الهر يلتمس العظايا

---

(١) من البسيط. ويلمه رجلاً: كلمة ينصب بها، ولا يراد بها الدعاء عليه، لا خال ولا بخل أي لا خيلاً، به ولا بخل (ديوان اهل البيت ٣٤/٢). والبيت في الشعر والشعراء ٥٥٣/٢: والغين: ضعف الراء.

(٢) من الخفيف في المغني ٥٥/١: وأباد السراة من عدنان. وهو فيه غير مسيوب. وقد سبق أن استشهد به المؤلف (٣) سقطت في ل. د.

(٤) في ل. د: ويل لأمه. قال ابن جني في الخصائص ١٥٠/٣: فلما جاء من ذلك في النثر قوله: ريسه، وإنما أصله ويل لأمه يند على ذلك ما أشبه الأصمعي:

نام الأرض ويل! ما أجنحت غداة أضمر بالخسن السبيل

(٥) كذا في النسخ المخطوطة، والكتاب ١٧٠/٢ والمقتضب ١٦٧/١. وخصائص ١٥٢/٣ وفي المديون ٤٠٨/٢: ومضت نسمة اليركب مودعا فزارسى فزارة لا همت سرج

وأثبت من الكامل، والشاهد في أماله لألف من أهمية في قوله هناك ضرورة

(٦) من الطويل، بطر القسامة (حذف) أشبه به لأخص نعيم من أخص على هذا النحو

ولا يرهب ابن العم من صولة ولا أخشي من صولة استند

ورواه من السرج في لأصون هكذا

لا يرهب من نعم من صولة ولا أخشي من صولة مستند

وحدثني من بلاد. حب من واستمر حرد ورحية (بضم ديون خمر من ١٥٨).

(٧) في ل. د. من صيرورة شعر



يلاعبهم وودوا لو سقوه من الذيفان أنية ملايا  
فابعده الاله ولا يروى ولا يشفى من المرض الشفايا<sup>(١)</sup>

قال ابو العباس محمد بن يزيد: هذه الأبيات<sup>(٢)</sup> لو أنشدت على الصواب لم تنكسر،  
فلا وجه لاجازتها، وهذا الذي قاله غير صحيح، لأن الرواية اذا ثبتت بشيء وجب ان  
تحمّل على ما رواه الراوي<sup>(٣)</sup>، وقد اتت الرواية في اشيء مما يخالف المستعمل فحملت على  
ذلك وان كان وزن الشعر دونها قائما كقول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخلة قد وصّعه<sup>(٥)</sup>

وقول ابي التجم:

قد اصحبت ام الخيار تدعي علي ذنباً كله لم أصنع<sup>(٦)</sup>

ألا ترى ان نصب «المقرف» ورفع لا يكسر وزن الشعر، وكذلك نصب «كله» (وقد  
تأول<sup>(٧)</sup> غير ابي العباس هذه الايات على وجهين:

(١) اللسان (حما): ينسها الاصمعي الى اعصر بن سعد بن قيس عبلان على شيء من الاختلاف في الرواية:

إذا ما المرء صم ولم يكلم واعيا سمعه الاندبا  
ولاعب بالمشي بنى بنيه كنعل اخر يحترش العظبا  
يلاعبهم وودوا لو سقوه من الذيفان مشرعة إنابا  
فلا ذاق الضميم ولا شرابا ولا يمطي من المرض الشفايا  
وقال: قال ابو الحسن الصقلي حلت الف النصب على هاء التانيث بمقارنتها ها في المخرج ومشايتها ها في الخفاء. ووجه ثان  
وهو انه اذا قال الشفاء وقعت الحزمة بين الفين فكرهما كما كرهها في عطاء فقلتها ياء حملا على الجمع. ورواها البحرني في حماسه  
(٢٠٣) ونسها الى المسترغر بن ربيعة (باختلاف يسير في كلماتها) مهيوزة قوافيها هكذا (نداء . الفطاء) (كذا) (ملاء . النفاء).  
وروي ابن جني البيت الثاني والرابع بتغيير في الرواية. ثم قال بعد ذلك الا ترى ان ابا عثمان قال شبه الف الاخلاق بقاء  
التانيث اي فصيح اللام ها كما يصححها للهاء. (الخصائص ٢٩٦/١) وروي ابن جني ايضا البيت الثاني في التمام (١٥٩) وقال  
بعده: يريد العظاية. قال ابو عثمان في (العظايا) انه شبه الف النصب بهاء التانيث. والأبيات من الوافر.  
(٢) في ل. د: هذه أبيات.

(٣) كذا في و، د. وفي ل: كان وزن الشعر دونها كما قال الشاعر.

(٤) كذا في ل، د. وفي و: كان وزن الشعر دونها كما قال الشاعر.

(٥) من الرمل. أنشده سيبويه في الكتاب ٢٩٦/١ ولم يذكر قائله. والشاهد فيه جواز الرفع والنصب والجر في مقوف.

وينظر المختضب ٦١/٢، والانصاف ص ٣٠٤ وقد وردت كلمة «شريف» مكان «كريم» فيه، وينظر الاشموني ٨٢/٤، والخزائنة  
١١٩٣، وشرح الكافية للريضي ٩١/٢.

(٦) من الرجز. ينظر الكتاب ٤٤/١، والخصائص ٦١/٢، والمغني ٢٠١/١. وقد استشهد به على رفع «كل» مع حذف

الضمير من الفعل، وقال سيبويه: هو بمنزلة في غير الشعر لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك اظهار الهاء وكأنه قال: كله غير  
مصنوع. الكتاب ٤٤/١.

(٧) سقطت في ل.

أحدهما: ان الشاعر<sup>(١)</sup> شبه الف الاطلاق بهاء التانيث فصحح معها «الياء» كما تصحح في «عظاية» و «غباية»..

والثاني: انه كره اجتماع ثلاث الفات<sup>(٢)</sup> كما كره ذلك في «خطايا» و «مطايا»<sup>(٣)</sup>.

وأما تعديد ابي القاسم القاء حركة الف القطع [على ما قبلها]<sup>(٤)</sup> من ضرورة الشعر فليس بصحيح على الاطلاق، لأن ذلك مستعمل في الكلام، وقد قرأ به القراء، وانما عده النحويون ضرورة في مواضع مخصوصة منها قول الشاعر:

إذا فحل سوء رامها فاقدع أنفه      فليس هجينٌ مقرفٌ كهجان<sup>(٥)</sup>  
اراد: فاقدع أنفه، (فالقى حركة الهمزة)<sup>(٦)</sup> من «أنفه» على العين، وحذفها، ومنه قول الهذلي:

ويلمه رجلاً تأبى به غبناً      إذا تجرد لا خال ولا بسخل<sup>(٧)</sup>

ألقي حركة الهمزة من «امه» على اللام من «ويل» وحذفها<sup>(٨)</sup>، واكثرهم ينشده بكسر اللام من «ويل» كأنه كره التنقل من ضمة «اللام» الى كسرة «الميم» أو يكون على لغة من يكسر الهمزة من «أم» وقد جاء من هذا شيء في الكلام. حكى عن ثعلب ان اعرابية رأت بناتها يكلمن رجلاً، فقالت: [أفي السوتنته]<sup>(٩)</sup> تريد «أفي السوء أنته»، فألقت حركة

---

(١) سقطت في و.

(٢) في و: ياءات. والتصحيح من ل. د.

(٣) اللسان (خطا):

والجمع خطايا نادر حكى ابو زيد في جمعه خطائي بهزتين على معادل. فلما احتتمت الهمزتان قلت الثانية ياء لان قبلها كسرة ثم استقلت والجمع ثقل وهو مع ذلك معتل فقلت الياء الفاء ثم قلت الهمزة الاولى ياء خفائها بين الالفين. . . . وقال ابو اسحاق النحوي الاصل في خطايا خطايو. . فيبدل من هذه الياء همزة فتصير خطائي. مثل خطايع فتجتمع همزتان فقلت الثانية ياء فتصير خطائي مثل خطاعي فيجب ان تقلب الياء والكسرة الى الفتحة والالف فتصير خطاء مثل خطايعا فيجب ان تبدل الهمزة ياء لوقوعها بين الفين فيصير خطايا وانما ادلى الهمزة حين وقعت بين الفين لان الهمزة مجانسة للالفات فاجتمعت ثلاثة احرف من حسن واحد. قال وهذا الذي ذكرناه مذهب سيوية.

(٤) سقطت في و.

(٥) سقطت في د.

قال ناسخ (و) في الحاشية: المقرف الذي ابوه من المعجم واه عريية والمحين عكه

(٦) سقطت في د.

(٧) مر ذكره.

(٨) سقطت في ل. د.

(٩) الزيادة من الخصائص ١٥٠/٣.

الهمزة من «أنته» على تاء السوءة ، ففتحتها [بعلة تخفيف الهمزة] (١) وقد هكي عن الغرب : ثلاثة اربعة ، بالقاء حركة الهمزة من «اربعة» على الهاء من «ثلاثة» ، وكان ابن الأنباري (٢) يقيس على هذا قول المؤذن : الله أكبر الله أكبر ، فيحرك «الراء» من أكبر بحركة الهمزة [من الله] (٣) ، وهذا خطأ عند البصريين (٤) ، وليس هذا موضع الكلام في ذلك .

وأما ترخيم ما ليس بمنادى فمشهور ، تغني شهرته عن إيراد مثال له (٥) ، وسيبويه يميزه على لغة من قال : يا حار ، بالكسر ، وعلى لغة من قال : يا حار ، بالضم ، ولا يميزه أبو العباس المبرد (٦) إلا على لغة من يضم الراء ، ويجعل المرخم بمنزلة اسم لم يحذف منه شيء . واسكان «الياء» و «الواو» في حال النصب كثير أيضا في الشعر كقول النابغة (٧) :

ردت عليه أقاصيه ولبئذ ضرب الوليدة بالمسحاة في الثأد (٨)  
وقول الآخر :

كان ايديهن بالقاع الغبيق ايدي عذارى يتعاطين الورق (٩)  
وأما النصب «بالفاء» في الواجب ، فنحو قول الشاعر :

سأترك منزلي لنبي تميم والحق بالحجاز فاستريح (١٠)

وقد روي : لاستريح ، وهذا لا ضرورة فيه .

وأما حذف «الفاء» من الجواب فنحو قول الشاعر :

(١) الزيادة من الخصائص ١٤٧٣ .

(٢) في د : ابن الاعراب .

(٣) سقطت ي و .

(٤) في ل د : وهذا عند البصريين خطأ

(٥) في و : امثاله .

(٦) بنظر الكتاب ٣٣٢/١ ، والضرائر ٥٨ و ٥٩ .

(٧) كذا في ل د و في و : وأما اسكان الياء والواو في حال نصب في الشعر فكقول النابغة .

(٨) من السبط . بنظر ديوانه ص ٤ ، يقول : ردت لامة أقاصي الثؤي ومن شدة غل دمه تيرتفع وأقاصيه في موضع

نصبه وقوله : لئذ أي ضامنه ضرب الوليدة وهي الامة الشاه . والثأد : الدني . واستريح : استراح من ثواب حول الحناء لئلا يدخله السبل (بنظر ديوانه ص ٤) .

(٩) من الرجز . بنظر اللسان مادة (هوق) ، والفرق انكنا المستوي والبيت غير مسوي فيه ، وهو في وصف الابل بالسرعة

(١٠) من الوافر أنشد سيبويه ، وقال قبله قيس مصب في الشعر اصطفاوا قول الشاعر سترت منزلي . . . . . انه يذكر

فائله . وقال الأعمش : الشاهد في نصب فاستريح وهو جرح واحب مصدر ان ضرورة ويروي لاستريح فلا ضرورة فيه على هذا (بنظر

الكتاب ٤٢٣/١ . وبنظر نعي ١٦٥/١ . والأصون ١٥٣٦ ، ١٧٢٥



من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلاً<sup>(١)</sup>

وأما حذف «الواو» و«الياء»<sup>(٢)</sup> من «هاء» الاضمار واسكانها، فتحو قول الشاعر:  
فبت لدى البيت العتيق أشيمه مطوأي مشتاقان له أرقان<sup>(٣)</sup>

على انه قد قرئ «أرجه وأخاه»<sup>(٤)</sup>.

وأما ابدال حروف المد واللين من الحروف المضاعفة فليس بضرورة على الاطلاق، لانهم قد حكوا عن العرب، قصيت اظفاري، اي قصصتها<sup>(٥)</sup>، وقد يمكن ان يكون معناه: أخذت أقاصيها، فلا يكون بدلاً، وقد حكى عن العرب: فلان يتلّى أي يرتعي اللعاع<sup>(٦)</sup>، وهو أول ما يظهر من النبت، وقد قال ابو عبيدة في قوله تعالى: «الا مكاء وتصديّة»<sup>(٧)</sup> انه من: صدّ، يصدّ [والاصل يصدده]<sup>(٨)</sup> (وقالوا: صدى، يصدى اذا صفق

---

(١) كنا في ل، د، والخصائص ٢٨٧٢، والمقتضب ٧٧٢، والسيوطي ص ٦٥، وشواهد الكشاف ص ٢٠٧، والخزانة ٤٣٧/٤. وفي الكتاب ٤٣٥/١:

..... والشر بالشر عند الله بيان

وقد نسب سيويه الى حسان بن ثابت، ولم أجده في ديوانه لا في طبعة دار صادر ولا في طبعة دار الأندلس. وقد نسب المبرد في المقتضب الى عبد الرحمن بن حسان وكذا فعل البغدادي في الخزانة، وهو في شعر عبد الرحمن الذي جمعه وحققه الدكتور سامي العاني ص ٥٥. والبيت من البيط، والشاهد في حذف الفاء من الجواب ضرورة والتقدير فاته بشكرها. وقد وردت هذه العبارة في (و) على النحو الآتي:

وأما حذف الفاء من فتحو قول الخطبة:

من يفعل الحسنات الله يشكرها لا يذهب العريف بين الله والناس

وهذا خطأ لان بيت الخطبة الذي في ديوانه ص ٢٨٤ هو:

من يفعل الخير لا يعدم جوازيه لا يذهب العريف بين الله والناس

(٢) في و: الهاء. والتصحيح من ل، د

(٣) من الطويل. وفي نظره الأول أكثر من رواية، ينظر المقتضب ٣٩١ والخصائص ١٢٨٨ والخزانة ٤٠١٧٢، وقد نسب ليعلى الاحول الأزدي.

(٤) سورة الاعراف، الآية ١١١.

(٥) ينظر اللسان مادة (صدد).

(٦) في ل، د: خرجنا نلثم أي يرتعي اللعاع. ينظر اللسان مادة (لعم). اقول: يريد بتلثم: نلثم.

(٧) سورة الأنفال، الآية ٣٥

(٨) الزيادة من د. ولم أجد هذا في محاز القرآن لأبي عبيدة عند كلامه على مكاء وتصديّة ٢٤٦٨.

بيديه، وأصله: صدّد، يصدّد<sup>(١)</sup>؛ ومنهم من يجعله<sup>(٢)</sup> من: «الصدى» وهو الصوت<sup>(٣)</sup> الذي يجيب الانسان في الموضع الخالي، فلا يكون من هذا الباب. وقالوا في قوله تعالى: «وقد خاب من دسأها»<sup>(٤)</sup>. ان الأصل: دسأها، فقلبت السين «ياء»<sup>(٥)</sup> كراهية التضعيف، ثم انقلبت «الياء» «الفاء» لتحركها وانفتاح ما قبلها، وانشدوا [في ذلك]<sup>(٦)</sup>:

وَأَنْتَ الَّذِي دَسَيْتَ عَمراً فَأَصْبَحْتَ حَلَالَهُ مِنْهُ أَرَامِلٌ نَزَاعاً<sup>(٧)</sup>

وهذا كله ليس بضرورة شاعر، والذي عدوه من الضرورة قول الشاعر [كثير]<sup>(٨)</sup>:

تَزُورُ أَمِراً أَمَّا أَلْبَهُ فَيَتَّقِي وَأَمَّا بِفَعْلِ الصَّالِحِينَ فَيَأْتِي<sup>(٩)</sup>  
وَرَوَى بَعْضُهُمْ بَيْتَ أَمْرِئِ الْقَيْسِ<sup>(١٠)</sup>:

..... فَسَلِّي ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَسْلِي<sup>(١١)</sup>

بفتح «السين»<sup>(١٢)</sup>، وقال: أراد: تَسْلَى، (وأصل تَسْلَى: تَسْلِل)<sup>(١٣)</sup>، فابدل «اللام»

(١) سقطت في ل. وينظر اللسان مادة (صدّد).

(٢) في ل، د: جعله.

(٣) كذا في ل، ل. وفي د: وهو من الصوت.

(٤) سورة النسيء، الآية ١٠.

(٥) ينظر اللسان مادة (دسأ) وكتاب القرطبي لابن مطرف الكتاني ٢١٧٢.

(٦) سقطت في و.

(٧) كذا في النسخ المخطوطة. وفي اللسان في مادة (دسأ):

وَأَنْتَ الَّذِي دَسَيْتَ عَمراً فَأَصْبَحْتَ نَسْلُهُمْ مِنْهُمْ أَرَامِلٌ نَسَبُ

وهو منسوب فيه الى رجل من طيء. ودسيت: اغويت وأفسدت، وعمرو قبيلة. والبيت من الطويل.

(٨) كذا في د. وفي و: وهذا الذي عدوه من الضرورة قول الشاعر. وفي ل: والذي عدوه من الضرورة قول كثير.

وكثير هذا هو كثير بن عبد الرحمن بن أبي جعة، شاعر حجازي من شعراء الدولة الأموية ويكنى أبا صخر واشتهر بكثير عزة

وهي: عبيدة (الشعر والشعراء ٤١٠/١، والخزانة ٣٨٧٢، ومقدمة ديوانه).

(٩) من الطويل. ينظر ديوانه ص ٣٠٠. وقد وردت كلمة «الصالحات» مكان «الصالحين» في النسخ المخطوطة. وينظر

اللسان (دسأ) وابن يعيش: ٢٤/١.

(١٠) سقطت في و.

(١١) من الطويل، وهو عجز بيت، صدره: وإن كنت فد ساءتك مني خليفة.

ومعنى قوله: سلّي ثيابي من ثيابك. أي أخرجني امري من أمرك أي ان كان في خلقي ما لا ترتضيه فاقطعي امري من أمرك.

ويقال: نسل الریش ينسل وينسل، اذا اسقط (ينظر ديوانه ص ١٣). وتسل في الأصول (تسل).

(١٢) سقطت في و.

(١٣) سقطت في ل، د.

الآخيرة «ياء»، فبطل الادغام، وكذلك قول كثير: فيأثم، اراد: فيأتم، والأصل: فيأثم فأبدل «الميم» الثانية «ياء» فبطل الادغام من أجل الياء. ومن روى بيت امرئ القيس هكذا، اراد. أن يكون الفعل الثاني من لفظ الفعل الأول، لأنه اذا ضم «السين» أو كسرهما كان من: نسل ينسل وينسل، وكان الفعل الأول من: سل، يسل، فخالف فعل المطاوعة الفعل الذي هو مطاوع له. وفعل المطاوعة بابه المطرد ان يكون من لفظ الأول: كقولك: كسرتة فأنكسر، وحطمتة فأنحطم، وقد يجيء مخالفاً للأول ومن غير لفظه (ولكن بمعناه)<sup>(١)</sup> كقولك: طردته فذهب.

وقد جاء في الشعر أشياء كثيرة من الضرورات لم يذكرها أبو القاسم.

---

(١) سقطت في ل، د.



## باب التصريف

قال ابو القاسم في الباب الثاني منه: ومن العرب من يجري المعتل من هذا الجنس مجرى الصحيح فيرفعه في موضع الرفع، ويفتحه في موضع النصب، ويسكنه في موضع الجزم، وعلى هذه اللغة قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

ألم يأتيك والانباء تنمِّي بما لاقت لبون بني زياد<sup>(٢)</sup>

قال المفسر: هذا الذي قاله صحيح: الا أن مثل هذا لا يجعل لغة كما قال انما يسمى لغة ما كان مستعملا في الكلام، وأما ما ينفرد به الشعر فانما يسمى ضرورة، وقد جعل ابو القاسم الحاق المعتل بالصحيح من ضرورة الشعر فيما تقدم وجعله ما هنا لغة كما ترى.

تم كتاب الحلل في اصلاح الحلل من كتاب  
الجمال والحمد لله وحده وصلواته على  
سيدنا محمد النبي وعلى آله وسلامه.

---

(١) كذا في النسخ المخطوطة. وفي الجمل ص ٣٧٢: وعلى هذه اللغة قال قيس بن زهير: الم يأتيك.....

(٢) من الواقف. ينظر الكتاب ٥٩٢، والخصائص ٣٣٦/١، والانصاف ٣٠/١، وشرح المفصل لامين يعيش ٢٤/٨، والمغني ١٠٨/١. قال الأعلام: وما انشده الأخفش في الباب لقيس بن زهير: الم يأتيك.....

أثبت الياء في حال الجزم ضرورة لأنه اذا اضطر ضمها في حال الرفع تشبيها بالصحيح وهي لغة لغيره ضعيفة فاستعملها عند الضرورة (الكتاب ١٥/١). وقال الأعلام ايضا: الشاهد فيه اسكان الياء في يأتيك في حال الجزم حملها على الصحيح وهي لغة لبعض العرب يبرون المعتل مجرى تسالم في جميع أحواله فاستعملها ضرورة (الكتاب ٥٩٢-٦٠).

المَصَادِيرُ وَالْمَرَاجِعُ





- ١- ابو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، تأليف رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الاعظمي- بغداد ٩ ١٣٨ هـ - ١٩٦٩ م.
- ٢- أزهار الرياض في أخبار عياض، للمقري التلمساني، تحقيق مصطفى السقا، وإبراهيم الابياري وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة ١٣٦١ هـ - ١٩٤٢ م.
- ٣ - الاشتقاق، لابن دريد، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ١٩٥٨ م.
- ٤- الأصول، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي (رسالة دكتوراة مطبوعة بالرونيو).
- ٥- الاعلام، لخير الدين الزركلي، الطبعة الثالثة.
- ٦- الاغانى، لأبي فرج الأصفهاني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار الثقافة- بيروت ١٩٥٩ م، وطبعة بولاق.
- ٧- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق عبد الله البستاني، المطبعة الأدبية- بيروت ١٩٠١ م.
- ٨- الأمالي، لأبي علي القالي، المكتب التجاري- بيروت.
- ٩- املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء العكبري، بهامش الفتوحات الالهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، تأليف سليمان بن عمر العجيلي الشافعي. الشهير بالجميل، مطبعة حجازي بالقاهرة.
- ١٠- انباه الرواة على انباه النحاة للقفطي، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة دار الكتب المصرية في القاهرة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م.
- ١١- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابن الانباري،

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٠ هـ ١٩٦١ م.

١٢- الأنواء، لابن قتيبة، حيدر آباد الدكن ١٩٥٦ م.

١٣- أنيس الجلساء في شرح ديوان الخنساء، تأليف لويس شيخو، بيروت ١٨٩٥ م.

١٤- أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، لابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة النصر- القاهرة ١٣٧٥ هـ ١٩٦٥ م.

١٥- ايضاح علل النحو، للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٥٩ م.

١٦- البداية والنهاية في التاريخ، لابن كثير القرشي الدمشقي، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٢ م.

١٧- بغية الملمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي، مطبعة رويخس- مجريط ١٨٨٤ م.

١٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الاولى، مطبعة البابي الحلبي ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.

١٩- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، طبعة بولاق.

٢٠- تاريخ آداب اللغة العربية، لجرجي زيدان، راجعه الدكتور شوقي ضيف، طبع دار الهلال ١٩٥٧ م.

٢١- تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان، طبع دار المعارف، الطبعة الثانية ١٩٦٨ م.

٢٢- تاريخ الأمم والملوك، للطبري، الطبعة الاولى، المطبعة الحسينية المصرية.

٢٣- تاريخ الفلسفة الاسلامية، هنري كوربان، منشورات عويدات- بيروت ١٩٦٦ م.

٢٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٣٨٨ هـ ١٩٦٨ م.

٢٥- التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، طبعة البابي الحلبي.

٢٦- تفسير ابن كثير، طبعة المكتبة التجارية بالقاهرة ١٩٣٧، وطبعة البابي الحلبي.

٢٧- التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، طبع مطبعة رويخس في مجريط ١٨٨٦ م.

- ٢٨- التمام في تفسير اشعار هذيل مما أغفله ابوسعيد السكري، لابن جني، تحقيق وتقديم الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتورة خديجة الحديثي والدكتور أحمد مطلوب، مطبعة العاني- بغداد ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.
- ٢٩- تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات، شرح شواهد الكشف، تأليف محب الدين افندي، طبعة الباب الحلبي ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م.
- ٣٠- تهذيب سيرة ابن هشام، الطبعة الأولى، القاهرة.
- ٣١- ثمرات الأوراق، لابن حجة الحموي، تحقيق محمد ابي الفضل ابراهيم، مطبعة السنة المحمدية ١٩٧١ م.
- ٣٢- الجامع في اخبار ابي العلاء المعري وآثاره، تأليف محمد سليم الجندي، دمشق ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق).
- ٣٣- الجمل، للزجاجي، تحقيق الشيخ ابن أبي شنب، الاستاذ بكلية الأدب بالجزائر، طبع بمطبعة جول كربونل بالجزائر سنة ١٩٢٦ م.
- ٣٤- جهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.
- ٣٥- جهرة اللغة، لابن دريد، حيدر آباد الدكن ١٣٤٤ هـ.
- ٣٦- الجني الداني، للمرادي، تحقيق طه عمن عبد الرحمن (رسالة ماجستير مطبوعة بالروني).
- ٣٧- جولة في دور الكتب الأميركية، لكوركيس عواد، مطبعة المعارف- بغداد ١٩٥١ م.
- ٣٨- حاشية الثماني على مغني ابن هشام، المطبعة البيية ١٣٠٥ م.
- ٣٩- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك، طبعة البابي الحلبي.
- ٤٠- الحلل في شرح أبيات الجمل (مصورة عن مخطوطة محفوظة في خزانة السب- المشكاة في المكتبة المركزية بجامعة طهران).
- ٤١- الحماسة البصرية، لصدر الدين البصري، تحقيق مختار الدين أحمد. المعارف العثمانية ناخذ ١٩٦٤ م.
- ٤٢- الحماسة، للبحراني، تحقيق عيسى.



- ٤٣- الحيوان، للجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة البابي الحلبي.
- ٤٤- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، للبغدادي، الطبعة الاولى، المطبعة الميرية ببولاق.
- ٤٥- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثانية، مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م.
- ٤٦- خلق الانسان، للأصمعي (انظر الكثر اللغوي).
- ٤٧- خلق الانسان، للزجاج (انظر رسائل في اللغة).
- ٤٨- دائرة المعارف الاسلامية (الترجمة العربية- القاهرة).
- ٤٩- دراسات في اللغة، للدكتور ابراهيم السامرائي، مطبعة العاني- بغداد ١٩٦١ م.
- ٥٠- الدور اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة كردستان العلمية في القاهرة ١٣٢٨ هـ.
- ٥١- الديباج المذهب، لابن فرحون اليعمرى، مطبعة المعاهد بالقاهرة ١٣٥١ هـ.
- ٥٢- ديوان ابن مقبل، تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة- دمشق ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.
- ٥٣- ديوان ابي الاسود الدؤلي (نفائس المخطوطات- المجموعة الثانية)، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مطبعة المعارف في بغداد ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- ٥٤- ديوان ابي الطيب المتنبي، بشرح ابي البقاء العكبري، تحقيق مصطفى السقا و ابراهيم الاياري وعبد الخفيظ شلبي، طبعة البابي الحلبي، ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م.
- ٥٥- ديوان ابي نواس، تحقيق احمد عبد المجيد الغزالي، مطبعة البابي الحلبي ١٩٥٣ م.
- ٥٦- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة الجمهورية في بغداد ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ٥٧- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس. شرح وتعليق الدكتور محمد حسين، المطبعة النموذجية بالقاهرة ١٩٥٠ م، وطبعة كابر.
- ٥٨- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد بي الفضل ابراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف بصر ١٩٦٤ م.

٥٩- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع بشير يموت، الطبعة الأولى، المطبعة الوطنية في بيروت ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٤ م.

٦٠- ديوان أوس بن حجر، تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم، الطبعة الثانية، دار صادر في بيروت ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٦١- ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي، تحقيق الدكتور عزة حسن، وزارة الثقافة- دمشق ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.

٦٢- ديوان توبة بن الحمير الخفاجي، تحقيق خليل إبراهيم العطية، مطبعة الارشاد- بغداد ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م.

٦٣- ديوان حسان بن ثابت الانصاري، دار صادر - بيروت ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.

٦٤- ديوان الخطيئة، بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان أمين طه، الطبعة الاولى، طبعة البابي الحلبي ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.

٦٥- ديوان رؤبة بن العجاج (مجموع اشعار العرب)، تصحيح وترتيب وليم بن الورد البروسي، مطبعة ليسنج ١٩٠٣ م.

٦٦- ديوان زيد الخيل الطائي، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان في النجف الاشرف ١٩٦٨ م.

٦٧- ديوان سلامة بن جندل، رواية الأصمعي وأبي عمرو الشيباني، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الاولى، نشر وتوزيع المكتبة العربية بحلب ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٨ م.

٦٨ - ديوان السموأل، انظر (ديوانا عروة بن الورد والسموأل).

٦٩- ديوان شعر ذي الرمة، عني بتصحيحه وتنقيحه كارليل هنري هيس مكارتن، طبع على نفقة كلية كمبرج في مطبعة الكلية ١٣٣٧ هـ - ١٩١٩ م.

٧٠- ديوان الشماخ بن ضرار الديباني، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م.

٧١- ديوان ظرفة بن العبد البكري، مع شرح الاعلم الششمري، اعتنى بتصحيحه ونقله الى اللغة الفرنسية مكس سلغسون، طبع في مدينة شارلون بمطبع برطرنند سنة ١٩٠٠

٢

- ٧٢- ديوان الطفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، الطبعة الاولى، دار الكتاب الجديد في بيروت ١٩٦٨ م.
- ٧٣- ديوان عامر بن الطفيل، رواية ابي بكر محمد بن القاسم الانباري عن ابي العباس ثعلب، دار صادر وبيروت ١٩٦٣ م.
- ٧٤- ديوان العباس بن مرداس السلمي، جمع وتحقيق الدكتور يحيى الجوري، دار الجمهورية في بغداد ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٧٥- ديوان العجاج، رواية الاصمعي وشرحه، تحقيق الدكتور عزة حسن، مكتبة دار الشرق في بيروت ١٩٧١ م. والطبعة الأوروبية.
- ٧٦- ديوانا عروة بن الورد والسموأل، دار صادر وبيروت ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ٧٧- ديوان علقمة الفحل، بشرح الأعلام الشتمري، تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب، دار الكتاب العربي بحلب ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ٧٨- ديوان عمرو بن معدى كرب الزبيدي، صنعة هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية في بغداد ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.
- ٧٩- ديوان عنترة، دار صادر- بيروت ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م. وطبعة المكتب الاسلامي.
- ٨٠- ديوان الفرزدق، دار صادر وبيروت ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.
- ٨١- ديوان القطامي، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور أحمد مظلوم، دار الثقافة- بيروت ١٩٦٠ م.
- ٨٢- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه الدكتور احسان عباس، نشر دار الثقافة في بيروت ١٩٧١ م.
- ٨٣- ديوان كعب بن مالك، الانصاري، دراسة وتحقيق، للدكتور سامي مكّي العاني، مطبعة المعارف في بغداد ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- ٨٤- ديوان ليل الاخيلية، جمع وتحقيق حليل ابراهيم العطية وجليل العطية، دار الجمهورية في بغداد ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م.
- ٨٥- ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق الدكتور شكري فيصل، دار الفكر، بيروت ١٩٦٨ م.



- ديوان الهذليين (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب)، نشر الدار القومية للطباعة والنشر في القاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٦٥ م.
- ذيل الأمالي والنوادر، لأبي علي القالي، المكتب التجاري- بيروت.
- رسائل في اللغة (الرسالة الأولى- خلق الانسان، للزجاج)، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي، مطبعة الارشاد، بغداد ١٩٦٤ م.
- روضات الجنات في احوال العلماء والسادات، لمحمد باقر الخونساري، الطبعة الثانية (طبع ايران- حجري).
- رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، من منشورات المكتبة الأهلية في بيروت.
- سمط اللآلي، لأبي عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر في القاهرة ١٣٥٤ هـ - ١٩٣٦ م.
- شذرات الذهب في اخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، نشر مكتبة القدسي في القاهرة ١٣٥٠ هـ.
- شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة عشرة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- شرح أبي سعيد السيرافي (تقريرات وزيد)، بهامش كتاب سيوية، الطبعة الاولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣١٦ هـ.
- شرح اشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني في القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.
- شرح الأشموني على الفية ابن مالك، طبعة البابي الحلبي.
- شرح ديوان الأخطل التغلبي، تصنيف وتقديم وشرح ايضاً سبب الخاوي، دار الثقافة- بيروت ١٩٦٨ م.
- شرح ديوان جرير، للمصاوي، طبعة محمد اسماعيل الشدي (صبعته دار الأندلس في بيروت بالأوفست).
- شرح ديوان حسّان بن ثابت الانصاري، ضبطه وصححه عبد الرحمن البرقوقي، دار الأندلس في بيروت ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.

- ١٠٠- شرح ديوان الحماسة، للتبريزي، طبعة بولاق ١٢٩٦ هـ.
- ١٠١- شرح ديوان الحماسة، للمرزوقي، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، الطبعة الاولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر في القاهرة ١٣٧١ هـ ١٩٥١ م.
- ١٠٢- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٦٣ هـ ١٩٤٤ م)، نشر الدار القومية للطباعة والنشر في القاهرة ١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م.
- ١٠٣- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الأندلس في بيروت.
- ١٠٤- شرح ديوان لبّيد بن ربيعة العامري، تحقيق وتقديم الدكتور احسان عباس، الكويت ١٩٦٢ م.
- ١٠٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧١ هـ ١٩٥١ م.
- ١٠٦- شرح شواهد ابن عقيل للشيخ عبد المنعم الجرجاوي، طبعة البابي الحلبي.
- ١٠٧- شرح الشواهد للعيني، بهامش حاشية الصبان على شرح الإشعري على الفية ابن مالك، طبعة البابي الحلبي.
- ١٠٨- شرح الشواهد المسمى: (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب)، للشتمري، بهامش كتاب سيويه، الطبعة الاولى، بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣١٦ هـ.
- ١٠٩- شرح شواهد المغني، للسيوطي، المطبعة البهية بمصر ١٣٢٢ هـ.
- ١١٠- شرح الشيخ رضي الدين علي الكافي، مطبعة الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ، وطبعة المطبعة العامرة في استنبول ١٢٧٥ هـ (طبع مجمع الرضي).
- ١١١- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لابي بكر بن الانباري، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الطبعة الاولى ١٩٦٣ م.
- ١١٢- شرح المفصل، لابن يعيش، عنيت بطبعه ونشره ادارة الطباعة المنيرية بمصر.

- ١١٣- شروح سقط الزند - خمسة اجزاء - تحقيق مصطفى السقا وعبد الرحيم محمود وعبد السلام محمد هارون وابراهيم الابياري وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب في القاهرة ١٩٤٥ م. فيما بعدها.
- ١١٤- شعر ثابت قطنة العتكي، جمع ماجد أحمد السامرائي، وزارة الارشاد بغداد ١٩٧٠ م.
- ١١٥- شعر الراعي النميري واخباره، جمع وتقديم الدكتور ناصر الحاني، دمشق ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م (مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق).
- ١١٦- الشعر والشعراء، لابن قتيبة، دار الثقافة في بيروت ١٩٦٤ م.
- ١١٧- شعر عبد الرحمن بن حسان الانصاري، جمع وتحقيق الدكتور سامي مكّي العاني، مطبعة المعارف في بغداد ١٩٧١ م.
- ١١٨- شعر عروة بن حزام، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب، مجلة كلية الآداب، العدد الرابع ١٩٦١ م.
- ١١٩- شعر النابغة الجعدي، الطبعة الاولى، منشورات المكتب الاسلامي بدمشق ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.
- ١٢٠- شعر النمر بن تولب، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف في بغداد ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ١٢١- الصحابي، لابن فارس، تحقيق الشومبي، بيروت ١٩٦٣ م.
- ١٢٢- صحيح البخاري، مطابع الشعب في القاهرة ١٣٧٨ هـ.
- ١٢٣- الصلة، لابن بشكوال، تحقيق عزة العطار ١٩٥٥ م.
- ١٢٤- الصلة لابن بشكوال، تحقيق كوديرا، طبع مطبعة ريوخس في مجريط (الطبعة الأوروبية).
- ١٢٥- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود شكري الأليسي، شرح محمد بهجة الأثري، المطبعة السنئية بالقاهرة ١٣٤١ هـ.
- ١٢٦- طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهاب (مخطوط منه نسخة مصورة في مكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب).



- ١٢٧- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، طبعة الخانجي ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.
- ١٢٨- العقد الفريد، لابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم البياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (طبعة أوفست - بيروت ١٩٦٥ م).
- ١٢٩- غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق برجستراسر، مطبعة السعادة بمصر ١٩٣٢ م.
- ١٣٠- الفرج بعد الشدة، للتنوخي، دار الطباعة المحمدية بالقاهرة ١٩٥٥ م.
- ١٣١- الفهرست، لابن النديم، المطبعة الرحمانية بمصر.
- ١٣٢- فهرسة ما رواه عن شيوخه ابن خير الاشيلي، مطبعة قوش بسرقسطة ١٨٩٣ م.
- ١٣٣- الفيصل في الوان الجموع، تأليف عباس أبي السعود، دار المعارف ١٩٧١ م.
- ١٣٤- القاموس المحيط، للفيروزآبادي، الطبعة الرابعة، مطبعة دار المأمون ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م.
- ١٣٥- القرطين، لابن مطرف الكنافي، نشر مكتبة الخانجي ١٣٥٥ هـ.
- ١٣٦- قلائد العقيان، للفتح بن خاقان (مصورة بالأوفست من طبعة باريس)، تحقيق سليمان اخسني ١٨٦٠ م.
- ١٣٧- الكامل في التاريخ، لابن الأثير، دار الطباعة في القاهرة ١٢٩٠ هـ.
- ١٣٨- الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف، للمبرد، تحقيق الدكتور زكي مبارك، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م.
- ١٣٩- كتاب الحركة اللغوية في الأندلس، لأبير حبيب مطلق، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت ١٩٦٧ م.
- ١٤٠- كتاب سبويه، الطبعة الأولى، المطبعة الكبرى الأميرية ببغداد ١٣١٦ هـ.
- ١٤١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشيربحاجي خليفة ويكاتب جنبي، طبع وكالة المعارف في استانبول، طبع بالأوفست في طهران ١٩٦٧ م.
- ١٤٢- الكنى والألقاب، للشيخ عباس الشسي، المطبعة الحيدرية في النجف، ١٩٥٦ م.

- ١٤٣- الكثر اللغوي في اللسن العربي (مجموعة رسائل للأصمعي، حرها كتاب خلق الانسان ١٥٨-٢٣٢)، تحقيق هثتر، طبع المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٠٣ م.
- ١٤٤- الكواكب الدرية، شرح متممة الأجرومية، للأهدل، الطبعة الثانية، مطبعة البابي الحلبي ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م.
- ١٤٥- لزوميات أبي العلاء، طبعة صادر- بيروت، وطبعة الخانجي- القاهرة.
- ١٤٦- لسان العرب، لابن منظور، طبعة صادر وبيروت ١٩٥٥ م.
- ١٤٧- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي اسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام التجارية ١٩٧١ م.
- ١٤٨- مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الكويت ١٩٦٢ م.
- ١٤٩- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، الطبعة الثانية، مطبعة السعادة بمصر ١٩٧٠ م.
- ١٥٠- مجلة كلية الدراسات الاسلامية، العدد الثالث.
- ١٥١- مجلة المجمع العلمي بدمشق، المجلد الثاني عشر.
- ١٥٢- مجمع الأمثال، للميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٩ م.
- ١٥٣- مختار الصحاح، للرازي، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي في بيروت ١٩٦٧ م.
- ١٥٤- مختصر التاريخ، لابن الكازروني، تحقيق الدكتور المرحوم مصطفى جواد، مطبعة الحكومة في بغداد ١٩٧٠ م.
- ١٥٥- مختصر شرح الجامع الصغير، للمناوي، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ١٩٥٤ م.
- ١٥٦- مختلف القبائل ومؤلفاتها، لابن حبيب ١٨٥٠ م (طبعة اوروية).
- ١٥٧- المخصص، لابن سبده (مطبوع بالأوفست- المكتب التجاري في بيروت).
- ١٥٨- المذكر والمؤنث، للفراء، نصحيح مصطفى أحمد الزرقا، المطبعة العلمية في حنب ١٣٤٥ هـ (محقق بكتاب كفاية المتحفظ في اللغة للأجدابي).
- ١٥٩- مرآة الجنان، لليافعي، مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد - لندن ١٣٣٨ هـ.
- ١٦٠- المصبح المنير، لليفيومي، طبعة بولاق.

- ١٦١- معجم الأدباء، لياقوت، تحقيق مرجليوث،- الطبعة الثانية، مطبعة هندية بمصر.
- ١٦٢- معجم البلدان، لياقوت، طبعة صادر في بيروت.
- ١٦٣- معجم الشعراء، للمرزباني، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة البابي الحلبي.
- ١٦٤- معجم المطبوعات العربية والمعربة، ليوسف اليان سركيس، مطبعة سركيس بمصر.
- ١٦٥- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي، مطابع الشعب في القاهرة ١٣٧٨ هـ.
- ١٦٦- معجم المؤلفين، تراجم مصنفى الكتب العربية، تأليف عمر رضا كحالة، مطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.
- ١٦٧- المعارف، لابن قتيبة، تحقيق وتقديم الدكتور ثروت عكاشة، مطبعة دار الكتب ١٩٦٠ م.
- ١٦٨- المغرب في جلى المغرب، لأبي محمد الحجازي وعبد الملك بن سعيد وأحمد بن عبد الملك ومحمد بن عبد الملك وموسى بن محمد وعلي بن موسى، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر ١٩٦٤ م.
- ١٦٩- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني في القاهرة، وتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة الثانية، دار الفكر ١٩٦٩ م.
- ١٧٠- المفضليات، للضبي، تحقيق وشرح احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، مطبعة المعارف في مصر ١٣٦١ هـ - ١٩٤٢ م.
- ١٧١- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني، بهامش الخزانة، طبعة بولاق.
- ١٧٢- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٣٨٥ هـ.
- ١٧٣- مقدمة ابن خلدون، مطبعة الكشاف- بيروت.
- ١٧٤- المقدمة من كتاب المسائل والأجوبة، لابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي، دمشق ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.
- ١٧٥- نقائض جرير والفرزدق، تحقيق بيفان، طبعة (لندن) سنة ١٩٠٥- ١٩١٢ م.
- ١٧٦- النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمد الطناحي، طبعة البابي الحلبي ١٩٦٣ م.



١٧٧- هدية العارفين، لاسماعيل باشا البغدادي، طبعة وكالة المعارف في استانبول ١٩٥٥

٠٢

١٧٨- همع الهوامع، شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة في مصر ١٣٢٧ هـ.

١٧٩- وفيات الأعيان وانباء ابناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الاولى، مطبعة السعادة بمصر ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م.

I hope that my work will be properly accepted by them.

I deem it necessary to acknowledge my indebtedness for the sound instructions and generous and valuable aid rendered by my professor sd. Ibrahim al Samura'i whom I hold in high esteem. I also express my personal thanks for those who have aided my work by lending me books or facilitating other matters to me hoping that the Almighty will successfully guide all to the proper service of the glorious Arab nation and its exceedingly valuable heritage.

other books pointed out by contemporary writers. They are alphabetically arranged so that they can be easily referred to. Each book has been briefly pointed out with a reference to those mentioning it in the former times. I have also dealt with its content and mentioned those researchers who published it.

The third chapter leisurely deals with «al Hulah» since it is the book that closely concerns us. I started speaking of «Kitab al Jumal by al Zujjaji for it was the book on which al Badajoz work was wholly based on. I stated his technique in composition and pointed out those who had shown a greater interest in his work. This was deemed necessary as a prelude for adroitly tackling «Kitab al Hulah» and for illustrating Ibn al Sid's objectives and techniques in displaying grammatical matters, the corrections of al Zujjaji's mistakes or other matters thought to be erroneous by some people, and finally, the grammatical views of well-known grammarians of Basrah and Kufa stated by the author. The manuscripts of the book on which I have usefully depended in my research were also spoken of these manuscripts are, the manuscript of the public library of al Awqaf in Baghdad, that of the Egyptian public library and a manuscript sent to me from Leiden library.

In the second part, I have embarked on a thorough research of the manuscript entitled «al Hulah Fi Islah al Khalal Min Kitab al Jumal. I have tried to «extract» a sound copy that can be depended upon. This has been achieved by taking al Awqaf's copy as the most dependable in covering out my research simply because it is the oldest copy. My work has been properly facilitated by the other manuscripts by al Zujjaji's book of «al Jumal», and by other literary, linguistic and grammatical books.

It was not an easy task because the manuscripts were not accurate and because al-Batlyusi grammatical, literary and koranic evidences. Great efforts were made to attain appropriate and precise research of the book.

It can be said that eventually we have managed to bring a copy of al «Hulah» clear, useful and closely resembling that of the author's original book so as to prepare for the researcher, a book that will benefit them.



No thorough or independent scientific study was written on Ibn al Sid save a chapter in a book on the linguistic movement in Andolsia by al beer Habib Mutlaq<sup>(1)</sup> who dealt with his life and the books he had written i.e. «Saqat al Zand» and «al Iqtidab». By-passing these writings, we shall only find introductions for his book and letters, a preface written by sd. Ibrahim al samurra'i (Ph.D) to introduce Ibn al-Sid's book *Al Masa'il wal Adjwiba*<sup>(2)</sup> - questions and Answers- a preface by sd Hamid Abdul Majid (ph. D) to introduce *An al- Istibsar*<sup>(3)</sup> an other preface (bysd Majid) to introduce Ibn al sayid's book: «sharh al Mukhtar Min Lizumyat Abi al-'Alà,<sup>(8)</sup> The last introduction is, perhaps, the most comprehensive writing up to now written on him. Added to this are what has been written by Muhammad sa'id al Jundi on al Badajoz's explanations of «Sakat al Zand» in his book tiled «Al Jami Fi Akhbar Abi al-alà Màarri wa àtharih<sup>(1)</sup> and the writings of the committee which shouldered the responsibility of Publishing the explanations of «Saqat al Zand» based on the aforenaentianed Ibn al Sid's explanation.

So as to be scientific in my work, I have divided our research into two parts: the first part deals with al Badajoz and his books (It comprises three chapters).

In the first chapter. I have spoken of the author's life, his relations with the scholars, and kings of his age and his travels and stay in Andolsian well-known cities: **Badajoz, Toledo, Santa Maria, Albarracin (Azaila) and Valencia** where he eventually settled as an author and a teacher till his death This chapter also deals with the various aspects of his culture, his students and his prose and poetic work.

In the second chapter. I have tried to speak of his work through reference to his printed books as well as his manuscripts and in the light of other references and sources of study appropriate to be depended upon.

I have counted twenty book written by Ibn al Sid not mentioning

---

(1) 1-547 (and the supplementary 1-758 (in German)

(3) 3-678

(2) 337

(4) 3-4 later he published it in African texts and studies P 140.

(5) (ع-ا)

(6) 1-39

(7) 2-770

(8) 1-D

uplicated and sent to me by Qasim al-Šamurra'i (Ph.D).

I respective of his books which revealed both his knowledge and culture, Ibn al Sid's sources of study and its references are, however, very few From then, we get only repeated or requoted pieces of information.

The most comprehensive work written on him in the past was a letter by al fath Ibn khaqan It was completely copied by al Maqqarri in his book «Azher alRiad Fi Akhbar Iyad»<sup>(1)</sup> It comprises 46 pages. There were also some conscise similar translations in wording and contents as well in «Anba» al Rwat Narrators' News - by Ibn al Qafti<sup>(2)</sup>, in «al Salat» The connection - by Ibn Bishkwal<sup>(3)</sup> in «Baghyat al by «al-Dabbi»<sup>(4)</sup> , in «Qala'ed al-'uqyan» by «Ibn Khakan»<sup>(5)</sup> , in «Shathrat al-Dhahab» by Ibn al-Imad al Hanbali<sup>(6)</sup>, in «al-Mughrib Fi Hula al-Maghrib»<sup>(7)</sup>, in al-Dybadj al Mudhahhab» by Ibn farhoun al Ya'muri<sup>(8)</sup> in «al Bidayah wal Nihayah,» The begining and the End by Ibn Kathir<sup>(9)</sup>, in «Wafyat al A'yan», by Ibn Khallikan<sup>(10)</sup> in «Ghayat al Nihayah,» - by Ibn al-Jazri<sup>(11)</sup>, in «Mu'jam al Buldan,» By Yaqut<sup>(12)</sup>, in Tabaquat al Nuhat wal lughaween. «by Ibn Qadi Shuhba<sup>(13)</sup> in» Baghyat al Wa'at» by al Siuti,<sup>(14)</sup> in «Mirat al Jinan» by al-Yafi'i<sup>(15)</sup> in «Kashf al Zunun,» by Haji Khjalyfa.<sup>(16)</sup> in «Hadyat al 'Arifin.» by Ismael Paeha al Baghdadi<sup>(17)</sup>, in «Rawathat al Jannat,» by Khonsawi<sup>(18)</sup> in al «Kuna wal alqab,» by Abbas al Qummi<sup>(19)</sup> in «Hashyat shamnni» on «al Mughni»<sup>(20)</sup>.

In «Mu'jam al Makhtutat Al-Arabyiah,» by Yusuf al Yàn Sarkis,<sup>(21)</sup> in Mu'jam al Mu'llifin,» by Omar Ridha Kahalah.<sup>(22)</sup> in «al A'lam,» by Zarkli, in «History of Arabic Eneyclopaedia».<sup>(23)</sup>

(1) 3-103-149.

(3) 1-282.

(5) 321

(6) 1-385 (by several authors).

(9) 12-198

(11) 1-449

(13) 341 a duplicate-the Egyptian public library History shelves.

(14)

(16) 1-488

(18) 413

(20) 1-261-262.

(22) 6-121

(2) 2-142.

(4) 324.

(6) 4-64-65

(8) 140-141

(10) 2-282-284

(12) 1-447

(15) 3-228

(17) 1-454

(19) 1-312

(21) 1-569

(23) 4-268



and philologists due to a little mistake committed by historians of biographies<sup>(1)</sup>.

To this meaning, Ibn Khaqan «had referred when he said, He had worked on recent and ancient sciences and looked for a found approach to them<sup>(2)</sup>.

This is, by no means, a strange thing. Ibn al sid had also written «al—Hadaïq» - The Gardens» - that dealt with higher complicated philosophical themes.

Badajoz, who published a book on him with a translation in Spanish in 1940, speaking of him said, «he is considered the first attempt of compromise between Islamic Teachings and the Greek thought<sup>(3)</sup>.

We need not go far in giving an evidence to indicate his philosophical attitude. His arguments in «al Hūlal», a philosophical book written by him clearly manifested it.

Now couldn't a student, of such a book as al Jumal by such an eminent scholar like Ibn al Sid a student who would follow the track of the reputed author and thoroughly examine, explain and investigate his aforementioned book, couldn't he be entitled to win his M.A.

I was, in fact, greatly pleased to take Ibn al sid al Badajoz's book «al hulal Fi Islah al Khalal Min Kitab al Jumal» as the theme of my thesis. I felt sure that this would bestow on me the honour of actively participating in reviving Arab heritage and in providing the Arab library with a new book which would to be sure, influence grammatical and linguistic studies.

Thus I started looking for its manuscripts in public libraries and for references dealing with Ibn al Sid. Actually, I have got three manuscripts, one from al Awkaf's public library in Baghdad the other from the Egyptian public library for the sake of which I have taken all the trouble to visit Cairo and in acquiring its duplicate, I have been valuably aided by yousif Izze-el-din (Ph.D), and a third manuscript from Leiden

---

(1) History of Islamic Philosophy P. 249.

(2) Palaeo al U'khan P. 222

(3) History of Andalusian Thought P. 234



dealt with the explanation of the «selected Luzumyat» by «Abi al-ala'» and with «al Mutanabbi's poetic diwan.» He had also written the «Literary Reminder» which comprised many good poems, several of which was related by «Ibn Khakan» in his letter quoted by «Maqqari» in book «Azhar al Riyad-literally the gardens', flowers.

He is a well-established linguist whose talent has been affirmed by (1) «great scholar» = «Ibn al jazeri» who says, «He is a well-known imam» of Arabic language.

«Ibn Bishkwal» says, «He is a great scholar of literatures and languages, having full and precise knowledge of them and deeply acquainted with their innermost matters and intrications<sup>(2)</sup>. His are the following book; «al Iktidhab Fi Sharh Adâb al Kuttâb summary of the explanation of the writers' Literatures- and a book on «The five letters», The seen (س), The said (ص), The dad (ض), The tâ (ط), and The dâl (ذ)

Referring to the last book, «Ibn Khillikan says, «In it he has collected every unique and rare item.»<sup>(3)</sup>

Ibn al Sid al Badajoz has also written a linguistic book titled «al - Muthalath» - the Triangle.

He is also an excellent reader. This fact was pointed out by Ibn Jazeri in «Ghayat al Nihayah' under the heading of «Readers' categories».

He is a narrator of al Hadeeth or prophet Muhammad's sayings. In his «index «Ibn Khayr says.» Narrator «Abul Husein' Abd al Malik Ibn Muhammad Ibn Hisham» - May God bless him-quoting » Abi Muhammad<sup>(4)</sup> told me of his book on «E'lal al Hadieth». He had also explained Imam Malik's book entiled «al Mawtta».

He was a philosopher. This had been made clear by Henry Koryen, a philosopher from Badajoz. Badajoz Aseen, an orientalist, managed to «rediscover» this philosopher who was a contemporary of Ibn Baja».- «after having been considered for along time as one of the grammarians

(1) Ghayat al Nihayah.

(3) Wafayat al A'yan 2-282

(2) The connection 1-282.

(4) P 204

Jumal» and, really, I found myself greatly attached to it. It is one of the out—standing linguistic texts to know its worthiness, suffice it to quote al Yafi'ee's words in «Miraat al Jinan» upon my word, two books have benefited people with their clarity of expressions and abundant examples. They are al zajjaji's book and «al Kafi Fi al—fara'id» by «al Sarufi» from Yemen — May God be pleased with him — They are «blessed» books. No one studied them but he would be benefited. This would be particularly applied to the inhabitants of Yemen' for whom «al Kafi's» aforementioned book was a great help, not mentioning «al Jumal», being a source of benefit for the Islamic countries on the whole». al—Yafi'ee mentioned that al zajjaji's book had benefited innumerable people by virtue of his prayers' bliss for he had lived in Mecca's neighbourhood for a while and whenever people called upon him, he would tour for a week invoking God's forgiveness and That the reader would benefit from his book<sup>(1)</sup>.

It is enough to say that only the Moroccans wrote a hundred and twenty books in its explanation<sup>(2)</sup>.

#### **Who is who**

Ibn al Sid Al Batlyusi is a leading linguist who is highly spoken of by «al-kifti» in «Anbàh' al Ruwat» - narrators', tales-, by « Ibn Qadi shuhba» in «Tabakat al Nahwyen and al—lughaween» -categories of grammarians and linguists and by «al Sayooti» in «al Bughyah» —the intended aim.

He is a great jurisprudent whose work is highly evaluated by «Ibn farhoun al Ya'muri al Maliki» in his book on al Malikiyah «jurisprudents. The book is titled «al Dybadj al Mudahhab.» —The golden structure in knowing the leading figures of the sect's scholars».

He is also an eminent writer muhamad

«Saleem al Jundi» speaking of al-badajoz, explanation of» Saqat al Zand» says. «Eminent scholars consider it the fullest and most convincing explanation dealing with linguistic and grammatical matters<sup>(3)</sup>» He

(1) Mir'at al Jinan 2-332.

(2) I bid.

(3) Al Jam'i. Fi Akhbar Abi al- a la 2- 770.



## IN THE NAME OF ALLAH, THE COMPASSIONATE, THE MERCIFUL

### SUMMARY

«Praise be to God who has called me for the service of Arabic language, who has made of me a fanatic for the Arabs<sup>(1)</sup>, a fond lover of the language of koran, Its sciences, and its heritage ever since I was young.

Having advanced in my study and gradually having come to know a little of literature and language, I felt, as days passed, a desire to deepen my scope of knowledge. Such a Tendency was fully and, particularly, concentrated, in the end, on grammar. I was eager to learn it for I found it difficult to quench my thirst for it. I was fully absorbed by its problematic aspects. When problem faced me, I would seek its solution in the references as whenever I came upon a strange expression in prose or poetry, I would keep asking how it can be parsed or channelled into convincing answer.

This tendency became stronger when I happened to by— pass the stage of study to that of teaching. When I joined the higher Arabic studies Department and had to choose a subject for my M.A. thesis, I thought of selecting a linguistic subject to suit my purpose. My professor, sd.Ibrahim al—Samurra'i (Ph.D) had suggested that I should choose to research «Kitab Al Hulal Fi Islah Al Khalal Min Kitab Al Jumal,» by Ibn Al Sid Al Batlyusi who died in 521 Hijrah to be the subject of my thesis. I was greatly pleased for this would fulfil a much longed for self—desire.

I was still a student when I came to know al zajjaji's book i.e. «al

---

(1) Adequately worded quotation from al— Zamakhshari's preface to his book «Al-Mufasel».





## ثبت الكتاب

مقدمة . . . . .	٥
ابن السيد البطليوسي . . . . .	١١ - ٤٣
الفصل الأول «حياته وثقافته وأدبه» . . . . .	١٣ - ٢٠
الفصل الثاني «مؤلفاته» . . . . .	٢١ - ٣٣
الفصل الثالث «دراسة كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل» . . . . .	٣٤ - ٤١
خاتمة «منهج التحقيق» . . . . .	٤٥ - ٤٨
كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل . . . . .	٥٥
الباب الأول «باب اقسام الكلم» . . . . .	٥٩
باب معرفة علامات الاعراب . . . . .	٨٠
باب الأفعال . . . . .	٨٨
باب الفاعل والمفعول به . . . . .	٩٥
باب ما يتبع الاسم في اعرابه . . . . .	١٠٤
باب النعت . . . . .	١١١
باب العطف . . . . .	١١٩
باب التوكيد . . . . .	١٢٥
باب البدل . . . . .	١٢٧
باب اقسام الافعال في التعدي . . . . .	١٣٢
باب ما تتعدى اليه الافعال المتعدية وغير المتعدية . . . . .	١٣٤
باب الابتداء . . . . .	١٤٤
باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره . . . . .	١٥٣
باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر	
(وهي : كان وامس واصبح واخواتها) . . . . .	١٥٧
باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر	
(وهي : ان وان ولكن وكأن وليت ولعل) . . . . .	١٧٨

١٩٣	باب الفرق بين إن وإن . . . . .
١٩٦	باب الخفض . . . . .
١٩٧	باب حتي في الاسماء . . . . .
٢٠٢	باب القسم وحروفه . . . . .
٢٠٨	باب ما لم يسم فاعله . . . . .
٢١٥	باب من مسائل ما لم يسم فاعله . . . . .
٢١٦	باب اسم الفاعل . . . . .
٢١٩	باب الامثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل . . . . .
٢٢٣	باب الصفة المشبهة باسم الفاعل . . . . .
٢٢٧	باب التعجب . . . . .
	باب الفاعلين المفعولين اللذين يفعل كل واحد
٢٢٨	منها بصاحبه مثل ما يفعل في الآخر . . . . .
٢٢٩	باب ما يجوز تقديمه من المضمر على الظاهر وما لا يجوز . . . . .
٢٣١	باب ثاني اثنين وثالث ثلاثة . . . . .
٢٣٩	باب كم . . . . .
٢٤٢	باب مذومند . . . . .
٢٤٥	باب الاضافة . . . . .
٢٤٦	باب النداء . . . . .
٢٤٧	باب ما لا يقع إلا في النداء خاصة ولا يستعمل في غيره . . . . .
٢٤٩	باب الترخيم . . . . .
٢٥٣	باب الحروف التي تنصب الافعال المستقبلة . . . . .
٢٥٤	باب الواو . . . . .
٢٥٨	باب من مسائل حتى . . . . .
٢٦٢	باب من مسائل الفاء . . . . .
٢٦٥	باب من مسائل اذن . . . . .
٢٦٧	باب من مسائل ان الخفيفة الناصبه للفعل . . . . .
٢٦٨	باب من المفعول المحمول على المعني . . . . .
٢٧٣	باب ما يجزم من الجوابات . . . . .
٢٧٤	باب الجزاء . . . . .
٢٧٩	باب ما ينصرف وما لا ينصرف . . . . .



باب أسماء القبائل والأحياء والصور والبلدان	٢٨٧
باب الاستثناء	٢٩٧
باب النفي بـ «لا»	٢٩٨
باب الأغراء	٢٩٩
باب معرفة العرب والمبني	٣٠٠
باب المهجاء	٣٠١
باب المقصور والمدود	٣٠٤
باب ما يؤنث في جسد الإنسان ولا يجوز تذكره	٣٠٦
باب ما يؤنث من غير أعضاء الحيوان	٣١٠
باب ما يؤنث ويذكر من أعضاء الحيوان	٣١٤
باب ما يذكر من الأعضاء ولا يجوز تأنيثه	٣١٨
باب ما يذكر ويؤنث من غير ما ذكرنا	٣٢١
باب ما يذكر على معنى ويؤنث على معنى آخر	٣٢٩
باب الأفعال المهموزة	٣٣٢
باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء وتسمى حروف الرفع	٣٣٣
باب الوقف	٣٣٤
باب ما جاء من المثنى بلفظ الجمع	٣٣٧
باب ما يحذف منه التنوين لكثرة الاستعمال	٣٣٨
باب مواضع «ما»	٣٤٢
باب مواضع «من»	٣٥٤
باب مواضع «أي»	٣٥٦
باب القول	٣٥٨
باب حكايات النكرات بـ «من»	٣٦٠
باب الحكاية بـ «أي»	٣٦٢
باب حكايات الجمل	٣٦٣
باب مواضع ان المكسورة الخفيفة	٣٦٦
باب مواضع ان الخفيفة المفتوحة	٣٧٢
باب ما يجمع من الجمع	٣٧٦
باب ما يجوز للشاعر ان يستعمله في ضرورة الشعر	٣٧٧
باب التصريف	٣٩٢

المصادر والمراجع	٣٩٣
English Summary	٤١٥

دار الطليعة للطباعة والنشر  
بيروت











